

3452

في فهرسة الجزء السادس من نهاية المحاج الى شرح المنهاج

صفحة	صفحة
(كتاب الصداق) ٣	١٤٧ (كتاب الرجعة)
١١ فصل في التفويض	١٥٥ (كتاب الايلاء)
١٥ فصل في بيان مهر المثل	١٦٢ فصل في أحكام الايلاء من ضرب مدة وما ينقصر عليها
١٧ فصل في تشطير المهر وسقوطه	١٦٥ (كتاب الطهار)
٢٤ فصل في المنعة	١٦٩ فصل فيما يترتب على الطهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك
٢٥ فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه	١٧٢ (كتاب الكفارة)
٢٨ فصل في ولاية العرس	١٨٢ (كتاب اللعان)
٣٥ (كتاب القسم)	١٨٨ فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جواراً أو وجوباً
٤٤ فصل في بعض أحكام التشوز وسوابقه ولو لاحقته	١٨٩ فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٤٦ (كتاب الخلع)	١٩٦ فصل في المقصود الاصل من اللعان
٥٥ فصل في الصفة وما يتعلق بها	١٩٨ (كتاب العدد)
٥٨ فصل في اللفاظ الملزمة للعوض وما يتبعها	٢٠٤ فصل في العدة بوضع الحمل
٦٦ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه	٢٠٧ فصل في تداعل العدتين
٦٨ (كتاب الطلاق)	٢١٠ فصل في حكم معاشرة المفارق للعدنة
٨١ فصل في بعض شروط الصيغة والطلاق	٢١١ فصل في الصرب الثاني من الضربين السابقين أول الباب
٨٧ فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه	٢١٧ فصل في سكنى المعدنة ومسالار منها
٩١ فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك	٢٢٤ باب الاستبراء
٩٩ فصل في الاستثناء	٢٣٠ (كتاب الرضاع)
١٠٤ فصل في الشك في الطلاق	٢٣٦ فصل في حكم الرضاع الضار في علي النكاح تحريمها وغرما
١٠٨ فصل في بيان الطلاق السني والبدعي	٢٣٨ فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه
١١٥ فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها	٢٤١ (كتاب النفقات وما يد كرمعها)
١٢٥ فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحبص وغيرها	٢٥٢ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها
١٣٤ فصل في الاسارة الى العدد وأنواع من التعليق	٢٦٠ فصل في حكم الاعسار بمؤن الزوجة
١٣٨ فصل في أنواع أخرى من التعليق	٢٦٤ فصل في مؤن الاقارب
	٢٧٠ فصل في الحصانة

في فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المتاج التي بها مش هذا الجزء

حاشية	حاشية
٢ (كتاب الصداق)	١٥٥ فصل في أنواع أخرى من التعليق
٩ فصل في نفويض	١٧١ (كتاب الرجعة)
١٢ فصل في بيان مهر المثل	١٧٩ (كتاب الإيلاء)
١٨ فصل في تشطير المهر وسقوطه	١٩٠ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عنها
٢٤ فصل في المتعة	١٩٣ (كتاب الظهار)
٢٥ فصل في الاختلاف في المهر والصالق فيما سمي منه	١٩٧ فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة ضوابطه ولزوم كفارة وغير ذلك
٢٧ فصل في وليمة العرس	٢٠٠ (كتاب الكفارة)
٣٣ (كتاب القسم والنشوز)	٢١٢ (كتاب اللعان)
٤٢ (كتاب الخلع)	٢٢٠ فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوارا أو وجوبا
٦١ فصل في الصيغة وما يتعلق بها	٢٢١ فصل في كيفية اللعان وشروطه وعثراته
٧٤ فصل في الاختلاف في الخلع أو في موضه	٢٢٥ فصل في المقصود الاصلى من اللعان
٧٥ (كتاب الطلاق)	٢٣٨ (كتاب العدد)
٨٩ فصل في نفويض الطلاق	٢٤٩ فصل في العدة بوضع الحمل
٩٢ فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق	٢٥٥ فصل في تدخل العدتين
٩٩ فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه	٢٥٧ فصل في حكم معاشره المفارق للعتدة
١٠١ فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه	٢٦١ فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين أول الباب
أذكره وما يتعلق بذلك	٢٧٢ فصل في سكنى المعتدة وملازماتها مسكن فراقها
١٠٩ فصل في الاستثناء	٢٨٢ باب الاستبراء
١١٣ فصل في الشك في الطلاق	٢٨٤ (كتاب الرضاع)
١٢٠ فصل في بيان الطلاق السني والبدعي	٢٨٦ (كتاب النفقات وما يذكر معها)
١٢٨ فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها	٢٨٧ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها
١٣٧ فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها	٢٨٨ فصل في مؤن الاقارب
١٥٢ فصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق	٢٨٨ فصل في الحضنة

الجزء السادس من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
الدين أحمد الزملي رضي
الله تعالى عنهما
آمين

ولاجل تمام النفع وضعت لها مشه حاشيتين الاولى
حاشية العلامة أبي الضياء الشجاعي على الشرح المسمى
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولة بينهما
بجدول التمييز فخاشية الرشيدى بأعلى الهامش
وحاشية الشرح المسمى تليها رضي الله عن الجميع

بسم الله الرحمن الرحيم

في كتاب الصداق (قوله ماوجب) هو خبر هو المار (قوله هو الاصل فيه) أي الفرض أو الواجب (قوله وهذا على خلاف الاصل الخ) أي لأن المعنى القوي المشتق من الصدق لا يناسب الا ما يدل في النكاح فقط (قوله لم يحصل نكاحا منه) أي وما

بسم الله الرحمن الرحيم

في كتاب الصداق (قوله هو بفتح الصاد) أي شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ (قوله أصدقه) أي تافى قذال وأدلة

ويؤخذ الجمان المذكوران من قول الألفية

في اسم مذكر رباي عبد

ثالث أفعلة عنهم اطرد

وقولها

أو فعل لاسم رباي عبد

فقد يدل لام اعلالا قد

الخ اه سم على ج (قوله

بفتح) أي للصاد وقوله

فتثلبت أي للدال وقوله

وبضم أي للصاد (قوله

وجعه صدقات) أي جميع

اللفات فيما لحقته الهاء

عما ذكر وكتب أيضا لطف

الله به قوله وجعه صدقات

أي بالوجوه السابقة فيه

فان جمع السلامة تابع

لمفردة (قوله وزاد آخر

الطول) أي وزاد آخر

الطول والنكاح والخ

على الثمانية الاولى فقال

وطول نكاح ثم خمس ثم اربعة

فقد وعشر عد ذلك موافق

(قوله أو وطء) عطف على

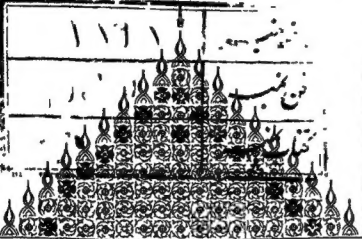
قوله بقدر نكاح (قوله ان

المعنى الشرعي أخص) أي

ويكون قوله في توجبه

تعميته صدقا لا شمارا

بصدق رغبة بآله في النكاح



بسم الله الرحمن الرحيم

في كتاب الصداق

هو بفتح الصاد ويجوز كسرها وجميعه جمع فله اصدقه وجمع كثره صدق وقال فيه صدقه بفتح فتثلبت وبضم أو فتح فسكون وبضمها وجميعه صدقات وله اسماء جمع به ضمهم غانية منها في صداق ومهر تحلة وفريضة • حياءواجر ثم عقر علائق وزاد آخر الطول في قوله

مه صداق تحلة وفريضة • طول حياءواجر علائق

ماوجب بقدر نكاح وبأي ان الفرض في الغرض وان كان الواجب به مستد القصد هو الاصل فيه أو وطء أو تقويت بضع قهرا كزنا ورجوع شهود وهذا على خلاف الغالب ان المعنى الشرعي أخص من القوي ادهو مشتق من الصدق لا شمارا بصدق رغبة بآله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه وبراذه المهر على الاصح والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تسن تسميته في العقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا منه ولثلاثين نكاحا لواهيته نكحها صلى الله عليه وسلم ولانه ادفع القسومة وانما لم يجب لان الفرض الاعظم الاستمتاع ولو احقه وذلك يقوم بالزوجين فاما كمال كن ثم لوزوج عده بامته لا يستحب

ذكره

بفتوى اختصاصه بما ذكر في العقد فلا يشمل ماوجب بتقويت البضع قهرا وماوجب بوطء الشبهة (قوله وبراذه) أي الصداق (قوله نكاح الواهيته نفسها) أي مع ان ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله فاما كمال كن) أي والكن مني وجه وجدت ماهية الشيء معدم المهر لا خاف وجود المشاهدة بدونه ولمالم يكن القصد بالركنية ذات الزوج من حيث هي بل من حيث اتصافه بالزوجية وذلك لا يوجد الا بالصيغة جعلت كتابا ايضا كالزوجين

الواهبه نفعهم اثم يوقع لها نكاحا (قوله وانما لم يجب) عبارة الفوت ولان المقصود الاطلاق من النكاح الاستمتاع فكان ركبه الزوجان دون الصداق (قوله لا يجوز اقل منها) اعلمه اذا ذكر المهر في العقد والاشياء في حكاية الاجماع على حوازي اخلاء العقد

(قوله والصواب الاول) أي قوله لا يستحب ذكره وهو المعتمد خلاف الفخ (قوله عن عشرة دراهم) وهي تساوي الاثنى عشر خبسر نصف فضة (قوله ماسوى أم حببية) أو ماصداق أم حببية باربعة دنانير فكان من الصائبي اكرامه صلى الله عليه وسلم ونسب ان لا يدخل بها حتى يدفع لها مائة خرواجا من خلاف من أوجبها شرح روض (قوله وبناته) عطف على أزواجه (قوله لا تغالو بصدق النساء) أي بان تشددوا على الارواح بطلب الزيادة على مهر أمثالهن (قوله فانها لو كانت) أي هذه الخصلة (قوله وجب تسميته) أي فلو خالف اثم وصح العقد بهر المثل ٣ (قوله وجب تسميته) أي فلو لم يسم اثم وصح كالتى قبلها (قوله ودين على

ذكره في الجديدا لا فائدة له كدافي المطلب والكفاية في نسخ العزيز المعتمدة وفي بعض نسخها والروضة ان الجديدا الاستحباب قال الاذرى والصواب الاول وبسن ان لا ينقص في العقد عن عشرة دراهم فضة خالصة لان ما حببته رضى الله عنه لا يجوز اقل منها وترك المغالاة فيه وان لا ينزى على خمسة ثلث درهم فضة خالصة أو زواجه ماسوى أم حببية وبناته صلى الله عليه وسلم وأن يكون من الفضة للاتباع وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أتقوى عند الله كان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز اخلاؤه منه) أي من تسميته اجاعا لکن مع الكراهة كما صرح به الماورى والمتولى وغيرهما ثم لو كان محجورا عليه ورضيت رشيدة باقل من مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكة محجور ورضى الزوج باكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح ميمما) بان وجد فيه شروط السابقة (صح صداقا) فتلغو تسمية غير مقول وما لا يقابل بمقول كدافورك شفعة وحدقف وتسمية جوهر في الذمة لما من من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لخصه بيهما أو دين على غيرها بناء على ما مر في الكتاب فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بغيره تعبرت المعاملة وجب هنا في المبيع وغيره كما مر مواقع العقد من ادسره أو نقص أو عجز وجوده فان فقدته لمثل وجب والا فقيته ببلد لعقد وقت المطالبة كما أفنى بذلك الالدرج الله تعالى ثم يمنع جعل رقبه العبد صدقا لوجه الحرية بل يبطل النكاح للتضاد بينهما كما مر واحد أبوى الصغيرة صدقا لها وحل الأب أم ابنة صدقا لابنه ولا رد ذلك عليه لجهة صدقها في الجلة والمنعها لمرضها هو كونه يلزم من ثبوت الصدق رفعه ثم رد على تكسبه صدقا لها مالهما من فودم عدم محصية بيه واستثناء ما لو جعل ثوبا بالمالا غيره صدقا لعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح لانه ان تمين الستر به امتنع بيه وصدقه لاصح كل منهما (واذا أصدت هائنا) يمكن تقويمها كعبد موصوف (اختلفت تلك العين في يده) تبطل القبض (صحتها) وان عرضها

لا يجب مثله ولا يفقه بل مهر المثل كما سيأتي في قوله هل تنف في يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقدرة الا بانقطاع نوعه اذ التلغ لا يتصور الا للعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل اه سم على ج (أقول) ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني وادامته من جنسه وتجب معه قبه الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلو اسودت يجب مثلها لثعاسا وقية صنعها أو باختيار الاول لکن بناء على ان الصداق المعين مصعون صمان يد (قوله صدقا لوجه الحرية) صورة أولى وقوله واحد أبوى الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنة الخ صورة رابعة اه سم على ج (قوله وجعل الأب أم ابنة الخ) وصورتها ان يتزوج أمه بشرطه أو تلده منه ولانهم علكها ولها حق الولد عليه ثم يرد رويجه وجعل أمه صدقا له (قوله ولا رد ذلك عليه) عبارة ج هذه الاربعة عليه الخ (قوله مالهما) أي أو ثمنها (قوله كعبد موصوف) أي معلوم بان شوه بعد التعين وضمان صفته قال ج ومن ثم لو تمز رأى المثل والقيمة كفن أو وب غير موصوف وجب مهر المثل قطعاه وكتب عليه سم كائن المعنى ان القس أو الثوب غير في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صنعته بحيث يمكن تقويمه أو لا فلا كان في الذمة وصف

منه (قوله فان قدوله مثل الخ) بنأمل (قوله أم ابنه) كان ولده منه وهي في غير ملكه بشكاح ثم ملكها اذ لو صمح للملكها انها
 فتمسك عليه فمتمتع انتقالها للرأه (قوله يمكن تقوم بها) يعني يمكن ان تقوم ولو تلتفت لتسا في الاحكام الا تبة التي من جملتها
 الضمان بالقيمة احتراز اعمالا يمكن فيه ذلك كثير المنضبط فلا يأتي فيه جسد ما يأتي في الفاشار ح وطام هذا تجري فيه جميع
 الاحكام ومثله العبد الموصوف بقوله الموصوف صفة كاشفة اذ المراد ما يمكن وصفه وتلف كالسبد فتأمل (قوله كالبيع)
 عبارة النضفة كالتفن (قوله وما عترض به الخ) ٤ الاعتراض بالقبض وصورته انه لو كان كالمسلم فيه لا اعتبر

تسليم الزوجة في مجلس

عليها وامتنعت من قبضها (عسان عقد) لانها لم تكن بعقد معاوضة كالبيع بدائنه فيضنها
 بهر المثل كما باقي اذ ضمان العقد هو وجوب المقابل الذي وقع العقد به (وفي قوله عسان يد)
 كالمستام لبقاء النكاح فيضن المثل بعقله والمتقوم بقيمته (ف) على الاول (ليس لها بيعه) أي
 لمعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه وبيع) التقابل فيه كما قاله القاضي الحسين ولها الاعتراض
 عما في الذمة كالبيع نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كما تنقله عن المتولي وأقره
 وهو المعتمد وما عترض به مردود فقد أجاب عنه الوالدرجة الله تعالى بان امتناع الاعتياض عن
 ذلك قد اصاب على المسلم فيه لا يقتضي وجوب تسليمها في مجلس العقد وفارق جواز في غيره من
 الذين يشده الضعف فيه دونه لا يخفى كما قاله المتولي ليس بضعيف لان الصنعة منزلة منزلة
 المبيع فكانه باع عرضا بعرض ولا عن حينئذ كما هو أحد الوجوه في البيع (ولو تلف) على
 الاول كما أفاده التفرع (في يده) قد مر له فيسبب التلف فغير ما مر في المبيع قبل قبضه
 فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و (وجب مهر مثل) لبقاء النكاح والبضع كالتلف فيرجع لبدله
 وهو مهر المثل كالورد المبيع والتمن تلف يجب بدله (وان أنقضت) الزوجة وهي رشيده لغير
 خصوصال كما مر نظيره في المبيع قبل قبضه (فقاينة) لحقها علم ما برأه من الزوج (وان أنقضت
 أجنبي) أهل لضمان (تخبرت على المذهب) بين فسح الصداق وإبقائه كتنظيمه (فان فسخت
 الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الاول وهو يرجع على المتلف (والابان) لم تقضه
 (عزمت المتلف) بكسر اللام مثله في المتلى وقيمته في المتقوم ولا مطالبة له على الزوج (وان
 أنقضت الزوج فكلفه) بأقصة بناء على الاصح ان اتلاف البائع كملك فينسخ العقد وترجع
 هي بمهر المثل (وقيل كأجنبي) فتخير (ولو اصدق عيدين) مثلاً (فتلف عبد) بأقصة أو اتلاف
 الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) فترى بالصفحة في
 الدوام (ولها الخيار فيه) لتلف بعض المتقوم عليه (فان فسخت مهر مثل) على الاول (والابان)
 أجازت (ف) لها (حصة) أي قسط قيمة (التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث مجموع
 قيمته ما قلنا ثلث مهر المثل وان أنقضت فقاينة لتسقطه من الصداق وأجنبي تخبرت كما مر (ولو
 تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخبرت على المذهب) فان فسخت عقد الصداق (فغير
 مثل) بلزم الزوج له على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائسه (والابان)
 أجازت (فلا تثنى لها) غير المعيب كالشترى نعم لو كان المعيب أجنبيا قلنا عليه الارش

والا فلا يتصور تلفه قبل
 القبض أو كان مينا مجهولا
 كان الواجب مهر المثل
 بالعقد وان لم يتلف اه
 (قوله والمتقوم بقيمته)
 المتبادر من هذه العبارة
 انه فقه يوم التلف لا أقصى
 القيم (قوله كما قاله القاضي
 حسين) أي ويوجب مهر
 المثل (قوله كالبيع) بشكل
 عليه ما قدمه في المبيع قبل
 قبضه من ان المبيع اذا
 كان في الذمة لا يجوز
 الاعتراض عنه لانه من
 (قوله نعم تعليم الصنعة) أي
 الجعولة صدأها لم يقوله
 لا يعتاض عنه أي فلا بد
 من التعليم (قوله وهو
 المعتمد) فلو تنازع في التسليم
 فقال هو لا أعلم وقالت هي
 بالمعكس فتصية قوله فيها
 يأتي بالواحد فتعليم نحو
 قرآن ومطلب كل التسليم
 الخ ان يقال لله هذا قوله
 وفارق أي عدم جواز

الاعتراض عن التعليم (قوله بشدة الضعف فيه) أي الدين (قوله فكأنه) أي مما لو اصدق فتعليم قرآن والزائد
 (قوله باع عرضا) أي بضاعه وقوله بعرض أي تعليم (قوله فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدي اما الا أدى فيجب تجهيزه
 (قوله وتجهيزه) أي حيث كان مختاراً (قوله وهي رشيده) لم يذكركم مختار وهو السفية ولعله أنقضه ببدله له ويلزمه
 - مهر المثل ولا تكون قاينة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لتعويض المبيع احتراز به من اتلافه لصله فلا ضمان ويلزم
 الزوج مهر المثل اه سم على (قوله قيمة التالف) اعتبار القيمة واضع في العيدين ونحوهما اما المثل كقفزة يربط أحدهما
 فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يشغ ذلك امانا فقدم أوله لعدم روية ارباب
 الخبرة لصدق القارم

العقد (قوله لان الصفة الخ) يتأمل (قوله وخرج بملكته بالنكاح) أي يجمعون ذلك اذ هو مشتق على قيدن فتقوله مالو زوج أم أولده الخ مختز قوله ملكته وقوله مالو زوج أمه ثم اعتقه الخ مختز قوله بالنكاح (قوله وبحسن الامة سدها) هو مختز قوله المالكة لامرها (قوله المالك المهر) لعله ان خرج الموصى بفوايدها فليد احب (قوله اذ ذلك هو العدل) تقليل للاظهار تبين في ذكره هذا المعاملة مع (قوله زوال العلة) يتأمل (قوله وليس هذا كالمعتق المذكور) لكنهم يتقدم في كلامه

والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا ان امتنع من التسليم (والمنافع القائمة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت) منه الزوجة (التسليم فامتنع على ضمان العقد) كالتوافق ذلك من البائع قبول الزكشي والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع وإعالي ضمان السيد فيضمنهم من وقت الامتناع بآجرة المثل بحيث لا امتناع لأضمان على القبول (وكذا) لا يضمن المنافع (التي استوفها بركوب وغرره على المذهب) بناء على الاصح ان جنايته كالاتفة ومقابل المذهب يضمنها بآجرة المثل بناء على ان جنايته كجناية الاجنبي (ولها) أي المالككة لأمرها التي لم يبدل خلع (حبس نفسها) للقرض والقبض ان كانت مقبوضة كاسيد كره والا قلها الحبس (التقبض المهر) الذي ملكته بالنكاح (المعين و) الدين (الحال) سواء أكان بعضه أم كله بالاجاع لدفع ضرر فربط بضعها بالتسليم وخرج عليه بالنكاح ما لزوج أم ولده ففتقت عنه أو أعتقها أو باعها وصح عنه في بعض الصور إلا تية لأنه ملك الوارث أو العنق أو البائع لألها ما لزوج أمه ثم أعتقها أو وصي لها مهرها لا ينالها ملكته لأن جهة النكاح ويحبس الامة سيدها المالك للمهر أو وليه والمحجورة ولها المالم تكن المصلحة في التسليم وتنظير الاذري فيما لو خشي فوات البضع لتحويل من مردوباته لا لمصلحة حينئذ نعم بضعه بحسبه في ان لولي السفهة منها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة والاوجه من زده في مكتبة كتابة صحفة أو لسيدها منها كإثر تعمرها وودعي بعضهم ان الاوجه انه ليس له المنع مردودة فلهه مري له انه بدل بضعها لاحق له فيه وكلامهم برده كالتألفي على التامثل (لا الموجل) (ضاهيا بدمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها في الاصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الملول فلا يرتفع بالملول وهذا محاكمه الرافعي في الكبير عن أكثر الأئمة وهو للعقد والثاني لها الحبس كالوكان حال ابتدأه ورجمه القاضي أبو الطيب وقال ان الاول غلط وصوبه في المسمات هنا وفي البيع اعتمادا على نص نقله عن المزني قال الاذري وقد راجعت كلام المزني فوجدته من تقفه ولم ينتقله عن الشافعي (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم في قول يجبر هو) لا مكان استرداد المصدق دون البضع ومن ثم لم يأت القول بآجره أو واحد هالفوات البضع عليها دون المبيع ثم (وفي قول لا آجبار في أسلم آجر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلا يجبر بأيقام عليه دون ماله (والأظهر ان ما يجبران فيتم موبوعه عند عدل وتوهم) هي (بالتفكير فإذا سلئت) وان لم يدع من غير امتناع منها (أعطاه العادل) فان امتنعت استرد منها ذلك هو العدل بينهما والعدل ليس نائبا عنه والا كان هو المجر وحمده ولا نائبا عنه والا كانت هي المجررة وحمدها وانما هو نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما ويجوز كونه نائبا عنها لكنه ممنوع من تدابير المور لها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التحكيم وان يكون نائبا عنه ولا محذور في آجبارها والعلة القنضية لعدم آجبارها واختار البلقيني كونه

ثبت بالبيعة موت الان مؤنة الصبر اغتصب حيث يجب النفقة والنفقة لا يجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو تابع اثبات الموت وان لم يحصل تسليم اه (قوله وان لم يطأ) أي ترك الوطء ترك ليس ناشئ من امتناع الخ (قوله اذ ذلك) أي الاسترداد وقوله هو العدل أي الانصاف (قوله لقطع الخصومة بينهما) وقيل نأثبما أو قولهم لو أخذ الحاكم الدين من المجتمع ملكه الغريم وتراذمة لما خوذ منه اه ح

ذكر المتنع والعلامة المذكورة سابقا في آخرى قبل اختيار البقيتي أنه نالهما مجية او نقل استدلال قائما بقوله لو أخذ
 الدين من المتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ عنه فأراد هنا أن يفرق بين الزوج وبين المتنع المذكور (قوله اذهب
 تغوت حاصل الخ) عبارة في حواشي شرح الرض يفرق ما ان اخذها أي بالشفعة فتغوت مع عدم فأنشبه التفصيل فله
 تركه بالصلة ومنشئت فتغوت حاصل اذ البضغ يتأمله حق الحبس فاذا سلمه افتقدت عليها حقها لاسباب حيث كان بمن لا يرى
 خلاص حقها منه اهـ فليتأمل فيه على ما فيه من تحريف (قوله ولو) انما يظهر وجهها بالنسبة لا لاصح الا حتى وله وطأ

(قوله فالذي أفتيت به) من كلام عمر (قوله ووجب مهر المثل) وتندى قال تعبري لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة
 الا بعد مدة كالتأجيل وقد تقدم اجابها ٦ في وان حل الاجل وقد يجاب عن هذا بان انقضاء الاجل معلوم فتمكثها

المطالبة بعده وزمن التعليم
 لا غاية فهي اذا مكنته
 قد يتساهل في التعليم
 فتطول المدّة عليها بل ربما
 فات التعليم بذلك وتقل في
 الدرس عن شيئا الزايد
 الجزم بما قلناه (قوله وقع
 على خلاف المصلحة) أي
 فلما بعد الكمال الامتناع
 (قوله ولو بلا عذر) قد
 يقال الا لا في المصلحة انما
 هو عكس ذلك بان يقول
 ولو بعذر مكان ينبغي
 للمصنف اسقاط لانقوم
 عدم العذر فيه بالاولى
 فتأمل اهـ سم على ج
 (قوله لا يقال اعمل المصنف
 محمل التسليم) هو منزل
 الزوج والكلام هنا في
 عقد عليها وهي ببلد العقد
 كل زوج فثبوت وصوله للمثل
 الذي يريد الزوج من
 تلك البلد عليها ج قال
 سم عليه ولو تزوج امرأة
 فزنت أي الزوج في منزلها
 فدخل عليها باذن فلا أجره فله سكره وان كانت سفية او بالغة فسكنت ودخل عليها باذن أهلها وهي ساكنة
 فله الاجرة فلهذا اقامته معها لا يوجب له ساكنة قول ولان عدم المنع أهم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج أواني
 المرأة وهي ساكنة على جاري المائدة تزومها الاجرة اهـ كلام الخادم اهـ سم على ج وبني ما كان المنزل لاهل الزوجة وأذنوا
 له في الدخول ولم يتضرروا بالاجرة ولا لهدمها او قاس ما ذكر في الزوجة وجوب الاجرة لقوله المذكور (قوله من الشام الى
 غزة عليها) ظاهره وان جهات كونه بغزة كان قبل له وكيله ببلد المرأة وظلت الزوج (قوله ومغيبه) أي من غاب زوجها
 وهي بضم الميم وكسر الفين بعدها غيبه خفي في المصباح وان غابت المرأة بالانف غاب زوجها فهي مغيب ومغيبه

فدخّل عليها باذن فلا أجره فله سكره وان كانت سفية او بالغة فسكنت ودخل عليها باذن أهلها وهي ساكنة
 فله الاجرة فلهذا اقامته معها لا يوجب له ساكنة قول ولان عدم المنع أهم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج أواني
 المرأة وهي ساكنة على جاري المائدة تزومها الاجرة اهـ كلام الخادم اهـ سم على ج وبني ما كان المنزل لاهل الزوجة وأذنوا
 له في الدخول ولم يتضرروا بالاجرة ولا لهدمها او قاس ما ذكر في الزوجة وجوب الاجرة لقوله المذكور (قوله من الشام الى
 غزة عليها) ظاهره وان جهات كونه بغزة كان قبل له وكيله ببلد المرأة وظلت الزوج (قوله ومغيبه) أي من غاب زوجها
 وهي بضم الميم وكسر الفين بعدها غيبه خفي في المصباح وان غابت المرأة بالانف غاب زوجها فهي مغيب ومغيبه

هم باقيا تأمل (قوله الغيبة) هو بضم الميم وكسر الهمزة وبالفتحة المخففة وهي التي غاب عنها زوجها أو فعله أتاب (قوله من يوم أو يومين) عبارة الخفة من نحو يوم أو يومين اه فتبث الثلاثة أيضا لا بد من ذلك لتسليم مع التثنية لا يخفى قلل لفظ فصوصط من الكسبة (قوله ويكره لولي صغيرة الخ) هذا هو المراد من المنع من ثم ظالم العلامة حج عتب قوله ولا مريضه (قوله ولا افتقيل مردود) أي فلا تقهل وان قل (قوله ولا تسلم صغيرة) قال في الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا توطن لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه على حالها أو أياها فلا في استداده وجهان كالوجهين فيما لو امتعت بلا عذر وقداير الزوج الى تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجع عدم استداده اه سم على حج قال في الروض وشرحه أيضا من قضى امرأته بالوطء لم يعد اليه حتى تبرا البراء الذي لو عاد لم يحدشها ولو اذعت عدم البرء ٧ كان قالت لم يندمل الجرح فانكر هو أو قال

ولي الصغيرة لا تختمل الوطء
فأنكر الزوج عرضت على
أربع نسوة ثقات فبها أو
رجلين محرمين للصغيرة
والمحرمين للمسوحان اه
وقد يستشكل التصير في
الصغيرة بين النسوة
والرجلين المحرمين بان
قياس المداواة امتناع
المحرمين مع وجود النسوة
الآن يفرق بان المداواة
تحتاج من تكرار النظر
وغيره لا يحتاج اليه
هنا فكان ما هنا أخف من
قد يستشكل التقييد
بالمحرمين بان نظر الاجانب
جائز أو حاجة الشهادة
على الزنا والولادة وظاهره
عدم التوقف على فقد
الخير اه سم على حج
(قوله ولا مريضه) أي
لا يجب تسليمه بعد
ويكره لولي صغيرة الخ
وعمل عدم الوجوب اذ لم

يومي (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لان غرض التطفيف ينهي فيها غالبا (لا) لجهل الزوجين
ولا (ليقطع حيض) ونحوه وصوم واحكام لا مكان التمتع بما في الجسلة مع طول زمنه أو قول
الزكشي ان قياس ما ذكره في الاموال التطفيف ان تعمل المائتين اذ لم تزد مدة حيضها
على مدة التطفيف ومصرح به في التمهة فيقتصر عدم امها على الجا اذا كانت مدة الحيض
تزيد على ثلاثة أيام ولا افتقيل مردود (ولا تسلم صغيرة) لا تختمل الوطء (ولا مريضه)
وهي بلة من اجل عارض لا يقطع الوطء (حتى يزول مانع وطء) لا تهرع بياضه فطر الشهوة
على الجماع فتضرب ويكره لولي صغيرة ولو مريضه التسليم قبل الاطفاو يحرم وطؤها
مادامت لا تختمله ويرجع فيه شهادة أربع نسوة وقوله لا تختمل لا يجرى عارض وان لم تختمل
الجماع اذ غاية تنتظر وغفكه مع عدم الوطء لانه ان خافت افعله أو قال سلوها ولا
أثرها أحجب وجوبها بالتسليم مريضه لا صغيرة كما يرى عليه ابن القري لكن بشرط أن
يكون ثقة (ويستقر المهر بوطء) يتبين حشدة أو قدرها من فقهها سواء أوجب بنكاح
أو فرض كافي المفوضة ولا يبرئ منه أن يكون مما يحصل به التحليل خلافا لركشي (ون) (م)
(ك) (وطء) (حائض) أو في ذكر كاد عليه النص لا باستمتاع واستدخاله وإزالة بكاية بلا آلة
وإما إذا يستقراره الامن عليه من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (وجبت أحدها)
في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لاجام العصابة وليقله آثار النكاح بعده من التوارث
وغيره وقد لا يستقر بالموت كاهر فيما لو قتلت أمه نفسها أو قتلها لسيدها وقد يسقط بعد
استقراره كالأول اشتراط حرة زوجها بعد وطئه أو قبل قبضها للصدق لان السيد لا يشبه على
قته مال ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجهه والاصح عدم سقوطه اذ القوام أقوى من الانشاء
فان كانت قبضته لم ترد شيئا منه وكل مرة للمكاتب والمبعضه وقد لا يجب أصلا كان اعتق
مريض أمه لا يملك سواها فتزوجها أو أجاز لورثة عتقها فاه يستقر النكاح ولا مهر للرد
ادلو وجبرق قبضها فيبطل نكاحها فيبطل المهر (لا بخلاوة في الجدي) لقوم قوله تعالى
وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الا بما تمسوا به والجماع والقديم يستقر بالخلاوة في نكاح
الصحيح حيث لا مانع حتى كرق ولا شريحى كفض لانها حينئذ مظنة الوطء وما استدلل به

يطهر الزوج بديل قوله الا قولوا لسلوها ولا أقربها أحجب الى تسليم مريضه الخ قوله حتى يزول مانع وطء (أي) ولا
نفسه لما لعدم التمكن وينبغي ان مثله ما من استعملت لقوم التطفيف وكل من عذرت في عدم التحكيك (قوله ان خافت
افضاءها) أي أو ما لا يختمل من المشقة اه سم على حج (قوله بشرط أن يكون ثقة) أي فلا يشترط انتشار الذكر ولا إزالة
بكاية النوراء (قوله ويستقر المهر بوطء) أي ويصدق في نفيه الوطء (قوله وإزالة بكاية بلا آلة) أي فان طلقه لم يعد واجب
لها الشطردون أرض البكاية فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أرض البكاية كذا يفتهم من سم على منبه (قوله وقد
يسقط) أي ابتداء أو قوله بعد وطئها أي بوطء الزوج لها (قوله أقوى من الانشاء) أي فيبقى في ذمته حتى يعتق بزول ملكها
منه فيبقى بكسبه (قوله ادلو وجبرق) أي كان وجوده يثبت دينار في قبضه بها اه سم على حج

أى بكرة لولى والاخرين أى المريضة والهزيلة ذلك (قوله ان خافت افضاعها) أى أو لا يجعل عادة (فصل) (قوله والمغصوب عاوا) كانه يقال ما ادعى الى ذلك مع ان له قيمة في نفسه (قوله من يرى لها) أى انظر (قوله وبفسخ) أى بسببها (قوله وهو وعدها) لعله بالنظر لوقتها واما الاخرى لا يتصور منها وعد في صلب العقد لئلا الكلام فيه (قوله وهو الاوجه) لعل وجهه غير وجه عما يأتى في شرط مقتضى العقدان المقصود من العقد الزم وهذا بانفايه وقديقال ان هذا ليس من

(قوله ولا يستقر بها) أى الخلو ٨ (فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح) (قوله كاد كرى) أى أو وصف بغير وصفه

من ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلوة منقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسدا جاعلا
(فصل) في بيان أحكام المسمى الصحيح والمفسد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها
 (نكحها) أو حوا ومغصوب (سواء) أصرح بوصفه كاذ كرام أشار اليه فقط وقديله أو جعله
 (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح وحل ذلك في أنكحنا ما انكحنا الكفار فقد
 مر حكمها (وفي قول قبيته) أى بطله بتقدير الحرث والمغصوب عاوا وانظر خلا أو عصرا أو عند
 من يرى لها قيمة على ما صرف في ذلك وروايته لا عبرة بقصد الما قبله وذلك التقدير لا ضرورة
 اليه مع سهوله الراجع للبدل الشرعي البضع وهو مهر المثل ولو لم يصر فيكون ذلك ويقارن
 المثل بان العقد أقوى من الحل فتوى هذا على إيجاب مهر المثل (أو عاوا) ومغصوب بطل
 فيه وصح في المملوك في الاظهار (تفرق) بالمسقة وبأى هنا ما مر من تقديم الباطل أو
 تأخيرها (وتفسير) لان المسمى كله لم يسل لها (فان فسخت مهر مثل) يجب لها (وفي قول قبيتهما)
 أى بدلهما (وان أجازت فلها مع المملوك) حصة المغصوب من مهر مثل يحسب قيمتهما (علا
 بالتوزيع فلو سواى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول قبيته) أى
 المملوك ولا شيء لها معه (ولو قال زوجتك بنى وبنتك فها هذا العبد) وهو ولى ما لها أيضا
 أو وكيل عنهما (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهار)
 كاقدمه في تفرق المسقة وأعادها على وجهه أين فلا تكرار وتخرج شوهاوى فان المهر
 يفسد كبيع عبيد اثنين بفن واحد (وروز العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو سواى
 كل ألفا كان نصف العبد ثا ونصفه صد اقا يرجع اليه بطلاق قبل وطء به وبفسخ نصفه
 هذا ان كان ما خص المهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا ومقابل الاظهار
 بطلانها ما وجوب مهر المثل (ولو نكح) بألف بعضها مؤجل بمجهول كايقع في زمن متناهي
 فولهما يجل بموت أو فراق فسد وجوب مهر المثل لما يقابل المجهول لتعدد التوزيع مع
 المهر بل بالاجل أو (بألف) مثلا (على أن لا يها) أو غيره ألفا من الصداق أو غيره (أو) على
 (أن يطيه) بالتخيية أو غيره (ألفا) كذلك فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل
 فهم لان الألف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فسد جعل بعض ما التزمه في
 مقابلة البضع لغیر الزوجة كافي البيع ويؤخذ منه انه لو نكحها بألف على أن يعطيه ألفا صح
 بالألفين وهو محتمل وألفى لفظ الاعطى بلفظ الاستحقاق لانه يفيد مومن ثم صح بتلك هذا

في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني (قوله وبأى هنا ما مر) والعقد
 منه انه لا فرق خلافاً (قوله وهو ولى ما لها أيضا) وكيل عنها) خرج به مال انتفيا والقصاص فيها حصة النكاح بمهر المثل (قوله
 فان المهر يفسد) أى وجب مهر المثل اه سم على منتهى (قوله وجب مهر المثل قطعا) أى كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن
 ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن في العبد بنيه والا فلا أثر للنقص فيها كما هو ظاهر اه سم على ج والكلام
 حينئذ في الزبيدة وهى المسئلة التى ذكرها الشارح بقوله أو وكيل عنها وكذا لو لم يكن وكلا وأذنته (قوله قد) أى المسمى
 وقوله وجب مهر المثل أى ولا رجوع للزوج الى الابد افعله لانه تبرع منه (قوله كذلك) أى من الصداق (قوله صح
 بالألفين) معتقد (قوله بلفظ الاستحقاق) أى الذى أخاده قوله على أن لا يها ألفا الخ

مقتضيات العقد بل يخالف مقتضاه وأى فرق بين شرط الخلع المذكور وشرط الطلاق وسأنى أنه يخالف مقتضى العقد ويحل بمقتضاه فلهذا ندفعه بتسليم التمسك به على الشارح (قوله وهذا أوجه) تبين أن يجب فيه التفضل إلا في فمالو تزوج كتابية أو أامة بشرط عدم الإرث ورأيت الشيخ أنشأوا في ذلك (قوله على أن لا يفعل) انظره مع قول الأصوليين أن الفعل لا عموم له وله سقط من النسخ لفظ مطلقا ونحوه (فصل في التقيض) (قوله اخلاء

(قوله وفيه تطرأ الخ) وليس فيه ما يقتضى اعتماد مقتضى النظر فإن مجرد التوقف في الحكم لا يبطئه وانما يقتضى مخالفة الأول لو ذكر أن الثاني هو الأوجه أو نحوه وكذا كل موضع نقل فيه حكم عن أحد وتطريفه لا يكون النظر مقتضيا لصحة ومع ذلك مقتضى النظر هو العقد (قوله أو بشرط خيار) قال في شرح الأرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما يجب لأنه نصر بحج مقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر بشرط طلاق على تقدير الإيلاء ٩ أو تحريم على تقدير وطء الشبهة ١٥ ولا يحصى عن ذلك للتأمل

وان خالفه ١٥ هـ سم على حج والاخر بما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى عنه بل مأخوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ (قوله في المهر) كان قالز وجنكها بكذا على أن لك أولى الخيارات في المهر فان شئت أو شئت بقيت العدة والافصح الصداق ورجع لمهر المثل مثلا (قوله ولكنه في الاول) أى في قوله ان وافق مقتضى النكاح (قوله مؤ كلفقتى العقد) أى العمل بمقتضاه كاهو قضية النكاح (قوله كشرط ان لا يتزوج عليها) تنبيه قد يفتشك كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضى منه ولا عدمه

على ان تعطى عشرة وتكون هي الثمن اما بالتوقيف فهو وعدمها لا يبا وهو غير مفسد للعقد كذا قاله جمع وفيه تطرأ الخ هو في أنكبتها بشرط أن تعطى هي كذا شرط فاسد لانه عقد في عقد أيضا وأى فرق بين اعطائها الا بالمال يجب عليها وعدم تعنتها الواجب لها (ولو بشرط) في صلب العقد (خيارا في النكاح) بطل النكاح لمساواة لوضع النكاح من الدوام والازم وشمل ذلك ما لشرطه على تقدير عيب مثبت الخيار وهو الأوجه بخلاف التزكيت (أو) شرط خيارا (في المهر) فالظاهر صحة النكاح لانه لا استقلال له بؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لان العقد لم يخص للعوضيه بل فيه شائبة التحلل فلم يلحق به الخيار لانه يكون في المعاوضة المحضة فيجب مهر المثل والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه المال كالمبيع فيثبت لها الخيار والثالث يفسد النكاح لفساد المهر أيضا (وسائر الشروط) أى بانها (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل ألا عكذا (لغا) الشرط أى لا يؤثر في صحة النكاح والمهر ولكه في الاول مؤ كلفقتى العقد فليس المراد بالانفاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجه كلام بعض الشارحين من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (ومع النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يحل بمقتضاه الاصل) سواء كان لها كشرط ان لا يتزوج عليها (أو) عليها كشرط (ان لا تنفقه لها مع النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العرض فلا أن لا يفسد بفساد الشرط المذكور وأولى (وفسد الشرط) لمخالفته للشرع فقد صح كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل (والمهر) لان شرطه لم يرض بالعمى الامع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل (وان أخل) الشرط بمقتضاه النكاح الاصل (ك) شرط ولزوجة على الزوج (ان لا يطأ) هاما مطلقا أو في محضه أو هو محقق له أو ان لا يستمتع بها (أو) شرط الولي أو الزوجان (طلقها) بمنزمن معين أولا (بطل النكاح) للاخلال المذكور ولا تكرار في الأخيرة مع ما مر في التعليل اما اذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان كما في

ويجاء بمنع ذلك وأدعاه ان نكاح مادون ٢ نهاية من الرابعة مقتضى علمي ان الشارع جعله علامة عليه ١٥ حج وكتب عليه سم مانته قد يوضع بان نكاح الواحد مثلا كان منطفاً المحرم وغيره ثابت الشارع حل غيرهما بعد نكاحها دعالتوهم عموم تلك المنفعة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثارا كما هو اتبعه في الثبوت فليتأمل فيه ١٥ (قوله كشرط ان لا تنفقه لها) أى على الزوج (قوله فلا أن لا يفسد) بفتح اللام المؤكدة (قوله ليس في كتاب الله) أى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما افقوا وان ثبت بغير القرآن (قوله ان لا يطأ) أى بخلاف شرط ان لا يطأها أولا ولا يجامعها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام في أنه من الموافقت يقتضى العقد أو مخالفتها الغير المحل ١٥ سم على حج والظاهر الثاني يفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله مع ما مر في التعليل) أى لان ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يحل بمقتضاه ومثله لا يعد تكرارا لانه ليس مقصودا بالذات

التكاح عن المهر) يعني على الوجه الخاص الا^ق في المتناول الام في المهر العهد الشرعي أي مهر المثل ليدخل مائسا في
 فيما لو قالت له زوجي بلامه وفروجهما يدون مهر المثل أو بشرق قد البلد أو ان اخلاء عن المهر هو صورة الأصلية فتأمل
 (قوله لان الوكيل يلزمه الخط الخ) قد يقال كان قضية ذلك أنه يلزمه ذكر مهر المثل فأكثر في العقد (قوله ولو زوجها على ان
 لامهر ولا حقة) يعني الرشيدة أو من في معناها من مهر (قوله اما ذنها في التكاح المشتمل على التوفيق فصيح) يعني أنها إذ
 (قوله فله تركه) قال الحلي بعدما ذكر ١٠ بخلافه فيها أي بخلاف ما لو شرطت هي عدم الوطء فلا يصح وظاهره ولو كان

الزوج غير متبني الوطء
 لصغر أو ضوؤه وقبسه نظر
 بل الاقرب العصة فيه
 مادام الزوج غير متبني
 فالتكاح لانه موافق لمقتضى
 التكاح (قوله ولم تنزل
 موافقة في الاول) وهو
 مالم كان شرط عدم الوطء
 منها (قوله ان آيس) لعل
 المراد بصحبه ظاهر الحال
 والا فالقرنة يمكن زوال
 مانعها (قوله وحرنا
 وطأها) أي على الراجح (قوله
 واحتفل خلافة) أي القول
 بالخصه (قوله وهذا الوجه)
 ومحل حيث أطلق بخلاف
 ما لو شرط أن لا يطأ وان
 زال المانع فقياس ما يأتي
 من البطالة في شرط عدم
 ارتد الكاكية وان زال
 المانع بطلانها هنا (قوله
 ومن هذا القسم) وهو
 ما تعلق بعقضاء (قوله صح
 التكاح) هذا هو الواقع
 لما مر في شرط عدم وطء
 القرنة (قوله صح بالمسمى)
 وعليه فلا يصح تكاح
 أحدهما قبل الدخول

أول طقت وزعم المسمى عليهم ما باعتبار مهر المثل ولو كان مهر الباقية عشرين والتي انشعرت تكاحها عشرة
 لا
 سقط عن الزوج ثلث المسمى ووجب للباقية ثلثاه (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو ان لا يصدق أحد معطوقها على
 الآخر (قوله فسد المسمى) أي حيث لم يصدق له فدرا ولو قالت لولها يقص عنه أخذ ما يأتي في قوله وما إذا كان بزوجه
 بالاجابة كما علم من قوله بكون فلا يشكل بما ذكره بعد من البطالة على طريقة الرافعي (قوله اما من مال الولي فيصح) محذور
 قوله من مال المولى عليه (قوله قالوا في الاولى) هي قوله التي يجب تكرارها

(قوله وذلك) أي قوله من غيركم (قوله على ان المهر مهر السر) أي السر اذا تقدم العلانية ان تقدم (قوله فيما ذكر) أي في قوله كالوقالت (قوله فرتبه) أي الولي وقوله غير معتبره هي تسميتها لان عبارة الائمة في المال (قوله ان رد على تباي) أي مثلا (قوله كان له تزويجها) وانما لم يسل اذنه المذكو لا شغاله على التعلق بالسر في كلامه من انه ليس وكلا اذا التعلق اغاي بطل الوكاله دون الولاية ادهى ثابتة قبل الاذن وغاية الامر ان تصرفه ١١ موقوف على الاذن منها وقد وجد

فوقصل في التفويض
(قوله في التفويض) أي
وما يتبع ذلك من تقرير المهر
بالموت ومن حبسها نفسها
قوله وهو اخلاء النكاح
عن المهر) أي على ما يأتي
بيانه ومنه ان تقول لوليها
زوجي بلامهر فيزوجها
كذلك أو بدون مهر المثل
أما لو قال الولي زوجتكها
بلامهر ولم يسبق اذن
منها بذلك لم يكن تفويض
على الوجه المراد هنا بل
يجب فيه مهر المثل بنفس
العقد (قوله والمراد هنا
الاول) وأما الثاني فقد علم
عما مر من انها ان عرفت
مهر التبع وان لم تسم
زوجها بمهر المثل ويضم
منها اما اذا قالت زوجي
بما شئت جاز بمهر المثل
وبعادونه ولا يجوز اخلاء
النكاح منه فان اخلاه
منه وجب مهر المثل كما
تقدم (قوله وهو أوضح)
من الاصل باعتبار كثرة
استعماله في كلام الفقهاء
والاقل ذلك لانظر فيه
معنى الاصح فان للفتن
لم يتوارد على معنى واحد
(قوله كئانه) أي كائب

لا مقطوعة ولا ممنوعة لا فاض ولا بكر فافهم هذا ان لا التي اجمعها المعترض في الآية
ليست مما يجب تكرره لانها بمعنى غيرها وفي كلام المصنف فاذا ذكره اعتراضا وتعللا لا غير
صحيح (والاظهره النكاح) المثل (لانه لا يفسد به صدق كاهن وفارق عدم محته
من غير كفه بان يجب مهر المثل هذا تدارك لما قلنا من المسمى وذلك لا يمكن تداركه والثاني
لا يصح افساد المهر بما ذكر (ولو توافقوا) أي الزوج والولي أو الزوجة الرشيدة فالجمع
باعتبارها وان كانت موافقة الولي حينئذ لا مدخل لها في الزوم أو باعتبار من ينضم
لغيره غالبا (على مهر سرا وأعلنوا زيادة فالذهب وجوب ما عده) أولا وان تكرر قل
أو كثر احدث شهود السر والعلانية ألا لان المهر انما يجب بالعقد فنظر لغيره وعلى هاتين
الحالتين جواض الشافعي في موضع على ان المهر مهر السر وفي آخره على انه مهر العلانية
والطريقة الثانية تحكي قولين في الحالة الثانية ومنهم من اتبها في الحالة الاولى أيضا (ولو
قالت) وشيدة (لولها) غير المجهز (زوجي) بالخصص عنه بطل النكاح) كما لو قالت له
زوجي من زيد تزويجها من هرو (فلما طلقت) الاذن بان لم تعرض فيه لمهر (فخص عن
مهر مثل بطل) اذا الاذن المطلق يحمل على مهر المثل فكأنها قد تب (وفي قول يصح بمهر
مثل) وكذا لو تزوجها بلامهر (قلت الاظهره النكاح في صورتين) أي التقييد
والاطلاق (بمهر المثل والله اعلم) كسائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع له مرد شرعي
يرد اليه وبه فارق تزويجه من غيره فيما ذكره وقول الزركشي كالبقيني انها لو كانت سفينة
سمى دون تسميتها لكانه كان زنا على مهر المثل ان عقد بالمسمى لا يضيع الزنا عليها
والطرواه في الرشيدة مرد ودبل الواجب مهر المثل لا يقال بل هو صحيح لان عبارة لمعناه
في المال فكان الولي ابتداء باسمه فوجب الا ان تقول بتسليمه لو ابتدأ به اما في مسئلتنا
فرتبه على تسمية غير معتبره فلما مات رب عليها في فتاوى القفال لو قالت لوليها زوجي من
فلان ان رد على تباي كان له تزويجها منه ان رد تبايها عليها والا فلا وكذلك لو قالت زوجي
من فلان ان كان يتزوجني على ألف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا وجهه ان اذنها
مشروطة بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر

فوقصل في التفويض وهو لغة رد الامر للغير وشرا اما تفويض يضم وهو
اخلاء النكاح عن المهر واما تفويض مهر تزويجها شئت أو شاء فلان والمراد هنا هو
الاول وتسمى مقوضة بالكسر وهو واضح والفتح وهو أفصح لان الولي قوض أمرها إلى
زوجها أي جعله دخلا في ايجابه بقرضه الآتي وكان قياسه والى الحاكم لكن لما كان
كائبه لم يتحقق الى ذكره اذا (قالت رشيدة) بكر أو ثيب أو سفينة مهملة كما علم من كلامه
في الخبر لولها (زوجي بلامهر) أو على أن لا مهر لي (تزوجني المهر أو سكت)
عنه أو تزوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل (هو وتفويض صحيح) كما علم

الزوج (قوله بكر أو ثيب) تسمي (قوله أو سفينة) اشار الى ان هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والذي قدمه في أول البيع ان
المراد بالرشيد في كلام الفقهاء غير المحجور عليه فهو مرد والا فالرشيدة كما تقدم من بلغت معه لمعناه لانها مالها (قوله مهملة)
بان بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يحجر عليها أو فسقت (قوله أو بمؤجل) أي ان لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل والا فينقضي

أذنت في النكاح وقوضت مع الإذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض (قوله من اشكال الامام) يعني من جواب اشكال الامام فهو على حذف مضاف أو أن لفظة جواب سقط من الكتب (قوله باعتبارها) تريد كونه مهر مثلها (قوله ومحل الخلاف الخ) عبارة القوت ذكر الماوردي تقدير المهر بعد الدخول وان لم يكن بقدره فان حكمه هنا مقصور على تقديره دون ايجابه لانه موجب بالدخول وان قدره الزوجان لم ينعقد به تقديرهما الا مع علمهما بتقديره قولا واحدا لانه هنا فدية مستقلة (قوله ولو لم يغير جنسه) كذا في النسخ وينبغي حذف لفظة غير لان مقصود الغاية مخالفة القول الاتي (قوله في الصفة) أي صفة للمهر (قوله وبدونه أو أكثر منه الخ) ١٢ أي وحكمه بدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما به

فصل في بيان مهر

معني أخذ ما يأتي (قوله) وصياتي حكمه أي في قول المصنف وإذا جرى تفويض الخ (قوله أو بغير نقد البلد) هذا عين ما سبق في قوله أو لا أو بغير نقد البلد أو يتوكل ولعل ذكره فوطنة لقوله وصار كالخ على أن هذا ساقط من بعض النسخ (قوله وان جرى وطه) من ثمة الصيغة (قوله وان قال به أبو اسحق) أي الأسفري (قوله وسكت) أي السيد وقوله فزوجها الوكيل وسكت ومثله ما لو قال زوجتك بابل المهر (قوله ولو زوجها على أن لا مهر) أي زوج الولي الحرة أو السيد الأمة المكتنية (قوله وقد أذنت) أي الحرة أو المكتنية في صورتين ومثلهما السيد الأمة لكن لا يتوقف على إذن من الأمة (قوله كثير مكلف) مثال لغير الرشيدة

من حده وسياتي حكمه ونخرج بقوله بلامهر ما لو قالت ز و جني فقط فلا يكون تفويض لان أخذها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائهم ذكر المهر غالباً وبني المهر إلى آخره ما لو أنكها بغير المثل حالاً من نقد البلد فانه يصح بالمسي أو بغير نقد البلد أو بدون مهر المثل لفت التسمية ولم يجب شيء وصار كالوسكت عن المهر ومحل اقتضاء التسمية الفاسدة مهر المثل بالعقد في غير التفويض ولو قالت ز و جني بلامهر حالاً ولا لا وان جرى وطه فهو تفويض صحيح كما جرى به في الأزار وانتصر له الزركشي لا فاسد وان قال به أبو اسحق وصاحب المذهب والبيان وغيرهم كان في سائر الشروط الفاسدة وقال الأذري له الذي يقتضيه إرادجهو والعرائين كافة بعض الأمة فهو المذهب (وكذا لو قال سيد أمة زوجتك بابل المهر) أهو المستحق كالرشيدة وكذا الوسكت وظاهر أنه لو أذن لا تترقى تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت لا يكون تفويض لان الوكيل يلزمه الحفظ لمولاه فينعقد مهر المثل نظير ما جرى في أولي أذنته وسكت والمكتنية كناية عن هبة مع سدها كسرة كما يحتمل الأذري ولا منافية ما يأتي من أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به إلا بإذن السيد لان تعاطيه لذلك متضمن للإذن له فانه ولو زوجها على أن لا مهر ولا نفقة لها أو على أن لا مهر لها وتعتل زوجها أو قد أذنت بذلك ففوضته لانه أبلغ في التفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كثير مكافه وسفينة محجور عليها لا تباغي أهل للتعريض أما إذ تم في النكاح المشتتل على التفويض فصيح (وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) والالتشطير بطلاق قبل وطو قد دل القرآن على أنها لا تنصق غير المنة واعترض قوله شيء بأنه أو جب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يترادفان به وذلك تبعين يترادفهما أو بالوطه أو بالوطه ويرد بما يأتي من اشكال الامام وأنه لو طلق قبل فرض ووطه لم يجب شرط فعلم أنه لم يجب شيء من المال أصل بنفس العقد وأما لزوم المال بطاري فرض أو وطه أو موت فوجوب مبتدأ وان كان العقد هو الأصل فيه (فان وطى) المفوضة ولو تخلفه (فمهر مثل) لها لان البضع حق الله تعالى لا يباح بالأدفع ومرفق نكاح المشرک ان الحرین لا الذميين لو اعتقدوا ان لا مهر فمفوضة قطعاً فانها ما به وان أسلم قبل الوطه لسبق استحقاقه وطاً بلامهر وكذا الزوج أمته عبده ثم اعتقه أو أحدهما أو باعها الآخر ثم دخل الزوج بها فلامهر لها ولا بائع (ويعتبر) مهر المثل أي صدقها (بحال العقد في

(قوله أما إذ تم) أي المحجور عليها سبقه العلم بان غير المكلف لا يصح أخذها (فرع) قال سم على منجج الاصم وتفويض الرضا صحيح إن صحت فان مات أو أجاز الوارث مع ولا فلا هكذا انتقله مدرع خط والده اه (أقول) وبني نص بذلك بما لو أذنت أن تزوج بدون مهر المثل ويكون من تفويض المهر والافسلا وجهه للفرق بين إجازة الوارث وعدمها بل لا ممانعة لانه ما لو تزوج بغير مهر المثل ولا تبرع فيه وسواء في ذلك أجاز الوارث أو رد (قوله من اشكال الامام) أي من الجواب عن اشكال الامام وحاصله ان العقد لم يجب به شيء وانما هو سبب للوجوب (قوله أو باعها) أي أو باعها معاً (قوله أي صدقها) عبارة ج أي صفاتها المراماة فيه اه وعليه فكان الأولى جعله مقدراً بعد الجارية قوله بحال

المثل) (قول نسبوا وصفه) أي مجموعهما والافسياني أنه إذا فقد النسب يرجع إلى الصفة فقط في الرحم ثم في الأجنبيات (قوله خلافاً للفعال والعمادي) الظاهر أنه مقابل كلام الأكثرين (قوله بمهر نسبه روع) يعني قضى لزوجهم مهر نساها (قوله ولا يردن على كلامه) أي لأنهن لا ينتسبن إلا بالأنثى وليسوا من عصبة هذه (قوله نسهن) لعل المراد أنه جهل كيفية العقد فيقول وتعتبر بمصافها الرعايا أمثال العقد فكان الأولى للشارح

العقد فيقول وتعتبر بمصافها الرعايا أمثال العقد فكان الأولى للشارح ١٣ ان يقول أو صدقها (قوله) ويؤخذ منه ان

الأوجه) في الأخذ من ذلك نظر لأنه لم يقرر بالعقد اتلاف في مسألة الموت (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) هو مع حيث اعتبر وقت العقد (قوله مطالبه الزوج) أي ان كان أهلاً والأهلا مطالبه الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سأتى في الإشارة إليه (قوله وكفى بدفع الأثم) قضيته أنه لو ترك التسمية عند عدم التوضيح أثم وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية إلا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله نعم ان فرض) أي الزوج (قوله لا علمها) في نكحة لا علمها وهي عن خطه اهـ ج (قوله ومحل الخلاف) هذا التقيد لاحاجة إليه لان الكلام فيما يفرضه يتراض ما وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد وجوب مهر المثل فالجئت عنه بحيث يعلم به ما وجب لها الوطء (قوله مستثنى) بفتح اللام يقال أهله واستثنى له بمعنى

الأصح) لأنه المقتضى للوجوب والثاني بحال الوطء لأنه وقت الوجوب ونقل الأول من الأكثرين لكن المرح في الروضة كأن صلها وقتها الرافعي عن المتعبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو العقد وجوب الأكثرين العقد إلى الوطء لأن البضع لم يدخل في ضمانه واقترب به اتلاف وجب الأقوى كالمقبوض بالبيع الفاسد ويؤخذ منه ان الأوجه فيما لو مات قبل الوطء ترجيح اعتبار الأكثرين بخلاف بعض المتأخرين إذا دخل البضع قد دخل في ضمانه بالعقد واقترب به المقرئ وهو الموت فكان كالوطء (ولما قبل الوطء عطائية الزوج بان يفرض لها مهر) لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاها الإمام بأن قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامتنع المتوضعة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لم يجب لها قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على الاشكال بعلمه بين طلب مستبلاً وأجيب بان معنى المتوضعة على الأول جواز اخلاء الولي العقد عن التسمية وكفى بدفع الأثم عنه فأذنه ومعنى وانما طلبت ذلك على الثاني لأنه جرى سبب وجوبه فبالعقد سبب للوجوب بنحو الفرض لأنه موجب للهر وقرق ظاهر بينهما (و) لها أيضاً (بحسب نفسها) عن الزوج (للفرض) لها مهر المأمر أيضاً (وكذا التسليم المفروض في الأصح) كما لها ذلك في المسمى في العقد إذا فرض بعده عتلة ما مسمى فيه والثاني لا لأنها ساحت بالمهر فكيف تضايق بتقديمه ولو خافت الفتوى بالتسليم جاز لها ذلك قطعاً (ويشترط رضاها ما يفرضه الزوج) والافتكاك لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبار افتكاكها لان نقد بدلها لم يعتبر رضاها كما نقله ابن داود عن الأصحاب وانتصر له الأذري لأنما إذا فرقه لها كم لم يفرض لها غيره فامتناعها تمتعت وعاد (اعلمها بقدر مهر المثل في الظاهر) لأنه ليس بدلائله بل هو الواجب والثاني بشرط علمها بقدره بناء على انه الواجب ابتداء ما يفرض بدل نفسه ومحل الخلاف فيما قبل الدخول أما بعده فلا يصح تقديره إلا بعد علمها بقدره قولاً واحداً لأنه قيمة مستثناة قاله الماوردي (ويجوز فرض من مؤجل) بالتراضي (في الأصح) كما يجوز تأجيل المسمى والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ما لم يدخل لتأجيل فيه فكذلك أبده (و) يجوز فرض (فوق مهر مثل) ولو من غير جنسه لما مر انه غير بدل (وقيل لان كان من جنسه) أي المهر لأنه بدل عنه فلا زاد عليه ويجوز التخصيص من مهر المثل بخلاف قاله الإمام (ولو امتنع الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الأمر للقاضي بدعوى جهته (فرض القاضي) وان لم يرضها بفرضه لأنه حكم منه ومنصبه ففصل انصومات (نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر ولا يعارضه التمييز ببلد المرأة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالتمييز ببلد الفرض لتدخل هذه الصورة أو لولاها اعتبر ببلد الفرض أو ببلد ما قصد ذكره وفي اعتبار قدره أنه لا يمتنع ببلد ما إلا ان كان بين النساء قرابته أو بعضهن والا اعتبر ببلد

اه مختار (قوله ولو من غير جنسه) عبارة ابن حجر ولو من جنسه وهي أولى لأنها في مقابلة قوله وقيل لان كان من جنسه (قوله ويجوز النقص) أي بالرضا (قوله بدعوى جهته) أي كان قالت تكفي بولي وشهدي عدل ورضا بلا مهر وأطلب المهر (قوله انه لا يمتنع ببلد ما) أي ولا ببلد الفرض (قوله ان كان بين النساء قرابته) أي وقالوا في لقد العبرة ببلد المرأة أو الوكيل وان لم يكن به أحد من قراباتها كما يعلم من قوله والحاصل الخ (قوله أو بعضهن) أي ولو كن أبعد وكان الأقرب غائباً فغير بلدها كما هو ظاهر وهذه العبارة وعبارة فيما يأتي وتعتبر الحاضرات منهن وظاهره موافق لما هنا

انتساب اليهن وعكسه بان أصل الانتساب وجهل كيفية (قوله والاخوان) يعني الابن كما يصح عما يأتي وحيث ذهبن
 كنات العلمات وغوهم من الاجنبات كانه عليه حج (قوله أي للام) بالمعنى الشامل للشفقة فلم يخرج به الابنات
 الاخوات للاب كانه عليه حج أيضا (قوله الحاضرات) لعل المراد الحاضرات من بلده بلدها والافتد من ان المقات يعتبرن
 فضلا من الغائبات (قوله وح) أي في التفويض (قوله بخلاف مجرد العقد) يعني المذكور وفي قوله انه اذا اعتد التأجيل
 بأجل معين الخوان أو هم سياق ١٤ الشارح خلافاً لذلك وبعبارة الاخرى ثم ما ذكرناه من عدم دخول

الاجل في مهر المثل
 ان جهن بلدها اعتبر اقرب من بلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبرن اجنبيات بلدها كما يأتي
 والحاصل ان العبرة في الصفة ببلدها أو بلدوكيها فلا يكون الامن نقد تلك البلدة وفي قدره
 ببلدها فسرابطها الى آخر ما مر (حالا) وان وضعت بغيرها أو اعتد ذلك لما مر ان في البضع
 حقه تعالى بل لو اعتدناؤها التأجيل لم يؤجله وبغرضه وبغرض مهر مثلها حالا وينقص منه
 ما يقابل الاجل وقاس ذلك فيما لو اعتادوا فرض العروض ان يفرض نقد او ينقص من ذلك
 بقدر ما يليق بالعروض (قلت وبغرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع غير متغير
 القدر اليسير الواقع في محل الاجتبايان لم يتغير بظهور ما مر في الوكيل وقضية كلامهم مانع
 الزيادة والنقص وان رضيا وهو متجه نظير ما مر وان اختار الاخرى خلافاً وقول الغزالي قد
 يقال اذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر القاضي والكلام اذا فصلت الخصومات بمحكيات
 مردود بان مرادهم ان حكمه البات بمهر المثل لا يعتد رضاهما بخلافه وبدونه أو أكثر منه
 لا يجوز رضاهما (ويشترط علمه) أي بقدر مهر المثل (والله اعلم) حتى لا يزعم عليه ولا
 ينقص منه لانه متصرف لغيره لا يقال القياس كونه شرطاً لجواز تصرفه لالتفؤد لو صادفه
 في نفس الامر لا ناقول الذي دل عليه كلامهم انه شرط لهما اذ قضاء القاضي مع الجهل غير
 نافذ وان صادف الحق (ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير اذن الزوج سواء الدين
 والعين (في الاصح) وانما جاز اذ ادعى غيره من غير اذنه لانه لم يسبق ثم عتد مانع منه وهنا
 الفرض تغييراً يقتضيه العقد وتصرف فيه قبله بغير العاقد وما ذكروه الثاني يصح كالم
 أدى المصدق عنه بغير اذنه ودعيه ثم ينبتني اهلوا كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض
 من ماله وكذا لو كان فرضه يلزمه اعضاءه وقد اذن له في النكاح ليؤدى عنه والوفى بفرضه عن
 محبوره من مال محبوره ولا يصح ابراء المقتوضة عن مهرها ولا اسقاط فرضها قبل الفرض
 والوطعها لانه في الاول ابراء عما لم يجب وفي الثاني كاسقاط زوجة المولى حقهما مطالبة
 زوجها ولا يصح ابراءه من المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبها بعده لانه ابراءه عن مجهول ولو
 فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صحيح والا فلا ولو علمت انه لا يزيد على ألفين
 وتيقنت انه لا ينقص عن ألف فابرأت من ألفين نفذ (والفرض الصحيح) منه ما أومن القاضي
 (كسمى فينشطر بطلاق قبل الوطء) كالسمى في العقد ما الفاسد تكمم فلو فلا يجب شيء
 حتى ينشطر وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض
 وهذا وماه من سبق انطواع العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق) الزوج (قبل فرض ووطء
 فلا ينشطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المنة كما سأتى (وان مات أحدهما)
 أي الزوجين (قبلهما) أي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفريضة في
 الطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك

الاجل في مهر المثل
 (قوله نساء قسرا باتها) أي
 وان بعدن جداعن محل
 الفرض (قوله فرض
 العروض) أي وان راجت
 (قوله نظير ما مر) أي من
 ان القاضي لا يفرض غير
 نقد البلد الحال وان رضيت
 بغيرها (قوله لا يقال
 القياس كونه) أي العلم
 (قوله انه شرط لهما) أي
 جواز التصرف والتفؤد
 (قوله بغير العاقد وما ذكروه)
 أي كوكيله (قوله من مال
 محبوره) مفهومه انه
 لا يصح فرضه من مال نفسه
 وليس مراداً فيما يظهر
 (قوله من مطالبه زوجها)
 أي قبل فراغ المدة (قوله
 وبمده) أي ولا بعده (قوله
 وهي تعرفه صح) من هذا
 يعلم ان غالب ابراء الواقع
 من النساء في زماننا غير
 صحيح لانهم يبعون مؤخر
 المصدق قبل موت أو
 فراق وهذا فسد المسمى
 وموجب مهر المثل فاذا
 وقع ابراءها استحقته عليه
 من مؤخر صدقها هو وكذا
 لم يصح فالطريق في صحة

الابراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر ما استحقته عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر
 (قوله ولو علمت انه) أي مهر المثل (قوله وتيقنت) تضمنته انه لو اتقى بقضاها لم يصح ابراءه وقاس ما مر في الضمان خلافاً
 بل مرانه لو أبرأه من مهر معتقدا انه لا يستحقه فإن انه يستحقه يرى قسماً ولعل ما هنا مجزئ تصوير

فيما اذا كان قد وجب اموالوا احتيج الى معرفته ليعتد به ولو لم يعلقه من ذكر او اشي خالفها هر جوازه كاييوع ونسرى له كذلك حيث اقتضاه النظر فال شارح معنى السبكي لو كان عادة نساء العصبية يتكهن بموجله وغيره قد البلد في التفات لا يمكن الا الملول وتقد البلد واما في الابتداء اذا اراد ان زوج الصغير او الصغيرة فيجوز الجري على عادة عشرين او ان كان مؤجلا وعرضا وغيره قد البلد فيما يظهر اه انتهت (قوله أولا) هو بان كان الواو فاعطافه ولا نافية وعبارة الا ذري لم يفرقوا بين

(قوله لبروع) بقره اليه عند المحققين وبقضاه عند اهل اللغة لانه لم يسم من كلامهم فعول بالكر الا ترو ع وعشود اسمان ثبتت وواد اه شيناز يادي (فصل في بيان مهر المثل) (قوله مهر المثل) أي وما يتبعه من تعدد المهر واتحاده (قوله لاجدة) أي ولو أم أب (قوله بروع في الخبر) قد يقال لادلة في الخبر لتعين العصبية لان الذي في الخبر انه قضى لمهر نسائها ولم يعلم المراد بنسائها من الخبر هل هذه العصبية خاصة والاعم منهن وذوات الارحام اللهم الان يقال ان إضافة النساء اليها تقتضي زيادة التخصيص به انما هو ذلك الزيادة ليست الا لعصبية (قوله اما مجهولة النسب) أي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جعل أبيها معرفة ان فلانة أختها أو عمتها وقديهي امكان ١٥ ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام وكتب ايضا قوله

لبروع رضى الله عنها فهو كالوأم في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التقويض
(فصل في بيان مهر المثل) (مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها) نسب باوصفة (وركنه الاعظم نسب) ولو في الجهم كالرب كاهو ظاهر كلامه كالا كثرين لان التفاضل انما يقع به غالباً فتنسب الرغبات به مطلقاً خلافاً لقاله والعبادي (فراعي) من آثارها التقاس هي عليها (أقرب من نسب) من نساء العصبية (الى من نسب هذه) التي تطالب معرفة مهرها (اليه) كاخت وعمة وبنات أخ لاجدة وفاة وأم قضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر الماروا بمجهولة النسب فركبه الاعظم نساء الارحام كما يعلم بما يأتي (وأقرب من أخت لايون) لادلتها بمجهولتين (ثم ان فقدت أو جهل مهرها أو كانت مفقوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لا بتم بنات أخ) وان سفلن (تم عات) لانبائهن ولا يردن على كلامه (كذلك) أي لايون ثم لا بتم بنات عمت ثم بنات أولاد عمت وان سفلن كذلك (فان تقدم نساء العصبية) بان لم يوجدن والا فليكن يتبعن من ايضا (أولم يتكهن أو جهل) نسبهن أو (مهرهن فالرأى) أي فرايات للام من جهة الأب والأولاهن هنأ اعم من أرحام الفرائض من حيث يعموله للجدات والوراثات وأخص من حيث عدم عموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (كجدات وخالات) لانهن أولى بالاعتداد من الاجانب تقدم القرني فالقرني من جهة أوجهات وقضية كلامهما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر امها ولذا قال الماوردى والرويان تقدم الام فالأخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجوه أوجهها استواها

الارحام وكتب ايضا قوله اما مجهولة الخ تفصل من هذا لو ما قبله ان من جهل أو هو الا تعتبر نساء عصباتها كما ختوا وتعتبر ارحامها كما أبيها فان كان وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف جهل الاب يكون ما ناعا من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وان كان وجهه شيئا آخر فهو فليقرر اه سم على حج أقول وجوابه انهم انما اعتبروا نساء الارحام بناء على الغالب من انه اذا جهل أبوها لا يمكن معرفة نساء عصباتها فان

أمكن عمله به وبقي ما لم يعرف لها أب ولأم كالقسيطة وحكمه يعلم من قوله الاتي فان تعذر ارحامها فانساه بلدها (قوله ثم عات) هل ولو بواسطة تقدم أخت الجد وان بسد على بنت المهر وكذا يقال في بنات المهر مع بنات ابن العم فيه نظرو قياس ما في الارث ذلك فتقدم العمه وان بسدت وبنت العم وان بسدت (قوله ولا يردن) أي بنات العمات لانهن لسن من نساء العصبات (قوله والاخوات) أي لطلب لمسايا في وعلى هذا فبنات العمات والاخوات لسن من ذوات الارحام ولا من نساء العصبات فلا يعتبرن أصلا (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبات لان الكلام في ذوات الارحام وفي حج تنبيه على من ضبط نساء العصبية ونساء الارحام بما ذكر ان من عده اهل من الاقارب كبنات الاخ من الاب في حكم الاجنبيات وكان وجهه ان العادة في المهر تعدد الا باعتبار الاولين دون الاخيرة اه (قوله فالجدات) أي للام (قوله فان اجتمع أم أب) أي للام لان الكلام في قراباتهم أم أم أي المتكسوة في تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي انهما من نساء العصبات فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبية هنأ من لو فرضت ذكرأ كانت في محل العصبية وأم الاب لو فرضت كذلك كانت أبا اب لكن فيه انها لا يشعها قولهم وهن المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانما اذ تكون من غير قبيلتها أو أهل بلادها بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبية ولا من ذوات الارحام كبنات العمه ومقتضى

العاقلة والمجنونة والصغيرة وغيرها ونظما لها كانت صغيرة أو مجنونة وقتنا لا عدل أن يشكر ولا لا عبارة بتسليطها وتسليط الولي لا يؤثر الأحيث يجوز الشرح (قوله فان اختارت الاول فمهر آخر) عبارة والله في حواشي شرح الروض ذلك أن تكون من الاجنبيات (قوله أوجهها استواءها) أي تخلق واحدة منها من دم مهرها على الاخرى أو نقص ولا التفات الى ضرر الزوج عند الزيادة ١٦ وضربها عند النقص (قوله من بعثتها) بان لم تكن من قبيلتنا فإسلافنا في

مابقي من اختصاصها
زيادة أو نقص كذا تنقل
من خط المولى أي بان
يكون الموجد من نساء
عصابتها لا ينسب الى أول
جد تنسب هي اليه وبعد
قبيلة لها بان تنسب الى
جدا أخرى ويجمع الكل
جد أعلى فالوجود من
ينسب الى الجد الأعلى من
نساءه بانها وليس من
قبيلتها فتقدم أمها وأخوها
عليه (قوله قال ابن قاسم)
أي القرى (قوله فان غلب
كلهن) نظاهر وان قربت
المسافة (قوله لئلا ينهن)
أي تحسبن (قوله كشباب
أو علم) يؤخذ من ذلك
جواب عائدة ونوع السؤال
نهاهي أن تخصا بالرب
له بنات زوج بعضهن
بغيره فالجواب على عادت
وبعضهن بالمهر بدون
ذلك المهر أي فيه من المصلحة
لها من الراحة التي تحصل
لها بالنسبة لاهل القرى
ولما جرت به العادة من
المساحة للزوج الذي
هو من المهر وهو أن

ثم الخالة ثم بنات الاخوات أي لأم ثم بنات الاخوال ولو لم يكن في نساء عصبتها
من بعثتها فكذلك كالمهر به جمع واعتمد الذي قال ابن قاسم فينتقل الى من بعدهن
ولو قيل يعتبر النسب ثم زاد أو ينقص لفقد المقات مابقيها فاعتبر ما بقي لم يعد وكون ذلك
فيه مشاركة في بعض الصفات بخلاف هذا لئلا يتركه المخطأ في التفاوت موجود في الكل
وتعتبر الحاضرات منهن فالتنكح كان اعتبار دون أجنبيات بلدها كما جزمه ما به ونور فيه
فان تمدد لرحامها فتنسب لبلدها ثم أقرب لبلدها ثم أقرب للنساء المشبهات وتعتبر المهر به بعبارة
مثلا وآه وعتيقة بثلثها مع اعتبار شرف السيد وخسسته وقرويه وبلديه وبدوية بثلثها
(ويعتبر مع ذلك من) وعفة (وعقل) وجمال (وبسار) وفصاحة (وبكارة) وثبوته (أو) كل
(ما اختلف به غرض) من علم وشرف في شراكتين في شيء منها اعتبر وانما لم يعتبر نحو المال
والجمال في الكفاءة لان مداهما على دفع المهر ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات (فان
اختصت) عتق (فخصل) بشي عباد كرا أو نقص بشي من ضده (زيد) عليه (أو نقص) منه
(لا تبق بالمال) بحسب ما يراه فاعر باجتهاده (ولو ساعدت واحدة) هي مثال للسيدة والفتاة
لا قيد من نساها (لم يجب موافقتها) اعتبارا بالهن نعم لو كانت مساحتها القص دخل في
النسب وقدر الرغبة فيه اعتبر (ولو خففت) كلهن أو غلبهن (للمشيرة) أي الأقارب (نقط
اعتبر) في حتمهم دون غيرهم سواء هم والشبهة وغيرها خلا فلا مال بل ذكر الماوردي
أنهم لو خففت لئلا تمنع لغير المشيرة فقط اعتبر أيضا كما قاله الماوردي وكذا لو خففت لئلا
صفه كشباب أو علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر بحال الزوج أيضا من فهو علم فقد
يخفف عن نحو العالم دون غيره ومهرهن لو اعتدن التاجيل فرض الحاكم لا ينقص
لأنه بالاجل والاوجه كما تفقهه السبكي وسبقه اليه العمري انه اذا اعتد التاجيل بالجل
معين مطرد جاز للولي ولو كما بالعقد به وذلك النقص الذي ذكره محله في فرض الحاكم
لانه حكم بخلاف مجرد العقد قال بخلاف المعنى ابتداء كان زوج الاب أو الجدة صغيرة وكانت
عادة نساها أن يشكن في جسد وبغير قصد الباء فانه يجوز له الجري على عادت من (وفي طه
نكاح فاسد) يجب (مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطء) أي وقته
لانه وقت الاتفاق لا العقد لقصد (فان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا اتحاد
الشبهة في الجميع فلا تنظر لكونها ساطعة أو لا خلافا لما يحسنه الذي ثم ان اتحدت
صفاتها في كل تلك الوطئات فواضع الابان كانت في بعض الوطئات سلمية سميحة مثلا
وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها (في أعلى الاحوال) لانه لو لم توجد الاتك الوطئة لوجب
ذلك العالي فان لم تنقص زيادة لم تنقص نقصا (قلت ولو تكرروا بعشبهه واحدة فمهر)

ذلك صحيح لا مانع منه لغيره بان العادة بالمساحة لئلا يتركه أو لا يتركه زوج واحدة من أقارب تلك النسوة واحد
بعد ذلك نظري في حال الزوج أهو من المهر فيسأله أو من القرى فيسأله عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر
وقد يؤخذ ذلك من قول الشاويح السابق وقرويه وبلديه وبدوية بثلثها (قوله ومهر) أي قبل الفصل بعد قول المصنف (لا) (قوله
لكونها ساطعة) أي كالعاقلة وقوله أو لا أي كالمجنونة (قوله في كل تلك الوطئات) هو بضع الطاء لا ما كان على وزن فعله ان
كان اسماء جمع على فعلات بالفتح كبضه وجفنت وان كان حصة كصبة جمع على فعلات

محل في المكتبة اذ لم تحمل فغير بين المهر والتبجير وتصير أم ولا فختار المهر فاذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خبرت فان
 يسكون العين والوطء لا تستعمل تابعة لتبجيرها حتى تكون صفة فقال هذه وطء ولا يقال هذه شيء وطء بحيث تكون صفة
 له كايقال هذه امرأه صفة (قوله والاوجب لما بعد ادائه) مفقود (قوله وهكذا الخ) أي فتكرر المهر بتكرار الوطء في
 الحاصل مطاها اذا اختارت الكتابة ويكرر التبجير أيضا بتكرار الوطء أما غير ١٧ الحاصل اذا اختارت الكتابة فهي

كغيرها من الاجنيات
 قوله أما غير الحاصل اذا
 اختارت الكتابة لم يظهر
 للتبجير باختيار الكتابة
 فيه الوجه لان الحاصل
 لاعتقائها سببان الكتابة
 وامية الولد وأما غير
 الحاصل فليس لاعتقائها
 سبب واحد وهو الكتابة
 فلا وجه للتبجير فيها اللهم
 إلا ان يقال مراده باختار
 الكتابة انما اختارت بقاءها
 وعدم التبجير لكن هذا
 ليس بما الكلام فيه

(فصل في تشطير المهر
 وسقوطه)

(قوله وسقوطه) أي وما
 يتبع ذلك حكم الزيادة
 الخ (قوله كاعلم من كلامه)
 أي في قوله قبيل فصل
 نكحها بغير الخ ويستقر
 المهر بوطء زوجة أحدها

(قوله قبل وطئها) حال
 من الفرقة أو طرد أو
 متعلق بها (قوله كفتنها)
 أي فكان كالنكاح العرض
 قبل التسليم (قوله يلزم)
 أباه) أي الزوجة (قوله)
 والمفروض بعد) وتقدم
 له في تعريف الصداق انه
 صحيح جمل المفروض من

واحد لشمول الشبهة لكل هاتين أيضا وخصه العراقيون بما اذا لم يطأ بعد أداء المهر والواجب
 لما بعد أداء المهر آخر واستحسنه الاذيعي بجزءه بغيره ويشهد له ما في الخ ان محل تداول
 الكفارة ما لم ينفصل التبجير والواجب آخر لما بعد وهكذا ولا يجب مهر طرية أو مرتدة
 ماتت كذلك والمرا دبال تكرار قاله الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطء مع تعدد الازمنة
 فلو كان يتزوج ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطء الا آخر فهو وقاع واحد بلا خلاف
 أما اذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطئات وان لم يقض وطء واحد والحاصل انه متى تزوج فاقصدا
 للترك أو بعد قضاء الوطء ثم عاد فتعددوا الافعال (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنكاح قدس ثم
 بطن أمه أو قصد وتعددت هي كان وطئها بطنها بوجه ثم انكشف الحال ثم وطئها
 بذلك البطن (تعدد المهر) لان تعددها كتعدد النكاح (ولو كرر وطئا مفصولة) غير زانية كنافقة
 أو مكروهة أو مطاوعة بجهة اختصت بها قاله الزركشي (أو مكروهة على زنا) وان لم تكن
 مغضوبة اذ لا يلزم من الوطء ولو لمع الاكره الغصب فتقول بعض الشراح اختصا الاول
 بالمكره وان لا وجه له لطف هذه عليهما تنوع (تكرر المهر) لان سببه الاتلاف وقد تعدد
 بتعدد الوطئات (ولو تكرر وطء الاب) بجارية ابنه ولم يتجمل (والشريك) الامه المشتركة
 (وسد) بالتزوج ويؤيد زركه (مكانته) له أو لمكانته أو مطلقته الرجعية (فهر) واحد فحين
 وان طال بين كل وطئتين كما يحمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهن (وقيل مهر) لتعدد
 الاتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل ان تعدد المجلس فهر والاخو والفقهاء اعلم)
 لا تقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكتبة ان لم يتجمل فان جلت خبيرت بين
 بقاء الكتابة وقضاه التصير أم ولا فان اختارت الاول فمهر آخر وهكذا كان نقل عن النص
 (فصل في تشطير المهر وسقوطه) (الفرقة) في الحياة كاعلم من كلامه السابق (قبل
 وطئها) كفتنها بغيره أو باعساره أو بقتله أو كزنتها أو اسلامها ولو تبعا أو ارضاعها
 له أو لزوجة أخرى له أو ملكها له أو ارضاعها كان دبت ورضعت من أمه مثلاً (أو بسببها
 كقتله بغيره سانسقط المهر) المعنى ابتداء المفروض بعد ومهر المثل لان قضاها اتلاف
 للعرض قبل التسليم فانسقط عوضه كالنكاح الباطل الميسر قبل القبض وقضاه النائي عنها
 كقتلها وانما يلزم باباها المسلم مهرها مع انه فوت بذلك بضعة بناء على ان تبعتها فيه
 كاستقلالها بخلاف المرضة يلزمها المهر وان لزمتها الارضاع لتعني لان لها آخر تبجير
 ما قهرمه والمسلم لا شيء له فلو غرم لفرغ من الاسلام لا تحقها به وجعل عيبها كقتلها ولم يجعل
 عيبه كزنا فانه بذل العرض في مقابلة منافع سلمية ولم يتم خلافها وانما مكنت من الفسخ
 مع ان ما مضى سلم لدفع ضررها فاذا اختارت دفعه فلترديه وقضية اطلاقها كغيرها
 عدم الفرق بين المقارن للعقد والحادث في حالة فضعه بغيره ولو كذلك وان قيده الموردي
 بالمقارن وجعل الحادث كالطلاق (وما لا يكون منها ولا بسببها) كطلاق (ولو خلعا أو رجعا

٣ نهاية من المهر لان المقدس في وجوه وان تأخر عن الوجوب عنه فاهنا ما اقل له لانه جعل المعنى والمفروض
 ومهر المثل انما ما أطلق المهر (قوله على ان تبعتها فيه) أي الاسلام (قوله كاستقلالها) أي على الراجح (قوله لتعنيها) أي بان لم
 يكن ثم غيرها (قوله كزنا) أي بل جعل كقتلها (قوله وما لا يكون منها) أي والفرق الذي لا يكون الخ

اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا الرطبات نص عليه الشافعي (فصل في تشطير المهر وسقوطه)
(قوله يلزمه المهر) أي الزوج (قوله ومثله ما لو أذن لعده الخ) لا يخفى أن استثناء هذه صورة لأن التشطير فيها وقع كما
سيصرح به وإنما استثناءها نظر إلى أن جميع العبد صير مالك واحد (قوله ولو أعتقه ماله) أي وهو سيد الأمة (قوله

قوله بان استدخلت ماله) أي ولو في الدبر وهو تصوير للرجم قبل الرطبة أي في تشطير بغير المطلق ولا توقف على انتقضاء
العدة وإذا رجعها لا يجب لها شيء زيادة على ما وجب لها ولا (قوله ويفرق بين هذا) أي كون الفرق باطل لا مأمنا ولا يسبها
(قوله وإن فرضه الباطن) أي قوله كطلاق ولو عطفه على خلع فقال أو فرضه الباطن كان أوضح (قوله وقياسا عليه في الباقي)
أي يجمع أن كلا فرقة لا مأمنا ولا يسبها ١٨ (قوله برقبته) أي نفسه (قوله ماله عند الطلاق) أي وهو سيد الأمة وقوله لانه

أي ماله عند العقد (قوله بان استدخلت ماله المحترم ويفرق بين هذا واسقاط الخلع أم المطلق البديعي بان المداير
ثم على ما يخفى الرضا منها بلحوق الضرر وهو وجد لا كذلك هنا وإن فرضه الباطن فقلت
نفسها أو علقه بغيرها فقلت (واسلامه) ولو تبعا (وردته ولعانه وأرضاع أمه) لها وهي صغيرة
(أو) أرضاع (أمها) له وهو صغير وماله في الباقي ومراثة الزوج أمه بغيره برقبته فعل ثم طلق
بقوله تعالى فمات فمات ثم طلق وقيل ما فرضه ماله في الباقي ومراثة الزوج أمه بغيره برقبته فعل ثم طلق
ثم طلق قبل وطع غلاشطر ومثله ما لو أذن لعده أن يزوج أمه بغيره برقبته فعل ثم طلق
فقبل الرطبة فخرج الكل بمالك الأمة أما النصف المستقر فواضع وأما النصف الرجوع
بالمطلق فهو انما يرجع للزوج أن نأهل والأهل قام مقامه وهو هنا ماله عند الطلاق
لأن العقد لانه صار إلا أن أجني عنه بكل تقدير ولو أعتقه ماله أو باعه ثم انفسخ أو طلق قبل
وطع رجوع هو أو سيده على العتق أو المانع بغيره أو نصفه لانه ومشتريه حينئذ المستحق
عند الفرق وسكت عما لو أتدأما وحكمه تشطير المهر على الصحيح بخلاف ما ساقى في نظيره
في التمتع ويطبق بالموت مسح أحد عبادا بخلاف مسحه حيوانا فإن كان الزوج وكان
قبل لدخول فانه تنجز الفرقه كما في التدریب ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده
للزوج لانتفاء أهلية غلظه ولا للورثة لانه حتى يتيقن الزوج وجه فانه يشر بمحاوفا فلما تنجز
الفرقة بعد لدخول بغيره حيوانا لم ينتظر عوده إن أتاني العدة كالدلة لانه قد خرج عن
الإنسانية فليس من جنس من يصح نكاحه وعوده ليس باختياره بخلاف المرتد لا طراد
المادة لأهية بعدم عود المسوخ ولا كذلك المرتد فانه يعود كثيرا ولو مصفت حيوانا حصلت
الفرقة من جهته أو عاد كل المهر للزوج كما في التسديرب (ثم قيل معنى التشطير أن له خيار
الرجوع) في النصف إن شاء غلظه وإن شاء تركه إذا لم يملك مهر أغرب الأرض وهو على التراضي
كما اقتضاه كلام الرافعي لانه جعله بختيار الوأهب (والصحيح عوده) أي النصف إليه إن
كان هو المؤدى عن نفسه أو آذاه عنه وبه وهو أب وأجدوا لأعدا للودي كما رجاء
وإن أمال الأذن في رده (ينفسر الطلاق) أي الضراق وإن لم يختره فلا ية ودعوى
المهر بمجموعة الأثر إن السالم يملك مهرًا وكذا من أخذ منه بانتظار إليه نعم لو سلمه
العبد من كسبه أو مال تحاربه ثم فسح أو طلق قبل وطع عاد النصف أو الكل لسيد

مشكل فانها ملكة بالعدو ومضمنا لم يكن منها مكان القياس التشطير كالوأرضه أم الزوج ومثلا والجواب عند
ما أشار إليه من أنهما لم تكن منها لهما من جهتها (قوله وهو على التراضي) أي الخيار (قوله بختيار الوأهب) أي لولده
(قوله والأعدا للودي) ومنها ما لو أده ولده البالغ عنه فخرج للودي أو فرق بين هذا وبين ما لو آذاه عن ولده موليه حيث يرجع
إلى المولى إن الولي إذا دفع عن الولي عليه بقدر خوله في ملك المولى عليه فيعود إليه والولد البالغ لا ية له على أبيه فإذا أدى
عنه يكون تبرعا مسقطا للدين كمثل الأجنبي فإذا رجع كان للودي وكسب أيضا لطف الله بقوله والأعدا للودي وأما في البيع
فيعود الثمن إلى المشتري مطلقا كما قاله الشاوي في خيار لميب بعد قول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ ممل الثمن

ويطبق بالوثق (أي المعلوم حكمه) قوله وان كان الزوج أو كان قبل الدخول) كذا في نسخ ولا ينفق ما فيه من الحلال وعبارته
ولده في حواشي شرح الروض قوله أي شرح الروض ويؤيد هذا ذلك بكل فرقة أي في الحياة أحترزا عن الفرقة بالوثق
مرا أنه مقرر للرهر ومن صورته ما لو منح أحدهما خيرا ما ١٩
لو منح الزوج قبل الدخول خيرا ما نفق

لتدريج انه تفصل الفرقة

(قوله عند الفراق) أي
لان الفسخ يرفع العقد من
حينه فيرجع المهر للزوج
ان كان أهلا للزواج
حين الطلاق ان لم يكن
أهلا للبائع صار أجنبيا
(قوله فله كل الزيادة) أي
في الفسخ وقوله أو نصفها
أي في الطلاق وقوله من
ملكه أي ان انفسخ النكاح
وقوله أو مشترك أي ان
طلق (قوله خمنت الارض
كله) أي ان كان الفراق
منها أو بسببها وقوله أو
نصفه أي ان لم يكن منها
ولا بسببها (قوله أو في يده
فكذلك) أي يجب كل
الارض للزوج أو نصفه
(قوله ولو حكا) أي كان
أعتقه (قوله والتسبير)
متداخرا معنى قيمة
النصف (قوله فان عاب)
أي قام به العيب قبل
القبض وظاهر أن محله
حيث لم يفسخ (تسوله
منفصلة) أي سواء افرق
بسبب عقرون أم لا أخذ
من قوله لا في قولها فيما
لو افرق لا بسبب عقرون
المخ (قوله فيرجع في الاصل)

عند الفراق لها لا الاصداق ووقع بعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فان عتق ولو مع
الفراق عاده (فلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة منفصلة أو متصلة أو
نصفها لحديث من ملكه أو من مشترك بينهما أو تنص بعد الفراق في يدها خمنت الارض كله
أو نصفه تعدت بنتها له بعد طلبه أولا أي لان يدها عليه يدها من ملكه بنفس الفراق
مستقر وبه يفرق بين هذه وما مر فيها لو تعيب الصداق بعده قبل قبضها لان ما حكمه الآن
لم يستقر فليبقوا في ايجاب ارض لها كامل عما مر أو في يده فكذلك ان جنى عليه أجنبيا أو هي
(وان طلق) مثلا (والمهر) الذي قبضته (تألف) ولو حكا (فله نصف يده من مثل) في مثلي
(أو قيمة) في مستقيم كالورد المبيع فوجده نالفا (وان تعيب يدها) قبل نحو الطلاق (فان
تبع) الزوج (به) أي بنصفه ميبا أخذه بلا ارض (والا) بان لم يفتح به (نصف قبضته حليا)
ونصف مثله سليما في المثلي والتعير بنصف القيمة في كلام الشافعي والجمهور وفي موضع يعني
قيمة النصف المعبر بها في موضع آخر فواحد اهما واحد اذا الثانية ترجع للزوج والافى بظاهرها
أقل لان التعيين بنصفها ولو اذ صوب في الروض فربما عه بنصف القيمة الذي هو أكثر من
قيمة النصف رعاية له كما وصيت هي في تخييرها الا في مع كونه من ضمانها (وان تعيب قبل
قبضا) لا بما في قور وضيت به (فله نصفه ناقصا بل خيار) ولا ارض لانه حالة تقصصه من ضمانه
(فان عاب بجنباة وأخذت ارضها) يعني وكان الجاني عن ضمان الارض وان لم تأخذ به بل وان
أبرأته عنه بل ولورده سليما (فلا صرح ان له نصف الارض) مع نصف العين لانه بدل الغائب
وبه فارق الزيادة المنفصلة والثاني لاشي من الارض كالزيادة المنفصلة (ولها) اذا افرق ولو
بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كولد وعرة وأجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه
أو يده دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع
الواهب نعم في ولد الامه الذي لا يميز تتعين قيمة أمه لان نصفها أحد رامن التفريق المحرم وان
قال أخذ نصفها بشرط أن لا افرق بينهما فيما ينظر وهو لو كان الولد جلا عند الاصداق فان
رضيت رجع في نصفه أو الا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامه
هذا ان لم تنقص بالولادة في يدها والاختيار فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها
حينئذ فان كان النصف في يده رجع في نصفها وانما ينظر والامن النقص بالولادة في يده لان الولد
ملكها ماعا فلم ينظر لسببه اذا لم يرجع به يفرق بين هذا وبين ما لو حدث الولد بعد الاصداق
في يده ثم ولدت في يدها فان الذي اقتضاه كلام الزا في انه من ضمانه تنظر الى أن السبب
وجد في يده وان كان الولد لها (و) لها فيما لو افرقها لا بسبب مقارن بعد زيادة متصلة (خيار
في متصلة) كسمن وحرفة وليس منها ارتفاع السوق ومحل ذلك ما لم يده اليه كل الصداق والا
فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحدهما رجع اليه بزيادة المنصلة وان لم ترض هي كفسخ
المبيع بالعيب وان كان بسبب عارض تخيرت بين ان تسلمه زائدا أو ان تسلمه قيمه غير زائد

أي ان كان يصح وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق وقوله أو يده أي كلا أو نصفها ان كان نالفا (قوله تتعين قيمة أمه) أي نصف
قيمة الام وقوله لا نصفها أي لا فيما لو طلق وقيمة الام كلها الا انما فيما لو فسخ وقوله وان قال غايه (قوله فان وضيت) أي رده
(قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفرقة (قوله لا بسبب مقارن) بحث في شرح الروض ان مثل المقارن الحادث قبل الزيادة
اه سم على منج (قوله وليس منها ارتفاع السوق) أي ولا من النقص لخصه فاضه (قوله وان كان بسبب عارض) أي وقد حدث

ولا يسقط شيء من المهر إلا بغيره ولو تزوج إلى آخر ما في الشلوح فحق عبارة الشارح فإن كان الزوج وكان قبل الدخول
 الخ ثم رأته في نسخة كذلك قوله بنظر إليه أي لم يكن له غرض في أخذه إلا النظر إلى صورته ثم رسله ولم يقصد بأخذه
 صيده (قوله والتبصير بنصف القيمة) أي كافي المتن (قوله في كلام الشافعي والجمهور) أي تألفهم عبروا أيضا بقيمة النصف
 فالشافعي والجمهور تأروا به وتارة ٢٠ عبروا به خلافا لما يرويه سياق الشارح ثم إن عبارة الشارح مقبولة وحققها

إن التبصير بقيمة النصف
 يعني نصف القيمة أي الذي
 هو المراد كما يصرح عليه
 كلامه وبعبارة القيمة
 والتبصير بنصف القيمة
 وبقيمة النصف هو أقل
 وقع في كلام الشافعي
 والجمهور فاما أن يكون
 تناقضا وهو ما فهمه كثيرون
 واما أن يكون مؤداهما
 عندهم واحدا وعليه يحتمل
 تأويل الأولى لتوافق
 الثانية بأن المراد كل من
 النصفين على حدته وبمحتمل
 عكسه بأن راد قيمة النصف
 منضمما للنصف الآخر
 والأوجه من ذلك كما
 في المتن وصورة في الروضة
 أنه يرجع بنصف القيمة
 الذي هو أكثر من قيمة
 النصف رعاية إلى آخر
 ما في الشارح (قوله قبل
 الفراق) أي وبعد الاصداف
 بقربته ما يأتي قوله فإن
 رضى الخ اعتاق وقب على
 رضاها لأنه حصل فيه زيادة
 في ملكها (قوله لا يسبب
 مقارن) لم أره لغيره بالنسبة
 لما إذا كان الرجوع النصف
 بعد الزيادة (قوله ولو كان

(فإن نصت) فهو كان الفراق لا يسبب (هـ) ولو لم يصر (نصف قيمة) للمهر بان يقوم (بلا
 زيادة) وامتناع الرجوع في المتصل من خصوصية هذا المحل لأن المودعنا ابتداء عقلا لا يقع
 ومن ثم لو أهر المبد من كسبه أو مال تجارته ثم عتق عاده ولو كان فصلا لماد المال كالأول
 وهو السيد (وان سمعت) بالزيادة وهي مطلقة التصرف (لزمه القبول) لئلا يكونها تابعة
 لا تظهر المنية فيها فليس له طلب القيمة (وان) فارق لا يسبب (زاد) من وجه (وتقص) من
 وجه (ككبر عبد) كبر يمنع دخوله على الحرم وقوله للريضة والتعليم ويقوى به على الأسفار
 والصنائع فالأول نقص والثاني زيادة امام صبر ابن سنان فخصه بزيادة محضه ومصير
 شاب يتصرف بنفسه (وطول نخله) بحيث قل به غير ما ذكره حطام (ولم يصنع مع) حدوث
 نحو (برص فان اعتقا) على أنه يرجع (نصف العين) فظاهر لأن الحق لا يبدو (والانقص
 قيمة) لعين مجردة عن زيادة وتقص لأنه لا عدل ولا يجبره على أخذ نصف العين للنقص ولا
 هي على إعطائه لزيادة (وزراعة الأرض نقص) لا ما يذهب قوتها غالبا (وحرث زيادة) فإن
 انتفعا لفي نهها محروقة أو مزروعة وترك الزرع للمصادفة والرجوع بنصف قيمتها مجردة
 عن حرث وزرع ومحل ذلك فيما إذا اقتضت لزوع كافي الحرر وكان في وقته والأهوه نقص
 محض واستثنى منه بقرينة السياق اذ هو في أرض للزراعة (وجعل أمة وجمعة) يوجد بعد
 العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (وتقص) لأن فيه النصف مالا وخوف
 الموت مالا (وتيل البهية) جاهل (زيادة) محضه فلا من عليها فغالبا بخلاف الأمه ووردها
 وإن واقعه كلامه ما في خيار البيع فيه عيب في الأمانة فقط بأنه فيها يفسد اللحم ومن ثم لم تجز
 التضيعة بحاصل كإساق ولا يقاس ما هنا على البيع اذ الدار على ما ينحل بالمعاوضة وهنا على
 ما فيه جبر للجانبين على أن كلامهما قبيل الأمانة يقتضي أنه فهم ما حصل به نقص فليسبب
 فلا (والطلاع فخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الرجوع من الرجوع القهري
 لحدوث عطل كها ولو رضى بأخذه مع الفخل أجبر على قبوله بخلاف الثمرة المؤثرة وظهور
 النور في غير الفخل بدون نحو تناقطه كبدوا الطلع من غير تأخير (وان طلق) مثلاً (وعليه غير
 مؤثر) بأن تشق طله أو وجده وتناقط أو غيره وقد حدث بعد الاصداف ولم يدخل وقت
 جذاذه (لم يلزمها قطعه) أي قطعها ليرجع هو لكونه نصف الفخل لأنه حدث في ملكها بل لها
 انقضاء إلى جذاذه وان اعتيد قطعه أنضرت وتظنير الأذرى من دوابها لما كان تطهرهم بلانها
 أكثر جبر للمحصل لها من كسر الفراق التي النظر إلى هذا الاعتقاد وأوجب الفرق بينها
 وبين ما مر من البيع (فان قطف) أو قاتل رجوع وأنا أقطعه (نصف نصف) فهو (الفخل) حيث
 لا نقص في الشرح حدث منه ولا زمن للقطف يقابل بأجرة لانتفاء الضرر حيث أنه عليه وجه
 (ولورضى) بنصف فهو الفخل وتبعية الثمر إلى جذاذه (وقبض النصف) شأنها بحيث برئت من

فصلها عاد قد يقال بل القياس أنه بعد ولده وإن قلنا صغى ماء إلى الرجوع من أن الفسخ برفع القدم من حينه لا من صماته
 أصله وكأنه يرجع العمد إذا عتق يرجع للثمن ولو باعه السيد بعد التسخا ويؤيده ما قاله سم على حج من قوله قد يقال فلم عاد
 للوذي كاتمة (قوله) يقتضي أنه فيما أي الأمة والبهية أي ويحتمل رجوعه لبيع والفراق وهو الظاهر (قوله وان اعتيد)
 غابة (قوله وأنا أقطعه) من باب ضرب أه مختار

والماذكي وأخذ التخصيص فيما إذا كان الرجوع الكل وعبارة الرض أو المنفعة كالمن والصنعة قلز وجبة الخيار بين تسليمه
زائدا أو قيمته غير زائد أي أن قال ولو عاد إليه الكل فطرت فإن كان بسبب عارض كدفعه فكنكك أي فكذا كفي عود النصف
مما حدث فيه زيادة أو عقار كصيب أحدهما أخذته زيادة أه وهو ظاهر لأنه لا يتصور العود في النصف قط في العيب
المقارن لأن الفسخ فيه أمنا أو بسبب غل لا يتصور فيه إلا الرجوع في الكل قائل ٢٤ (قوله وعلى هذا يحمل إطلاق من

ضمانه (أجبرت) على ذلك (في الأصح) إذا ضرر عليها به (ويصير العقل في يدهما) كقصة
الأموال المشتركة والنفق لا يجبر ووجه جمع وأدعى الأذرى أنه الأصح أو الأصح لأنه لا يند
يعتبرها السقي إن أرادته تنمية الثمرة عند ضراره بالشجر أما إذا لم يقضه كذلك كان قال أرضي
بنصف الفضل وأؤخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أوجع في نصفه حالا ولا أقضه إلا بعد الجذاذ أو
وأعبره نصف في الإيجاب لذلك قطعا وإن قال لها أبرأتك من ضمانه لاضررها لأن الأبرأ بذلك
فإن قال أقضه ثم أودعها ما به ورضيت بذلك أجبرت إذا ضرر عليها حينئذ والإفلا على هذا
يصلح إطلاق من أطلق أن قوله أودعها كقوله أعبرها (ولو رضيت به) أي الرجوع في نصف
الشجر وترك غيرها الجذاذ (فهو الاحتتام) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقها ثبت بمجلا فلا
يؤخر بدون رضاه والآخر جاز بالرضا لأن الحق لها ولا يلزم فلورجع أحدهما عنه جاز ولو
وهبته نصف الثمر لم يصبر على القبول زيادة المنفعة هنا بخلافه فيما من في الطلع فإن قبل اشتراك
فيهما (ومنى ثبت خياره) انقص (أولها) زيادة أو لمعلا اجتماعهما (لمعلا نصفه حتى يختار ذو
الاختيار) من أحدهما أو منهما أو البطلت فائدة التفسير وهو على التراخي لأنه ليس خيار
عيب ما لم يطلب فتكافهي اختيار أحدهما أو لا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لأن التعيين
ينافي فتويض الأمر الهال يطالب بالقيمة عندها فإن امتنع لم تجس بل ترفع منها وتنع من
الضرر فيها فإن أصرت على الانتعاج باع إلحا كم منها بقدر الواجب من القيمة فإن تعذر بيعه
باع الكل وأعطيت مزايا ومع مساواة من نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين إذا
لا فائدة في البيع ظاهر أي لأن الشخص لا يرغب فيه غالباً وظهر كلاهما عدم ملكه أي في
الصورة الأخيرة بالإعطاء حتى يقضى له القاضي به ووجهه أن رعاية جانب الماسر ترجح ذلك
وتلغى النظر لامتناعها من ثم جرى الحلوى وفر وعه على ذلك (ومنى رجع بقيمة) لتقوم لضرر
زيادة أو نقص أو زوال ملك (اعتبر الأقل من يوم الإصداف القبض) لأن انحصار يوم
الإصداف أقل مما حدث في ملكها فلا تضمنه له أو يوم القبض أقل فانتقص قبله من ضمانه
ولا ضمان عليها به أيضا وأما أقدمته عبارة من عدم اعتبار ما بينهما محمول على ما إذا لم يحصل
نقص بينهما عن قيمتهما بأن سلوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمته فإن انقصت عن القيمة
فالعبرة بها كأم نظيره في المبيع والتمن إذ الذي قاله الأصحاب أنه يعتبر أقل قيمة من يوم
الإصداف إلى القبض قال الزركشي وغيره هو الصواب ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو تلف
في يدها بعد الفرق فإنه قيمة يوم التلف تلفه على ملكه تحت بضاعة من له ولو أصدفها
حاليا فكسرت له أو أنكسرت ثم أعادته كما كان ثم قالها قبل الدخول لم يرجع فيه بدون رضاها
زيادته بالنصف عندها وكذا لو أصدفها فجارية هزلت ثم منعت عندها كمن نسي صنعة ثم
تعلمها عندها بخلاف ما لو أصدفها بعد أفعى عندها ثم أبصر فانه يرجع بغير رضاها كالو تعجب

منها وقد طلب جعله وديمه لم يكن لقوله أجبرت معنى لأن الإيجاب الزام المتع من الفسخ على قوله (قوله وهو على التراخي)
أي الاختيار (قوله وتنع من التمرق فيها) أي العين (قوله على ذلك) أي على أنه لا يمكنه إلا بدفعه القاضي (قوله هو
الصواب) أي ما قاله الأصحاب (قوله ثم تعلمها عندها) أي أنها لو نزلت كرها بنفسه عندها رجح فيه بغير رضاها (قوله فمضى
عندها) أو الفرق أن السمن الطاري بعد زيادة في نحو الأمه وزوال العيب لا يعد زيادة بل يقال في العرف أنه عاد إلى حاله الأول

الدخول والتعليم وقتئذ بأنه لا يمتدز التعليم لأنه يستاجر من معلمه من أجل نظره إلى أو طلت تعليم نصف السورة الثاني وطلب الزوج تعليمها النصف الأول ثم يعمل بقوله منه فاجاب بأنه لا ينبغي عسر التنصيف لأن النصف لا يوقف على حده كما وقف على حد جميعه وتعلم نصف مشاع لا يمكن والقول باستحقاق نصف معين دون النصف الآخر تحكيم ويؤدي إلى التزاع لاسيما ان السورة مختلفة الأيات في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فحينئذ ان اتفقا على شيء فذلك والاثنين المصير إلى

(قوله اذا جرة لصنعت أي لانها محترمة ٢٢ ويؤخذ منه أنه لو أبيع لها فعلة كأن اتحدته لتسرب منه لالة عرض قام بها

لزمه أجرة الصنة كالخلى المباح (قوله تعليم مافيه كلفة) أي بحيث تقابل بأجرة وان قلت (قوله لا اشتاله) بيان لما قصد شرعا (قوله الذي يلزمها مؤنته) أي بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال أو كون نفقته على أبيه أو كونه كبير فاذا رأى على الكسب (قوله ولو كان) غاية في العفة (قوله والتمه) عطف سبب على مسبب (قوله ان طلق قبله) أي ولو بأجرة ان بذلتا فان لم يبتذلا وامتنع من الحضور جحاما لم يجبر على بذلها ولم يأمهر المثل (قوله في مجلس واحد) أي أو بمجالس مره سم على منهم (قوله أو تعذر) الأولى اسقاط هذه الصورة لانه مع التعذر يجب مهر المثل وان لم يختلف في القدر أو ابداله لقوله بعد قوله قها أو لم يبتذل لكونه في ذمته (قوله بأن كان لها واختلفا) الأولى اسقاط قوله واختلفا لان ما أفاده

ببذلك في يدها ثم زال العيب ثم طارقتها فان لم ترض الزوجة برجوعه في الحسلي المذكور ورجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهي أجرة مثلها من نقد البلد وان كانت من جنسه كافي النصب فيما لو أنف حليا وهذا هو المتمد كاجرى عليه ابن المقرئ وان فرق بعض المتأخرين بين ما هنا والنصب بأنه ثم أنف ملك غيره فكأن رد مثلته مع الأجرة وهذا انما قصر في ملك نفسها فتدفع نصف قيمة الحلي بحسبه التي كانت من نقد البلد وان كان من جنسه أو اصدقها انله نحو ذهب فكسره وعادته أو لم تعد لم يرجع مع نصفه بالأجرة اذا أجرة لصنعت أو نصبت المقصودة الشاعنة الفاضل لم يضمنه لأنه محرم أي عند خوف الفتنة وان صغر ثراؤها زيادة للنفقة على قيمته ابلغا غنائه (ولو اصدقها تعليم) مافيه كلفة عرفا من (قرآن) ولو دون ثلاث آيات فيما يظهر أو نحو شمر فيه كلفة ومنفعة تعدد شرعا لا اشتاله على علم أو مواعظ مثلا عينا أو في الأذمة ولو لوضو عبدها أو ولدها الذي يلزمها مؤنته صح ولو كان تعليم القرآن لكسبية ان رجب أسلامها (و) متى (طلق) مثلا (قبله) أي تعليمها هي دون نحو عبدها ولم تصر زوجة له بنكاح جديد أو محرم له بحدوث رضاع أو بنكاح بنتها ولا كانت صغيرة لا تشبهى وكان التعليم بنفسه كافي النهاية وصورة السبكي (فلا يصح تعذر تعليمه) وان وجب كلفة الصفة قبل الدخول وبعدة لانها صارت أجنبية فالصدة غير ما مؤنة لم يحصل بينهما من سبب اللفة وتعلق آمال كل بصاحبه فاشتدت الوحشة والتمه بينهما فلا ينافي ما صرح من جواز النظر للاجنية للتعليم والثاني لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب من غير خلوة الشكل ان طلق بعد الطول أو النصف ان طلق قبله وعلم انه لو أمكنه تعليمها ما استغنى عنه في مجلس واحد من وراء حجاب بضمرة مانع خلوة رضى بالمضور كعهرم أو زوج أو امرأة أخرى وماتت فقتل يحشمها فلا تعذر وحتى لم يتعذر لكونه لوضو قها وتشطر أو تعذر بان كان لها واختلفا فان اتفقا على شيء فذلك والا تعين المهر إلى نصف مهر المثل كما أتى به والده لدرجه الله تعالى أخذها من تعليم الاسنوى بأن استحقاق تعليم نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكيم مع كثرة الاختلاف بطول الأيات وقصرها وسو لها توصو بها حتى في السورة الواحدة ودعوى رده وان الحجاب الزوج حشد طلبه نفاغير ملحق مردودة وقياسه على اجابة الدين فاسد اذ ذلك مفروض فيما لو احضره نافر حقه من كل وجه فأي رب الدين الأغنياء فكان متعسما وانها بخلاف ذلك لا ينبغي على التأمل (و يجب) حيث تعذر ما اصدقها تعليمه (مهر مثل) ان فارق (بعدوط) ونصفه (ان فارق لاسيما) (قبله) جريا على القاعدة في تلف المصدق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد وطع فلا شيء والأرجح عليها بأجرة مثل الشكل ان لم يجب بشرط والا فاجرة مثل نصعه أو مالو اصدقها تعليمها في ذمته لم يتعذر بل يستاجر ضو امرأة أو محرم تعليمها ما وجب لها ولا بد من علم

به هو المهر اذ بقوله وان اتفقا الخ (قوله مردودة) جرى عليها ج (قوله ويجب حيث تعذر) أي لبلادة كافي الزوج الروض (قوله مالو اصدقها) محتمز قوله السابق وكان التعليم بنفسه (قوله ولا بد من علم الزوج والولي) قضيته أنه لا يشترط علم المرأة بما يجعل تعليمه صدق طوفيه نظرا لأنه لا يزوجهما بتعذر بل بالاداء اذا كانت رشيده وأذنت فيه وقد يقال لما نصبت يجعل صدقهما من غير نقد البلد وهو التعليم كما نهاردت الامر إلى وليها فيما يصحله صدقها

نصف مهر المثل ٥١ فكان صواب العبارة ومتى لم يمتد وتسطر بأن كان لصهر مبداه مطلقاً ولو لها في الذمة واختلافان
انتقال كما في به الولد في الثانية أخذ من تطيل الأسنوي الخ قوله الأولى (قوله حيث تمذر) أي في صورة التنازله
الآن قوله ويجب الخ مترتب على قوله فلا يصح تمذر تسليبه خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ولم يرض بالرجوع مع تماعه

من ذلك كالوكل في شرعاً عبده مثلاً فإنه لا يشترط تسليته للوكل من كل وجه وكتب آدم الطف الله به قوله ولا يدم من علم الزوج
والولي ويكتفي في علمهما سماعه به عن يرويه عليهما ولو مرة واحدة (قوله ولا يشترط تعيين الحرف) أي الوجه (قوله وهو
كأقال الأذري الخ) معقد (قوله وعليه تعليم المعين) أي من السكامة التي لم يشهدا ما تعلقت فلو شرط تعليقاً لقراءة نافع مثلاً
فعلها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالف فيها نافعاً غيره من تعلقت قراءته ٢٣ (قوله شهراً) أي ونهلهما من الشهر
في الاوقات التي جرت

العادة بالتعليم فيها كالتهار
علاطت خلاف المعتاد
لا يلزم الأسخ الإجابة فان
تراضيا بشي عمل به (قوله
ولم يرض بالرجوع) هو
واضح بالنسبة للإجارة
والترجيع لصحة بيع المؤجر
والمزوجة ومشكل في
الزمن فان الزمن يمنع من
بيع المهرهون وقوله ولم
يصبر إلى الزوج (قوله
وامتنع من تسلمه) أي الآن
(قوله رجعت ان كانت
معصرة) هلا قبل بدم
الرجوع مع الاعسار أيضاً
لاحتمال أن تصير موسرة
وقت وجود الصفة فينفذ
العتق الملق بالصفة أو
الموت لان العبرة باليسار
والاعسار فيها الوقت وجود
الصفة وكون الأصل عدم
وجود اليسار لا يمنع من
النظر لذلك مع تشوف
الشارع للعتق الآن يقال

الزوج والولي بما شرط تعليمه من قرآن أو غيره فان لم يعلمه أو أحدهما وكل الجاهل من
يطلبه ولا يكتفي بالتقدير بالاشارة إلى المكتوب في أوراق المصنف ولا يشترط تعيين الحرف
الذي يعلمه لما كثر نافع فيعلمها ما شاءه في الإجارة ونقل عن البصريين أنه يعلمها ما غلب
على قراءته أهل البلد وهو كأقال الأذري حسن فان لم يغلب فيها شيء تخير فان عين الزوج
والولي حرفاً من غير فلو علمه غيره كان متعلقاً به وعليه تعليم المعين وفاء بالشرط ولو أصددها
تعليم قرآن أو غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كافي الإجارة (ولو طلق) مثلاً قبل الدخول
وبعد منصفها للصدقات (وقد زال ملكها عنه) ولو جبهة مقبوضة أو تعلق به حق لازم كرهن
مقبوض وإجارة وتزويج ولم يصبر إلى ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به (قنهف
بدله) أي قيمة المتقوم ومثل التلي كالوكل وليس له تقض تصرفه باختلاف الشفيع لوجود
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انقضاء حدث بعد ولو صبر إلى الوفاء امتنع من تسلمه
قبادرت بدفع البديل البهائم القبول لدفع خطر ضمانه أمد لو كان الحق غير لازم كوصية
لم يمنع الرجوع ولو دبرته وأعلقت عقده بصفه رجعت ان كانت معصرة ويبيى النصف الآخر
مدبراً أو مطلقاً عنه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرة الزوجة على الوفاء حق
الحرية والرجوع بقوته بالكفاية وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الأصل في هبته
لقرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يفتق الحق بالكفاية
بخلاف الصدقات فيها (فان كان زال الوعد) أوزال الحق اللازم ولو بعد الطلاق قبل أخذ
البديل (تعلق) الزوج (بالبين في الأصل) لانه لا بد له من بدل فبين ماله أولى وبه فارق نظاره
كامر في الفلاس والث في لان المالك في المعين مستفاد من جهة غير الصدقات وهذا الخلاف
من فروع قاعدة الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالأذي لم يصد وله نظائر كثيرة مختلفة الترجيع
(ولو وهبته) هـ بل يفظ الهبة بعد قبضه واله والمهر عيب (ثم طلق) مثلاً (قبيل طوعاً فلا يظهر ان له
نصف بديله) من مثل أو قية لا بديل نصفه كالمهر وذلك لعوده إليه بلاك جديد فاشبهه ما لو وهب
ما اشتراه من يائمه ثم أفسس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق
وهنا عيب المستحق لا أثره لان علة المقابل القاتل بأنه لا شيء له لانها عجلت له ما يستحقه تتأني
فيما سلمه من مسئلة الفلاس فكانت حجة عليه ونخرج بما ذكرنا لم لو لم ته به بلفظ الهبة فإنه

في منع الرجوع مع اعسارها اضاراً له بتأخير الرجوع إلى وقت وجود الصفة بخوذه الرجوع حالاً لتمكن من الفسخ
وأخذ مئذنه (قوله وبه فارق نظاره) لعل المراد بالنظر هنا ما في الفلاس والهبة للولد فإنه لو خرج عن ملكها أو عاد لا يتعلق
به حق الواهب والبائع على الرجوع فيها وقد أشار إلى ذلك بعضهم بقوله وعائد كزائل لم يعد في فلس مع هبة للولد وزاد
بعضهم أيضاً فقال في البيع والقرض وفي الصدقات بعكس ذا استعماله باتفاق (قوله كالذي لم يزل) معتمد هنا قوله فكانت
حجة عليه أي المقابل (قوله ونخرج بما ذكرنا) أي في قوله بلفظ الهبة (قوله ما لو لم ته به بلفظ الهبة) أي كان قالت له أمرك أو
أرقتك فان كلامها هبة بغير لفظها

(نه) هو واضع في مسئلة الزهر خلافا لما في حاشية الشيخ ولا تلازم بين منع بيع المهر ونوع الزوج فيه كالا ينفق (قوله فانه يرجع بنصفه) أي نصف البدل (قوله والانتصف الصدق) الأولى والانتصفه كافي الرض (قوله وجعلناه على ما يفي لها) عبارة الرضة ومعناه على ٢٤ ما يفي الخ ولعل ما في الشرح يحرف عنه من الكتبة في فصل في المتعة

(قوله وتذكر وتكرره) ظاهره ولو في العدة وخاف في ذلك حج (قوله فقلت) أي أم لا ولعله سقط من الكتبة (قوله أو أن يتزوج طفل بكبره الخ) هذا لا يصح تصورا لقوله وأرضاع نحو أمه لها فكان الاصول أن يقول بده وأرضاع نحو أمهاله ليكون معطوفا على أصل التام (قوله كأن ارتدا معا) لعله سقط بعده لفظ فلا تمتنع أو نحو من الكتبة (قوله بل مقتضى

(قوله وله شروط) أي لقديم (قوله استحقه) أي الغير وقوله وله نصف الصدق أي مع العوض المبالغ عليه (قوله صرح في نصيبها) أي وهو النصف (قوله وبثبت له الخيار) أي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة (قوله ورجع عليها بغير المثل) أي وبيع للمهر مشتركا بينهما (قوله على ما يفي لها منه) أي وهو النصف

فوفصل في المتعة (قوله وهو ما يمتنع به) أي يطلق أيضا المناع على ما

يرجع بنصفه قطعا ومالو وهبته قبل قبضه فان الحبسة باطلة على المذهب وان اوهم كلام الشارح خلافه (وعلى هذا) الاظهر (ولو وهبته النصف) ثم قبضته (فله نصف الباقي) وهو الراب (ووربع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيما أخرجته وما أبقت (وفي قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فانحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول المصنف (وفي قول بتضييع بدل نصف كله) أي نصف بدل كله كافي المهر وكانه أشار لما مر انه يمكن رد إحدى العبارتين إلى الأخرى (أو) بمعنى الواو اذا لم يعطف بها في مدخول بين (نصف الباقي ووربع بدل كله) لثلاث بقية ضرر التشطير اذ هو عيب (ولو كان) المهر (دنيا) لها على زوجها (فأرأته) ولو هبته منه ثم طارقت قبل طء (لم يرجع عليها) بشئ (على المذهب) لانه لم يضر شيئا كالوشة لا بد من حكمه ثم أرأته المحكوم له ثم رحما لم يضر المالحكم عليه شيئا والطريق الثاني طردق في الحبسة ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالذهب انه كهبه العين (وليس لولي عفو عن صدق على الجديد) كاستردادها أو حققتها والذي يده عقدة النكاح في الآية الزوج لانه الذي يفك من رهنها بالفرقة أي الآن عفو هي قيس الكل له أو يعفو هو فيسقط الكل لها لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عدة والقدومه ذلك وله شروط أن يكون الولي أبا أو جدا وان يكون قبل الدخول وان تكون بكر أصبغة عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصدق دينيا ذمة الزوج لم يقبض ولو حالها قبل الدخول على غير الصدق استحقه وله نصف الصدق وان حاله على جميع الصدق صرح في نصيبها دون نصيبه وبثبت له الخيار ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بغير المثل والانتصف الصدق وان حالها على النصف الباقي لها بعد الفرقة صار كل الصدق له نصفه بعوض الخلع وباقيها للتشطير وان أطلق النصف بأن لم يقبضه بالباقي ولا يضره وقع العوض مشتركا بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل يحكم ما فسد من الخلع وان حالها على أن لا تبعه لها عليه في المهر صرح وجعلناه على ما يفي لها منه

فوفصل في المتعة وهي بضم الميم وكسر الهاء الفتح كالتام وهو ما يمتنع به من الخواص وان يترج امرأه يتمتعها زمانا ثم يتركها وان يضم لجنه محرمة وشرا محال يدفعه أي وجوبا لم يفرقها أو سيدها بشروط كاطال (يجب) على مسلم وحرو ودها (مطلقا) ولو ذمية أو أمه (قبل طء متعة) ان لم يجب لها شطر مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شئ صحيح لقوله تعالى ومتعوهن ولا تنافيهن حقاقى الحسنين لان فاعل الواجب محسن أيضا وتخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب إيجابها إباحاش الزوج لها وهو منتفها واذك الرومان هي أو ماتا ذلا إباحاش ولم يجب إلى آخره من وجب لها شطر بتسمية أو بفرض في التفويض لانه يجب الإباحاش نعم لو زوج أمه بعبده لم يجب شطر ولا متعة (وكذا) يجب (لو طرأة) طلق طلاقا رجعيًا وان راجعها قبل انقضائه عدتها وتكررت كآفتي به

يتمتع به الخ (قوله وان يضم لجنه محرمة) في معرفة هذا المعنى والوضع في اللغة نظر الآن يقال الوالد البنت كان معلوما لأهل القمة فلا مانع أن يضعوا له ولها يتعلق به فليتأمل فان فيه ما فيه أه سم على حج (قوله طلق طلاقا رجعيًا) أي حازا فالحج (قوله وتذكر وتكرره) أي وان لم تقبض متعة الطلاق الأول

النظر الخ) هو من عند الشارع وفيه نوع تكبر مع ما هو والمعرض هو شيخ الاسلام (قوله فيه اشارة الخ) اشارة الشهاب ٣٣ الى التوقف فيه (فحصل في الاختلاف في المهر) (قوله ومن يبداه) يبنى حذفه ليتأني له الاستدراك وليس هو في عبارة النصف (قوله عند الاختلاف السابق) أي مطلق الاختلاف لا قيد كونه ٢٥ من الزوجين كالابن (قوله لمسيره

بالنصف مجهولا تحليل
لأثن (قوله ولو ادعت
تسمية) أي أكثر من مهر
المثل كما بع من التحليل
الاق (قوله من غير نقد

(قوله وفيه غنية) أي كفاية

(قوله فيقضي غنية) أي

لها (قوله أو أن يتزوج

طاهل) أي تقوية (قوله

أو يسبها) أي فلا تمتع

أه ج قلل هذه ساقطة

من كلام الشارع (قوله

والتمتع خلافه) أي فلا

متعة لها وقوله وكذا لو

ملكها أي فلا تمتع لها

(قوله ولو أباها) أي

لهذا الفرق المذكور

(قوله ويسن أن لا تبلغ

نصف مهر المثل) أي فلو

كان النصف ينقص عن

ثلاثين درهما فيبقى اعتباره

وان كانت السنة الاولى

لانه قبل بامتناع الزيادة

على نصف مهر المثل (قوله

فلا يشترط ذلك) أي عدم

مجاوزه مهر المثل (قوله

وهو ظاهر) وعليه فهل

يكفي نقص أقل بمثل أو

لا بد من نقص قدره وقع

عرفا فيه نظرا وظاهرا

الطلاق الاول (قوله معتبرا

لها) أي وقت الفرق

الوالد رحمه الله تعالى أو باتسا (في الظاهر) لعدم قوله تعالى وللطهات متاع بالمعروف
وخصوص قتلان أمتك ومن مدخول من ولا تطرأ له لانه في مقابلة امتيقا بعضهما فإ
يصلح للغير بخلاف الشطر سواء في ذلك أو في طلاقها بالفاطقت أم علقه بضمها فاضلت
والثاني وهو القديم لامتعة لها لا مضاعفاتها المهر وفيه غنية عن المتعة ولا في المثل لا تنقصها
مع الشطر في الكل أولى (وفرقه) قبل وطء أو بعده (لا يسبها كطلاق) في إيجاب المتعة
سواء كانت من الزوج كاسلامه وورثته ولعانه أم من اجني كوطء بعضه زوجته بسببه
أو ارضاع شعومه لها وصورة هذا مع تزويج وجوب المتعة على وطء أو تقو بض وتل منها
مستحيل في الطفلة أن تزوج أمته الصغيرة بعد تقو بضاً أو كافر بنسبه الصغيرة لكافر
تقو بضاً وعندهم أن لا مهر لموضوعة ثم ترضها فترضها أو ينالها فترضها أو لا
يتزوج طفل بكبيره ترضه أمها أملا كان يسبها كاسلامها وقضه ببيع أو عكسه أو
بسبها كأن اردت أمها وكذا الوسيما كما في البصر عن القاضي أبي الطيب انه فرأى
جهتها وأنه الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانه تملك بالسياسة بخلاف الزوج قال فان كان
صغيرا أي أو مجنونا انحلت أن لها المتعة والمقد خلافه وكذا المملوكها مع انها فرقة لا يسبها
وفرق الرافعي بين المهر والمتعة بأن موجب المهر من العقد جري على البائع والمتعة انما تحب
بالفرقة وهي حاصلة على الزوج فكيف تجب هي على نفسه ولذا لو باعها من اجني طفلها
الزوج قبل وطء كان للمهر للبائع كما هو ولو كانت مفوضة كانت المتعة للزوجة (ويستحب أن
لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو مساويا بسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ
وان بلغت أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تزيد أي وجوباً على مهر المثل
ولم يذكره انتهى ومحل ما دافرضه الحام كونه يشهد له من كلام الأصحاب نظراً منها أن
الحام كونه لا يبلغ بمكومة عضو مقدرة ومنها أن لا يبلغ بالتعز واحد وغير ذلك أما إذا اتفق
عليها الزوجان فلا يشترط ذلك ويحمل على هذا كلام من تعرض على البلقيني وقال الاوجه
خلاف كلامه بل مقتضى النظر أن لا تنصل إلى مهر المثل إذا دافرضها القاضي وهو ظاهر
(فان تنازع قدرها القاضي بظن) أي اجتاده (معتبراً لها) أي ما يليق بيساره وضوضها
وصفاتنا السابقة في مهر المثل (وقيل حاله) الظاهر على الموضع قدره وعلى المقتدره ورد
بأن قوله تعالى به وللطهات متاع بالمعروف فيه اشارة إلى اعتبار حاله أيضاً (وقيل حالها)
لأنها كالبذل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) الاعتبار (أقل مال) يجوز جعله صداقاً
ورد بأن المهر بالتراضي

فإن نصل في الاختلاف في المهر والصال فيسمى منه إذا (استلغا) أي الزوجان
(في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) في (صفته) من تزوج جنس كذا نابر
وحاول وقد راجل وصحة وضدها لا ينفه لاحدها أو تراض بينهما (تحالفا) كما مر في
السبع في كيفية الجين ومن يبداه به نهيها بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له وخرج بمسمى

٤ نهيه من (قوله ورد بأن المهر بالتراضي) مجرد كونه بالتراضي لا يصلح
لرد على هذا الوجه فانه لم يقل وقيل أقل ما لا يجب الصدق بل قال يجوز جعله صداقاً معلوماً أن المجلس إنما هو
بتراضيهما فحصل في الاختلاف في المهر (قوله فبما سمي منه) أي ولو حكاكاً ليشتمل ما لو أنكر الزوج التسمية من أصلها

المثل) فبني في المثلين (قوله ووجه رده امتناع مطالبة الخ) لا يخفى ان هذه الرد ليس من جهة معص الدعوى او عدمه الذي هو محل النزاع وانما الرد لما ادعاه الخالف آخر من أن لها المطالبة بالنقض وحاصل الرد منع أن لها المطالبة بالنقض اذ هو فرع ثبوت التقويض وهو لم يثبت ٢٦ لان الزوج ينافر عاقبه ويدي أن النكاح انما وقع بحسب الآله دون مهر المثل

والوجوب مهر المثل انصو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلافه فيصدق بيمينه لان غارم ويكون ما يعبه أقل اموال كان أكثر فاعدا دعته وبيق الزائد فيه مكر أقر الشخص بشئ فكذبه والاصل براءة ذمته عجزا زاد (ويضاف) عند الاختلاف السابق أيضا (وارتاها ما وارث واحد) منها (والآخر) لقيام مقام موثره نعم الوارث انما يحلف في النبي على نفي المسلم كذا علم ان موثره تكفي بالنف وانما كسج بمسماة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقد من علم أحد هادون الآخر بخلاف المورث فانه يحلف على البت مطلقا (ثم) بعد التالف (يفسخ المهر) المسمى أي بفسخه كلاهما أو أحدهما أو لهما كما وينفذ باطنا أيضا من الحق فقط لمسيرة التالف مجهولا ولا يفسخ بالتالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قبته (ولو ادعت تسمية) لفسد (فانكرها) من أصلها ولم يدع تفويضا (تعالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر لا يقول الواجب مهر المثل وهي تدعي زيادة عليه والثاني يصدق الزوج بيمينه لمواقته للاصل ويجب مهر المثل ولو ادعي تسمية قدر دور مهر المثل فانكرت ذكرها تعالفا أيضا فان كان مهر المثل أو أكثر منه من غير تعدل البلد تعالفا أيضا كاد كراه ان الرفعة وان ادعي تفويضا فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم التقويض من جانب فيصاف كل منهما على نفي مدعي الآخر تسكيا بالاصل وكما اختلفا في عقد من فاذا حلفت وجب لها مهر المثل فلو كانت هي المدعية للتقويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خلا ظننا. ستظهر عدم معص دعواها اذ لم تدع على الزوج شيا في الحال غايته أن لها أن تطالب بالنقض ووجه رده امتناع مطالبة الخالف حينئذ بنقض مهر مثلها الدعواه مسمى دونه (ولو ادعت تسكيا ومهر مثل) لا تنتفع به بان تسمية تسمية فاقرب بالنكاح وأنكر المهر بان نفاذ في العقد (أو سكنت عنه) بان قال نكحتكم ولم يزد أي ولم يدع تفويضا ولا اعتلاء النكاح عن ذكر المهر (فالاصح تكليفه البيان) لان النكاح يقتضيه (فان ذكر قدره وزادت عليه تعالفا) لانه اختلاف في قدر المهر ونقول جمع في قدر مهر المثل محل تأمل لان ما قد تدعي وجوب مهر المثل ابتداء وهو يكر ذلك ويدي تسمية قدر دونه فان أريد أن هذا ينشأ عنه الاختلاف في قدر المهر بان يدعي أن المسمى قدر مهر مثلها فتدعي عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر من ذلك على ما فيه وعلى كل هذه غير ما مر أن القول قوله في قدر مهر المثل لانما تم انصافا على أنه الواجب وان العقد خلا عن التسمية بخلافه هنا وقول الشارح هنا بان نفي في المقدوم يذكريه صادق بنفي التسمية رأسا أو بتسمية فاسدة لان المسالبة التكبية تصدق بنفي الموضوع وقوله بان نفي في المقدار جمع لقول المصنف انكر المهر وقوله أولم يذكريه راجع لقوله أو سكنت عنه فهو لو ستره ثم تب فلا تكرار فيه مع قوله ساعا بان لم يجر تسمية محصية اذ ذلك بيان مهر المثل وهما بيان لان تكرارا والكوت (فان اصر منكرا)

ولعل وجه معص دعواها مع انهم لم تدع شيئا في الحال كما قاله المستظهر المذكور ان دعواها لما كانت وسيلة المطالبة بالنقض سمعت (قوله وقول الشارح) بان نفي في العقد (الخ) هذا إلى آخر السوادة يحتاج إلى تحرير (قوله وفارقت ما قبلها) يعني قول المصنف ولو ادعت تسمية فانكرها الخ (قوله أو ولياها) أي بان سكان المهر من مال ولي الزوج (قوله بخلاف معطى من لا دين عليه) لعله بصيغة اسم المفعول مصدر اسميقاتم (قوله وبانه لا يبعد الخ) كذا في النسخ ولعله سقط منه (قوله ولا يلزم من القطع بالثاني) وهو جانب الاثبات انما قبل للنفي (قوله مطلقا) أي في الاثبات والنسفي (قوله من الحق فقط) استقر عن الكاذب فيمنع باطنا أيضا بفسخ القاضي (قوله ولا يفسخ بالتالف) أي بنفس التالف (قوله فوجب قبته) أي بوهي مهر المثل (قوله تعالفا في الاصح) أي فان أصر

الزوج على الانكار لم ترد عليها الجدين ولا تقضي لها بشئ بل يؤمر الزوج بالحلف أو البيان (قوله فان كان) أي المسمى الذي ذكره (قوله وان ادعي تفويضا) أي وهي تسمية (قوله فاذا حلفت) أي وقد حلف الآخر على عدم التسمية (قوله فكذلك) أي يحلف كل على نفي دعوى الآخر فالا حلفت استحققت مهر المثل (قوله لان النكاح يقتضيه) أي المهر (قوله وقول جمع منهم شيخ الاسلام) (قوله فان أريد أن هذا) أي الاختلاف

ألف قبل الواو اذ هو في الرضة على بأحد الأمرين يرتب عليها ما أتى وانظر ما وجه وجوب الحد على الثاني مع ان شبهة اختلاف العلماء ظاهرة ولا بد من فصل في ولية العرس (قوله لأن القصد بها ما امر) انظر ما مراده بما مر وهو تابع فيه بل لكن ذلك قال قبل ذلك في ضمن سؤال وجوب ما منه والظاهر ان سرها صلاح الزوجة وبركتها (قوله لوجبت النشأة) هذا اغنياني مع قطع النظر عما فسره الحديث فيما مر ان المراد به أقل المال ٢٧ (قوله ومنه ولية التسرى) أي من الغير ليوافق ما نقله

الشهاب سم عن الشارح من عدم وجوب الاجابة لولية التسرى (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة عينا كما علم عامر أي وكفاية على مقابله (قوله لأنه لا يوجد الآن الخ) لتعمل لتقييد الشبهة فيما مر بالقوة كما صرح بذلك عبارة النسخة (قوله وأذن زوج الزوجة) أي في الولية بقربة ما بعده (قوله بل يأتي في هذا الشرط) يعني المذكور في

(قوله وفارقت ما قلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية فأنكرها (قوله بل يحلف على نفي مادته) ثم اذا حلف طالب بتسمية قدر أو طالب هي بتسمية قدر غير ما عرفت أولا أو كيف الحال فيه نظر ولا يبعد أن يقال رجعت مهر المثل لأنه أنكر التسمية وحلف على نفي مادته فاتفى وبقي عدم التسمية وهو وجوب مهر المثل (قوله وظاهر أن الوارث) ومثل ذلك ما لو ماتت

للهر أو ساكتا (حلفت) بين الزاد ان تصحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها ابتداء لأن النكاح قد ينعقد بأقل من قول وفارقت ما قلها بانها ماتت اختفا في القدر ابتداء لان انكاره التسمية ثم يقتضي وجوب مهر المثل ومدهاها أن يدهاها أنكر المهر أصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فنكحها البيان وخرج بقوله مهر مثل ما لو ادعت نكاحا بمعنى قدر المهر أو لا فقال لا أدري أو سكت فأنه لا يكاف البيان على الراجح لان المدعي به هنا معاصم بل يحلف على نفي مادته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر أن الوارث في هذه المسائل كالورث والثاني أنه لا يكاف بيان مهر والقول قوله يمينه انما لا تصحق عليه مهر لان الأصل برأءة ذمته والثالث القول قولها يمينها لان الظاهر معها (ولو اختلفت في قدره) أي المدعي (زوج وولي صغيرة أو مجنونة) ومنه الوكيل وقد ادعى زيادة على قدر مهر المثل والزوج مهر المثل أو زوجة وولي صغير أو مجنون وقد أنكرت نقص الولي عن مهر المثل أو وليها (تحافني الاصح) لان الولي مباشر للعقد قائم مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلو نكل قبل حلف وليه حلف دون الولي والثاني لا تخلف لانا لو حلفنا المولى لا يتبنا يمينه حق غيره وهو محذور أما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل فلا تخاف بل يؤخذ بقوله بلا غير لانه لا يؤدى للاختصاص الموجب لمهر المثل فتضيع الزيادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل من غير تخاف كذا قاله وقال البيهقي التصديق في الأولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف المولى ويثبت مدها الا اكثر من مدهي الزوج اه وهو ظاهر ومن ثم تبعه الزكشي وغيره وبأتى ذلك في الثانية أيضا وحلف فان نكل حلف المولى ويثبت مدها وخرج الصغيرة والمجنونة البالغة والعاقلة فهي التي تحلف ولا ينافي حلف المولى هنا قولهم في الدعوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق مولى وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنا والقول بان الوجه المفصل ثم بين ان يباشر السبب وان لا يرده هذا الجمع ممنوع بأنه مع مباشره للسبب ان حلف على استحقاق المولى لم يقضوا الا أناد (ولو قالت نكحني يوم كذا بالف ويوم كذا بالقبول) طالبتها بالالفين فان ثبت العقدان باقراره أو بيمينه أو بيمينها بعد نكاحه (نزهة الفان) وان لم تتعرض لتفصيل فرقة ولا لوطا لان العقد الثاني لا يكون الا بصدار ترفع الاول ولان السمي وجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لاصل عدم الدخول عملا بقربة سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وجهه ايجاب عن استئصال البيهقي رحمه الله هنا أيضا فاصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شك في ارتفاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلمه مستندا لا مجرد الاحتمال فلم يعمل مع ذلك عليه (وان قال لم أطاف بهما أو في أحدهما صدق بيمينه) لأنه الأصل (وسقط ان شرط في

الزوجة وادعت ورثتها على الزوج انه لم يمسكها مدة كذا أو لم يدفع لها المهر فقد دق الورية في دعواهم ذلك ان لم تقم بيمينه (قوله أو وليها) أي بان كان المصدق من مال ولي الزوج (قوله حلف دون الولي) أي على البت (قوله بالبالغة) والمالة (ظاهرة كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فيحلف السفينة ولعله غير مراد فيحلف الولي (قوله وأيضا فاصل البقاء) أي لأوجه العقدان من المهرين الكاملين

كلام المصنف أولا (قوله ما لم ينص) أي القاضي وقوله ما إلى الإجابة (قوله الامن كان يخصهم الخ) عبارة الأذري نعم لو كان ينص قوما بإجابة قبل الولاية فحكي ابن كج عن النص أنه لا بأس بالاحتقر (قوله لغيره عن كلمة ما عنده) انظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم اغتنبه لخصه هذا العذر (قوله على ما إذا كان لا يتأذى به) ظاهره أنه حلالا لثنتين والحال في الثانية بنافي إطلاق قوله النار ولا أثر لعداوة بينه وبين الذي يليصر (قوله تجاعل عما عن البيان) أي في قوله النار وأن (قوله فاندفع ما للبقيتي) أي أو غيره من ٢٨ كل ما يصيب عليه (قوله صدق المنكر) هذا يشكل عليه ما مر آخر العارية من أن

من دفع لغيره ما لا وادعي
انه قرض والاخر انه ودعية
أو وكيل فيه صدق الدافع
وعبارته ثم قبيل كتاب
الغصب وبحثنا في ظاهر
ضعف قول البغوي لدفع
لغيره أضافه فثابت فادعي
الدافع القرض والمذفوع
له الودعية صدق المذفوع
له وقد أتى الوالد رحمه الله
بتصديق المال والثبوت يوده
قول الأقوال عن مناج
القضاء لو قال بعد تلقه
دفعته قرض أو قال الآخر
بل وكالة صدق الدافع اه
(قوله صدق كل فيما ضاه)
أي ولا نكاح (قوله ثم
وطئها) أي الجارية (قوله
لم يصد) أي وولده منها
للعلة المذكورة (قوله
فعلى الثاني) هو قوله هل
تتلك قبل الدخول الخ وقوله
وعلى الأول لا هو وقوله وبأنه
يصدق وقوله ولا تقبل دعوى
الخ أي أو عليه فيعز فقط
لما قدمه من أنه لا حد عليه
فوفصل في ولية العرس في

النكاحين أو أحدهما لأنه فائدة تصديقه وحلقه وإما تقبل دعواه عدمه في الثاني أن ادعي
الطلاق منه (وإن قال كان الثاني يتجدد لفظ لا عقدا لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر من صحة
العقد المنتزعة لها الشارع يظهر ما مر في تصديق مدعي العصة واحتمال كون الطلاق
رجعيا وإن الزوج استعمل لفظ العقد مع المولى في الإرجعة نادرجة فلم يلتفتوا إليه فاندفع
ما للبقيتي هنا وله تعليلها على نفي ما عداها لا مكانه ولو أعطاها ما لا وادعت أنه هدية وقال بل
صدق صدق بينهما وإن لم يكن المذفوع من جنس الصدق لأنه أعراف بكيفية إزالة ملكه
فان أعطى من لا دين عليه شيئا وقال الدافع بعوض وأنكر الأخذ صدق المنكر بينهما
ويشارك ما قبله بأن الزوج مستقل بأداء الدين وبقصده وبأنه يدارأذنته بخلاف معطى
من لا دين عليه فيها وتسمع دعوى دفع صدق لولي محجورة لا إلى ولي رشيدة ولو بكر إلا
إذا ادعي أنها نطقا ولو اختلفا في عين النكاح صدق كل فيما ضاه بينهما ولو قال لأمرأتين
تزوجتكما بالف فقالت أحدهما بل أنا فقط بالف تحالفا وأما الأخرى فالقول قولها في نفي
النكاح وإن اصدق إجمارية ثم وطئها ما لم يخالل قبل الدخول لم يحد لشبهة اختلاف العلماء
في أن أهل تلك قبل الدخول جميع الصدق أو نصفه فقط أو عله في الرضة بذلك وبأنه لا يبعد
أن ينفي مثل ذلك على العوام ثم نفي عليها ما لو كان عالما بالنيكاح جميع الصدق بالصدق
الثاني يحد وعلى الأول لا وهو الأوجه أو بعد الدخول حدولا بقيل دعوى جهل ملكها
لجارية بالدخول الامن قريبا عهدا لا سلام أو عن نسيان يادية بعيدة عن العلماء
فوفصل في ولية العرس من الولم وهو الاجتماع وهي أعني الولاية اسم لكل دعوة
أو طعام يقصد لحادث سرور أو غيره لكن استعملها مطقة في العرس أشهر وفي غيره
مقدمة فيقال ولية ختان أو غيره قال الأذري رحمه الله أن يحمل نسيان الولاية الختان في حق
الذكور دون الإناث لأنه ينفي ويستضي من أظهاره لكن الأوجه استحبابه فيما بين
خاصة وأطلقوا تنبيه القدم من السفر وظاهر أن محله في السفر الطويل لقضاء العرف
بما أمن غاب وما أو أيا ما يسيرة إلى بعض التواحي القريبة فكالحاضر (ولية العرس)
بعض العين مع ضم الرعا ساكنها (سنة) مؤكدة بل هي أكد الولا ثم لثبوتها عنده صلى الله عليه
وسلم قولاً وتعللاً ففى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أومأ على بعض نسائه عدي من
شعبه وأنه صلى الله عليه وسلم أومأ على حصة بن مرة ومن وافقه أنه قال لا يحد لرجل من
عوف رضي الله عنه وقد تزوج أومأ ولو بشاة وأهلها للمكث شاة ولغيره ما قدر عليه قال

النشاق

(قوله وهو الاجتماع) أي لئمة وقوله وهي أي شرعا (قوله لحادث سرور)

فوتنيبه قال الرغب الفرق بين الفرح والسرور أن السرور انشراح الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا
والفرح انشراح الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وذلك في الذات البدنية الدنيوية وقد يسمى الفرح سرورا وعكسه لكن على
نظر من لا يستبرأ الحقائق وينصرف أحدهما ضرورة الآخر اه مذاوى عند قوله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة دارا يقال لها
دار الفرح (قوله أو غيره) يشمل المعمول للفرح وبه صرح ابن المقرئ في قوله وضيعة موت الخ (قوله عدي من شعبه) ظاهره
أنه لم يضم إليها شيئا آخر ولم يسم كيفية فعله فيها

لا يهذر بمرخص جماعة كافي البيان وانظر ما وجهه ما ذكره معاصر من البيان وظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذرا راسه ولا ينجي منه على انه اول من مجالسه من لاتليق به بحالته بل يظهر ان العلة في كون المجالسة المذكورة من الاعذار انضام العرض لان الضرر في ذلك ليس واجبا الا لعارض (قوله بناء على ما يأتي الخ) قال الشهاب سم انظر ما وجه

(قوله من سكر وغيره) أي فكيف في أداء السنة والخفوم من مثل هذا التعبير انه ليس بركوه ولا حرام خلافا لمن فهمه من ضعة الطلبة ثم رأيت في السيرة الشامية ما نصه روى التوفيق بسند واهن موسى بن محمد بن جعفر عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كل طعاما سكر (قوله ان لم يجها) أي على الخروج (قوله فلا فرق فيها) أي السرية (قوله ذات الخطر) أي الشرف (قوله لان القصد بها ما مر) أي في قوله وطعام يقتض الخ ٢٩ (قوله ان وقتها موسع) أي في حق المرة

اما الامسة فوقتها الزادته
اعدادها لو طوع وتصل
بالدرس عن سم يبيض
المواشم مثله (قوله
فيدخل ونهاه) أي العقد
(قوله من حين المقد)

قضيته ان ما يقع من الدعوة
قبل العقد فعمل الوليمة
بعده لا تجب فيه الاجابة
لكون الدعوة قبل دخول
وقتها والظاهر الجواب
لان الدعوة وان تقدمت
فهى لقصد ما تحصل به
السنة وعليه فالمراد بقوله
تجب الاجابة الخ ان الاجابة
تجب لها حيث كانت تفعل
بعد العقد (قوله ولا يطول
الزمن) هذا علم من قوله
أولا ولا آخر لوقتها (قوله
انها لو اتحت الخ) خروج به
ما لو تعددت أسبابها فلا بد
من التعدد (قوله فان لم
يقصد) أي بان أطلق (قوله

النشأ في رحمه الله والمراد أقل الكلام شاة لقول التنبية وبأي شيء أول من الطعام جاز وهو
يشمل الماء كقول والمنسوب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره ولو موسرا وسكرا وعن
استقبال الوليمة للفسري وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم لا أول في حفية قالوا ان لم يجها فهي
أم ولد وان يجها فهي امرأته وفيه دليل على عدم اختصاص الوليمة بالزوجة وتندم للفسري اد
لو اختصت بالزوجة لم يتردوا في كونها زوجة أو سريفة وعليه فلا فرق فيها بين ذات الخطر
وغيرها لان القصد بها ما مر وهو لا يتعدى ذات الخطر ولم يتعد وقتها الوليمة واستنبط
السبكي من كلام الغزالي ان وقتها موسع من حين العقد ولا آخر لوقتها فسد دخل وقتها
والأفضل فعلها بعد الدخول أي عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يلم على نسائه الا بعد الدخول
فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الأفضل فلا يابحها ابن السبكي في التوضيح ولا
تقوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالمقضية (وفي قول أووجه) وصوب جمع
انه قول وهو القياس لان مع مثبته زيادة علم (واجبة) عينها الضم المار ولم ولو يشاء وحله جمع
لندب لغزير هل على غير هذا الزكاة قال لا الآن تنطق وخير ليس في المال حق سوى الزكاة
وهي مهيان ولانها لو وجبت لو جبت لاشارة لاقائل به وصرح الجرجاني بندين عدم كسر
عظمها كالمقضية ووجهه ما قاله ثم ان فيه تغاؤلا بسلامة أخلاق الزوجة وأعضائها كالولد
ويؤخذ منه انه يبين هنا في المذبح ما يبين في الحقيقة ويبحث الادعى رحمه الله انها لو اقصت
وتعددت الزوجات وقصد هاتهن كفت فان لم يقصد ذلك لم يذهب التعدد كما ذكره بعض
المتأخرين خلافا لركن رحمه الله ومنازعة بعضهم فيه بأن المنع منها كالمقضية فتعدد
بتعدد هه مطلقا مردودة لظهور الفرق بانها ساجدت فداء لنفس بخلاف ما هنا وتصل ابن
الصلاح ان الأفضل فعلها باللائها لانها في مقابلة نعمة ليلية ولقوله مهانته وتعالى فاذا
طعمتم فانتمنروا وكان ذلك ليللا اه وهو متجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم فعلها ليللا
(والاجابة اليها) بناء على انها منة (فرض عين) فليس بمسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها
الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال وقول قطرب بعضها غلطوه فيه

ومنازعة بعضهم) مراده حج (قوله وكان ذلك) أي الطعام الذي قيل في شأنه ذلك (قوله فعلها ليللا) أي ولم يثبت ذلك ولا يتم
الاستدلال على سنن اليللا به عليه السلام فعلها كذلك (قوله ومن لم يجب الدعوة ليس هذا من الحديث ونها هو مدرج من
كلام أبي هريرة وعبارة الحفاظ السيوطي في شرح ألفيته نصم أقال الحفاظ حج في التكت لم يتعرض ابن الصلاح الى بيان ما
ينسب الصحابي فاعله الى الكفر والعصيان كقول ابن مسعود من أتى عراقا أو كاهنا أو ساحرا ضعه فجا يقول فقد كفر بما أنزل
على محمد وفي رواية أنزل الله على محمد وكقول أبي هريرة فبين لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقوله في الخارج من
المحبة بعد الاذان أما هذا فقد عصى أبا القاسم وقول عمار بن ياسر من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم فهذا
ظاهر انه حكم المرفوع ويحتمل أن يكون موقفا لجلو ازاحة الائمة على ما ظهر له من القواعد قالوا لا أول أظهر بل حتى ابن
عبد البر الاجماع على انه مسند اه

النساء مع ان الاثني انه يحرم - ضوابط الخلل الذي فيه الحرم بخلاف مجرد دخوله ثم الفرق لا يعم في حضور الاثني وحضور
 الصور وهو ان المقصود من الصور نه في الخلل وهو حاصل فحرم مجرد الخلل وهو محل هي فيه وأما الاثني فان المقصود
 منها الاستعمال وهو غير حاصل فبحر حضورها اه (قوله) وبه فارق الجار (قال التتباب سم هذا الكلام قد يفيد وجوب
) قوله كذا قاله (اي التلطيط قوله) (أوعند قد بعض شروط) ٣٠ لا يفي ان شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة

كذا قاله جمع وينافيه قول القاموس وتضم الا أن يجاب بان سبب التغلط ان قطوب وجوب
 الضم قد عصى الله ورسوله والمراد لومة العرس لانها المعهودة عندهم والخبر الصحيح اذا هي
 أحدكم الى لومة عرس طيب ولا تجب اجابة لغبر لومة عرس ومنه ولومة الترسى كما هو ظاهر
 وقيل تجب واختاره السبكي رحمه الله عليه لاخباره (وقيل) فرض (كفاية) بوضع الرفع لان
 القصد اظهار الخلل عن السفاح وهو حاصل ليحصل البصر وبرد فرض تسليم ما على به بانه
 يؤدي الى التواكل (وقيل سنة) لانه عليك مال فليجب برد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها
 واجبة فحب الاجابة اليها قطعاً أي بالشروط الاثنية كما اقتضته عبارة الروضة (وانما تجب)
 الاجابة على الفصح (أو تنس) على مقابله أو عند فقد بعض شروط الوجوب أو في بقية الولاية
 (بشروط ان) ينصه بدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو غير ذلك لم يجز عليه الكذب جازمة لان
 فخر بابه وقال ليضمر شيء أو قال له احضر ان شئت ما لم تقهر فربنة على جوبان ذلك على
 وجه التأديب أو الاستعطاف مع ظهور رغبته في حضوره ويحمل عليه قول بعض الشراح لو
 قال له ان شئت ان تحملني زمته الاجابة وان يكون مسلماً فلا تجب اجابة ذي بل تسن ان رجي
 اسلامه وكان نحو قريب أو جاروساً في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذمها اجابة
 مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة أي قوية بان يعلم ان في ماله حراماً ولا يعلم عينه ولو لم يعلم
 أكثر ماله حراماً فيا يظهر خلافاً لا يقتضيه كلام بعضهم من التقيد لكن يؤيده عدم كراهة
 معاملته والاكل معه الا حينئذ يرد بان يحتاج الى وجوب الاحتياط للكراهة لانه لا يوجد
 الا في مال ينقل عن شبهة وان لا تدعوه امرأة أجنبية الا ان كان في نحو محرمة له أي يحميها أو
 لها أو ذن زوج المزوجة وسن لها الوليمة والام تجب الاجابة وان لم تكن خلوة محرمة خشية
 الفتنة ومن ثم لو كان كسفيان وهي كرابعة وجبت الاجابة والاوجه ان دعوتها أكثر من
 رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل المادة معهم أدى فتنة أو رية كما يعلم عما يأتي آخر العدد
 ويتصور اتحاد الرجل مع اشتراط هجوم الدعوة بان لا يكون أو لا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا
 ما يعلم منه انه قد يقدح له ما عنده ومن صور لومة المرأة ان تولى من الرجل باذنه كذا قيل وفيه
 نظر اذ الذي يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الوليمة صارت له باذنه لها
 المقتضى لتقدير دخول ذلك في ملكه فظهر اخراج فطرة غيره باذنه وحينئذ يتعين أن يزداد
 في التصور انه آذن لها في الدعوة أيضاً وان لا يميز عن شخص جماعة كافي البيان وغيره
 وان توقف الاذرى في الحلقه وان لا يكون الداعي فاسقاً أو شريراً طالبا للباهة والغنى
 كافي الاحياء وبه يعلم اتقاء قول الاذرى كل من جاز به حرمه لا تجب اجابته وان لا يدعي
 قبل وتلزمه الاجابة اما عند عدم (ومها فظهر ان) اهك لعدم بل يجيب الاسبق فان
 جاء بها أجاب الاقرب رجاء ان استويا أقرع وظاهر قولهم أجاب الاقرب وقولهم أقرع

بقوله بشرط الخ فخصير
 المعنى انما تسن عند فقد
 بعض الشروط تلك الشروط
 وذلك فاسد اه سم على ج
 (قوله) ولا يلزم ذمها اجابة
 مسلم أي مطلقاً سواء
 كان بينه وبين الداعي قرابة
 أم صداقة أم لعل وجهه
 عدم وجوب الاجابة على
 واحد منها بدعوة الآخر
 ان طلبها لا ترد وهو متف
 بين المسلم والذي قال شيخنا
 الزبائدي وهذا بالنسبة لعدو
 والافهم مكلف بالفرع
 (قوله) وسن لها الوليمة
 يتأمل صورة سنها لها
 فان الكلام في شروط
 الوجوب وهو حاصل ولومة
 العرس ولا يدفع هذا
 التوقف ما يأتي في كلام
 الشراح لانه انما هو
 به مجرد كون الوليمة من
 المرأة وهو لا يقتضي السن
 الا أن يقال يمكن تصويره
 في حقها بغير لومة العرس
 بناء على وجوب الاجابة
 اسائر الولاية أو أنها فلتها
 تسن الزوج لا عاشره أو
 امتناعه من الفعل على
 ما يأتي (قوله) ويتصور اتحاد

الرجل) أي انفراد (قوله) بان لا يكون) أي يوجد (قوله) ومن صور لومة المرأة
 قضية هذا التصور ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك (قوله) وان لا يكون الداعي فاسقاً) عطفه على
 الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريراً لاوجب الفسق وهو ظاهر لانه قدر ادخال الشر كثير الخصومات وذلك لا يستلزم
 محرماً فاضلاع الكبيرة (قوله) أجاب الاقرب رجاء) وهذا الترتيب جار في الواجب والمنسوب

وجوب

الاجابة لداريوارها منكرهم فرق السدي قد غلب المنع اه (قوله وما قاله) أي الاذري والسدي (قوله وما منهم) أي من شأن مانعهم (قوله والحق به صاحب العباب جلد فهد) صريح هذا المنع أنه لا يحرم من جلود السباع الاجلد الفراء لورود النهي عنه كما قاله الحلبي وان أفهد فخلق به على ما قاله صاحب العباب ولعل وجوه انهما ما اللذان وجد فيها العلة

(قوله وجوب ذلك) محتمد (قوله فلا يجيب غيره) أي فلا يجوز له الاجابة ٣١ (قوله وهو أب أوجد) يقيد ان الام لو كانت وصية

وأول من مالها له لا يجيب المحصور وهو كذلك لان الاب والجد يمكن كل منهما من ادخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الام ويؤخذ مما تقدم في تصوير وتلف المرأة ان غير الاب والجد اذا ضل الولية باذن من طليقت منه وجبت الاجابة على من دعيه (قوله ولو ضلها) ظاهره ولو يغير اذن وليه وينبغي تقييده بما اذا لم يغيرت عليه ما يقصد من عمله (قوله ما لم يرض) أي القاضي وقوله ما بالاجابة اه سم (قوله فلا بأس باستقراره) أي الطلب في حقه (قوله أن لا يجيب) أي القاضي (قوله كل ذي ولاية عامة) ومنه مشايخ لمدان والاسواق (قوله وأن لا يخصص الاغنياء) ويظهر ان المراد به هنا من يتقبل به عادة وان لم يكن غنيا (قوله وقوله ما عنده) أي وافق ان الذين دعاهم لذلك هم الاغنياء من غير ان يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء (قوله لم يجيب في اليوم

اوغيب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالثبوت سقط للعارض السقوط للوجوب لم يعد وان يكون الداعي مطلق التصرف فلا يجيب غيره وان اذن له وليه لعصايته بذلك ثم ان اذن نفسه في أن يملك لكن بشرط أن يأذن له في الدعوة أيضا تطهير ما في ظاهره ولو اقتضاه الولي من مال نفسه وهو أب وأجد وجب المحصور كاجبته الاذري وان يكون المدعو حرا ولو سفيها أو عبدا باذن سيده ولو مكاتب لم يؤذن له ان لم يرض حضوره بكسبه والافلا باذن فيما يظهر أو بعضا في ثوبه وغيره فاض أي في محل ولا يثبت نعم يستحب له ما لم يرض به بعض الناس الامن كان يصهم قبل الولاية فلا بأس باستقراره قال الماوردي والري والاولى في زماننا أن لا يجيب أحد ان ثبت النيات والحق به الاذري رحمه الله كل ذي ولاية عامة في محل ولا يثبت والاوجه استثناء ابعاضه ونحوهم فيلزمه اجابته ادم نفوذ حكمه لهم وأن لا يستدركه اي يحذره أي عن طيب نفس لانه يجيب القرائ كما هو ظاهر وان لا يخصص الاغنياء بالدعوة من حيث كونهم اغنياء فلا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيما يظهر لغيره عن قوله ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم يجيب عليهم فضلا عن غيرهم اما اذا خصهم لا لغناهم مثلا بل لجوار أو احتشاح حرفة أو قلة ما عنده فلزمهم كثيرهم الاجابة وما تقرر هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرينه وجسارته اغنيائهم وفقرائهم دون أن يخص الاغنياء فلا بد عليه قول الاذري في اشتراط التعميم مع فقره نظر قال والظاهر ان المراد بالجير ان هذا لم يخله من مسجده دون أوبى دار من كل جانب وأن لا يمتنع على المدعو حتى كاد شهادة وصلاة جنازة (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان أولم ثلاثة) من الايام (لم يجيب في اليوم الثاني) بل تستحب هو دون سنتها في الاول في غير العرس وقبل تجب ان لم يدع في اليوم الاول أو دعي وامتنع لعذر ودعي في الثاني واعتمده الاذري (ونكره في) اليوم (الثالث) للغير الصبح الولية في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث ريبه مجمعة والاوجه ان تعدد الاوقات كتعدد الايام لو كان لعذر كضييق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يضره) يضم أوله (لخوف) منه (أو طمع في جاهه) أوليه اونه على باطل بل القرب والتودد المطلوب أو لضعفه أو صلاحه وورعه أولا يقصد شي كما هو ظاهر وينبغي كآله في الاحياء ان يقصد بابائه الاقارب السنة حتى يثاب وزبارة أخيه واكرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين في الله سبحانه وتعالى وأوصيته نفسه عن أن يظن به كبرا واحتقار مسلم (وألا لا يكون ثم) أي بالحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهر بينهما كما قاله الزركشي ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعي (أولا يليق به بحالته) كالاراد للضرر أو ما قول الماوردي والري وان كان هناك عدوه أو دعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب معصوم كآله الاذري على ما اذا كان لا يتأذى به ولا تكون الزحمة عذرا ان وجد حسنة أي بدخله ومجلسه وأمن على نفسه عرضه كآله

اثنان) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويقعد القعد ثم يمدد لغيره طعاما ما يدعو الناس ثانيا فلا تجب الاجابة ثانيا (قوله وصحة) عطف تفسير (قوله كضييق منزل) أو قصد جمع المتناسبين في وقت كالطعام والتجار ونحوهم (قوله ان يقصد) أي المدعو بابائه الخ (قوله ولا أثر لعداوة بينه) أي المدعو لان المحصور قد يكون سببا لوال العداوة (قوله معصوم) هو

وهي استعمال ذلك شأن المتكبرين لظهوره وبره ما عيظه له عن عبادة ابن حجر وفرش جلود السباع وعليها الور
لانه شأن المتكبرين انتهت فليحذر (قوله لاذفرش الحرم لا يحرم مطلقا) أي خلا قال القول المعترض لانه المحرم (قوله دون غيره)
الضيق يرجع الى ما في العبارة مشاحة لا تخفى (قوله والحاصل ان المحرم) أي المجمع على تحريمه بقرينة ما مضى (قوله وحرم
الحضور) أي اذا لم يقدر على زائته كما علم عام ٢٢ (قوله ومقطوع الرأس) أي مثلاً كما علم بما مضى الشارح قال الشهاب

سم وظهر ان خرقه
بطنه لا يجوز استدامته
وان كان بحيث لا يتبقي معه
الحياة في الحيوان لان
ذلك لا يخرجه عن المحاكاة
(قوله ما لم يقاتل) أي
المالك (قوله مضرباً) قال
الشيخ أي منتهياً (قوله
ومنه) أي من التطفل
وظاهر العبارة ان المتصف
بالتطفل هو المدعو المذكور
فليظفر هل هو المراد أو ان
المسرد ان المتصف بذلك
من دخل معه من

ظاهر فيما اذا كانت الدعوة
بينه وبين غير الله أي ما
اذا كان المدعو هو الله أي
فقتضية ما تقدم في قوله ولا
أثر الدعوة بينه وبين الله أي
انه لا يعتبر للوجوب حينئذ
ويمكن تقييده بما مر بما
ذكرهنا (قوله ان اشرف
التساعلى الى جال عذره)
أي ولو أمكنه التحريم
رؤيته كنقطته رأسه
ووجهه بحيث لا يرى شيء
من بدنه لما فيه من المشقة
(قوله فانه تعدد الحضور
الخ) قضيته انه لو حضر
على ظن أن لا مصيبة

بما مضى من البيان والاعذار (و) أن (لا) يكون محل حضوره (منكر) أي محرم ولو صدق غيره
كأنية فقد كافي في شرح مسلم أي بياشراً لا كل منها بل بالاحلية فتجوز بخلاف مجرد حضورها
بناعلى ما يأتي في صور غير محتمة انه لا يحرم دخول محلها أو كنظر رجل لاهراً أو عكسه وبه
يعلم ان اشرف التساعلى الى جال عذره وكأنية مطربة محرمه كذى نور وزهر ولو شباينة
وطبل كوبة وتكن مضحك بغش وكذب كافي الاجابة ما محرم وضوء عام بغير محل حضوره
كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم وبواقعه قول الحاوى اذا لم يشاهد
الملاهي لم يضربها عما كالتى بجواره ونقله الاذرى عن قضية كلام كثير من منهم الشيعان
ثم نقل عن قضية كلام آخر من عدم الفرق بين محل الحضور وماتر سيرت الدار واعتقده
ضال الخسار انه لا يجب الاجابة بل لا تجوز زائناً الحضور من سوء الظن بالدعوة به يضارف
المبار وفرق السبكي أيضاً بان في مقارفة داره ضرر عليه ولا فصل منه بخلاف هذا فانه تعدد
الحضور لمحل المعصية بلا ضرر وما قاله هو الوجه وبتسليم ان قضية كلام الاولين
الحل فهو محمول على ما اذا كان ثم عذر يمنع من كونه مقراً على المعصية بلا ضرر (وردة فان كان)
المنكر (يزول بحضوره) انصو علم أوجه (فليضرب) وجوب الاجابة للدعوة وازالة المنكر ولا
يمنع الوجوب وجود من يزله غيره لانه ليس لازماً لانه لا يفتقر ولو لم يعلم به الابد حضوره
نهامهم فان عجز خرج أو عجز لتخوف فقد كلوا ولا يجلس معهم ان أمكن ويقرب سبيل
وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا في السبى وعدم وجوب زالة الرصدى في الحج
وان قدر عليها بان من شأن الحج أن لا تجتمع كلهم ومانهم ان تشدد شوكتهم مع ان الاصل
في الوجوب ثم التراخي وهذا القول فاحيط للوجوب هنا أكثر (ومن المنكر فرأى حور)
في دعوة اتخذت جال وظاهر كلامهم هناك العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو ولا ينافيه
ما يأتي في الـ بران العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل ضرره لان ما هنا في وجوب الحضور
ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فقط وجوب الحضور وأما الانكار
ففيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا ان اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده المنكر
فقط لان أحد الابعامل يقتضى اعتقاده غيره فامل واذ اسقط الوجوب وأراد الحضور
اعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل فان ارتكب أحد محرماتى اعتقاده لم ينافى هذا المتبرع بالحضور
الانكار فان عجز زامه الخروج ان أمكنه عملاً بكمهم في السبى حينئذ فقد قالوا المنقول انه
لا يحرم الحضور الا ان اعتقد القاعل التحريم وهو صريح فيما تقرر وسواء في ذلك
النيية وغيره خلافاً لفرق ولا ينافيه قول الشافعى رضي الله عنه في شره بالحنفى
أحداه وأقبل شهادته لان القول عليه في تقييده ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده
دون اعتقاد الموقوف اليه وقول الشارح هنا ولو كان المنكر محتضاً فيه كثير

بالمكان ثم تبين خلافه كان - ضرمع المجتمعين في محل الدعوة ثم مع الآلات في غير المحل الذي هو فيه أو
حضر أصحاب الآلات بعد حضوره محل الدعوة وعدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه أحد ابقوله من سوء الظن بالدعوة
الخ (قوله وما قاله) أي الاذرى والسبكي من أنه لا تفرق بين كون الآلات للهوى في محل الحضور وغيره (قوله ثم عذر) انظر
ما العذريتين تصور به لو خذ على نفسه ضرر وإيقاعه ان لم يحضر (قوله من يزله غيره) غيره نعمت لمن أوجال

جاءته (قوله غير أنه صلى الله عليه وسلم حضرا ملا كالخ) انظر ما وجه الدليل منه مع أنه لا تنفيه (قوله ثم ان علم ان النار لا يؤثر به) أي لا ينص به بعضهم دون بعض (قوله وحيث كان أولى به الخ) لم يقدم قبله ما ينتزل هـ د عليه وهو ما اذا سقط في حجره من غير أن يده طه لكنه انما يصير أولى به مادام في حجره فان سقط من حجره زال اختصاصه به كما يعلم مما يأتي في التشرح وحيث قلنا هو أولى به فسقط فأخذ غير له لما كانه كما يعلم مما يأتي ٣٣ (قوله لكن الاصح في الصورة كمال الملك) أي لا تأخذ الثاني

كتاب القسم والنشور

(قوله ومن لازم بيانها

بيان الخ) فيه نظر لا ينبغي

ولو آجاب بان القسم

والنشور من جهة أحكام

عشرة النساء أو أكثر

الكلام لا فيهما فلا ذك

خصوصا بالذكر لكن

واضعا على ان من المشهور

أنه اذا ترجم لشيء وزاد

عليه لا يضرب (قوله وبه

يظهر أيضا اندفاع ما قيل

الخ) القائل هو الأذري

وعبارته كلامه أي المصنف

يوهم أنه انما يجب القسم

اذا بان عند هـ وليس كذلك

بل يجب عند ايراد ذلك

فلا يجوز له تخصيص

واحدة بالبداهة أي الا

(قوله ومرش جلودغور)

أي ما فيه من الغيرة

والكبر (قوله وصورة

حيوان) الذي أنشئ به

الشباب الرمي أن ملائكة

الجنة لا تمتنع من دخول

بيت فيه صورة ولوعلى نقد

وخالفه ج في الزواجر

والاقرب ما في الزواجر

ووجهه ان جعل النقد

التبذير والجلبوس على الحر يرحم الحضور على معتقد تنصيريه محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تنصيريه أيضا وكفرش الحر رستار جدار به بل أولى لمرة هذا حتى على النساء وقرش جلودغور يبقو برها كما قاله الحلبي وغيره وألحق به في العباب جلد فـ في حرمة استعماله وهكذا معصوب ومصر وق ولب لا يحمل اقتناؤه ولو كان الدخول أعمى والقول بأن الأولى التفسير بقرش الحر رلانه المحرم دون الفرائش لانه قد يكون مطلوباً مردود اذ قرش الحر ر لا يصير مطلقاً بل بان علم منه أنه يجلس عليه جالساً محرم على ان كلامه في منكر حاضر يعمل الدعوة والفرائش لا يوصف بذلك فمعين التعبير بالفرائش واحتمال طيه رده قد رتب السباق انه جالس عليه (وصورة حيوان) مشبهة على ما لا يمكن دناؤه بدونه دون غيره وان لم يكن له اعتبار كقرش باجضة هذا ان كانت تعمل - حضوره لا يضر باب وجر كما قاله قد رتب على ان الزنا لم لا لزوم الاجابة مع القدرة معلوم فلا يرد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قد رتب على ان زلته لزمته والا فلا والحاصل ان المحرم ان كان يعمل الحضور ولم يجب الاجابة ورحم الحضور أو بصومره وجبت اذ لا يكره الدخول الى المحل هي بغيره اما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوي وسواء في الصورة المحرمة أو كانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما ذكره في الخمسة ان اردفهما (أوسر) علق زينة أو منفعة (أرؤب مليوس) ولو بالقرعة فيدخل الموضوع بالامر كما قاله الأذري (ويجوز) حضور محل فيه (ما) أي صورة (على أرض وبساط) يداش (ومختة) ينأى أو يتكأ عليها وما على طبق وخوان وقصعة لان ما يوطأ ويطرح هـ هـ ان مبتدل لا على نحو اريق كما يحتمل الاسنوي لا ارتفاعه قال وعندى ان الدنيا نير الزومية التي عليها لصور من القسم الذي لا يكره لامتناعها بالانفاق والمعاملة وقد كان المصنف رضى الله عنهم يتعاملون بهام غير تكبر ولم تعدل الادراهم الاسلامية الا في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف (ومقطوع الرأس) زال ما به الحياة فصار كافي قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كقلمرين لان ابن عباس رضى الله عنهما أذن لمصطفى ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو أرض وبلارأس اذ ما بالنسبة للاستدامة وما هنا في القسم (تصور حيوان) وان لم يكن له نظير كما هو عند الشديدي على ذلك نعم يجوز تصور رلبن النبات لان عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عند النبي صلى الله عليه وسلم وحكمته تحريهن أمر التبرية ولا أجرة أو ركالأرض على كسر صورته (ولا تنقط اجابة بصوم) ظهر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليقبل فان كان مفطر عليه هـ وان كان صائماً فليصل أي فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة واذا دعى هو صائماً فلا يكره ان يقول اني صائم حكاه القاضي أبو الطيب عن الاصحاب أي ان آمن الزباء كما هو ظاهر واستثنى منه البقيني ما لدعاء في شهر رمضان والمعدون كلهم مكافون صائغون فلا يجب الاجابة اذا قايده فيها لا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النار

هـ نهاية من واتعامل به وان كان عليه صورة نماه للعذري لا احتياج اليه وعدم ارادة تقطعه والعذري الاحتياج والضربة لا تزيدي ملازمة الحضيض للماضي ومع ذلك ورد النص بان الملائكة لا تمتنع من تباينه حائض (قوله وما على طبق وخوان) بالكسر وضم لانه اه مختار (قوله لا على نحو اريق) خلافاً لـ (قوله وان لم يكن له تنصير) أي كقرش باجضة

بالقرعة هي الاصح كما سأتى انتهت فراهه بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحجته ذلك الشارح كالعلامة ج لم يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد ثم يقع المناقشة مع الاذني في أن القرعة تعني قسما قسما (قوله وفيها) انظر المراد بها (قوله بطريقه الشرعي) أي بان سببه المظالم لم يحنى بعض من نوبن اذ لا يتصور القضاء الا كذلك وليس في هذا ايجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في النسخة لما بينه الشهاب سم في حواشيه ان هذا من باب تحصل محل أداء الحق الواجب فوجوب الاعادة وجوب الفصل ٣٤ ما يؤتى منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب (قوله ومقدمة) معطوف على قول المصنف تأخره

(قوله ومفسرة بآذنه) لا يقال لو قال ولو بآذنه لكان احسن وان كانت مسئلة عدم الاذن معلومة بالفحوى لا تقول لتكرر مع قوله الماربان تخرج بغير آذنه (قوله لتسكون لكل واحدة نوبة الخ) علة غائبة (قوله فحقى للادوي) وهل يقضى الاخرى ما به عند تلك في زمن الجنون برأيه (قوله وقوله أو خوف عليها الخ) أي قول المصنف (قوله مقصد

(قوله اسناد مظالم) أي وهو علامة عدم القبول وهذا في التخرج دون قولهم فيه كذاب (قوله الا يلفظ) أي لم تبدل القرينة على انه قاله سبحانه وأضوه (قوله فوق الشيع) أي المتعارف لا المطالب شرعا وهو أي خصوصيات البدن (قوله بحسب الاول) هو قوله بكرهه الاكل وقوله والثاني أي قوله يحرمه وقوله ويضنه أي ضمان الغصب (قوله مع الرقة

الى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم عند الغروب قال وهذا واضح وعلم مما تقرر عدم وجوب الاكل ولو في ليلة العرس والامر به محمول على التدب ويحصل بقية (فان شق على الداعي صوم نفل) ولو مؤكدا (ما لفظ افضل) لا مكان تدارك الصوم بنسب قضاءه ونسب فيه لكن قال البيهقي اساده مظلم ويندب في الاحياء ان ينوي بظلمه اذ خال السرور عليه اما اذا لم يشق عليه فلا مساك افضل واما الفرض ولو موسعا فصرم الخروج منه مطلقا (ويأتى بالضيف) جواز كاهن والمراد به هنا كل من حضر ما علم غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تراكبت ضيقه واكرمه من غير تكاف خروجا من خلافه من أوجبها (ما لفظ) بلا لفظ دعاه ولم يدعه اكتفاء القرينة نعم ان انتظار غيره لم يجز قبل حضوره الا بلفظ وأتهم قوله عاخره أكل جميع ما قدمه وبصرح بن الصباغ ونظر فيه اذ قل واقضى العرف أكل جميعه والاوجه النظر في ذلك القرينة القوية فان دلت على أكل الجميع حمل والامتنع وصرح الشيطان رحمة الله عليها بكرهه الاكل فوق الشيع وآخرون بصرمته ويجمع بينهما بحمل الاول على مال نفسه أي لا يضره والثاني على خلافه ويضنه لصاحبه مالم يعلم رضاه به كاهن ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه بتعين حمله على علم رضا المالك لانه حينئذ كمال نفسه قال ابن عسبة السلام رحمة الله عليه ولو كان أكل قدر عشرة والمضيف جاهل به لم يجز أن يأكل فوق ما بقضيه العرف في مقدره الا كل لا يتفاء الاذن الا لفظي والعرف في ما وراءه وكذا لا يجوز له أكل لقمة كبار صرما في حقه فما ابتلاعها اذ قل الطعام لا يهيا كل أكره ويحرم غيره ولا زيل أكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن به بل العرف يزاجله اه وبه يعلم ان يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بضو لقمة فلتجاوز اذ بادوا وصفه مع الرقة فلا يأخذ الا ما يخصه أو رضون به بلا حياء وكذا في قران خصوصتين بل قيل أو سمعتين (ولا يتصرف فيه) أي ما قدم له (الا يأكل) لنفسه لانه المادون فيه ودن ماعده كاطعام سائل أو هرة وكصرفه فيه ينقله الى محله أو بضو بيع أو هبة نعم تلقيم معه مالم يفاوت بينهم فيصرم على ذي النفيس تلقيم ذي الخسيس دون عكسه مالم تقم قرينة على خلاف ذلك كاهن ظاهر والمفاوة بينهم مكرهه أي ان شئ منها حصول ضيقه كاهن ظاهر وأتهم كلامه عدم ملكه قبل الازداف له الرجوع فيه مالم يتعلمه لكن المرجح في الشرح الصغير انه يملكه بوضعه في حقه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوي وأتبع به قوله الله تعالى وان نسب في ذلك السهو والمراد بملكه ذلك ملكه لعينه ملكا مقبدا اجتماع عليه فهو به ثم ضافة الذي المشروطة عليه تلك بتقديرها المضيف اتفاقا قوله الا بخاله به (وله) أي الضيف مثلا (أخذ ما) يشمل الطعام والتقدوير مما وجب تخصيصه بالطعام رده المصنف رحمه الله في شرح مسلم

أي بضمن الرقعة كرها اه مختار (قوله في قران) أي جمع وقوله على خلاف ذلك أي فيها (قوله وصرح ففطن بترجيحه) بوقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بضو به ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا قبل زول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقا ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل اه سم

المرافق) قال الشهاب سم قضيته جوز الجمع في مسكر متعدد المرافق لكن قضيه قوله وأما إذا تعدد المسكن الخ خلافة
 اه (قوله وسطح) قال الشهاب المذكور الطاهر ان المراد أنه لا ينبغي أن يكون له مسطح واحد لأنه لا بد أن يكون لكل
 منه مسطح بدليل قوله الآتي كملوا وسفل لأن الظاهر ٣٥ في مثله اختصاص الما بسطح اه (قوله
 مع علم الأخرى) عبارة

(قوله وهو الدخول محل
 غيره) وتكرمة الدخول
 لا تمل طعام الغير دخوله
 ملك غيره بلاذن مطلقا
 وثمة اقتصر على ما ذكر
 لأنه معنى التطفل ثم المراد
 بماله ما يختص به بملك أو
 غيره وينبغي أن مثل ذلك
 ما لو وضعه في محل مباح
 كمسجد فيصر على غير
 من دعاه ذلك (قوله أنه
 يدخل سارقا) وعليه فلا
 دخل وأخذ ما ساروا
 ربيع دينار قطع ان دخل
 قصدا للسرقة والأفلا كذا
 نقل عن شيخنا العلامة
 الشوري وفيه وقفة بل
 ينبغي أن يقطع مطلقا أنه
 لم يؤذنه في الدخول
 بخلاف دخوله الحمام
 فانه مأذون له في الدخول
 للفعل فان صرفه بقصد
 السرقة قطع لعدم الأذن
 له في الدخول على ذلك
 الوجه (قوله ويخرج
 مغبرا) أي متعبرا وقوله
 ومنه أي التطفل (قوله

فتتطفن له ولا تتعربن وهم فيه (يعلم) أو يظن بقرينة قوية يصح لا يتطفل الرضا عنها عادة كما هو
 ظاهر (رضاه به) لأن الله ارعى على طيب نفس المالك فإذا انتقضت القرينة القوية به حل وتختلف
 قرائن الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال وعلم مما تقرر حرمة التطفل وهو
 الدخول محل غيره لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو علمه بقرينة معتبرة بل يفسق به ان
 تكرر على ما يأتي في الشهادات الخبر المشهور أنه يدخل سارقا ويخرج مغبرا وانما يفسق باول
 مرة للشبهة ومنه أن يبدى ولو عالما مدرسا أو صوفيا فيستحب جماعته من غير إذن الداعي
 ولا ظن رضا. بذلك وأطلاق بعضهم ان دعوته تضمن دعوة جماعته غير ظاهر والصواب
 ما ذكر من التفصيل (ويحل) لكن الأولى تركه (نترسك) هو ورويه مفرقا (وبغيره) كور
 ودراهم ودنانير (في الاملاك) أي عقده السكاح وكذا سائر الألاتم كالغنائم كما يحسنه بعض
 المتأخرين (ولا يصكره في الأصح) خبرنا صلى الله عليه وسلم حضر أملا كافيه أطباق اللوز
 والسكر فامسكوا فقال ألا تنهبون فقالوا نعم فقال انهبوا فقالوا لا فقال انهبوا فقالوا لا فقالوا لا
 الفرسان فلاخذوا على اسم الله فإذا بنا وأجانباه قال البيهقي اسناده منقطع وابن الجوزي
 موضوع لكن بين الحافظ الهيثمي في صحيحه أن الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات إلا
 اثنين فانه لم يجد من ترجمه أو حدثه فلا وضع ولا انقطاع واثني في بكرة للنداء في التقاطه وقد
 يأخذه من غيره أحب إلى صاحب النار (ويحل التقاطه) (يعلم رضاه) (وتركه أولى)
 وقبل أخذه مكره لأنه نداه ثم ان علم ان النار لا يؤثر به ولم يقدح أخذه في حره وأنه لم يكن
 تركه أولى ويكره أخذه من المومنان أو غيره فان أخذه منه أو لقطه وبسط فوله لا حيلة
 فوقع فيه ملكه كالأخذ ولو صيد أو ان سقط منه بعد أخذه فلا أخذه غيره لم يملكه حيث كان
 أولى به وأخذه غيره ففي ملكه وجهان جاربان فيما لو عثس طائر في ملكه فآخذ فرخه غيره
 وفيما إذا دخل السمك مع الماء في حوضه فقبضه أو وقع النجس في ملكه فآخذ غيره وفيما
 إذا أحيا ما صبره غيره لكن الأصح في الموركلها الملك كالأحياء مع ادسورة النار لقوة
 الاستيلاء فيها أما العبد فملكه سيده فان وقع في حجره من غير ان يملكه فقط منه قبل قصد
 أخذه لم يملكه

❦ كتاب القسم ❦

بفتح فسكون وأما بكسر فسكون فالنسيب وبضمها قال العين (والنشوز) من نشز ارتفع فهو
 ارتفاع عن أداء الحق ومن لازمه ينه ما يان بقية أحكام عشرة النساء فقط القول بأنه كان
 حقه ان يزيد في الرجعة وعشرة النساء لأنه مقصود اليب (يخص القسم) أي وجوبه

في الاملاك) بكسر الحزنة (قوله وابن الجوزي موضوع) فيه ان ابن الجوزي لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه
 الوضع قال الزركشي بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح ونكسر فان الأول أثبات للكذب والاختلاق والثاني أخبر عن عدم
 الثبوت ولا يلزم منه إثبات العدم وهذا يجبي على كل حديث قال فيه ابن الجوزي لا يصح أو ضوه قال ابن عراق وكان نكتة
 تعبيرة بذلك حيث عبر به انه لم يلج له في الحديث قرينة تدل على انه موضوع غاية الأمر أنه احتمل عنده أن يكون موضوعا لأنه
 من طريق متروك وكذا فادخل في الموضوعات لهذا الاحتمال وهذا انما يثبت عند تفرد الكذاب أو المتهمم على ان الحافظ حج
 في الغيبة خص هذا باسم المتروك ولم ينظمه في ذلك الموضوع اه (قوله في ملكه) أي الغير (قوله فان وقع في حجره) أي
 الشخص ❦ كتاب القسم والنشوز ❦

غيره بضرورة لاخرى (قوله أو غيره) هذا تفسير الأتوفي في أصل اللغة ولا المراد به هنا وقد الجاهل خاصة أي وأنعموه عن حمله لسللا (قوله لعكس ما ذكر) هو باللام أوله خلافا لما وجد في النسخ فهو علمه أي فسله العكس عكس الصلة المذكورة في المعكوس (قوله وقول بعض النحارج) يوهم أن ما قبله ليس من كلام هذا البعض وإن الحكم فيه مراد مع أنه يناق ما ينحط

(قوله بزوات) أي ولو كن من الجن أو بعض من الأنس والبعض الآخر من الجن فتستحق الجنسية القسم وإن جاءت على غير صورة بني آدم حيث عرف أنها زوجته ٢٦ لأنها لا ترى في صورتها الأصلية فتزوج به جامع العلم بأنها أنثى على

(بزوات) حقيقة فلا يخارهن للرجمة ولا للاماء ولو مستولات كما يشعر به قوله تعالى فان خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيمن العدل الذي هو قاعدة القسم ثم يستحب له عدم تعاطيلهن وإن يسوي بينهما وإدخال الباء على المقصور وعليه لغة صحيحة وإن كان لا يوضع دخولها في المقصور (ومن) له زوات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي من (بات) في الحضرة أي حار لئلا أو نهارا فالتب يربيات لبيان أن شأن القسم القليل لاخراج مكنته عند أحداهن نهارا إذا الأقرب لزوم مكنته مثل ذلك الزمن عند الباقيات (عنده بعض نسوة) بقرعة أو دونها وإن أم فليس في عبارته ما يقتضي جواز المبيت بالفعل عند بعضهن ابتداء من غير قرعة ولا معنى بات أراد حلالهن وهم فله أن اغتاضل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرط لازم للمبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا محذو كره به يظهر أيضا دفاع ما قيل أن عبارته توهم قصر الوجوب على ما ذابا وليس كذلك بل يجب التسوية لو كان عندها نهارا أو لا يبيت عند واحدة بعد ذلك لا سيما إذا كان النهار وقت سكونه كالخامس (لزمه) فورا فيما يظهر هنا وفيما لا سيما أن عصى بالمرقع لأنه حق لازم وهو حر مرم للقسوة بالموت فزومه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الخ ودين لم يهين به أن يبيت (عند من بقي منهن) تسوية بينهما الخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم ونول الأصغر حتى أنه كان تبرعاهن لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهن الآية بخلاف المنهور ولكن اختاره السبكي وخرج في الحضرة الما ليو سافر وحده ونكح جديدة في الطريق وباتت عندها فلا يلزمه قضاء المصنفات والاولى أن يسوي بينهما في سائر الاستتاعات ولا يجب التعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر من وجاه خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة لمن (لم يأت) لأن المبيت حقه ولأن في دعاية الطبع ما يفتي عن إيجابه (ولكن يستحب) له (أن لا يعطاهن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت قصدينا لمن ثلاثا يؤدي إلى قصادهن أو أضرارهن سيما كان عند مربية جيلة أو أترها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرة الأعراض عنهن وقد يمتنع الأعراض عما عرض كان ظاهرا ثم باتت منه فيلزمه التمسك على الرجح بطريقه الشرعي ويندب أن لا يخلى الزوجة في كل أربع ليال من ليلة اعتبارا بمن له أربع زوات وارتبما في فرائض واحدة كافي الجواهر حيث لا عذري الأفراد سيما حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضه) مالم يفسرهن وتغضب بسبب المرض فلا قدم لها وإن استحققت النفقة كانت له بالقبض عن الما وروى وأقره (ورقاه) وقرناه

غير صورته الأصلية وضاً منه بجسدها على أي صورة كانت (قوله عدم تعاطيلهن) أي الاماء (قوله أي صار ليللا) أي حصل (قوله ولا معنى بات) أي ولأن معنى بات الخ (قوله لزمه فورا) أي فلو تركه كان كبيرة أخذ من التبرع الآخر (قوله إذا كان عند الرجل امرأتان) أي مثلا (قوله وشقه مائل) هو ونحوه مما ورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يجعل على حقيقته حيث لا صارف (قوله بخلاف المشهور) أي فالمعتد وجوبه عليه صلى الله عليه وسلم (قوله لكن اختاره السبكي) ضعيف (قوله ونكح جديدة في الطريق) هو مجرد تصور والاول استحب بعض نه نفق السفر بقرعة لم يقض للباقيات كما يأتي (قوله فلا يلزمه قضاء المصنفات) خرج ما لو كن معه واحدة من زواته فيقسم بينها وبين الجديدة ما دام في

السفر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها (قوله بطريقه الشرعي) أي وهو عودها الصمت (قوله لا عذري الأفراد) أي يقتضيه (قوله وتستحق القسم مريضه) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الأحر بالفرار من الأجد لان هذا أنسب في تسليطها عليه بهذا الحق مع إمكان التخصيص بالطلاق والاكتفاء منه بأن يبيت بجانب من البيت من غير ملاحظة

عليه كلامه وعبارة الصفه وعما دة في الجنون وقت اذقتة أي وقت كان وأيام الجنون كالغيبه كذا جزمه شارح والمخاتباتي
على كلام البغوي الذي ضحاه الخ فكان الشارح توهم ان قوله كذا راجع الى قوله وأيام الجنون كالغيبه خاصة فعبّر عنه بما
ذكر (قوله أو الاقاظه) أي على ما مر (قوله ليعرف الحال) أي يعرف هل هو مخوف أو غير مخوف (قوله فيجب القضاء) أي
قضاء زمن المكث عندها وكذا زمن الذهاب والاياب كما صرح به كلام الصفه (قوله وذهب وهو المراد ايقين الى وجوبه)
بني وجوب عدم طول المكث الذي هو مفاد قول المصنف أن لا يطول مكثه (قوله صفه ما في المذهب) أي من وجوب

واتحاد فرض اه سم على ج وقوله لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتي فيقال كان الزوج هو المجدوم ولم
يتيسر لها فتح بسبب الجذام و يأتي التعليل الثاني وعليه فهل يكتفي في دفع النشوز منها بانفادها منه في جانب من البيت
فلا تكون ناشرة بذلك ولا يعدم تمكينها له من الجماع والتمتع بها على ما يريد منها ٣٧ أولا فيه نظر والظاهر الاول (قوله وكل

ذات عذر) ذكره تنبيه
على ان ما ذكره المصنف
للسيد (قوله أو تمنعه من
التمتع) أي ولو بضو قبله
وان مكثه من الجماع حيث
لا عذر في امتناعها منه
فان عذرت كان كان به
صنان مثلا مستحرم وتاذت
به تأذالا بمحفل حاد ثم تعد
ناشرة ونصدق في ذلك
ان لم تعد قرينة قوية على
كنها (قوله أو تطلق الباب)
وخرج بذلك ضربها له
وشتها فلا بد نشوزا
(قوله أو تدعي الطلاق
كذا) هل مثل ذلك مالو
وقع عليه الطلاق ظاهرا
فطلبها له بعدم وقوعه
باطنا وامتنعت لوقوعه
ظاهرا وحرمة تمكينها فيه
فطروا هذه امتناعا

ومجنونة يؤمن منها و امر اهتقة (وحائض ونفساء) ومحرمه ومول أو مظاهر منها وكل ذات عذر
شرعي أو طبيعى لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل النفقة (لا ناشرة) أي خارجة عن
طاعته بان تخرج بغير اذنه أو تمنعه من التمتع بها أو تطلق الباب في وجهه ولو بمجنونة أو تدعي
الطلاق كذا أو معتدة عن وطء منسبه وصغيرة لا تطبق الوطء ومعتوبة ومحبوسة وأمة لم
يتم تسليها ومسافرة بذاته وحدها لها (كأن نفقة لها) وقول الز و يأتي ولو ظهر زناها حصل
له منع قسمها وحقها التقدي منه نص عليه في الام وهو اصح القولين يبدو لوجه ترجيح
مقابله و يأتي أول النظم ما يصرح به ويظهر ان محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمتها لاقبها
والمستحق عليه القسم زوج عاقل أو مسكر وان ولو امر اهتقانه ثم جوره على وليه ان عليه
أو تصر كها هو واضح على ان التعسير بالمرأه في جري على الغالب فالعيزر الممكن وطوء كذلك
والا قربان غيره لو نام عند بعضه وطلب الباقيات بياته عندها لم يوجب اجابتهم لذلك وسفها
وانه على نفسه لتكليفه أما المجنون فان لم يؤمن ضرره وآذاه الوطء فلا قسم وان آمن
عليه بقية دور وطلبت زموه الطواق به عليهم كالوطنه الوطء اموال اليه هذا كله ان طبق
جنونه أو لم ينضبط وقت افاقته والأراعي هو أوقات الاقاظه ووليه أوقات الجنون بشرطه
ليكون لكل واحدة نوبة من هذه وفيما لا ينضبط لوقسم لواحدة زمن الجنون وأذا في
نوبة أخرى قضى الاول ما جرى في زمن الجنون انقصه وعلى محبوس وحده وقدممكن من
النساء القسم ومن امتنعت منهن بيسقما حقها ان صلح محله لسكني مثلهما فيما يظهر (فان
لم ينفرد بمسكن) وأراد القسم (دار عليهن في يوتهن) نوبة لطفهن (وان انفرد) يمكن
(فالا فضل المعنى الهن) صولان (وله دعاؤهن) يمكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه
غن امتنعت أي وقبلا لا يمكنه فيما يظهر فهي ناشرة الا ذات خسر لم تعد البروز
فذهب لها كما قاله المارودي واستحسنه الاذرى وغيره وان استقر به الز و يأتي والا نحو

عذر مرسق لوجوب القسم على الزوج ثم ان غلب على ظنها صدقه بما قال وجب عليها تمكينه أو كذب حرم التمكين (قوله
ومحبوسة) ظاهرها ولو طلبا أو حبسا الزوج لحقه عليها (قوله والوجه ترجع مقابله وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير
ذلك (قوله لا قبلها) أي فلا يصلح له ذلك قطعا لآذاهه وقت العقد (قوله والاقربان غيره) أي غير العيزر (قوله وآذاه الوطء)
الواو بمعنى أو به عبر ج (قوله وطلبتة) قضيتة انها لم تطلبه لا يجب على وليه وعليه فيشكل بما مر في العاقل حيث يجب عليه
المبيت عند بقية الز ويات فور اذا باتت عنده واحدة منهن على ما مر مع الفرق بينه وبين الخ وقضاء الدين وقدر قربان الجنون
مقلنة لا يذامع أنه ليس مكانا تخفى في أمر وليه حتى توقف الوجوب على طلب الز و مع ان الجنون لم يضمن بالبيت حتى
يطلب التخلص عما زامه على الفور (قوله وليه أوقات الجنون) أي فلو اختلف أوقات الاقاظه طولا وتصر من غير انضباط
للفول والقصر فهل تكثر نوبة بمسكن في قضى لن وقت التصيرة لها يجوز عن نوبة من وقت الطولية لها أو يكتفي اسكل
واحدة بما صادف نوبتها من الاقاظه قصر أو طال (قوله نوبة من هذه) أي نوبة من هذه (قوله الا ذات خسر) أي شرف

القضاء (قوله على ان في حله الخ) المذنب على ان في حرمته (قوله والثاني لا يجوز) هو مكر قدس (قوله امتناعه) بتأمل
 مرجع الضمير (قوله ويرى عليه الاذرى فقال الخ) لا يخفى ان ما جرى عليه الاذرى احص من حيث التقيد بالدوام
 (قوله لان الاول انو) انظر ما دلل على البه مع أنه لا بد من الاذرع لابعاد الاولى وان لم يكن الاستدعاء انو (قوله اقرع
 لا ابتداء) أي لا ابتداء بكل واحدة قيل ٣٨ التي بعدها هو مساو لقول لروض ثم أعادها للجمع (قوله نذر

مرسل الخ) تعليل للثبوت
 (قوله كالأقسامه قوله
 جديدة) أي انهم ان من
 في عهده جديدة لا يقيد
 كونه يريد البيت عندها
 (قوله ما بالانيات) كذا في
 النسخة وانظر ما وجه ذكر
 ما مع ما لا تنفي في قوله ما باله
 (قوله قضى السمع لمن)
 أي اسكن واحدة منهم
 (قوله أو يرسل لها مركبا)
 أي وعليه مؤننه اه سم
 ذهلا واما (قوله وقوله)
 أي المصنف (قوله صريح)
 خبر بعد خبر وكان الاولى
 أن يقول علقا على الخ ثم
 وأبش بالنصب في ج
 (قوله وسرية) أي لمن
 يطوها ولو سوداه (قوله)
 ولعمرة الرجوع هنا) أي
 فيها اذا كان معها سريه
 (قوله ما لم يتعدوا افراد
 كل) أي بضمة وان ترتب
 فعل ذلك أدى لها أو
 لاحداهم الشقة مع عدم
 دوام الخ والمراد ان من
 شأن السفر ذلك حتى لو
 فرض عدم الشقة لا يكلف
 التعدد (قوله ككلوا وسفل)
 وانظر في ذلك لزوج
 حيث كانا لتقنينهما
 (قوله من أول باب) أي للمعل (قوله أو قدس بالضرا) ويحرم التمكن في هذه الحالة على المرأة أيضا
 لأنه اقتراع على معصية (قوله وأخوها الضمير) انضمته أن الاضرب لا يختلف باختلاف الحرف وقد تنوع فيه فانه يختلف أحوال
 أهل الحرف في أوله كذلك تختلف في آخره (قوله وهو أخذود) أي حفيزة (قوله هو الاصل) معتد

الفرص
 (قوله من أول باب) أي للمعل (قوله أو قدس بالضرا) ويحرم التمكن في هذه الحالة على المرأة أيضا
 لأنه اقتراع على معصية (قوله وأخوها الضمير) انضمته أن الاضرب لا يختلف باختلاف الحرف وقد تنوع فيه فانه يختلف أحوال
 أهل الحرف في أوله كذلك تختلف في آخره (قوله وهو أخذود) أي حفيزة (قوله هو الاصل) معتد

كائنه الشهاب سم (قوله من ان محله) أي محل تحيرها (قوله أو يفتراذن ولا نهي) أي والصورة أنها معه (قوله بنه اقامة الخ) الظاهر أنه انما يقصد به لاجل قول المتن فني مدة الإقامة لأنه اذا صار مقبلاً بليلة لا يقضي الامازاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالإقامة الإقامة بالمعنى القوي (قوله ولو كتب الباقيات) أي والصورة أنه مقر حاجة كما صرح به في الرض وحاصل هذه المسئلة ان الاحكام وجهين فيما لو سافر حاجة وأقام ٣٩ ثم كتب يستقصر الباقيات هل يلزمه أن يقضي ما بعد الكتابة أو لا يقضي الا ما قبلها ان كان

فعل ما يوجب القضاء أي لان اقباله على الباقيات بالكتابة رافع للاقبال على مسكنة التي معه كما وجهه به التفهامة سم روح البقيني من الوجهين الاول ومذاكل ما في سياق الشارح لهذه المسئلة الموهوم لمخارمها ما قبلها من حيث الراجح (قوله تنقله الاصل) هذه العبارة لشرح الرض نقلها الشارح برمتها والامراده بالاصل الرضة (قوله) لكن هل يقضي الخ عبارة التحفة وقضيتها أي التحليل أنه لو أقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر لقصده لم يقض مدة السفر بمد تلك الإقامة بغير ما ذكره في الرجوع وهو أحد احتماليين للشيخين لم أر من رجح منهما شيئاً (قوله ولا مدة الذهاب) هو مكرر مع ما حل به المتن أخيراً (قوله ولا الويلما) هو مراد المتن بقوله يلتمسها أي على حكمها من التفریق

الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالوجه ان محل السكن هو الاصل والعمل هو التابع وانه لا يميز بين أحد جماعتي الا غير وانه لو كان عمله في بيته تكميلاً وكتابة فظاهر تمثيلهم بالحارس والوقوف عدم الاعتبار بهذا العمل فيكون الليل في حقه هو الاصل اذ المقصد الانس وهو حاصل ومحل ما تقرب في الحاضر اما المسافر فعنده وقت تزوله ما لم تكن خلوة في مسيره فهو العماد كما يحتمل الاذني وعنده في المضيون وقت افاقه أي وقت كان وقول بعض الشراح وأيام الجنون كالغيبه جاز على كلام البغوال الذي ضاهه فلي ما صرح من النظر لأيام الاقامة وحدها والجنون بعد الاصل في حقه كثيره نعم م في غير المنضبط ان الاقامة لو حصلت في نوبة واحدة قضى لاخرى قدرها فليبه قديقال ان العماد هنا وقت الاقامة وماقتضاء كلام الشارح ان الاحكام ان من عماده الليل لا يجوز زوجه فيه بغير رضاها لفساذه وجاعة واجابة دعوة مردود وانما ذلك في ايسار الزفاف فقط على ما يأتي لانه يصر عليه الخروج فيها لتدوب تقديمها واجب حقها كذا افاله لكن اطال الاذني وغيره في رده واعندوا عدم الحرمة أي وعليه فهي عفر في ترك الجاعة كما صرح وتوجب التسوية بينهن في الخروج لتصو جماعة فان خص به ليلة واحدة منهن حرم (وليس الاول) هو من عماده الليل ويقاس به في جميع ما يأتي من عماده النهار أو وقت النزول أو السكن أو الاقامة (دخول في نوبة على أخرى ليلاً) ولو لم حاجة (الاضرورة كمرضا الخوف) ولو ظنوا ان طالت مدته وان نظريه الاذني أو احتجالات كانه سلاء عن النزول ليعرف الحال وما يدفع تنظيره قول التفسير وغيره لو مرضت أو ولدت ولما تمته هذا قال الرافعي أو لما تمته كحرم اذ لا يلزمه لمكانه فلا ان يدب البيتونه عندها ويقضي وقبسه ان مسكن احدها لو اخص بصوف ولم تأمن على نفسها الا به جاز له البيتونه عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم ان سهل نقل المنزل لا خوف فيه لم يعد تعيينه عليه (وحيثئذ) أي حين اذ دخل لضرورة كاهو صريح السياق فقول بعض الشراح يحتمل ارادة هذا وضده والامر من بسيد (ان طال مكثه) عرفاً وتقدير القاضي لطوله بثلث الليل وغيره بساعة طويلة عرفاً مردود والوجه ضبط العرف في ذلك بفوق ما شأنه ان يحتاج اليه عند الدخول لتتقد الاحوال عادة فهذا لا يقتل يقضي مطلقاً وما زاد عليه يقضي مطلقاً وان الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليمهم بالسماحة بعد ما ظهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق الاذى لا يسقط بالنذر (والا) بان لم يطل مكثه عرفاً (فلا) يقضي للسماحة به وقول الرزكشي وبأنه سبق فم اذا فرض انه دخل للضرورة واقبالاً ثم عند تعديه بالدخول وان قل مكثه ومع ذلك لا يقضي الا ان طال مكثه خلافاً لما يوجهه قوله وحيثئذ اذ قضيته ان شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وانه لتغيرها يقضي مطلقاً

ان كانا متفرقتين بدليل القيل الا في (قوله اوله والجميع قسم على الرؤس) أي بان يجعل نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شاء منهن هكذا طور فليراجع (قوله كما هنا) أي في مسئلة القسم (قوله أي لو طء أو الفرائض) أي وان أدى الى (قوله وان طالت مدته) أي الدخول (قوله اذ لا يلزمه) لتقبل لقوله لا في قوله ان يدب (قوله ولم تأمن على نفسها) أي أو ما لها وان قل فيما يظهر (قوله ولم يعد تعيينه عليه) معتمد

تفويت حقها من القسم لجهلها ومعلوم ان النشور يسقط حقها من ذلك وهذا فرق ما مر في الزمة الاولى وانما عبر المصنف
 بالمعبر في المصنف اشارة الى ان كاهن عاده في هذا الكتاب والشارح انما قصر المراد بالضعف (قوله لا على وجه الخ)
 منطوق على قوله ضرب مدم (قوله وقد يستغنى عنه) لانه سقط عقبه لفظ بالمرح من الكتبة كاهن كذلك في الضعف (قوله
 وانما ضرب) هو البناء للقدول ٤٠ كاهن واضح أي وانما جاز الضرب أي من الحاكم للعدو والتزير الخ

وقد ذكر الشهاب سم
 (قوله بلانه الخروج ان
 أمن) أي فان لم يأمن كل
 الليل عندها والاولى له
 عدم التمتع وعليه فيبقى
 قضاء قبلة الليل انما حثت
 لم ينزل عنها في مسكن آخر
 من البيت (قوله وان قصر
 المكث عندها) كذا جزم
 به شارح وهو محتمل لكن
 ظاهر تخصيصه بالقضاء
 بزمن المكث خلافه وبوجه
 بان زمن العود والذهاب
 لا يظهر فيه قصد تخصيص
 مؤثر عرفا نعم قياس ما مر
 في صورة القضاء بدفع فراغ
 الذنوب ان زمن الوطال قضاء
 بدفع فراغ الذنوب اهـ
 وهو الاقرب (قوله من
 غير ميسر) أي وطء اهـ
 شرح منهج ويصرح به قوله
 الا في ماسوى وطء من
 استمتاع الغير بالمر (قوله
 فيما يظهري في النهار) أي
 وأما الليل فهو في كلامهم
 (قوله في ليلة واحدة) أي
 أو يقال هو من خصائصه
 عليه الصلاة والسلام
 (قوله وان تفرق) قال سم
 على ج دوحذ منه ما كثر
 السؤال فيه ان من له زوجة

لتمتد به وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج لئلا ولولتسريبت الضرة وان اكروه
 لكنه هنا يقضي عند فراغ التوبة لامن توبة احداهن وعند فراغ زمن القضاء بلانه الخروج
 ان امن لغو مصيد وقد يجب القضاء عند القصر بلان بعد متر لها بحيث طال زمن الذهاب
 والعود فيجب القضاء من وقتها وان قصر المكث عندها وله قضاء الفائت في أي جزء من الليل
 (وله الدخول نهارا) الحاجة لانه يتسامح فيه مالا يتسامح في الليل فيدخل (وضع) أو أخذ
 (متاع وشعره) كسليم نفقة وتعرف خبر لانه على الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه جميعا
 فيدوم من كل امرأة من غير ميسر حتى يبلغ الى التي جاءت فوبها فيبيت عندها (ويبين
 أن لا يطول مكثه) على قدر الحاجة أي يجوز له تطويل المكث لكنه خلاف الاولى وذهب
 جمهور العراقيين الى وجوبه لان الزائد على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كما صرحا
 به ورد وقوعه هنا تابعوا يقتضيه مالا يقتضيه غيره (والصحيح انه لا يقضي اذا دخل الحاجة)
 وان اطال على ما اقتضاه الملاقاة وصرح به الماوردي لكن صرح آخرون بالقضاء عند
 الطول ونقله ابن الرزمة عن نص الام ويجمع بينهما بمحمل الاول على ما اذا طالت بقدر الحاجة
 والثاني على ما اذا طال فوقها كذا افاده الفرجة الله له في بعض جهة مافي المذهب وعدم
 مخالفتها لما ذكره المصنف والثاني يقضي اذا طال كافى القليل واحترى بالحاجة عمل لو دخل
 بلا سبب وسياق (و) الصحيح (انه ماسوى وطء من استمتاع) للغير للمار ولان التاربع
 والثاني لا يجوز وما يحشمه بعضهم من الحرمة ان اقضى السبه انضاء قويا كافى قبلة الصائم ورد
 بان الفرق بينهما ان ذات الجماع محرمة اجماعا هنا لانه اذا وقع بوقع جائزا انما الحرمة
 انهي خارج وهو حق الغير كما صرح به الامام على ان في حله من أصله خلافا فاحتيط ثم لذلك
 ولكونه مفسدا للعبادة ما لم يحتط هنا والثاني لا يجوز (و) الصحيح (انه يقضي) زمن اقامته
 ان طال (ان دخل بلا سبب) لتمتد به والثاني لا يقضي لان التاربع (ولا تجب تسوية في
 الإقامة) في غير الاصل كأن كان (نارا) أي في قدرها لانه وقت التردد وهو بقل ويكثر وكذا في
 اصله على ما اقتضاه الاطلاق لكن الذي يحتمل الامام أخذ من كلامهم امتناعه ان كان قاصدا
 وجري عليه الاذرى فقال لاشك ان تخصيص احداهن بالإقامة عندها نهارا على الدوام
 والانتشار في توبة غيرهما يوجب حقا او عداوة وانظر لميل وتخصيص اما الاصل فجب التسوية
 في قدر الإقامة فيه (وأقل ذنب القسم ليلة ليلة) أو نهار نهار في نحو الحارس كاهن ظاهر فلا يجوز
 تبعيهما فيما يظهري في النهار لانه ينقص العيش ومن ثم جاز رضاهن وعليه جواطوافه صلى الله
 عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها لا تبايع وتلقب به من
 (ويجوز ثلاثا) ثلاثا ليلتين ليلتين وان كرهن ذلك لتقربها (ولا زيادة) على الثلاث فيصير بغير
 رضاهن (على المذهب) وان تفرق في السلاسل ما بين الاضربا لا يباحس ويقل بكرة ونص
 عليه في الام وجري عليه الدار والروايف وبه يقرب الوجه الشاذ القائل ان تقدير زمن أصلا

بمكة وأخرى بمصر مثلا امتنع عليه ان يبيت عند احداهن ازيد من ثلاث
 وذات عند احداهن ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عت
 البلوى مخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا

ان الشارح ضرب على هذا بعد ان تتبع فيه حج وقال هذا لا يصح لان الزوج لا يحد ولا يعز لحق الله تعالى اه وانه قرأ
ضرب مبنيا للفاعل فاما (قوله التي بخلاف الاول) أي بان كان بطن الحاكم (قوله والظاهر ان الحيولة بعد التعزير بالخ)
وحينئذ فكان الاول ناخير هذه المسئلة عن التعزير بالآتي كما صنف في شرح الارض (قوله ان لم يظن فراقها لها) كأن مراده
بهذا التقيد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحال لا يلبث بينهم ما يفي في فراقها ما بنى ترمذ فليراجع (قوله ولو انعمي على
قوله من غير قرعة) أي فلو أعاد القرعة بآزله ذلك على ما يشعر به قول المحلى ٤١ ولا يحتاج الى إعادة القرعة ووجه ما بهد

تمام الدور استوت الزوجات

في عدم ثبوت حق لمن على
الزوج فاشبهه بالوارث
الميت عند واحدة منهن
من غير سبق قسم وبعض
المواضع وجوب رعاية
الترتيب وامتناع القرعة
فاحذره (قوله وانما سوى
بينهما) أي الحرية والامة
(قوله الميز به) أي بالقضه
(قوله وجب للامة) أي
يكون للامة فهو خير
(قوله وجوب بالمعنى) وهي
من تزل بكارتها بوطء في
قبها (قوله ولا حق
رجعية) أي يترتب على
الرجعة فان طلقها قبل
ميت السبع ثم راجعها
قضى لها ما بقي منها بخلاف
ما لو مات عند هاتم طلقها ثم
راجعها وبقي ما لو طلقها
طلاقا تابعا بعد ان بات عندها
بعض السبع كثلاثة مثلا
ثم جدد النكاح قول بيت
عندها بقية السبع الاول
قبل الطلاق والسبع
الثانية بعد العقد الثاني

وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرض في الابتداء واحدة بلا قرعة (وجوب قرعة)
بينهن (للا ابتداء) في القسم واحدة فمنهن تضر زاعن الترجيح بلا مرجح فيسبأ من خرجت قرعتها
ثم يقرع الباقيات وهكذا فاذا تمت النوبة راحى الترتيب الاول من غير قرعة فهو لبدأ واحدة
ظلم اقرع الباقيات لان الاول لغو فاذم العدد اقرع للا ابتداء كما شمله كلام المصنف ان الاول
لغو (وقيل بخير) فيسبأ من شاء بلا قرعة لانه لا يلزمه تقسم ولو اراد الابتداء بما ليس
قسما كدون ليلية التخي وجوبها ايضا (ولا يفضل في قد روية) ولو لمصلحة على كتابة فيصير
عليه ذلك لانه خلاف ما شرع له القسم من العدل (لكن لمصلحة لامة) تجب فقها أي من
في ارق بسائر أنواعه او لو مبعضه أي المثلتان والامة ليلية لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة
على ثلاث والنقص عن ليلية بل لوجد للقرعة ثلاثا والامة ليلية ونقصا لم يترفع فهو من اورد
عليه ان كلامه يوهم جواز ايلتين للامة وأربع للقرعة فليبرر من سل فيه اعتضد بقول على تكم
الله وجهه بل لا يعرف له تخلف وانما سوى بينهما في حق الزفاف لانه زوال الميهر ومما فيه
سواء او تصور كونها جديدة في الحر بان تكون تحت حرة غير سالحة للاستمتاع فذلك أمة
ومن عتقت قبل تمام نوبتها لم تحق بالحرار وان كانت البتة بالامة وعتقت قبل ليلتها
فكالحرة أو بعد تمامها الوفي الحرية ايلتين كما جزم به ابن القري وهو المعتمد فلم تصمم هي بالحق
حقى مضي أو روهو يقسم لها قسم الامام لم يقض لها ما مضى وقال ابن رضة القياس انه
يقضى لها اه والوجه كما يحتمل الشيخ الجزم به عند علم الزوج بذلك وعلم بمصر ان حق القسم
حيث وجب للامة لا للسيدة (وتخص بكم) وجوب بالمعنى السابق في انهما في النكاح
(جديدة عند زفاف) وفي عهته غير هاريد الميت عندها كأدهم قوله جديدة (يسمع ولاء
بلا قضاء وولي) بذلك المعنى أيضا عند زفاف كذلك (ثلاث) ولا بلا قضاء ولو أمة فيمالتعز
الصحيح سبع للبكر وثلاث للثيب وفي رواية البخاري فيعيد ذلك بما اذا كان في نكاحه غيرها
وحكمة ذلك ارتفاع الحشمة بما ذكر وزيل للبكر لان حيائها أكثر والثلاث أقل للمجموع والسبع
أيام الدنيا ولو نكح جديدة تبين وأراد الميت عندها وجب لها حق الزفاف فان زفاهم بمبدأ
بالاول والا فزاعن بينهما ولا حق رجعية بخلاف بان أعادها واستغفر شدة عتقتها ثم زوجها
اما اذا لم يوال فلا يجب بل يجب لها سبع أو ثلاث متواليه ثم يقضى بالمباقيات من نوبتها
ماباته عندها مفرقا (وبسن تخييرها) أي ائيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخرى (وسبع قضاء)
أي قضاء السبع لمن تأسيما بتخيير صلى الله عليه وسلم أم سلمة كذلك فاختارت التثنية وراء

٦ نهاية
والا قرب الثاني (قوله وسبع قضاء) عبارة شرح الارشاد فان سبع يطلمه حتى لكل قال في شرحه المصنف من الباقيات
سبع اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبع اه سم على حج (أقول) وكيفية القضاء ان يقرع بينهن ويدور فليلية
التي تخصها بينهما عند واحدة منهن بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني بيت ليلتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور
الثالث بيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى ان يتم السبع وعما هم من أربعة وعشرين ليلة ذلك لانه يحصل
لكل واحدة من ثلثي عشرة ليلة ليلة فحصل السبع مما ذكر (قوله قضاء السبع لمن) أي لكل واحدة منهن

أحد الزوجين الخ) في الرض قبل هذا مانصه فان أغنى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعمال الحاكم وأيه لم ينفذ حكمهما وإن أغنى على أحدهما إلى آخر ما في الشارح (في كتاب الخلع) قوله على ما لا بد منه (لما حجة اليه في التفصيل الآتي لانه جار في عموم الخلع على شيء وإن استثنى عنه كإبليس عاباً وانما هو قيد لخل الخلاف في انه هل يندب حينئذ الخلع أو لا (قوله فان أقام السبع بغير اختيارها) أي وعليه فلو ادعى غير الجديدة انها اختارت السبعة وأنكرت ذلك صدقت لان الأصل عدم طلبها (قوله لانها لم تطمع في حق غيرها) ٤٤ أي في حق شرع لغيرها فان الجنس مثلاً لم يشرع لاحد (قوله مطلقاً) أي

سواء طلبت أم لا (قوله) وقد بات عند الحرة ليلتين) أي أوليلة عند أمه وقوله قضاهما اذ رجعت وذلك لاستيفائها للمقابل السفر والسفر لا اختيار لها فيه (قوله وكذا لو ارتحلت) أي الزوجة لا يبعد كونها أمه (قوله على تسدر الضرورة) أفهم انها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها له (قوله وباذنه لغرضه) أي ولو مع غرضها كإبائتي (قوله ولا نهي) أي والحدال انهما مع (قوله) فتح قدرته كذلك (أي فلا حق لها (قوله فان استمتع بها) ظاهرة ان الاحتناع بها في زمن السفر واجب نفقتها والقسم لها في جميعه فليراجع وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها واجباً صاحبته وأما الوجوب فيمنه فبغيره نظروا والظاهر خلافه

مسلم وما بحثه البلقيني من ان محله اذا طلبت الاقامة عندها كما طلبته أم سلمة والا كان اختياره محل نظر نعم ان خبرها فسكت أو فوضت اليه الاقامة تخبر كما هو ظاهر فان أقام السبع بغير اختيارها لو اختارت دون السبع لم يقض سوى ما زاد على الثلاث لانها لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد فقط مطلقاً ووجهه ان لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد (ومن سافرت وحدها بغير اذنه ناشئة) فلا قسم لها مع لو سافرها السيد وقد بات عند الحرة ليلتين قضاهما اذ رجعت كما تفتله وأقره وهو المحدثون بالغ ابن الرقة في رده وكذا لو ارتحلت غراب البلد وارتحال أهلها واقتصرت على قدر الضرورة كالوخرجت من البيت لا شرافه على الانهزام كما أفاده السبكي (وباذنه لغرضه يقضى لها) لانه المانع لنفسه منها (والغرضها) كحج (لا يقضى لها (في الجديدة) لانها فوتت حقه واذنه رافع للإثم خاصة وخرجت مع الوصافرت باذنه معه أو بغير اذن ولا نهي ولو لغرضها فانما اتسقت فان منعها من الخروج فخرجت سقط حقها كما قاله البلقيني لكن قوله ولم يقدر على ردها ماثلاً لا يصدق قدرته كذلك ينبغي ان محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتسقت وجوب ذلك والقديم يقضى لوجوده الاذن ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي فظهر انما كحاجة نفسها وهو كما قال غيره ظاهر اذ لم يكن خروجها بأساً لزوج لها نفسه والا فيخلق بخروجها لحاجة باذنه أو سافرت وحدها باذنه لحاجة ما مع ما يسقط حقها كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم خلافاً لما بحثه ان العمل من السقوط وامتناعها من السفر مع الزوج نشوزاً لم تكن معذورة بعرض ونحوه كما قاله الماوردي (ومن سافر لشيئة حرم) عليه (ان يستصحب بعضهن) فقط ولو بقرعة كما لا يجوز للقيم ان يخص بعضهن بقرعة فيقضى للمعتقات ولهن أرسلهن مع وكيله نعم لا يجوز له استصحاب بعضهن وارسال بعضهن مع وكيله الا بقرعة والمراد بالكيل هنا المحرم فان كان أجنبياً امتنع السفر معه والأوجه الاكتفاء بالنسوة الثقات ويحرم عليه أيضاً ترك الكل كافي البسط عن الاحكام لا لقطع اتمامها من من الوقاع كالا ولا موطأه ان محله حيث لم يرضين (وفي سائر الاسفار) الانتله (الموايلة وكذا القصيرة في الاصح يستصحب) غير القرب للزنا على ما يأتي (بعضهن) واحدة أو أكثر كما صرح به ابن أبي هريرة (بقرعة) وان كانت غير صاحبة التوبة فلا تباع بمشقة عليه فان استصحب واحدة بلا قرعة أم وقضى للباقيات من توبته اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان يرضين فلا ثم ولا فضل ولهن قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر

(قوله كما قاله الزركشي) أي خلافاً لم (قوله مع الزوج) أي ولو كان سفره معصية وعبارة شيخنا زياد يبعد والامتناع منه لعدم بانه نشوزاً لم يردعها المعصية بل لاستيفاء حقه (قوله ما لم تكن معذورة بعرض ونحوه) كشدته حراً ورد في المارقي لا تطبق السفر معه وليس منه مجرد مفارقة أهلها وعشيرتها (قوله ولهن أرسلهن مع وكيله) ظاهره ولو بقرعة وان جاز ذلك فائدة القرعة لسقاط الإثم لا الفضل (قوله فان كان أجنبياً امتنع) أي علمهن وامتنع عن الزوج الاذن في ذلك (قوله الانتله) الأولى ان يقول أي التي لتبر الانتله لان هذا قسم قوله ومن سافر لشيئة الخ فلا وجه للاستثناء قوله قبل بلوغ مسافة القصر (سعيد قال سمع على ح قوله قال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر فذكر ادبها وألها فلا ينافي الا في عنه

وعبارة النخفة وقد نصب كالطلاق يزيد هذا نية بل من حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين
هو الصفة فالوجه انه مباح لذلك لامنه وبعبارة ان في التخصيص به تفصيلا بان في الطلاق فتعطل له اه وقوله لكثرة
لقائلين الخ أي لما جرى الخلاف في أصل التخصيص به اتفقت وجه الاستصحاب فتأمل (قوله في هذه الصورة) يعني في مطلق

قوله ويشترط في السفر هنا) أي المسقط للقضاء للباقيات ٤٣ (قوله كونه مرخصا) لعله احتراز عن سفر العيص دون

القصر لما مر من جواز
استصحابها فيه بالقرعة
(قوله وقضى للباقيات) أي
ومع ذلك يجب عليها السفر
معه اذا خرجت لها القرعة
أو كانت منفردة (قوله
مدة ذهاب سفره) لأنه لم
ينقل اه مع (قوله قضى
من حين الكتابة) يتأمل
هذا فإنه يقضى من حين
الاقامة كتب أو لم يكتب
فلا وجه لقوله قضى من
حين الكتابة (قوله لم
يقض لحسن) أي ما بعد
انقضاء ما لم يعد من سفره
وإستصحابا من الموضع
الذي خلفناه فيه يقضى
مدة استصحاب (قوله ولا
مدة الذهاب) يتأمل هذا
مع قوله أولا ولا يقضى
مدة ذهاب سفره وقوله
الأي لو أقام بعد مدة
الخ فإن الظاهر ان هذا
الذهاب هو عين السفر
الأي بعد الاقامة ويمكن
عطفه على قوله اقامة
فيغير ما قبله (قوله من
الحل الآخر) أي الذي
أقام فيه (قوله ولو أقام
بعده مدة) أي بعد وصوله
مقصده (قوله قضى) أي

ميد قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل فويتأهل اذا رجع وفاها اياها
يشترط في السفر هنا كونه مرخصا بوجهه انه لا قضاء مادام يرتخص ولو في مدة غائبة
شربوما كما جعله كلامهم ثم بل جزم به في الاواراذل الشافعي على ان هذا من رخصه ففي
سفره مميصة متى سافر ببعضه اثم مطلقا وقضى للباقيات ويلزم من عينها القرعة له
لا جابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة كما مر والثاني لا يستصحب به سفره في
لغيره فان فعل قضى لانه كالاقامة (ولا يقضى) للزوجة التخصيات (مدة) ذهاب (سفره)
ان المسافرة قد تلحقها من المشقة ما يزيد على رفقه باحصته (فان وصل المقصد) بكسر الصاد
وغيره (وصار مقبلا) بنية اقامة أربعة أيام عند وصوله (قضى مدة الاقامة) ان لم يستتر لها فيها
امتناع الترخص حينئذ ولو كتب للباقيات يستحضره من عند الاقامة يلد قضى من حين
لكتابة كما صوبه البلقيني وسكان تزجيه للعلم به مما قدمناه بطريق الاولى ولو سافرها
لما جرة بالقرعة قضى للباقيات جميع المدة ولو لم يبت معه لما لم يخلفها يلد فان خلفها في
لدى لم يقض لحسن كاتقله الاصل عن فتاوى البقوي (الارجوع في الاصح) لانه من
نية سفره المأذون فيه فلا نظر لتصل اقامة فاقطعة ولا مدة الذهاب أيضا لكن هل
قضى مدة الذهاب من المحل الآخر فيه احتمالا ان أرجعها مالا ولو أقام بعد مدة
مأنسا سفر امرئه امامه فان كان نوى ذلك أولا فلا قضاء الا ان كان سفره بعد انقطاع
رخصه قضى والا فلا والثاني يقضى لانه سفر جسد يد بالقرعة (ومن وهب حقها) من القسم
نبرها (لم يلزم الزوج الرضا) لان الاستمتاع حقه فيبعت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة
وهبت لعينه) من (بات عندها) وان لم ترض هي بذلك (ليتبها) لا يتابع لما وهبت
سودة فويتأهل ان شاء الله عنهما ولو ليست هذه الهبة على قواعد الهبات ولذا لم يشترط رضا
الموهوب لما يلزكم بكنى رضا الزوج لان الحق مشترك بين الواهبة وبينه اذ ليس لها هبة بقبل فيها
بالموهوب له مع تأهله لقبول الا هذه ولا يوالها ان كتبا متفرقتين لمافية من تأخير حتى
بن بينهما ومن ثم لو توفقت ليلية الواهبة وأراد تأخيرها جاز كما قاله ابن الرمة وكذا لو تأخرت
أخر فوطة الموهوب لها برضاها كما فهمه التلليل أيضا كما قاله ابن النقيب (وقيل) في المفسرتين
بوالهبة ان شاء (أو وهبت) لمن (أو أسقطت حقها) (سوى) بين الباقيات وجوبا لانها
سارت كائنا دومة (أو) وهبت (له فله التخصيص) الواحدة فأكثر لان الحق له فله وضعه حيث
شاء امرأيا ما مر في المودة أو وهبت له ولبعض الزوجات أوله ولجميع قسم على الر من كالمو
وهب شخص عينها لجامعة فأده الولد للرجه الله تعالى (وقيل بسوى) فصيل الواحدة كالمقدمة
هنا أيضا لان التخصيص يورث الايمان ولو أخذت على حقها عوضا لم يمارده لانه ليس عينها
ولا منفعة فلا يتأهل بمال لكن يقضى لها ان لم تقطع مجانا ومرا ما مات قبل علم الزوج
برجوعها لا يقضى وما لم يزل لا تنفع هبة رجعية قبل رجعتها واستنبت السبكي عما هنا ومن

لا يذوق وقوله والادلا ولعل وجهه انه لما استصحب السفر جعل كله مقتضى القرعة بخلاف ما اذا وجدت الاقامة القاطنة
سفر فان السفر ان في جديدا بالنسبة للاول فخرى فيه ماد كرك (قوله فيبعت عندها) أي فخر اعلمها (قوله لا يتابع) أي لا يتابع
له عليه السلام حبر وهبت سودة الخ (قوله ولا لم يشترط) أي ولا كونه ارثية (قوله ولبعض الزوجات) أي اذا كان معينا

ما يقتضيه بالغرم (قوله ولعل الفرق) أي بين ما إذا منعها تنقها التعلع وما إذا لم تنقص ذلك (قوله راجع الخ) وصف العوض (قوله أو سيده) قديقال لأحاجة إليه مع التعبير بجمعه (قوله غايته أنه وصفه بصفة) أي بالعلم في القوي ليشمل الصلة (قوله ويقع الطلاق) أي ولا يرجع إليه شطر المصدق كما يعلم من قوله الآتي في دفع الملازمة لما أمر أنها الواو بأنه ثم طلقها لم يرجع عليها بشئ ومن قوله في الفرق الآتي أن السوادة لم يرجع منه شئ على ما يأتي في القول التي بعده (قوله لأن من لازمه

قوله حل بذل العوض مطلقا) أي سواء كان النازل أهلا أو غيره على ما هو الظاهر من قوله وأخذته ان كان النازل أهلا والاقرب ان المراد بالطلاق عدم اشتراط حصوله له أو عدمه ويكون قوله الآتي أو بشرط حصوله الخ عطفا عليه وحيفئذ فقوله بعد بلزم ناظر الخ مجرأ الانتقال فهو يعني الواو (قوله وهو) أي العوض (قوله ولو غير المتزوله) أي ولا يرجع على النازل كما هو فمما اذا نزل مجانا ولم يقصد ٤٤ اسقاط حقه الا لتزوله فقط له الرجوع قبل أن يقر كرهه لم تنقبض

وحيفئذ لا يجوز لناظر
تقرير غير النازل حيث
لا يجوز له عزله اه ج
وكتب عليه سم مانصه
قوله ولا يرجع على النازل
هذا ظاهر اذا كان بذل
العوض على مجرد التزول
أما لو بذله على التزول
والحصوله فينبغي
الرجوع اه د وقوله
الرجوع فيه نظرو بوجه
خلافه وسقوط حقه بمجرد
التزوله مطلقا اه د
(أقول) بقى ما لو فهم
النازل المتزوله له زيادة
معلوم الوظيفة على القدر
الذي استقرت العادة
بصرفه ونسب بعد ذلك
للتزوله خلافه فهل
للتزوله الرجوع بما بذله
فيه نظرو والظاهر عدم

خلع الاجنبي جواز التزول عن الوطابق بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل
العوض مطلقا وأخذته ان كان النازل أهلا لها هو وحيفئذ اسقاط حق النازل فهو مجرد
اعتدائه به فارق منع بيع حق التبرع وشبهه كما هنا لا يتعلق حق المتزوله به أو بشرط
حصوله له بل يلزم ناظر الوظيفة فولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المتزوله لها
الرجوع عن المصة متى شاعت ويخرج بعده فوراً ولو بات في نوبة واحدة عند غيرهما أدى
هيتها وأكثرت لم يقبل الا شهادة رجلين
فوفصل في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولو احقه اذا (أظهر أمارات نشوزها) تكشفونه
جواب وتعميس بعد طلاقه وأعراض بعد اقبال (وهذه انباء) أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب
وسقوط المؤن والقسمة والآخرة بالعذاب قالته الى والآلات تخافون نشوزهن فغطوهن
وينبئني أن يذكرها خيرا المصحين اذا باتت المرأة هاجرة فرأش زوجها الغنى الملازمة حتى
تضع (بلا هيبر) ولا ضرب لاحتمال أن لا تكون نشوزا فلهما اعتذر أو توب وحسن أن
يسقيها بشئ والمراد في هيبر يوق حقه من تحريم طهرته حينئذ بخلاف هيبر هافي
المضجع فلا يحرم لانه حقه كما (فان تحقق نشوز) كمنع تمتع وخروج بغير عذر (ولم ينكر
وعظ وهيبر في المصحيح) بفتح الجيم أي الوطاء والأفرائس لظاهر الآية لا في الكلام لمهرته
لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصده رد هان عن المعصية واصلاح دينها لا حفظ نفسه ولا
الامر من فيما يظهر لجواز المجبر لغير شرعي ككون المجهور ضوفاً في أو مبتدع وكصلاح
دينه أو دين المهاجر ومن ثم هيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا ونهى العصاة
عن كلامهم ويحتمل على ذلك أيضاً ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب في الظاهر) لعدم
ثاكد البناية بال تكرار (قلت الاظهر ضرب) أي يجوز له ذلك بشرط علمه بافادته (والله اعلم)
كما هو ظاهر القرآن ولم يؤخذ في المرتبة الاولى لوضوح الفرق بين المستثنين (فان

الرجوع لان المتزوله لم يقصر بعدم البحث (قوله بعده) أي ان أمس على نفسه ولا انتزل عنها في محل آخر تكرر
من البيت (قوله الا يشاهد رجلين) أي فان لم يصبها وجب لها القضاء فوفصل في بعض أحكام النشوز في (قوله وسوابقه)
أي ظهور الامارات وقوله ولو احقه أي كيف الحكمين (قوله تكشفونه جواب) أي بعد الدين اه ج (قوله بخلاف هيبرها
في المضجع) هذا يقتضي اتحاد حكم ظهور امارات النشوز وتحقيقه في المجبر وهو خلاف ما اقتضاه قول المصنف فان تحقق الخ
وقد يقال المراد انه اذا لم يحقق جاز له المجبر في المضجع وان تحققه طلب منه (قوله بفتح الجيم) يقال ضجع الرجل وضع جنبه
بالارض وبابه قطع اه مختار (قوله ككون المجهور ضوفاً في أو مبتدع وكصلاح
أن هيبره يحميه على زيادة الفسق فينبغي امتناعه (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبه من اربعة بن الربيع
وهلال بن أمية اه روض (أقول) ويجمع اسماءهم باعتبار الاوائل مكة واسماء انهم باعتبار الاواخر مكة (قوله ما جاء من
مهاجرة السلف) أي ترك بعضهم الكلام لبعض (قوله في المرتبة الاولى) وهي ما لو ظهرت امارات النشوز

(الح) قال الشهاب سم في حواشي النسخة أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابه إلا في ما هو مراده بجوابه إلا في المذكور في قول الشارح في بيان أن لا ملازمة الخ وكنههم أن الشهاب ج الذي تبعه الشارح فهم أن المراد بهذا التوجيه أنه عام في هذه الصورة وغيره فارد عليه عباد كرووجه الزدان التوجيه فاصر على هذه الصورة وما أشبهه في الجواب إلا في عام في غيرها وظاهر أن الشهاب ج انما فهم أن التوجيه ٤٥ لهذه الصورة ووجه جوابه حينئذ انما من من انما أو أرائه

(قوله ان علم ذلك) أي انه يفيد (قوله والاولى العفو) أي بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفولان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح (قوله ما يعظم الله عرفا) ظاهره وان لم يتضح منه محذور تيمم لكن صرح بخلاف ذلك (قوله ولا على وجهه) أي وان لم يؤذ (قوله واتما ضرب) أي ضرب القاضي (قوله والتعزير مطلقا) أي أفاد أملا (قوله نم خصص الزركشي) معتد (قوله صدق بيمينه) أي حيث لم تعلم برأيه واستهزاه حينئذ واللام بصدق اليمين اه ج أي فان لم يقها صدق في انه تعدى بضربها فعززه القاضي (قوله أما بالنسبة لسقوط شيء) لم يتقدم ما يصرح أن يكون هذا محذورا له لكن يؤخذ منه تقييد ما سبق كان يقال صدق بيمينه بالنسبة لسقوط التعزير

تكره ضرب) ان علم ذلك انما يصح وعظه وهجره والاولى العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كاهو واضح ما يعظم الله عرفا وان لم تترجح الإبرم المبرح وغيره كأي في ولا ينافي قول الروباني عن الأصحاب يضرب ما عند دل ملقوف أو يسه لا بسوط ولا بعصا ما أتى في سوط الحدود والتعازير لانهما كان الحق هذا النفس والعفو في حقه أولى خفف فيه ما لم يخفف في غيره على أن الأوجه جواز بسوط وعصا هنا أيضا ولا على وجهه أو موهلا ولا لتوصيفه لا تطبقه وقد يستغنى عنه ولا ان يبلغ ضرب حرة أربعين وغيره اثنتين أما اذا علم انه لا يقدر فيجرم لانه حق به مستغنى عنه أو انما ضرب باله والتعزير مطلقا والله لعوم المصلحة ثم لم يجب الرغ هنا لما كمن شقته ولان القصد رد هذا الطاعة كما أفاده قوله تعالى فان أطعكم فلا تبغوا مطعنه سبيلا نعم خصص الزركشي ذلك بما إذا لم يكن بينهما معاودة والافتيين الرغ إلى الحاكم ولو ادعى ان سبب الضرب الشؤر وانكرت صدق بيمينه كما يحسنه في المطلب لان الشرع جعله ولياعلم اما بالنسبة امسقوط شيء من حقه فلا وقول المصنف فان تكره ضرب تصرع بجهوم قوله أولا ولم يتكره بعد ما ذكر فيه من الرجوع ومقابلته وأيضا فيه فائدة العلم بانه عند تكره محل اتفاق بين الرافعي والمصنف وان محل الخلاف بينهما عند اتفاده فلو قدمه لتوهم ج بان الخلاف بينهما في تلك الحالة أيضا فتقول الشارح لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أقصد ممنوع بل الاقدم مفسده لان التصريح بالجهوم انما يكون بعد استيفاء في المطوق فلو منعه اسحقها قسم ونفقة الزمة القاضي ترفيقه اذا طلبته فان لم يتأهل لكونه مجبورا الزم عليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضرب الشؤر كما هو ظاهر ناديا الحق كسفته لشقة الرغ لهما ك (فان أصاغقه وآذاها) فهو ضرب بلا سبب نه من غير تعزير وهو وان كان القيس حوازه عند طلبها مجتمع لان اساءة الخلق بين الزوجين تكرر والتعزير عليها ورث وحشة فانصر على نفسه رجاء أن يلتزم الحال بينهما كما أفاده السبكي ومن تبعه وقول الزركشي بحال بينهما حتى يعود للعدل محمول على تحقق تعديه عليها ومن نقاه أراد الحالة التي بخلاف الاول قال الشيخ والظاهر ان الحياولة بعد التعزير والأسكان ولو كان لا يتعدى عاها أو انما يكره محبتها الكبرى من عرض أو نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ودين لها استعانة فاجاب كان تستعرضه بترك بعض حقه كاتركت سودة نوبتها العائشة فكان على الله عليه وسلم بقسم لها وما هو يوم سودة كانه يسألها اذا كرهت محبتها ما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها كما هي (فان عاد) اليه (عززه) بطاها بما يراه (وان قال تل) من الزوجين (ان صاحبها متعد) عليه (تعزير) وجوبيا فيما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يتدفع ما طهر بينهما الشر لا بالاعرف (القاضي الحال) بينهما (بثقة يخبرها) بغيره وله وضمن ثالثه فجاو رنه لهما فان لم يكن لهما جارية أسكنهما

(قوله بعد ما ذكر) متعلق بتصريح (قوله وله) أي الزوج (قوله من غير تعزير) أي في المرة الاولى لما أتى في كلام المصنف (قوله والظاهر ان الحياولة بعد التعزير) يتأصل مع قوله أولا من غير تعزير لان يقال مراده الإشارة إلى ان التعزير انما قال ذلك حيث نهاه ولم يمنع بل عاد لاساءته عززه وأسكنه بجوار من يعرف حاله ولم يقدنك معه (قوله والأسكان) أي يجوز عدل (قوله كاتركت سودة) أي لارادته على الله عليه وسلم خلاصتها الكبرى (قوله أسكنهما) أي وان ترتب على ذلك زيادة للمؤنة

ثم طلقها لم يرجع عليها شي شامل لهذه الصورة وهو مناض بما ذكر فيها من الحكم بخوابه مفسد نفق فوق الشهاب سم في قوله غير هذه الصورة وبين ما بينهما ثم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في تقدير البراءة فهي في معنى المفوضة (قوله بمقتضى لفظه) لعله متعلق بقوله يقع ٤٦ (قوله أدلا ملازمة الخ) هو دفع للزامة المتقدمة في قوله لأن من لازمه

بجنب ثقتة وأمره بتعرف حالهما وبينهما اليه لسراقامة البينة على ذلك وكلامه كالرأى صريح في اعتبار العدد دون العدد وبه صرح في التذهب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تمكن النفس لشعبه لأنه من باب النحر لا الشهادة وأيده غيره بأنهم لم يشترطوا صبغة شهادة ولا تحو حصر وخمهم ويؤخذ من ذلك الاكتفاء بعد الرواية (ومنع الظالم) من ظله بنه أول مرة بتغير تغير وثانيا بتغير ويعزرها مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التأديب فاحتيط له بخلافها (فإن اشتمل السقاق) أي الخلاف (بمث القاضى) وجوب الأدلة لأنه من باب دفع الطلومات وهو من الفروض العامة على القاضي (حكما) ويسكن كونه (من أهله وحكماء) ويسكن كونه (من أهلها) فلا يكفي حكم واحد بل لابد من اثنين ينظران في أمرهما بعد اختلاعهما كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لها) لأنهما وشيدان فلا يولى عليهما في حقهما إذا لمضج حقه والمال حقها (وفي قول) ما كان (موليان من) جهة (الحاكم) لتسعين جاني الأية حكمين وقديون على الرتبة كالنفس ويرد بان التولية على النفس لأنه وما هنا بخلافه (فعلى الأول يستمر رضاهما) ويشترط في الحكمين تكليف واسلام وحرية وعدالة واهتمام المقصود بالمبعوث من أجله لا الذكورة وإنما اعتبر فيه ذلك مع أنهما وكيلان لتعلق وكالتهما بمنظر الحاكم كافي أمينة (في قول) الزوج (حكمه) إن شاء (بطلاق وقبول عوض خلع وتلى) الزوجة إن شاءت (حكمها يبدل عوض) الخلع (وقبول طلاق به) ثم فصلان الأصح من صلح أو تفرق فإن اختفروا لم يماض القاضي أمين غيرهما ليتقاعلى شيء فإن عاز عن واقعهم ما دأب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولو أغمى على أحد الزوجين أو من قبل البعث امتنع وأغاب أحدهما بعده نفذ أمرهما كقبلة أو كلاهما لا يجوز لو كبل في طلاق إن يخالف لأن نو كله وإن أقاد ما لا فون عليه الرجعة ولو كبل في خلع أن يطلق مجانا ولو كبل في كبله خذماى منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ ماى منها اشترط تقدم أخذ المال على الطلاق وكذا الوقال خذماى منها وطلقها كاتله في الرضة عن تصحيح البغوى وأقره لأن الوكيل يلزمه الاحتياط فزمنه ذلك وإن لم تكن الواو القريب فإن قال طلقها ثم خذماى منها جاز تقدم أخذ المال على ما ذكرناه زاذخير قال الأذرى كالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل في جانب الزوجة كان قالت خذماى منه ثم اختلنى

كتاب الخلع

بالمض من الخلع بالفخر وهو التزاع لأن كلا ليس بالأية تركا لى الأية وأصله قبل الإجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما أقصدت به فإن ما بين لك الأية وخبر البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال للثابت بن قيس وقنسائته زوجته أن يطلقها على خذ بقها التى أسدقها ياها خذ الحديقة وطلقها تطليقة وهو أول خلع في الإسلام وهو مكره وقد يستحب

الخ وأما وجه قوله ممنوع فسيأتى في قوله ويرق بين ما هنا واطلع الخ (قوله) وبأن معنى قولهم مراده الجواب عن قوله السابق ولأن المعلق بصفة الخ لكن لم يتقدم في لفظه ما سوغ عطف هذا عليه وهو تابع في هذا التعبير بل لكن ذلك عبر قبل هذا بدلائل قول الشارع أدلا ملازمة الخ بمناصه ويجب منع الملازمة الخ فصاغ له عطف هذا على منع (قوله) إنما يوجد عقب الطلاق قال الشهاب سم قديقال الملاقعة الشطير والمهول يقارن علته (قوله) بأن البراءة الخ قال الشهاب سم قدر عليه أن البراءة وإن كانت في ذهنه لكن الطلاق يقارنها والشطير إنما يوجد عقبه قال وعقبه لم يبق مهر حتى يشطر لأن مصلحة الكنى تعود عليه (قوله) ويؤخذ من ذلك الاكتفاء معتد وقوله بعدل الرواية أى كعبه وامرأة (قوله) ويعزرها مطلقا) أى ولو في أول مرة (قوله) لا الذكورة أى

الطلاق

ولكن تنهيه (قوله امتنع) أى البعث حتى يقبوا بأذنا (قوله)

ولو قال لو كبله خذماى أى الذى هو خذ بها (قوله ثم اختلنى) أى فشرط تقدم أخذ المال على الاختلاع فلما لم قبل أخذ المال لم يصح (كتاب الخلع) (قوله خذ الحديقة) عبارة الشرح من منهجه قبل الحديقة الخ لفظه ما رواه ابنان (قوله وقد يستحب) أى كان كانت تسمى عشرتها مع على ما يأتى وقضية اختصاره على الاضغاب أنه لا يتأتى فيه بقية الاحكام

فتأمل اه (قوله من باب عطف الانحص) قال الشهاب المذكور ورد عليه ان عطف الانحص شرطه الواو (قوله الذي لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بان المقصود من الجملة وصف انه لا عينه فيكون الخبر موطئا للمقصود الذي هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون والوصف

٤٧

المدكور شرط بلاشك ويدل على هذا

صنيعه في القابل الاتي

(قوله على ما لا بد له من

فعله) أي على ترك ما لا بد له

الخ من عمل ج ومثله فعله

ما لا بد له من تركه على

ما يأتي للشرح (قوله

فليس له عليه) أي نداء (قوله

ووقع رجعا) ضعيف

وقوله وقع باننا أي لعدم

الاكراه (قوله والمفقد

انه ليس باكراه) أي فتبين

ويؤيده ما لا تتمه في

الصورتين (قوله ولو كان)

غاية (قوله فيجب مهر المثل)

أي أو على ما في ذمته وليس

فيها شيء أو وهما جاهلان

عنفهما فيجب مهر مثل

(قوله ويقع الطلاق) أي

ولا رجوعه عليها بشئ

لانها لم تأخذ منه عوضا

كما يأتي في قوله لم يرجع

عليها بشئ (قوله المنجز به)

أي صدقاتها قبل الدخول

(قوله لماس) أي في غير

هذا الكتاب (قوله بل

على الاول) هو قوله اذا

وجد الشرط (قوله على

ابراها زيدا) خرج به ما لو

علق طلاقها على ابرائها

من صدقاتها وغيره فله يقع

باننا ومنه ما يقع كثيرا من

التعلق على الزوج بله ان

كالطلاق وسواء في جواز حالة الشقاق والوافق فلو حلف بالثلاث على ما لا بد له من فعله كان في التخلص به تفصيل يأتي في الطلاق واذا فعل الخلع في هذه الصورة فليس له عليه فانه اذا أعاد هالا بفسل قوله فيه وان صدقته كما حرم به بعضهم ويؤيده ما من ان اتفاقهما على مفصلة العقد بعد الثلاث لا يفيد رفع التعليل وانما قبلت البيعة هنا كما هو مقتضى أمره بالاشهاد لانه لا يمكن توجيهه بانها انما لرفع العقد الموجب لوقوع حضانة فانه كانت التهمة فيها أقوى ولو منعها نحو نفقتها اتفقت منه على فعلت بطل الخلع ووقع رجعا أولا يقصد ذلك وقع باننا أو يأتى بتبعه في المالمين وان تحقق زناها كذا اتفقت في الشامل والجزر وغيرهما عن الشيخ أبي حامد لكنه رأى من جرح والمقدانه ليس باكره وانما الخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادر لانه اذا منعه ما حقه الميكروه على الخلع بخصوصه ولعل الفرق على الاول انه اما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يصير تخليص مثل ذلك منه بالحاكم لمسقطه وتكرره نزل منزلة الاكراه بالنسبة لان التزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك (هو فرقة بعوض) مقصود كمنه وقود لها عليه راجع لجهة الزوج أو سيده ولو كان العوض تقديرا كان خالفا على ما في كفها وهما جاهلان بانه لا شيء فيه فيجب مهر المثل ادقوله في كفها على نظر الوصفة لها غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلقو فيسبر كانه خالفا على شيء مجهول وكذا على البراءة من صدقاتها لا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفاءهم في العوض بالتقدير جهة ما أتى به جرح فبين قال زوجته قبل الدخول ان ابرأني من مهر ك فانت طالق فأرأته فانه يصح الاكراه ويقع الطلاق لانها مالكة للهرحال الاكراه واذا صح لا يرتفع وان ذهب آخرون الى عدم الوقوع لان من لازمه رجوع النصف اليه فلم يبرأ الجميع فلم يوجد الملقق به من الاراء من كله ولان الملقق بصدقه يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق يقتضي لفظه وتأنيده بعضهم ذلك بجهة علمها المنجز به ولكنه يرجع عليها بنصف مهر المثل لفساد نصف عوضه برجوعه به للزوج ممنوع اذا ملازمة لماسر انما الواو ابرأته ثم طلقها لم يرجع عليها بشئ وبأن معنى قولهم في تعاليق الطلاق الشرط عليه وضعية والطلاق معلقا فيتعذر انان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلقها انه اذا وجد الشرط فانه الشرط فنه اذا وجد الاكراه فانه الطلاق والتشطير انما يوجد عقب الطلاق ويقتضيه لم يبق مهر حتى ينشطر على ان جماعا على بقصد مبالا زمان على معلقها واختاره السبكي وغيره بل على الاول بينهم متقدم وتاخر من حيث الرتبة ويفرق بين ما هنا والخلع المنجز بان البراءة وجدت في ضمنه وفي مسئلتنا وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء له اما فرقة بالا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو يتصور دراح لغير من من كان علق طلاقها على ابرائها زيدا علمها عليه فانه لا يكون خلع بل وقع رجعا (لفظ طلاق) أي بلفظ محصل له صريح أو كذا به ومن ذلك لفظ المفاداة الا انه لكون لفظ الخلع الاصل في الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاحصاء على الاعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده له وأركنه زوج وملازم

زوج عليها أو غاب عنها أو فسد ذلك وأبرأته من ربيع دنار مثلا من صدقاتها أو غيره مما تستحقه عليه تكون طلاقه فثبت ثبوت وجود الملقق عليه وأبرأته براءة فصح طلاق باننا وسأني ذلك في قوله بعد قول المصنف ولو خالعه جميعا ولو في قوله فان علمه ولم يتعلق به زكاة أو أبرأته غير محجوز عليها الخ قوله بلفظ محصل له أي لاط لا يعني حل العصمة سواء كانت الفرقة

حيث قال بشرط قابله ولم يقبل بشرطه قابل فذلك على ان المقصود انما هو شرط الركن لادائه (قوله أي صدوره من زوج) هذا يناسب ما ذكرته في القوله قابله الا ما أول به الشارح المتفق كامل (قوله فان كان بغير اذنه الخ) لم يبين فيما سأتى الشق الثاني من هذا التفصيل وهو ما اذا كان باذنه وقدينته في النصفه فراجعهم (قوله من مال السفيه) كذا في النسخ ويجب حذف لفظ مال كافي النصفه (قوله أو قبض أو قباض) أي ودات قرينة على انه اراد التملك ليوافق ما سأتى من انه اذا عاق باحدهما وقع بالاخذ باليد ولا يملك (قوله ليصبح خلع من أصله تكليف واختيار وبالسعي الخ) صريح فانه لا يشترط باقظ المطلق أو غيره (قوله زوجته معها) ٤٨ أي ولو بوكيها (قوله أو مع غيرها) أي كاجني وقوله نعم المأذون له

أي في الخلع (قوله وكذا المكاتب) أي كتابة صحبة أخذ من العلة (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أي وهو المقتد (قوله كما يخص حرته) أي فسلم له ما يخص الخ أو خالفه نوبة السيد فكل العوض السيد (قوله فان دفعه) أي المتزوج (قوله بغير اذنه) أي الولي وقوله ضمنها أي (قوله لان ضمنها) أي عوض الخلع (قوله لانها مضطرة) أي لعدم امكان تخلصها بدون الدفعه وليس المراد بالاضطرار ان يكون ثم ضرورة تدعوها اليه (قوله وعلى الولي المبادرة لاخذها) أي فان قصر ضمن على قياس ما سأتى في الدين (قوله أو اجني تبصر) أي التزامه للعوض (قوله وبالسعي) عطف على قوله من أصله انتهى سم على ج أي بشرط قابله ليصبح اختلاعه بالسعي المطلق تصرفه الخ (قوله نعم سيأتي ان الوكيل) أدع للمتزوج المطلق التصرف (قوله وان والافكال السفيهة) فقصته انه يقع رجعيًا ولا مال وظاهره ولو بين مال للسيد أذن لها في الاختلاعه فليراجع انتهى سم على ج أو قول وينبغي وقوعه في هذه باتان للمتزوج العوض في الحقيقة هو السيد (قوله أو عين اختصاص كذلك) أي له أو لغيره (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن ما لو أذن لها السيد في الاختلاع بعين فالحاجة انما تطلق (قوله يتبعها به بعد العلق) لعل المكتبة ولو كانت علق انتهى سم على ج وسأتى في الشارح انها تخالف الامه فيما لو اختلعت بدين بلا اذن الخ (قوله كما يصح التزام الرقب) أي السيد وقوله بعد علقه أي كله

ويضع وعوض وصيغة (شرطه) الذي لا بد منه لصحته فلا ينشأ في كونه ركنًا (زوج) أي صدوره من زوج من زوج بشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لانه طلاق فلا يصح عن لا يصح طلاقه عن يأتي في باب (فالجواب عهده أو محجور عليه بسفه) زوجته معها أو مع غيرها (صح) ولو بأقل شيء وبلا اذن لان لكل منه ما ان يطلق بمجانبة عوض أولي (ووجب) على المختلعة (دفع العوض) العين أو الدين (الى مولاه) أي العبد لانه ملكه فورا ثم المأذون له بسفه في أوجه الوجوه وكذا المكاتب سلم لاستقلاله وكذا ببعض خالف في نفيه بناء على دخول الكسب النادر في المأذون فان لم تكن مهابة فلا يخص حرته (ووليها) أي السفيه كسائر أمواله فان دفعه له فان كان بغير اذنه في العين بأخذها الولي ان علم كان قصر حتى تافقت ضمنها في أوجه الوجوه فلم يلزمها وتافقت في يد السفيه رجوع على المختلعة غير المثل لا البذل أي لانه ضامنه ضمان عقد لاضمان يدوق الدين رجوع الولي على المختلعة بالسعي لبقائه في ذمته اعدم القبض الصحج ويسترد المختلعة من السفيه ماله اليه فان تلقى يده لم يطالبه نعم لو قيد احداهما الطلاق بالدفع له أي وأضوه اعطاء أو قبض أو قباض جاز لها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة لبيع الطلاق كما نقله الاذني عن الماوردي على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم يملكه بعد وعلى الولي المبادرة لاخذها (قوله بشرط قابله) أو ملتزمة من زوجة أو اجني ليصبح خلع من أصله تكليف واختيار وبالسعي نعم سيأتي ان الوكيل السفيه لو أضاف المال اليها يقع بالسعي (طلاق تصرفه في المال) بان يكون غير محجور عليه بسفه أو ورق لان الاختلاع التزام المال فهو المقصود منه (فان اختلعت أمه) ومحلها في رشيدة والافكال السفيهة الحرة فيما يأتي (بلا اذن سيد) لحار شيد (يدن أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت لو وقوعه) بعوض فاسد نعم ان قيد بتركها العبد لم تطلق (والزوج في ذمته مهر مثل) يتنهبها به بعد العلق واليسار (في صورة العين) اذ هو المراد حيث ولو خالعه بعد عمل بشرطه لوقت العلق فسد ورجع مهر المثل ومنازعة السبكر فيه بأنه شرط موافق مقتضى العقد فكيف بسفه ممدودة بانه ليس مقتضاه اختيار وانما يحتمل عليه للضرورة في قول فقهاء ان تقوموا والاقلها (و) له (في صورة الدين السعي) كما يصح التزام الرقب بطريق الضمان ويتبع به بعد علقه وسار وفي قول مهر مثل وبفسد السعي ورجحه في المحرور جري عليه كثيرون لانهم ليسوا أهلا للالتزام

في صحة الخلع من أصله الرشد وسبقاً في خلع السفينة خلافه فكان الأصوب إبقاء المتن على ظاهره نعم رد على المتن صحة خلع
الامة فليصور (قوله نعم الخ) لو آخر هذا الاستدراك عن المستدرك عليه لكان أوضح (قوله أو عين اختصاص) أغماقيد البعين
لأجل قول المصنف الآتي في صورة الذين المسمى (قوله ولو لم يعل الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كاهو المتبادر
ليكان الأولى تأخيرها عن مسألة الذين الآية (قوله في الثانية) الأصوب حذفه ٤٩ (قوله لم يصح) عبارة التخصف فكأمر

في الامة أي فيصحب مهر المثل
فرد الشارح عدم صحة
المسمى (قوله تنصع بالزائد)
أي في الدين وبذلك في العين
كذا قاله ج وأصل المراد
البديل مقابلة من مهر المثل
أخذها من غير ما راجع (قوله
ولم يمكن دفعه بالخالع)
كان الطاهر أو يمكن قتال
(قوله وهو دفع جائز) أي
بمال من مال المولى (قوله)
وليس من التعلق قول
المرأة) أي ولو رشيده (قوله
وهو لا يصح) أي لأنه في
معنى تعلق الإبراء كما
فلو قال لا لم يصح كان أوضح
(قوله فلو تعلق بإعطائها)
يعني السفينة (قوله لان
السفينة الخ) تعلق للتمن
(قوله لم تطلق) إذا قال
ان مت فانت حرة انتهى
ج أي إذا قال المورث الخ
(قوله ولا مأذونة) أي في
التبصرة (قوله نعم تخلفها)
أي المكتات (قوله خالع
سفينة) طاهر سواء علم
سغها أم لا (قوله محجورا
عليها سفينة) أي حسان
بلغت مصلحة دين أو مالها
نم حجر عليها القاضى أو شرعا

وان أذن لها السيد في الاحتلاع (وعين عينه) أي من ماله (أو قدرنا) في ذمتها كأنه
درهم فامتثلت تعلق الزوج (البعين) في الأولى حملاً بذنه نعم ان أذن لها أن تخالعه برقتها
وهي تحت حراً ومكاتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو تعلق طلاقاً وجبته
المأوكة لم يؤنه لم يطلو (وبكسها) الخ دث بعد الخلع ومال تجارته الذي لم يتعلق به
دين (في الدين) في الثانية حملاً بذنه أيضاً فان لم تكن مكتسبة ولا مأذونة في ذمتها تنصع به
بعد تخفها ويسارها يخرج بامتثلت المأذونات على المأذونة فيه فانها تنصع بالزائد بعد العنق
(ون أطلق الاذن) بان لم يذكر فيه ديناً ولا عينا (أقضى مهر مثل) أي مثلها (من كسها)
الذكور وما يبداه من مال التبصرة كالأولاً له لبعده في النكاح فان زادت عليه فكأمر
أما المبيعة ان اختلفت على ما ملكه فكأمره أو على ما ملكه السيد فكألامه أو على الأمرين
أعطى كل حكمه المذكور والمكاتبه كالفقعة في جميع ما صرفها كما صرحه المصنف كالراعي
في باب الكتابة تبعاً للجمهور واقتضاه كلام الراعي هناك تخلفها فيما لو اختلفت بين بلاذن
فان الواجب عليها مهر مثلها في ذمتها بخلاف الرقبة غير المكتات فانه يجب المسمى في ذمتها
وما وقع في أصل الرضة ههنا من أن المذهب والمقصود ان خلعها باذن كهل بلاذن لا يطابق
ما في الراعي بل قال في المهمات انه غلط (وان خالع سفينة) أي محجوراً عليها بسفينة بالف (أو قال
طائفة على ألف) أو على هذه أقتبأت أو بالف ان شئت فسمت فوراً أو طائفة لطلقي بالف
فطائفة (عقباً لطلقي رجعي) وان أخذ كمال المال وان أذن لها المولى فيه لعدم أهليتها لا التزامه
وليس للولى صرف ما لها في هذا ونحوه وان تيمت المصلحة فيه كما اقتضاه طلاقهم لكنه محمول
على ما إذا لم ينش على ما لها من الزوج ولم يمكن دفعه بالخالع فالوجه جوازها أعني صرف
المال في الخلع أخذه من أنه يجب على الوصي دفع جائز من مال مولى إذا لم يندفع الابن
ومحل ما تقرر به ما بعد الدخول والابن ولا مل كاتبه عليه المصنف أمال قال لها ان أبرأتني
من مهرك فانت طالق فابرأته لم يقع لان المعاق عليه وهو الإبراء لم يوجد كما أتى به السبكي
واعتمد هذه المقتضى وغيره وصرح به الخوارزمي وغيره وليس من التعلق قول المرأة بذلك
لأنه صدق على طلاق فيقال أنت طالق فيقع رجعي لأن التعلق انما يقعته كلامها لا كلامه
وحينئذ لا يبرأ لان هذا البذل في معنى تعلق الإبراء وتعلقه غير صحيح خلافاً لابن حجر
والخضري حيث اقتضياه بان يلزمها مهر مثلها فصدق خالفها ما غيرها وبالحق يقال لو حكم حاكم
بالبينة نقض حكمه أي لعدم وجهه إذ الزوج ان يطلق أو فوس الهام لم يربط طلاقه ببعض
ولا عبرة بكونه غاططاً لظنه سقوط الصدق عنه بذلك لتقصير بعدم التعلق به ومن
ثم لو قال بعد البذل أنت طالق على ذلك وقع بالناسخ المثل لا لم يتعلق بالإبراء حتى يقتضى
فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل هذا والوجه وقوعه بائناً

٧ غايه سادس بان بلغت غير مصلحة لأحدها (قوله فالوجه جوازها) لكن نصه على هذا وقوع الطلاق
رجعي لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع لضرورة انتهى سم على ج (قوله أمال لوالها) أي السفينة
(قوله وهو الإبراء) أي عني إسقاط الحق وان وجه لفظ الإبراء لعدم الاعتدابه (قوله قول المرأة) أي ولو رشيده انتهى ج
(قوله لم يربط طلاقه ببعض) أي فإذ ينش وقوعه رجعي انتهى سم على ج (قوله أنت طالق على ذلك) فقلت انتهى ج

(قوله مطلقا) أى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدارا للثالث أو أقل أو أكثر خلافا لما وقع في حواشي النسخة (قوله لحرمته انخراجهما) يؤخذ منه أنه حيث لم يترتب عليه انخراجهما كانت في ملكهما مثلا لا تتبع قلنا راجع (قوله وتحمل الدراهم) أى فيها إذا قال خالفك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر إلى المبدأ المعاملة بالدراهم كما في هذه الأزمان (قوله ويطلب بيده) أى من الغالب (قوله ولما حكم الناقصة) أى يقبل قوله أردتم أو لا تطلق إلا بإعطائه الخالصة من أى نوع وله أن يرد عليها الخالصة ويطلبها بالمشوشة كما في شرح الروض (قوله ولم يملكه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها (قوله ان غلبته) أى الطلاق البائن ٥٠ لعمدة الأبرار المثل ان كانت رشيده والواقع رجعيها ولا مال (قوله هو

ان غلبته وقوعه رجعيان علم بطلانه ويجعل كلام قل على حالة وقوعه باعطاها فقيسه احتمالا لان رجعيهما انما لا تطلق إلا بإعطائه لانه لا يحصل به الملك وليست كالامة لان تلك يلزمها مهر المثل بخلاف السفينة والذى ان ينسخ الاعطاء عن معناه الذى هو التملك الى معنى الاقباض فمطلق رجعي (فان لم تقبل لم تطلق) هو تصريح بمفهوم ما قبله لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضر النكاح قبولها وقوع رجعيها كما يعلم مما يأتي ولو قال (شدة) ويجوز رجعيها بغيره خالف فقيل احداهما فقط لم يقع طلاق على واحدة منهما لان الخطاب معها يقتضى قبولها فان قبلت بانبات الرشدة لعمدة التزاهم المثل الجهل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفينة رجعي (ويصح اختلاص المرضعة مرض الموت) لان لها صرف ما لها من شهواتها بخلاف السفينة (ولا يحسب من الثالث الزائد على مهر مثل) لان الزائد عليه هو التبرع وليس ما زاد على وارث غروجه بالخلع عن الارث ومن ثم لو ورث بنتوة عمه وثبت الزائد على الاجازة مطلقا امام مهر المثل فأقل من رأس المال وفارقت المكتسبة بان تصرف المرض أقوى ولهذا زعمته نفقة المومنين وجاز له صرف المال في شهواتها بخلاف المكتسبة ويصح خلع المرض بان قل ثم لان طلاقه محقق فبشيء أولى ولان البضع لاتعلق الوارث به (ويصح اختلاص رجعية في الظاهر) لان في حكم الزوجات في كثير من الاحكام والثاني لان عدم الحاجة الى الاقصد اعطى ما بها الى البيوتة نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعها كما يحسنه الزركشى مع وقوع الطلاق علم الان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى ياخذ في مقابلتها مالا كما في قوله (البائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذا لم يملك بعضها حتى يزيله وسيعلم مما يأتي انه بعد نحو وطء زرة أو اسلام أحد نحووا اثنين موقوف (ويصح عوضه) أى الخلع (قليل وكثيرا دينا ونوعا او منفعة) كالصداق للعموم قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما افقدت به نعم لو خالها على أن تعطيه بنفسها سورة من القرآن امتنع كما هو معتد به بالفرق وكذا على انه يرى من سكناها كما في البصر لحرمه انخراجهما من المسكن قلها السكنى وعليها في مهر المثل وتعمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد في الملق على دراهم الاسلام الخالصة لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة أو الزائدة وان غلب التعامل بها الا ان قال الملق أردتها واعتسدت ولا يجب سؤاله فان أعطته الوازنة لامن غالب نقد البلد طلق وان احتلفت أنواع فضتها وله رد عليها ويطلب بيده وان غلبت المشوشة وأعطتها لم تطلق ولما حكم الناقصة فلو كان نقد البلد خالصة فاعطته مشوشا تابع بقربه الملق عليه بطلت ومثل المشوشة بنفسها الحقايرة في جنب الفضة فكان تابعا كما مر في

التبرع) أى المتبرع به وقوله وليس أى هذا الزائد وقوله على وارث أى تبرعا عليه وقوله غروجه أى الزوج وقوله ومن ثم لو ورث أى الزوج وقوله مطلقا أى زاد على مهر المثل أم لا وقوله وفارقت أى للمريضة وقوله المكتسبة أى حيث لم يتعلق العوض بما في يدها ان كان اختلاصها بغير إذن السيد (قوله لجرانها) أى صبرورها وقوله لان وقوعه أى الطلاق (قوله وسيعلم مما يأتي) أى الخلع (قوله على انه) أى يتبع (قوله وعليها فيهما) الضمير راجع لقوله نعم لو خلع وقوله كذا (قوله مهر المثل) أى وتبين (قوله وفي الملق) كان قال لها ان دخلت الدار وأعطيت زيدا كذا من الدراهم فانت طالق على كذا من الدراهم (قوله الخالصة) أى وهي المقدر كل درهم

منها بمسكن عشرة وخمسين (قوله ولا يجب سؤاله) أى عما أراد به بل يجب نقد البلد ما لم يقل أردت خلاصته وتوافقه الزوجية عليه (قوله لامن غالب نقد البلد) أى او من نقد البلد الا لولى لئلا يطالب بيدها بل يملكها (قوله وله رده عليها) مفهوما انه لو لم يرد عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطلب بيده أى من الدراهم الاسلامية الخالصة (قوله ولما حكم الناقصة) أى في انما لا تطلق بها وردها عليها فهو من عطف العلة على الملول (قوله تبلغ ثمرته) أى النضج الخالصة

لعدم عود ملكه له وكلاهما يرجع بل فيه تحريف ومقطوعا والشارح في حواشي شرح الروض انني هي اصل ما هنا
نصا فاما اذا ملكه لم يعد اليه الى آخر ما في الشارح فتقوله فاما اذا ملكه له ساقط من الشارح مع تحريف قوله لم يعد اليه

(قوله بجامر) أي من قوله لغارته (قوله أو معلوم ويجهول) هلا بابت ههنا معلوم وحصة المجهول من مهر المثل انتهى سم
على ج (أقول) يجب بيان شرط التوزيع ان يكون الحرام معلوما لثبوت التوزيع عليه ٥١ اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم

ما يقابله (قوله والخلع
معها) أي أمام الاجنبي
فسأني (قوله هذا) أي
الخلع (قوله ومثله)
أي في عدم الطلاق (قوله
اسقاطها للحضنة) والكلام
في المعلق كما هو الغرض
أما لو طلقها على عدم
الحضنة فقط أو على ذلك
مع البراءة طلق وتعليقها
مهر المثل ولم ينقط
حضانتها كما مر فيما لو
طلقها على ان لا سكني
لها (قوله وجهه كذلك)
أي جهل الزوج بالبراءة
كجهل المرأة به فينتج
وقوع الطلاق (قوله
فان علماء) محتمل ما تقدم
من ان جهل أحد الزوجين
ينجى الوقوع (قوله ومحل
ما مر) أي من عدم
الوقوع (قوله وقصد
الاخبار عما مضى) أي
لأن قصد الانشاء بذلك
على ظن صحة البراءة
فقضته وقوع الطلاق

مسئلة نعل الدابة جزء بذلك ابن المقرئ ولم يرجح المنفك في الروضة شيئا غيره وجهه ملك النسخ
بجامر وقول بعضهم انه يؤخذ من تشبهه بالنعل انه لو انفصل عاد ملكه الهامر ودبانه انما
عاد النعل الى المشتري اذا عرض عنه ولم يملكه للبائع لعدم عود ملكه له وهذه الحالة هي
المشبه بها في كلام الروضة وحيث فلا يعود النسخ الى ملكه بان انفصاله وانما احتج ملك البائع
النعل الى التملك بخلاف النسخ لان النعل بعدد السقوط من الدابة بخلافه (ولو خلع ويجهول)
ككتاب من غير تعيين ولا وصف أو مجهول ويجهول أو بما في كنهه أو لا شيء فيه وان علم ذلك كما
مر (أو) نحو مفقود أو (آخر) معاومة وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فائدة بقصد هو الخلع
معها (بانتجه المثل) لانه قد عد على منفعة تضع فلف بقصد فساد عوضه ورجع الى مقابله
كالنكاح ومن صرح بفساده مراده من حيث العوض (وفي قول يبدل النسخ) المعاومة نظير
ما مر في الصدق على الضعيف أيضا هذا كله حيث لا تعلق أو على إعطاء ويجهول لكن مع
المهمل بخلاف ان ابرأني من صدقك أو مستعك مثلاً أو دينك فانت طالق فابرأته جاهله به
وبما مضى اليه فلا تعلق لانه اشاع على ياراهم ولم يوجد كافي ان برئت ومثله ما لو ضمن للبراءة
اسقاطها للحضنة ولداها لانها لا تسقط بالاستساق وجهه كذلك وقولهم لا يشترط علم المبرأته
في المعاوضة فيه وجهه كما اعتمد جمع محققون منهم الزركشي وغلط جماعة آخره كلام الاحباب
على الإطلاق فاحذر بعد هذا الإطلاق غير معمول به فان علماء لم يعلق به زكوة أو برأته
غير مجبور عليها في مجلس التواجب وما في بيان وقوع بانها فان تعلق به زكوة لم يقع لان
المستحقين ملكا وبعضه فليبرأ من كله وظاهره ان البراءة بالجهل به حالاً وان أمكن العلم به بعد
البراءة وليس كقارضتك والاشد من ربع عشر الربح لانه منتظر فكفي علمه بعد البراءة بآخرة
فان شرب وجود العلم عندها فاندفع قياسها على ذلك ومحل ما مر فيما لو كانت مجبورة أو تعلق به
مستحق أو كان ثم جوب للم يقبل لها بعد أنت طالق فان قاله اتجه انه ان ظن صحة البراءة وقصد
الاخبار عما مضى وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع ولو ابرأته ثم ادعت جهلها بقصد فان
زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبرة لم تستأذن فكذلك
والاصدق بيمينه أو بالطلاق ان يني تصدق به في البالغة محمول على ذلك في الأنوار لو قال ان ابرأني
من صدقك فانت طالق وقد أقربت به لثلاث فابرأته في وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان
التعليق بالبراءة محض تعلق فيه برأوت وتعلق رجعا أو خلع بعوض كالتعليق بالاغلة والاصح

رجعا (قوله وطابق الثاني الاول) أي بان كان طلقه مثلاً وقوله لم يقع أي الثاني وقوله والواقع أي ما لو وقع ثانياً رجعا أو قوله
ثم ادعت جهلها أي لكون البراءة فاسدة قطعا بل لها عليه (قوله فكذلك) أي تصدق بيمينها ولا وقوع في صورتين
وهل يمكن الزوج من قربانها التصديق بها لعدم الوقوع أو لا مؤاخذه له بدعواه علمها بالبراءة المقضي لوقوع الطلاق فيه نظر
وقضية ما يأتي عن سم في قوله نعم ان كذبها في اقرارها لثالث الخ الثاني في فائدة يستل شيعتنا الزباني عن قالت له امرأته
ابتدع من غير سبق سؤال منه اراك الله فقال لها أنت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد يقع الطلاق الثلاث لانه متبرع به
لم يعلقه على شيء انتهى (قوله محمول على ذلك) أي قوله والاصدق (قوله وقد أقربت به) أي الصدق (قوله فيبرأ وتطلق رجعا)
في المعلق طلاقا على البراءة أي وقتها هو تعلق محض وليس ذلك مفروضاً فبالأقرب به لا تخرب حكمه ما لو أقربت به
لثالث من الوقوع وعدمه

واعلم ان قول الشارح كقول الله اذا عرض عنه الخ جواب انما واحصل ما في المسئلة ان المصنف في الرضه لما ذكر حكم ما لو اعطته الغشوشة عقبه بقوله قلت ظاهر كلام القائل بالمالك انه لا ينظر الى الغش لحاقه في جنب الفضه ويكون تابعا كما سبق في مسئلة نعل الدابة اه وتبعه في الرض الا انه زاد الترجيح ففهم شيخ الاسلام في شرحه وهو المراد به ضمهم في

مبنى على هذا لتظاير الاق في قوله وقوله فيبر اجمع الخ على ما في بعض النسخ ممنوع (قوله فيلى الاول) أى قوله فيبر وتطلق رجسها وقوله وعلى الثاني أى قوله او خلع بموضع (قوله فقياس ذلك الخ) معتمد (قوله لم يبق حال التعليق) خرج به ما لو نجز الطلاق بالبراءه كان ظال ٥٢ طائفة على أن يرى من صدق وهما أو أحد هما بميله فيقع الطلاق بالتأخير

الثاني فيلى الاول هو كالتعليق بالتفصيل وفي الثاني وجهان وأقرب الوجهين الوقوع كانت طائفة ان اعطيني هذا المنصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها مهر المثل انتهى وقوله فيبر اجمع لان الفرض انه كذبها في اقرارها فان دفع التنظير فيه بان الفرض انها اقترت به لثالث فكيف يبرأ ويحرم ما تقرر فيها لو اُحالت به ثم طلقها على البراءة منه فابرأته ثم طالبه المختار وأقام بحوالته قبل البراءة بينة فيفرمه اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الارامحيت أطلقوا ما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لا لم يبق حال التعليق حتى يبرأ منه نعم ان أراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجسها وقارن المنصوب بان الاعطاء يقيد به الطلاق على ما في كنهها مع علمه انه لا شيء فيه بأنه ذكر عوضا غايته أنه فاسد مرجع لبدل البضع بخلاف البراءة المعلق لا ينصرف الوجود يصح الاراء منه ومرة انه لعلق ببراءة فبرأته لم يقع وان علم سبقها فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها أو حوالتها ما منع الكفار بتوخيها فيصع نظرا لاعتقادهم فان أحما قبل قبضه وجب مهر المثل تطير ما مر في نكاح المشرک وأما الخلع مع غير الزوجة من أب أو أجنبي على هذا الخبر أو المنصوب أو عدها هذا أو على صدقها أو لم يصرح ببنابة ولا استقلال بل أطلق فيقع رجسها ولا مهر سواها وأما خلع معلوم ويجوز فسد المهرى ووجب مهر المثل بخلاف الخلع على صحيح وفاسد معلوم نشأ فساد من غير الجاهالة فيصع في الصحيح ويجب في الفاسد ما يقابل من مهر المثل ومهره بمسئلة لادم فيقع رجسها ككل عوض لا يقصد والفرق أنها تقصد لا غرض لها وقوع عرفا كطعام الجوارح ولا كذلك الدم فان دفع ما قيل انه يقصد للمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها تأنف عرقا فظن ينظر لها وكذا الحشرات مع ان لها خواص كثيرة (ولهما) أى الزوجين (التوكيل) في الخلع فاقدمه في بابه لانه عقد معاوضة كالبيع لكنه ذكره موطنه لقوله (فلو قال لو كلفه خالعه بمانه) من قد كذا (لم ينقص منها) لانه دون المأذون فيه وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقوع الشقاق هنا فانتفت الحماة وبه فارق قبع هذا من زبيدة كاهن (وان أطلق) بتكاله بالمال وكذا خالعه بناء على أن ذكر الخلع وحده يقتضى المال (لم ينقص عن مهر مثل) وله أن يزيد (فان نقص

المثل حيث قبلت (قوله) وقارن المنصوب) أى فيما لوعلى اعطائها له (قوله بخلاف الاراء المعلق) صريح في أن ما ذكره عن الاثوار فيما لو اُحالت به ثم طلقها على البراءة منه مصورعا اذا كان الطلاق على البراءة بصيغة التعليق وهو الموافق لما مر من انه لو اوقع الطلاق على البراءة المخترعة ثابت بغير المثل مع فسادها (قوله فقياسه هذا الخ) معتمد (قوله وأما الخلع مع غير الزوجة) محتمر قوله فيما تقدم وأخلع معها (قوله على هذا الخبر) صورة هذا أن يصرح بوصف خبره وبالنصب والواقع بالتأخير المثل اه سم على ح (قوله) ويجب في الفاسد ما يقابل

انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد مضمومة معاومة اه سم (اقول) وكيفيته أن يفرض مذكاة (فيها) فتعسط عليها وعلى المعاومة (قوله فقع رجسها) أى فى الدم (قوله لم ينقص منها) أى ولا يتخالف بغير النقد الذى عينه لاجنسا ولاصة فلو خالف لم يقع طلاق (قوله لانه) أى ما خالف به من النقص (قوله وله الزيادة عليها) ببق ماؤها عن الزيادة فهل يطل الخلع كالبيع أو لا يفرق فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بأن الخلع لا يتأثر بالسرط الفاسدة بخلاف البيع (قوله ولو من غير جنسها) أى حيث كانت الزيادة على المائة معاومة أما اذا كانت بمجهول فهل تفسد المائة لعدم المجهول الباطن لا فيه نظر والاقرب الأول وعليه فيجب مهر المثل ان كان من جنس ما سماه من النقد ولم ينقص عنه لانه لم ينفوت مقصوده وان كان من غير جنسه أو دون ما سماه الزوج فينبغي عدم الوقوع لان نقض حصول العوض الذى قدره (قوله يقتضى لـ) أى وهو الرابع (قوله لم ينقص عن مهر مثل) أى نقصا فاحشا كما يأتى ولو قدمه لكان أولى وليظهر قوله وقارنت الثانية الخ

كلام الشارح ان مسئلة النعل المشبه به اى ما اذا اشترى دابة وانقله اثم ظهر بها عيب فردها حدث بشبهه انقله انا فاحذرنه
ما ذكره عنه الشارح ثم ردوه والد التارخ بما حاصله ان النعل له حالان منها اذا عرض عنه المشتري بفرضه فليكنه للابا ثم وهذه
هى التى يعود فيها النعل للمشتري اذا سقط ومنها اذا ملكه للبايع وهذه لا يعود فيها للمشتري وهى المشبه به وحديثنا لا يصح

(قوله وكالتقص فيها) أى قوله فى الاولى أى نقص (قوله ومصر فى الوكالة الخ) أى ضابط التفويض الفاحش وهو ما لا يتباين به
(قوله وكالتقص فيها) أى فى الثانية ومثاله الاولى ولعله ترك التنبيه عليه لانه يعلم من قوله قبل بفرض الجنس أو الصفة هذا ولو
ترك قوله فيها كالمثل ج كان أولى (قوله يقع به مرنى) أى فى الثانية (قوله وأوجههما المنع ولعل وجهه ان التسليم تصرف
لم يشمله الاختلاع الموكل فيه وظاهره انه لا فرق بين المعين ومافى الذمة لكن ٥٣ يبنى أنه لو دفع المعين اعتد به وان

كان يفرض المرأة لان
الزوج لو استقل بقبض
المعين اعتد بقبضه (قوله
ويلزمها مهر المثل) قال
فى شرح البهجة سواء
ازاد على مقدورها أم نقص
اه سم على ج (قوله
واستبداد أى استقلال
قوله وهذا) أى كون
عليها ما سمى وعليه الزيادة
(قوله ولا فرق) أى فى ان
عليها ما سمى وعليه الزيادة
(قوله اذ لم ينوها) أى
بان نوى نفسه أو أطلق
(قوله ولا طلب عليها) أى
أصلا لا بالاصل ولا بالزيادة
(قوله وقال انه بين) معقد
(قوله وسياق ذلك تنقذ
فى نظيره) أى فيما لو كان
الوكيل عبدا (قوله ولا
يطلب وكيلا) يتأمل
هذا مع قوله قبل والاقتد
علم بما قدمه فى الوكالة

فيها) أى فى الاولى أى نقص كان وفارقت الثانية بأن المقدور يخرج عنه باى نقص بخلاف
المحلول عليه الاطلاق وكالتقص فيها الخلع بفرض الجنس أو الصفة وفى الثانية نقصا فاحشا ومصر
فى الوكالة وكالتقص فيها خلعها بمزيج أو بفرض البلد (لم نطلق) المخالفة الصريحة كالبيع
(وفى قول يقع به مرنى) كالخلع بضمير وجهه فى الروضة كاحلها أو تصح التنبيه فى الثانية
ونقله الرافعي عن الاكرين وهذا هو المعتقد كما قاله الاسنوى ان الفتوى عليه وفارقت التقدير
بأن المخالفة فيه صريحة فلم يكن المافى به ما ذواته (ولو قالت لو كيله اختلع بآتم فامتثل)
أو نقص عنها كافى المحرر وحذفه المستنفذ منه بالاولى (نقد) لموافقة الاذن وفى تسليم
الوكيل الالف بفرضان جديد وجهان أو وجههما المنع (وان زاد) أو ذكر غير الجنس أو غير
نقد البلد (فقال اختلعتا بالالفين من مالها وكالها) أو أطلقت فزاد على مهر المثل (بانت
ويلزمها مهر مرنى) ولا تبنى عليه على المعتقد لانه قضية فساد العوض زيادته فيه مع اضافته
الها (وفى قول) يلزمها (الاكرين) أى مهر المثل (ومعاسمته) للوكيل لان الاكرين كان
المؤرفه والواجب عند فساد المسمى أو المسمى تقدر ضيق به وفى الروضة وغيرها حكايه هذا
القول على غير هذا الوجه وهو انه معاسمته هى ومن أقل الامر من مهر المثل ومعاسمها
الوكيل وصوبت زيادته على مهر المثل فى حال اطلاقها كزيادته على مقدورها (وان أضاف
الوكيل الخلع الى نفسه) بأن قال من مالى (خلع أجنبي) وسماتى سمته (والمال) كله (عليه)
دونها لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وان أطلق) بأن لم
يضفه لنفسه ولا الها فقال اختلعت فلانة بالالفين (فلا يظهر ان عليها ما سمته) لانها اترتمته
(وعليه الزيادة) لأنهم لم يرض بها فكذا انه اقتداها بما سمته وزيادته من عنده وهذا باعتبار
استقرار الضمان والاقتد علم بما قدمه فى الوكالة أن لا زوج مطالبه الوكيل بالكل فادا
غرمه رجع عليها بقدر ما سمته قال التزى ولا فرق بين أن ينوبها أو لا ويرجعز امامه بأنه
اذ لم ينوها تزل الخلع عليه وصار خلع أجنبي ولا طلب عليها وقال انه بين ولا اشكال فيه
وسماتى لذلك تنقذ فى نظيره ولا يطالب وكيلا بها عزمه إلا ان ضمن كان قال على أنى ضمن

ان للزوج الخ فانه صريح فى انه يطالب بما لم يرضها ويرجع عليها اذا غرم وان لم يرضه وعبارة ج بعد ما تقدمت فان لم يمتثل فى المال
بان زاد على مقدورها أو ذكر غير نفسه وقال من مالها وكالها بان انت مهر المثل ولا طلب به لان ضمن فم سمها ولو أزيد
من مهر المثل وان ترتب ضمانه على اضافة فائدة اه وهى تفيد انه اذا امتثل فاختلع بما أذنت فيه فطلب كل منهما ويرجع
بما غرم ضمن أولم يرض وان لم يمتثل لم يطالب بما لم يرضها الا اذا ضمنه وكتب أيضا لطف الله به قوله ولا يطلب الوكيلها هذا ينافى
ما قدمه فى قوله وهذا باعتبار استقرار الضمان والاقتد علم بما قدمه الخ ويمكن الجواب بأن قوله بما لم يرضها أى فى غير هذه
الصورة (قوله بما لم يرضه) يتأمل فان العوض انما يلزمه اذا أضاف المال الى نفسه وهو حينئذ خلع أجنبي فيطالب بالمال
مطلقا ولا معنى لضمانيه فى هذه الصورة فقل العبارة بما لم يرضها رأيت فى كلام سم على منج عن شرح الروض التعبير
بلم يرضها رأيت فى نسخة حميدة لزوما

الاخذ المذكور ثم استشرعوا في الشارح سؤالوا هو انه كان مقتضى التشبيه أن الزوج انما يملك النسخ اذا ملكته له الزوجة
 تطير النعل التشبيه به فاجاب عنه بقوله وانما احتج الخ هذا حاصل ما في الشارح كالخواتم ولما أن تقول ما المانع من كون
 قوله على اضافة فاسدة أي كان أصناف الجملة اليها قوله ولا يشك على ما تقرره أي من قوله ولا يطالب وكيلها الخ قوله
 كذا انقلاء الخ معتد (قوله لكن جعله السبكي) اعتمدت شيئا الذي يادى (قوله اذا مضى) أي الذمة (قوله ويجوز أيضا) أي كيه
 كافرا وكذا عبدا) هذه النقطة التي اشار ٥٤ اليها اعيا تقدم (قوله وفيما اذا أطلق) أي العبد بان لم يصفه ولا لها (قوله

بعد العلق) أي لكه
 فيما يظهر (قوله ويفرق
 بين هذا الخ) أي حيث
 وجع العبد عليها فيما لو
 أطلق وهذا الفرق انما
 يتأني على ما نقله فيما مر
 عن الامام من أن المر
 اذا أطلق لا مطالبته
 عليها بشئ اما على ما نقله
 عن الغزالي فالملتان
 مستويان عند الإطلاق
 (قوله وما مر في توكيل
 المر) أي من أنه اذا
 أطلق انصرف لنفسه
 وانه اذا غرم لا يرجع عليها
 (قوله لم يتأهل مستفقه)
 أي وهو العبد (قوله
 نظر امطالته) أي المرأة
 (قوله فاشتراط صارف
 عن التبرع) أي وهو قصد
 الرجوع اهـ ج الان
 هذا الفرق ظاهر على
 ما جرى عليه ج في جانب
 المر من أنه يرجع عليها
 لم لم والتبرع بان واهـ
 أو أطلق وان العبد انما
 يرجع عليها اذا قصد الرجوع

فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي فان الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة
 فاسدة ويؤخذ من قوله لم تصر بعه بالوكالة فائدة قوله لم وكان المالك كورة في المقام عدم
 مطالبته حينئذ لا غير لما علم مما تقرره من الوقوع في الكل وان التفصيل في القزوم انما هو
 بين الاضافة اليها واليه والاطلاق سواء ذكر الوكيل كالة في الكل أم لا ولا يشك على ما تقرره
 ما مر في الوكالة من مطالبته وكيل الشراء في الذمة لا مكان الفرق بينه سبحانه أصل الشراء
 يمكن وقوعه بخلافه هنا ومقابل الاظهر عليها كثر الامر من مما سمعته ومن مهر المثل ما لم يزد
 على معنى الوكيل كما مر عليه التكملة ان نقص عنه (ويجوز) أي يحمل ويصح (توكيله)
 أي الزوج في الخلع (ذميا) وحري بالوكالة كانت الزوجة مسلمة لا مكان تخالفته المسلمة فيما لو
 أسلمت وتصفى أصل فانه يحكم بعه الخلع (وعبد او مجبور عليه بسفه) وان لم ياذن السيد
 والولي لخدمته تعلق العهدة بالوكيل بخلاف وكيلها على ما مر فيه (ولا يجوز) أي لا يصح
 (توكيل مجبور عليه) بسفه ومثله العبد هنا أيضا (في قبض العوض) العين والدين اعدم
 أهليته فان فعل وقبض برئ الخالع بالدفع له وكان الزوج هو المضيق لملكه كذا انقلاء ما قرأه
 أيضا لكن جعله السبكي كإن الرقعة على عوض معين أو غير معين من علق الطلاق بدفعه
 والام يصح القبض اذا مضى لا يتعين القبض صحح فاذا تلف كان على الممتزم وبقي حق الزوج
 في ذمته ويجوز أيضا توكيلها كافرا وكذا عبدا وفيما اذا أطلق ولم ياذن السيد في الوكالة
 الزوج مطالبته بالمال بعد العلق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع بان واهـ
 باختلاعهما أو أطلق بخلاف ما اذا نوى نفسه به ويفرق بين هذا وما مر في توكيل المر حيث
 لم يشترط قصد الرجوع بان المال لم يتأهل مستفقه للطالب به ابتداء انما شرط امطالته
 به بعد العلق المجبول وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشتراط صارف عن
 التبرع بخلاف المر فان التعلق بعقب الوكالة قريبة ظاهرة على أن اداءه انما هو من جهتها
 فلم يشترط الرجوع قصد ومع اذن السيد فباعتبار كسبه ومال تجاوزه لا سفيها وان اذن
 الولي فلو فعل وقع رجعيان أطلق فان اضاف المال الهبات وانزما المال ورجع به عليها
 بعد غرمه كذا أطلقوه ونظر ان يجرى عليه ما مر في الوكيل أنه لا يطالب الا أن طوب
 (والاصح همه توكيله امر اذ يتخلل) وفي نسخة تلغ فالا دم معنى الباء (زوجته أو طلاقه)
 لعهة تفويض طلاقها اليها وتوكيل امر اذ امر اذ يتخلل صحح قطعا و امر انه لو أسلم على
 أكثر من أربع لم يصح توكيله امر اذ في طلاق بعضهن والثاني لا يصح لانها لا تستقل

اعلى ما ذكره الشارح من اعتماد كلام امام الحرمين في المر وهو انه لا يرجع عليها عند الاطلاق بالطلاق
 وما ذكره في عدم من أنه يرجع عليها اذا واهـ أو أطلق فلا يتأني ما ذكره من التوجيه من أنه لا يقمن قصد صارف عن التبرع
 فانه صريح في أنه اذا أطلق لا يرجع عليها فليأتمل (قوله وقع رجعيان أطلق) أي وأنى نفسه (قوله ورجع به) انما يت
 رجع للعبد اذا سفيها لا يفرم وبعبارة ج وانما يصح هنا لانه لا ضرر فيه على نفسه كذا ذكره وهو صريح في أنه لا يطالب
 لما قيل أنه يطالب ورجع به عليها بعد غرمه وهم (قوله لم يصح توكيله امر اذ الخ) قال ع ليعين ذلك الاختيار لئلا يتكاح وهي
 لا يصح توكيلها فيه اهـ وتوله في طلاق بعضهن أي منهن ما بعد تعيينه للتكاح فيصح توكيلها في طلاقهن

مسئلة النعل المشبه به اى ما ذاباع الدابة منعولة فان النعل يتبعه امطلقا كما صرحوا به فى ابواب البيع وحينئذ يكون التشبيه تاما من كل وجه ويندفع اخذ شيخ الاسلام المذكور من احد له ولا يحتاج الى ابطال به الشارح كوالده عا هو مبنى

فصل فى الصيغة وما يتعلق بها (قوله وما يتعلق بها) اى كوقوع واحدة ثلث الالف اذا قالت له طلقنى ثلاثا اى فطلق واحدة (قوله واستدل بالاثنية نقضها) اى هى قوله فلا جناح عليهما فيما اذنت به ٥٥ (قوله فطلاق ينقص العدد)

معمد (قوله بانه لا يصبر

طلاقا) اى بل هو قسح

(قوله فصنح لنية)

ظاهرة ان القسح كناية

ولو مع المال اه سم على

ج (قوله والثاني انه) اى

لفظ المفاداة (قوله جملة

الشريعة) المراد به

الفقهاء (قوله ولفظ الخلع

وما اشتق منه الخ) صريح

او كالصريح فى ان لفظ

الخلع صريح فى الطلاق

حيث ذكر معه المال

او نوى وبشكل عبايات

فى الطلاق من ان المصادر

كنايات وبصرح بان

ما هنا كالطلاق قول

المهجع وشرحه ومنه

صريح مشتق مفاداة

ومشتق خلع اه ويمكن

جل ما هنا على ما فى الطلاق

بان يجعل قوله وما شق

منه عطف تفسير على

الخلع فيصير المعنى وما

اشتق من الخلع صريح

وعليه فالفرق بينهما وبين

المفاداة على ما افاده

بالطلاق (ولو وكلا) اى الزوجان معا (رجلا) فى الخلع وقوله (نوى طرفا) ارادة منهما مع
الآخر اى وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين) لان الخلع يكتفى فيه اللفظ من جانب
كالوعلق بالا معطافا عطنه

فصل فى الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بلفظ الخلع طلاق) ينقص العددان فلما بصراحتهم
اؤوا لان الله تعالى فى قوله جل وعلا الطلاق مرتان ذكر حكم الاختداء المراد به الخلع
بعد التلقيتين ثم ذكر ما يرتب على الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هى

الاخذاء (وفى قول) نص عليه فى القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع او المفاداة اذ لم يقصده به
طلاقا (فسح لا ينقص) بالتخصيف فى الاصح (عددا) ليعبر بتحديد النكاح به تكرره من غير
حصص واختاره كثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وأقضى به الباقين متركرا واحتدل

له بالاثنية نفسه اذ لو كان الاختداء طلاقا لقال فان طلقها او الاكسان الطلاق اربعاً أما
الفرقة بلفظ الطلاق بعض فطلاق ينقص العدد قطعاً كالمقصود بلفظ الخلع الطلاق لكن
نقل الامام عن المحققين القطع بانه لا يصير طلاقا بالاثنية كالمقصود بالتطهار الطلاق (فعلى

الاول) الاصح (لفظ القسح كناية) فى الطلاق اى الفرقة بعوض المعبر عنها بلفظ الخلع فصنح
لنية لانه لم يرد فى القرآن (والمفاداة) اى هى وما اشتق منها (تحلل) على القوانين السابقين
(فى الاصح) لورودها فى الاثنية السابقة والثاني انه كناية لانه لم يشكر فى القرآن ولم يشهر

على لسان جملة الشريعة (ولفظ الخلع) وما اشتق منه (صريح) فى الطلاق لم يكرره على
لسان جملة الشرع لارادة الطلاق فكان كالتكرر فى القرآن وظاهره عدم الفرق بين
ذكر المال معه اولا (وفى قول) هو (كناية) يحتاج الى اثنية لان صراخ الطلاق ثلاثا لالفاظ

ثاني لا غير وانتصر له جمع قتلا ولايلا (على الاول) لو جرى بنفسه ذكر مال وجب مهر مثل فى
الاصح) لاطراد العرف بجري بانه عا لفرج عند الاطلاق للمرد هو مهر المثل كالخلع مع مهر
وقضيته وقوع الطلاق جزوا واما الخلاف هل يجب عوض اولا والذي فى الرخصة انه عند

عدم ذكر المال كناية وحل جمع ما فى الكتاب على ما اذا نوى بها التماس قبولها فقبلت فيكون
حينئذ نصر بحالها فى اثنية العوض مؤثرة هنا فكذا نية قبول ما دل عليه وهو لفظ
الخلع ونحوه مع قبولها وما فى الرخصة على ما اذا نوى العوض ونوى الطلاق فيقع رجعيان

قبلت فسلم ان صراحتهم بغير ذكر مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها وان مجرد لفظ
الخلع لا يوجب عوضا جزوا وان نوى به طلاقا فيه نظر لا يفتى هذا والاوجه انه لو جرى

قوله فى المفاداة لى هى وما اشتق منها ان المفاداة ترد اسم مفعول يقال قدبت المرأة هى مفاداة ومصدر ولكن ذكر
المفاداة مع المال وجعلها على المبتدأ فى أنت مفاداة كذلك قرينة على ارادة اسم المفعول هذا ولكن قوله فى باب الطلاق
فصرحه الطلاق اى ما اشتق منه اجابوا وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منها على ما صرح فى الباب السابق ظاهرا فى أن
لفظ الخلع صريح حيث ذكر معه المال او نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر (قوله لان) رايح الطلاق ثلاثة
وهى الطلاق والفرق والمراح (قوله وقضيته) اى قوله يجب مهر المثل (قوله على ما اذا نوى بها) اى الصيغة (قوله وان
قبلت) اى نوى التماس قبولها اه ج (قوله وفيه نظر) اى فى الجمل (قوله والاوجه) ينبغى جريان هذا التفصيل فى
الاجنبى ويثبت به مع مر فوافق اه سم

غلي ان المشبه به مشتهر بالدابة منعوة فتأمل (قوله اعطاء مجهول يمكن) أي الاعطاء عبارة الأذرى محل البينة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول اذا كان غير نطق أو معلقا اعطاء المجهول وضوءه مما يتحقق اعطاءه مع الجهالة اما اذا قال مثلاً ان أبرأتي من صدأك الخ (قوله وجهه كذلك) مبتدأ وخبر أي وجهه الزوج جهل الزوجية في أنه يؤثر في عدم الوقوع (قوله بانت) أي بقاء كره أو فواء ٥٦ وقوله أو عرى عن ذلك أي ذكر المال ونيتهم (قوله وقع باننا) أي بغير المثل وقوله

وفى أي الطلاق وقوله والأي ان لم ينو الطلاق (قوله فانها تطلق) ينبغي أن محله حيث لم يذكر ما لا فواء بل فوى الطلاق فقط وان أضمر التماس قبوله وقبل وبعبارة سم قوله والأوجه ينبغي جريان هذا التفصيل في الاجنبي وبمقتضى مع مر فوافق اه (قوله بصراف الطلاق مطلقاً) أي فوى أو لا قلنا هو طلاق أولاً (قوله وبالجبهة) أي أولومن عرى (قوله بناء على الطلاق) أي على فوى الخ (قوله ما كان صريحاً في بابه) أي وجدنا نقاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله لم يجد نقاداً في موضوعه) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بين مخصوص وهو غير منصو وهما لان بيع الرجل زوجته هو كانت أو أمة غير صحيح (قوله فاستأنوه منها) أي القاعدة (قوله لم تحصة كالبيع) يتأمل وجه

معها وصرح بالعرض أو فواء وقبلت بانت أو عرى عن ذلك فوى الطلاق وأضمر التماس جوليها وقبلت وقع باننا فان لم يصرح حواها فوى رجع وجباً أو لا وخرج معها ما لوجى مع أجنبي فانها تطلق بمجانوا طاهر أن وكيلها مثلها (و يصرح) الخلع بصراف الطلاق مطلقاً كالمع مما صرح (بكتابات الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ ان فوى (وبالجبهة) قطعاً وهي ماعدا العربية لا تنفاه اللفظ المتعبد (ولو قال بعثك نفسك بكذا اقالت اشترت) أو ضعه كتبت (فكفاية خلع) وهو الفرقه بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا لم يجد نقاداً في موضوعه فاستأنوه منها غير صحيح وان سلكه جمع كالزركشى والدميرى (واذا بدأ) الزوج (ببسيطة معاوضة كطقتك أو أوطعتك بكذا وقتنا الخلع طلاق) وهو الراجح (فهو معاوضة) لا خذ عروضا في مقابلة البضع المستحق له (فيم شوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على قبول المال كوقوف الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة محضة كالبيع (وله الرجوع قبل قبولها) كما هو شأن المعاوضات (وبشرط قبولها) أي المختلصة الناطقة (بلفظ) كتبت أو أختلعت أو ضمنت أو فعل كاعطائه ألف قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه أما انظره فباشارة مقهمة والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ (غير منفصل) بكلام أجنبي ان طال كما يأتي آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ولهذا اشترط توافق الإيجاب والقبول هاتين أيضاً (فلا تختلف إيجاب قبول كطقتك بألف قبلت بالقبول وعكسه أو طقتك ثلاثاً بألف قبلت واحدة ثلاث ألف فلتو) كما في البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال طقتك ثلاثاً بألف قبلت واحدة بألف فلا يصح وقوع الثلاث ووجوب ألف) لعدم تغالفهما هاتين في المال المتغير بقبولها لأجله وإنما اختلفا في الطلاق في مقابلته والزواج مستقل به فوقع ما زاد عليها به اندفع ما قبل فديكون لها غرض في عدم الثلاث لترجع له من غير محمل ويفارق ما لو باع عدي بألف قبلت أحدهما بألف لان البائع لا يستقل بتقليد لزيد والناسي تقع واحدة بألف نظراً الى قبولها والثالث لا يقع لاختلاف الإيجاب والقبول (وان بدأ ببيعة تعليق كمن أومى ما زائدة قلنا كيد أو أي وف أو حين أو زمن (أعطيتني) كدافانت طالق (تعلق) من جانبه فيه شوب معاوضة لكن لا تنظر إليها هنا غالباً لان لفظه المذكور من صرائفه فلم ينظر لما فيه من فوع معاوضة (فلا) طلاق قبل تحقق الصفة ولا يبطل بطرقة جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول لفظاً) لعدم اقتضاء الصيغة ذلك (ولا الاعطاء في المجلس) بل يكفي بعد تفرقه ما منه دلالة على استمرار جميع الأزمنة صريحاً محاملاً تقو رتبة المعاوضة على إيجاب الفور وإنما وجب في قولها متى طقتني فلك ألف وقوعه فوراً لان جانبها يغلب فيه المعاوضة بخلافه وأفهم

ذلك فان الملة شوب التعاقب وجوده فيه فإنه لو لم تقبل المرأة لم يكن فصلاً (قوله أو ضمنت) قاله سم مثاله على ج (قوله كما قاله جمع) معتمد (قوله لكن ظاهر كلامهم) ومن انظرها قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع (قوله إيجاب وقبول) أي في المال كما يأتي (قوله ويفارق) أي حيث قلنا المطلقان اه سم (قوله بل يكفي بعد تفرقه) أي ولو طلاق الزمن جداً (قوله وقوعه فوراً) أي وقوع تطبيقه فوراً (قوله بخلافه) أي جانبه وقوله تطلق أي طلاقاً رجحياً

(قوله وقولهم لا يشترط علم المرءى) أى من أراء غيره (قوله فى مجلس التواجب) انظر ما قضيت (قوله وطابق الثانى الاول)
انظر المراد بالاطاعة هل هى بالنسبة للعدد أو بالنسبة للصراحة والكتابة أو غير ذلك (قوله وأقبس الوجوهين الوقوع) أى
بالتأجيل ما بعده (قوله وقوله) أى الأوراء أى ما فى بعض نسخه وفى نسخة أخرى منه بقوله خلاف مانصه مبنى على ان
(قوله كل مالم) أى لم (قوله يقع بياضا) قاله سم على ج (قوله والمكاتبه) ٥٧ وقياس ما مر فى المكاتبه من أنه اذا خالف على

عوض بغير اذن سيدها
دنيا كان أو عينا مات بغير
المثل انه ورد عليها قبضه
منها ولا يلزمه ويستقره
فى ذمها مهر المثل (قوله)
أو سكوت طويل) أى كل
منها بديل ما بياضى فى قول
المصنف ولا يصح تحلل كلام
يسير (قوله يتفرقا بما
مر) أى بان يفارق أحدهما
الأخر مختارا (قوله لان
ذكر العوض) عليه لقول
المصنف اعطاء على الفور
(قوله لصراحتها) أى متى
(قوله صرح ان قال) أى
فى الجواب وقوله لانها
ان (قوله أما الامه) محترز
قوله ان كانت حرة (قوله
وفى الاول) أى غير الخمر
(قوله بعد عتقها) أى كلها
أخذ من كلامه فى معاملة
الزينة (قوله فلها الرجوع)
أى بلفظ يدل عليه كرجعت
هم اقلته أو بطلته أو
تفقت أو فصحت (قوله كما
مر) أى فى قوله وانما
وجب فى قولنا الخ (قوله)
حل على الابتداء (قوله قال
فصدته جوابا صادق
ان عذر قال فى شرح الروض

مثاله ان مرتى أى وضوها التماسكون للتراخي اثباتا أم انقيا كنى لم تعطى فى الفافات طالق
فالفور فطلق بعضى زمن يمكن فيه الاعطاء فلم تعطه (وان قال ان) بالكسر (أو اذا) ومثلها
كل مالم يدل على الزمن الآتى (أعطيتى فكذلك) أى لا رجوع له ولا يشترط القبول لفظا
لانهم صرحا فطلق كنى أما المفتوحة كما قاله الماورى وإذا طلق مع أحد هاتين باتناحالا
ويظهر تقييده بالنسبة أخذ ما بياضى فى الطلاق وظاهر كلامهم انه مع البينة لا مال له
عليها ظاهر أو وجهه أن مقتضى لفظه انها بذلت له الفاعلى الطلاق وانها قبضه (لكن يشترط)
ان كانت حرة وأقرب البعضة والمكاتبه سواء الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على
الفور) والمراد به فى هذا الباب مجلس التواجب السابق بأن لا يحفل كلام أو سكوت طويل
عراقا ويسل مالم يتفرقا فبما مر فى خيار المجلس لان ذكر العوض قرينة تقتضى التجهيل اذ
الاعراض تجهيل فى المعاوضات وتركت هذه القضية فى تخومى لصراحتها فى التأخير كما مر
بخلاف ان اذلاله للاحلى زمن أصلا وإذا لان متى سمها من عام ومسمى اذ زمن
مطلق لانها ليست من أدوات المصنوع اتفاقا فهذا الاشتراك فى أصل الزمن وعدمه فى ان
اتضح أنه لو قيل متى الفاعل صرح ان يقال متى أو اذا شئت دون ان شئت لانها لا تملك ولا تملك
زمن لا تصح جوابا للاحتمام الذى متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان وأذا فى الاتبات
أما التى فاذا الفور بخلاف ان كما بياضى أما الامه كنى أعطت طلق وان طلقا لمعزاعطائها
حالا اذ ملك لها ومن ثم لو كان التعلق باعطاء فخرجوا اشتراط الفور لعدم ما عليه حالا
وفى الاول اذا أعطته من كسبها أو غيره بان لوجود الصفقة وبرد الزوج الألف لسلالكها
ويتعلق مهر المثل بذمتها فتسرع به بعد عتقها ولا ينافيه ما قلناه الرافعى عن البغوى أنه لو قال
لزوجته الامه ان أعطيتى فوباقنت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها لان
الاعطاء فى حقها الكونه لا لملك منوط بما يمكن عليه فلم تطلق به فى مسئلة ان أعطيتى فوباد
لا يمكن تخاكه لجهالتها بصلح كاطلة الحرة فوبامقصو أو وضو بخلاف ان أعطيتى ألفا أو
هذا الثوب (وان بدأت بطلب طلاق) كطلقتى بكذا أو ان أو اذا أو متى طلقتى فكذلك على كذا
(فأجابها) زوجها (فمأوضة) من جانبها الملكها البضع فى مقابلة ما بذلت (مع شوب الجمالة)
لبذلها العوض له فى مقابلة تحصيله اغرضها وهو الطلاق الذى يستقبله كالعامل فى الجمالة
(فلها الرجوع قبل جوابه) كسائر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فور الجوابه) فى مجلس
التواجب نظرا لجانب المعاوضة وان علق بغيره بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد
زوال الفورية حل على الابتداء فوقع رجعا بالمعاوض وظرف الجمالة بقدرته على العمل فى
المجلس بخلاف ما حل الجمالة غالباً والأوجه عدم اشتراط الفور ان صرح بالتراخي ولا
يشترط هنا توافق نظر الشائنة الجمالة طواقات طلقنى بالف فطلق بجمعه أنه وقع كما مر

٨ نهاية سادس مانصه وانظروا انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا تقرب عهده بالسلام
أو نشأ بياديه بصدقه عن العلماء صدق بيمنه اه ولو لم يبين حكم صدقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتبهة اه
سم على ج أقول نعم الاقرب انه كذلك لما ذكر (قوله وفارق الجمالة) أى حيث يستحق فيها الجعل وان تراخي العمل (قوله)
ان صرح بالتراخي) أى كان قالت ان طلقنى ولو بعد شهر مثلا

التعليق بالإنزال بعض تعليق يقع به الطلاق رجما ولا إرأه أو خلع الخ وهي كذلك في بعض نسخ الشارح مع إسقاط قوله وقوا
 فيبرأ الخ فكان الشارح يرجع إلى هذه النسخة آخر (قوله لأن الفرض أنه) أي الثالث والأصل عبارة بتكذيب الزوج كما
 هو ظاهر ثم لا يفتي إن ما ذكره مجرد دعوى يحتاج إلى دليل فتأمل (قوله بغير الجنس أو الصفة) أو خال عوجل كما صرح به في
 (قوله ولو طلبت) أي المرأة (قوله أم سكنت عنه) ٥٨ أقدم ما ذكر ما يزيد على الثلث كان فالطلاق واحدة بالف أو وى

عبدى بالف فرد به باقى (ولو طلبت) واحدة بالف فطلق نصفها مثلاً بابت نصف المسمى أو يدها
 من سلابات جهر المثل ليهول بما يقابل اليد أو (ثلاثاً بالف) وهو على كنهن عليها (مطلق طائفة
 بثلاثة) يعني لم يقصد بها إلا تسعة أسماء أو أقل بثلاثة أم سكنت عنه ولم ينو ذلك فيما يظهر من
 كلامهم (فواحدة) تقع فقط (بثلاثة) أو طلقتين فطلقتان بثلاثة تغليب الشوب الجمال إذ لو
 قال رد عبدى الثلاثة فذلك ألف فرد واحد الحق ثلث الألف وخلق عدم الوقوع في نظيره
 من جانبه لأنه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة المتوافقة ولم يوجد
 وأما من جانبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة أيضاً كأمرو وجمالة وهذا لا يقتضى الموافقة
 فغلب بخلاف التعليق فإنه يقتضيه أيضاً فاستوولو لأجابه بابت طالق ولم يذكر عدداً ولا نواه
 وقت واحدة فقط كأمرباه في السلاق وجزءه في الأنوار (وإذا خالغ أو طلق بموضع)
 ولو قاسه (إذ لا رجعة) له عليها لأنها اغتابلت المال لثلاث نفسها كما أنه إذا بدل الصداق لثلاث
 هي رضة (فإن شرها) كطلقتك أو غلقتك بكذا على أن على عليك الرجعة قبلت (فرجى
 ولا مال) له لأن شرط الرجعة والمال متساويان أي فينساقطان ويبقى مجرد الطلاق وهو
 يقتضى الرجعة (وفي قول بأن جهر مثل) لأن الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالغها بموضع
 على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بابت جهر المثل نص عليه لأنه مرضى هنا سقط الرجعة
 وحتى سقطت لا تعود (ولو قالت طلقتي بكذا أو ارتدت) أو ارتده هو أو ارتد معها (فأجابها الزوج
 فوراً بان لم يتراخ الرد ولا الجواب كأخاذه الفاء وحينئذ تقرر أن كان) الارتداد (قبل دخول
 أو بعده وأصرت) هي أو هو أوهما على الردة (حتى انقضت العدة بابت بالردة ولا مال) ولا
 طلاق لا تقطع النكاح بالردة في الحالين أما إذا جاب قبل الردة فانه تبين حال المال بخلاف
 ما لو وقعها فانه تبين بالردة كما يجنبه السبكي وغيره أي أن لم يقع اسلام إذا المانع أقوى من
 المقتضى وهذا الوجه مما ذكره الشيخ في شرح منبهه من وجوبه (وان أسلمت) هي أو هو
 أوهما (فبها) أي العدة (طلقت بالمال) المسمى لا تائبينهما فاحتمل الخلع ونسب العدة من حين
 الطلاق (ولا يضر) في الخلع سكوت أو (تخلل كلام يسير) ولو أجنبيان المطلب جوابه
 (بين إيجاب وقبول) لأنه لا بعد اعراضاً هنا نظراً للشائبة التعليق أو الإجمالة وبه فارق البيع
 أما الكثيرين لا يطلب جوابه قطاهر كلامهم أنه يضر أيضاً وهو الذي اعتمدوا الدرجه الله
 نظير المرجع في البيع

ذلك لم يقع عليه طلاق وهو
 ظاهر لعدم موافقة ما أجاب
 به لسؤالها (قوله وقت
 واحدة) أي بثلاث الألف
 وأما لو قالت طلقتي ثلاثاً
 بالف فقال أنت طالق
 واحدة بالف فسيأتى في
 قول الشارح بعد قول
 المصنف ولو ملك طلقة
 فقط فقالت طلقتي ثلاثاً الخ
 مأخوذة منه عدم الوقوع
 هنا وهو قوله ولو ملك طلبة
 الثلاث فقالت طلقتي ثلاثاً
 بالف فطلق واحدة بالف
 وثنتين بمجان الخ قوله على
 أن على عليك الرجعة) أو
 أن أرى أنتى من صدقك
 فأنت طالق طلقة رجعية
 فأرأه كآتي به جمع أخذ
 من تساوى ابن الصلاح
 فرجى الخ اهـ ج (قوله
 فينساقطان) هذا يقتضى
 بطلان البراءة وفيه تقرر
 لأن شرط الرجعة لقيا
 بنافي البراءة إذا جعلت
 هوذا لا بمجرد التعليق عليه
 فلا ينافى شرط الرجعة
 وكون البراءة عوضاً
 لا بطلانها في نفسها
 فالوجه مهم وهذا

بخلاف ما في المسئلة الأولى فإن شرط الرجعة بنافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضاً سقط بلزمها
 مطلقاً إذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانه ما دل على نفسها أقامه اهـ سم على ج (قوله بخلاف
 ما لو روى) أي الجواب والردة (قوله إن لم يقع) ينبغي أنه فيما بعد التحول والالتموز الإسلام وان جزم به في شرح منبهه
 ووافق السبكي في شرح الإروض
 في فصل في الألفاظ المزمعة للبوض

الصفة (قوله الصريحة) ينبغي حذفه لانه لا يتأني الا في الاولى فتأمل (قوله كثر ما دعى على مقدارها) أي فيما مر نفسه (قوله مطالبة الوكيل بالكيل) أي في صورة الاطلاق (قوله ولا يطالب بويله لاجلها) أي فيما اذا صرح بوكالتها سواء امتثل ما سئله أو زاد أو نقص في الصفة في ذلك تفصيل يتعين الوقوف عليه (قوله وخلف) أي وخالف في حال التخصيص (قوله أو غير معين

قوله على ما ينفرد به) أي وهو وقوع الطلاق (قوله ان ذلك) أي قوله انت طالق (قوله صار مثله) أي فان قبلت بآبته بوالا فلا قوله ان قصده يعلم منه ان مجرد الشروع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ ٥٩ فالتفرق بين حالة الشروع وعدمها انه

يلزمها لو وقعها له لخاصة في نفسها وفاق قولها طالقني وعلى أو قلت على ألف فأجابها فانه يقع باثنا عشر ألف بان المطلق به من عقد انخلع هو الالتزام بفعل لفظها عليه وهو ينفرد بالطلاق فاذا انخلع لفظه عن صيغة معاوضة حل لفظه على ما ينفرد به ثم ان شاع عرفا ان ذلك للشرط كمل صار مثله أي ان قصده به كاتقلاعه عن المتولى وأقر او هو المعتمد وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم القوي لان ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء قبلت ارادته منه وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو القوي وأيضا فانها فيها اذا اشتمر استعمال اللفظ في ارادته ولم يعارضه مدلول لغوي والكلام هناك في ما اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي ويمكن توجيه الطلاق المتولي بان الاشتباه بها يجعله صريحا فلا يحتاج لتقصده أو ما الاشتهار الذي لا ينفك الكناية بالصرح فاهو بالكليات الموقفة أما الالفاظ المازمة فيكون في صراحته الاشتهار الا ترى ان بعتك بشرة دنانير وفي البلد قد غالب يكون صريحا فيه وليس ذلك الالتئام الاشتهار فيه فاندفع بما تقر رأوا استشكل هذا بقولهم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الاول وآخر قول ابن الرفعة ان هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتراك وهو ضعيف والوجه كما في العراقي

فيما قال زوجته أبرئني وأنت طالق وقصد تعليق الطلاق على البراءة حله على التليق (فان قال أردت به ما راد بطعنك بكذا) وهو الالتزام (وصدقته) وقيل (فكهو) لغة قلبه أي فكها لوقاله (في الاصح) فيقع باثنا عشر المعنى لان المعنى حينئذ عليك كذا عوضا أما اذا لم تصدقه وقيل فيقع باثنا عشر اخذناه بقراره ثم ان حلفت انها لا تنم أنه أراد ذلك لم يلزمها له مال والاحلف لزومها أو ما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته أو كذبت وروى عليه العيين وحلف بين الرد والوقع رجعا ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صارا كانه قال ذلك ولم يرد وصرأه رجعي وما استشكل به السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذا ألوا وتحتل الحال فيتمتع الطلاق بجملة الزامه اياها بالعوض حيث لا التزام لاطلاق يرد بان العطف في مثل هذه الواو أظهر مقدمه على الحالية نعم لو كان نحويا وقصد لها لم يبعد قبوله بيمينه وعمل ما تقر كما قاله في الظاهر اما في الباطن فلا وقوع ومقابل الاصح المنع اذا أنزلت توافق في ذلك لان اللفظ لا يصلح للزام فكأن لا ارادة (وان سبق) ظلم لاجل معلوم وقصد جوابها (بانت بالذكور) لتوافقه ما عليه لانه لو حذف عليك لم يقدح كرها أو فان أجمته وعينه فهو كالاتداء بطلقتك على ألف فان قبلت بآبته بالالف والافلا طلاق وان أجمسه أيضا واقتصر على طلقك بآبته بغير المثل اما اذا لم يقصد جوابها بأن قصد ابتداء الطلاق وحلف وقهر رجعا كما قاله الامام وأقره

أي في قوله عليك أو ولي عليك (قوله وقصدها) أي الحالية (قوله قد ذكرها أولي) أي ما وعينه وأجمهر كطالقي بالفتال طلقك بجل مثلا فيتمتع أنه ككسبه بجمع الخافعة بالتعيين والالهام ٥٩ على ج أي فان قبلت بآبته المثل لا به ليس ههنا من جانبته وألم تقبل فلا وقوع (قوله وحلف الخ) عبارة الرض وقبل قوله قصدت الابتداء لفظها تطيقه قال في شرحه قال الاذري وهذا أي قول قوله ما قاله الامام توجه عليه جاعلة

وعلى الطلاق بدفعه) أي فقع الطلاق لوجود المعقود مع عدم حصة القبض فراجع (قوله إذا ما فيها) يعني القعدة (قوله بان
وها) قد يقال ان هذا لا يلائم الفرق الا في (قوله ان أطلق) أي أو أضافه اليه كما في النسخة (قوله ورجع عليها بعد غرمه الخ)
عبارة النسخة فان أضاف لئلا الهبات ولزما المال وانما صرح هنا لانه لا ضرر فيه على السفيه كذا ذكره وهو صريح في
انه لا يطالب بما قبله انه يطالب برجوعه عليها بعد غرمه وهم انتهت (قوله ما صرف الوكيل) يعني الوكيل في الشراء أمثلا

وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد الثبوت سبوا واجبة فوراً بخلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على
المختصر ان وقوعه رجعياً انما هو في الباطن ٦٠ اما في الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بحصه ولا يفتقر

من تابعه على الاول فانه لم
يظفر بما حققه بعده اه
سم على ج و قوله وقع
رجعياً معقود (قوله ولو
سكت عن التفسير) أي
بان أطلق (قوله يكون
جواباً) أي فيقع باننا (قوله
اما الشرط) مقابل ما فهم
من ان على ان يملك
كذا شرط الزام (قوله على
الاعطاء) أي فوراً (قوله
ولوقالت طلق الخ) وما
يقع كثيراً ان يقول لها
عند انقسام أبرئني وأنا
أطلقك أو تقول هي له
ابتداءاً برأتك أو أراك الله
فيقول لها بعد ذلك أنت
طالقي والذي يبادر فيه
وقوع الطلاق رجعياً لو انه
يدين فيما لو قال أودت ان
صحت برأتك (قوله الان
شاعت) أي فقع رجعياً
(قوله المعلق عليها) أي
الامر بن المعلق عليها (قوله
ما صرف به) يعني ما لو أراد

ولو سكت عن التفسير فالظاهر انه يكون جواباً
فالذهب انه كطقتك بكذا فاذا قبلت فو رافي مجلس التواجب بصوت قبلت أو ضمننت بانك
ووجب المال لان على الشرط فاذا قبلت طلق ودعوى مقابلة انه يقع رجعياً لان الشرط في
الطلاق يلغوا إذا لم يكن من قضايا كانت طالق على ان لا تزوج عليك تزديته لا قرينة هنا على
المعاوضة وجهه اما الشرط التعليق كانت طالق ان أعطيتي أنا فلا خلاف في توقفه على
الاعطاء (وان قال ان ضمننت في ألفا كانت طالق) أو عكس (ضمننت) بلغة الضمان فيما يظهر
لا يردفه كالتزمت وان ضمننت بعضهم نظر اللفظ المعلق عليه (في الفور) أي مجلس التواجب
(بانك ولزما الالف) لوجود المعقود المتضمن للزام ايجاباً وقبولاً يخرج بلغة الضمان غيره
كقبلت أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت طلقني على
كذا فقال أنت طالقي ان شئت كان ابتداءً عنه فلا يقع الا ان شئت ولا مال حينئذ كاهو ظاهر
(وان قال متى ضمننت) أي ألفا كانت طالق (خفي ضمننت) كامر (طلقت) لان متى للترخي ولا
رجوع له كامر (وان ضمننت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت ألفين
طلقت) بالف لو حود المعلق عليه في ضمنهما بخلاف طلقك على ألف فقبلت بالفين لان تأني
صفة معاوضة تقتضي التوافق كامر واذ انقض الالف الزائد فهو أمانة عنده (ولو قال طلق
نفسك ان ضمننت في ألفا قالت) في مجلس التواجب كما انقضت الفاء (طلقت) وضمننت أو
عكسه) أي ضمننت وطلقت (بان بالف) لان أحدهما شرط في الآخر يعتبر انصافه به فيما
قول واحد فالسوى التقديم والتأخير به فالقرى ما يأتي في الالباء (فان اقتصرت على أحدهما)
بان ضمننت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليها وليس المراد الضمان
هنا ما صرف به لانه لا يلائم ذلك عقد مستقل ولا التزام مبتدأ لانه لا يصح تغير النذر بل التزام بقبول
في ضمن معاوضة فلم يلائم لانه وقع تبعاً لا مقصوداً وألحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت في
ألفاً قدمت ملكتك ان تطلق نفسك ولا يشكل ما تقرر رجعياً بان ان تقبض الطلاق بالملك
لا يقبل التعليق لانه علم بما تقرر ان هذا وقع في ضمن معاوضة قبيل التعليق واغترل لانه وقع
تبعاً لا مقصوداً بخلاف ما يأتي وما نزرع به في الحاق بيان معنى الاول التفسير أي طلقك
بألف تضمنينه في والثانية التعليق المحض وتطيره حصة بعك ان شئت دون ان شئت بعك

كان قال ان ضمننت الالف الذي على ان فلان قالت طالقي فضمننته اتجه وقوع الطلاق بانثاله بعوض راجع للزوج
ولا يتصور الحكم ببراءته من الالف ببراءته أو أدائه الاصيل كالقوله لها أنت طالقي على الالف فقبلت ثم أبرأها منه أو أدأها
هنا أحد قبلت أمراً سم على ج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت زديته ما على عمر وكانت طالقي فضمننته فهو
محجور تعليق فان ضمننت ولو على التراضي طلق رجعياً لعدم رجوع العوض للزوج وان لم ضمنن فلا وقوع وقول سم لانه
بعوض أي هو الضمان وانما كان عوضاً للصبر ورواه ضمننته ديناً في ذمتها يستحق المطالبة به (قوله ولا التزام) أي ولا هو
التزام (قوله وهو) أي حقيقة العكس فطلق نفسك فعمل التعبير بما ذكره بيان للغي وإشارة الى انه لا فرق بين صيغة الامر
وغيرها (قوله بان معنى الاول) أي كلام المصنف (قوله والثانية) أي العكس

لكن تقدم قربا للفرق منه وبين وكيل الخلع فتأمل (فصل في الصفة) (قوله أي هي) هذا وما ساقى في لفظ الخلع
يخالف ما قالوه في الطلاق فيصير رثما رأيت الشهاب سم نبيه على ذلك (قوله وحمل جمع) أي من حيث الحكم لا الخلاف كما

(قوله وإذا علق باعطاء مال) قضية ما مر من أنه يشترط في العوض أن يكون المال المعلق عليه مما يصح اصدقه أنه يشترط
مثل ذلك هنا وعليه فلو علق باعطاء حق فيقول يقع بذلك الطلاق بالتأخير المثل لكون ما ذكره ما قصد في الجملة قالوا
علق بخمر أو مائة أو يقع جميعا كالوعلق بدم أو - شرأت فيه نظروا الأقرب الأول لأن ما ذكره لم يعد مالا لكنه بقصد
في الجملة فاشبه ما لو علق بمائة أو علق بمائة (قوله فوضعت) يعلم منه أنه علق ٦١ على اعطاء معلوم كالف درهم وعليه فلو علق

بإعطاء مجهول كان أعطيتي
بالأفضل يقع بأي قدم
أعطته وهل يملكه ويقع
به الطلاق أو تبين به ويجب
مهر المثل فيه نظروا قضية
ما يأتي فيما علق بإعطاء
عبد ولم يسمه وقوع
الطلاق بأي مال دفعته
ويجب ردوه ويستحق مهر
المثل (قوله طلق) هل
يشترط لوقوعه الإبصار
فلا يستد بوضعه بين يدي
الأمي ووجهه بأنه لا يصح
نصره في الأعيان أولا
ويفرق بين هذا وشرع
السبع بأن هنا ثابتة تعليق
فانقضت الوقوع مطلقا
وهل يشترط في ملزم
الموضوع إذا كان معينا
الإبصار أيضا أم لا فيه
نظروا الأقرب أنه يقع بآثار
بمهر المثل فيما كان واقع
على عوض فاسد (قوله كان
قالته قبل ذلك التعليق
طلق) لعل وجه كون
ذلك قرينة أن قوله أن أقضت جوابا لسؤالها ظاهر في أن المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك (قوله لأنه)
أي الإقباض (قوله فلا يكفي وضعه بين يديه) ضعفه شيخنا الزايد (قوله لأنه لا يسمى قبضا) هذا الوجه يقتضي الاكتفاء
بالوضع بين يديه لأن المعلق عليه هنا الإقباض وكانه تسع فيه حج في التعبير به لكن حج فرض الكلام في التعليق بالقبض دون
الإقباض فلا يعترض عليه وقد يقال أن المصينة انقضت شيئين الإقباض منها والقبض منه فلا يكف الوضع بين يديه نظرا
للقبض الذي تضمنه الإقباض (قوله لم تطلق) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق وهو
مشكل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي اه سم على ج أقول وقد جيلبان في كلامهم الإشارة إلى أن المعطى هنا غير مغصوب
أي صاحب قالوا إن أعطته بصفة السلم ملكه أن كان مسلما ويغير بين الرضا به ودمه والرجوع إلى مهر المثل إن كان معينا

رد بان الفرق بين هاتين النما هو لاني مر في البيع لا يأتي هنا كيف والتعليق ثم يفسد مطلقا
الأي الأولى لأن قوله متعلق بمشيئته وإن لم يذكر هو أو التعليق هنا غير مقصد مطلقا فاستوى
تقدمه وتأخره (وإذا علق باعطاء مال فوضعت) أو أكثر منه فوراني غير مني ونحوها ينضم أو
بوكيلها مع حضو رها مختارة فاصدقه عن التعليق فإن قالت لم أتصد الدفع عن ذلك أو قل
عليه الأخذ بخمس أو جنون أو نحوه لم تطلق كما قاله السبكي (بين يديه) بحيث يصح به ويمنكن
من أخذه بلامانع له منه كما قاله الأذري وغيره (طلقت) يقع اللام أجود من ضمها وإن لم
يأخذها لأنه اعطاه عن فالهذه أقال أعطته فلا أخذه (والأصح دخوله في ملكه) فهو بمجرد
الوضع اضرة دخول المعوض في ملكها بالإعطاء لان العوضين نة لزان في الملك وعلم منه
أنه لو كانت سقيمة لم تطلق باعطاءها والثاني لا يدخل في ملكه فرده هو ويرجع لمهر مثلها
وكالاته الاتباعا لدقوله الشيخ في شرح منعه أن مثله المحي ينبغي حمله على وجود قرينة
تشرح بالتمليك (وإن قال أن أقضت) أو أدت أو سلت أو دفعت إلى كذا فانت طالق (فقبل
كالاعطاء) فيما ذكر فيه (والأصح) أنه (كسائر التعليق) فلا يملكه لأن الإقباض لا يقتضي
التمليك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه نعم أن ذلك قرينة على التقصيد بالإقباض
التمليك كان قالت قبل ذلك التعليق طلقني أو قال فيه أن أقضت كذا النفسي أو لآخره في
حوادثي كان كالاعطاء فيما يقصد به فعطى حكمه السابق (ولا يشترط للإقباض مجلس)
تقريرا على عدم الملك لأنه صفة محضة (قلت ويقع جميعا) لما تقرر أن الإقباض لا يقتضي
التمليك (ويشترط لصحة اللفظ) وهي الإقباض التخص للقبض كما ذكره الشارح مشير إليه
المراد الاعتراض على المصنف بأن ماد كره سهوا المذكور في الشرح والروضة انما هو في
صيغة أن قبضت منك لاني أن أقضت فانتقل نظره من صورة إلى أخرى ووجه دفعه
استلزام الإقباض للقبض (أخذه) سبه (منها) فلا يكفي وضعه بين يديه لأنه لا يسمى قبضا
ويسمى إقباضا (ولو كره) وحينئذ يقع الطلاق رجعا هما أيضا (وأنه أعلم) أذ هو خارج عن
أقدام الخلع في ترجمه الأكره (ولو علق) طلاقها (باعطاه) نحو (عبد) كدوب (وصفه بصفة
سلم) أو غيرها ككونه كتابا (فاعطته) عبدا (بالصفة) المبررة (لم تطلق) لعدم وجود
المعلق عليه (أو) أعطته عبدا (بها) أي بالصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وجمهور

صرح به ج (قوله وقيل) أي والافلا يقع شيء كما علم بما يأتي في ركذا يقال فيما بعده (قوله وخرج بهما المولى جري مع أجنبي فانها تطلق مجازاً) هذا لا يتأني في أول الأقسام وهو ما ذكرنا من أضرار جري العوض أو فوائده ووقع القبول كالإتيان (قوله ان توباً) أي الروحان كما صرح به الأذني قال فلولم ينوب أو لأحد هالم يقع (قوله فيقع بانها حالاً) انظر هل هو في الظاهر والمباين وان لم تكن أعطته شيئاً أو في الظاهر فقط مؤخذة بما فراره لا غير (قوله ظاهراً) أي وكذا ما ظاهراً كما هو ظاهر لانها لم تنزل في شيء فراجع (قوله لعدم ملكها) (قوله لان الاعطاء الخ) هو من كلام البغوي (قوله لان الاعطاء الخ) هو وجه عدم المناقاة

(قوله مرده باقل) أي بان
تقص من ألف خمسة
قبل أن يردوا لا فالجملة
تلمز بنص العمل (قوله
نصفها) أي الزوج بذيل
مابده (قوله ولم يوجد)
أي الصفة والتوافق (قوله
أما الكسبرين لا يطلب
جوابه) كان ينبغي أن يبين
قبيل هذا حكمه من
يطلب جوابه وان كان
مفهوماً بالاول (قوله
لانه أوفع الخ) هذا في
صورتي التناقض ان
تليل عكسه بعكس تليله
(قوله وأيضاً هنا فيما
اد الشرح الخ) هذا الجواب
لوالد الشرح في حواتي
شرح الررض لكنه عن
الطلاق المتولي والشراح
تبع الشهاب ج في تنقيده

(قوله فالد السيد) أي
ولو كان سفهاً فالدوليه
فيما يظهر (قوله والا
فوليه) أي السيد (قوله
على أي صفة كان) لكن
بشرط كونه ملكاً فلا
يكفي معار كاستفاد من

المهر في الموصوف بغيره فالفاسد العوض فيها عدم لاستفاد صفة السيد (أوبان) الذي وصفه بصفة
السيد (معيناً) لم يورث في وقوع الطلاق لوجود الصفة نعم تخبر لان الإطلاق يقتضي السيد
(قوله) أمساك ولا أرض له وله (رده ومهر مثل) بدله بناء على أنه مضمون عليها ضمان عقد وهو
الاصح لا بد (وفي قول قيته سليماً) بناء على مقابله وليس له طلب عبد سليم بثالث الصفة بخلاف
ما لو لم يلحق بان خالها على عدم موصوف وقيلته واحضرت له عبد الصفة فتقبضه ثم علم عيبه
فله رده وأخذ بغيره سليماً بملك الصفة لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الآفة
بخلاف ذلك ولو كان قيمة العبد مع المهر المثل وكان الزوج مجبوراً عليه
بصفه أو قل فلاردلانه بغوث القدر الزائد على الصفة وعلى الغرامة ولو كان الزوج عداً فارد
السيد أي المطلق المتصرف كما قاله الزركشي والاقوليه (ولو قال) ان أعطيتني (عبداً) ولم يصفه
بصفة (طلقت بعبد) على أي صفة كان ولو مذهب الوجود الاسم ولا يجعله لان ما هنا معوضة
وهي لا يجعلها مجبوراً فوجب مهر المثل كما يأتي وما استشكل به من ان هذا التعلق ان كان
تأنيكاً لم يقع لعدم وجود الملك أو قبضاً وقع رخصاً وكان في يده أمانه يمكن رده بان الصيغة
أقتضت أمر من ملكه وتوقف الطلاق على اعطائه ما تملكه والثاني يمكن من غير بدل بخلاف
الاول فانه غير ممكن لكن له بدل يقوم مقامه فمما لو في كل عا يمكن فيه حذر من إهمال اللفظ
مع ظهور ما كان أعماله (الا) قرينة ظاهرة على أنه أراد بعبد العموم لان التكررة في الأنيات
وان كانت مطلقة لا مأمرة به من رادها العموم أي من لا يصح بيعه له عن نفسها كان كان
(منصوباً) أو مكاتباً أو مشتراً أو أجنبياً تعلق بقرنته مال أو موقوفاً أو موهوباً (في الاصح) فلا
تطلق به لان الاعطاء يقتضي التملك وهو متعذر في المنصوب ما دام منصوباً بخلاف المجبور
والثاني تطلق عن ذكر كالمملوك لان الزوج لا يملك المولى ولو كان مملوكاً لها كما مر نعم ان قال
منصوباً بالقلب به لانه تعليق بصفة حينئذ فيلزم مهر المثل لانه لم يطلق مجازاً ولو أعطته عبداً
لها منصوباً بالقلب به لانه بالدفع خرج عن كونه منصوباً (وله مهر مثل) في غير نص المنصوب
لانه لم يطلق مجازاً ولو لعلق باعطاء هذا العبد المنصوب أو هذا المولى ونحوه فاعطته بانتهى به
المثل كالمعلق بغير (ولو ملك طلاقاً) أو طلقين (فقط فقالت طلقني ثلاثاً باللفظ طلق الطلقة)
أو الطلقتين (قوله ألف) وان جهلت الحال لانه حصل غرضه هان الثلاث وهو البيئونة
الكبرى (وقيل ثلثة) أو ثلثه فوز بالالف على الثلاث (وقيل ان حلت الحال فالف والا
فثلثة) أو ثلثاه ومثل كلامه ما لو أوقع بعض طلاق فيسقط الجميع أيضاً وهو الوجه عملاً
بقولهم لما رآه أنه أضاف البيئونة الكبرى والضابط انه ان ملك العبد المسؤول كله فاجابها به فله
المسمى أو ببعضه فله قطعه وان ملك بعض المسؤول وتلفظ بالسؤل أو حصل مقصودها بما وقع

قوله الآتي أي من لا يصح بيعه له عن نفسها الخ قوله ولا يجعله) أي العبد المعطي
(قوله طلقته) أي ويقع بانتها المثل (قوله وهو الوجه عملاً بقولهم) قد قدمنا اختلافه حيث قال بعد قول المتن ولو طلبت
واحدة الخ مناصه ولو طلبت واحدة بألف فطلق نصفها بانتهى نصف المسمى الآن يقال ذلك مفروض فيما اذا كان يملك عليها
الثلاث أو ان الضمير ثم راجع للرد أو يدل عليه قوله ثم أو يدها وهذا هو الظاهر (قوله والضابط) أي على الزوج

الطلاق المتولي بقوله أي ان قصده وفي الجواب عنه بقوله وليس هذا بما تاملض فيه مدلولان الخ ثم أراد ان يجيب عنه بجواب والده هذا مع انه جواب عنه من حيث اطلاقه فيلزم اذا الجواب الاول الذي هو ان جواب حج حاصله انه لا بد من دعوى الارادة المذكورة حتى يقبل والثاني حاصله انه اذا اشتهر لفظ في ارادة معنى يحمل على ذلك المعنى عند الاطلاق من غير حاجة الى دعوى الارادة فكان الاصول ان يحمل جواب

والده هذا توجهها ثانيا الاطلاق المتولي كالآتي وما في حواشي

فله المسمى والاوزع على المسؤول ولولم يكن عليها الثلاث فقالت طلقتي ثلاثا بالثلاث فطلق واحدة بالثلاث وثنتين بمجانوات وقع الثنتان بمجانوات الواحدة على ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الروضة انه حسن متجه بعد ان استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف وجرم به في العباب والوجه الاول ويؤيده الفرق الاتي وان قال جوابا لما ذكر طلقك واحدة بثلاث الالف وثنتين بمجانوات وقعت الاولى بثلاثة فقط او ثنتين بمجانوات واحدة بثلاث الالف وقع الثلاث ان كانت مدخولها والافان فان كان لوط قال طلقك ثلاثا واحدة بالثلاث وقعت الثلاث واحدة منها بثلاثة قاله الاصحاب وجري عليه ابن المقرئ والاصوفى والبخاري قال في الروضة وفيه كلام الامام السابق فقل قوله لا يقع الاثنتان رجعتان ولما لم يجز على هذا ابن المقرئ نظير ما سبق له للفرق بينهما وهو انه في ذلك لم وضعها في العدد الا بعد مخالفتها ما اقتضاه طلبها من توزيع الالف على الثلاث حيث وقع واحدة فقلت بخلافه في هذه وان قالت طلقتي واحدة بالثلاث فطلقها ثلاثا او ثنتين استحق الاصول اعادة في جوابه والالف في مقابلة ما لو نسيه كجرم به في التواريخ وقال في البحر انه المذهب (ولو طلبت طلاقا بالثلاث فطلق بالثلاث او لم يذكر الالف فطلقت بالالف او بجملة واحدة) لقدرته على الطلاق بمجانوات بعوض وان قل اولي وبه فارق أنت طالق بالثلاث فقبلت بجملة (وقيل بالالف) جلا على ما سألته (وقيل لا يقع شيء) للمخالفة وفي المحرر لو قالت طلقتي واحدة بالثلاث فقال أنت طالق ثلاثا وزاد كرا الالف وقع الثلاث واستحق الالف أي كالجعالة وحذفها لعدم من كلامه بان الطلاق اليه فينصر الزيادة فيه على ما سألته (ولو قالت طلقتي غدا) مثلا (بالثلاث) أو ان طلقتي غدا فقلت غدا (فطلق غدا أو قبله) غير قاصد الابتداء (بان) وان علم بفساد العوض كالو خالف بضمير لانه حصل مقصودها وزاده في الثانية بالتجھيل (بجرم مثل) لفساد العوض ببعده سلمانها في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الزمة والصيغة تنص بمجانوات خبير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان الغلب فيه المعاوضة وهذا فارق هذه قولها ان جاء الغد وطلقتي فلان فطلقها في الغد لاجابة المسمى لانه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق أو ما لو قصد الابتداء وحلف انهم كما قاله ابن الرضا أو طلق بعهده فيقع رجعيانها لو سألته التأخير بعرض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولا يتأخيره مبتدئ فان ذكر ما لا اشتهر بقبولها (وقيل في قول المسمى) وما عارض به من ان الصواب يبده لان التفرع انما هو على فساد الخلع والمسمى انما يكون مع عهده برديان بده مهر المثل فيخذ القولان فان قيل يبده مثله أو قيمته قلنا يجب هذا فيما اذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجهه وجوبه مع الفساد في خلاف القاعدة ان الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا مقابله بل في الزمن التابع فلم ينتظره (وان قال اذا) أو ان (دخلت الدار فانت طالق بالثلاث فقبلت) فورا كما افادته الفضا (ودخلت) ولو على التراخي (طلقت على الصحيح) لوجود المعقود

نذا تصرع بتعليق الطلاق على مجي الغد بخلاف قولها ان جاء الغد وطلقتي فانه جعل المعلق صريحا بجي الغد ولم يصرح بتعليق الطلاق وان كان عطسه على مجي الغد يستلزم تعليقه وفي قوله الاتي لانه ليس فيه تصريح بالخشارة الى ما ذكر قوله وكان وجهه) فوجهه للرجوع وقوله وجوبه أي المسمى (قوله قبلت فورا) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه

(قوله والاوزع) وعليه
لو قالت طلقتي عشر بالثلاث
فطلق واحدة استحق
عشرة لانها نسبة الواحد
للعشر أو طلق عشر أو
ثلاثا استحق الالف (قوله
والوجه الاول) هو قوله
على ما قاله الامام (قوله
وفيه كلام الامام السابق)
هو قوله وقع الثنتان الخ
وقوله للفرق بينهما هذا
الفرق المشار اليه في قوله
ويؤيده الفرق الاتي
(قوله نظير ما سبق له)
المراد ما تقدم في قوله ولو
قلت عليها الثلاث الخ من
وقوع الثنتين بمجانوات عدم
وقوع الواحدة والاف الخ
يسبق النص صريح بان
المقرئ في كلامه (قوله
ولو اعاده) غاية (قوله
قبلت بجملة) أي من عدم
وقوع شيء اه سم (قوله
والصيغة تنص بمجانوات)
في قوله لفساد العوض
الخ (قوله وهذا فارق)
لم يظهر عياد كوجه
الفرق بين هذا وبين ما لو
قالت ان طلق غدا فقلت
ألف ولعل ان ان طلق

شخصان ان قوله وايضا الخ معطوف على قوله صارت له ظاهر التمسك (قوله والا) أي ولا تصدقه ولم يحلفين الرد (قوله ولا حلف) أي منها (قوله وحمل ما تقرر) أي في كلامهم من الوقوع رجعا فيما إذا كذبت في الإرادة وقوله كما قاله أي السبكي (قوله) وخرج بلفظ الضمان غيره من الغير المرادف كالترتف فكان ينبغي ذكره مع ما خرج (قوله المطلق عليهما) أي بالمعنى اللغوي وقوع الطلاق معلق على تلفظهما وبه بالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحي فالعلق عليه هو الضمان

قولها ملج أو حسن (قوله بل يجب تسليمه في الحال) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول اه سم على ج (أقول) وعليه فلو سلمته ولم تدخل إلى أن ماتت فالقبض استرداد الأتم منه ويكون تركه كالموت لستأجودا راجعي ثم تخربت قبل استيفاء المنفعة فانه رجوع عاذه من الاجرة للوجوب ثم تحققت قوله تقارن العوضين في الملك أنه ملك العوض هنا بنفس القبول وانما التعلق بالبض بالذخول وعليه فلو ماتت قبل الدخول وقتلنا رد العوض فهو زبالا فلو ائذ الحاصلة منه لحدوثها في ملكه لانه انما يعود لها بتعذر الطلاق قبل راجع (قوله خلافاً لما ادعاه) ٦٤ مراده المحلى (قوله ما لو قال ان كنت حاملا) قال في شرح الرض لفساد

المعنى ووجه فساد ما بان
الحمل مجهول لا يمكن
التوصل اليه في الحال
فأشبه ما إذا جعله عوضا
اه سم على ج (قوله وهي
حامل في غالب الظن) لم
يدين مفهومه والذي يظهر
انه ليس بقيد وعبرة
الرض ولو قال لحاصل
ان كنت حاملا فانت طالق
الخ وقضية الحلاقة ان المدا
على كونها مالا في نفس
الامر وان لم ينظفه وهو
ظاهر فيما اذا لم يتحقق
الحمل بعلامات قوية فان
تحققه فالاقرب وقوع
الطلاق بالمعنى (قوله وله
عليها مهر مثل) أي ورد
المائة لها (قوله وقد يجعله)
أي الاجنبي وقوله ما بينهما
أي الزوجين وقوله من

عليه مع القبول والثاني لا تطلق لان المعاوضة لا تقبل التعلق فيمتنع معه ثبوت المال فينتفي
الطلاق المروط به وبمع الطلاق ما تناسا (بالمعنى) كما في الطلاق بل يجب تسليمه في الحال
كسائر الاعراض المطلقة والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في ضمن التعلق بخلاف التخيير
يجب فيه تقارن العوضين في الملك وقوله بالمعنى لا يقتضي ترجيح الضعيف انه لا يجب تسليمه
الا عند وجود الصفة خلافاً لما ادعاه لانه لئلا ذكره كذلك لافادة اليمينونة (وفي وجهه
أو قول به مرثي) لان المعاوضة لا تقبل التعلق ويرد بان هذا معاوضة غير محضنة واستثنى من
صفة تعليق الخلع بالمعنى ما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق على ما نهى وهي حامل في غالب
الظن فتطلق اذا أعطته وله عليها مهر مثل حكمهاه الرافعي عن نص الاملاء (وبمع اختلاف
اجنبي وان كرهته الزوجة) لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام يتأق من الاجنبي لان
اقتضى الخلع فداء كقضاء الاسير وقد يجعله عليه ما بينهما من الشر وهو كاختلاعهما
لفظا) أي في الفاظ الالتزام السابقة (وحكا) في جميع ما مره ومن الزوج ابتداء بصفة معاوضة
بشوب تعليق فله الرجوع قبل القبول نظر الشوب المعاوضة وما وقع في بعض نسخ الشارح
نظر الشوب التعليق سبق فلم ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة بشوب جهه الله في طلق
امرأ في يأت في ذمتك ففعل وطلق امرأتك يأت في ذمتي فأجاب به تبين بالمعنى ويستثنى
من قوله حكم ما لو طلقها على ذا المصوب أو أخر أو نفي به هذا فيقع رجعا وفارق
ما مره بان البضع وقع لها فلزمها به بخلافه ولو خالعه من زوجته بآلف صرح من غير
تفصيل لاتحاد الباذل بخلاف ما لو اختلفتا ويرحم اختلافه في الحيض بخلاف اختلافها
كاسيد كرهه من خلع الاجنبي قول أهمها مشلا لا لها على مؤخره اتفاقا في ذمتي فصيها فيقع
بأنها تجلس المؤخر في ذمة السائلة كما هو واضح لان لفظ مثل مقدورة في نحو ذلك وان لم تنو
نظا بر ما في البيع فلو قالت وهو كذا زهما ما عتد زادا ونقص لان المثلية القدرة تكون مثلا

الشر قال ج وهذا كالحكمة والا فلو قصد بقدائهما منه انه يتزوجها صح أيضا لكنه بأنم
من
فيما يظهر (قوله فهو من الزوج) قد تقدم أنه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع
قبل قبولها نظر المعاوضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكره هذين القسمين هنا ولم
أقصر على الاول وسبب علم بما يأتي في بيانته قد يتعلق على العوض من جهة الاجنبي فبأنما اه سم على ج (قوله نظر
لشوب التعليق) أي بدل قوله نظرا لشوب المعاوضة (قوله ما لو طلقها على ذا المصوب) بخلاف طلقها على ذا العبد مثلا
وهو مضمون في نفس الامر فانها تبين بغير التمثل كما لم يأت في قوله أو باستقلال خلع بمصوب الخ (قوله ولو خالعه من
زوجه) أي مع اجنبي (قوله بخلاف ما لو اختلفتا) أي فانه يقع بغير التمثل على كل منهما (قوله ويرحم اختلافه) أي الاجنبي
(قوله زهما ما عتد) أي والمؤخر باق بماله

وطليقة انفسها معلق (قوله أي طليقة) بالتضمنه في كان الظاهر في الحبل ملكها بالطلاق بالتضمنه في فان هذا هو معنى ملق بنفسك ان ضمنمت وأيضا فان الذي يضر بتعليقه انما هو التملك لا الطلاق (قوله والتعلق هنا) أي في خصوص هذه الصورة لما قلتم فيها (قوله ويحكم من أخذه) كان ينبغي تقديمه على قوله أو يندرج عليه الاخذ لئلا يذهب عنه مضمونه (قوله وكالاتها بالية) كان يقول ان أنتيتي مالا بالدماء الا ان كان يقول ان أنتيتي بمال بالقصر فظاهر انه مثل المجيء فيها (قوله من حيث الجملة) لعل المراد هنا الجملة الماثلة في مجرد كونه عوضا والا فاستتمه صادق بان يكون ذهابا مشلا وما على الزوج فضاة وأين الماثلة في هذه (قوله وماذا أطلق) أي فيقع الخلع عنها والمال عليها (قوله مردود) هذا الخلع لما قدمه من المقل عن الغزالي فيما لو خالها وقد يقال انه لا يخالفه لانه تم جعل القامح باسمه لازما لها عند الإطلاق والزيادة عليه وهنا جعل باسمه لازما لها وهو تطير ما عينته هناك فمساها لازم لها في صورتين ٦٥ وما زاده الوكيل ثم هو الذي اختص به

(قوله وكذا أجنبي) أي له
وكيل أجنبي آخر (قوله)
فانه توكيل أي لأن
منفعة الخلع راجعة اليها
فجعل سؤا لها عند
الطلاق على التوكيل
(قوله مهر مثل زوجته)
قد يشكل بما مر من انه
إذا كان الموضع مقصودا
غير مال أو مجهول لوقع
الطلاق مع الأجنبي رجعا
وعبارته المنهج قبيل ولها
التوكيل فلو خالها فاستد
بمقصود كمجهول وخسر
وميتة ومثل مجهول
بانت بمهر مثل ثم قال وخرج
بزيادة خمر خالها خلع
مع أجنبي بذلك فيقع
رجعا ويمكن الجواب بانه
انما يقع رجعا فيما ذكر
حيث صرح بسبب الفساد

من حيث الجملة وبهذا ذلك أفنى الولى العراق (ولو كياه) في الاختلاع (ان يستحل) أي
لنفسه ولو بالقصد كما مر أي فيكون خلع أجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا فواها وهو ظاهر وما
إذا أطلق وهو ما صرح به الغزالي واعتراض الأذري له بجزم امامه بخلافه مردود بان كلامه
فيما إذا لم يخالفها فيما سمته وكلام امامه فيها إذا خالفها فيه (ولا جني وكيله) في اختلاع
نفسها بماله أو بمال عليه وكذا أجنبي آخر فان قال الماسي زوجها ان يطلقها فأن أولا جني
سل فلانا ان يطلق زوجته بالتضمنه اشتراط في لزوم الالفه ان يقول على "بخلاف سل زوجي ان
يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم يقل على ولو قال طلق زوجك على ان أطلق زوجتي فله
وقع بائنا لانه خلع فاسد والعوض فيه مقصود فيها يظهر لكل على الاستمرار مهر مثل زوجته
وإذا ركاها بالأجنبي في الخلع (فتقضيها) بين ان تخالعه عنها أو عنه بالصرح أو بغيره مع النية
فان أطلقت فالظاهر كقوله الأذري وغيره وقوعه عنها فله أي تطير ما مر في الوكيل قبيله
لكن لما كانت تستقبل بها اجابا بخلاف الأجنبي كان جانبها أقوى فنم قطعوا بوقوعها هنا
واختلفوا ثم كما مر وحيث صرح باسم الموقل ملوب والافا بشر فاذ اقرم رجح على موكله ان
وقع اختلاع عنه والافا (ولو اختلع رجلا) بعه أو ماله (وصرح وكالها كاذبا) عليها (لم تطلق)
لانه مربوط بالانتماء والمال ولم يلتزمه هو ولا هي نعم لو اعترف الزوج بالوكالة أو أداها عاها بانت
بقوله ولا شيء له (وأوها كجني فضلت عاها) يعني عشرين أو غيره صغيرة كانت أو كبيرة (فان
اختلع) الاب أو الأجنبي (بما لها وصرح بوكلة) منها كاذبا (أو ولاية) له عليها (لم تطلق) لانه
ليس بوكيل ولا ولي في ذلك والطلاق مربوط بالمال ولم يلتزمه أحد ولا له ليس له صرف ما لها في
عوض الخلع ومن لم يمتنع عليه بموقوف على من يستحل لانهم قللكه قبل الخلع فاستثناه
الزركشي له ممنوع (أو باستقلال خلع بمصوب) لانه بالتصرف المذكور في ما لها فاصابه
فيقع الطلاق بانته ويلزمه مهر مثل ولو لم يصرح بانه عنه ولا عنها فان لم يذكر انه ما لها فهو

٩ نفيه سادس وكقوله على هذا المصوب والخر بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في الواقع مقصوب وما
هنا وان كان العوض فيه فاسدا في نفس الامر لم يصرح فيه بسبب الفساد شبه ما لو قال طلقه اعلى هذا العبد وهما يملكان
انه مقصوب (قوله بغيره) هو وما إذا لم يخالفها فيما سمته أخذنا لمراده اعتراض الأذري (قوله واختلفوا الخ) قال سم على
ج ان أراد مخرج عن العزاي وامامه فقديثم ثم انه لا خلاف بينهما اللهم الا ان يريد اعتبار ما فهم الاذري اه (قوله فاذا اقرم)
أي المباشرة (قوله بانته بقوله) أي الزوج (قوله في عوض الخلع) يستثنى من ذلك ما لو خال على الماسي الزوج كما مر بما فيه
(قوله فاستثناه الزركشي) أي للوقوف (قوله فيقع الطلاق بائنا) الاطلاق هنا مع التخصيص فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه
عنه ولا عنها بان لا يذكر انه من الماسي الخلع بمصوب أو يد كزركشي كالصرح في انه لا فرق بينهما في الوقوع بانتيهما مثل
وحينئذ فقولهم ان الخالعة من غير الزوج بمصوب مع التصريح بمصوب وجب الوقوع رجعا لانه ما لم يصرح
الخالع بالاستقلال والواقع بانتيهما مثل وما لم يصرحه الخالع والواقع كذلك أيضا كما سيأتي بعبارة الجبهة وشرحهما صراحة

يأتي فيه (قوله كان ظالمه قبل ذلك التعليق لظلمتي) كذا في النسخ وقد مضى منه فقط بالحقب ظلمتي كما هو كذلك في كلام المتولي صاحب هذا الاستدراك (قوله وهي الأفاضل المتضمن للقبض) الظاهر أن مراده من هذا الجواب أن الأخذ إنما يعم له المصنف شرطاً إذا أراد التعليق بالأفاضل فرداً واحداً وصانته وهو الأفاضل المتضمن للقبض لا مطلق الأفاضل

بمصوب كذلك ولا وقع رجعا لامتناع تصرفه في المأجزة كركامه فأنشبه خلع السفهة كما
 لو قال هذا المصوب أو أخر لانه صرح باعتن التبرع المقصوده من الخلع بخلاف الكبير كما
 مر لان المنفعة عند فداها البذل ولو اختلف بعد اقراره على ان الزوج يرى منه أو قال
 طلقها وأنت ترى منه وقع وجهه أو لا يرى من شيء منه ثم لم يأت بالاب أو الاجنبي الدرك أو
 قال الزوج على ضمان ذلك وقع بالتأخير والمثل على الاب أو الاجنبي قال البايني وكذا لو أراد
 بالمدق مثله وثم قرينة قوله كحواله الزوج على الاب وقبول الاب لما حكم انما نعت محرمه
 فيقع بالتأجيل الصداق اهـ ومرارا في الحوالة له تعلق بذلك وان قالت هي ان اطلقتني
 فانت ترى من صدق أو قد ابرأتك منه فطلقها لم يبرأ منه وهل يقع رجعا أو لا تأجرى ابن
 المقرى على الاول لان البراءة لا تعلق وطلاق الزوج طهرا في البراءة من غير ان يقع صحيح في الالتزام
 لا وجوب عوضا قال في الروضة ولا يبعد ان يقال طلق طهرا في شيء ورغبت هي في الطلاق
 بالبراءة فيكون فاسدا لا يخرج فيقع بالتأخير المثل اذا فرق بين ذلك وبين قولها ان اطلقتني فذلك
 أف ظان كان ذلك تعليقا لا براءة فتعلق القليل وهذا ما خبره ابن المقرى وأما الباب ثانيا
 لنقل أصله له ثم عن فتاوى القاضي وقد نبهه الاسنوى على ذلك ثم قال واشتهر انه يقع رجعا
 وقد خبره القاضي في تعليقه وقال الزركشي تبع البايني التعقيب المعتقد انه ان علم لزوج عدم
 حصة تعلق البراءة وقع الطلاق رجعا وأوطن حصة وقع بالتأخير المثل وأقضى بذلك والدردجته
 الله تعالى

فلإبراءه ولو وقع فنتبه له فانه دقيق كثير الوقوع وغال ح وج ولو طلب منه الإبراء فأبى إبراءه فأسدده
تخير الطلاق وزعم انه غاؤه فلتنه حجة الإبراء لم يقبل على ما فيه مما أتى وهو يشعر بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر رواه في
الباطن محمول على قصد انه كان صادقا فيه لم يقع باطلا ولو بين المعلق الواقع هو روي أبي وأبى وأن ان في كلام الشارح
الاسبق ما صدر ح الثاني (قوله) وقع بالناجهر (المثل) ومنه ما لو كان العوض مجعولا كان قاله الأب ولو كان ما رضى لك أو على
ما دفعته لمساو كان مجعولا أو نحوه ومنه أيضا ما لو طلق ما على إسقاط حقه من الحضانة وبيع ما لو خالف ما على رضاعة ولده
مستدين مثلا ثم مات الولد قبل مضي المدة فحصل له الرجوع عليه بالجرعة مثل ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسطن من مهر المثل
باعتة أو ما يقابل ما بقي من المدة فيه نهار والآخر الثاني (الان ما بقي من المدة معتزلة للجھول والواجب مع جهول العوض مهر
المثل (قوله) فطاعها) أي ما قال لما نت طلق (قوله) وأتق بذلك) أي يقول ازركني تبع الخ فصل في الاختلاف في الخلع
(قوله) أو في عوضه) أي وما تبع ذلك كالخوالم بالف و نواعا (قوله) أو نحو ذلك) كان قال قصدت الاستئناف
قول الشارح بخلاف الكبير إلى قوله البدل ليس موجودا كما ذكره النسخ اه

وحينئذ فيتوقف في قول الشارح إلا في وجه دفعه الخ اذ ظاهره ان القبض دائم استلزام القبض وظاهره انه ليس كذلك كما يعلم من قوله بعدم ولا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا يسمى قبضا على ان صواب العبارة لتسليم ما قبلها استلزام لا قبض القبض فتأمل (قوله بان الذي وضعه الخ) أشار به الى اصلاح ٢٧ المتن ذلوعلم انه معيب عند الأخذ لم

يمكن له ردّه كما لا يخفى
وظاهر ان ما حصل به
الشارح حل معنى والا
فلا يخفى ان قول المصنف
معييا معطوف على محذوف
والتقدير أو بها طلقتم
ان كان سليما فلا ردّه أو
معييا فله رده (قوله على
انه أراد به العموم) وظاهر
انه لا يتأتى هذا الا للعموم
البيد لا الشمول اذ
لا يصح أن يكون المراد
طلقتم بكل عبد أي فلا
نطلق ببعض العبيد حقيقة
فقد يقال فهذا العموم
يؤدى معنا، الاطلاق
فان كان هذا العموم صحيح
الاستثناه فالاطلاق مثله
فتأمل (قوله أى من يصح
يعمله الخ) لم يقدم لهذا
التفسير مفسرا مكان
الاصوب تأخير عنه
مقصوبا كما في النسخة (قوله
وشمل كلامه الخ) وجه
الشمول ان معنى قوله فطلق
الطقة أوقع الطقة أى
ولو تلفظه بعض الطقة
اذ يقع بها طقة (قوله وجزم
به في الباب) أى وقوع
الاولى بثلاثة بقرينة ما بعده

عنده مطلقا وفي الوقت التي تدعيه فيه فان أقامت به بينة ولا تكون الارجلين بانتم
يطالب بالمال لانه ينكره ما لم يصد يترقبه قاله الماوردى لان الطلاق لزمه وهى معترفة
به وهو الاوجه وليس كى أقر لغيره بنى فانكره ثم صدق لا بد من افراوجده من القران
ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر نظيره في الشفعة (وان قال طلقتم بكذا ما قالت) لم تطلق
أو طلقتمنى (بحانا) أو طال الفصل بين لفظي ولفظك أو فخذوك (بانتم) باقراره (ولا عوض)
عليها اذ احلقت لان الاصل براءة ذمتها ما لم يتم شاهد أو يحلف معه أو تصدقه فثبت المال
واذ احلقت ولا بينة له وجب نفيها وكسوتها من العدة ولا يرثها لكن الظاهر كما قاله الاذرى
والزركشى انها رتبة وصورة المسئلة ان يقربان المال بحايته الخلع بدون قبضه فان أقرماته
خالها على فصيل شئ لا يتم الخلع الا قبضه لم يلزمه شئ الا بعد قبضه نص عليه في البيهقي
وهو ظاهر (وان اختلفا) أى المختارمان الزوج أو وكيله وهى أو وكيله أو الاجنبى (في
جنس عوضه أو قدره) أو نوعه أو صفته أو أجله أو قدره أو في عدد الاطلاق بان قالت
طلقتمى ثلاثا فمقابل واحدة بالف أو سكنت عن العوض (ولا بينة) لاحدهما أو لكل منهما
بينة وتعارضتان اطلقتا واحدا (تحالفا) كالتيابيعين في كيفية الخلع ومن يدها ومن
ثم اشترط أن يكون دعاه أكثر من أقام أحدهما بينة فعلى (ووجب) بعد دفعهما أو فسخ
أحدهما أو إلزام العوض (مهر مثل) وان كان أكثر دعاه لا يبدل البضع الذي تصدّر
رده اليه وأما البيهقي فوافقه بكل تقدير وأثر التحالف انما هو في العوض خاصة والقول في
عدد الاطلاق الواقع قوله بعينه ومن ثم لو قالت ثلاثا بالف فطلقت واحدة فلك ثلثه
فقال بل ثلاثا فلى الاثنا طلقتم ثلاثا مع سلا باقراره وتحلف انها لا تعلم انه طلقها ثلاثا وحينئذ
ثلث الاثنا ثم ان أو تمنه فقال ما طلقتم قبل ولم يطل الفصل استحق الاثنا (ولو خالف بالف
و نوباتها) أو جنسا أو صفة (لزم) وان كان من غير الغالب جعل للنوى كالمنفوط بخلاف البيع
لانه يستعمل هنا لا يستعمل ثم فان لم ينو شيئا فبال نقد البلد فان لم يكن بها غالب فهو مثل
(وقيل) يلزم (مهر مثل) مطلقا بهول بالعوض (ولو قال أردنا) بالالف الذي ألتفناه (دنانير
فقال بل) أردنا (دراهم أو نولما) أو قال أحدهما لطلقنا وقال الآخر عينا نوعا آخر (تحالفا)
على الاول (الاصح) كما لو اختلف في المنفوط ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بلا تحالف في)
القول (الثاني) أملا واختلفت بنتاهما أو تصادفا فلا فرقة وأما لو قال أردت الدراهم وقالت
أردت الفلوس بلا تصادق وتكاذب فتبين دونه مهر المثل بلا تحالف وأما لو صدق أحدهما
الآخر على ما أراده وكتبه الآخر فمما أراده فتبين بظاهره ولا شئ عليها لا تنكرا أحدهما
الفرقة نعم ان عاد المكذب وصدق احقق الزوج المعصى وعلم بما حرضه مسائل الباب بان
الطلاق امانا بيمينه بالمال على ان هت الصفة والعوض أو بغير المثل ان فسد العوض فقتلوا
رجعيا ان فسدت الصفة وقد فجر الزوج الطلاق أو لا يقع أصلا ان تعلق بما لم يوجد

في كتاب الطلاق

(قوله وهو الاوجه) أى
خلافه (قوله بحايته

الطلع بدون قبضه) كان قال طلقتم بكذا فقبلت (قوله ومن يدها) لكن يدها بانها زوج ندبا (قوله بلا تصادق) أى بان
قال كل منهما لأعلى ماواه صاحب (قوله ان تعلق بما لم يوجد) أى بان تعلق بآثارها ولم يوجد أو وجد ولم يصح الإبراء
في كتاب الطلاق

(قوله ماسبق له) أي ما سبق له في كتابه الروح قبل ذكره ما هنا وان لم يسبق ذكره هنا (قوله أو وقع واحدة) أي بألف (قوله في مقابلة ما أوتيه) انظر هل للطلاق فائدة في غير التعاليق (قوله وفي المحرور قالت طلقني واحدة الخ) وتقدم هذا في كلام الشارح قبل المتن (قوله انتهى المسمى) كان ينبغي أن يزيد فيه لفظ حيث كاللا يفتي (قوله يبدله) أي الألف (قوله خلافاً من أقامه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وإن ذكر أنه ظاهر كلام المصنف وعبارة وظاهر العبارة ان المال انما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجه الخ فظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح لردي عليه (قوله ولو خالف عن زوجتيه الخ) هذا والذي بعده مستندان أيضاً (قوله ولو بالتقصير) أي تكفي النية ولا يشترط التصريح (قوله بقيد) أي عيان لم يخالفه

(قوله والاصل فيه) أي في وقوعه (قوله وحكمين) انظر ما معنى الوحوب عليهما معاً ثم ما وكيلا والوكيل لا يجب عليه التصرف فيما لو كل فيه اللهم الا ان يقال انه حيث دام ٦٨ على الوكالة وجب عليه ذلك (قوله ما لم يحسن الغصور بها) أي غور غيره بها

فلا يكون مندوباً الا في اجابها صوناً لها في الجملة بل يكون مباحاً وينبغي ان لا يفسر غور غيره بها ولو طلقها وانقضت ذلك منها ما دامت في عصمة حرمه طلاقاً ان لم ينادي بيقائها تاذ بالانحلال عادة قال ج ويطبق بحسبة الغيور بها حرمه ولم يشقه بغيراتها يؤتى الى مبيع تيمم وكون مقامه عنده اتمنع بغيورها فيما يظهر فيها اه كتب عليه اه قوله مبيع تيمم لا بعد ان يكتفي بان لا يحل ج عادة (قوله لاحقيقته) ما السائق ان البعض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا اصادق بالمكرهه كالمكرام ولا تنافي ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الماتر اه سم على ج (قوله لثلاثين في مائة)

هو لغة حل التيمم وشرعاً حل التناكح باللفظ الا في والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة بل سائر الملل وهو اما واجب كطلاق مولد او طوع وحكمين رأيه أو مندوب كان يحز عن القيام بمقتضاها ولو لم يسمد الميسل اليها أو تكون غير عفيفة ما لم يحسن الغيور بها أو يسهة انطلق أي بحيث لا يصير على مشرتة عادة فيما يظهر والا فتي وجود امرأة غير سيئة الخلق وفي انظر الشريف المرأة الصالحة في النساة كالغريب الا عصم كتابه عن ندره جود وهذا الا عصم وهو ايضاً الجناحين وقيل الرجلين أو احدهما كذلك أو يأمر به أحد والديه أي من غير نحوعتت كما هو شأن الحق من الا يادوا الاتهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلانها انما يظهر أو حرام كالديه أو مكرهه بارسل الحال عن ذلك كله الخبر الصحيح ليس شيء من الحلال أبغض الى الله من الطلاق وفي رواية مصححة أيضاً الحلال الى الله الطلاق واثبت بضه تعالى له المقصود منه زيادة التفرغ عنه لاحقيقته لما فاتها المحله ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته الامام عباداً لم يشتهه أي شهوة كاملة لثلاثين في مائة في عدم الميسل اليها ولا تسامع نفسه بموتنتها من غير قطع ج أو تركته زوج وصيفة وقد محل وولاية عليه (يشترط لنفوذ) أي لعمه تمييزه أو تعليقه كونه من زوج اما وكيلا أو الحاكم في الموق فلا يصح منه ما تعليقه ويعلم هذا بحاقدمه أول الخلق وعما سيذكره انه لا يصح تعليقه قبل التناكح و (التكليف) ولا يصح تعليق ولا تقيس من نحوعي ومجنون ومغشى عليه وثائم رفع القلم عنهم لكن لو علقه بصفة فوجدت و بهنحو حنون ونحو الاختيار فلا يقع من مكرهه كما سيذكره (الا لسكران) وهو من زال عقله بسكر تصدياً وهو المراد به حيث أطلق وسيد كر ان مثله كل من زال عقله بما أتم به من نحو شراب أو دواء فانه يقع طلاقه مع استيفاء تكليفه على الاصح أي تخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذي هو شرط التكليف ونفوذ تصرفاته وعليه الدال عليه اجماع الصابة رضي الله عنهم على مؤاخذتها بالنقد من خطاب الوضع وهو ربط الاحكام بالاسباب تليظاً عليه لتعديده وخلق ماله بما عليه طردا لاسباب فلا يرد التناكح والمجنون على ان خطاب الوضع قد لا يعمهما ككون القتل سبباً لا قصاصاً والى في لا تقرروا الصلاة

فلا يكون مندوباً الا في اجابها صوناً لها في الجملة بل يكون مباحاً وينبغي ان لا يفسر غور غيره بها ولو طلقها وانقضت ذلك منها ما دامت في عصمة حرمه طلاقاً ان لم ينادي بيقائها تاذ بالانحلال عادة قال ج ويطبق بحسبة الغيور بها حرمه ولم يشقه بغيراتها يؤتى الى مبيع تيمم وكون مقامه عنده اتمنع بغيورها فيما يظهر فيها اه كتب عليه اه قوله مبيع تيمم لا بعد ان يكتفي بان لا يحل ج عادة (قوله لاحقيقته) ما السائق ان البعض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا اصادق بالمكرهه كالمكرام ولا تنافي ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الماتر اه سم على ج (قوله لثلاثين في مائة)

أي في قوله كان يحز عن القيام بمقتضاها ولو لم يسمد الميسل اليها (قوله محل) أي زوجة وقوله ولاية عليه أي المحل (قوله فلا يصح منهما) أي الوكيل والمالك (قوله ويعلم هذا) أي كونه من زوج (قوله بما أتم به) يؤخذ منه انه لا فرق فيما ذكر بين المسلم والكافر في نفوذ تصرفه لان الكافر مخاطب بفروع الشريعة ولا عبرة باعتقاده المحل وافران اياه على شربه ليس محل ذلك بل لكون الجزية مأخوذة في مقابلة كف الاذي منهم (قوله الدال عليه) أي النفوذ (قوله على مؤاخذته) منعلق باجماع (قوله وهو ربط الاحكام) أي وقوع الطلاق وقوله بالاسباب أي التلغظ بالطلاق (قوله ككون القتل سبباً لا قصاصاً) أي فالصبي والمجنون اذا قتلوا قصاصاً عليهما معاً ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي حيث دخل التخصيص في شأنه ما بعد وجوب ذلك القصاص أمكن التخصيص بغيره المعنى يقتضيه كما هنا

فيمسح الذي جعل عليه كلام التزاني فيما هو معلوم انما ان خالفته في الاولى (قوله واختلفو انما الخ) قال الشهاب سم ان اولادنا من عن التزاني وامامه قدس دين ثم انه لا خلاف بينهما اللهم الا ان يربح اعتبار ما فهم الاذرى اه (قوله وحيث صرح باسم الموكل طوب) أي فيما اذا كان في صفة الموكل ما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر وكذا يقال في الذي بعده (قوله بعاله) هو مشكل ويخالف لما في شرح الرضوي وغيره والتعليل الا في لا يوافق على انه لا ينافي ما اقتضاه صنيعه

(قوله النشوة) هو بثبوت النون وبالأول بخلاف النشأة بالهمزة يقال نشأ نشأة اذ حي وربي وشب اه كذا في القاموس (قوله اطلق عليه) أي السكران (قوله نحو صلاته وصومه) ويسمى محاسن أوائل الصلاة انه لو اتصل جنون لم يتولد عن السكر به وقع عليه المدة التي ينتهي اليها السكر غالبا اه ج (قوله ويقع الطلاق) أي عن صهيح طلاقه ولو سكران (قوله وان كان) أي المطلق (قوله كسبت زوجتي) ومثله ما قال ان فعلت كذا فقلت بزوجتي أو ان فعلت كذا ما أنت في زوجة أو ما تكونين في زوجة أو ان شكاني أخسرت في زوجة أو ما تصليحيني ٦٩ زوجة أو ان فعلت كذا ما عازروني بنيتي

وأنت سكراني لمن في أوائل النشوة لبقاء عقله وليس من محل الخلاف بخلاف من زال عقله سواء اصابه زقامطر وحالاً ومن أطلق عليه التكليف أراد اياه بعد صحوه مكاف بقضاء ما فاته أو أنه يجري عليه أحكام المكافير والازم هيصة خصوصاً وصومه (ويقع) الطلاق (بصر بصر) وهو لا يمكن ظاهراً غير الطلاق ومن ثم وقع اجابا (بلاية) لا بقاء الطلاق من العارف بدلول لفظه فلا ينافيه ما يأتي من اشتراط قصد لفظ الطلاق لعناء فلا يكفي قصد حره فقط كان لفته أعجمي لا يعرف مدلوله قصد لفظه فقط أو مع مدلوله عند أهله وسيعم من كلامه أن الإكراه يجعل الصريح كناية (وبكناية) وهي ما احتمل الطلاق وغيره وان كاد في بعضها أظهر كما قاله الرافعي (بنية) لا بقاءه ومع قصد حره أيضاً لو لم ينو لم يقع بالاجماع وان اقترن بها ترينة ظاهرة كانت بان يثبتونه بحجة لا تخيل في أيد أو غير ظاهرة كسبت بزوجتي ما يقع جواب دعوى فإقرار وفارق ضم صدقة لاتمام قصدت حيث كان دبر يحافي الوقت بأن سره فيه غير مضمرة بخلاف الطلاق وبأن يثبتونه إلى آخره يأتي في غير الطلاق كالضمير بخلاف لا يأتي في غير الوضوء وما يحتمل ان الرفعة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهي مضممة منه فعمل نفوذ نفذه السابق انما هو بالصريح فقط مردوداً كإقتضاء إطلاقهم بأن الصريح يعتبر فيه قصد لفظ بعناء كما تقرر والسكران بتفصيل عليه ذلك أيضاً فكأن أو قصده ولم ينظر والذالك فكذلك هي وكونها يشترط فيها قصدان وهو قصد واحد لا يؤثر لان الخطأ ان التغليب عليه اقضى الوقوع عليه بالصريح مع غير قصد وهذا بعينه موجود فيها وشرط وقوعه بصريح أو كناية وقع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء (صريحه الطلاق) أي ما شق منه اجابا (وكذا) الخلع

كان اقرار بالطلاق قبو أخذه بعد القاضي اه (قوله فإقرار) ويرتب عليه وقوع الطلاق طاهراً ما باناً فان كان صادقا حرمت عليه والأقلام يثبتون الطلاق (قوله وفارق) أي أنت بان يثبتونه (قوله حيث كان) أي ضم صدقة الخ وقوله بان صرحه أي الوقت (قوله وبان يثبتونه) هذه العلة لا تأتي في بقية صيغ الكناية (قوله فكذلك هي) أي الكناية فقيمها من غير قصد للفظ لعناء ولكن لا بد من النية بان يخبر عن نفسه انه نوى سواه أخبر في حال السكر أو بعده وقوله يشترط في أي الكناية وقوله وهو أي الصريح وقوله موجود في أي الكناية (قوله ولا يقع بغير لفظ) أي ولا بصوت حتى يحدث لا بد مع بقائه (قوله عند أكثر العلماء) أشاره إلى خلاف سيدنا مالك فانه قال بغير نية اه ج بل نية وقول ج بنية أي بان يخبر عن نفسه معنى أنت طالق أو ما تقتل اماماً يحظر لنفسه عند المشاورة أو التصريح بها أو غير ذلك من العزم على انه لا بد من تطلقه لها فلا يقع به طلاق أصلاً (قوله وكذا الخلع) ولو قال خالعتك على مذهب أحد وجد شرط الخلع الذي يكون ما اقتضاه عند لم يكن ذلك قرينة صارفة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافاً لغيرهم فيه اه ج وكسب عليه سم قوله على مذهب أحد أي من غير تقليد صحيح لاجدو على قياس قول سم لصراحة الخلع لا يكون صارفاً عن كونه كناية في الطلاق حيث لم يذكر

في المسئلة بعدها بالنسبة للأجنبي فلزاجع (قوله أو الأجنبي) هو مكرر بالنسبة لما إذا خالغ الأجنبي وصريح وكلتها كاذبا
فقد ذكر قبل (قوله ولو اختلفت بصدقتها) يعني الأب ومثله الأجنبي واعلم أن الشيخ في حاشيته استشكل هذا على ما صرح فيها
إذا خالفت أمها على صدقتها وتقدم أن الإمكان تغيرها كالأب منه ما تم عمل الجواب من ذلك بجوابين مذكورين في

معه المال ولا نوى (قوله وما اشق منها) هذا ظاهر في أن مصدر الخلع والمفاداة صريح بخلاف الطلاق وقد قدمنا لها محاسن
في باب الخلع عند قول المصنف المفاداة تخلع إلى أي أعوامه (قوله والحق ما لم يتكرر) لم يذكر وجه الحاق (قوله واضح)
خير عن كل من قوله وما في الاستدلال الخ قوله وقول الأدرسي الخ (قوله ولا يتخلط أهله) عطف على قوله في حقه فقط (قوله
والأخف له) ظاهره أنه يؤخذ به باطلنا وبقوله بعدم المؤاخذه به باطلنا لم يعد له بقصد وقوع الطلاق أصلا فكان كالأجنبي
الذي لا يعرف له معنى (قوله إن لم يتفرعوا البناء) أي إلى ما كسبوا أو ما المقتضى فيصيب بأن العبرة بما يعتقدونه أنه صريح أو كناية
(قوله وطلقت منه) أي الصريح من الزوج وقوله بعد أن قيل أي حيث عد ذلك متفرعا على السؤال عرفا (قوله طلقها) أي
فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله طلقت بغيره كرمعول صريحا وهل يكون كناية أو لا فيه نظر ثم رأيت في حج أنه لا صريح
ولا كناية وظاهره وإن سبق مشاجرة بين الزوجين ٧٠ فخرج في وقوع السؤال في الدرس عن قال زوجته إن كان الطلاق

يصدق طلقني فقالت له
أنت طالق هل هو صريح
أو كناية وأجابه بأنه
لا صريح ولا كناية لأن
الهمة يسهل فلا تخفها
هي بقوله ذلك (قوله
صريح في طلقه) أي فإن
نوى أكثر منها وقع ما نواه
(قوله لو قصد أحد التعلق
عليها) أي على سائر المذاهب
المعتد بها على أنهما يقع
عليها الثلاث حال التعلق
بها كأي في الشراح في أول
فصل فإن طلقتك وأنت
طالق الخ (قوله قبل منه)
أي فلا يقع شيء أصلا حيث

والمفاداة وما اشق منها على ما صرح في الباب السابق وكذا (الفراق والسراح) في حق السين أي
ما اشق منها (على المشهور) لاشتهارها في معنى الطلاق وورد هذا في القراء مع تكرار
الفراق فيه والحق ما لم يتكرر ومنها ما تكرر وما لم يرد من المشتقات وأورد أنه يعناه والثاني
أنهما كنايةان لأنهما لم يشتهرا لاشتهار الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره وما في الاستدلال من
أن محمل هذين فحين عرف صراحتهما ما من لم يعرف إلا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط
وقول الأدرسي أنه ظاهر لا يتغير غيره إذا علم أن ذلك مما يعني عليه واضح في نحو ما عجمي لا يدري
مدلول ذلك ولا يتخلط أهله مدة ينظر بها كذبه والأخف له الصراحة لا يؤثر فيها ما يأتي أن
الجهل بالحكم لا يؤثر وإن عذبه وذكر الماوردي أن العبرة في الكفار بالصريح والكناية
عندهم لا عندنا لأننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في طلاقهم ومحل أنه لم يتفرعوا البناء كما
ولفظ الطلاق وما اشق منه أمثلة باقية تطايرها في البقية (كطلقتك) وطلقت منه بعد أن
قيل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك (وأنت طالق) لكنه صريح في طلقه واحدة فقط وأنت
(طالق) وإن قال ذلك على سائر المذاهب فيقعن وقال ابن الصباغ وغيره وخلافا للقاضي أبي
الطيب ولا نظر لكونه لا يقع على سائر المذاهب لأن منها من يمنع وقوع الطلاق الثلاث جملة
لأن قائله لا يريدون به سوى المبالغة في الإيقاع ومن ثم لو قصد أحد التعليق عليها قبل منه كما

كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه لأن المعنى عليه أن اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق فلا ناعليك
فأنت طالق ثلاثا في مسئلته في تنويع السيوطي رجل طلق امرأته واحدة ثم خرج من عندها فبقية شخص فقال ما فعلت
بزوجتك قال طلقته تسعين في يقع عليه الثلاث أولا الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه بما قرأه في مسئلته قال رجل
لزوجته الطلاق يلزمي ثلاثا أذيتي يكون سبب الفراق بيني وبينك فأخست له نصف فضة فليقع عليه الجواب
يطلقها حينئذ طلقه فبما من حلفه قال لم يفعل وقع عليه الثلاث في مسئلته في حلف شاهد بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة
رسم شهادة فكذب الحلف أولا ثم كتب آخر الجواب إن لم تكن أصل الورقة مكتوبة بخط المحلف عليه ولا ينفقه بينه
في هذه الواقعة فوطأ ولا علم أنه كتب فلم يحنث والاحتش في مسئلته في حين قال زوجته تكوفي طلاقا هل تطلق أم لا
لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال حتى يقع بعض لحظة أم لا يقع
أم لا لأن الوقت مهم الجواب الظاهر أن هذا اللفظ كناية قال أربيه وقوع الطلاق في الحال طلق أو التعليق احتاج
إلى ذكر المانع عليه والأظهر وعد لا يقع به شيء أه سمع على حج وما ذكره في مسئلة قال رجل الخ فوقع عليه الثلاث ظاهره أنه
حيث مضى زمن يمكن فيه الطلاق ولم يطق وقع حالا وقد يقال إن كونه سببلا لا يستلزم الضرورية وما ذكره في مسئلة

الحاشية وظاهره لا اشكال لان صورة ما مر ان الام مثلا قالت خالها على مؤخر صدقها في ذمتي فقولها في ذمتي يقتضي انها لم تتخلع على قصر الله داف لانه ليس في ذمتها وانما هو في ذمة الزوج لكن لما كان قولها قبل على مؤخر صدقها بانقض ذلك بحسب الظاهر ارجاؤه بان لفظ مثل مقدر في مثل هذا الیواق اول الكلام آخره واما هذا لاب انما خال على نفس

الشاهد مصوب عما ارد انه لا يمتنع خطي وخطه في ورقة ولا رد ذلك لم يبحث اذا تأخر كتابة الخائف عن كتابة الخوف عليه على ما ياتي للشارح في فصل قال فلنك أو أنت الخ فراجع (قوله بتشديد اللام) أي الفتوحه (قوله وعلى الطلاق) أي فانه صريح وان لم يدكر الخوف عليه وفي سم أي ان انصرف عليه أي على قوله على الطلاق وقوع في الحال كقوله أنت طالق وان قيد هل ولو نية كاد اراد ان يخالفه شيء لم يقاتل على الطلاق به اله ٧١ وانتى عن الخلف كما في مسئله الاستثناء

اعتبر وجود الصفة فلا قال على الطلاق لأفضل كذا لم يبحث الا افضل أو لأفضله لم يبحث الا بالترك هـ ا هـ سم على ج وسنذكر في فصل قال طالق بعد قول المصنف ولو اراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع فراجع (قوله اذا خلعك التعلق) ظاهره أنه ان شغل على التعلق كان دخلت الدار فالطلاق لازم لا يكون صريحاً هو ظاهره لا يحسن والایمان لا تعلق (قوله كارجع اليه) أي اولد (قوله لأفضل) راجع لقوله وعلى الطلاق الخ (قوله لافرض على) أي لا يكون صريحاً ولكنه كتابة (قوله كالأول أنا

باق (ومعاقبة) بتشديد اللام ومعارفة ومصرحه (وطالق) لمن ليس اسمها ذلك لما سمي ذكره وبامصرحة وبامعارفة وأوقت عليك طلاقاً أو الطلاق فيما يظهر وعلى الطلاق خلافاً لمجم كآتي به الودرجه الله تعالى وكذا السلاق يلزمى اذا خلعك التعلق كارجع اليه آخر في فتاوى أو طلاقك لازم أو واجب على لأفضل كذا لافرض على على الزوج ولا والطلاق ما أقصبل أو ما قبلت كذا فهو لغو فبحث لانية ولو جمع بين ألفاظ المصريح الثلاثة بنية التاكيد لم يكرر وكذا في الكتابة كما رجحه الزركشي وما في الرخصة عن شرح من خلافه يحصل على ما إذا نوى الاستئناف أو أطلق ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كتابة طلاق في حق النوى وغيره كما في به الودرجه الله الى لان الزوج محل التطلق وقد أضافه الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنسبة الى محله فصار كالأول أنا منك طالق (لا أنت طلاق) أنت (السلاق في الاصح) بل هما كائتان كان قبلت كذا فصح طلاقك أو فهو طلاق كما هو ظاهر لان المصدر لا يستعمل في المعى الا توسعا والثاني انه ماصر يحان كقوله طالق أو أنت طالق ترخي طالق شذوذاً من وجوده وانما صراحته مردوداً به بصلح ترخيها الطالب وطالع ولا يخصص الانية وكذا أنت طاقه أو نصف طلاقه أو أنت وطلاقه أو مع طلاقه أو فيه أو لك خاصة أو الطلاق ولم يمتحقر ان الخطأ في المصنفه اذا مضى للمعنى لا يضر ككسر بالأعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنت طالق أو أنت طالق وأن تقول له طلقتي فيقول هي مطلقة فلا يقبل ارادة غير اله لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يتقدم لها كرجع لانيته في نحو أنت طالق وهي غائبة وهي طالق وهي حاضرة وقول البغوي لو قال ما كدت ان أطلقك كاد اقرار بالطلاق نظيره الغزالي بان النسبي الدخول على كذا لا يشته على الاصح الآن يقال وأخذناه المعروف قال الأشعري المعنى ما قارب أن أطلقك وإذا يقرب طلاقها كيف يكون مقرباً به وانما يكون اقراراً

ملك) وهو كتابة (قوله والثاني انه ماصر يحان) أي أنت طلاق وانت الطلاق (قوله وعلم ماتقرر) أي من نحو أنت طالق حيث لا يقع به الا واحدة فخرج قال ج لو قال طالق ففعل هو من ترجمة الطلاق أو كتابة أو لفظ أو كمال بمحمل والاقرب الثاني ويصرف بينه وبين الترجمة بان مفاد كل من المترجم به وعنه واحد بخلافه هنا مفاد الحروف المقطعة الحروف المنتظمة وهي التي لا يقع بها اختلاف المفاد فان قلت قضية هذا ترجع الثالث قلت لو قيل به لم يعد لكن ذلك اللفظ لموقع مفهوم مما نطق به فصح قصد الايقام به اه (قوله بقوله أنت الخ) في الاور لو قال نسائي طالق وأراد أقارب لم يطلق زوجته ويشعر حمله على الباطن امان في الظاهر فلو جبه انه لا يقبل منه ذلك اه ج وكتب عليه سم قوله فالوجه الخ ينبغي الامع قرينة اه (قوله فلا تقبل ارادة غيرها) أي غير الزوجة والتبادر من هذه العبارة انه يدين بل قوله لان تقدم سؤالها في الظاهر فبان اله انما يكون عند الإطلاق وقوله نظيره الغزالي الخ معتمد وقوله ان فيها أي كاد وقوله ولم يحسن العربية التي هي شاملة للعربي الذي يحسن غير العربية اه سم على ج

الصدق اذ ليس في لفظه ماوجب صرفه عن ذلك ومن ثم لم يقبل منه انه أراد المثل حيث ادعاه الان قامت عليه قرينة ؟
 يأتي عن الباقين قائل (قوله وكذا

(قوله عن موضوعه ابنيته) أي زوج (قوله وعلى الطلاق الخ) أي لو قال على الخ فخرج به لو قال أنت دال بالادل فيمكن أن
 يأتي فيه معنى ثالث بالثناء الدال والطلاء ايضا متقاربان في الابدال الان هذا اللفظ لم يشتهر في الالكسة كاشتهر اثنان فلا
 يمكن أن يأتي فيه القول بالوقوف مع بقية الثانية فخرج به ولو دل أنت طالق بالوقف المقعود قريسة من الكفاف كاليفظ بها
 العرب فلا شك في الوقوع فلو أبدلها ٧٢ كافر صحت فقل مالك فيمكن أن يكون كالمثل قال ثالث بالثناء الا أنه يخط عنه بعدم

الشهرة على الالكسة
 فالظاهر انه كدال في مال الدال
 الا أنه لا معنى بمجتهد واثناه
 والوقف والكفاف كثير في
 اللغة أي ابدال بعضهما
 ببعض وقرئ واذا السماء
 كسحت وقشعت فخرج
 أبيل الحرفين فقل ثالث
 بالثناء والكفاف فيصطلح
 أن يكون كناية الا أنه
 أضف من جميع الالفاظ
 السابقة ثم انه لا معنى له
 محتمل ولو قال الدال بالادل
 والكفاف فهو أضف
 من ثالث مع انه معنى
 محتمل منها المعاملة للفرع
 ومنها المصاحفة يقال
 تدالكت السرأتان أي
 تساحقتا فيكون كناية
 قذف بالمصاحفة والمأصل
 ان هذات ألفاظ بعضها أقوى
 من بعض فاقوا هاتلك
 ثم دال في رتبته طالك
 ثم ثالث ثم دالك وهي
 أبعد هاتلك الظاهر القطع بانها لا تكون كناية مطلقا أصلا ثم رأيت المسئلة منقولة في كتب
 الخفيفة الى آخرها مطالع فرجحه اه سم على حج (قوله فهي كناية) ببعض الهوامش ان المصنف ضرب على قوله فهي
 كناية اه ووجهه ان الكناية تنفقر الى الطلاق وما هاتليس كذلك فان قوله على الطلاق صريح ولكن حيث نوى مع
 الصيغة ان يقول من فرسي أو نحوها انصرف عن اضافته للزوجة فهو صريح بقبول الصرف فالقول به لا يشوب على نية
 الطلاق وهو ظاهر رجلى (قوله ان حرم) متعلق بكناية (قوله وضوء ذلك) وحاصله انه اذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من
 صيغة الطلاق كان كناية ان نوى بها طلاق زوجته وقع والادلالان قصد هذه الزيادة آخرجهان الصراح وان لم يقصد
 كذلك فالصيغة على صراحها اه سم على حج (قوله قلت الاصح انه كناية) ومن الكناية ايضا ما لو ادعى قوله أنت حرام
 ألفاظا تلو كذبته عنها كانت حرام كالترير أو الميتة وغيرها ما ومن

بأطلاق على قول من يقول ان نفيها ثابت وهو باطل اه واعلم ان افعال المقاربة وضعت لدنو
 انما ير محسولا فاذا حصل عليه الذي قبل معناه الاثبات مطلقا وقبل مضايوا المصنف انه كسائر
 الافعال ولا ينافي قوله ومن سكاذا يفعلون قوله فنجذبوهالا اختلاف وقسمه الى المعنى انهم
 ما كادوا أن يفعلوا حتى انتهت حركاتهم وانقطعت دلالاتهم ففعلوا كاضطر المبالا الى الفعل
 (وترجمة الطلاق) ولو لم أحسن العربية (بالعجبة) وهي ماسوى العربية (صريح على
 المذهب) لشهرة استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عندها هاتلك الطريق الثاني
 وجهان أحدهما انه كناية اقصارا في الصريح على العربي لو رده في القرآن وتكرره على
 لسان حلة الشرع اما ترجمة الفراق والسراح فكناية كافي الى وضوء من الامام والى واني
 وأقره بعدد ما من الاستعمال ولا ينافي تأثير الشهرة هناك مع انها في نفيها أنت على حرام لان
 ما هنا موضوع للمعلاق بصومه بخلاف ذلك وان اشتهر فيه ولا يقبل ظاهر صرف هذه
 اصراخ من موضوعه ابنيته كقوله أردت طلاقا لها من وثاق أو مفارقتها التزل أو بالسراح
 التوجه إليها أو أردت غير هاتلك لسانى إليها الا بقرينة كلهما من وثاق في الاول أو فارتك
 الاثنى في الثاني وقد ودعها عند سفره أو اسرى عقب امره بالتكبر محل الزاغة في الثالث
 فيما يظهر فيقبل ظاهر اوعلى الطلاق من فرسي أو ذراعى أو جوزة حتى أو قوسى أو وضوء
 رأسى فكالاتنة كآنى به الى الدرجة الله تعالى فلا يقع هاتلك نوى ذلك قبل تمام اللفظ
 وتزم على الاتيان بقوله من جوزى وضوء ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والافهى صريحة فيقع
 عليه قبل اتيانها بضم جوزى والعالى واله الم في ذلك سواء (وأطلقتك وأنت مطلقة)
 بسكون الداء (كناية) لعدم اشتباهه (واشتهر لفظ الطلاق كالملال) بالضم بناء على الاصح
 عند المبرين ان الاسم المحكى في حالة الفرفع حركته حركة كناية لالعرب فيقتدر الاعراب
 فيه في الحالات الثلاث فن قال هنا بالرفع اغما يأتى على مقابل الاصح انها حركة اعراب أو
 انه نظرا الى أن التقدير هنا كقوله الملال الى آخره فالكسفة اخذ على قول محذوف كما
 هو شائع سائغ (أو دلال الله على حرام) أو أنت على حرام أو مومتك أو على الحرام
 أو الحرام يلزنى (فصرح في الاصح) لغلبة الاستعمال وحصول التقاهم (قلت الاصح انه)

كناية

لوراد بالصدق) يعني في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا الفاهو لاصل الوتر جبا تمام قطع

ذلك ما اشتهر على السنة العامة من قولهم أنت حرام كاحرم على لبن أي أو ان أتيتك أتيتك مثل أي وأخى أو مثل الزاني فلا يخرج به عن كونه كناية وقد شمل ذلك كله الإطلاق المصنف وليس من الكناية فيما يظهر ما لو قالت أنا ذاهبة الى بيت أي مثلاً فقال لها لياب مفتوح فهو لوقو (قوله ولا على لسان الخ) عطف على العدم ملحوظا من جانب المعنى وكما قال وعدم تكرره على لسان حلة الشرع (قوله وبألف عاداتهم) أي فيعتبر حالهم فيه (قوله انقضى ٧٣) ماذا كرهه) أي من انه كناية

مطلقا (قوله تنكير هذا

لنفسه) فضيته انه وودعن

العرب كذلك لكنه لغة

قليلة وعبرة المنهج وتنكير

البتة جوزه الفراه اه

ومقتضاه انه لم يجمع وانما

اجازه بناء على مذهبه

من ان ما ورد من اللغته

مخالف للقياس يجوز

النطق فيه بما وافق

القياس وان لم يجمع

وهو مخالف لمذهب

سيبويه من انه لا ينطق

الاجمالي (قوله مع قطع

المهزة) أي غير قياسي

(قوله نهى عن التثنية)

أي التثنية بلا مقتضى له

(قوله ويجوز عكسه) قال

شيخنا الزايدى قال

المطرزى وهذا خطأ

(قوله ونحوها) من النحو

اذ هي باسمة وباملحمة

ومنه أيضا ما لو حلف

بشخص بالطلاق على شيء

فقال شخص آخر وانما

كناية والله أعلم) لعدم تكرره في القرآن للطلاق ولا على لسان حله الشرع وأنت حرام كناية اتفاقا عند من لم يشتر عندهم والاوجه مصالحة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبألف عاداتهم والطلاق التاء المثناة كناية سواء في ذلك من كانت لغته ذلك أم لا كما أفتى به الواو لدرجه الله تعالى ببناءه عن ان الاشتغال لا يخلق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف مادتهما اذ التلاق من التلاق والطلاق الاقتراق لكن لما كان حرف التاء قريبا من مخرج الطاء يسد على منهما من الاسترخاء في كثير من الاقتران انقضى ماذا كرهه (وكنايته) أي الملاق الفاعل كثيرة بل لا تنصرف (كانت خلية) أي من الزوج فضيلة بمعنى فاعلة (رية) أي منه (بتة) أي مخرجه الوصلة اذ البت القطع وتنكير هذه لغة والاشهر انه لا يستعمل الامر فالأمر مع قطع المهزة (بتة) أي مخرجه الوصلة اذ البت القطع وتنكير هذه لغة والاشهر ومثاله امثلة من مثل به جده (بائن) من البين وهو الفرق وان زاد بعده بينونة لا تحلن بعدها في أي ابدأ كإمام (اعتدى استبرج ريك) ولو انعم وطوا طلق نفسى (الحق) بكسر ثم فغ ويجوز عكسه (بأهلك) أي لا في طلقك (حالك على غاربك) أي غلبت سبيلك كالخبي البعير بالقاهرة زمامه في الصبراء على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وان تضع من العنق (لا تاده) أي أوجب (سريك) بفتح فسكون وهو الاصل وما يرجع من المال أي تركت لك لاهتم بشأنك أما بكسر فسكون فهو قطع الظاهر وضع ارادته هنا أيضا (أعزى) بوجه فجة أي تباعدى عنى (أعزى) بفتح فراه أي صرى غريبة أجنبية منى (دعنى) أي اتركنى (ودعنى) بتشديد الدال من الوداع أي لا في طلقك (وقوها) من كل ما يشتمر بالفرقة اشهر اقربا كعزى ترودى آخر جى سافرى تقضى تسترى ربك منك الزى أهلك لا حاجة لي بك انت وشأنك انت وليست نفسك وسلام عليك وكلى واشربى خلا فالن وهم فيها وأوقعت الطلاق في خيمك أو بارك الله لك لانك وسباق ان اشركت مع فلانة وقد طلقته عنه أو من غيرهما أنا منك طالق أو بآش كناية وخرج بنحوها نحو فوفى اغناك الله أحسن الله جزاك اعزى اقصى ولو قالت له أنا طلقة فقال ألف مرة كل كناية في الطلاق والمعد فيما يظهر فان نوى الطلاق وحده أو المعدوق ماواه أخذه من قول الرضة وغيره في أنت واحدة أو ثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كإياي قيل آخر الفصل من هذا الباب

١٠ نهاية سادس داخل بمينك فيكون كناية في حق الذي (قوله لانك) أي ليس كناية فلا يقع به طلاق ان نواه (قوله نحو قوى) أي ليس كناية الخ (قوله ومثله) أي في انه كناية (قوله فقال ثلاثا) في فرع لو طلق رجيا ثم قال جعلته ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على التمتع ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا ففصل بينهما ما كثر من سكتة التخصس والحق لئلا يحصل ان الذي ينبغي اعتقاده انه متى لم يفصل في ثلاث بكرا عاصم أو مطلقا منى ففصل بذلك ولم تنقطع نسبه عنه عرفا كان كالكناية فان نوى انه من تمة الاول أو بيان له أو الاثلاث وان قطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كالوفاة لها ابتداء ثلاثا اه مع مفرق من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ان شخصا قال عز وجهه بحضور شاهد هي طالق فقال له الشاهد لا تنكحني طلقة واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه بأنه قال أردت وقوع الثلاث فتفنن لان قوله لا تنكحني كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبه عرفا عن لفظ الطلاق

النظر عما يترجم فيها والافصح في الاولى انما يترجمه مهر المثل وفي الثانية مثل الصداق **فوفصل في الاختلاف في قوله**
وان لم يوجد اقرار من الخ) كذا في بعض النسخ كالنسخة وفي بعضها ما نصه ما لم يعد ويعترف به قاله الماوردي ان الطلاق
(لم يوهى معترفة به وهو الاوجه وليس يكن اقراره بشئ فانكره ثم صدق لا بد من اقراره بد من المقر لان ما هنا وقع

(قوله حيث لا يقع به شئ) أي وان كرره مرارا (قوله على تقديرها) قضية هذا الفرق ان محل عدم وقوع الطلاق بقوله طالق
حيث لم يقع جواب الكلام يتعلق به فلو قالت له هل انطالق أو هل طالق بقوله طالق وقع فراجع (قوله فلا يقع به شئ)
و ينبغي ان مثل ذلك ما لو قال (زوجته أنت طالق) أو لا تأنيبا والثالث يقع عليه طلاق واحدة فقط بقوله الاول أنت طالق
وبلغ قوله وتأنيب الخ وان نوى به الطلاق فيما يظهر ويحتمل وهو الاقرب وقوع الثلاث لان التقدير أنت طالق طلاقا أولا
وطلاقا تأنيبا وطلاقا ثالثا يقع الثلاث وان لم ينو (قوله تشملهما) أي الزوج والزوجة فصحت اضافته لكل منهما (قوله
والزق يخص بالملك) ثم تنسخ اضافة ٧٤ الفصل منه السيد (قوله ليمد مخاطبته) أي الامانة فكباية عنق (قوله

كناية) أي انه كناية الخ
وقوله أي الزوج وقوله
زوجها أي خطاب الزوجته
فيها (قوله كناية فيه)
أي الاقرار بالطلاق ثم
ان كان كاذبا وأخذناه
به ظاهرا ولم نخرج بالثبنا
وهذا بخلاف كناية
العلاق فانه اذا نواه حرم
به ظاهرا وبالثبنا (قوله
لم تنطق زوجته) معتمد
(قوله لان المتكلم
لا يدخل الخ) يؤخذ منه
جواب حادثة وقع السؤال
عنها في الدرس وهي ان
خصما اغلق على زوجته
الباب ثم حلف بالطلاق
ان لا يفتح لها أحد وغاب
عنها ثم رجع وفتح لها
بقيع الطلاق أولا وهو
ويفرق بينهما وبين قوله طالق حيث لا يقع به شئ وان نوى أنت بانه لا قرينة هذا الغلبة على
تقديرها والطلاق لا يكفي فيه بعض النية بخلاف مثلثتان وقوع كلامه جوابا بالكلام
يؤيده نية به ما ذكر في تمحص النية للايقاع وكما في ما لو طلقها رجعا ثم قال جعلتها
ثلاثا فلا يقع به شئ وان نوى على الاصح (والاعتناق) أي كل لفظ له صريح أو كناية (كناية
طلاق وعكسه) أي كل لفظ لطلاق صريح أو كناية كناية ثم دلالة كل منهما على ازالة ما يملك
ثم انما نكح حرا واعتقت نفسي لبيد أو أمة واستتبر في رجلك لبيد فهو وان نوى لعدم تصور
مما يراه به بخلاف تظايرها هنا اذ على الزوج حرم من جهتها والحاصل ان الزوجية تشملهما
والزق يخص بالملك ويبحث الخمسة في نحو تفتق وتبرأ منه ليس بكناية ليمد مخاطبته
به اذ هو الذي في نحو أنت طالق أو لا يعدم كونه كناية هنا في قوله باني متى أو حرم على
كناية في الاقرار به وقوله لولها زوجها اقرار بالطلاق ولما تزوج قوله زوجتها كناية به
ولو قيل له يلز يد فقال امرأته طالق لم تنطق زوجته الا ان أراد هالان المتكلم لا يدخل
في عموم كلامه كذا في الزوجة وفيها قال كل امرأة في السكة طالق وهي فيها انما انطلق
وأقرب ابن الصلاح في ان غبت عنها سنة فما انما الزوج بانه اقرار بزوال الزوجية بمدغية
السنة فلها بعد مضيها وانقضت عدتها تزوج غيره ولو طلب الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثا
فكباية على أربع الوجهين ويفرق بينهما وبين ما مر في جعلها ثلاثا بان ذلك أراد به جعل
الواقع واحدة ثلاثا وهو متعذر فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤاها قرينة
وكذا زوجي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية ظاهر وعكسه) وان اشتركا
في افاده التصريم لا فائدة استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة ان
ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا لا كناية في غيره وسبأني

عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح (قوله انما انطلق) وهو موافق لما قدمه من ان المتكلم لا يدخل
في عموم كلامه وعبارة تنطلق (قوله بانه اقرار برؤال الزوجية الخ) قد يقال تعريف الاقرار بانه اخبار بحق سابق لغيره
لم ينطبق على ما ذكرناه حين الاخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بهدها فكان الاقرار به
كناية فاقدمناه عن حج في نحو ان غلبت كذا فاستل في زوجة (فرع) وقع السؤال عن رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت
طالق ثم سكنت سكنت طوبى له وقال له طردك ألف طلقة ولم يقصد طلاقا فلول يقع عليه طلاق رجعي فقط أم ثلاث والجواب
عنه بانه حيث لم يقصد بقوله الثاني زود تلك الخ للعلاق لا يقع عليه الا طلقة واحدة بقوله الاول أنت طالق وله حرجا
مادامت العدة آتية ولم يكن معها طلقتان (قوله في جعلها ثلاثا) أي حيث لم يقع به شئ وان نوى على الاصح (قوله ان ما كان
صريحا في بابه) قضية لاقتصار في التعديل على ما ذكره وكذا قوله الا قوسبأني في أنت طالق الخ ان كلاما كناية الطلاق
والظاهر يكون كناية في الا حرو هو ظاهر لان الفاظ كناية الطلاق حيث احتملته احتملت الظاهرية او كذا عكسه لما في كل

في ضمن معاوضة كالمزاج في الشفعة اهـ والظاهر انه يرجع الى هذه النسخة بعد ان تتبع النسخة في الاولى فليجرب (قوله) وهي معترضة به (أي بالمال (قوله) أو سكت عن العرض) أي الصورة انهم ما متفقان على ان تلغ الموجب للبال كالمزاج موضوع المسئلة (قوله) العرض) هو معمول فسخ (قوله) كالواختلاف في المخطوط) قليل لصوره التي خاصة بالصوره التي زادها في كتاب الطلاق (قوله) هلولة حل القيد (الظاهر ان المراد بقيد أنهم من الحسب والمنعوى ليكون بين المعنى المتعدي والمعنى الشرعي علاقة كالمزاج والغالب وان كان المعنى خلاف ظاهر التعبير بالحل ٧٥ وعبارة الاخرى عبارة عن حمل القيد والاطلاق

انتهت فحمل حمل القيد على الحسب كالمزاج المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق لذي هو أظهر في أخذ المعنى الشرعي

منهما من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعيد يكون بكل من الطلاق والظهار (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو قال شخص على البضام لأفضل كذا هل هو صريح أو كناية والجواب عنه بأن الظاهر انه ليس صريحا ولا كناية لان لفظ البضام لا يحتمل الطلاق غايته ان من يذكرها يربطها بالتباعد عن لفظ الطلاق (قوله) بقرن النية) معتد (قوله) وتأييد الاول) هو قوله على ما رجحه ابن المقرئ (قوله) وجنبه فيتين الثاني) هو قوله معتد الثاني هو قوله ما رجحه في الأوزار (قوله) فزله به عائشة) ظاهر هذا السياق ان تحررها كان بعد كلام

في أنت طالق كظهره أي انه لو نوى بظاهره أي طلاقا آخر وقع لانه وقع بظاهره ما هنا في لفظ ظاهره وقع مستقلا (أو قال) ازوجته (أنت) أو نحو ذلك (على حرام أو حرامك) أو كالمزاج أو البينة أو الخنزير (نوى طلاقا) وان تعدد أو ظاهرا (حاصل) ما نواه لا قضاء على من نواه الصريح فجاز ان يكتب عنه بالحرام ولا ينافي هذه القاعدة المذكورة لان إيجابه للكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكناية اذ هو من قبيل دلالات اللفاظ ومدلول اللفظ غيرهما أو ما إيجاب الكفارة في حكم رتبته الشارع عليه عند قصد التحريم أو الاطلاق فلا لنته على التحريم لا عند قصد طلاق أو ظاهرا اذ لا كفارة في لفظهما (أو نواه) أي الطلاق والظهار معا فظهر وثبت ما اختاره) منهما لا لهما لتناضيهما اذ الاطلاق يرفع النكاح والظهار يثبت (وقيل طلاق) لانه أقوى لاز لنته الملك (وقيل ظهار) لان الاصل بقاء النكاح أما لو نواه التحريم فبإسقاطه على الاكفائه بقرن النية يميز عن لفظ الكناية فتبينوا ثبت ما اختاره أيضا من نواه على ما رجحه ابن المقرئ لكن القياس ما رجحه في الأوزار من ان المنوى أولان كان الظاهر صامعا أو الطلاق وهو بائن لفظا للظهار أو رجعي وقف للظهار فان راجع صار عائدا ولزمته الكفارة والأفلا وهذا ما قاله ابن الحداد وهو المختار بتأييد الاول بان الطلاق انما يقع بآخر اللفظ فلا فرق بين تعدد الظاهر وتاخره ممنوع بل يقين بآخره وقوع المنويين مرتين كأولهما وحينئذ فيتين الثاني (أو) نوى (تحريم عينها) أو نحو فرحها أو وطئها (لم تحرم) لما رواه النسائي ان ابن عباس سألهم عن قال ذلك فقال كذب ليست أي زوجتك عليك بصرام ثم تلا أول سورة التحريم (وعليه كفارة عين) أي مثلها حال اول لم يطأها كالمزاج لانه لا منه أخذ من قصة مارية النازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير ويروي النسائي في رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة بظاها أي وهي مارية أم ولد له إبراهيم فلم يزل به عائشة وحفصة حتى حرما على نفسه فأزل الله فحرم الآية و معنى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم أي أوجب عليكم الكفارة التي تجب في الإيمان وهو مكروه كاصرها أول الظاهر به بوجبت الاخرى حرمته لما فيه من الايداع والكنسب وزعم ابن الزمعة فيها بأنه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكروه مردود به بفعله لبيان الجواز فلا يكون مكروها في حقه لوجوبه عليه وفارق الظاهر بان مطلق التحريم يصح مع الزوجية بخلاف التحريم المشابه لتحريم الام فكان كذا ما عاندا للشرع ومن ثم كان كبره فضلا عن كونه حراما والابحان الايداعه أم ومن ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للما كغيرهما ولو قال لا ربع أنتين على حرام بلانية طلاق ولا طاهر وكفارة واحدة كالمزاج في واحدة وأطلق أو بنية التاكيد وان تعدد المجلس كالعين (وكذا)

حفصة وعائشة معا في حاشية شيخنا الزبيدي ما نصه قوله تحلة إيمانكم حال البياض وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى حفصة فلم يجدها وكانت قد خرجت في بيت أبيها فادعا أمته مارية إليه فأتته حفصة وعرفت الحال فغضبت وقالت يا رسول الله يتيقن في نوى على فراشي فقال عليه السلام يسترضيها في سر اليك سرافا كبحه على حرام فوردت الآيات اهـ (قوله وهو) أي أنه تحريم عينها (قوله وفارق) أي أنت على حرام (قوله ومن ثم كان) أي الظاهر (قوله كالعين) ظاهره انه لا فرق فيه بين كونه بالله أو بالطلاق في محي هذا التفصيل وهو كذلك

عنه كاشف رتب ظاهر قولهم في تفسير الطلاق انه حل القيد له حل القيد انه مصدر فانتظر هل استعمل الفعل من هذه المادة مجردا ويحتمل انه اسم مصدر يعني التطليق فراجع (قوله وولاية عليه) كانه ما خرج به غير المكاف اذ ليس له ولاية الطلاق (قوله وما عاصد كره انه لا يصح الخ) قال الشهاب سم فيه تطور ظاهر (قوله ومعنى عليه ونائم) قال الشهاب المذ كورد كره (قوله وخرج بانث على حرام الخ) بقي من جملة ما يخرج به ما لو حذف أنت واقتصر على قوله على الحرام ونوة كلامه حيث جعل صورة الكفارة منوطا بانخطاب بصوات أو نحو ذلك أو حرمته تكفي انه لا كفارة عليه وذلك موافق لما أتى به والده كالشرف النسائي من عدم وجوب الكفارة لكن في متاوى الشرح ان على الحرام والحرام يلزمى كناية عليه كفارة حيث كان له وجه وتجب بالتلفظ اه في مسئلة في فين قال زوجته تكفي طاقعا هل تطلق أم لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فيقع أجنى لحظة أم لا يقع أصلا لأن الوقت مهم والوجوب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى ذكر الملق عليه والافه وود لا يقع به شيء ثم بحث باحث في هذه المسئلة فقال الكناية ما يحتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك انه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد ٧٦ فقال اذا قصد الاستقبال فينبغي ان يقع بعد مضى زمن فقلت لا لانه

لم يصرح بالتطبيق ولا بد في التعلقات من ذكر المعلق وهو الطلاق المعلق عليه قال هومذ كور في الفعل وهو تكوفي فانه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة عليها ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النجاشي ان الفعل وضع لحدث مقترن زمان ولم يقولوا انه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالة في عرف النجاشي ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الافعال وصرح ابن هشام انضراوى بان دالة الافعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دالة التضن والالتزام وهي لا يعمل بها في الطلاق والاقارب ونحوها بل لا يعتمد بها الا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية فتنبيه في ما قلنا من ان هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكوفي يحذف النون قلت لا فرق فانه لانه وعلى تقدير ان يكون لنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين العرب والمخون بمثل ذلك فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أى تكوفي فهو وانشاء مطلق في الحال بلا شك اه قلته سم بهاء من الخصص عن السيوطى ويؤخذ من قوله فان نوى بذلك الامر الخ صراحة ما وقع السؤال عنه من رجل قال زوجته تكوفي طاقعا هل تطلق أم لا بقصده الا الانشاء فيقع عليه الطلاق حالا (قوله الابنية) أى المعلن ومنث أنت حرام ما لو قال على الحرام ولم ينويه بطلا فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشورى في فتاوى والده الشارح ما رواقه (قوله وتعمل كلامه الامة) عبارة المنهج وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة الى آخر ما ذكره جهان أو جهه ما اه تقدم صرح بعدم وجوب الكفارة في الزوجة المحرمة والامة المعتدة عن شبهة وسكت عن الامة المحرمة وقد ذكر الشارح هنا وجوب الكفارة في الامة المحرمة وسكت عن الزوجة فانتظر هل ذلك مقصود منه أو مجرد تصور يخلق الزوجة المحرمة ما لو يكون العتد غير ما في المنهج فليتأمل

ومعنوية فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الافعال وصرح ابن هشام انضراوى بان دالة الافعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دالة التضن والالتزام وهي لا يعمل بها في الطلاق والاقارب ونحوها بل لا يعتمد بها الا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية فتنبيه في ما قلنا من ان هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكوفي يحذف النون قلت لا فرق فانه لانه وعلى تقدير ان يكون لنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين العرب والمخون بمثل ذلك فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أى تكوفي فهو وانشاء مطلق في الحال بلا شك اه قلته سم بهاء من الخصص عن السيوطى ويؤخذ من قوله فان نوى بذلك الامر الخ صراحة ما وقع السؤال عنه من رجل قال زوجته تكوفي طاقعا هل تطلق أم لا بقصده الا الانشاء فيقع عليه الطلاق حالا (قوله الابنية) أى المعلن ومنث أنت حرام ما لو قال على الحرام ولم ينويه بطلا فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشورى في فتاوى والده الشارح ما رواقه (قوله وتعمل كلامه الامة) عبارة المنهج وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة الى آخر ما ذكره جهان أو جهه ما اه تقدم صرح بعدم وجوب الكفارة في الزوجة المحرمة والامة المعتدة عن شبهة وسكت عن الامة المحرمة وقد ذكر الشارح هنا وجوب الكفارة في الامة المحرمة وسكت عن الزوجة فانتظر هل ذلك مقصود منه أو مجرد تصور يخلق الزوجة المحرمة ما لو يكون العتد غير ما في المنهج فليتأمل

المتنبي عليه السلام يقتضي خلو التكليف على ما يشمل التمييز (قوله وهو المراد هنا حيث أطلق) أي فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم ير عقله (قوله فلا يراد النائم والمجنون الخ) أي فانها وان تعلق بها مخاطب الوضع فيما عليها كالاتلافات لكن لم يعلق بالمهاجم عليها على ان خطاب الوضع لم يتعلق بها في جميع ما عليها بل في نحو الاتلافات خاصة كما أشار إليه

(قوله ثم زعم) أي قال (قوله لم يقبل) وينبغي تدبيره لانه سبق منه ذلك فلا وقوع لا قضاء المدة قبل طليقتها ثلاثا (قوله ولو أنكر نيته) أي الطلاق (قوله انه لا يعلمه نوى) وتظهر فائدة ذلك في العدة (قوله انه نوى) أي لا تراث منه ان كان الطلاق باثنا (قوله وان نواه) غاية (قوله طلقته) أي الأخرى (قوله ونحوه) أي كالأجارة والاذن في دخول الدار (قوله والدعاوى وغيرها) نعم لا تفصح بها شاهد ولا تبطل بها صلته ولا يجنس بها من حلف لا يتركه ثم س ٥٦ ج (قوله للضرورة) علة يعتدوا بها في تقدم الكتابة على الإشارة لان كلامه يحتاج لنية فلا مرجح ٧٧ لاحدا مما على الأخرى (قوله أي أهل

فطنة) وينبغي ان يأتي هنا ما قبل في السلم من انه بشرط لهصته أن يكون هناك عدلان يعرفان لغتهما غيرها وانهم اوجدان غالبا فقال هنا بشرط لكون الإشارة كتابة ان يوجد فطنون يفهمون غالبا في أي محل اتفق للأخرس فيه تصرف بالإشارة فلو فهمها فطنون في غاية من الفطنة قبل ان يوجدوا عند تصرف الأخرس لم تكن إشارته كتابة بل تكون كالشي لم يفهمها أحد وينبغي أيضا الاكتفاء بفطن واحد فالجواب كلامه ليس بقيد (قوله تعريفة بها) أي بالكتابة الثانية

أني ليست لفظا كالكتابة ولو ألقا بكباية ثم مضى قدر عدتها ثم طلقها ثلاثا ثم زعم انه نوى بالكتابة الطلاق لم يقبل لرفع الثلاث الموجبة للتبطل اللازمة ولو أنكر نيته صدق بيمينته وكذا وازنه انه لا يعلمه نوى فان نكل حلف في أواريها انه نوى لان الإطلاق على نيته يمكن بالقرائن (وأشاره ناطق بطلاق لغو) وان نواه وأفهمها كل أحد (وقد كناية) للحصول الأفهام بها كالكباية ورويان ففهم الناطق إشارة ناره مع انه أغسر موضوعه بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعه للافهام كالعبارة نعم لو قال أنت طالق وهذه مشيرة إلى وجهه له أخرى طلقت لانه ليس فيه إشارة محضة هذا نواه أو أطلق فيما يظهر لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال انه أغسر احتمالا قريبا أي وهذه ليست كذلك وخرج بالطلاق غيره فقد تكون إشارة كعبارته فكسب بالامان وكذا الاتعاض ونحوه فلو قيل له أيجوز فأشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه (وبعدت إشارة أخرس في العقود) كهية وإجارة وبيع (والحلول) كعتق وطلاق ونسخ والأقارب والدعاوى وغيرها وان أمكنه الكتابة للضرورة (فان فهم طلاقه) وغيرها (بها) كل واحد قصر بيمينته وان اختص بفهمه فطنون (أي أهل فطنة وذكاه (فكتابة) كافي لفظ الناطق وتعريف نيته فيما إذا أتى بإشارة أو كتابة بإشارة أو كتابة أخرى وكلهم اشتهروا وتعريف بها مع انها كتابة ولا اطلاع لها على نسبة ذلك للضرورة فتقول المتولى ويعتبر في الأخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق في قصده الطلاق ليس بقيد وسبب في العلم انهم الحقوا بالأخرس من اعتقل لسانه ولم يرج برؤيه والقياس يحمله هناك الأخرس بشمله (ولو كتب ناطق) أو أخرس (طلاقا ولم ينو فقلو) اذا لفظ ولا نية (وان نواه) ومثله كل عقد وحل وغيرهما ماعدا النكاح ولم يتلفظ بما كنهه (فالاظهر وقوعه) لاقادتها حينئذ وان تلفظ به ولم ينو عند التلفظ ولا الكتابة وقال انما صدقت قراءة المكتوب فقط صدق بيمينته (وان كتب اذا لم يكن كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فلما تطلق بيلوغه) ان كان

(قوله ولم يرج برؤيه) وكذا من رجي برؤيه بعد ثلاثة أيام فصحت انه هنا كذلك فاسما ويحمل الفرق بأنه انما الحق به ثم لا احتياجه للعلن واضطراره اليه ولا كذلك هنا ٥٦ ج والمتبادر من كلام الشارح حيث لم تعرض لهذه الحجة رجي برؤيه وانظر طالع زمن اعتقاله أو قصر (قوله فقلو) أي يقبل قوله في ذلك بيمينته كما تقدم في قوله قربا ولو أنكر نيته صدق بيمينته (قوله وقال انما قصدت قوله الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو إلقاء عبارة المحلى فلو تلفظ بالطلاق بكسبه وقعه الطلاق إلا ان يقصد تراءه ما كنهه فيقبل ظاهره في الأصح ٥٦ ج فاقوم تخصيص الانشاء بما لو قصد القراءة وقوع الطلاق اذ قصد انشاءه أو أطلق (قوله وان كتب اذا لم يكن الخ) في الرض وان علق بيلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءة كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق طلق بوصول الكتاب طلقين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلق اه وينبغي اذا علق بوصول الكتاب وبوصول نصفه ان يطلق طلقين اه س على ج وقول سم كوصول بعضه أي فان قرأت ما قبله صيغة الطلاق طلق والافلا انظر المراد بنصف الكتاب هل هو نصف

بالملادة في كلامه (قوله والنهي في لاتقربوا الصلاة الخ) جواب عن سؤال مقصود تقديره كيف يقال ان السكران لا يتعلم به التكليف مع انه مغلوب بالنهي في الآية فأجاب عنه بما ذكره الذي حاصله ان المخاطب فيها ليس من محمل الخلاف (و هو مكلف اتفاقا) (قوله ومن أطلق عليه التكليف الخ) يشير به الى انه لا خلاف في الحقيقة بين الآفة في كونه غير مكلف لكن هذا لا يناسب تغييره بالاصح فيما امر الصريح في ثبوت الخلاف (قوله كان لقننه أجمعى الخ) وكان صرفه العارف بدلوله الورقة المكتوب فيها الوصف الحروف عوليه فهل يعتبر نصف عدد دوا هو ملحقه من كلام مختلف أو نصف كلها منتظمة متواليه من الأول ومن الآخر (قوله كهذه الصيغة) أي قوله وان كتب اذ الخ (قوله فان انجمي الخ) مقصد (قوله وقبل ان قال) أي وقد انجمي غير سطر الخ ٧٨ (قوله ما لو امر غيره) أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلا

طالق (قوله ونوى هو) أي الا امر عند كتابة النكير (قوله أو كتابة أخرى وبالنسبة) برادأ هذا التوكيد في التعليق ومراعاة لا يصح الان يقال مراده أمره بالكتابة بطلاق مخير والغرض منه التنبيه على انه يشترط كون النسبة من الآتي بالكتابة كتابة أو غيرها وأنه لا يكفي النسبة من أحدهما والكتابة من الآخر (قوله فامتثل ونوى) أي فانه يقع (قوله وبقوله) عذف على قوله وخرج بكتب (قوله بان الذي فيه) أي الرافعي (قوله وهو الصحيح) مقصد (قوله فومت وما فيه) أي لان ذلك قد ساقه مرة (قوله قبل قوله) أي ظاهرا (قوله ظاهرا) أي وهو ان المقصود ثم عدم

فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان أمكن قراءتها وان اجمعت لان المقصود اصاله بخلاف ما سواه من السوابق والواحق فان انجمي سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان قال كناية هذا أو الكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه وقوله الرافعي عن الأصحاب اما قال اذا جاءك خطي فأنت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق وان لم يكن فيما بقي ذكر الطلاق وخرج بكتب ما لو امر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف ما لو امره بالكتابة أو كناية أخرى وبالنسبة فامتثل ونوى وبقوله فأنت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذ لا يكون للكتابة كناية على ما حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وهو مردود بان الذي فيه المزمع بالوقوع قال الادري وهو الصحيح لا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ بالمكتوب (وان كتب اذ اقرأت كتابي وهي قارة فقرأه) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مر وان لم تنهه أو طالعته وفهمت ما فيه وان لم تلفظ بشيء فاقطعه الامام عن اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه نعم لو قال الزوج انما أردت القراءه باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها والفرق بين اطلاق قراءتها اياه على مطالعتها اياه وان لم تلفظ به وبين جواز ابرأذي الحدث الا كبر القرائن على قلبه ونظره في المصنف ظاهره والاجه عدم الفرق بين ظنه كونه أمية أو لا اذ اللفظ لا يصرف عن حقيقته الاعتدال التعذر ويجوز ظنه لا يصرفه عنها (وان قرئ عليها فلا طلاق) (في الاصح) لعدم قراءتها مع امكانها لو انما انزل القاضي في نظير ذلك لان العادة في المحاكم ان يقرأ عليهم المكتات بالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضا فالعزل لا يصح تطبيقه فتعين ارادة اعلامه به بخلاف الطلاق والناسي تطلق لان المقصود اعلامها على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تكن قارة فقرأ على طلق) ان علم الزوج بانها أمية لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد بخلاف ما اذا جهل حالها فلا تطلق نظرا الى حقيقة اللفظ قال الادري مفهومه اشتراط قراءته عليها فلو طالعته وفهمه أو قرأها على ما لم يخبرها بذلك لم تطلق ولم ارفيه نصا ويحتمل انه يمكن في ذلك ان الغرض الاطلاع على ما فيه وبقي ما لعلق بقراءتها وكانت قارة وهو يعلم ثم نسبت القراءة أو عيبت ثم جاء الكتاب هل تطلق بقراءة غيرهما ولو علقه

تعظيم القرآن وهو منتفلا بالاجراء من غير تلفظ والمقصود هنا وجود المعلق عليه من مجرد الاعلام وقد وجد (قوله عدم الفرق) أي في نوع الخلاف (قوله فلا طلاق) أي وان ظننا حال التعليق أمية (قوله وان لم تكن قارة) أي في نفس الامر (قوله فقرأ عليها طلق) لو قرئ عليها في هذه الحالة وهي ناعمة أو مغنى عنها أو مجنونة فهل يكفي لانه تعليق على صفة أو لا لعدم تأهلها السماع الكتاب فيه نظرا الى القرب الثاني لان مقصود الزوج اطلعا على ما في الكتاب وهو منتف في الحالة المذكورة (قوله بخلاف ما اذا جهل حالها) أي كونها قارة (قوله فلا تطلق) أي بالقراءة عليها وقوله فلو طالعها أي الغير (قوله أو قرأها) أي الصيغة وقوله لم تطلق مقصد (قوله ويحتمل انه يمكن في ذلك) أي في الدقة مقصد وج نقل سم على منعه عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق لاحتمال الاول

عن معناه واستعمله في موضوع آخر على ما فيه من التفصيل (قوله وان كان في بعض الظاهر) أي فلا بد من الظاهر في كلا
 المصنفين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق وان احتمل غيره فهو ضعيف كلفظ الطلاق اذا خوطبت به الزوجة
 فان الظاهر منه الفراق وان احتمل معه الطلاق من الوثائق فهو ضعيف قسائل (قوله ما لم يقع جواب دعوى فاقتران) ريب
 يأتيه في الدعوى والبيانات ما يخالف هذا فغير ارجح (قوله مردود الخ) ومعلوم ان الصورة أنه احبر بانوى أمان في حال سكره
 (قوله ثم قلت ووصل كتابه) المتبادر من هذا الصنيع انه اذا قرأه بنفسه طلق مع ان المقصود من التعليق قراءة غيرها العلم
 بامتنها ولعل وجهه ما فهم من وقوع الطلاق ان التعليق في مثل ذلك برادته مجرد الاعلام لا خصوص قراءة الغير (قوله
 هل تكفي) أي لا تكفي قراءتها (قوله الاكتفاء في الثانية) أي بان قصد قراءتها بنفسه فلا بد من (قوله وعدم الاكتفاء في
 الاولى) أي فلا تطلق في فصل في تفويض الطلاق اليها (قوله في تفويض الطلاق) أي وما يقبضه من وقوع واحدة أو أكثر
 (قوله واحتماله) اغماضه بما قيل ليس في الاية دليل على تفويض الطلاق بل ٧٩ مجرد التخصيص بين المقام والفراق

فمن اختلشت الفراق
 انشأ طلاقها ومن ثم قال
 تعالى فتمالين الآية
 (قوله الى آخره) اغماض
 الخ ولم يقل الاية لكون
 الدليل أكثر من آية (قوله
 فقالت أنت طالق) خرج
 به ما لو قالت طلقت نفسي
 فانه صريح لانها أنت بما
 تضمنه قوله طلقتني في فرع
 في سم على جمل كتب لها
 طلق نفسك كان كناية
 تفويض كما هو ظاهر
 انتهى (قوله كان كناية)
 أي منه ما قوله وهي أي
 فوت (قوله ثم ان نوى مع
 التفويض اليها عدد
 وقع) ظاهره ان ماواه
 يقع بقوله اذ ذلك وان لم
 تتواوذكرت دون ماواه
 فليصرر (قوله تطلق أحدها

بقراءتها عالما بانها غير قارئة ثم قلت ووصل كتابه هل تكفي قراءة غيرها الظاهر الاكتفاء في
 الثانية نظر الى حالة التعليق وعدم الاكتفاء في الاولى لذلك ولا نقل عندي فجمعا
 في فصل في تفويض الطلاق اليها ومثله تفويض المقتل للقتل (له تفويض طلاقها) أي
 المكافاة لا غيرها (اليها) بالاجماع واحتماله أيضا بانها على الله عليه وسلم خير نسائه بين المقام
 معهما وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا زوج لك من الذين اتبعوا ولا زوج لك من الذين
 آخروا فلم يكن لا اختيارهن الفرقة أثر لم يكن لتفسيرهن معنى والاوجه انه لو قال له طلقيني
 فقالت أنت طالق لثلاثا كان كناية ان نوى التفويض اليها وهي طلق نفسها طلق والا فلا ثم
 ان نوى مع التفويض اليها بعد وقوع الا فرادة وان ثلثت كما يأتي لو فوض طلاق امرأته
 الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والاخر لا نفاذا لوجه كما قال البندخي في المعتمد الذي
 يقتضيه المذهب انه يقع واحدة لا نفاقهما معا عليها واختلافهما فيما زاد في ثبوت ما انتفاعه
 وبسقط ما اختلافه (وهو غلبك للطلاق) في الجديد لان تطليقها بنفسها ممتنع للقبول
 (فيشترط لوقوعه تطليقها على فور) لان التخليك يقتضيه فلو أخرت بقدر ما ينقطع به القبول
 عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع نعم لو قال طلق نفسك فقالت كيف يكون تطليقي لنفسي ثم قالت
 طلقت وقع لانه فصل بسيرة قاله النفال وظاهره اغتفار الفصل اليسير اذا كان غير اجنبي كما
 مثل به وان الفصل بالاجنبي يضر مطلقا كسائر العقود ويرى عليه الاذرى والوجه اغتفار
 اليسير ولو اجنبي كان طلع وفي الكفاية ما يؤيده ومحمد ما مر ما لم يعلق بتي شئت فان علق
 به لم يشترط فور وان اقتضى التخليك اشتراطه كاجزومه في التنبيه ويرى عليه ابن المقرئ
 والاصموني والعاجزي وصاحب الأثر وتقبله في التسديد عى النص وهو المعتمد (وان
 قال) لمصلحة التصرف لا لغيرها كما مر تفسيره في الخلع (طالق نفسك ما لم يطق طلق بانث
 وزمها ألف) وان لم تقبل بالالف كما اقتضاه المصلحة ويكون تخليكا بموضع كالبيع وما قبله

واحدة) وينبغي ان صورة المسئلة انه فوض اليها في الطلاق على ان يتوفاه معا فله لذلك في زمان واحد ما لو أدن لكل
 منهما في المصلحة على انفراد فينبغي أن يقع ثنتان لان كلا أتبعها أدن له قيمة بته انما زاد على الواحدة من الموقع الثلاث
 بل لو لم يدم الاذن فيه (قوله في المعتمد) اسم كتاب (قوله وبسقط ما اختلافه) ولا يشترط لوقوع الطلاق فور منه ما لم يأتي
 من أن التفويض للاجنبي فوكيل لا تخليك (قوله ثم طلقت لم يقع) ظاهره وان جهلت الفورية وهو ظاهر لما علق به من أن
 التخليك لا يؤخر (قوله كاجزومه) أي عدم اشتراط الفورية في متى (قوله وهو المعتمد) خلافا لما (قوله لانه يرها) أي ما غير
 مطلقه التصرف فينبغي انم اذا فصلت تخليق رجعي ما ولو ذكر المال ثم رأته صرح بذلك في شرح المنهج السابق أول الخلع
 (قوله كما اقتضاه المصلحة) قال الزواي وبني لو قال له طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الطبري الذي
 عنده ان يقع الطلاق ولا معنى لقوله بالف درهم اه شرحه وروض اه م على حج وقول سم يقع الطلاق أي رجعي

أوبعد كاهوشان الحكم بالوقوع بالكائنات وحينئذ قلنا أوقفنا عليه الطلاق ما قرره (قوله أي ما استسقط منه) أي وأضفه
 في نحو أوقف عليك الطلاق أو نحوها مما يأتي (قوله منه بعد أن قيل له طلقها) الضمير المنزول على الزوج بقرينة ما بعده خلافا
 في حاشية الشيخ (قوله إذا خلع من التعليق) ليس هذا في فتاوى والده وكأنه أشار به إلى أن شرط الخلع به حالاً لا بالعلقة
 بشئ فإن علته أي حلفه على شئ ٨٠ كان قال على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لأتمل أولاً فعلن فلا يقع عليه

الأب وجود الصفه كاهو
 واضح (قوله فصار كما لو قال
 أنا منك طالق) قد روي
 دن أنا منك طالق صادق
 فيما إذا كان الموقع للطلاق
 هو أو هي بخلاف طلقه
 لا يصدق إلا إذا كانت هي
 الموقعة فتأمل (قوله
 لا يستعمل في الدين إلا
 توساً) هذا ظاهر فيما
 في المتن (قوله وعلم ما تقر
 الخ) هذا ربه للمباح
 على كلام أسقطه الشارح
 فليراجع (قوله قال الأشعري
 الخ) كان ينبغي ذكره

كالهبة (وفي قول توكيل) كما لو فرض طلاقها لأجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فوري)
 في تطبيقها (في الأصح) تطر ما مر في الوكالة والثاني بشرط لأن التفويض يضمن تخليها
 نفسها بل يضمن تأديته وذلك يقتضي جواباً عاجلاً ولو أتى هنا بجي جاز التأخير قطعاً (وفي اشتراط
 قبولها) على هذا القول (خلاف التوكيل) وحرمان الأصح منه عدم اشتراط القبول مطلقاً
 بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبيل تطبيقها) لأن كلاماً من التوكيل
 والتوكيل يجوز رجوعه الرجوع قبل قبوله وزيده التوكيل يجوز ذلك بعده أيضاً فلو طلق
 قبل علمها رجوعه لم ينفذ (ولو قال إذا جاع رمضان فطلق) نفسك (فاعلى) قول (المليك) لأنه
 لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فيه أن التعليق يطل خصومه لا عموم الأذن
 وقول الشارح وتقدم في الوكالة أنه لا يصح تعليقه بشرط في الأصح وإنه لا يفتى به وهاشوا شرط
 للتصرف شرطاً جازاً فلتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك فيه إشارة لذلك وقول بعضهم إن ما دل
 عليه ظاهر قولهم هنا جاز يعارضه قولهم في الوكالة لا يجوز لكن مرادهم يجوز هنا فنفذ قطع
 ولا ينافي حرمة ولا يجوز ثم إنه يأتى به بناء على حرمة تعاطي العقد الفاسد فلا ينافي في محته ومن
 عبرتم بلا يصح مراده من حيث خصوص الأذن وإن صح من حيث عموم انتهى مرادنا
 الممول عليه كما مر في الوكالة جواز التصرف مع الفساد (ولو قال أئني نفسك فقلت أئني
 ووبأ) أي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قالته (وقم) لأن الكفاية مع النية كالصريح
 (والأب) بان لم ينبأ بأحد هـ ما ذلك (فلا يقع الطلاق لو وقع كلام غير النأي القول) (ولو قال
 طلق) نفسك (فقلت أئني) نفسي (ووت أو) قل (أئني وولي فقلت طلق) نفسي (وقم)
 كالو بانيه بل يفتى صريح من أحدهما أو كناية مع النية من آخر هذا ذكر النفس فإن
 تركها مع ما فوجها أنهما الوقوع إذا توفرت فيها كقوله البوشنجي والبغوي في تعليقه قال
 الأذمعي وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به وإفهام
 كلامه عدم اشتراط توافي لفظهما صريحاً ولا كناية إلا أن قيد بشئ فيتبع (ولو قال طلق
 نفسك وولي فلا فقلت طلق وتوفرن) وإن لم تعلم نيتيه كاهو ظاهر بل وتم ذلك منها اتفاقاً
 وقول الشارح عقب وتوفرن بأن علمت نيتيه ليس بقيد (فتلا) لأن اللفظ يحمل العدد وقد
 نواه (والا) بان لم ينوشياً أو نواه أحدهما (فواحدة) تقع دون ما زاد عليها (في الأصح)
 لأن صريح المطلاق كناية في العدد فاحتاج إلى نية منها من حيثها إذا لم يتو واحد منهما
 لا خلاف وكذا أن فوت هي فقط ولو فوت فيما أدنى فلا ترا واحدة أو اثنين وقع ما نوه اتفاقاً لأنه
 بعض المأذون ونحوه قوله وولي فلا تأملوا لفظهين فلها إذا قلت طلق ولم تذكر عدداً
 ولا نوه وتوفرن (ولو قال ثلاثاً لم وجدت) أي قالت طلق نفسي واحدة (أو عكسه) أي
 وحده فتلت (فواحدة) تقع فيها المألوه في الثلاث التي فوضها في الأولى ولعدم

(قوله ولو أتى هنا) أي على
 القول بأنه توكيل (قوله
 قبل تطبيقها) أي قبل
 الفراغ من تطبيقها فصح
 الرجوع في أثناء كلامها
 أو معه (قوله يجوز ذلك
 بعده) أي بعد القبول
 (قوله فلو طلق قبل علمها
 برجوعه) أي ولكيه
 بعده في الواقع ولو تنازعا
 في أن الطلاق قبل الرجوع
 أوبعد مبنين أن يأتي
 فيه تفصيل الترجمة
 فليراجع (قوله لم ينفذ)

أي على التوفرن (قوله بطل خصومه) أي التوكيل (قوله لا يصح تعليقه) أي الوكالة
 (قوله فيه إشارة لذلك) أي قوله أن التعليق يطل خصومه (قوله هذا) أي الحكم المذكور من الوقوع (قوله إذا توفرت نفسها)
 قضته أنه لا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفي أئني حيث قوي به الطلاق وبه صريح فقال سوله أو أي هو ذلك أي نفسها
 أم لا (قوله إلا أن قيد بشئ) أي من صريح أو كناية (قوله لا خلاف) أي في وقوع الواحدة

الأذن

عقب تنظير القزى اذ هو مؤيد به (قوله فكلا استثناه كآتي به الالدرجه الله تعالى فهو كناية الخ) كذا في نسخ من الشارح قال الشهاب وحاصله كالآتي انه ان قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق فكأن صيغة الطلاق كناية ان نوى به طلاق زوجته وقول الان فلان ان قصد هذه الزيادة أخرجه عن الصراحة وان لم يقصد هذا كذلك فالصيغة على صراحتها لكن في نسخة أخرى مانصه فكلا استثناه كآتي به الالدرجه الله تعالى فلا يقرب أى نوى ذلك قبل تمام

(قوله طلق واحدة) أى فى الصورتين (قوله وهو مثل قولنا) أى فى كونه يلقون عند التصاق (قوله مردود) لم يبين وجه الرد وقد يتوقف فى الرد بان الظاهر ما ذكره ذلك البعض لأنه حيث أخر الشبهة عن الطلاق وقدمها على الواحدة كان أصل الطلاق معلقا على مشيئة الواحدة ولم توجد اذا قدم المشيئة على الطلاق كان المعلق طلاق لواحدة على مشيئتها ما اذا طلق الثلاث قد شاعت الواحدة فى ضمنها (فصل فى بعض شروط الصيغة) ٨١ (قوله أقصد هـ) أى اللفظ والمعنى

(قوله مر بلسان ناظم)

ظاهرة وان عصى بالنوم

وهو ظاهر ان كانت

المعصية لامر خارج كان

نام بعد دخول وقت

الصلاة ولم ينقلب على ظنه

استيقظه قبل خروج

الوقت اما لو استعمل

ما يجب النوم بحيث تقضى

المادة بأن مثله وجب

النوم فيه نظرا وقد يقال

يفرق بين هذا وبين

استعمال الدواء المنزّل

للعقل بأن العقل من

الكليات التى يجب حفظها

فى سائر المثل بخلاف

السوم فانه قد يطلب

استعمال ما يحمله لمناقبه

من راحة البدن فى الجملة

وهو قضية عدم تقييد

النوم فى كلامه بعدم

المعصية وقوله وان أجاز

الاذن فى الزائد عليها فى الثانية ومن ثم لو قال رجل طلق زوجتى وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولو قال طلقى نفسك ثلاثا ان شئت فطلق واحدة أو واحدة ان شئت فطلق ثلاثا فطلق واحدة كالمؤيد كذا المشيئة وان قدم المشيئة على العدد فقال طلقى نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا وعكسه لما هو مثل قولنا قدم المشيئة على العدد ما لو قدمها على الطلاق أيضا فقول بعض المتأخرين والظاهر انه لو قدمها على الطلاق أيضا فقال ان شئت طلقى ثلاثا أو واحدة كان جازا أخرجه عن العدد مردود

(فصل) فى بعض شروط الصيغة والطلاق منها أنه يشترط فى الصيغة عند عروص صارفعها اطلاقا ما يأتى فى المنزل وللعيب وهو ما صرح به كانت أو كناية تصدق لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم أقصد هـ ما هنا (مر بلسان ناظم) أو زائل عقل بسبب لم يبين بعضه بل كانه كمران (حلاق لنا) وان أجاز وأما بعد بقطعه رفع القلم عنه حالة تلفظه به ولو ادعى انه لم تلفظه به كان نائما أو صبا أى أو أمكن ومثله مجنون مبهله جنون صدق بيمينه قاله الرواى بموازنة الروضة له فى الاولى ظاهرة اذ لا اشارة على النوم ولا يشك على الأخيرين عدم قبول قوله لم أقصد هـ الطلاق والعق طاهر التلفظه بالصريح مع تيقن تكليفه فلم يكن رفضه وهما لم يتيقن تكليفه حال تلفظه بقيل فى دعواه الصبا أو الجنون مقيده ولا يستغنى عن هذا بشرطه التكليف أول الباب لان هذا وما بعده كالنسخ لذلك على أنه يستفاد منه هـ ما عدى تأخير قوله أخرجه ونحوه لان الاقوال لا ينقلب بالا حارة غير لغو ولا يستفاد هذا من قوله يشترط لغوه التكليف (ولو سبق لسانه بالطلاق بلا قصد) هو نأ كيد لفهمه من التعبير بالسبق (لنا) كلوا اليمين ومثله تلفظه بما كيا أو تكبر الفقه للفظه فى تصويره ودرسه (ولا يصدق ظاهرا) فى دعواه سبق لسانه أو غيره مما يمنع الطلاق تتعلق حق القيدير به ولا نه خلاف الظاهر للعالم من حال العاقل (الابقرينة) ككنايات كدعواه ان الحرف النب عليه بحرف آخر قصد ظاهرا لظهور صدقه حينئذ

١١ نهاية سادس غاية (قوله عهد الجنون) أى سابق (قوله صدق بيمينه) أى العصى والمجنون على المعتقد (قوله عدم قبول قوله) أى المطلق (قوله والتى ظاهرا) أى ما باطلا فيه نفعه ولم المراد حيث قصد عدم الطلاق أما لو أطلق فى الان الصريح يقع به وان لم يقصد هـ (قوله أو الجنون مقيده) أى امكان الصبا وعهد الجنون (قوله سبق لسانه أو غيره) دخل فيه ما صرح الرواى ولا قرينة ثم تدل على الصبا والجنون والنوم التى ادعاها قائل الان يدعى ان عهد الجنون وامكان الصبا والنوم ينزل منزلة القرينة لتقرى صا صدقه فيما قاله (قوله الابقرينة) كونهما مالو قال زوجته أنت حرام فظن وقوع الثلاث فاخبر على مقتضى ذلك الظن له طلتها ثلاثا وأخبر عن نفسه بحسب السائل قال له أطلقت زوجتك بأنه طلق ثلاثا وأخبر عن نفسه ثم قال طلنت ان ما جرى بيننا طلاقا فأتيت بخلافه بخلاف ما لو حلف انه لا يفعل كذا فاخبر بطلان العقد فظن وبأن هـ العقد لان بطلان العقد أجنبي من الفعل المحلوف عليه بخلاف ذلك ان حج بالعتى

لللفظ وعزم على الاتيان بقوله من جوزي ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والواقع عليه قبل اتيانه بنحو جوزي والماضي
والعالم في ذلك سواء اه وهذه النسخة هي التي تناسب القياس على الاستثناء لكن الأولى هي التي توافق ما في فتاوى
والله التي نسب اليها (قوله ان الاسم المحرك الخ) نازع في هذا الشهاب سمعنا حاصله ان هذا انما يتيم ان كان المحرك لفظ

(قوله اما بانها فاصدق) أي فعمل بمقتضاها ولو غير ينضمه كان أولي وقوله مطلقا أي كان اه ان قرينة أم لا (قوله ان أقول
طلبتك) ظاهره وان لم تكن هناك قرينة ويحمل خلافه فلا قبل حيث لا قرينة وهو الظاهر (قوله ولما أقول قوله) أي
يجوز لها وقوله ولم يخل أي يجوز الخ ٨٢ (قوله بخلاف ما إذا عمل) أي سبق اللسان أو نحوه بشرينة ظاهرة فصرح عليه

الشهادة (قوله ولو قصد
الطلاق) وبقي ما لو قصد
التداعي والطلاق فهل هو
من باب المانع والمقتضى
وإذا اجتمعا غلب المانع
وهو التداء فلا يقع الطلاق
أو من قبل المقتضى وغيره
فيغلب المقتضى فيقع
الطلاق فيه نظر والأقرب
الثاني (قوله طلقت) أي
سواء هجر اسمها أم لا وهذا
علم من قوله كالوقصد
حالاتها الخ (قوله والأوجه
حل كلامه) أي الزركشي
من عدم الوقوع مع الضم
ومن الوقوع مع التنب
مطلقا (قوله فان لم يقل
ذلك) أي أردت التداء
(قوله حكم عليه بالطلاق)
أي من وقت الصيغة على
العقد (قوله في هذا) أي
في الحكم بوقوع الطلاق
ما لم يقل أردت خدامه
(قوله كما عمل) أي ما ذكر
من المعلق والخبر (قوله

أما بانها فاصدق مطلقا وكذا لفظها مطلقا ثم قال أردت ان أقول طلبتك ولما أقول قوله
هنا وفي نظائره ان خلعت صدقة بامارة ولم يخل صدقة أيضا ان لا يشهد عليه به بخلاف ما إذا
علمه (ولو كان اسمها مطلقا لفظا لم يطلق) وقصد التداء لها باسمها (لم يطلق) للقرينة
الظاهرة على صدقة لانه صرفه بذلك عن معناه مع ظهور القرينة في صدقة (وكذا ان أطلق)
بان لم يقصد شيئا فإطلاق (في الأصح) جلاء على التداء لم يدره وغلبه ومن ثم لو غبر اسمها عند
التداء أي بحيث هجر الأول طلقت كالوقصد لظاهره وان لم يضره والثاني تطلق احتياطا
ولو قصد الطلاق طلقت قال الزركشي وضبط المصنف بالكون لغيره في باطله
بالضم لا يقع أي مطلقا لان بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي باطلها بالتنب يتعين
صرفه الى التطلق أي مطلقا وينبغي في المالح ان لا يرجع لدعوى خلاف ذلك اه ورد بان
الضم غير مؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والأوجه حل كلامه على نحو قصد هذه الدققة
والتي المسمى سرائره هذا التفصيل (وان كان اسمها مطلقا أو طالما (وقال بالاطلاق
وقال أردت التداء) باسمها (فالتلف الحرف) بل سلف (صدق) ظاهر الظهور القرينة فان
لم يقل ذلك طلقت وقضيته انه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق ولا يظاهر الصيغة
ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكن اتقبل الصرف
بالقرينة وان وجدت القرينة (ولو خاطبها بطلاق) معلق أو مضمر كما تامله كلامهم ومثله
أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر ونما أثر تفرق المزمل في الأقوال لان المعتبر فيه البقين
ولانه احبار يتأثر بها بخلاف الطلاق (ها لا أوليا عبا) بأن قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهرا
وباطنا لأجتماع الخبر الصحيح ثلاث جده جدوه من جد الطلاق والتكاح والزوجة
وخصت لتأكد أمر الابتناع والافضل التصرفات كذلك وفي رواية والعنف وخص
لتشوف الشارع اليه وليكون اللعب أعم مطلقا من المزمل عرفا والمزمل يختص بالكلام
عطفه عليه وان رادف لفظه كذا قاله بعض الشراح وجعل غيره بينهما فافترض المزمل بان
بقصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا
بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا لفظا أنت طالق وقد قصد اللفظ لطلاق دون معناه كما في حال
المزمل وقوعه لم يدر في قوله لم أقصد المعنى (أو وهو نظائره الأجنبية بأن كانت في ظلة أو كجها

ومثله أمره لمن يطلقها) أي لأن يعلق طلاقها بالمعنى في قوله بعد قول المصنف يشترط لفظه من قوله أما
وكيله أو الحاكم في المولى فلا يصح منها تعلقه (قوله يتأثر بها) أي القرائن (قوله وخصت) أي التلاوة قوله كذلك أي هز لها
وحدها سواء (قوله وفي رواية) يحتمل انه يدل الرحمة فيكون التعبير الثلاث على حقيقته ويحتمل انه زيادة على الثلاث وعليه
فالتقدير في هذه الرواية والعنف كهذه الثلاث وقرن بين تلك الثلاث لمعلقها بالابتناع وشبه ما يتعلق بالخبر بما تأ كده
(قوله اذا المزمل) على تكون المزمل أخص (قوله يختص بالكلام) أي واللعب فيكون بغيره وقوله عطفه أي اللعب وقوله
عليه أي المزمل (قوله وفيه) أي فيما جعله الغير (قوله لا بد منه مطلقا) أي سواء في ذلك المزمل واللعب وغيره (قوله ومن
ثم أي من أجل انه لا بد من قصد اللفظ

الحلال وحده وهو ليس كذلك انما المحرم جلة الحلال على حرام وحينئذ فحركة الجزء الاول باقية على اصرها او اطال في ذلك فراجمه (قوله من كانت لفته ذلك أولا) لا يعني ان المراد بكونه لفته انه من بلد مثلا ينطق بذلك كما يدل عليه البناء الا في وليس المراد ان في لسانه غير اخفاء عن النطق بالطله الظاهر ان هذا ليس من محل ان لا في بل هو صريح في حقه

(قوله حنت الناسي) اي فبالو حان لا يسهل كدافني الحنف فعلة حيث قيل فيه بالحنث وان كان الراجح عدم الحنث (قوله وقع) اي ظاهرا او باطنا (قوله فلي قول الخ) اي الراجح منها عدم الوقوع لكن صاحب الكافي يقول بالحنث وقد قال على قولي حنث الناسي فيكون قاطلا بالوقوع وعليه فلا يحتاج للفرق بينهما وبين كلام المصنف ومع ذلك فالاعتماد في مسئلة الرستاق انه ان قاله على غلبة الظن دون مجرد التعليل لم يقع والواقع هذا وفي حاشية شيخنا الزبدي ما نصه حتى لو قيل هذه زوجته فقال ان كانت زوجتي فهي طالق وتبين الحال وقع الطلاق ثم قال واخفى به شيئا الرعي وهو يقتضي ان المعتمد الوقوع في مسئلة الرستاق فليراجع الرستاق اسم للقرية الصغيرة (قوله في الفرق بينهما) اي بين ما نقل عن الكافي وبين خطاب الاجنبية بالطلاق (قوله صورة التعليل) اي فلا يقع في مسئلة الكافي ٨٣ لوجود اتعليل بخلاف مسئلة المتن

فانه لا تعليل فيها الا ان هذا لا يلائم قول الشارح أولا متعززا ومعلق بعد قول المصنف ولو غاطها الخ (قوله بأنه) اي التأييد (قوله يخالف لكلامهم) اي فان صاحب الكافي يقول بحنث الناسي فما ذكره لا يعارض كلام غيره اذ هو مبني على عدم حنث الناسي (قوله اذ هو) اي صاحب الكافي (قوله شيئا) اي وراهم واغرها (قوله ومثله ما لو علمها) اي وكانت من جملة من تضربهم (قوله لا تعلم بقصد) يؤخذ منه انه

له وليه او وكيله ولم يعلم) او ناسيا ان له زوجة كما نقله عن النص واقره وان بحث الزركشي فخره على حنث الناسي (وقع) ظاهرا او باطنا كما اقتضاه كلام الرواي وغيره وانه المذهب وبزمه في الانوار واعتمده الاذري لانه غاطب من هي محل الطلاق والعبرة في العقود ونحوها بما في نفس الامر ثم في الكافي لو تزوج امرأه في الرستاق فذهبت الى البلد وهو لا يعلم فقبل له الاث في البلد زوجة فقال ان كان في البلد زوجة فهي طالق وكانت هي في البلد فعلى قولي حنث الناسي قال الباقين واكثر ما يلعب في الفرق بينهما صورة التعليل قيل ويؤيده ما يأتي ان من حلف على اثبات او نفي معتمدا على غلبة ظنه لا حنث عليه وان تبين ان الامر بخلافه اه فسقط القول بأنه مردود بخلاف كلامهم اذ هو قائل بحنث الناسي اذا حلف على امر ماض ولو كان واعظا مثلا وطلب من الحاضر بن شيئا فلم يعطوه فقال متعزب منهم مطلقك وفيهم زوجته ولم يعلم بها اي ومثله ما لو علمها لم يطلق كما يحتمل في أصل الروضة بعد نقله عن الامام انه اقر بخلافه قال المصنف لانه لم يصد معنى الطلاق الشرعي بل معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك في ثم وقع امره عليه شيئا (ولو لفظ عصى به) اي الطلاق (بالرعية) مثلا اذا الحكم يعم كل من تلعب به بغير لفتته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفه بكلمة كقر لا يعرف معناها او يصدق في جهله معناه للقرينة ومن لم يلو كان محالفا لاهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بجهله لم يصدق ظاهرا ويقع كما قال المتن (وتبين ان نوي) به (معناها) اي الرعية عند أهلها (وقع) لتقصده لفظ الطلاق لنعاده ورد بأنه لا يصح

لا فرق في ذلك بين ان يقول ما ذكر للتعزير او عدمه حيث اراد بطلاقك فارتقت مكانك أو أطلق (قوله لم يقع) اي وان قصد به معناه عند أهله ويؤخذ منه جواب سادس وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اراد ان تزوج بنتاً أخت زوجته عليها ما في يحرم الجمع بينهما ثم ان آخر قاله بخصا في ذلك الخلع وخالفه في زوجته ثم تزوج بنتاً أختها وهو انه ان كان عالماً بان الخلع يفسد العقد الثاني وان لم يعلم بالخلع معنى أصلاً بل ظن ان ذلك امر مجزئ للعقد الثاني مع كون الاولى باقية على زوجته لم يصح (قوله ويصدق في جهله معناه) اي ولا يقع باطنان كان صادقا وقوله ويقع اي ظاهرا (قوله بغير حق) منه يؤخذ جواب سادس وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اعتاد الحرانة لتخص قنشا جرمه خلفه بالطلاق الثلاث لا يحترق له في هذه السنة ففسكه لثاد البلد فأكراهه على الحرانة له تلك السنة وهذه ان لم يحترق له بالضررب ونحوه وهو اه لا حنث لان هذا اكراه بغير حق ولا يشترط تجديده الا كراهه من الشاهد المذكور بل يكفي ما وجد منه أولا حيث أكراهه على الفعل جميع السنة على انه ادبل لوقاله امرت له جميع السنين وكان حلفه انه لا يحترق له أصلاً في تلك السنة ولا في غيرها لم يحنث مادام الشاهد وليا تلك البلدة وقيل منه انه ان لم يحترق عاقبه بخلاف ما لو استأجره لعمل لحلفه انه لا ينفذه فأكره عليه فانه يحنث لان هذا اكراه بحق ويبدل ذلك قول ج فان عزل وتولى غيره ولم يكرهه على ذلك حنث بالحرث

فطما تراجع (قوله اذ التلاق من التلاق) رده هذا السيوطي في فتاويه بآفته عنه الشهاب سم حيث قال أخى السيوطي وأما من قال تالق من التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه أشد معقو طامن أن يتعرض رده فان التلاق لا يبنى منه

(قوله كالأبصح اسلامه) أى حيث لم يكن حراً بالما هو فيصح اسلامه مع الإكراه (قوله ولانه) أى الطلاق قول أى وكل ما كان كذلك إذا أكره عليه لما ومن هنا ظهر قوله نعم تقدم الخ (قوله أو يحنث) خلافاً للـ (قوله زوجه نفسه) أى المكره بكسر الهمزة وقوله وكذا لوزى المكره أى يحنث الزاء (قوله فقلبه) أى لو قيل وقته المعتاد (قوله بوجه) أى فان عكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حنث وظاهر التعبير بالتمكن انه لا يمنع من الحنث النوم لوجود من ينص من الوطى بحضورهم عادة عنده كحصرهم وزوجه أخرى ولو قيل بعدم الحنث وجعل ذلك عنراً لو راد بالتمكن التمكن المعتاد في مثله لم يبعد (قوله إحدى امرأته مهما) مفهومه ٨٤ انه لو أكرهه على التبعين بأن قال له بأن تعين احداً هما وتطلقها كان أكرها هو

فقد سلم لم يعرف معناه (ولا يقع طلاق مكره) بتفسير حق كالأبصح اسلامه فليبرأ طلاق في اختلاف أى أكره رواء أو دود والحاكم وصححه استاده على شرط مسلم ولانه قول لود صدمته باختياره لحنث به ومع اسلامه فإذا أكره عليه يبطل لنا كل ردة وحديثه فلو كان الطلاق معلقاً على صفوة وجدت باكره بصرحق لم تحصل بها كالم يقربها أو يحنث حنث وانضمت كما يؤخذ من كلامهم وأقضى به الوالدرجة الله تعالى نعم تقدم في شروط الصلاة انه لو تكلم فيها مكرها بطلت لذرة الإكراه فيها ولو أكرهه على طلاق زوجته نفسه وقع لانه أبلغ في الإذن وكذا لوزى المكره الإيقاع ليكفنه إلا تعبر مكره ومن الإكراه كاهو ظاهر ما لو حلف ليطأن قبل نومه فقله النوم بحيث لم يستطع رده بشرط أن لا يتكسر منه قبل غلبته بوجه (فان ظهر قرينة اختيار بأن) هى بمعنى كان والاضيف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً (أكره) على طلاق إحدى امرأته مهما فعين أو معينا فاقهم أو (على ثلاث فوجد أصرح أو تعلق فكى أو تخرأ على) ان يقول (طقت فسرأ أو بالمكوس) أى على واحدة فثبت أو كناية فصرح أو تقييد فعلق أو تصرح فطلق (وقع) لاختيائه المأني به واعلم انه لا فرق بين الإكراه الحسى والشرى بل وحلف ليطأن زوجته البلية فوجد هاما ناضاً والنصون غداً فالحاض فيه أو ليعين أمته اليوم فوجد هاما ملا منه لم يحنث وكذا لو حلف ليقضين زيد أحقه في هذا الشهر ففزع عنه كآباً يتخلف من حلف ليعين الله وقت كذا فإقرعه حيث حيث بدليل ما لو حلف لا يمسى الظهر مثلاً فصلاه حنث والحاصل انه حيث خص عينه بالمعصية أو أقرى بما يعينها فاصد ادخلها ودلت عليه قرينة كآباً في مسئلة مقارنة القرين فان ظاهر الخاصية والمشاقة فيها انه أراد لا يفارقه وان اعسر حنث بخلاف ما لو أطلق ولا قرينة فيصل على الجائر لانه الممكن شرعاً والسابق الى الفهم (وشروط) حصول (الإكراه قدرة المكره) بكسر

ظاهر (قوله فكى) هو بالخصيف كآبى المختار قال الكافية ان يكلم يحنث ويريد غيره وقد كتبت بكذا عن كذا أو كنت أيضاً كتابة فيهما ثم قال وكناه أن زيد وبأن زيد تكتبة تأتقول سماه اه فحل التكتبة بمعنى وضع التكتبة والكافية هى التكام بكلام يريد غير معناه ولعل هذا بحسب اللفظ وأما عند أهل الشرع فهم لفظ يجعل المراد وغيره فيحتاج في الامة ادبه أئمة المراد تلقائه لهونية أو حتمت لاللفظ لا تيسر معنى مقابر لمدلوله (قوله فلو حلف ليطأن زوجته الخ) أى ويبرمن حلف على فصل ذلك إذا حال الحشفة فقط ما لم ير بالوطى (قوله فوجد هاما ناضاً) أقول انه تبين ان الحيض كان موجوداً الزاء قبل حلفه وعليه فلو حلف وهى طاهرة ثم حاضت فان عكن من وطئها قبل الحيض ولم يفعل حنث وان لم يتكسر بأن طرقتها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر فبين غلبه النوم وكآباً فيمسى لو حلف أبياً كلن كذا الطعام غداً اقتف الطعام قبل مجئ العند فانه ان عكن من الال كل ولم يأكل حنث والافلاو كتب أيضاً لطف الله به قوله فوجد هاما ناضاً ومثل ذلك ما لو وجد هاما رضة مرضاً لا تطيق معه الوطى ولا حنث وتصدق في ذلك لانه لا يعلم الامتها (قوله حاملا منه) أى أو من غيره بشبهة فوجب حرمة الحمل (قوله ففزع عنه) المتبادر من هذا انه لم يقدر على جملة وان قدر على كثره ولم يوفه لانه يصدق عليه انه عاجز عن المحاول عليه (قوله خص عينه بالمعصية) كلاً أصلى الطهر في هذا اليوم وفعله أو أقرى بما يعينها كلاً أصلى في هذا اليوم فاصد بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة وقوله فاصد ادخلها أى المعصية وقوله انه أراد الخ يؤخذ منه انه لو قال انما حلفت لطفى بشاره لم يحنث اذا فارقته بلا استيفاء مميلاً اذا أظهر ما ادعاه سبباً كعوله وجدت معك قبل هذا الوقت دراهم أخذتها من جمة كذا فذكر الدين انه تصرف فيها

وصف على فاعله اه اى لان الوصف منه متلاق والكلام فيما اذا قلنا زوجته انت تالقي اما اذا قلنا على التلاق مثلا فظاهر انه باتى معنى التلاقى (قوله ويجوز عكسه) نقبل الزيادة عن المطرزي انه خطأ وظاهره انه لا يكون خطأ لان قصد به معنى الاول اما لو قدره معقول كلفظ نفسك فلا خفاء انه لا يكون خطأ فاعمل (قوله وقوله لوليه از وجهه انقار) كان الفرق واثبت ذلك بطريقه وقوله ولا يهونه المشد المصوب من جهة المترم وكتب ايضا قوله فاه يحزنه اى بان يستطع الوفاء في جز من الشهر بخلاف ما لو قدره في يوم ثم أعسر به فانه يحث لتقوية البراخيانه ويصرح بذلك قول الشهاب ج في آخر التلاقى وقال متى مضى يوم كذا مثلالوم اوف فلانا ندبسه فاعسر لم يحث لكن بشرط الاعسار من حين التعلق الى مضى المدة اه وقول ج بشرط الاعسار الخ اما لو حلف انه يقضيه حقه عند ٨٥ آخر الشهر مثلا واعسر في الوقت الذي

عينه للوفاء لكن أسسر قبله بعد الحلف وكان يمكنه ادخار ما يسره به الى الوقت المعين فظاهر عدم الحث لانه قبل الوقت المعين ليس متمكنا من الوفاء اذ لا يبر بالاداء الا في آخر الشهر والبر ليس محصورا فيما يسره به قبل الاخر فليس في الخلقة تقويت للبراخيانه ولهذا فرق ما لو حلف ان ياكل هذا الطعام عند انقضاءه قبل الفه حيث قالوا فيه بالحث اذ البر محصور في ذلك الطعام ويظهر ان المراد الاعسار هنا مرمى المغفل ويحتمل ان يكون ما هنا اضيق فلا يتركه هنا جميع ما يتركه ثم وانما يتركه الضروري لا الحاجي اه ج قيل

الراء (على تحقيق ما) اى امر غير مستحق (هدد) المكره (به) عاجلا سواء كانت قدرته عليه (ولا يه أو تغلب) أو فرط هجوم (ويحزن المكره) يشغ الرء (عن دفعه هرب أو غيره) كالاستعانة (وظنه) بقرينة عادة مثلا (انه ان امتنع حقه) اى فصل به ما خوفه منه اذ لا يتحقق الجز بدون اجتماع ذلك كله ونخرج بغير مستحق قوله لمن له عليه فود طلقها والا اقتضت منك كما مر وباجلالا فتلقت غدا اميق فيها وان علم من عادته المطردة انه ان لم يعمل امره الا ان يتحقق القتل غدا كما اقتضاه اطلاقه وموجهه ان يقاه الى لغد غير متيقن فليصدق الاجاه (ويحصل) الاكراه (بشعوب) ضرب بسند (يد) فيمن ينام به حاله ذلك والا فالهفعة السديدة لذي مرواة في الملا كذلك كما صرح به قول الدارمي وغيره ان اليسر في حق ذى المرواة اكراه (أو بس) طويل كافي الروضة وغيرها اى عرفا ونذبح الا ذرى تطير ما قبله ان القليل لذي المرواة اكراه (أو اتلاف مال) يتأثر به بقول الروضة انه ليس باكره محمول على مال قليل لا يساوي به كغوبه مرسر اى ضعى بأخذ خمسة دنائير كافي حلية الرواني (ويصعها) من كل ما يوزن الماقل الاندام على الطلاق دونه كالاختصاص بوجهين الملا وكالتهديد بقتل بعض معصوم كالجثة الا ذرى وان علا وسفل وكذا رحم في اوجه الوجهين ويجه ايضا الاخلاق بالقتل هنا ضو جرح وجور به بل لو قال له طلق زوجتك ولا اجرت بها حالا كان اكراهها فيما يظهر بخلاف قول آخر له طلق والانتف نفسي أو كفت أو أبطلت صوى ما لم يكن تخويع أو أصل فانه يكون اكراهها كالجثة الا ذرى اى في صورة القتل وهو ظاهر (وقيل بشرط قتل ونيل قتل أو قطع أو ضرب بخوف) لا فضاهاه الى القتل (ولا بشرط التورية) في المصيغة كأن بنوى بطلقت الاخبار كادبا أو اطلاقا من تخويع أو يقول عقيب امر ان شاء الله ودعوى ان المشبهة بالقلب تنفع بلا تلفظ وجهه ضعيف ولا في المراه (بان بنوى غيرها) لانه يجرى على اللفظ فهو منه كالعهد (وقيل ان تركه ابلا عنذر) كضاعة أو هدنة (وقع) لا شعرا بالاختيار ومن ثم زمت المكره على الكفر ولو قال له الاصوص لا تترك حتى

باب الرجعة وبكاف البيع ولو بدون عن المنزل فيما يظهر (قوله بتخويف) لو حرق آخر بما يحسبه مهلكا فاحتمل ان قلل ما من التلاف فيما اذار أو اسود اطنوه عدو أو افساد ايمان خلافه قال في البسط لمع الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار به اه سم على منهج (قوله فالصفحة) اى الضربة الواحدة (قوله لذي المرواة اكراه) خرج بهى المرواة غيره فالقليل في حقه ليس باكره وان ترتب عليه ضرورة في الجلة كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه أو عياله فلا نظره لانه بدون الجلب قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به (قوله أو اتلاف مال) أو أخذ منه بجماع ان كان تقويت على مالكه (قوله مال) ومنه حس دوابه حساوى الى التلاف عادة (قوله ويصعها) وليس من ذلك عزه من منصبه حيث لم يستحق ولا يته لان عزه ليس ظاهرا بل مطلوب شرعا بخلاف متوليه بحق فينبغى ان التهديد بعزله منه كالتهديد بالتلاف (مال) (قوله وكذا رحم) وينبغي ان مثله الصديق والخدام المحتاج اليه (قوله والانتف نفسي) اى وامام صورة الكفر فليس اكراهه الا بكفر جالا بقوله ذلك (قوله ومن ثم زمت) اى التورية (قوله على الكفر) وهل يلحق بالكفر غيره من بشية المعاصى حتى لو اكره على

بينه وبين قوله له تاروجي حيث كان كناية فيه ان الولي يملك تزويجها بنفسه بخلافها فراجع (قوله اقربا بالطلاق) أي
ويقتضيه العدة مكانته عليه حج (قوله لا يدخل في عموم كلامه) انظر رأي عموم هذا العلم لا عموم له والصوموم الذي اقتضاه
اضافة امرأة الى العلم غير المراد اذ هو انما يفيد العموم في النسوة ولو قال اذ الخاطب لا يدخل في خطابه لكان واضحا (قوله
بأنه اقرار) لا يضيح ان هذا بان النظر لظاهر ٨٦ وانظر ما للحكم في الباطن اذ اقتضيه انشاء التعليق (قوله فكناية على أريج

الوجهين) الطاهر انه كناية
في الطلاق والعدد فراجع
(قوله لتأزلقها) أي في
مطلق الامة وعبارة الضقة
كما قول لا متهأخذ من
قصة ما يرضى الله عنها
النازل فيها ذلك المخرج
في عبارة الشارح سقطا
من الكتبة (قوله دون
آخوه) يعني ما عدا أوله

الدالة على امرأة ربي
أو انسان يريد قتله أو أخذ
أمواله فأخبر كذا بآيائه
التورية ألا ويرق بفظ
أمر الكفر فيه نظر (قوله
بخلاف ما لو حلف) أي
من غير سؤال منهم (قوله
من نحو شراب أو دواء)
قضيته انه لو اتى من
شاهق فزال عقله لا يكون
كنكك وفيه نظر بر وبنى
أن يكون كذلك ان علم
أن ذلك يزيل عقله اه سم
على منج (قوله ويصدق
بيمينه فيه) أي في الجهل
بها (قوله لتدأوي) أي ولو
استعمله طائفة بيمينه
فلا يشترط لعدم وقوع

تحلف بالطلاق أن لا يتغير بنا أحد اكان اكرها على الحلف فلا وقوع بالاخبار بخلاف ما لو
حلف فهو ان علم عدم اطلاقه لا بالحلف لعدم اكرهاه على الحلف (ومن أثم عزيل عقله من)
نحو (شراب أو دواء) فطلاقه وتصرفه له وعليه قولا وقسلا على المذهب (كما مر في السكران
بما فيه واحتاج لهذا ما فيه من العموم وليان ما فيه من الخلاف بخلاف ما اذا لم يأثم به ككره
على شرب خمر أو جاهل بما يصدق بيمينه فيه لافي جهل التصريح اذا لم يميز فيا يظهر وكتناول
دواء يزيل العقل لتدأوي فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير مميز لا يصدر منه رفع
القيم عنه (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ما عزيل جنون فقال لا فقال أشربت الخمر
فقال لا فقال رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمر أن الاسكار يسقط الاقرار وأجب بأن هذا
في حد والله التي تدرأ بالسهان وفيه نظر اذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته حتى افراره بالزنا
فلا ولي أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر متقابل فيحمل انه صلى الله عليه وسلم جوزان
ذلك لسكره لم يتعده فسأله عنه (وقيل) ينفذ تصرفه فيما (اعلاه) فقط كالطلاق دون ماله
كالكساح (ولو قال ربيك أو بعضك أو جزؤك) الشائع أو المين قال المتولي حتى لو أشار لشجرة
منها بالطلاق طلقت (أو كبدك أو شمرتك أو ظفرك) أو سننك أو يدك ولو زاندا (طالق وقع)
اجتماعا في البعض وكلمة في الباقي وان فرق نم لو انفصل نحو أذنها أو شعرة منها ثم أعادته
فنبئت ثم قال أذلك من سلاطيق لم يقع نظر الى أن الزائل المائد كالذي لم يبد وان نحو الأذن
يجب قطعه كما يأتي في الجراح ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور ولا يتمسرى الباقي وقيل هو
من باب التعبير بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق تقطعت ثم دخلت يقع على الثاني
فقط (وكذا دامت) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان بقوام البدن كالروح والنفس
يسكون الماه بخلافه بعضها (لا فضله كريق وعرق) على الاصح لان البدن تلف لمخافلا
تعلق بها حل يتصور قطعه بالطلاق قبل الدم من الفضلات فلا يوجد بشرط العطف بلا ويردع
انه فضلة مطلقا لما مر في تفصيله ولو أضافه للنصم مطلق بخلاف اليمن على ما في الروضة تبعا
لبعض نسخ الشرح الكبير وان سوى كثير من يذهب ما وصو به غير واحد وحزم به ابن القري
وهو الاوجه وبدله ايجاب ضمانه في النصب وان اليمن العائد غير الأول وعلى انقول بعدم
وقوعه به يفرق بأن النصم جرم يتعلق به الحبل وعدمه واليمن ومثله أثر المعاق كالسمع
والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح ويعلم ان الاوجه في ضمانك عدم وقوع شيء به مالم
يقصد الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القاسم بالحي والي وكذا ان أطلق فيما يظهر به سدا ينضغ
ما يحسنه الجلال البلقني وصرح به بغوي في تعليق ان عقلا طالق لنولان الاصم عند
المتكاسمين والفقهاء انه عرض وليس بجوهر (وكذا متى ولبن في الاصم) لانهما وان كان

الطلاق حقيق النفع (قوله فاستنكهه) أي شم رائحته (قوله ان الاسكار) بيان لما (قوله التي تدرأ) اصلها
أي تدفع (قوله اذ ظاهر كلامهم الخ) معتمد (قوله أو سننك) أي المتصل بها في الجبع أخذ من قوله نم لو انفصل الخ (قوله يجب
قطعهما) يؤخذ منه انه لو حلها الحية وقع الطلاق لا متاع قطعهما حينئذ (قوله وصوبه) أي النسوة (قوله وهو الاوجه) أي
النسوة بين النصم واليمن خلافا لـ (قوله وهذا واضح) أي هذا التوجيه على القول بعدم الحنث (قوله ما لو أورد) أي فلا

(قوله نعم لو قال الخ) قال الشهاب سم في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا بعم (قوله أي وهذه ليست كذلك) الظاهر أن المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير إلى تصف وليس المراد فهم تطلق (قوله كالدلم) أي فيلسافي الوقوع بالاضافة إلى الدم (قوله أوليتك طالق) ٨٧ أي فانه لا يقع وعمله حيث لم يكن لها

لحمة وان قلت (قوله هل تطلق إلى المنك) والراجح انها تطلق إلى المنك في بقى من معنى اليد جزء وقع الطلاق باضافته له وان قل (قوله طلقت) وظاهر الطلاق وقوع الطلاق وان كان الزوج انها ليس لها ذلك وقال اغما ذكرت ذلك لظني انه ليس لها ما يتعلق به العيس وانته لا انعقاد وواقعه ما تقدم فيما لو غاب زوجها بالطلاق انما اجنبية حيث علل الوقوع بأن العبرة في العقود ونحوها بما في نفس الامر وقوله على ما أتى به الخ معتمد وقوله بشمله أي قول أحد (قوله فصح اضافة الطلاق) عبارة صح فصح حل اضافة الخ وعليه فملى على باها صله حل واماعلى اسقاط لفظة حل فيجوز أن على بمعنى اللام وبها عبر المحلى (قوله قسمي) أي وهو أنه كناية

أصلها ما فقدتها للزوج بالاحتمال كالقول والثاني الوقوع كالدلم لانه أصل كل واحد منهما ولو طلق إحدى اثنتين طلقت على ما أتى به أحد الرسول مع العلم بأن لها اثنتين من داخل الفرج لكن لم يزد ذلك لغيره واصل قولهم عضو شمله لانهم صرحوا بعدم الفرق بين الظاهر والمباين (ولو قال مقطوعة بين بمنك طالق لم يقع) وان التفتت كما مر بظاهره (على المذهب) كالوظائف لانه أوليتك طالق والتعبير عن الكل بالبعض اغما في بعض موجود يعبر به عن الباقي وصور الزواني المسئلة بما اذا فقدت بين من الكف يقتضى وقوعه في المقطوعة من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في ان اليد هل تطلق إلى المنك أولا (ولو قال أنا منك طالق فوى تطلقها) أي ايقاع الطلاق عليها (طلقت) لان عليه حرام من جهتها فلا ينكح معها نحو ولا يأمر بها ما لم يمسها ليه من الحقوق والمؤمن فصح اضافة الطلاق اليه على حل السبب يقتضى لهذا المخرج النبوة وقوله منك كل روضة مثال كما قاله الاسودى ومن ثم حذفه الداريمى ثم ان اتحدت زوجته قطارها والا فقصدها (وان لم ينو طلاقا) أي ايقاعه (فلا) يقع عليه شيء لانه باضافته لغير محل خرج من صراحته فاشترط قصد الايقاع لصبر وره كناية كما قرر (وكذا ان لم ينو اضافة اليها) وان نوى أصل الطلاق أو طلاق نفسه خلا فاجل لا تطلق (في الاصح) لانها المحل دونها واللفظ مضاف له فلا بد من نية صادرة تجعل الاضافة له اضافة لما لو دونها بالاطلاق افعال له أنت طالق قد مر في فصل التنويع والثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا حاجة للتصريح على المحل نطقا أو نية (ولو قال أنا منك) مر ان غير بشرط (بأن) أيضا هو من الكليات (اشترط نية الطلاق) كسائر الكليات (وفي) نية (الاضافة) اليها (الوجهان) في أنا منك طالق والاصح اشتراطها أولا يستغنى عن هذه بما قبلها الظهور الفرق بينهما وهو القطع بنية الاضافة هنا ولان المنوى هنا أصل الطلاق والايقاع والاضافة وتم الاخبار بنقض أي نية ايقاع الطلاق المقطوع وضافته اليها وقول الروضة ان نية الايقاع تستلزم نية أصل الطلاق فيستويان معجدا استواءهما بهذا التفرع لا يمنع حسن التصريح بماعلم المصدق لذلك (ولو قال أستبرئ) أي أنا (رجى منك) أو أمانعتك (طغو) وان نوى به الطلاق لاستحالة في حقه (وقيل ان نوى طلاقها وقع) لان المعنى أستبرئ الرحم التي كانت لي منك

● (فصل) في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح به غير انه يومه اشترط ان خطاب فيه وليس كذلك على ان ذكر أصل الخطاب تصور برفق (بنكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لاجنبية ان دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) اجاعا في المنكر والغير الصحيح لا طلاق الا بعد نكاح وحله على المنكر رده خير للدار فليس يارسول الله ان أي عرضت على قرابة لها قلت هي طالق ان تزوجتها فقال صلى الله عليه وسلم هل كان قبل ذلك ملك قلت لا قال لا بأس ونحوه أيضا مثل

جوه يوم الخ وقوله يومه بعيد ان الحاصل مجزأ بهام لانه يخرج غير الخطاب صرحا ووجه ذلك ما قاله سم على مع من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله الخ فان تعسية كلام الله تعالى خطابا لم يستبرئه الله على ارادة خطاب بل توجيهه الكلام نحو التفسير وتعليقه به (قوله قرابة) أي ذات قرابة لها وهي بمعنى قرينة (قوله ملك) أي زوجية وقوله لا بأس أي بنكاحها

المراد منه عند الاطلاق فهو ما قويا الذي فهمه الشباب سم حتى تظن في كون هذا اقربا قائل (قوله مع احتماله) الظاهر انه انما أتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج لثبوتية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه ضرورة الاطلاق التي بحثنا (قوله أو كذا في وقع) أي هو هو صورة المتن وحيد ذلك أن تقول لاختلافه بين ما في هذا القيسل بالنسبة لصورة المتن وبين المتن مع ما أردفه به الشارح فواجهه المقابلة بقبيل وعبارة الروض وشرحه بعد ان عبر بمثل ما في المتن نعم اولوا نتمنى الا (قوله طلق ما لا يملك) ولو حكم بصفة تعليق ذلك ٨٨ قبل وقوعه ما كبره انقض لانته ابقاء لاحكام ادشرطه اجماعا كما قاله الحنفية

وعليه وسلم عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق ما لا يملك (والاصح صحة تعليق العبد ثالثة كقوله ان عتقت) فأنت طالق ثلاثا (أو ان دخلت فأنت طالق ثلاثا فاقصن) أي الثلاث (اذا عتقت) ودخلت بعد عتقه) لانه ملك أصل الطلاق فاستتبعت ولان ملك النكاح مفعي ملك الثلاث بشرط الحرية وقد وجدته والثاني لا يصح لانه لا يملك تنصيرها فلا يملك تعليقها وعلى هذا فيقع عليه طاققتان وافهم قوله بعد عتقه عدم وقوع الثالثة عند مقارنة الدخول لفظ العتق لكنه مشكل بالقول في البيع انه باء آخر الصيغة يبين ملكه من أولها فقبيل ههنا انه باء آخر لفظ العتق يبين وقوعه من أوله وذلك يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول في صورته فالتقاع فيها وقد صرح بذلك الشيخ في غرره فقال ان صار قبل وجود شرطه أو معه عتقا لکن مره ان الصفة تفارن آخر اللفظ المتأخر (ويعلق) الطلاق (رجعية) لانها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وفي صفة الظهار والايام والعان وهذه الخمسة عنها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لا تخنلعة) لا تقطاع عصمتها بالكلية في تلك الجنس وغيرها وخبر المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقعه على أبي الدرداء ضعيف (ولو علقه) أي الطلاق الصادق بثلاث فأقل (بدخول) مثلا (ببانت) قبل الوطء أو بعده بخلع أو فسخ (ثم نكحها) أي جدد عتقه ها (ثم دخلت لم يقع) بذلك طلاق (ان دخلت في البيونة) لان البيون تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حاله لا يقع فيها فاختلعت ومن ثم لو علق بكلام طرقها الخلاف الا في لاقتضائهم التكرار (وكذا ان لم تدخل) فيها بل بعد تعديده لانه كاح فلا يقع ايضا (في الظاهر) لارتفاع النكاح المعلق فيه والثاني يقع لقيام النكاح في حالي التعليق والصفة وتظل البيونة لا يؤثر لانه ليس وقت الايقاع ولا وقت الوقوع (وفي) قول (ثالث يقع ان بانث بدون ثلاث) لان العائد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فتعود بصفتها وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بانث بالثلاث لان العائد طلقات جديدة هذا ان علق بدخول مطلق أو ما لو حلف بالطلاق الثلاث انها لا بد من دخولها لدار في هذه الشهور وانما نقضه أو قطعه دينه في شهر كذا ثم بانها قبل انقضاء الشهور وبعد عتقها من الدخول أو عتقته بمأذ كرم ثم تزوجها ومضى الشهور

وغيرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن بعض الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذا فاعلمه لا ينقض حكمه بذلك اذا صدر عن يرى ذلك كاهو واضع وتعلق العتق بالملك باطل كذا في ج (قوله) فيقع عليه طاققتان انظر ما فائدة الخلاق على هذا وقائده عودها لا يحمل لان الطلقتين انما وفتنا وهو حر فلا يحرمان في صفة (قوله لفظ العتق) أي للعبد (قوله فلتقع فيها) انظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة لو قبل به فان استوفى ما لا رقاء قبل لعتق فلا تعود له الا يحمل (قوله وقد صرح بذلك الخ) معتمدا وقوله في غرره هو شرح البهية (قوله

أومعه عتقا) هو حمل الاستدلال (قوله زوجة في خمس آيات من كتاب الله) أي بمعنى ان الآيات الخمس تفيد تعليق الحكم بالزوجة وصرف حوايا منها الرجعية لانه ذكر في شيء من الآيات الجنس ان الرجعية زوجة لاني العان لاني غيره ومثل هذه الخمسة غير هاهن حرمه نكاح غيرها ووجوب النفقة والسكنى لها وتعود ذلك وانما لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشلها من الآيات (قوله جدد عتقها) ذكره ايضا والاختلاف حقيقة في العقد مجاز في غيره (قوله ان الخلاف الا في) وهو قوله وكذا ان لم تدخل الخ (قوله بدخول مطلق) أي أو مقيد كان دخلت الدار هذا الشهر اه سم على ج (قوله أو عتقته بمأذ كرم) أي في قوله أو يقطعه دينه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كابدل عليه قوله بعدو يبين بطلان الخلق وفي سم على ج فرع اعلم ان البر لا يختص بحال النكاح وان البيون تظل بوجود الصفة حال البيونة كما صرح بذلك نعمالهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسئلة ما لو علق بنفي فعل غير الطلایق كالضرب فضر بها وهي مطلقة طالما قالو بانثانه تعلق البيون اه

موضع الطلاق ملحق بوصول المقصود قبل لا قبل تطلق ان قال كتابي كاذر لان قال كتابي هذا أو الكتاب انتهت (قوله) وخرج بكتب) أي في قوله ولو كتب ناطق (قوله) ثم لو قال الزوج الخ) هو استدراك على قوله أو طالعته ونهت ما فيه الخوف نسخة تقدم هذا الاستدراك على قوله والأوجه الخ وهي أنسب (قوله) قال الأذري مضمومه) يعني ما في المتن (قوله) ولا تغفل عندي فيها) هو آخر كلام الأذري فكان ينبغي للشارح أن يعقبه بقوله اهـ (فصل في تقويض الطلاق) (قوله) كان

(قوله) ولم يوجد الصفة) أي وهي الدخول أو الإعطاء وخرج ما إذا وجدت الصفة في الشهر فلا حنث وانقطع نأخذ من اهـ سم على ج و قوله خلا فال بعض المتأخرين أي جرد ذكره شيئا الزايد في آخر كلامه في أول الخلع من البقيني (قوله) ويتبين بطلان الخلع) أي لتبين وقوع الثلاث قبله ومحلها كاهو الفرض إذا وقع الخلع بعد التمكن من وقوع فعل المخاوف عليه فإن وقع قبل التمكن فيجب عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر إذا لا جاز أن يقع الطلاق بعد الخلع لم يحصل البتة بغيره المتأخية لا وقوعه ولا أن يقع قبله لازوم الوقوع قبل التمكن مع أنه لا وقوع قبله كأي حذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره به الوقوع فإن قلت فالوافي مسئلة الرغيف إذا أنقضه قبل التمكن لا يفتوت ٨٩ فكذلك أهنا لا يفتوت بالخلع قلت الفرق أنه

هنا لا يمكن الوقوع لوجود الزوجه بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لان قضاء الزوجه وقت التمكن فليأمل ثم رأيت الشارح في باب الايمان قيد بالتكهن فقال في الكلام على مسئلة الرغيف كالو حلف بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشهر ثم خالف بعد عنك من الفعل فإنه يقع الثلاث قبل الخلع فتقوته البر باختياره اهـ وعلى هذا لو حلف بالثلاث لا بد أن يفعل كذا في الشهر الا في نفعه قبله فلا حنث

ولم يوجد الصفة فإنه يحنث كما صور به ان الرقعة وواقفه الباجي وأخيه بالدرجة الله تعالى والشخ أيضا خلا فال بعض المتأخرين ويتبين بطلان الخلع كالو حلف لا كان ذا الطعام غدا فتنت في الغد بعد عنك من أكله أو أنقضه وكالو حلف أن تصلي اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد عنك من فعله ولم فعل وكالو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز فأغصب بعد إمكان شربه فإنه يحنث وله نظائر في كلام الأئمة والفرق بين هذه المسائل ومسئلة أن لم تخرجي الليلة من هذه الدار ومسئلة ما لو قال زوجته ان لم تأكل في هذه التفاحة اليوم فأنت طالق وقال لامته ان لم تأكل في التفاحة الاخرى فأنت حرة بالنسبة الخ فالوعايع في اليوم ثم جددوا واشترى حيث يتخلص وضوحا واضح فإن المقصود في المسائل الاول الفعل وهو ثابت جز في قوله جهة بروهي فعله وجهه حنث بالسبب الكلي الذي هو نقيضه والحنث يتحقق بمناقضة اليين وتغريب البر فإذا تمكّن منه ولم يفعل حنث لتقوته باختباره واما المسائل الاخر فالمقصود فيها التعليق على عدمه ولا يتحقق الا بالآخر فإذا صادفها الآخر بائنا لم تطلق وليس هنا الاجابة حنث فقط فإنه اذا فعل لا نقول بر بل لم يحنث لعدم شرطه وتعليل المخالف لذلك عدم الحنث بانه اذا يحصل بمعنى الزمان الى آخره مردود بانه انما يتأق في هذه المسائل لافي المسائل الاول كما لا يخفى والتنظير بمسئلة الموت في اثنته وقت الصلاة ليس مما نحن فيه وقوله ان الحنث في مسئلة تلف الطعام وما لو حلف انها تصلي اليوم الظهر فغاصها وان اليأس من البر حصل غنوع وانما هو ما تقدم من التعليق وبذلك ظهر قول السبكي ان الصبي ثلاث لا أقفل

١٢ نهاية ماس منطلقا فليأمل جردا ويتبين امتناع احتقاعها بغير الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة ولم يعلم ما يفعله ولا صل عدم ما يفعله ولا ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع والابانة قبله اهـ سم على ج ثم مقلته عن ج في باب الايمان من التمكن هو معنى قول الشارح هنا بعد عنك من الدخول أو غصه الخ فمسئلة في ج فحلل هذا القيد ساقط من نسخة سم حتى يحتاج لنقله عما في الايمان (قوله) فإنه يحنث) أي في المسائل الثلاث (قوله) وضوحا) أي هاتين المسئلتين وهما قوله ومسئلة ان لم تخرجي الخ وقوله ومسئلة ما لو قال زوجته الخ (قوله) فهو نقيضه) وهو عدم أكله (قوله) والحنث يتحقق بمناقضة اليين) أي يحصل الخ (قوله) واما المسائل الاخر) هي قوله ومسئلة ان لم تخرجي الخ والمسائل الاول هي قوله كالو حلف لا كان ذا الطعام الخ (قوله) فإذا صادفها الآخر) أي آخر جزء من اللدة التي اعتبرها في التعليق وقوله بائنا أي من النكاح الاول فيقبل ما لو خالها ثم جدد نكاحها قبل فراغ الشهر مثلا (قوله) في اثنته وقت الصلاة) أي من انه اذا لم يفعل الصلاة في أول الوقت ومات وقديق من الوقت ما سمها لم يأت في فعلها التمكن من الفعل قبل الموت موجبا للاثم (قوله) وقوله) أي المخالف (قوله) لما ندنا من التعليق) أي في قوله فإن المقصود في المسائل الاول الخ (قوله) وبذلك ظهر (أي بقوله) ما لو حلف بطليقتين فأكثر الخ

كتابة) أي منه ومنها (قوله ولو قرض طلاق امرأته إلى رجلين) أي مع تقويض العدد كما هو ظاهر إذ لو لم يقوِّض لهما العدد فلا تزود في أنه لا تنفع الواحدة بكل حال ولا يحتاج إلى بحث (قوله لأن تطليقه انفسها محقق في القبول) هذا مقدم من تأخير أذهب تعليل لقوله في شرط وقوعه تطليقه على فور كافي النسخة وغيرها ومعنى هذا التعليل كما قاله في النسخة أن تطليقها

(قوله والاولان) أي ومثلهما من فعلت كذا اهـ ج (قوله دون الثالث) ومثله الذي المشعر بالزمان كاذم أقبل كذا اهـ ج أقول ومثل إذا كل أدلة شرط غيران واعتمد شيخنا الزايد في أول الخلع أنه يخلصه الخلع في الصبيغ كلها مطلقا (قوله ثم حلف به) أي بالطلاق ثانيا وكذا الحلف ابتداء أنه لم يتخلع ثم يتخلع لم يثبت لئلا يكره من التعليل فإذا كره تصوير (قوله ولا يوبل فيه) أي الخلع (قوله المعلق به) أي بالخلع (قوله لأن وقوع الثالث) يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفقها اهـ ج وذلك أنه لو وقعت الثالث لم يصح الخلع لينوثها وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله أنه امتنع وقوع الثالث قطعا لا بدور وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها لعدم الوقوع ليس لانتفاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور (قوله ولم ينو) الواو للحال (قوله ثم قال قبل فعل المحلوق عليه) عبارة ج هنا ولو قيل اهـ وهي تفيد أنه لا فرق في التمييز بين كونه قبل الفعل أو بعده وهو واضح قال يمينه انقضت مطلقة فلا فرق في التمييز بين كونه قبل الفعل أو بعده ثم رأيت صرح بذلك ٩٠ في آخر باب الطلاق حيث قال ومرة لو حنت ذوزوجات لم ينوا أحدهن

والطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز له توزيعه لما قاله ما وقع عليه من البيئونة الكبرى وله أن يمينه في ميتة وبأنه بعد التعليل لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفه على العقد اهـ ثم كتب عليه سم مانصه قوله وله أن يمينه الخ تقدم في فصل شك في طلاق فلانة الذي استقر عليه رأى شينا الشهاب الرمي في فتاويه

وان لم انفصل ولا فعلن والاولان يخلص فيها الخلع دون الثالث ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يفسخ كذا ثم حلف به لا يتخلع ولا يوبل فيه بخالفه بان لا يقع الطلاق المعلق به كآفتي به الواو رحمه الله تعالى وقول الجمهور ان الشرط والجزم بتقارن في الرمي لا يجدي ههنا لان بينهما ترتيبا زمانيا لان وقوع الثالث يستدعي رفقها ولو كان له زوجات خلفه بالثلاث لا يفسخ كذا لم ينو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوق عليه عين فلانة لهذا الحلف تعييت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدة لان الجمهور من خلفه إفاضة البيئونة الكبرى فلو علق رفقها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث) وراجع أوجد ودلو بعد زوج (أو أصاحها) عادت بيمينه الثلاث بالاجماع إذ الم يكن زوج ووقافا أقول أكارب الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فان طلقها فلا تتلح له الآية لأنه لم يفرق بين ان تترج أو تخرج آخره يدخل في قبل الثالثة وألا فاقضى ذلك عدم الفرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) لاجاها وغير الحرف في التثنية كهو فيما ذكر في الثالث (والعبد) أي من فيه رفق وان قل (طلقان فقط) وان كانت الزوجة حرة لأنه مالك

لطلاق

انه انما يجوز تعينه في ميتة ومبانه بعد وجود الصفه

لا قبله وفيه أضافا لو كانت إحدى زوجاته لا يملك عليها الواحدة فالوجه جواز تعينها لطلاق الثلاث فتقع عليها واحدة وتربع بها ويلغو الباقي ثم قال ولو حلف بطليقتين كان قال على الطلاق طليقتين ما فعل كذا وحنت وله زوجات يملك على كل طليقتين فالوجه أنه لا يتعين أن يمين أحدهن بل له توزيع الطليقتين على اثنتين لأن عيینه في ذاتهما لا تقتضي البيئونة الكبرى وان اتفق هذا بحسب الواقع انما لو وقع طليقتين على واحدة حصلت البيئونة الكبرى تأمل اهـ (قوله تعييت) أي الثلاث فيقعن عليه منها خاصة إذا فعل المحلوق عليه (قوله وليس له) أي لا ظاهر ولا باطنا فلا بد من هذا ظاهر حيث أطلق وقت الحلف اما لو قال أودت الحلف من بعضهن أو ان الثلاث موزعة عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال أردت يمينك أو عليك بعضكن انه يدين وكسب أيضا العطف الله به قوله وليس له الخ انظر الفرق بين هذا وما يأتي في الشارح فيما لو قال زوجتيه أنما طلقان ثلاثا وقال أردت توزيع الثلاث علم ما يقع على كل طليقتان حيث قبل عند قول المصنف ألا في ولو قال لأربع أو وقتت عليكن أو يمينكن الخ حيث وزعت الثلاث عليهن ولو عند الإطلاق ويمكن الفرق بأن قوله زوجتيه أنما طلقا نسائه أو وقتت عليكن ظاهر في توزيع العدد عليهن أو عليهن فكان ما قاله محمدا احتمالا لا يربح بخلاف ما هنا فإنه ليس فيه ذكر الزوجات ولا تبيين فلم تقبل إرادته التوزيع لخالفته ظاهر لفظه وصريحه (قوله توزيع العدد) بأن يجعل الثلاث مثلا موزعة على الأربع فيطلق كل طليقة (قوله إذا لم يكن) أي أن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التحديد (قوله إذا كان) أي الزوج

وقع جواب التعليل ممكن كقبوله وقوله غوري (قوله بل عدم الرد) يعني بل الشرط ذلك (قوله وقول بعضهم) هو الشهاب
ج وظاهر ان الضمائر في قوله جاز وما به واما ترجع لسد التوكيل الذي آق به المولى قلنا بأنه يفسد خصوصه دون عموم

(قوله فله ردها) أي حال الرق (قوله ولو كان طلقها) أي الذي الذي استرق (قوله لما سر) أي في قوله لانه ما لا طلاق الخ
(قوله من ربع الثمن) أي لان زوجته كسر أربعا (قوله كره الخ) معتد (فصل في تعدد الطلاق) (قوله وما يتعلق بذلك)
أي من قصد التأكد أو الاستئناف وغير ذلك من قوله طلاقه معاطلة ٩١ (قوله وقع ماواه) ومثل ذلك ما قال أنت

طالق طلاقه واحدة ونوى
ثلاثا فوقع ماواه لا يمكن
جل واحدة على انها ملققة
من ثلاثة أجزا من كل
ملققة فوقع الثلاث ويوجه
أيضا بأنه لما قال أنت طالق
ونوى ثلاثا وقت قوله
بعدملاقة واحدة لو قيل
به كان رضاءا أو قسه
والواقع لا يرفع لسكن
التوجيه الأول أولى لما
بأن في ما قال أنت طالق
ثنتين ونوى ثلاثا من أن
المعتد فيه وقوع الثلاث
حسبا لثنتين على انهما
ملققتان من اجزاء الثلاث
ملققات ولونظر الى الوقوع
بجسرد أنت طالق وقطع
الطعن عن ثنتين لم يكن
لالتعدد في وقوع الثلاث
وجه (قوله ولو نوى غير
موطوءة) وهذه أقارف
ما لو نوى الاستئناف فقط
حيث يلفظ لانه قصد وقوع
الطلاق ثم من غير ما يدل
على الرفع لا صريح ولا
كناية وسيأتي عن سم

الطلاق فنبط الحكم به ونسب مرفوع الدارقني طلاق المبدئتان وقدها الثلاثية بأن
يطلق دى ثنتين ثم يحارب ثم يسترق فله ردها بلا محلل اعتبره اربا بكونه حر اطلاق الطلاق ولو كان
طلقا واحدة فقط ثم رجعها بعد الرق عادت له واحدة فقط لانه لم يستوف عدد المبيد
قبل رقه (وللمحرث ثلاث) وان تزوج أمه لما سر وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله
تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تبرع بأحدان (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثا
بالاجماع الاما ذهبه للشمسي (ويؤثران) أي من طلق مريضا والمطلقة (في عدة) طلاق
(رجعي) اجساما (لأن) لا تنطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضا (ترته)
بشرط لا حاجة لنا لاطالة ما به قال الأئمة الثلاثة لان ابن عوف طلق امرأته الكاكية
في مرض موته فوثقها فثمان رضى الله عنه فمضت من ربع الثمن على ثمانين الفاقيل
دنانير وقيل دواهم ولانه قد قصد حرمانها فعول بتقيض قصده كالإيرث القاتل وإذا قصد
به الفرار على الجديد كرهه فليس ماص في تصويح مال الزكاة انما الحول فرارها هو ويحتمل
التصريم

فصل في تعدد الطلاق بينه المذهب أو ذكره وما يتعلق بذلك (قال طلقك
أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الأصرار (وقوى هذا) ثنتين أو ثلاثا (وقع) ماواه ولو نوى
غير موطوءة لا ر للفظ لما احتمل بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه (وكذا الكناية)
إذا نوى بها عدد ان خبر كانه أصبح انه طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت الواحدة خلفه
الذي صلى الله عليه وسلم على ذلك وردها اليه دل على انه لو أراد ما زاد عليها وقع واللام يكن
لاستلزامه فائدة ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقتنائها بكل اللفظ أو بعضه على ماص ولو
قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا يسهل فواحدة كما هي به الورد لوجه الله تعالى
تبع الابع الصاغ فان زاد ثلاثا انصح أن يقال ان نوى بذلك مريدا العناية بالتخيير وقطع العلائق
وحسم تأويلات المذهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق بان قصد انقاع
طلاق متفق عليه بين المذاهب لم يطلق الا ان اتفقت المذاهب المعتد بها على أنها من يقع عليها
الثلاث حالة التلقاها وان أطلق جمل على المعنى الاول لانه المتبادر من قائل ذلك غالبا كما
أفاده الشيخ رحمه الله تعالى ولو قال ولجته أنما طلقا فان ثلاثا أو أنت وضرك طالق ثلاثا
ونوى ان كلا طالق ثلاثا أو ان كل طلاقه توزع عليها طلق كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع
الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما أوجب البيئونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقين

وجه الله (قوله ندر بر كانه) كان مبنيا للاستدلال ان المراد بكونه طلقا البتة انه طلقها بصحة البتة فلتأمل اه سم على ج
(قوله البتة) أي مالا يقصرتنا (قوله سائر) أي جميع (قوله فواحدة) أي ما آق به الوالد الخ ظاهره وان أراد تعليق الطلاق
على صفة يقول بوقوعه مع جميع المذاهب وتبين ما ذكره فيما لو قال ثلاثا أن يقال بجله هنا (قوله جل على المعنى الاول)
هو قوله اتجه ان يقال ان نوى بذلك مريدا الخ (قوله اتجه وقوع الثلاث) أي خلافا لوجه عليه في فرق بينه وبين قول المصنف
الآتي ولو قال أربع أو قست عليكن الخ بأن ما هما من الكل التفصيلي وما هما من الكل المجموعي وفي سم على ج فرع
في الرض في آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا أو قال أردت واحدة ان دخلت ثلاثا مرات قال قول قوله اه قال

ولا تعرض في تعريف الوكيل أصلا وحجة ذلك عليه بما أتى غير ملائق لكلامه فتأمل (قوله نعم فيما إذا لم ينووا أحد منهم الخ) وسينفذ لك الآن أن يدخل تحت قول الله سبحانه والأصورة ما إذا تنو هي فقط كما صنع المحقق الخليلي لكونه يعمل الخلاف (فصل في بعض شروط المصنف والمطلق) (قوله عند عرض صار فيها الخ) هذا صريح في أنه يعمل قوله لم يشترط قصد اللفظ بعينه أي أن المراد به نسبة إيقاع الطلاق ونسبته ما قدمه أول الباب عند قول المصنف ويقع بصريحه بلائحة وقد أشار الشهاب سم هناك إلى أنه لا مانع من أن معنى هذا الشرط أن لا يصرفه عن معناه إلى معنى آخر وعليه فلا حاجة إلى

في شرحه قال في الأصل فإن تم حلف وان قال أردت أنها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الأصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما أطلق لكن الأوجه فيه أنه تطلق واحدة فقط لا شك في موجب الثلاث اه سم على ج وعبارته على المنهج فرع قال في الطلاق ٩٢ الثلاث إن رحب دار أبو بك فانت طالق وقع الثلاث كما أتى به شيخنا الرمي

نظر الأول كلامه ولأن قوله فانت طالق لا ينافيه لجواز أن يراد فانت طالق الطلاق المذكور وهو الثلاث ثم ثالثة أخرى صرح بها مبرقوه على الطلاق الثلاث إن دخلت الدار أنت طالق ثلاثا اه وقوله لجواز أن يراد الخ قد يتوقف فيه بأن العصة محققة فلا تزول الاثنتين فلا يقع عليه الواحدة (قوله بأن الاستثناء افهم الخ) مثله ما لو قال أردت الثلاث موزعة عليهما بالسوية فيقع على كل منهما ثنتان لأن الثلاث إذا قسمت عليهما من كل طرفة ونصفا فتكمل وهو ما أذهب انتصاره في

على كل وجهه بعضهم مستدلا بقوله ما عن البوشنجي لو قال أنت طالق ثلاثا لانصفا وأطلق وقع طلقتان لأن المعنى الانصاف وقد يفرق بينهما بأن الاستثناء افهم عدم ارادته البيئونة الكبرى بخلاف ما نحن فيه (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب كما يخطه وكذا لو حذف طالق كما يحسنه الزركشي وكلامهما يدل عليه (ونوى عدد أو واحدة) تقع فقط دون النوى لعدم احتمال اللفظ له (وقيل يقع النوى) كعله ولو وقع النصب فالجواب والرفع والسكون أولى ومعنى واحدة متوحدة بالعدد المتوحد وهذا هو المحقق في أصل الروضة نعم إن أراد طرفة معلقة من آخره ثلاثا وقن عليهما (قلت لو قال أنت) طالق واحدة أو (أنت واحدة) بالرفع والجواب والسكون (ونوى) بعد نيته الإيقاع في أنت واحدة لما صرح من أنها كناية (عدد أو النوى يقع جلا للتوحيد على التوحيد والتفرد عن الزوج بالعدد المتوحد) (وقيل) تقع (واحدة أو النوى) لأن اللفظ الواحد لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثا في التوشيح يظهر مجيئه والخلاف فيه هل يقع ما نواه أو ثنتان اه وفيه بعد لأن الواحدة قد صرحا إمكان نأوا بها بالتوحيد ولا يظهر تأويل الثنتين بما يصدق بالثلاث نعم يمكن توجيهه بأنه يصح ارادة الأجزاء فالاصح ما في التوشيح ولو قال بإمائه أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لتضمن ذلك انصافها بإيقاع الثلاث بخلاف أنت ككناية طالق لا يقع الواحدة كما أتى به الولد رحمه الله تعالى جلا لتثنيه على أصل الطلاق دون العدد لأنه المتيقن وانفسأوا بين أنت طالق واحدة ألف مرة وكالف مرة لأن ذكر الواحدة يمنع لحوق العدد ولم يتحمل ما هنا على أن المراد بها التوحيد حتى لا ينافيها ما بعدها لأنه خلاف المتبادر من لفظها وجعلنا عليه ما هنا لا تفران ثمة الثلاث به المتحررة عن مدلوله ولو قال طلاق أنت بأداهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما أتى به الولد رحمه الله تعالى إذ قوله ثلاثين متعلق

وقوع الثلاث على ما لو قال أردت أن كل طرفة موزعة عليهما وقد يفرق بين هذا والاستثناء بأنه في مسألة الاستثناء ما إذا كرم ما يدل على عدم ارادة البيئونة الكبرى قبل منه لوجود القرينة بخلاف ما هنا فإن اللفظ فيه ظاهر في ارادة البيئونة فلم يقابل ما يخالفه (قوله يدل عليه) أي على حذف طالق (قوله وقيل يقع) معتمد (قوله وقن عليهما) أي القولين (قوله بعد نيته) أي وأمعنه (قوله هل يقع ما نواه) معتمد (قوله وفيه به) أي في التردد بل القياس الجزم بوقوع التثنية (قوله بالتوحيد) الأولى بالتوحيد (قوله نعم يمكن توجيهه) أي وقوع الثلاث (قوله فالاصح ما في التوشيح) أي وهو جملته على ارادة الأجزاء وإن لم يقصد دلهيئة أنه حيث نوى الثلاث يقع لأن لا يحملها صياح ارادته فيجعل اللفظ عليه وإن لم يقصد (قوله واستروا) أي في وقوع واحدة (قوله يمنع لحوق العدد) ظاهره وإن نوى العدد والظاهر خلافه (قوله وجعلنا عليه) أي التوحيد وتزول به مر أي في قول المصنف ولو قال أنت واحدة ونوى عدد الخ (قوله ونوى واحدة) مفهومه هنا إذا أطلق وقع عليه الثلاث وقدر ما أتى في قول المصنف أنت طالق ثلاثا لا طالق إن شاء الله من وقوع واحدة لأن الحقيقة وعود المباشرة إلى ثلاثا أن يقع هنا واحدة عند الإطلاق لأنها الحقيقة فيصير قوله ثلاثين متصلا بإداهية

هذا التقيد غاية الامر انه اذا وجد عارف بما في ائحيج حيث نضع هذا القصد هذا المعنى الى قصد ايقاع لوجود هذا الامر العارض فتأمل (قوله لم قصد الطلاق والعنف) أي لم قصد لفظه بل جرى على لسان مثلاً كما هو ظاهر (قوله ولا يستغنى عن هذا) أي ما في المتن (قوله كدعواه ان الحرف التفعية) أي عند وجود القرينة على ذلك كما يأتي في المتن وبعبارة

(قوله كما هو ظاهر سياق الكلام) أي ولا يشكل عليه ما قد مناهم وقوع واحدة فيما لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً لان وصل ثلاثاً بدلت طلاقاً في ان التقدير ان دخلت ثلاثاً فاعلم بظاهر اللفظ في كل من المثلثين (قوله ولم يعلم فيه سلك) أي سواء اختير ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر انه لا يلزم بحث ولا تفتيش لان الاصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة (قوله كلما حلت حرمت فواحدة) أي وعليه فلوراجعها هل تطلق ثلاثاً لانها مادامت في العدة هي محل للطلاق وكلما تنقضى التكرار بقوله كلما حلت حرمت الطلاق ثم راجع مرتب طلقت ثلاثاً لانها مادامت في العدة هي محل للطلاق وكلما تنقضى التكرار فان انقضت عدتها من الطاعة الاولى ثم تكبها كما جديداً لم تطلق لان ٩٣ التعليق سابق على هذا السكاح ثم رأيت

في جريد أدوات التعليق
الا في فصل اذا قال أنت
طالق في شهر كذا ما يؤيده
وعبارته نفسها ولو قال
لو طوأت كما علم الاولى من
كلامه الا في في كلما
خلاف لمن اعترض عليه
أنت طالق كلما حلت
حرمت وقصت واحدة الا
ان أراد بتكرار الحرمة
تكرار الطلاق فيقع ما نواه
اه (قوله طلقت ثلاثاً) أي
في الصور الثلاث (قوله
أو أصنافاً) أي فانه يقع
ثلاث في الصور الثلاث
(قوله فأجاب بالطلاق)
أي بان قال أنت طالق أو
طلقت (قوله ثم قال جعلتها)
أي الواحدة (قوله وقمن)
يتأمل هذا مع ما قدمه

متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام وعلى تقدير تعلقه بالمصدر فقد يرد ثلاثين أجزاء
طلقة والاصل عدم وقوع ما زاد عليها ولو قال عدد التراب فواحدة كآخيه أيضاً لا تملك
جنس افرادى أو عدد الرمل فتلا ثلاثاً لانه اسم جنس جوي وقول ابن العماد وكذا القرب لانه
مع نزابة ولا ذهاب جمع الى وقوع الثلاث فيه برديهم اشتباه ذلك فيه أو عدد شعر أبيس
فواحدة على المختار وليس تعليقاً على صفة فية الشك كذا في وجود هابل هو تخصيص طلاق
وربط العدة بدشئ شككافيه فتوقع أصل الطلاق وتلغى المدد فان الواحدة ليست بهدد
وصوب ذلك الزكشي ونقله عن غير واحد أو بعدد ضراطه وقع ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد
ملك هذا الحوض ولم يعلم فيه ملك وقت واحدة كافي أنت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم
ينو عدد او لو قال بعدد شعري ملان وكن مات من مدة وشكاً كانه شعر في حياته ولا تنبه
وقوع ثلاث لا ستمائة ثلاثاً لانه عادة من ثلاث تسمرات أو أنت طالق كلما حلت حرمت
فواحدة أو عدد ما لا حريق أو عدد ما مشى الكلب حياً أو عدد ما حرك نسيه وليس هناك
برق ولا كب طلقت ثلاثاً كما في به الوالدرجة الله تعالى أو أنت طالق أو انما من الطلاق
ولانه فواحدة بخلاف أنواعاً أو اجناساً منه أو أصنافاً كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى
ولو سأله ثلاثاً ما جابها بالطلاق ولانه فواحدة وانما زلنا الجواب على السؤال في طلق
نفسك ثلاثاً ما قالت طلقت ولانه فواحدة أو وقعنا الثلاث لان السائل في تلك المالك للطلاق
بخلافه في هذه ولو قلنا جعنا ثم قال جعلتها ثلاثاً لم يقع به شيء أو أنت طالق مل الدنيا أو
مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبر بالوحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو مل
السماء أو الارض فواحدة أو أقل من طلعتين أو أكثر من طلقة فتنتن كما هو به الاستوى
ولو خافته زوجته فأنه عصا يده وقال هي طالق ثلاثاً ما يرد المعاصون ولا يدين

بعد قول المصنف لا أنت طالق الخ من قوله ومن ثم لم ينقدم لها ذلك رجع لنبته في غنوا أنت طالق وهي غايه وهي
طالق وهي حاضرة اه أقول ويمكن جعل مدعى الباطن وما هنا في الظاهر وأن الخاصة هنا قرينة على ارادة المرأة
بمختلف ما تقدم لان اللفظ ما لم يقع جواباً لشيء خصص فيه رادة الزوجة فرجع الى نية وقصد بقوله وقمن ولا يدين
في الجواهر فيما لو قال أنت طالق أو أراد مخاطبة اصبعه لكن أفتي بالدرجة الله تعالى عن تناجر جمع زوجته في أمر الى آخر
ما ذكرنا عن سم (قوله في الباب) قال أنت طالق مل السموات أو مل الارض ثلاثاً اه وكتب سم على ج
مانعه ولو قال أنت طالق مل السموات وقصت واحدة قطعاً كافي الا نوار ومثله أنت طالق مل السموات وقصت واحدة
فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمي خلافاً في العباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الا نوار المذكورة
اه وفي ج وفي قبوله باطن وجهان أحدهما لا ذكره القموني وغيره وكتب عليه سم مانعه المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي
القبول باطناً قد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجته في أمر من الامر وقد فعله فطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر

الخصفة كما يأتي فمن التثنية حرف ماخر (قوله وكذا القول لما قلنا في الخ) الظاهر أن التثنية راجع لقوله أما طالق
فمصدق مطلقا بقرينة ما بعده فلا يرجع (قوله بخلاف ما إذا علمه) أي فلا يجوز له الشهادة بالخلاف بالتثنية إلى ما أقامه قوله
ولمن نان صدق الخ من أنه أن يشهد (قوله لأن ينفذه على الضم الخ) قال الشهاب سم يتأمل هذا الكلام مع كون البناء
على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لأنها مكررة مقصود (قوله وفي باطا لقابا نصب يتبين الخ) قال الشهاب المذكور

فأنت طالق محاطا به فهل يقع عليه الطلاق أولا فاجاب بما مضى يقع الطلاق المذكور ظاهرا ويدن كالأول حصة طالق
وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الصغير ٩٤ أعرف من الاسم العلم اه وجوز عليه في شرح الروض اه سم على ج

كافي الجواهر فيما لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة أصبعه لكن أختي الوالد رجه الله تعالى فبين
تشارع مع زوجته في أمر فله فأطبق كفه وقال إن كنت فعلته فأنت طالق مخاطبا كفه بأنه
يقع عليه الطلاق ظاهرا ويدن كالأول حصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل
الصغير أعرف من الاسم العلم اه وجوز على عدم التدين في شرح الروض في مسئلة ما لو
أشار بأصبعه وقال أردت الأصبع ولا ينافيه ما في الروضة فبين له زوجتان فقال مشير إلى
أحداهما امرأتى طالق وقال لودت الأخرى من طلاق الأخرى وحده هاله لم يخرج هنا
الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فانت) أو أردت أو
أمنت قبل الوطء أو أمسك شخص فاه (قبل غم طالق) أو معه (لم يقع) ونحوه هاهن محل
الطلاق قبل تمامه (أو) مانت مثلا (بعد قبل) قوله (ثلاثا) أو معه كآفهم بالاولى (فثلاث)
يقع عليه تضمن قصد له من تلفظه بأنت طالق وقصد من حينئذ وقوعه وان
لم يتلفظ بهن كما هو به يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بأنت طالق وانما قصد تحقيق
ذلك بالتلفظ بالثلاث كالحق ذلك اليوشغي وصحبه في الأثر وقال الزركشي انه الصواب
المنقول عن الماوردي والقائل وغيرهما فان لم ينو من عند أنت طالق وانما قصد انه اذا
تم نواه من عند التلفظ بلفظهن وقعت واحدة فقط ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثا فهو
محل الأوجه كما قاله الأذري كالحسائي والأقوي وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه
أنت تقع بمجموع اللفظ ولم يتم ولو قال أنت طالق أن أو أن لم وقال صدقت الشرط لم يقبل ظاهرا
مالم يمنع الاتمام كوضع غيره يده على فيه فيقبل قوله ظاهرا بيمينه لا قرينة (وقيل) تقع
(واحدة) لو وقع ثلاثا بعد موتها (وقيل لا شيء) اذ الكلام الواحد لا ينفص ويخرج
بقوله أراد إلى آخره ما لو قاله عازما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها فواحدة
وثلاثا فيل يميز ورده الامام بأنه جهل بالريسة وانما هو صيغة أصدر محذوف أي
طلاقا ثلاثا كقرب زيدا شديدا أي ضربا شديدا لكن في رد المبالغة مع كونه ههنا
في الريسة لان فيه تفسير اللزيم في الجملة وقد صرحوا به في شرح الخواص لتفسيرها
كما يأتي نعم الثاني أظهر والفرق بين هذا ومثاله ظاهر مما تقرر (ولو قال أنت طالق
أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق طالق (وتخل قبل) بينهما بـ كـ كون أول كلام
هناء أو منه بأن يكون فوق سكتة نفس وهي (فثلاث) يقعن ولو مع قصد التأكي

وقياس قول سم ويدن
التدين في مسئلة العصال
المذكورة وثمة النسبة
الحكمة وجوز على عدم
التدين في شرح الروض
فيما لو أشار بأصبعه وقال
أردت الأصبع ولا ينافيه
ما في الروضة فبين له
زوجتان فقال مشير إلى
أحداهما امرأتى طالق
وقال أردت الأخرى من
طلاق الأخرى وحده هاهن
لأنه لم يخرج الطلاق هنا
عن موضوعه بخلافه ثم
(قوله أو معه) أي ثلاثا
(قوله لم يقبل ظاهرا)
وبينه ان ما يقع كثيرا عند
المشاجرة من قول الخالف
على الطلاق ولم يرد على ذلك
ثم يقول أردت أن أقول
لأفضل كذا أه لا يقبل
منه ظاهرا إلا أن يمنع من
الاتمام كوضع غيره يده
على فيه أمافي الباطن فلا
نوع ثم ينفى ان مثل
وضع اليد ما لودت قرينة

توبة على ارادته الخالف وان اعرض عنه لغرض تعلق بذلك (قوله ومثاله) أي وهو ضربت زيدا شديدا وقوله ظاهرا لبعده
وهو ان الطلاق هنا مريددين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مهم قصد تفسيره بخلاف ما من قبل به فان الضرب فيه اسم
لما هي ولا تكررها وانما التكرير مما توجد فيه وهو انما يميز بالصيغة (قوله أنت طالق أنت طالق الخ) وكذا القول أنت
طالق أنت مسرحة أنت مقارعة فيأتي فيه ما ذكر من التفصيل ولا يضرا اختلاف اللفظ فيما يظهر (قوله أو كلام من) المنجبه
ان كلامها لا يضروا تكرارها لا مدخل لها في صيغة الطلاق اه سم على ج وكتب ايضا لطف الله به قوله أو كلام منها أي
حيث طال الزمن فلا ينافي ما ذكرنا عن سم

قد يقال مجرد ما لم يلقا بالانصب لا يقتضي التعلق اذ ليس شيئا بالانصب لعدم اتصال شيء به فهو منكرة غير مقصودة وحاصله انه نداعلم بقصدية معين فلا وجه غير مسموعة في هذه الصيغة ولا مقصودة فيها بعينها فقد بدعه أن يقال ان لم يقصد هذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وان قصد هافكا لولم ينصب فقولها في الحالين الخ المتضمنة منه (قوله وروبان النص الخ) قال الشهاب أيضا قد يقال انما يكون لحنان قصد به معين والا فهو منكرة غير مقصودة وحكمها انصب فلم جل على المعين حتى كان لحنان (قوله) كاتضاء كلام الرواني الخ) عبارة شرح الروض وقضية كلام الرواني وغيره أن المذهب الوقوع انتهت (قوله لكنه مرود)

(قوله ومن ثم لو قصدته) أي التأكيده (قوله بشي واحد) أي كان دخلت الدار مثلا ٩٥ (قوله لم تعدد الكفارة) أي حيث لم

تعلق بحق آدمي كما يأتي
(قوله ولا نعم) أي الكفارة
(قوله ان دخلت الدار) أنت ومنه أنت طالق
ان دخلت الدار (قوله)
عمل به الخ ينبغي ان يحل
ذلك ما لم يتأخر الاخبار
بذلك مدة عن التعلق ثم
يدعي ذلك لقصد اسقاط
نفقة أو كسوة تجب
عليه (قوله فيعتبر وجود
الصيغة) وهي الدخول
(قوله اخذ ايماني) قد
ينع الأخذ ويكتفي بقرينة
القصد لئلا يرد من الثانية
والثالثة ويقر بان في
نحو الاستثناء رفضا عما
سبق أو تفسير له بنحو
تعليقه فلا بد من سبق
القصد والازم مقتضاه
بمجرد وجوده فلا يمكن
رفضه ونحوه بهذا
بمخالفة ما نص فيه فان
وقع التأكيده لايؤثر
بما عدا الاول بصره عن
التأثير والوقوع به الى

لبعد مع الفصل ولا نه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد دين نعم يقبل منه قصد التأكيده
والاخبار في معلق بشي واحد كرهه ولومع طول الفصل بل لو أطلق هنالم تعدد بخلاف ما اذا
قصد الاستئناف وفاق نظيره في الايمان حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان
العلاق محصور في عدد قصد الاستئناف يقتضي استيفاء بخلاف الكفارة ولا نه تشبه
الحدود المتعددة الجنس فتستد اخل ولا كذلك الطلاق وقول ان دخلت الدار أنت طالق
يصدق الفله كان تليقا كما أتى به الوجه الرابع الله تعالى فيعتبر وجود الصيغة وظاهر أنه لو ادعى
أرادة التخصيص عمل به (والا) أي وان لم يتخلل فصل كذلك (فان قصدنا كيدا) للاولى أي قبل
فراقها الأخذ ايماني في الاستثناء ونحوه بالآخرين (فواحدة) لان التأكيده مفهومة وتوضيحا
(أو استثناءا فثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تأكيده بالنسبة (وكذا ان أطلق في الاطلاق) عملا
بظاهر اللفظ ولا نجله على قاعدة جديدة أولى من التأكيده والثاني لا يقع الواحدة لان
التأكيده محتمل فيؤخذ باليقين ويبحث بعضهم اشتراطية التأكيده من أول التأسيس أو في
اثنايه على اختلاف الآتي في نية الاستثناء وهو حسن وما تقرر من التفصيل يجري في تكرير
الكفاية كما عدى اعتدى كاحكامه الراسي في الفروع المتنورة في الصريح والكفاية وفي
التكرير بمجازه على ثلاث خلاف والاصح القبول كما أطلقه الاصحاب واعتمد الاسنوي وما
نقل عن ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه لانه لم يصرح به وانما قال ان العرب لا تؤكده
فوق ثلاث وقد قال البلقيني لا ينبغي أن يرضى ان الرابعة يقع بمطلقه لفرغ العدد لانه
اذا قصد التأكيده بما يقع لولا التأكيده فلا بد كيدا لا يقع عن عدم قصد التأكيده أولى
(وان قصد بالثانية تأكيده) للاولى (وبالثالثة استثناء أو كس) أي قصد بالثانية استثناء ما
وبالثالثة تأكيده الثانية (فتنتان) عملا بقصده (أو) قصد (بالثالثة تأكيده الاولى) أو بالثانية
استثناءا وأطلق الثالثة أو بالثالثة استثناءا وأطلق الثانية (ثلاث) يعنى (في الاصح)
لتخيل الفاصل بين المؤكده والمؤكد والثاني طفتان ويفتقر الفصل البصر (وان قال أنت
طالق وطالق وأطلق مع قصدنا كيدا الثاني بالذات لتساو معاني الصيغة لا الاول والثاني ولا
بالثالث فلا يصرح بظاهر الاختصاصه أو بالعاف المتضمنة للتأثير أيا ما طنا فيدين كما صرح
به الماوردي وقال ابن الرفعة انه مقتضى النص فان لم يقصد شيئا فثلاث نظير ما مر وخرج
بالعطف بالواو العطف بتفسيره الواحدة أو معها كتم والقائه فلا يفيد قصده التأكيده مطلقا

تقوية غيره فيكون مقارنة القصد له فليست اهل سم على ج (قوله على قاعدة جديدة) أي من اللفظ حيث أفاد الثاني ما لم
يقصد الاول (قوله من أول التأسيس) وهو الصيغة الاولى (قوله وهو حسن) فيه ما ذكرنا من سم (قوله والاصح القبول)
أي قبول قصد التأكيده فلا يقع بالرابعة مثلا (قوله تأكيده الاولى) ينبغي التدبير هنا اخذ ايماني سم على ج
وبواضحه ما يأتي في قول الشارح أيا ما طنا فيدين الخ (قوله تأكيده الثانية ثالث) هو مثل قصد مطلق التأكيده حلا
لكلامه على الصورة العجيبة أولا لانه صريح فلا يصرح بمحتمل كل محتمل اهل سم أقول والاقر صحت جملة على المعنى
الصحيح ما مر من أن اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع عمل به لاصل بقائه القصد (قوله فلا يفيد قصده التأكيده مطلقا) أي

دعى هذا القيل من حيث انه فهم كالمقضى عن صاحب الكافي انه قال بعدم الوقوع حتى ايدى عا ذكره وصاحب الكافي
 انما يقول بالوقوع لانه يقول في المسمى عليه بالحنث فكذا في المبني وحينئذ فالشارح اغاثنى بكلامه بصورة الاستدراك
 لمخاطب الخلف لا للشرع به البتة المذكور في كلامه فليتأمل (قوله ما لم يعرف معناه) الاولى اسقاط لفظ معناه لانه هو المحدث
 عنه وبعبارة النصفه وورد بان المجهول لا يصح قصده (قوله كما لا يصح اسلامه) أى بان كان مقربا لمجربة اذا كراهه غيره بحق (قوله

سواء قصدنا كيد الاول أو الثاني بالثالث أو لم يقصد شيئا قال سم على ج وبنى أن يدين (قوله ولو حلف لا يدخلها ذكره)
 قال في الرض وشرحه وان كرر في مدخول بها وغيره ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعد الا ان نوى الاستئناف ولو طال
 فصل ونعمد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأكيد أو أطلق فلا تعدد فيها اه سم على ج وهذا يفيد
 قول الشارح ولو حلف الخ قوله قبل نعم قبل الخ (قوله فان قصدنا كيد الاول) يوم ذلك يؤخذ جوابا لحدوث وقوع السؤال
 عنها وهي ان شخصاً رأى جماعة خلف عليهم بالطلاق انهم يضيفونه فامتنعوا فكرهه ثلاث مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه
 فهل يقع عليه طائفة أو ثلاث وهو انه ان قصدنا كيد الاول أو أطلق فطائفة أو الاستئناف فثلاث لا يقال بمجرد الامتناع من
 الضيافة وقت طائفة فلا تكون الثانية مؤكدة ٩٦ هـ بل هي بين ثانية فيقع الثلاث لا تقول القول بالوقوع قبل معارفهم

ولو حلف لا يدخلها وذكره متواليا لا قال قصدنا كيد الاول أو أطلق فطائفة أو الاستئناف
 فكما هو وصفا في العين ان تعلقت بحق أدى كالظهار واليمين القسموس لا باللفظ فلا تتكرر
 الكفارة مطلقا بناء على ما على المسامحة (وهذه الصورة موطوءة) ومنها ما هو فيها
 يأتي من في حكمها وهي من دخل فيها مؤه المحترم (فوقها لنغيرها فطائفة بكل حال) تقع فقط
 لئلا ينوبها بالاولى وقولك أنت طالق ثلاثا تفسير لما أراد به بأن طالق اذ ليس مفارقه
 بخلاف العطف والتكرار (ولو قال هذه) أى غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلا (فأنت
 طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق ان دخلت (فدخلت فثنتان) يقسمان (في الأصح)
 لوقوعهما معا مع مرتبة في المدخول ومن ثم لو نطق بالضلع أو مؤه أو قلنا بان الواو والترتيب لم
 يقع الا واحدة والثاني تقع واحدة كالمفترق ولو قال لغير موطوءة أنت طالق احدى
 عشرة طائفة فثلاث أو احدى وعشرين فواحدة لان الاول مركب والثاني معطوف
 فيصكه قال واحدة وعشرين أو ان دخلت الدار فانت طالق طائفة وان دخلت طالق
 طائفتين فدخلت فثلاث ولو غير موطوءة أنت طالق من واحدة الى ثلاث فثلاث
 ادخالا للفرق بين فارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور
 بخلاف ما هو أنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث فثلاث كما جزم به ابن المقرئ في
 روضه أو ما بين الواحدة والثلاث فواحدة (ولو قال لموطوءة أنت طالق طائفة مع)

له مفارقة بقضى العرف
 فيها بانهم لم يضيفوه ممنوع
 بل لو تكرار امتناعهم منه
 في المجلس ثم أضافوه صدق
 عليهم عرفانهم لم يمتنعوا
 من ضيافته فكان معنى
 اليمين الاولى الحلف بانهم
 لا يضافونه حتى يضيفوه
 وكذلك الثانية والثالثة
 فهذه في الحقيقة من افراد
 قوله ولو حلف لا يدخلها
 وكرر الخ فافهمه ولا تقتصر
 بما نقل عن بعضهم من
 خلافه هذا وبنى ان
 يعلم ان محل الحنث بعدم
 ضيافتهم في ذلك الوقت

حيث أراد انهم يضيفونه حالا كما نيل عياله فيما دخل على صديقه وهو يتنهد فقال له تقدم معي فامتنع طائفة
 فقال ان لم تقدم معي فامر أن طالق ونوى الحال فانه بحث كآفاله الشارح بعدم قول المصنف الا في فصل قال أنت طالق في
 شهر كذا أو لعل بني فعل الخ ومفهومه انه لو لم ينو الحال لم تطلق الا باليأس لكن في كلامه ثم انه قد تقدم قرينة خارجية
 تقتضي انهم لا يبعد العمل بها ومعه يعلم انه اذا دلت القرينة هنا على ارادة الضيافة حال الحنث (قوله أو أطلق) أى أو قصد
 الاخبار (قوله فكما هو) أى في قوله بعدم قول المصنف وتخلل فصل فثلاث نعم قبل منه قصد التأكيد والاحبار في معلق بشئ
 واحد الخ قوله وكذا في اليمين (هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذا دل حلف أيضا لانه يمنع به نفسه من
 الدخول أو عطف ميان بالتقييد بقوله ان تعلقت بحق أدى اذا الاول حلف على صفة محضنة لا تعلق فيها بحق أصلا والكلام
 كله في الحلف بالطلاق كما يصح به قوله لا يلق الخ (قوله فلا تتكرر) أى لو قصد الاستئناف (قوله وهي من دخل فيها
 ماؤه) أى لو في الدار (قوله لما أراد) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها
 بما قبلها انتهى سم على ج (قوله اذ ليس) أى التفسير (قوله بان الواو لترتيب) أى على المرجوح (قوله وان دخلت الخ) من
 تمام صيغته التي تلفظ بها (قوله فثلاث) وكان المعنى أنت طالق من واحدة الى ثلاث لمقابلة بين باي

نحو جرح بالزعم أو النصب معمول لا لحاق (قوله ثم أعاده فثبت) هو في نسخ الشارح بالنون وبعبارة النسخة ثبت بالثلاثة وهي الصواب إذا كانت النون لا يجب قطعها بل يحرم (قوله ويردع أنه فضلة مطلق الخ) لأن أن تقول ما المانع من حمل كاريق وعرف وصفا للفضلة فيكون قيداً يخرجها للفضلة التي ليست ٩٧

طلقة (أو) طلقة (معها طلقة) وكع فوق وتحت (فتنتان) تمنعان معاً وكذا غير موطوءة في (الاصح) يقع عليها فتنتان معاً ومعها فقط لا في فوق وتحت وأخواتهما كما أفهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعاً للتولي خلافاً لشارحه ولابن الوردي في جهته لأن حقيقة المعية المقارنة بخلاف الفوقية والخشية فلترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو) طلقة (بعدها طلقة فتنتان) تمنعان معاً في موطوءة (المخيرة أو) لا تم المضمعة ويدين أن قال أردت أني سأطلقها (وطلقة في غيرها) لينبئ بها الأولى (ولو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) تقع فتنتان في موطوءة من ثبات المضمعة أو لا تم المخيرة وقيل عكسه ويلغو قوله قبلها كانت طالق أمس يلقاها أمس ويقع حالاً واحدة في غيرها (في الاصح) لما ضم يصدق بيمينه في قوله أردت قبلها طلقة فلو كان له ثابتة أو أوقعهما زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع سوى واحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة أو أدمع) طلقة (فطلقتان) ولو في غير موطوءة لصلاحية اللفظ له قال تعالى ادخلوا في أم أي معهم (أو الخرف أو الحسب أو أطلق طلقة) في الجميع لأنه مقتضى اللفظ في الأولين والآخر في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة مطلقه بكل حال) من هذه الأحوال الثلاثة لو زوج وقوع فتنتين عند قصد المعية وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة وتوهم من كتابها اعتراضاً بمطلعه دون ما كتبه وليس كما توهم إذ حمل هذه أيضاً على مقصد المعية والافتراف بين فتنتان كما قاله الزركشي تبعاً لشخصه الأسنوي والمقبني لأن التقدير بنصف طلقة مع نصف طلقة فهو كصنف طلقة ونصف طلقة لكن رده الشيخ في شرح منبهه بالانضمام وقوع فتنتين بهذا المقدر وانما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع العطف المقضي للتأخير بخلاف مع طاقم المقضي المصاحبة وهي صادقة بصاحبة نصف طلقة لنصفها انتهى وأجيب بأن ذلك أغايطهر في حالة الإطلاق إما عند قصد المعية التي تغيد ما لا تنقيد الطرقة والألم يكن المقصد هاتفاً فالظاهر التبا. ومنه أن كل جزء من طلقة لا تكرر بالطلقة المضاف إليها كل منهما ظاهر في تباينها ولو قد مر في الإقرار بما قبله منه انية المعية تنفيذ ما لا يفيد لفظها كما صرحوا به مع استسكانه والجواب عنه (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقتين وتصد معية فتنتان) يقين ولو في غير موطوءة أمس (أو) قصد (طرقة واحدة) لأنها مقصود (أو حساباً وعرفه فتنتان) لأن ما وجبه عند أهله وان جوله وقصد معناه عند أهله فطلقة لبطان قصد الجوهول وقبل فتنتان لأنها موجهة وقد قصد (وان لم ينبو شيئاً فطلقة) عرفه أوجهه أذهو المتيقن (وفي قول فتنتان أن عرف حساباً) لأنه مدلوله وفي ثالث ثلاث لتلغظه بين ولو قال لا أكتب مع فلان في شهادة ولم ينو عدم اجتماع خطمي في ورقة بران ككتب قبل رقيقه كما أتى به أبو الدرجه الله تعالى لأن الأول حينئذ لا يسمى أنه ككتب مع الثاني بخلاف العكس ويقاس به نظائره نعم بضعه فيما يكون استدامة كاتبته

١٣ نهاية سادس بقوله السابق ويدين أن قال الخ وقد يفرق برب هذا وقبه ما فيه انتهى سم على ج (فوقع في شرح الخطيب لو قال أنت طالق طلقة قبلها أو بعدها طلقة وقع الثلاث لأن هذه الطلقة التي أوقعها سبقها بعض طلقة وأخر عنها بعض طلقة فتكمل الطلقتان) (قوله طلقة في طلقة مطلقه) أي حيث لم يقصد المعية لما يأتي في التشرح (قوله كل منهما) أي النصفين (قوله قبل رقيقه) أي ولو بعد توطئه مع رقيقه على أنه يكتب بعده (قوله بخلاف العكس) أي بأن يكتب بعده

بقوله السابق ويدين أن قال الخ وقد يفرق برب هذا وقبه ما فيه انتهى سم على ج (فوقع في شرح الخطيب لو قال أنت طالق طلقة قبلها أو بعدها طلقة وقع الثلاث لأن هذه الطلقة التي أوقعها سبقها بعض طلقة وأخر عنها بعض طلقة فتكمل الطلقتان) (قوله طلقة في طلقة مطلقه) أي حيث لم يقصد المعية لما يأتي في التشرح (قوله كل منهما) أي النصفين (قوله قبل رقيقه) أي ولو بعد توطئه مع رقيقه على أنه يكتب بعده (قوله بخلاف العكس) أي بأن يكتب بعده

القول بعدم وقوعه بغيره بأن النصف الخفية انما قسمته هذا الفرق من كون النصف معنى يناقض ما قدمه الى غير ذلك من المؤخذات التي لا تحق (قوله وهو القطع بنية الاضافة هنا) انظر مع قول المتن وفي الاضافة الوجهان (قوله اذا سئوا وها (قوله فعولا أقدم معك) لكن يشترط ٩٨ أن يعد مجتمعا معه عرفانان يجلسا يحمل يتخص به أحدهما أما لوجهما

محصدا وقهوه أو حوام لم يحسن أخذ اعماذ كروه في الإيمان فيما لو حذف لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحده هذه المذكورات نعم ينبغي أنه ان قصد جلوسه معه ولو مجرد الجلوس في المصعد أو قهوه بمحض (قوله بعض طلبة) بقي ما لو قال ان ضلت كذا قالت طالق طلبة وان ضلت كذا فربع طلبة وان فعلت كذا فثلث طلبة فيجوز التعدد نظر المعاف وضافة الجزء الى الطلبة واختلاف التعليقات ويجوز وهو الاقرب ان يقع بالدخول واحدة فقط كالو قال ان دخلت الدار قالت طالق طلبة وكرر ذلك مرارا فانه يقع عليه طلبة فقط ان لم يقصد استمنافا (قوله وهو الاصح) انظر ما تقدمه من اختلاف هنا ثم رأيت في ج بعد قول الشارح وهو الاصح مانعه وتطهر فائدة الخلاف في ثلاث الانصاف

نحو لا أقدم معك انه لا فرق بين تقديم الحالف وتأخره (ولو قال) أنت طالق (بعض طلبة) أو نصف أو ثلثي طلبة (فطلقة) اجزاء الاذا ببعض فاقاع به ككلمة لقوله (أو نصف طلبة فطلقة) لان مجموعهما ويرجع الامام في خصوص النصف باب التبرير ببعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي ان هذا انظر ما مر في يدك طالق فهو من باب السراية وهو الاصح (الا ان يريد كل نصف من طلبة) فيقع ثنتان عملا بقصده (والاصح ان قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك تنقيح به (طلقة) لان ذلك نصفها محمل اللفظ عليه صحيح وحمله على نصف من كل ويكمل القائل به الثاني يسدو بفارق ما لو أقر نصف عدي بن حيث يكون مقر نصف كل منهما بان الشيوع هو التساوي من الايمان ويؤيده أنه لو قال على نصف درهمين زعم درهم بالاتفاق ولم يجز فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصاف طلبة) ولم يرد ذلك طلقتان تكفي للاثني عشر الزائد وحمله على كل نصف من طلبة فيقع ثلاث أو الفاء النصف الزائد لان الواحد لا يستعمل على تلك الاجزاء فيقع طلبة بعدوان اعتمد البقعي الثاني (أو نصف طلبة وثلاث طلقتان) لاضافة كل جزء الى طلبة وعطفه وكل منهما مقتض للتضار ومن ثم لو حذف الواو وقعت طلبة فقط لضعف اقتضاء الاضافة وحده للتضار ولما وقع بطالق طالق واحدة وبطالق وطالق طلقتان ولو قال خمسة أنصاف طلبة أو سبعة أثلاث طلبة فثلاث وقدم على ما تقر رانه من كرم لفظ طلبة مع العاطف وان لم يرد الاجزاء على طلبة كان كل جزء طلبة وان أسقط أحدها فطلقة مالم يرد الاجزاء عليها فيكمل ما زاده (ولو قال نصف وثلاث طلبة فطلقة) لضعف اقتضاء العطف وحده للتضار ومجموع الجزأين لا يرد على طلبة بل عدم ذكر طلبة أثر كل جزء دليل ظاهر على ان المراد اجزاء طلبة واحدة (ولو قال لاربعة أوقعت عليكم أو بينكم طلبة أو طلقتين أو ثلاثا أو أربعة أو وقع على كل) منهن (طلقة) لان كل يصحبا عند التوزيع واحدة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلبة عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان وفي ثلاث أربع ثلاث) عملا بقصده بخلاف ما لو أطلق لبعده عن الفهم ولو قال خبسا أو سبعا أو ثمانية فطلقتان مالم يرد التوزيع أو تسعة فثلاث مطلقا (فان قال أردت بينكم) أو عليكم (بعضهم لم يقبل ظاهرا في الاصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء اشتركة بأبواب الحافدين والثاني يقبل لاحتمال بينكم لما أراد به بخلاف ما يمكن فلا يقبل ارادة بعضهم به جز ما لو وقع بينهما ثلاثا ثم قال أردت اثنتين على هذه وقسمت الاخرى على الباقيات قبل وعليه لو وقع بين أربع أربع ثم قال أردت على ثنتين طلقتين طلقتين دون الاخرين لم يحق الاولين طلقتان طلقتان عملا باقراره ولحق الاخر بين طلبة طلبة لثلاث لاعتدال العلق في بعضهن ولو قال أوقعت بينكم سبعا من طلبة ورابع طلبة وثلاث طلبة طلقت ثلاثا لان تضار الاجزاء وعطفها مشعر بقسمة كل جزء بينهما ومثله كما رجحه الخ جرحه الله ما لو قال

طلقة فعلى الثاني يقنع وهو الاصح لان السراية في الإيقاع لا في الرفع تنجليا للخصم يرد على طلقتي ثلاثا بالف أوقعت فطلق واحدة وتضافيق ثنتان ويستحق ثلثي الألف على الاول ونصفه على الثاني وهو الاصح اعتبارا بما أوقعه لاجباري عليه كما مر انتهى (قوله اماثل) نعم حله (قوله وان أسقط أحدهما) أي ما لو أسقطه ما زكر الاجزاء الكثيرة متضاربة فواحدة بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجزاء لطلقة (قوله مالم يرد التوزيع) أي توزيع كل طلبة فيقع ثلاث (قوله ثلاث مطلق أي أراد التوزيع أولا (قوله ولحق الاخر بين طلبة طلبة) أي بحسب الظاهر قياسا على ما تقدمه فيما لو أراد بينهما بعضهن

هذا التقرر الخ) هذا التعليل لاصح ان يكون تعليل الامة ما في الروضة كالايجني وعبارة الصفة فان قلت صرح في أصل الروضة بأن نية الايقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاستويا قلت استويا وهذا التقرر الخ) في فصل في بيان محل الطلاق

(قوله أو أنت كهي) قال في شرح الرصا اما لو قال أشركتكم معها في الطلاق فطلق وان لم ينو ذلك صرح به أو افترج الزنا في تطهره من الظهار سم على ج (قوله أو يدخلوها نفسها) وبقي ما أو أطلق هل يلحق جلائي انه قصد الفساد في الأولى في طلاقها بدخول الثانية أو يحتمل على تعليق طلاق الثانية بدخول الأولى ٩٩ أو على تعليق طلاقها بدخولها

نفسا فيه نظر والأقرب
الثالث لانه المتأخر من
أشراكها معها لان
الظاهر منه أشركتكم
معها في الصفة التي قامت
بها (قوله فان نوى أصل
الطلاق) ينبغي ان مثله
ما أو أطلق لانه المحقق وما
زاد مشكوك فيه (قوله
الطلاق لواحدة) أي
لا امرأة ثانية بأن كان
متزوجا ثانيا قال في الأولى
أنت طالق ثلاثا ثم قال
لثانية أشركتكم مع
فلا في هذا الطلاق ثم
قال الثالثة أشركتكم مع
الثانية في طلاقها (قوله
طلقت الثانية فنتين)
أي لانه ينصها بالاشراك
نصف الثلاثة فتكمل
نتين (قوله والا فواحدة)
أي بان قصد التبريك
في أصل الطلاق أو أطلق
(قوله ان نوى بطلاقها)
أي الضرر وقوله والمذهب
الخ معتمد وقوله فطلقتين

أوفعت بينكن طلقة وطلقة وطلقة (ولو طلقها ثم قال لاخرى أشركتكم معها أو أنت كهي) أو جعلتكم شركتها أو مثلها (فان نوى) بذلك الطلاق التبرك (طلقت والا فلا) لانه كناية اما لو علق طلاق زوجته بدخول الدار مثلا ثم قال لاخرى أشركتكم معها ورجع فان قصد ان الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل لانه رجوع عن التعليق وهو ممتنع أو تعليق طلاق الثانية بدخول الأولى أو بدخولها نفسها (الحاقا لتعلق بالتبكير) وكذلك قال آخر ذلك لانه (فان نوى طلقت والا فلا) كناية ولو طلق هو أو غيره امرأة ثلاثا ثم قال لا امرأته أشركتكم معها فان نوى أصل الطلاق فواحدة أو مع العدد فطلقتان لانه ينصها واحدة ونصف على الأصح وتكمل فان زاد بعد معها في هذا الطلاق واحدة ثم لاخرى طلقت الثانية فنتين والثالثة واحدة نص عليه وهو محمول على ما إذا نوى تبريك الثانية معها في العدد والا فواحدة فيها أيضا ولو قال أنت طالق عشر اقسامك بكفني ثلاث فقال الباقي لضررتك لم يقع على الضرر شي لان الزيادة على الثلاث لغو كما قاله نعم ان نوى به طلاقها طلقت ثلاثا أخذنا من مقدمة في الكتابة كذا قاله المتولي والمذهب كما قاله البغوي انه ان قالت تكفيني واحدة فقال والباقي لضررتك طلقت ثلاثا والضرر اثر طلقتين ان نوى أو قالت بكفني ثلاث لغو ما ألقاه على الضرر

في فصل في الاستثناء (صح الاستثناء) لوقوعه في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو الإخراج بالأواحد أي أخواتها تحقيقا وتقديرا والاول المتصل والثاني المنقطع ولا يدخله هنابل اطلاق الاستثناء عليه مجاز ومثل الاستثناء بل سمي استثناء شرعا يتعلق بالمشيئة وغيرهما سائر التعليلات فكل ما يأتي من الشروط ما عدا الاستعراق عام في النوعين (شرط اتصاله) بالمستثنى منه عرفا بحيث يبعد كلاما واحدا واحتج به الاصوليون بأجاء أهل اللغة ولعلمهم لم يستندوا بخلاف ابن عباس لشذوذه بفرض صحت عنه (ولا يضر) في الاتصال (سكتة تنفس وعي) وشوها كمرض عظام أو سعال والسكران لتذكر كما قاله في الإيمان ولا ينفيه اشتراط قصد قبيل الفراغ لانه قد يقصد اجالا ثم يذكر العبد الذي يستثنيه وذلك لان ما ذكره سيرا لا يبعد فاصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل لانه لا يتعلق وقد نل أخذا من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثا ما زانية ان شاء الله مع الاستثناء وعلم بذلك ما صرح به وهو ان الاتصال هنا

ان نوى أي فان لم ينو وقوعه على كل من الضرر اربعة طلقتين عليهن وما زاد عليهما القولا من ان الزائد على الثلاثة لا يقع ما لم ينو به الايقاع (قوله لنا ما ألقاه) أي ما لم يقصد به الطلاق أخذ مما تقدم في الكتابة لكن قضية اطلاق الشارح انه لا فرق والاول يمكن لاقراده بالذکر كراثة (في فصل في الاستثناء) (قوله والاول) هو قوله تحقيقا وقوله والثاني هو قوله أو تقديرا (قوله ولا يدخله) أي الثاني (قوله بل سمي) أي التعليق (قوله واحتج به) أي بصحته وقوله ولا ينفيه أي السكوت (قوله لان ما ذكره سيرا) فضيحة اهل طالع نحو السعال ولو قدر ضرر في شرح الارشاد لشارح نعم اطلاقا انه لا يضر عرض سعال وينبغي تفسيده بانفعي عرفا سم على ج (قوله يا زانية) انظر وجهه انه لفظه تعلقا لأن يكون بيان عنده في تطليقها اه سم على ج

والولاية عليه **هـ** (قوله هذا ان علي بن عوف معلق) قال الشهاب سم في نظره والظاهر ان القيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرضا وغيره لانه في غير ذلك تأهو ظاهرا من تصويره والاحتجاج عليه قلنا تأمل **هـ** (قوله ولم يوجد) قال الشهاب المذكور نوج ما اذا وجدت الصفه في الشهر فلاحت واطلعت فاخذ **هـ** (قوله لان بينهما هنا

(قوله والحق به) أى الاستثناء (قوله كانت طالق بمعموق) أى اذا نوى أن يأتى بذلك قبل فراغ طالق (قوله قبل فراغ
اليمين) كالتى شرح الارشاد ان آخره والا قبل التلظ به فيما يظهر اهـ والاوجه انه لا يشترط قصد فعل التلظ به ولو اشترط
ان يقصد حال الاتيان به اهـ استثناء ١٠٠ مما يأتى لكان له وجه وجوبه اهـ سم على ج و قول سم ان آخره أى الاستثناء

الخ من بين ايجاب نحو البيع وقوله ودعوى ان ما تقر ر يقتضى كونه مثله ممنوع بل لو سكت
 ثم عينا يسير اعر ظالم يصر وان زاد على خصوصية التنصيص بخلافه هنا لا يحتمل بين كلام اثنين
 ما لا يحتمل بين كلام واحد (قلت بشرط ان ينوى الاستثناء او الحق به مافى معناه كانت
 طالق بعد موتى كاعلم بما قدمناه (قل فراغ العين في الاصح والله اعلم) لانها رفع بعض ما سبق
 فاحتج بقصد الرفع بخلافه بعد فراغ لفظ العين اجماعا على محاكاه جمع بخلاف ما لو اقررت
 بكلمه ولا خلاف فيه او بآوله فقط او آخره فقط او اثنا عشر فقط فيصح كاشمل ذلك كلام المصنف
 هنا وبقي ان يأتى في الاقتران هنا بان من أنت طالق ثلاثا الواحدة أو ان دخلت ماضى
 في اقترانها بان من أنت بائن وانما لم يجر الخلاف المار في نية الكاية هنا لان مكان الفرق بان
 الاستثناء صريح في الرفع فكفى فيه أدنى اشعار به بخلاف الكاية فانه النصف دلالتها على
 الوقوع تحتاج الى مؤكدة أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على ماضى لكن ما نقلناه
 عن التولى وأقره فحين قال أنت طالق ونوى ان دخلت الدار ان نوى ذلك اثنى الكلمة
 فوجهان كما في نية الكاية يقتضى مجيى ماضى في الكاية هنا لكنه يشك على صنيع المتأخر
 حيث صرح ثم باقرا نيتها بكل اللفظ وهنا باتفاق مقارنة النية لبعضه ولا يخلص من ذلك
 الا بما قربناه وانما الحق ما ذكرنا الكاية لان الرفع فيه مجرد النية مثلها بخلاف ما هنا
 (ويشترط) أيضا ان يعرف معناه ولو وجه وان يتلفظ به بحيث يسمع نفسه ان اعتدل سمعه
 ولا عارض ولا لم يقبل وان لا يجمع مفروق ولا يفروق مجتمع في مستثنى أو مستثنى منه او فيما
 لاجل الاستسراق أو عدمه (عدم استسراقه) فالاستسراق كثلثا لا الاثلاثا بل بالاجماع
 فيقع الثلاث ولو قال أنت طالق ثلاثا لان النصف الثلث الاربع الاسدس الاغن طلقة ثلاث
 وان قصد الاستثناء بشرطه كما أتى به بالدرجته الله ان الطلاق لا يتبعض اذ المعنى أنت طالق
 ثلاثا لان النصف طلقة فلا يقع الاثلاث طلقة فيقع الاربع طلقة فلا يقع الاسدس طلقة فيقع الا
 غن طلقة فلا يقع (ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين وواحدة فواحدة) لما تقر رانه لا يجمع
 المفرق لاجل الاستسراق بل يفرد كل بمحكمه كما هو شأن المتعاطفات ومن ثم طلقت غير
 موطوءة في طالق وطلاق واحدة وفي طلقتين اثنتين واذ لم يجمع المفروق كان المعنى الاثنتين
 لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغر فاقبيل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناء على

ج وكتب أيضا لطف الله به والام يقبل أي ظاهرا وبدين ومثله في هذا الشرط اسماع الغيرة الملقين الجمع
بالشبهة بخلاف التعليق بصفة أخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه اسماع الغير حتى لو قال قلت ان دخلت الدار
وانكرت صدق بيمينه قال سم على ج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالشبهة وبين الاستثناء ان التعليق بالصفة ليس
رافعا لطلاب بل مخصوص به بخلاف التعليق بالشبهة والاستثناء فان ما ادعاه فيهما رافع لطلاب من أصله ثم محل عدم قبول
قوله في الشبهة والاستثناء اذا أنكرتم المرأة وحلفت بخلاف ما ادعى سماعا فانما أنكرت فان القول وقوله ولعل وجهه
ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم القول من أصله ومثل ما قيل في المراءاة بان في الشهود (قوله وان لا يجمع مفرق) أي
على الراجح أخذ من قوله الاتي بعد قول المصنف وقيل ثلاث شئنا على الجمع

ثمة ازمانيا) قال الشهاب المذكور ايضا تأمل فيه وفي دليله المذكور **فصل في تعدد الطلاق الخ** (قوله خبر كانه الصبح) قال الشهاب سم كان معنى الاستدلال ان المراد يكون طلقها البتة انه طلقها بصيغة البتة (قوله فان زاد ثلاثا اتجه أن يقال الخ) تقدم هذا في كلامه أوائل الكتاب لكن باوجز مما هنا (قوله نعم يمكن توجيه الخ) لا وجه للتعبير بالاستدراك هنا (قوله كل امرأه في طالق غيرك) قضية ما ذكره من القبول فيما لو أخرج غير سواء أقامت قرينة على ارادة الصفة أم لا وقضية ما يأتي في الطلاق السني والبدعي خلافه وفي حج مانعه بعد كلام طويل والتي تجبه ترجيح انه يقع ما لم يرد ان غيرك صفة أكثر من تقديم وهو مراد القفال بإعادة الشرط أو تتم قرينة على ارادته كأنها طلبة بترجوت على فقال كل الخ ووجه ذلك بان ظاهر القننة الاستثناء فلو غنينا بقصد الاستثناء أو أطلق لانه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شي (قوله سواء) أي يقع عليه ما نلفظ به من واحدة أو غيرها ومفهومه انه ١٠١ لو كان له امرأة غيرها ولم تطلق

الخاطبة لانه حينئذ بمنزلة الاستثناء وهو لا وقوع به حيث يستغرق (قوله سوى التي في القاب) أي مثلا (قوله) وأشعر كلام المصنف اشار به الرد ما قيل بشرط لصحة الاستثناء أن لا يكون المخرج أكثر من الباقي (قوله ويصح تقديم المستثنى) أي وفي اشراط النية فيه ما مر من قول سم قال في شرح الارشاد الخ (قوله وسيأتي في الابلاء) لم يذكرها تم (قوله في نحو لا طوك) أي وترك الوطء مطلقا وكذا الباقي اه سم على حج (قوله حاصلها عدم الوقوع) أي لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه

الجمع فيكون مستغرقا فيقبل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين و واحدة الواحدة ثلاثا) لانه اذا لم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيقبل وتقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه ومن المستغرق كل امرأة في طالق غيرك ولا امرأته سواء كما صرح به السبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل امرأة في سوى التي في المتأخر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في الحالين بين نصب غير أو لا ولا بين النحوي وغيره ولا بين غير وسوى ولو قال أنت طالق ثلاثا ولا تطلقني واحدة أو ثلاثا ولا واحدة وقصد بذلك الاستثناء فلا يظن كقائه البقي وقوع طلقين فقط وأشعر كلام المصنف بصحة استثناء الأكثر قوله أنت طالق ثلاثا لا ثنتين وهو كذلك ولا رد على بطلان المستغرق معه نحو أنت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع ما وقع وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنص في غير على الاصل ويصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا (وهو) أي الاستثناء بنحو (من نبي اثبات وعكسه) أي من اثبات نفي خلافا لاني حينئذ فرضي الله عنه فيما وسيأتي في الابلاء فاعادة مهمة في نحو لا أطوك سنة الامرأة ولا أشكوه الامن حاكم الشرع ولا يثبت الالية حاصلها عدم الوقوع فراجع ذلك فانه مفهومه ان لم يكن في الكيس الا عشرة دراهم فانت طالق فلم يكن فيه شيء فلا تطلق ووقع السؤال كثيرا عن حذف بالطلاق انه لا يكلم فلانا لا في شرم تخصموا كل في شرم هل يحتم اذا كله بعد ذلك في خبر والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحث بكلامه في الخبر بعد كلامه في الشر لا تحل له بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار لقصارها كالوقيدها بكلام واحد ولان هذه اليمين جهة بروهي كلامه في الشروجه حشر هي كلامه في غيره لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا واذا كان لها جهتان ووجدت احدهما تحل اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار

قال منع نفسي من وطئت سنة الامرأة فلا منع نفسي منها بل اكون على اختيار وهكذا يقال فيما بعده (قوله فلا تطلق) ينبغي مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصريح تطبيق الطلاق على تنقضاء العشرة عن الكيس فاذ لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتأمل اه سم على حج (قوله ووقع السؤال كثيرا عن حذف الخ) وفي لا افضل له الا ان جاء ولدي من سفره فمات ولدا قبل مجيئه ثم فعله تردد وسيأتي في تلك افقاعة ان الثابت بعد الاستثناء هو نفي المفظوظ به قبله والذي قبله هنا الامتناع مطلقا ونفيه التغيير بعد مجي الولاين الفعل وعدمه فاذا انتفى مجيئه في الامتناع على حاله وقضيته حثه بعدم مطلقا وأما ما عذبهم في هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكنه من اجبي علم يقع والواقع فيعبد بدليل لوجه كاهونا ظاهرا بان تأمل اه حج وتطير ذلك ما وقع السؤال عنه في شخص حلف لا يسافر الا مع زيد فمات زيد وأخر حلف أن لا يسافر الا في مركب فلان فانكسر ثم ركبه ولم يجد غيرهما قضيته الحنف اذ اسافر بعد موته بدأ وفي غير المركب المعين

(قوله ولم يحمل ما هنا) أي أنت طالق واحدة أنت من (قوله كلما حلفت حمت) ظاهره وان قصد بلفظ حمت الطلاق وكان الطلاق رجعا وراجع وفيه وقته ثم رأيت ج صرح بالوقوع عند قصد (قوله ولو طلقها رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا) تقدم هذا في كلامه أوائل الباب (قوله وقمن) قال ج وفي قوله باطنا وجهان أحدهما لا اه وفي بعض المواضع عن الشارح (قوله أوليا كل هذا الرغيف) بان يجمع بينهما في عين واحدة مع العطف بأو (قوله وان ترك) غايته (قوله فاذا وجد وقع) وأما ان خرجت غير لابسـة حـر خرجت ١٠٢ لابسـة له بقياس ما من الانحلال لا شـمـال يـمـتـه على جهتين وقد يفرق فليراجع

من كتاب الايمان وفي ج انه لو قال ان خرجت بغير اذني فخرجت باذنه ثم بغير اذنه انقضت بالخروج الاول فلا يصحث بخروجها ثانيا بغير اذنه اه وهي توحيد الانحلال فيخرج وقع السؤال عن رجل قال لزوجه تكوفي طاقا ثلاثا لو اخشى الله لكسرت رقبتي هل يقع عليه طلاق امل لا والمجواب عنه ان الظاهر عدم الوقوع لان تكوفي طاقا ليست بصيغة طلاق بل هي اخبار بانها تكون طالقا في المستقبل والقائل ذلك لم يرد هذا المعنى وانما يراد بعينه عندهم معنى الحلف وكاله قال على الطلاق ثلاثا لو انشئ الله الخ فاعني انه انما منعه من كسر وقتها خشيته الله عز وجل وهي موجودة فلا نزوع (قوله الواحدة ونقع) أي لانها مستثناة

أوليا كل هذا الرغيف فان يدخل الذرق في اليوم يروان ترك اكل الرغيف وان اكله يروان دخل الدار وليس كالموالات ان خرجت لابسـة حـر فانت طالق فخرجت غير لابسـة له لا تنحل حتى يصح بالخروج ثانيا لابسـة له لان العين لم تشتغل على جهتين وانما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع (فلو قال ثلاثا لا اثنتين الاطلقت فثنتان) ولان المعنى ثلاثا بقص الاثنتين لا تسع ان الواحدة فتقع (أو) أنت طالق (ثلاثا لا اثلاثا الاثنتين فثنتان) لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظرا لقاعدة المذكورة أي ثلاثا تقع الاثلاثا تقع الاثنتين تسعان (وقيل ثلاث) لان المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلقة) الفاء المستغرقة وحده أول ثلاثا لا اثنتين وواحدة فواحدة أو الواحدة واثنتين فثنتان وأطلقتين وطلقة الاطلقت فثلاث أو ثلاثا لا واحدة وواحدة فواحدة وكذا ثلاثا لا واحدة وواحدة وان اختلفت حروف العطف كانت طالق واحدة ثم واحدة بل واحدة والا واحدة فثلاث أو واحدة وواحدة وواحدة الا واحدة فثلاث أو ثلاثا الا اثنتين فثنتان على الاصح الفاء للاستثناء الثاني فقط لحصول الاستغراق به وقيل ثلاث أو اثنتين الواحدة الواحدة فواحدة كما استوجبه السج وقيل ثنتان أو ثلاثا لا اثلاثا الاثنتين الواحدة فواحدة فيما يظهر (أو) أنت طالق (خمس الاثلاثا فثنتان) اعتبارا للامتناع من المغو لا نه لفظ قائم به موجب القطف (وقيل ثلاث) اعتبارا بالملوك فيكون مستغراقا فيطل (أو) أنت طالق (ثلاثا لا انصف طلقة) او الأقل الطلاق ولا يسه له كافي الاستقصاء (فثلاث على الصحيح) تكملا لان النصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل انما يصح في الايقاع قليلا للخصم والثاني يقع ثنتان ولو قال أنت طالق نصف طاقـة الا نصف طلقة قال الزركشي فالقياس وقوع طلقة أو طلقة ونصف الاطلقت ونصفا قال بعض فقهاء العصر القياس وقوع طلقة لان اكمل النصف في طرف الايقاع فتصير طلقين ثم استثنى منها طلقة ونصفا فبقي نصف طلقة ثم يكمل الايقاع فبقي طلقة ونصفا في ذلك بعضهم فأوقع ثنتين لان الاستثناء عنده يصير مستغراقا له أوقع طلقة ونصفا ثم كملنا ذلك طلقين ثم رفع طلقة ونصفا ثم كملنا ذلك طلقين في الرفع فقد استثنى ثنتين من مثلهما وهو باطل فوقع ثنتان ويؤيده ان الامتناع في لفظه موصوـرة المستغرق ضوياً فيه جانب الاستغراق هذا والوجه وقوع واحدة ولو قال أنت طالق أولا وأنت طالق واحدة أولا باسكان الواو فيه ما لم يقع به شيء لانه استتفهام الايقاع فاشبهه هل أنت

من المستثنى الاول (قوله نظر القعدة المذكورة) هي قول المصنف وهو من نفي اثبات وعكسه (قوله طالق فثلاث على الصحيح) أي قال نوي باقل الطلاق في الأقل الطلاق واحدة فثنتان (قوله والوجه وقوع واحدة) لكن يشكل ذلك بانه لا يجمع المحرق في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما والاقتصار على واحدة يقتضي الجمع في المستثنى منه دون المستثنى ويمكن الجواب بان محل امتناع الجمع اذا أدى جمع المحرق الى استغراق وهو ليس كذلك فانه لما قال أنت طالق طلقة ونصفا وقع كأوقع وجب الكسر على القاعدة من التكميل في جانب الايقاع وعند الاستثناء صح استثناء الواحدة والتي استثناء النصف فوقت واحدة لانه في المعنى استثنى طلقة من اثنتين

انه يقول بطلنا وكذا نقله سم من قضية فتاوى والده الشارح وعن شرح الروض (قوله فهو محل الاوجه كما قاله الاذري)
هذان افاض قوله السابق به يعلم ان الصورة الخ (قوله والاقوى وقوع واحدة الخ) أي خلافا لما قاله الاذري كالحساي وحينئذ
فكان الاصول ان يقول قبل هذا ولو قدمه من مجموع أنت طالق فلا تأكل الاذري كالحساي فهو محل الاوجه الخ تاهو

(قوله وهو يحسن العربية طلق) أي واحدة (قوله أو الاطلاق) أي في باتنا أصل الطلاق فان في عدد او استثنى منه
فان ظاهر صحة الاستثناء فلو قال أنت بائن وفي ثلاثا لا باتنا وفي واحدة أو قال ١٠٣ الاطلاق وقع ثنتان لانه استثنى

واحدة من ثلاث (قوله

امافي الاول الخ) قال ج

وامافي الثاني فلا سعادة

الوقوع بخلاف مشيئة

الله ولان عدم المشيئة

غير معلوم أيضا اه (قوله

وهو عام للطلاق) أي

شامل (قوله وكذا ان

طلق) أي يقع في الصور

الذكورة (قوله واشترط

فيه ذلك) أي بنية الاجراء

(قوله في كلام واحد

طلقت) أي لانه كانه قال

أنت طالق على أي حالة

وجدت (قوله سواء

النصوي الخ) قد يشكل

مع ما ساقى في قول المتن

في فصل قال أنت طالق

في شهر كذا قلت ان في غير

نحو تعليق الخ ثم قضية

قوله هناء سواء النصوي

في الاول وغيره يقتضي

انه يفرق في غير الاول

بينهما فليراجع الآن

بقال انما قبل الاول لان

نوهم الفرق فيه قريب

لاتحاد حرفي المفتوحة

والكسورة فنص عليه

طالق الا ان يريد أنت طالق إنشاء الطلاق وتطلق ولا يؤثر قوله حينئذ أولا فان شدد الواو
وهو يحسن العربية طلق لان المعنى أنت طالق في أول الطلاق أو قال أنت طالق طلبة
لا تنفع عليك أو أنت طالق لا فواحدة أو أنت بائن الا باتنا أو الاطالة أو في بائن الثلاث وقع
طلقتان (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا أومئ مثلا (شاء الله) أو أراد أو رضى أو أحب أو
اختار (أو) أنت طالق (ان) أو اذا اعتلا (لم يشأ الله قصد التعليق) بالمشيئة قبل فراغ البين
ولم يفصل بينهما أو اجمع نفسه كاسم (لم يقع) امافي الاول فليسير العصب من حلف ثم قال ان شاء
الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغيره وخرج بقصد التعليق ما ذاق سبق لسانه أو قصد التبرك
أو ان كل شيء بمشيئة تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا وكذا ان أطلق خلافا لاستثنوي
وكون اللفظ التعليق لا ينافي اشتراط قصده كان الاستثناء لا يخرج فاشترط فيه ذلك ولو قال
أنت طالق ان شاء الله وان لم يشأ أو شاء أو لم يشأ أو ان شاء أو ان لم يشأ في كلام واحد طلقت
(وكذا اجمع) التعليق بالمشيئة (انفاد تعليق) كانت طالق ان دخلت للدار ان شاء الله لله يوم
الخبر السابق وكالتعريض بل أولى (وعتق) تحيز أو تمليقا (وعين) كوالله لافن كذا ان شاء
الله (ونذر) كمل كذا ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر من حل وعقد وافرار ونية عبادة
ولو قدم التعليق على التعليق به كان كذا حبره عنها كان شاء الله أنت طالق ولو وقع همزة ان أو
ابدلها بذا أو بجا كانت طالق ان شاء الله طلقت طقة واحدة سواء النصوي في الاول وغيره
(ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح) لان النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة حال النداء
ولا يغال في الحاصل ان شاء الله واذ وما شاء الله بخلاف أنت كذا فانه قد يستعمل القرب من
التي وقوع الحصول كما يقال للقرب من الوصول أنت واصل وللريض المتوقعة توه قريبا
أنت صحيح فمن نظم الاستثناء في مثله وفي بالطلق أنت طالق فلا تأكل ان شاء الله أنت طالق فلا تأكل
يا طالق ان شاء الله يرجع الاستثناء لتفسير النداء فتقع واحدة قال القاضي ومحل ذلك كله فحين
ليس اسمها طالقا واللام يقع شيء في ما لم يقصد الطلاق (أو قال أنت طالق الا ان شاء الله فلا)
يقع شيء (في الاصح) اذ المعنى الا ان يشأ عدم تطبيقك ولا اطلاع لنداء على ذلك نظير ما مر
والثاني يقع لانه وقع وجعل المحض عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص
قال الاذري ومحل الخلاف اذا أطلق فان ذكر شيئا اعتمد قوله وأتى ابن الصلاح فحين
قال لا أفضل كذا الا ان يسبق القضاء والقدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قد ومنه عن
الجب لم يحسن ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو وثنتين ان شاء الله واحدة لا خصاص
التعليق بالمشيئة بالخير أو ثلاثا واحدة ان شاء الله ثلاثا أو واحدة ثلاثا ثلاثا

بخلاف الاخيرين قال عدم توهم الفرق بعد فجمع لنفسه عليه (قوله فان ذكر شيئا اعتمد) نظير ما مر ادله الذي اذا
ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توجهي الاصح ومقابله في أن المعنى الا ان شاء الله ما لا خلاف غاية الامر ان الاصح
يقول لما كان الطلاق معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع لتعلقها بمنعها لوقوع الشك فيه ومقابله يقول قوله أنت طالق
صريح في الوقوع وقوله الا ان يشأ رقيقه ولم يلم به فعلم بالاصل (قوله لقضاء القدر) أي الا ان قدر سبحانه وتعالى على
بكلامه فلا أخفت (قوله أو واحدة ثلاثا) أي كروها ثلاثا

كذلك في النصفة ويكون هذا بدل قوله فهو يحمل الواجهة الخ (قوله وقد صرحوا به الخ) عبارة النصفة رأيتهم صرحوا به كما
 يأتي في شرح فلو قال ان الخ نعم كتب عليه الشهاب سم المفظه دعوى التصريح ممنوعة بل وهو كما سنبينه فيما يأتي (قوله بينهما)
 يعني بين الاولى وما بعد هاتئامل (قوله منها أو منه) كذا في النصفة لكن قال سم ان كلامه لا يضروني نصفة من الشارح

(قوله بخلاف ما لو قصد هـا) قضية تخصيص عدم الوقوع بخصفة وعمرة الوقوع في ثلاثا وواحدة في غير الاخيرة قطعاً لما تامل
 الفرق بين صورتين الان يقال ان الواحدة والثلاث لما تعلقت بامرة واحدة كان ابتعا لجملة العدد عليها فاشبه ذلك جمع
 المفرق في الاستثناء وهو غير مانع من الوقوع فالتى ما حصل به الاستغراق وهو الواحدة فوقت الثلاث بخلاف خصفة وعمرة
 فاختار بتملك بكل منهما طلاق مستقل يمكن اعتباره فصع قصده (قوله أو أطلق) أي فلا وقوع (قوله وعمرة طالقان) أي ولم
 يعمل هل شاء أو لا فالظاهر عدم ١٠٤ الوقوع لان الاصل عدم المشيئة (قوله فاشار) أي اشارة مفهومة (قوله لان لهم

مشيئة) أي وهي غيب
 عنا (قوله لانه تعليق) أي
 فلو شاعت خرافة القادة هل
 يقع الطلاق أم لا فيه
 تظهر والاقرب الاول
 (قوله ان لم يشأ زيد اليوم)
 أي عدم طلاقك
 في فصل في الشك في
 الطلاق (قوله في
 الشك في الطلاق) أي
 وما يتبع ذلك من نحو
 الانسراح بين الزوجة
 والعد (قوله فراجع في
 الاول) هو قوله شك في
 أصل طلاق وقوله يأخذ
 بالاكثري الثاني هو قوله
 أو في عدد (قوله لتعوده
 بعده يقينا) أشار هذا
 الى تأويل قول المحلى
 وطاقها: لا تأخذ بأكثر
 يقيناً فإنه اعترض بأن يقين
 الحبل يحصل بطلقة واحدة

ان شاء الله لم تطلق لعود المشيئة الى الجميع لحذف العاطف ولو قال خصفة طالق وعمرة طالق
 ان شاء الله لم ينو عود الاستثناء الى كل من المتماطين طلقت خصفة دون عمرة على ما قاله
 ابن المقرئ في روضه والوجه حمله على ما دأبوا بالاستثناء عوده لاخيرة فقط بخلاف ما لو
 قصد هـما أو أطلق ولو قال خصفة وعمرة طالقان ان شاء الله لم تطلق واحدة منهما ولو قال أنت
 طالق ان شاء زيد فثابت زيد أو جن قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فاشار طلقت أو على مشيئة
 الملائكة لم تطلق لان لهم مشيئة وكذا عتبه مشيئة جهة لانه تعليق بمقتضى ولو قال أنت طالق ان
 لم يشأ زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جنته المتصل بالموت فان مات وشك
 في مشيئته لم تطلق لعدم تحقق المعلق عليه أو أنت طالق ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ يقم وقع
 قبيل الغروب اذ اليوم هـا كالعمر فيما صرح
 في فصل في الشك في الطلاق وهو كما سياتي ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده
 وشك في حمله كمن طلق معينة ثم نسبها (شك في أصل طلاق) مفتر أو معلق هل وقع منه أو لا
 (فلا يقع بالاجماع) (أو في عدده) بعد تحقق أصل النوع (فالاقول) لانه اليقين (ولا ينفى
 الودع) في صورتين وهو الاختصاص والانسراح فراجع في الاول
 أو يجد ان رغب والأقلين طلاقها الفصل لغيره يقينا يأخذ بالاكثر في الثاني فان كان الثلاث
 لم ينكحها الا بعد زواج فان أراد عودها بالثلاث أو قسم عليها وفيما اذا شك هل طلق ثلاثا
 أو لم يطلق أصلا الاولى له أن يطلقها ثلاثا الفصل لغيره يقينا أي لتعوده بعده يقينا هو راجد
 (ولو قال ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق وقال آخر ان لم يكن) أي هذا الطائر غرابا (فأمر أني
 طالق وجهل حاله) لم يحكم بطلاق أحد منهما لان أحدهما وانفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز
 كونه غير المعلق عليه فتعلق الاخر لا يغير حكمه (فان قالهما رجل زوجتي طلقت أحدهما)
 يقينا ادلا واسطة (وزمه البحث) عنه عند تنكحه منه لنحو علامة يعرفه انه (والبيان) بالطلقة
 منها ولم يزمه أيضا اجتماعهما الى بيان الحال فان أبس منه لا يلزمه ذلك بتجسسه الا ذرعي وغيره

وفي سم على ج فرع حلف ونحت ثم حلف هل حلف بالطلاق أو بالله أفتى شيخنا الشهاب الرمي بانه وسواء
 يجتنب زوجته ان يبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك اه وظاهره وحسب الاجتناب احتياطاً و يؤيده انه في مسئلة المتن
 وهي ما لو طلق احدا هـما ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما بخصوصهما مع عدم تعيين البحث ويستفاد من قوله
 ولا يحكم بطلاقها امتناع تزويجهما ولا بعد وجوب الاجتناب عليه وكذا المبادرة به ان كان الطلاق بائنا كما في مسئلة المتن
 المذكورة مردود بغيره بصدق صدق البين بها اه وقوله أي بالزوج في قوله أحدا كاطلاق ولا كذلك هنا احتمال
 كون الحلف بالله فيحقق الطلاق فيجوز له الوطء لان الاصل بقاء العصمة ولكن يؤيد ما أنفي به الشهاب ما يأتي في قول المصنف
 ولو قال ان كان غرابا فامر أني طالق والاضعدي حر (قوله لم يحكم بطلاق أحد) أي ولا يلزمهما البحث عن ذلك (قوله لم يلزمه
 ذلك) أي البحث والبيان أي ولا يجوز له ثريان واحدة منهما

حذف منها كانه ما قاله سم (قوله بل واطلق هنا) أي فيما إذا طال الفصل لكن سياقنا في باب الإبداء أنه يتعدى في صورة الإطلاق إذا اختلف المجلس فقل ما عندنا تصاد المجلس فليصور (قوله أي قبل فراغ الخ) سياقنا قريباً نقله عن بعضهم (قوله ولو حذف لا بد منها) أي لو حذف في صورة الإطلاق عند عدم التوافق بين المجلس لما قدمناه فليراجع (قوله فطرفة) أي لأنه يتعلق في المعنى بشئ واحد (قوله أو لاستئناف فكا من الخ) عبارة النسخة أو الاستئناف ثلاثاً كما مر (قوله وفارق أنت طالق ثلاثاً نفساً لما أراد الخ) عبارة النسخة ١٥٥ وفارق أنت طالق ثلاثاً ما يتغير بها

أرادہ. أنت طالق فليس

(قوله الفرق بينهما) أى

البيان والتعيين (قوله في

١٠٠

الحامض من المعين
لا المان وقفة لانك

فمر عليها معنة في نفس.

لا مرفأ للبحث عنها وتغيزها

ميان وصورة الابهام ان

قع على واحدة لا بعينها

يقبض اليه حصره في:

کتابخانه

وله طاعة) قضيت له

لا تكفي النسبة عند قوله

توقیاس مامرفی أنت

من الاكفاء بذلك (قوله

الوجه كما قاله الأذري

الخضعيف (قوة قبل
لذا الامم) (تتبع)

والله اعلم بالصواب

(هـ) أي أو أعتق غيره عبدا

الخ وقوله كما لو أعتق

طف علی قوله صدق

لفظ (قوله واما اذا قال)

في مثلاً (قوله فلا يقبل)

فَصِيصَةٌ أَوْ يَدِيْنٌ
نَاصِبَةٌ أَوْ فَمٌ أَوْ كَانُ

عصا وقال هو طالق

مسألة العصا عدم القبول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخ (قوله تعين الطلاق

وسواء في اجتماعهما كان الطلاق رجعيًا أم غير رجعي فخذ من تغييره بالبيان هنا مع ما ياتي
له ان هذا تعيين لبيان ان محل الفرق بينهما عند اجتماعهما والاحراز استعمال كل من الطرفين
في كل من الطرفين (ولو طلق احدهما بعينها) كان خاطمه له أو نواها عند قوله طالق (ثم جعلها)
بضم نون بيان (وقد) حتم الامر من وطوعه وشيئه عنهما (حتى يذكر) بتسديد الالفاظ العجبة كما
يطلبه به ضم أي بتسديد كل مرة احدهما عليه فيقبلوا داخل لا جتهادها (ولا يطلب
بيان) للطفة (ان صدقته في الجهل) ثم الان الحق له بان كان كذباه وادرت واحدة وادعت
انها الماطقة طوب بين جازمة ان لم يطلعه او لا يقنع منه به نسبت وان اخفى فان نكل حلفت
وقضى لها فان قالت الاخرى ذلك فكذلك ولو ادعت كل منهما أو واحداهما ان يعلم التي عندها
بالطلاق وسألت تحلفه على نفي علمه بذلك ولم تنقل ان يعلم المطلقة قالوجه كما قاله الاذري سماع
دعواها وتعليقه على ذلك لكنه مبني على مرجوح تقدم نظيره في الدعوى على الزوجة انها
تتم سبق أحد التكاحين (ولو قال له لولا اجنبية) أو أمه (أحد الاطالق وقال قصدت الاجنبية)
أو الأمة (قبيل) قوله (في الاصح) لتردد اللفظ بينهما فصحت ارا دتمها والثاني لا يقبل وتطلق
زوجته لان محل الطلاق لا ينصرف عنها الى الاجنبية بالمقصود ولا يشكل ما تتردد على
أوصي بطلن من طوبه فانه ينصرف الصحيح لان جماع على حد واحد اذا كان حيث لانية له وهما
عند انتقاله الثانية ينصرف الى زوجته اما ان يقبل ذلك تنطلق وزوجته نعم لو كانت الاجنبية
مطلقة منه أو من غيره لم ينصرف الى زوجته كما يحتمل الاسوي لصديق اللفظ عليها صافا واحدا
مع بقائه اصل الزوجية وكما وقع عهده ثم قال له ولعبد له آخر أحد كما لا يمتنع الاخر وأما اذا
قال زوجته ورجل أو دابة فلا يقبل قوله قصدت أحد هذين لانه ليس محل الاطلاق ولو قال لام
زوجته انتكح طالق ثم قال أردت انتم التي ليست زوجة لي صدق أو أنساه المسلمين طو الق ولا
نية لم تنطلق زوجته وان حملت كذا فاحدها كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما وينوتها
نفسين الطلاق في الباقية كما نفي به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين بناء على ان
الصبرة بحالة وجود الصفة لا بحالة التعليق (ولو قال) ابتداء أو بعد سؤال الطلاق (زنب
طالق) وهو اسم زوجته واسم اجنبية (وقال قصدت اجنبية ولا) يقبل (على الصحيح) ظاهره
بل يدن لاحتماله وان بعد اذ الاسم العمل لا اشتراك فيه وضاعا ولا تناولا فالطلاق مع ذلك
لا يتبادر الى الال زوجة بخلاف احدي فانه يتناولهما وضاعا ولا واحد فأتت نية الاجنبية
حينئذ والثاني يقبل بينه لاحتمال اللفظ لذلك كما في قبلها وقرق الاول بينهما امر فلو
نكح امرأه محصيا وأخرى فاسم او اسم كل منهما لازن وبوب وقال زنب طالق وقال أردت فاسدة
لنكاح فاسد كما هو ظاهر كلام ابن المرقى نعم يظهر ان محله حيث لم ير صادكا جها ولا

ظاهراً ولا باطناً (قوله صدق) 'أى وان كن ثم قرئ دالة على إرادة الزوجة كان قال ذلك

وجنه أو جواباً لقوله ما تطلق بنتي ويدل على ذلك ما يأتي في قوله ولو قال ابتداء أو بعد سؤال طلاق

الباقية) ولو قال أردت عند قولي احدا كما طالع التي ماتت أو بآنت هل يقبل أولا فيه نظر ولا يبع

فتأمله الخ وكتب عليه الشهاب سم المظنة قوله بأنه تفسير لما أراد الخ هذا هو ما أورده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم
صرحوا به كسأيا في شرح قوله فلو قال لنفريها ودعى ان هذا انصرح بما عزمه وهم قطعاً لان المفعول المطلق يكون
ليسان العدد كما صرح به النجاشي والبيان ١٠٦ والتفسير واحد فالجواب بان ثلثا تفسير لا يدل فضلاً عن ان يصرح على انه تمخير

فهي اجنبية فيدين ولا يقبل ظاهراً والاوجه مجىء ما يجتبه هنا فيقبل منه تعيين زيب التي
عرف لها طلاق منه أو من غيره وان احتمل الفرق بينهما ان المتبادر هناك وجه أقوى فلا يؤثر
فيه ذلك وظاهر عدم نفعه بتعيين زوجته في كلام المصنف ولو قال زوجتي فاطمة بنت محمد
طالق وزوجته زيب بنت محمد طلقت الماء لخطابي الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي
لعدم الاشتراك فيه (ولو قال زوجتي احدًا كما طالق وقصد معينة) منهما (طلقت) لأن اللفظ
صالح لكل منهما (والا) بان لم يقصد معينة بل اطلق أو قصد مبهمة أو طلاقاً معاً كما يأتي
وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلاق (فاحداهما) يقع عليها الطلاق مع
الهاء (ولزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتصل المطلقة فيرتب عليها
احكام الغراق (وتنزلان عنه الى البيان أو التعيين) لاختلاف المحرمة بالمباحة (وعليه الدار
بهما) أي البيان أو التعيين ان طلبتاه أو احدهما لم يقع حبه عن فارقهما منه فان أنزل
عذرهم وتزوان امتنع ومحل ما تقرر ان كان الطلاق باثماً الرحي فلا يجب فيه بيان ولا
تعيين ما بقيت المدة فان اقتضت لزومه في الحال كما قاله الأسنوي لأن الرجعية زوجة ولو لم
تطالبها فلا وجه لا يجابهه قاله ابن الرعة لأنه حقها وحق الله تعالى فيه الانزال وقد أوجبه
ومدركه متبهم لكن كلامهم صريح في خلافه وبوجه بان بقائه عند قديمه لا يغير الى محذور
للتوقف نفس كل الى الآخر تنطبق ما مر في الصدق في تمام المطلق قبل الدخول وعليه لو
استعمل أهل ثلاثة أيام فيما ينظر (و) عليه (فقتلها) وسائر مؤنثه (في الحال) فلا يؤثر في
التعيين أو البيان لحبسهما عند حبس الزوجات وان لم يصر في تأخير ذلك ولا يترد منهما
شيء اذا بين أو غير وعلم من قولي في الخ الجواب عن قول ابن النقيب لم أهدم ما أراد بقوله في
الحال (وبقع الطلاق) في قوله احدًا كما طالق (بالظن) حرمان عين وعلى الاصح ان لم عين
(وقيل ان لم عين) المبهمة المطلقة ثم عينها (فقتلها) عين) يقع الطلاق لانه لو وقع قبله لوقع
لا في محل والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين وردها بأنه ممنوع منهما الى التعيين
كأمر فلا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما وتعتبر المدة من اللفظ أيضاً ان قصد معينة والاخر
التعيين ولا بدع في تأخر حبسهما عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انه انجب في النكاح الفاسد
بالوطء ولا تحسب الا من التفريق (والوطء) لأحدهما (ليس سبباً) في الحالة الاولى ان
المطلقة الاخرى (ولا تعيناً) في الحالة الثانية لتفسير الموطوءة لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا
بانه (وقيل تعيين) وتقل عن الاكثرين كوطء المبيعة في زمن الخياط يكون اجازة وفصاوة
بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به بخلاف ملك العين وعلى الاول تبقى المطالبة
عليه بالبيان والتعيين فان بين الطلاق في الموطوءة وكان الطلاق باثماً لزمه الحد لا اعترافه
بوجه ولها المهر لمها بان المطلقة بخلاف الرجعية لا حد بوطئها وان بين في غير الموطوءة
قبل فان ادعت الموطوءة انها فوها وتكل حلفت وطلقتا لزمها المهر ولا حد لثبته وتعيين

ففتأمله التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز
الغفلة عن تقسيم المفعول المطلق الى المبين للعد
والبين هو المفسر وكذا
غيره وايضا في التمييز
كما قال ابن مالك في ألفيته
اسم معنى من مبين الخ اه
(قوله ولم ينو عدم اجتماع
خطبتي ما في رقبتي يعني
لم تحت واعلم ان السيوطي
أفتى في هذه المسئلة بتأخير
ما قاله والده الشارح لكن
يزاده فيورث ما يؤخذ
بعضهما في فتاوى يوالد
(قوله والاوجه مجىء
ما حبسه) أي الاسنوي
للمنفق قوله لم ينو كانت
الاجنبية مطلقة (قوله
فيقبل منه تعيين زيب)
قياس بمثل الاسنوي انه
لا ينصرف لزوجه وان
لم يصر منه تعيين الآن
يسرق اه سم على ج
(قوله في كلام المصنف) هو
قوله وقال قصدت الاجنبية
الخ (قوله زيب بنت محمد)
أي أوبت أحد كما يؤخذ
من قوله لقوله زوجتي
الخ (قوله أو التعيين ان
طلبته الخ) صديق (قوله

لكن كلامهم صريح في خلافه) أي فيجب البيان أو التعيين في البائن كما لا وفي الرجعي بعد انقضاء
العدة على العقد (قوله وعليه لو استعمل الخ) فثبت انه لو استعمل لم يعمل فيما لو طالبها أو احدها هو ينبغي امهاله أيضاً حيث
أبدي عنرا (قوله ولا تحسب الا من التفريق) أي ما من القاضي أو باجتهابه لها بان لم يجمع معها كان سافراً وغاب مدة العدة
(قوله لا حد بوطئها) أي ويترن ان علم الضرر ويجب لها المهر

الشارح ولقد تناوبه أعني السيوطي في مسألة ما شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب المحالف
أولا ثم كتب الآخر جوابا أن لم يكن أصل الورقة مكتوب بانضام الحلف عليه ولا كان بينه وبينه توافق في هذه الواقعة ولا
علمه أنه يكتب في المبحث والاحتشاح (قوله وقاس به نظاره) ليس من نظاره كالأخت لا يلحق لآل بل مع فلان من لا يقع كثيرا
لا اشتغل مع فلان والظاهر أن المرحح في هذا العرف أعاده العرف مشغلا ١٠٧ معه بحث به وما لا ولا ذلك يختلف

بأختلاف الحرف فليراجع
(قوله ففهم باب المراجعة
الخ) هنا خلل في النسخ
وعبارة النصف عقب
قوله لانهما مجموعهما

(قوله وقضية كلام الرضة)

أي في مسألة التيسين

(قوله - في بين) ظاهره

أنهما لا تطلقان لا ظاهرا

ولا باطنا وهو المعتمد أخذنا

من قوله فيبقى على إجماعه

وعبارة نصيبا إلى يادى قوله

لا تطلقان أي باطنا وأما في

الظاهر فتطلقان (قوله أو

هذه قبلها) أو قال هذه

أوهذه استمر الإجماع اهـ مع

(قوله طلقت الثانية)

هي قوله أوهذه قبلها (قوله

وأما المذهب) قسم قوله في

الطلاق المعين (قوله

واختيار) عطف تشبيه

وقوله وليس أي والحال أو

هو مستأنف (قوله حكم

لارت) ومقتضاه أن يوقف

ارت الزوج من المينة وأن

احقل عدم ارتها لكونها

مطلقة ثلاثا أو تكون

أحدها كتابة (قوله

بطريق الزوجية) لكونها

كتابة اهـ أي ومع

ذلك يطالب بالبيان أو

غير الموطأة للطلاق وعليه مهرها كالمروضة كلام الرضة عدم الحدوان كان الطلاق
بأشوا هو كذلك لا اختلاف في أنها طلقت باللفظ أولا وإن عزم في الأنوار يجمعه كما في الأولى وله
تعيينه للموطأة (ولو قال) في الطلاق المعين كما أخذه قوله في بيان (مشيرا إلى واحدة هذه
المطلقة في بيان) لها وهذه الزوجة فهو بيان لغيرها لأنه أخبار عن إرادته السابقة (أو) قال
مشيرا إليها (أردت هذه وهذه أوهذه بل هذه) أوهذه مع هذه أوهذه وأشار لواحدة هذه
وأشار للآخرى (حكم طلاقها) ظاهره أنه أقر بطلاق الأولى ثم بطلاق الثانية فيقبل إقراره
دون رجوعه ويؤخذ إقراره بطلاق الثانية لأنه أقر بمقتضى قوله في بيان ما باطنا فاطلقة من
نواها كقوله الإمام قال فان نواها فالوجه أنها لا تطلقان إذ لا وجه لحل أحدهما عليها جعلا
أذنته بأحدهما لا يعمل بها المدم أحقال لفظه لما نواه فيبقى على إجماعه حتى بين وبينه غير قريب
هذا وأما في هذه مع هذه بأن ذلك من حيث الظاهر فاسبب التعليل عليه وهذا من حيث
الباطن فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة له وخرج عما ذكره ثم هذه أوهذه
فتطلق الأولى فقط لا تفصال الثانية عنها وهو مرجح أقوى فلم ينظر معه لتضمن كلامه
للاعترا فبما أوهذه بعد هذه أوهذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط وأما المذهب فاطلقة هي
الأولى مطلقا لأنه انشأ واختار لا أخبار وليس له اختيار أكثر من واحدة (ولو ماتت) أي
الزوجتان (أو أحدهما قبل بيان العينة) وتعيين الهمزة والطلاق بان (تقت مطالبته) أي
المطلق بالبيان أو التعيين فهو مصدر مضاف للفعول ويلزمه ذلك فوراً (البيان) حكم (الارت)
ولو لم يرت أحدهما بطريق الزوجية ولا بعد ثبت ارته في أحدهما بقية فبقوى من مال تل
أو الميتة فميراث الزوج أن توارثا فاذين أو عين لم يرت من مطلقة باتنا بل من الأخرى نعم أن
نارزعه ورثها ونكل عن العين خلفوا ولم يرت منها وان حلف بالبوء بكل المهران دخل بها
والأبنة ففيه في الوجهين لأنهم يزعمون المذكور ينكرون استحقاق النصف (ولو مات)
الزوج قبل البيان أو التيميم (فالظاهر قبول بيان وارثه) أذهو أخباره يمكن وقوف الوارث
عليه بخبر أقرينه (لا) يقول (تعيينه) لأنه اختيار شهوة فلا تدخل الوارث فيه وفيما إذا كانت
أحدهما كتابة والأخرى الزوج مسلمين وأبهمت المطلقة لا ارت والثاني يقوم مقامه فيها
كما يختلف في حقوقه كدعيب واستحقاق نسب والثالث المنع فيما لان حقوق النكاح
لا تورث وشمل كلامه ما لو ماتت قبله أو بعده أو أحدهما قبله والأخرى بعده أو لم تمت واحدة
منهما أو ماتت أحدهما دون الأخرى ولو شهدتان من ورثة الزوج أن المطلقة فلا تقبل
شهادتهما أن مات قبل الزوجية لا تنتفع الهمزة بخلاف ما لو ماتت قبله ولو مات بعدهما
فبين الوارث واحدة فالورثة الأخرى تحليفه أنه لا يعمل أن الزوج طلق مورثهم (ولو
قال أن كان) هذا الطائر (غرابا صر في طلاق) (والا) بأن لم يكنه (فبعدى حروجه) حال
الطائر وقع أحدهما مبهما وحيداً (منع منها) أي من استعداده والتصرف فيه ومن التمتع

التعيين فان بين أو عين في المسئلة لم يرت من الكتابة أو في النكاح فورث من المسئلة (قوله وأبهمت المطلقة لا ارت) أي لبيان
من تعيين المطلقة إذ الفرض أنه مات والتعيين لا يقبل من الوارث (قوله وشمل كلامه) أي قوله ولا الظاهر قبول بيان وارثه
(قوله وقع أحدهما) أي أحد الأمرين

ففيها ورجح الامام في شعوب من اهل من باب التعبير بالمعنى من الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الراجح ان هذا نظير ما مر في ذلك طالع فيكون من باب السراية وهو الاصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثا الا ان الصفة مطلقة فعلى الثاني يقين وهو الاصح لان السراية في الاصح لا في الرغبت نظرا للتصريح وفي مطلق في ثلاثا بالثاني فمطلق واحدة وفيما يقع ثلثان ويستحق في الثاني الاول ونصه على الثاني وهو الاصح اعتبارا بما اوقعه لا بما سري عليه كما مر انتهت فليزور قوله وكل منها مقتضى لثاني اي في الجلة فلا ينافي ما بعده متأمل قوله او قالت تكفني ثلاثا اي وان قصده به الطلاق اي

قوله ولا يزوجها الحاكم اي لينفق عليهم من اجرة ما يولوا او اد التكبس لنفسه فليسده منعه منه لان الاصل بقاء الرق حتى يثبت ما زوله فلا اكتساب باذن من السيد ١٠٨ او يدونه فينبغي ان ينفق عليهم من كسبه لانه لما باق على الرق فكله السيد

و النفقة واجبة عليه واما عتيق فالسراية ونفقته على نفسه وما زاد على قدر النفقة وقصده في بنين السراية قوله ثم ان صدقه اي السيد قوله وحكم بطلانها فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب انها المطلقة حتى يقطع ارثها ويرق السيد لانه منهم في ذلك والطريق الثاني فيه قوله الطلاق المهم بين الزوجين ومحل الخلاف اذا بينه في الزوجة فان عكس قبل قطعا لاضراره بنفسه فانه المبرحسي وغيره واستحسنه الرافعي وقال في الزوجة ثمعتين وبجث البقيتي اخذ ان العلة تقيد بعباد الميكن على الميكنين والا فصرح نظر الحق العبد في العتيق والميت في الرق ليو في منه دينه ولم ينظر وانها الى التهمة فيما ذكر ولا الهيا في بعض ما شمله قوله فلا يظهر قبول بيان وارثه لانها هنا أظهر باعتبار ظهور نفعه في كل من الطرفين المفارين وايضا فظاهر فيمكن التوصل به الى الحق وهو القرعة فنع غير التهمة ولا كذلك ثم (بل يقرع بين العبد والمرأة) راجع خروج القرعة للسيد كآثارها في العتيق دون الطلاق فان قبل شهادة فوجس او امر اثنين في السرقة في المال دون القطع فان فرغ اي من خرجت القرعة له (عتق) من راس المال ان علق في حقه والا فثلثه اذ هو قاعدة القرعة وتورث هي ما لم تصدق على ان الحنفيت فيها هو بيان (او فرغت لم تطلق) اذ لا مدخل للقرعة في الطلاق وانما دخلت في العتيق لغرض لكن الورع ان تترك الارث (والاصح انه لا يرق) بغيره فكمس كسرا يحطه لان القرعة غير مؤثرة فيما خرجت عليه في غيره اولى فينبغي الاجام كما كان ولا ينصرف الوارث فيه خلافا لمرقبيين والثاني يرق لان القرعة تدخل في الرق والعتق فكما ينعق اذا خرجت عليه يرق اذا خرجت على عديله وورثها اذا لم تورث في عديله فلا تورثه

(فصل) في بيان الطلاق السني والبدعي (الطلاق سني) وهو الجائز (وبدعي) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين والمشهور خلافه وهو انقسامه الى السني وبدعي ولا ولا اطلاق الصغيره والابدية والمختلعة ومن استبان جهلها منه ومن لم يدخل في الامانة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لاضرارها واضرارها او لولده كباقي (وهو

بعد الموت وبعد تعيين الوارث (قوله ولم ينظر وانها التهمة) عبارة ج فان قلت لم ينظر وانها التهمة كاد كروم ضربان ينظروا الهيا في بعض ما شمله قوله فلا يظهر قبول بيان وارثه قلت لان الخ اه وهي واضحة فانهم ينظروا الى التهمة هنا حيث لم يبقوا بيان الوارث ولم ينظروا اليها حيث قبلوا اياه مع احتمال ان يكون له غرض في تعيينه في واحد منهم ما يكون مسئلة والاخرى كناية (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) لو يبنغي عدم وجوب النفقة عليه لان ما تحقق دخوله في ملكه ويكون في بيت المال ثم على ماسر المسلمين (فصل) في بيان الطلاق السني والبدعي (قوله السني والبدعي) اي وما بين ذلك (قوله فلا واسطة بينهما) اي السني والبدعي (قوله ومن استبان) اي ظهر (قوله ويحرم البدعي) وهو ما وقع في حيز أو نحوه والافتقار للعبارة لا يتلوه من مسامحة اذا فسر البدعي بالحرام لانه يصير المعنى عليه ويحرم الحرام

خلاف النولي اذ لا يبرء بقدمه معارض على الثلاث (فصل في الاستثناء) قوله بخلاف ما لو اقترنت بكلمة هذه المخالفة بالنظر لان مقتضى المخالفة قبلها بان عدم العدة التي هي مفهوم المتن فهذه المخالفة الثانية هي منطوق المتن (قوله ولو لم يخص عن ذلك الجافقون) قال الشهاب سمى فقيداً عنه مخلص أيضاً كما يؤخذ من قوله وتعالى خلق الخ فيقتل على ان قول المتن (قوله طلاق مضمّن) أي لغبر رجعية ليقابل قوله وقول الشارح الخ ١٠٩ ولو يسأل منها أخذ من قول المصنف وقيل ان

سأله الخ (قوله أو مستدخلة ماءه) هل ولو في الذبر أخذنا بمقابلته اه سم على حج فيه قطر والا قرب نعم ثم رأيت في شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو استدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله أو الذبر (قوله يستدبوضه) مفهومه انه لو كانت حاملاً من شبهة أو من وطأنا حرم وسباني حكم ذلك في قوله ومنه أيضاً ما لو سحج حاملاً من زنا الخ (قوله ويبحث الاذري الخ) معتد (قوله فسألت زوجها) مفهومه انه لو علم الزوج بتعلق السيد فطلقها ليحصل لها العلق لم يميز وهو ظاهر لانها فلا يكون لها غرض وقوله فيه أي الطلاق (قوله والاوجه خلافه) وقياسه انه لو ابتداء طلاقها في الطهر وأكملته في الحيض كان بدعيًا لانه لا يستعقب الشرع في العدة وهو ظاهر وان

ضربان احدهما (طلاق) مضمّن وقول الشيخ ولو في طلاق رجعي وهي تستد بالاقراءه على مرجوح وهو استثناء العدة (في حيض) أو فاض (مبسوسة) أي موطوءة ولو في الذبر أو مستدخلة ماءه المحترم وقد علم ذلك اجماعاً ونسباً ابن عمر الا في قولنا ضرره بطول العدة اذ يقبضه ما غير محسوب منها ومن ثم لم يحرم في حيض حامل فتدبوضه ويبحث الاذري خلافه في أمه لا سائدها ان طلق الزوج اليوم فانت حرة فسألت زوجها فيه لاجل العلق فطلقه لان دوام الزواجر ضرم من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد أو عوت بعد عمل الملائكة ما لو ابتداء طلاقها في حال حيضه او لم يكمله حتى ظهرت فيكون بدعيًا به صرح الصبري والاوجه خلافه لما يأتي من انه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسني في الاصح لاستعقابه الشرع في العدة واحترازنا بالمعجز عن المعلق بدخول الدار مثلاً فلا يكون بدعيًا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حالة الطهر فسني والا فبدعي لان فيه هنا قال الرافعي ويمكن ان ية ان لا وجدت الصفة باختياره أتم بانقضاءه في الحيض كان شأنه الطلاق فيه قال الاذري انه ظاهر لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه (وقيل ان سألته أي الطلاق في الحيض (لم يحرم) راضاً بطول العدة والاصح التحريم لانها قد تسأله كاذبة كما هو شأن من ولو علق الطلاق باختيارها فانتبه في حال الحيض فختارة قال الاذري فيمكن ان يقال هو كالمطلقة بسوء الهأى فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة وهو ظاهر ومن ثم لو تصقت رغبتها فيه لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) أي الحيض بعوض لم حاجتها الى خلاصه بالمفارقة حيث اقدت المال وقد قال ثمانى فلاجناح عليها فيما اقدت به ويكون سنيا ولا طلاق اذنه ثابت بن قيس في الخلع على مال من غير انفصال عن حال زوجته (لا) خلع (أجنبي في الاصح) لان خلعها لا يقتضي اضطرابها اليه والثاني يجوز وهو غير بدعي لبدل المال بشعر بالضرورة ولو أدنت له في اختلاعه انجبه انه كاختلاعه نفسه ان كان بما لها والاد كما اختلاعه ولو قال أنت طالق (مع) أو في أو عند مثلاً (آخر حيضك فسني في الاصح) لاستعقابه الشرع في العدة والثاني بدعي باصداقته الحيض (أو) أنت طالق (مع) ومثله ما ذكر (آخر طهر) بعينه كادل عليه قوله (لم يطأها فيه) فبدعي على المذهب) المنه وحس كافي الرضة والمراد به الرابع لانه لا يستعقب العدة والثاني سني باصداقته الطهر (و) ثانيه (طلاق في طهر ومضى فيه) ولو في الذبر وكالوطأ استدخال التي المحترم ان عمله نظير ما مر (من قد تحب) لعدم ضرر هاو باسها (ولم ينظر جدل) لقوله صلى

وتع في كلام انطاب ما يخالفه (قوله ان وجدت الصفة باختياره) أي كان علق به له ثم فعل (قوله قال الاذري الخ) معتد (قوله أي فيحرم) هذا بخلاف مفهوم قوله السابق اذ وجدت الصفة باختياره اثم الخ الا ان يقال ما هذا مصور على وجود الصفة في الحيض وما تقدم مصور بما اذا لم كما يشعر به ذلك قوله ها أي حيث كان يعلم الخ تزويج الكلام في الطريق الغيد لعله بوجودها في الحيض مع كون الفرض ان الصفة باختيارها وهي مستقبلة وقد قال المراد بانها "نقل القوى (قوله) ومن ثم لو تصقت (أي) كان دفعته لعضا على الظان أولدت قرينة قوية على ذلك (قوله ان كان بها) أي ان كان الادنى في اختلاعه ايماء لها وان اختلف من ماله لان اذنه على الوجه المذكور يحقق رغبتها (قوله ومنه ما ذكر) أي في أو عند (قوله) ان عمله أي الاستدخال

قبل فراغ ليس صريحاً في الاكتفاء بالمقارنة لبعض لاس التنية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا
بالبعض فيصور ان يرد المقارنة للجميع ويكون التقييد قبل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصده فهو المقارنة
لبعض فقط قوله وهنابا كنهاً أي وصرح هنابا كنهاً للمخرج منه الاشبهية فليتأمل اه (قوله والام قبيل) أي
(قوله لكن كلامهم يخالفه) معناه أي فالمراد ان يستقط حقهم من القسم (قوله لاننا لا نتشرع في العدة) أي لان الرحم
معلوم الشغل فلا معنى لتشروع في العدة ١١٠ مع ذلك اذ دلالة بعضي الزمن مع ذلك على البراءة وانما تسرعت فيها معه اذا

الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الاتي قبل ان يجامع ولانه قد يشته ندمه اذا ظهر حمل اذا الانسان
قد يسرع به لاق الحائل لا الحامل وقد لا يتيسر له رد هاتين تضره والولد من البسدي
أيضا طلاق من لم عليه قسم قبل رقاها أو استقرضتها ويحث ابن الرقة ان سؤاها ما مبيع
وأقسه الا ذرى قال بل يجب القطع به وتبعه الزكبي ليعتبه الزايا ساقا حقها وليس
هنا تطويل بعدة يمكن كلامهم يخالفه ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا وطئها لانها
لا تشرع في العدة الا بعد الوضع فيه تطويل عظيم عليها كذا قالوا ومجمله فحين لم تحض حاملا
كأهو النساب أمامن تحيض حاملا فتقتضي عدتها بالبراءة كاذ كراه في العدة فلا يحرم
طلاقها اذا تطويل حينئذ فأنقذ ما أطال به في التوضيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك
فحين نكحها حاملا من الزنا قد يؤخذ منه انها لو زنت وهي في نكاحها فحلت جازة طلاقها
وان طالت عدتها اعدم صبر النفس الى عشرتها حينئذ وهو متجه غير ان كلامهم يخالفه
اذا المنظور اليه فضررها لا تضره ولو وطئت زوجها بشبهة فحلت حرم طلاقها مطلقا
لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحض وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها قد عمدنا عدة الشبهة
على الرجوع (فأولو طئ ما نكحاً وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهراً كما اشار اليه بقاء
التعقيب (فبديهي في الاصح) فيصير لاحتمال العلق في الحيض المؤدى الى النكاح وكون
البيضة محمداً دفعته الطبيعة أو لاؤها بالفرج والشاق لا يكون بدعياً بالبقية الحيض
لشعرها بالبراءة ودفع بها على به الاول وبما تقرر من ان البسدي على الاصطلاح المشهور ان
يطلق حاملا من زنا لا تحيض أو من شبهة ويطلق طلاقها بعضي بعض نحو حيض أو بآب تطهر
أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها فيه أو يطلق طلاقها
بعضي بعضه أو وطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به والسبي
طلاق موطوءة ونحوها تنشد باقراء تنسبها عقبه لحياها أو حملها من زنا وهي تحيض
وطئها مع آخره نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بعضي بعضه أو بآب تزني
حيض أو يطأها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بعضي بعضه ولا وطئها في نحو حيض قبله
ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحمل خلعها) أي الموطوءة في الطهر
تغير ما حرم في الحائض وقبل يحرم لان المنع هنالكا رعاية الولد فلم يؤز فيه الزنا بخلافه ثم ورد بان
الحرمه هنالكا ليست لرعاية الولد وحدها بل للعلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذ العوض
ابتا كدعاية الفراق ويعد احتمال الندم ومعلوم انه يفرق هنابا بخلع الاجنبي وخلعها
(و) يحمل (مطلقاً من نكحها) والتمسك والواجب من تردد وقوع طلاق وكيل بدعي

حاضت لمراضة الحيض
الذي من شأنه الدلالة على
البراءة لحمل الزنا فلم ينظر
اليه مع وجود الحيض
فليتأمل سم اه ومع ذلك
قد يتوقف في عدم حساب
زمن الحمل من العدة عند
عدم الحيض فان ماء الزنا
لا حرمه قال حموان
تحقق شغلها فهو كالعدم
وما ذكر من الفرق بين من
تحيض وغيرها لا يظهر
بعد العلم بصدق الشغل
ويؤيد هذا التوقف
ما صرح به سم في كتاب
العدة عند قول المتن والقول
الظاهر مانصه قوله أي
الشارح المحترش يدين
قبيل ولودى نفاس اه
ومن صور ان يطلقها
بعد الولادة ثم بعد طهرها
من النفاس تحمل من زنا
وتلد فان حل الزنا لا اثر له
ولا تنقضي بعده ولا يقطع
العدة فلا تشكال في
تصوره كما هو بعض
الطلبة اه فقله ولا يقطع
الحصر في بقاء كراه

فتأمل ثم رأيت لبعضهم ان ما هنا موصوفاً بما لا يسبق لها حيض أمامن سبق لها حيض فلا يحرم
طلاقها لان مدة حملها يصدق عليها انها ماهر محترش يدين فحسب لها قراً (قوله فلا يحرم طلاقها) وفي نسخة في طهر لم يطأها
فيه ومنه في ج وكسب عليه سم مانصه يتأمل هذا التقييد مع أنه لا يمكن حملها من الوطئ مع كونها حاملا والطلاق والحالة
هذه لا يجب تطويل (قوله غير ان كلامهم يخالفه) معناه (قوله حرم طلاقها مطلقاً) سواء كانت تحيض أم لا (قوله في العدة)
أي عدة الطلاق (قوله لحياها) أي عدم حملها (قوله لم ينص له موكله) أي ثم ان علم بكونه بدعياً ثم والا فلا

ظاهر كما هو قضية التعبير لم يقبل (قوله ولو قال أنت طالق ثلاثا لا النصف الخ) انظر ما وجهه متعلق هذه بماتن فيه (قوله ومن المستغرق كل امرأة طالق الخ) النسخ هنا مختلفة وفي كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ج اته ان قدم غيرك على طالق لا يقع لان قصد الاستثناء هو قصد المصداق أو أطلق وان أخره عنه وقع لان قصد المصداق أخرت من تقديم سواء قصد الاستثناء أو أطلق وأطلق ووجهه ظاهر (قوله سوى التي في المقابر) ١١١ أي وهي حبة وأصل ذلك كلام

الطور لم يرمي بعبارة خطب

لم ينص له موكله عليه كما يقع من الموكل كما اختار جمع منهم بالمقبسني (ومن طلق بديعا) ولم يستوف عدد طلاقها (سره) ما بين الحيض الذي طلق فيه والطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده دون ما بعد ذلك لانها الى حاله يحصل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي بحسبكون (الرجعة) بل بجره تركها كما ذكره في الرضوخ ويؤيده ما مر ان الخلاف في الوجوب يقوم مقام النسي من الترك كفضل الجمعة (ثم ان شاء طلق بعد طهر) لخبر العصبين ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها ثم ليكسها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء امسكها وان شاء طلقها قبل ان يجامع تلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بالثاني ليس امر اذ لك الثاني وليس في قوله فليراجعها امر لان عمر لانه تربع على امر عمر فالحسن فليراجعها لاجل امرك لكونك والده واستفاده التذب منه حينئذ اغماهي من القرينة واذ اراجع ارفع الاثم المتعلق بجمعتها لان الرجعة قاطعة للضرر ومن أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية ويمتاز برفع القول بأن يقع الرجعة التحريم كالتوبة بدل على وجوبها اذ كون الثاني بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه وقضية كلام المصنف حصول الغرض بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها لارتفاع اضرائها لتطويل وان خبره انه بمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليمتكن من التمتع بها في الطهر الاول ثم تطهر من الثاني ولثلا يكون التقصد من الرجعة مجرد الطلاق وتامس من نكاح قد سبه ذلك فكذلك الرجعة لان الاول لبيان حصول الأصل واستصحاب الثاني لبيان حصول كاله (ولو قال لحاض) محسوسة أو تصاد (أنت طالق البسدة وقع في الحال) لوجود الصفة وان كانت في ابتداء حاضها (أو) أنت طالق (للسنة حين تطهر) أي لا يقع الا حين تطهر فوقع عند انقطاع دمها لم يطأ فيه حتى تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاعتقال لوجود الصفة قبله (أو) قال (من) أي لو طوأه (في طهر لم تقس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق السنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومن اجنبي بشبهة جلت منه كسها لم امره بدي (وان مس) أو استدخلت ماء فيه (لا يقع الا حين تطهر بعد) يحض (شروعها حينئذ في حالة السنة) (أو) قال لها أنت طالق (للبدعة فيجمع في الحال ان مس) أو استدخلت ماء فيه (أو) في حيض قبله ولم يظهر حاله لوجود الصفة (والا) أي وان لم تقس فيه ولا استدخلت ماء وهي مذنوبة بها (لا يقع الا) حين تحيض أي بمجرد ظهور دمها كما صرح به المتولي ثم ان انقطع قبل آتله تدين عدم وقوعه وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم ان وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتقريب الحشفة فيلزمه الترفع والافلاحد ولا مهران كان الطلاق بائنا اذا استدعته الوطئ ليست وطأها كاله فحين لم تستوف بدعة اذ لا لم فيها

(قوله ويؤيده) أي كراهة

اترك وقوله ان الخلاف

أي حيث كان قول بل (قوله

لخبر العصبين) دليل لمن

الرجعة (قوله طلق امرأته

حائضا) واسمها آمنه كما

قاله النووي كذا لها من

صحيح والظاهر من عدالة

بن عمر حاله ان حين طلقها

لم يكن طالما بحيضا أو

لم يكن بلفظ حرمة الطلاق في الحيض أو انه لم يكن شرع التحريم (قوله ولو طلقه) أي بالطلاق في الحيض في سن الرجعة وكتب أيضا اللطف الله به والحق به أي بما في الحديث وقوله في طهر أي الذي وطئ فيه (قوله المتعلق بجمعتها) أي لاحق الله (قوله لبيان حصول كاله) أي فلتا في (قوله وان كانت في ابتداء) أخذه غاية لثلا لا يتوهم ان المراد انه لا بد من مضى زمان بعض الصفة (قوله والافلاحد) أي والابان لم يتفرع فلاحد

فيه شيء قد يتحقق هذا الارتفاع لم يقع الطلاق فليست أمه (قوله أو ثلاثا لاثنين وواحدة الخ) إلى قوله أو ثلاثا لا ثلاثا إلا
تنتهي لأجل ذلك أو نحوها ومن فروع قاعدة الاستعراق وعدمه المارة على أن هذه الصورة الأولى تقدمت في المتن (قوله
وهو بحسن العربية) انظر مفهوم ١١٢ هذا القيد (قوله أما في الأول الخ) هو تابع في هذا للشهاب ج لكنه

أفضل الثاني والشهاب

(قوله فإن صرح بالوقت) انظر ما مراد وقت البدعة أو السنة الذي ينتظر في الآية فإنها ليس لها زمن سنة ولا بدعة ينتظر وأما ما مراد به على الوقت الذي يكون الطلاق فيه سنيا أو بدعي بالنظر إلى ما قبل من اليأس فالظاهر أنه غير مراد لأدليل عليه إلا أن يقال امتناع وقت صالح لحل اللفظ عليه فربته على أنه لم يرد حقيقة لسنة والبدعة لا قبل أراد ما كان وقتها ما قبل (قوله طلاقا سنيا) أي ولم يقيد به فلا ينافي ما ساق في قوله أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا إلا أن زمن وقوعه حال لا لشارة إلى الوقت (قوله غير موافقة للفظه) أي لا ظاهر ولا باطنا (قوله أو سمع) السمع التبع (قوله من حيث السعد فيقبل) أي ويقع عليه الثلاث (قوله وإن تأخر الوقوع في الأولى) هي ما لو كان ذلك في الحيض (قوله رضى أو قدم) أي فلا تطلق إلا بالرضا والتسليم (قوله ولو بلغوا

ككل ما يتكرورو ويتعاقب وينتظر لتأقبت أمان لسنة لها ولا بدعة فيقع حالان إلا أن قبل التعليل وهو لا يقتضي حصول الملل به فإن صرح بالوقت بأن قال لو قت السنة أو لو قت البدعة قال في البسيط وأقره أن لم ينوشا فالظاهر لو نوع في الحال وإن أراد التأقبت ينتظر فيجتمعت قبوه (ولو قال ولائيه) أنت طالق طلاقا حسنة أو أحسن الطلاق أو أجله أو أعده أو أحله أو أفضله أو نحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيما صرح فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة أو نحو سوء علة ما يقبل أن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه دون زمن سنة بل يدين وفارق إلغاء نيته الوقوع حالاً في قوله لأن بدعة طلاقا سنيا وإذا كانت سنة طلاقا بدعيان نيته هنا غير موافقة للفظه ولا يتأويل بعينه أي لأن السنة والبدعة هما حقيقة شرعية فبمكمن صرح فمما عنها قلقت اضغاث خلا في نيته فيما نحن فيه فأنها موافقة له إذا بدعي قد يكون حسنا أو كاملا لو صرف آخر كسوء علة (أو) قال لها ولائيه أنت طالق (طلاقا حسنة أو أحسن الطلاق أو أحسنه) أو أسمى ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيما صرح لأن الأولى بالمدح ما خالف الشرع أما لو قال وهي زمن سنة أردت فيصنفه فهو حسن عشرته ما يقع حالاً لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أضعف قصده وقومه حال السنة دين (أو) قال ولائيه له ذات سنة بدعة أنت طالق طلاقا (سنة بدعية أو حسنة فيصنفه وقع في الحال) لتضاد الوصفين فالغياو في أصل الطلاق كما لو قال ذلك لمن لاسنة لها ولا بدعة أما لو قال أردت حسنها من حيث الوقت وقبها من حيث العدد فيقبل كافي الرضا وأصلها عن السرمدى وأقره وإن تأخر الوقوع في الأولى لأن ضرر وقوع الصدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ولو قال ولائيه له ثلاثا بعض السنة وبعض البدعة اقتضى التشهير فيقع ثنتان حالاً والثالثة في الحالة الأخرى فإن أراد به ذلك عمل به المبرد طلاقا لا وثنيتين في المستقبل فإنه يدين ولو قال أنت طالق برضا زيد أو بقدمه فكيف قوله أن رضى أو قدم أولها سنة وبدعة أنت طالق لا لسنة فكيفه للبدعة أو لا للبدعة فكذلك السنة أولها طلاقا بدعيان كنت في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تطلق أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا لأن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيان أو نوع في الحال لا لشارة إلى الوقت وبلغوا اللفظ أو السنة أو قدم فلان وأنت طاهر فإن قدم وهي طاهر طلاقا لسنة والا فلا تطلق في الحال ولا إذا ظهرت وأنت طالق حبسا بعض السنة وبعض البدعة طلق ثلاثا حالا أخذنا بالتشهير والتكميل أو أنت طالق طلاقين واحدة للسنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال طلاقا وفي المستقبل أخرى أو طلقك طلاقا كالتلج أو كالنار وقع حالاً وبلغوا التشهير المذكور (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لأن عو مجرا الجفلات لما لا عن أمر أنه طلقها ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمها عليه رواه الشيطان فلو حرم لها منه لأنه أقره معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها بحرم الجمع عند المخالف ومع

الافتقار) بخلاف ما لو لم يقل إلا فإنه لا يقع به شيء وإن نوى الوقوع حالاً لأن الحرمة اللفظ ينافي النية فيعمل به لأنه أقوى انتهى سم على ج (قوله طلق لسنة) أي فطلق حالاً إن قدم في طهر لم يوطأها فيه ولا في نحو حيض قبله وبدعيها وانقطاع الدم إن قدم في طهر وطأها فيها أو في نحو حيض قبله

المذكور ذكره بعد بقوله وأما في الثاني فلاستحالة الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى ولأن عدم المشيئة غير معلوم أيضا قوله
 تطهير مامر هو احواله على غير مذهب كوركا عمل مما تقرر (فصل في الشك في الطلاق) (قوله والا فلا يفتن بطلانها الفصل
 لغيره بقينا) قال الشهاب سم ظاهره انها تحصل لغيره لا يقيناً بدون طلاق آخر وفيه نظرا لانها محكوم بزوجيتها اظاهر او
 مشکوك في حلها لغيره فلتأمل (قوله أو ضمن عليها) أي أن كان الطلاق رجعيًا ١١٣ كما هو ظاهر (قوله الاولى أن يطلوها

تلاها فصل لغيره بقينا)
 كذا قال الماوردي قال
 أبو علي الفارقي وهذا
 الكلام باطل لأن حلها
 لغيره يقين لا يتوقف على
 الثلاث اذ لو طلقها واحدة
 وانقضت عدتها حلّت لغيره
 حق ونها التعديل الصحيح
 أن يقال أن يلزم الثلاث
 حتى لو عاد وزوجها

(قوله أما وقوعهن أي
 الثلاث (قوله ولو وقع
 أربعه الميم) أي خلافا
 لمع قوله ولا تنزع رعيه
 أي خلافا لمع أيضا (قوله
 ولها تمكينه ان طلعت
 صدقه) مفهومة انه لا يجب
 عليها التمكن ولعل وجهه
 أن تردد هاتين امره شبهة
 في حقها أسقطت عنها
 الوجوب لكن عبارة مع
 ومعنى التدين أن يقال
 لها حرمت عليه طهرا
 وليس لئلا يطاوعته الا
 ان غلب على ذلك صدقه
 بقرينة أي وحينئذ يلزمها
 تمكينه اه وعليه فيمكن
 جعل قول الشارح ولها
 تمكينه على أن يجوز بعد
 منع فمصدق بالوجوب
 ويدل له قوله ويمر عليها

الحرمه يجب الانتكاح على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد دليل على أن لحرمة وقد فعله جمع
 من العصاة وأتبع به آخر من اما وقعهن معلقة كانت أو معترضة فهو ما اقتصر عليه الآفة
 ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وان احتاره
 من المتأخرين من لا يعبأ به واقضى به من أضله الله قال السبكي وابتدع بعض أهل زماننا
 ابن تيمية ومن ثم قال القرن جاسعة انه لا حصل فقال ان كان التعلق بالطلاق على وجه
 الغير لم يجب له الانتكاح عين ولم يقبل بذلك أحد من الاسماء ومع عدم حرمة ذلك فلا ريب
 في نفيها على الاقرار والاشهر لم يكن كذلك فانه ان وقع بجمعة أو تعدد ولو وقع اربعا لم يحرم
 وان كان يظهر كلام ابن الرضا يخالفه ولا تنزع رعيه خلافا لروايات وان اعتمد الزركشي
 وغيره ووجه بان تعاقب نحو عقد فاسد حرام (ولو قال أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا
 لثلاثة وفسر في المصوتين) بتفرقة أي الثلاث (على اقرار لم يقبل) ظاهر الخ لثلاثة
 ظاهرا فظنه من وقوعهن دفعة في الاولى وكذا في الثانية ان كانت طاهرا أو الاخيرين تطهر
 وعندنا لاسنة في الترتيب (الاعمى يعتقد ضرب الجمع) الثلاث في قرء واحد كالسبكي فيقبل
 منه ظاهر الان الظاهر من حاله فلا يقصد ان يكتب محظور في معتقده وقد عود الاسماء
 الى المصوتين خلافا لمن خصه بالثنية (والاصح انه) أي من لا يعتقده ذلك (يدن) فيما
 نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقا بان يراجعها ويطلبها ولم تمكينه ان طلعت صدقه
 بقرينة ويمر عليها النشوز والا فلا يفرق الحاكم بينهما من غير نظر لمصدقهما كما حكمه
 صاحب الدين وجرى عليه ابن المقرئ وغيره ولا ينافيه ما لو أقرت رجل بالزوجة فصدقها
 حيث لا يفرق بينهما وان كذبها الولي والشهود لانهم يعلمون ما نعاين عند اليه في التفرقة وهنا
 علمنا منه ظاهر أراد ارفقه بتصادقهما في نظر اليه قال الرافعي والتسدين هو معنى قول
 الشافعي رضي الله عنه الطلب وعليها الحرب ولو استوى عند هاهنا صدقه وكذبها لم تمكينه
 مع الكراهة ولا تغير هذه الاحوال بحكم فاض بقري ولا بد منه تعويلا على الظاهر فقط
 لما يأتي أن محل نفوذ حكم الحاكم باطنا داوفا ظاهرا الامر باطنه ولها مع تكذيبه بعد
 انقضائهم تنكاح لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بمرقة والوجه
 الثاني لا يدين لان اللفظ لا يحتمل المراد بالنسبة لتأمل فيما يحتمل اللفظ (ويدن) أيضا من
 قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار (أو ان شأني به) طلاقا لانه لو صرح به لا ينظم
 ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر او يخرج به ان شاء الله ولا يدين فيه لانه رفع حكم اليمين بجله
 بيننا فظنها مطلقا والثنية لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعيينات فانها لا ترفع بل تخصص
 بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من أوقع الثلاث كتبت طلق قبل ذلك بانأنا ورجعيا
 وانقضت العدة لانه يريد رفع الثلاث من أصلها وما لو رفع الاستنعا من عددن كل بعثتك
 طوالت أو أراد الافلاحة أو أنت طالق ثلاثا أو أراد واحدة بخلاف نساقي والثانية

١٥ نهاية سادس النشوز (قوله وجرى عليه ابن المقرئ) وفي نسخة ابن الرضا (قوله ودين) أي سواء قاله متصلا أو
 متفصلا عن اليمين (قوله فانها) أي بقية التلقيات (قوله والحق بالاول) هو قوله وخرج به ان شاء الله الخ اه سم على مع (قوله رفع
 الثلاث من أصلها) أي فلا يقبل منه وعدم القبول هما باطة في غاية الاستكمل ولعله غير مراد اه سم على مع (قوله والثانية)

ملك عليها الثلاث اه وفي حواشي النسخة للشهاب سم بسط هذا الصنمان غير اطلاع على كلام الفارق (قوله أي لتعود له بعده يقينا) كذا في نسخ الشارح وصوابه وتعود الخ زيادة واو قبل لتعود كافي النسخة ولصننا كلام في حاشيته مسمى على ما في نسخ الشارح بنبي التامل فيه ثم ان قوله وتعود له بعده يقينا بطرقة كلام الفارق المتقدم كانه عليه الاذني (قوله فان ايس منه لم يلزمه ذلك) عبارة النسخة اما اذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما يحسنه الاذني وغيره اه (قوله وسواء هو قوله بخلاف بقية التعليقات الخ) (قوله من وثاق) هل مثله على الطلاق واراد من ذراعي مثناه يصر فيه نظر وقد اجاب مر على البدية بأنه لا يدين فيه كافي ارادته ارشاه الله بجماع رفع الطلاق بالسكينة فليست اجماعه قد رد عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالسكينة اه سم على ج (قوله اونساف) والفرق بين اربعتن ونساف ان اربعتن ليس من العام لان مدلوله لكل عدد محصور وشرط العام 114 عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ في افراد ونساف وان كان محصورا

بموجب الواقع لكن لا دلالة له بحسب اللفظ على عدد (قوله ولو زعم) أي قال وقوله انه اتي بها أي القسبة خرج به ما لو طال أردت بقولي نذخت الادرأو فهو فأنكرت فانه المصدق دونها كما قد مناه في الاستثناء عن سم (قوله ولا قولهما) أي العدلين (قوله الاقرينة) ومثل ذلك ما لو قال على الطلاق ثلاثا من زوجتي لأفصل كسدا وكان له أكثر من زوجة وقال أردت فلانة فدين ويحل خلافه لان الاضافة تأتي للمعد فيقبل ظاهرا وله الاذنب (قوله ثم قال أردت) قضيتها الحكم بالوفوع حيث لم يقبل ذلك كان مات ولم تعرف له ارادة وقضية ما سياتي له عند قول المصنف في الفصل الا في اليوم

من وثاق لانه تأويل وصرف اللفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كاردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو ان لم يشأ أو الا واحدة بعد ثلاثا أو الا فلانة هذا اربعتن لم يدين أو ما يقصد أو بصرفه لمعنى آخر أو يخصه كاردت ان دخلت أو من وثاق أو الا فلانة بعد كل امرأة أو نساف فدين وانما بقية قصده ما ذكرنا باننا ان كان قبل فراغ لعين فان حدث بعده لم ينفعه كما صر في الاستثناء ولو زعم انه اتي بها أو سمع نفسه فان صدقته فذلك والاحلف وطقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم تنفعه أتى بما يل قبل قوله بيمينه انه لم يكذب كافي بذلك والدرجته الله تعالى أما لو كذب صر بخلافه يحتاج للينة ولو حلف مشير النفس ما يقع هذا درهم وقال فويت بل أكثر صدق ظاهرا كافي به الولي العرافي لان اللفظ ينحله وان طاعت قرينة على امر اده بل أقل لان النية أقوى من القرينة (ولو قال نساف طو الق أول امرأة في طالق وقال أردت بضم فالحصن انه لا يقبل ظاهرا) لانه خلاف الطاهر من العموم بل يدين لاحتماله (الاقرينة بان) أي كان (خاصته) زوجته (وقالت له تزوجت) على (تقال) في انكاره المتصل كلامها أخذاء باباتي (كل امرأ في طالق وقال أردت غير الخاصة) لظهور صدقه حينئذ وقيل لا يقبل مطلقا وقوله عن الاكرين ومثل ذلك ما لو أرادت ان تخرج لمكان معين فقال ان خرجت الليلة فأنت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصد الا منعهما من ذلك المعين فيقبل ظاهر القرينة ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجنب فبطل الطلاق الثلاث انها لا تحلى عليه ولا على غيره ثم جلبت تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الى جال الا جانب قبل قوله بيمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أتى به والدرجته الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الا جانب لها وأشعر قوله بعضهم بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلم يكن له غيرها اتجه لوفوع على ما يحسنه الزكني وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأ في طالق الا امرأة ولا امرأه سواها فانها طالق كافي ال وضوء وأصلها عن فتاوى الفقهاء وأقره الحكم ظاهر الملاقوم بخلافه لو حود القرينة هنا أي حبت فواها ولو قال النساء طو الق الا امرأة

فان قاله غيرا فغير وبشمه الخ من قوله شرط الحمل على المحارفي التماثل ونحوها قصد المتكامل أو قرينة ولا خارجية تنفيه عدم الوفوع لان القرينة المذكورة تقتضي ان المراد بالغير الا جانب فليست (قوله قبل قوله) أي ظاهرا (قوله لكن ظاهر المطلاهم) معتمد في ذلك في حق مانعه اما القرينة الحالية كما اذا دخل على صديقته وهو يتعدى فقال ان لم تتدعي معي فأمرأتى طالق لم يقع الا بالياس وان اقتضت القرينة انه يتعدى معه الا ان ذكره القاضي وخالفه البغوي بقصد بما تقتضيه المادة فيل وهو اقل اه وبأن يقبل فصل التعليق بالحمل على الر وضوء ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول وأنه مستكمل وعبارح الثاني النص في مسئلة التعدى على ان الحلف يتعدى بالتعدى معه الا ان اه وقول ج ما يؤيد الاول

في استحبابه الخ) اي ما في وجوب البعث والبيان فيسفر الحال فلا يبحران الا في الباث كما يلم بحاياتي في كلامه ومصرحه في النسخة هنا (قوله ان هذا تعين لا بيان) هذا هو المأخوذ والظاهر انه انما قال هذا لانه فهم كالشهاب ج ان قول المصنف فان قاله رجل (زوجتيه صورته انه قال ان كان غرا بافاحدة انما طالق وان لم يكنه فاحدا كما طالق من غير تعيين اذ هذا هو الذي يظهر عليه انهما تعين لا بيان لكن بنافيه قول المصنف (ومنه البعث والبيان فالصواب ان صورة المتأنيه خاطب

هو قوله لم يقع الا بالباس) فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوه (قوله ونحوه) اي غيره ولو المشابهة بين الازمنة وما ذكره ما في مجرد ان كلام مستقل والا فلا مشابهة بين الزمان والطلاق فيقال لو قال ان طلقك فانت طالق هذا لا تشتمل عبارة مالو قال ونحوه أربع ان طلقت واحدة الخ فان المعلق فيه العلق لا الطلاق ولو قال وما يتبعه لسم من ذلك (قوله او استعمله) اي مستقبله اي ما يستقبل منه (قوله ثبت في محل التعليق) اي وان كان في غيره ١١٥ لما ياتي (قوله ومجمله) اي قوله ثبت في محل الخ وقوله كما افاده

الخ معقد وقوله ويجوز اي محتمل (قوله عدم اعتبار ذلك) اي اختلاف المطلق فلا يقع بثبوته في غير محل التعليق ويقع بثبوته فيه وان اختلف المطلق (قوله وذلك لصدق الخ) اي قوله وقم باقول جزء وقوله حتى في الاولى هي قوله في شهر كذا (قوله فان اردنا ما بعد ذلك) اي ما بعد الجزء الاول فيقال لو قال انت طالق في شهر كذا مالو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغبر الاول وعبارة سم هو صادق على الوارد اليوم الاخير او آخر اليوم الاخير وقد قال في اوله ولم يسله غير مراد في مثل هذا الادلا وجه للتدوين

ولا امره انه سواهم لم يطق لانه في هذه لم يصف النساء انفسه ولو اقر بالطلاق او بالثلاث ثم انكر وقال تم تكن الواحدة قال لم يذكر عندنا لم يقبل والا كطنت وكلي طلقها فان خلاه او طنت ما وقع طلاقا وانما قيلت بخلافه وصدقه او اقامه بينه قبل (فصل في) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوه (قوله) ان قال انت طالق في شهر كذا او في غرة او في (اوله) او في رأسه او دخوله او مجيئه او ابتداءه او استقبله او اول ايزاله (وقع بول جزء) ثبت في محل التعليق كما يجيء الزكوى يكونه (منه) اي معه وهو اول ليلة منه لتحقق الاسم بول جزء منه ومجمله كما افاده الشيخ اذا اختلف المطلق ويجوز عدم اعتبار ذلك والفرق بين ما هنا وما مر اول الصوم ان العبرة بالبلد المنتقل اليه لانه اذا الحكم ثم منوط بذاته دون غيرهما فيط الحرك بماها بجزء لانه هنا فانه منوط بمحل العصمة وهو غير متقد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصدق ما علق به حينئذ حتى في الاولى اذا المعنى فيها اذ جاء شهر كذا او مجيئه بصق مجيئه اول جزء منه كالمعلق بدخوله دار يقع بمصوله في اولها فان اردنا ما بعد ذلك دين (او) قال انت طالق (في غره) اي شهر كذا (او اول يوم منه) يقع الطلاق (بغير اول يوم منه) لان الغيرة لثة اول النهار واول اليوم وبه يعلم انه لو قال لها انت طالق يوم قدوم حمير وقدم قبيل غروب شمس بان طلقها من الضمير على الاصع عند الاحساب وقياسه انه لو قال في قدم فانت طالق يوم الخميس قبل يوم قدومه قدوم يوم الاربعاء ان وقع من غير الخميس الذي له وترتبت احكام الطلاق الرجعي او البائن من حينئذ ونظيره مالو قال انت طالق قبل موق باربعة اشهر وعشرة ايام فمن فوق ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان بائنا ولم يباشرها ولا ارث لها واصل هذا قولهم في انت طالق قبل قدوم زيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعد مضي اكثر من شهر من اثناء التعليق بخينئذ تبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتقدم حينئذ لانه علق بزمن بينه وبين قدومه

اه سم على ج (اقول) خرج بقوله في مثل هذا مالو قال انت طالق في اول الشهر ثم قال اردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلا فتبين لاحتمال اللفظ لم اقله (قوله قدوم يوم الاربعاء) اي او يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدومه فيه (قوله الذي قبله) اي حيث مضى لها تجس قبل قدومه وبعد التعليق والا فلا وقوع (قوله فاض فوق ذلك) اي لو زنا طوطيلا (قوله من تلك المدة) اي لا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع عونه عاده فيه على وجه يقين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان شبهه (قوله ولا عدة عليها) اي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والاعتقال الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعي او اكمل عدة الطلاق ان كان بائنا توفي سم على ج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضي قبل مضي اربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها وان كانت تنقضي الى عدة الوفاة لو مات في اثناء عدتها لكن عدم انقضاءها هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال اه (قوله واصل هذا) اي قوله انت طالق قبل موق الخ

بكل تعليق معناه من زوجته وحيدته فلا تأتي قول الشارح ان هذا تصحيح لبيان فتأمل (قوله اذ جعل الفرق بينهما الخ) في بعض النسخ ان جعل الفرق بينهما لفظ ان يدل اذ يكون هو المأخوذ وتكون قوله ان هذا تصحيح لبيان بيان ما في قوله ما يأتي لكونه هذا ان يكون ما هنا تصحيح لبيان لما تضمنه المصنف فيما يأتي فتأمل (قوله لكنه أي سماع الدعوى) (قوله ولو قال لحوالاجنة الخ) وجه دخوله هذا كاذب بعد في الترجمة ان فيه شك كما بالنسبة السنا (قوله فانه نصرف للصحيح) أي لفظ الصحيح ياب بنزل على الطبل الحلال (قوله لانها على حد واحد) هو وجه عدم الاشكال (قوله لاختصاصه)

(قوله من اثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهريّة التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة اه سم على ج (قوله مؤيد) وان كانت التي تقتضي ان الطلاق معنى بآخر الشهر وانها تعود بعده الى الزوجية (قوله فيقع حالا) أي وهو مؤيد أيضا (قوله ومثله) أي قوله الى شهر وفي ج مانعه بعدم ما تقدم في قوله آخر شهر الخ ومثله الى آخر يوم من عمرى وبه يعلم لقول أنت طالق آخر يوم من عمرى طلق بطول عمرى يوم الى آخر ما ذكره الشارح وهو قد يفيد عدم مفارقة حكم الى آخر يوم من عمرى وحكم أنت طالق آخر يوم الخ ١٦ (قوله وتقدر ذلك) أي تأويله بان المعنى في آخر يوم من أيام الخ (قوله)

والواقع حالا) يشمل ماذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالا نظر اذ لم يوجد التعليق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد قال هو كالمقال أنت طالق أمس فيأتي فيه تفصيله الا في لانه غير قوله أنت طالق في اليوم الماضي وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل بموته فليس قصد الا التعليق بمجيء آخر يوم من عمره وقد بان بوجه استحالته فلا يقع شيء لان الطلاق لا يسبق اللفظ اه سم على ج (أقول) يتأمل فيما ذكره المحقق فان ما دخل تحت قوله والاصور تان

شهر فاعتبر مع الاكثريّة المصادفة بآخر التعليق فأكثر ليعق فيه الطلاق وقوله ما بعد معنى شهر من وقت التعليق مرادها وقت التعليق آخره فيقتين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر من يومئذ الآن يريد تعبيره وقتيه فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى طلق بطول عمرى يوم موته ان مات واراد الا بغير اليوم السابق على ليلة موته وتقدر ذلك في اليوم الاخير من أيام عمرى اذهوم من اضافة العفة الى الموصوف قال بعضهم أخذوا من كلام الجلال القتيبي ومحل هذا ان مات في غير يوم التعليق أو في ليلة غير الليلة الثالثة ليوم التعليق والواقع حالا انتهى وعمراده انه يتبين وقوعه من حين تلفظه ولو قال آخر يوم لوقى أو من موتى لم يقع شيء لاستحالة الايقاع والوقوع بعد الموت أو آخر جزء من عمرى أو من أجزاء عمرى وقع قبيل موته أي آخر جزء يليه موته لتعريفهم في أنت طالق آخر جزء من أجزاء محضتك بأنه سني لاستعقابه الشرع في العدة وأجاب الروياني عما يقال كيف يقع مع أن الوقوع عقب آخر جزء هو وقت الموت بان حالة الوقوع هي الجزء الاخير لا عقبه لسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة الى التعقيب بخلافه في أنت طالق فانه انما يقع عقب اللفظ لا معناه لاستحالة وفي قول الروياني بخلافه الى آخره نظر ظاهر ولو قال قبيل أن أضربك أو نحوه مما لا يقطع بوجوده فضرر بان وقوعه عقب اللفظ على ما له جمع ورده الشرح بان الموافق لقولهم في أنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق وقول الشيخين فيخفى يقع مستند الى آخر اللفظ أقرب الى الاول بل ظاهر فيه لقوله ما مستندا الى حال اللفظ ولم يقولوا الى

أن يقوله نهرا ويعت في شبه اليوم أو يقوله نهرا ويعت في الليلة التالية له وفي كل منهما ما دقتنا شيئا من الوقوع الطلاق اللفظ من وقت التعليق لا يقال ان الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصفته لكن تأخر تبينه عن وقته ما لم يقله ليلامات في بقية الليل فلا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلًا اذ مضى اليوم وحكمه انه لا وقوع ويحمل تبين وقوعه باللفظ كالمقال ليلًا أنت طالق اليوم لما أتى (قوله بل في ذلك) بل قد يقال في آخر اليوم الذي علق فيه لانه يصدق عليه آخر يوم من مطلق الأيام (قوله بعدم الوقوع أصلا) قال ج لتردّه بين آخر يوم من عمرى أو من موتى وما تردد بين موقع وعدمه ولا مرجح لاحد هاهنا يتبادر ونحوه تبين عدم الوقوع بل ان النصيحة ثابتة سبق فلا ترفع بمقتضى (قوله وان زعم بعضهم هوج (قوله مما لا يقطع بوجوده) أي بخلاف الموت فانه يقطع بوجوده فلو قال أنت طالق قبل موتى فتعني ما ذكره هنا انها تطلق في آخر جزء من حياته وفي متن الرض الوقوع حالا ومثله في سم على ج (قوله فضرر) أي بعد التعليق ولو زعم طويل ومفهوم قوله فضرر بانّه لو لم يضرر بعدم الوقوع لان المعنى ان ضربه بك فانت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع (قوله عقب اللفظ) أي وبأى فيه ما تقدم من أن الوطء الواقع بعد ذلك وطشه (قوله على ما له جمع) صفة (قول المحقق) قوله مؤيد أو قوله بل في ذلك وقوله بعدم الوقوع أصلا وقوله وان زعم بعضهم ليس في نسخ النسخ القيد بأيدنا

علمه لئلا يبين وقوله اذا الاسم العلم الخ علمه لما في المتن (قوله فيقول منه تعيين زنب الخ) لا يعني ان الذي تقدم في بحث الاسنوي انه ينزل على الاحتمال في حالة الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما صرح به قوله ثم مع بقائه اصل الزوجية وحينئذ فان التفرع مع هنا تخالف ما يقتضيه بحث الاسنوي (قوله وله تعيين غير الموطوء لاطلاق) كذا في النسخ والصواب استسقاط لفظة غير من هذا والخالف في قوله الا في آخر السواد قوله تعيين في الموطوء الذي هو قسم هذا فان لفظة غير ساقطة منه في النسخ ايضا (قوله فالوجه انهما لا تطلقان) اي بل احداهما مهمة كما علم بمابده وتقدم التنبيه عليه في كلام الشارح (قوله حتى يبين) يعني حتى يبين ولشخصنا في حاشيته هنا كلام يقضي بانه لا في نفسه خلط حكم الباطن بحكم الظاهر (قوله ولو لم يرث

(قوله ولا زمن له) على ان قوله اولاً لا يقطع وجوده ظاهري في الفرضين بما ذكره من ما قاس عليه لان الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع وجوده في فائدة وقوع السؤال في الدرس عن شخص ١١٧ حلف بالاطلاق لا يشتري ورد فاهل يصحت

بشر ازاله ورد ومجهون
الورد ام لا والجواب عنه
بان الظاهر عدم الحث
بشرهما لان الايمان
منها على العرف والعرف
لا يطلق عليهما الا مقيدا
(قوله لان آخره اليوم
الاخير) الاظهر ان يقال
في التعليل ان الاخر هو
الجزء الاخير والظهير في
اوله راجع للخرق كانه
قال انت طالق اول آخر
الجزء الاخير ولما لم يتحقق
تقارير في الخارج بين آخر
الجزء الاخير واوله اوقع
بالجزء الاخير لضعفه لانه
ان اعتبره اول فذلك الجزء
هو آخر الاول وان لم يعتبر
له اول فهو المعلق عليه
لعدم تعدد اجزائه وفي شرح
الزبدل في (فرع) قال في
المطلب عن العبادي لو قال

اللفظ وعليه يفرق بين هذا وما قاس عليه بان التعليق ثم بأزمة متعاقبة كل منها محذور
الطرفين فيعيد الوقوع بمصادقه وهنا جعل ولا زمن له محذور يمكن التيسر به تعيين الوقوع
من حين اللفظ (او) انت طالق (آخره) اي شهر كذا او انسلخه او وضو ذلك (ذ) يقع (ب) آخر
جزء من الشهر (لان) المتهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (ب) اؤل النصف الآخر وهو
اول جزء منه ليله سادس عشرة اذ كله آخر الشهر ودرج ذلك ولو علق بآخر اول آخره
طلعت ايضا آخر جزء منه لان آخره اليوم الاخير واوله طلوع الفجر فآخر اوله الغروب
وهو الجزء الاخير كذا قاله الشبان وهو المعذوران ذكر الشيخ ان الاولى انها تطلق قبل زوال
اليوم الاخير لانه آخر اوله ووقت الغروب فآخر اوله لا آخر اوله وان علقه بأول
آخره طلعت بأول اليوم الاخير منه او علق بانتصاف الشهر طاعت بغروب شمس الخامس
عشر وان نقص الشهر لانه المتهوم من ذلك او علق بنصف نصفه الاول طلعت بطولع فجر
الثامن لان نصف نصفه سبع ليل ونصف سبعة ايام ونصف الليل ما بقي النهار فيقال نصف
الليلة بنه في يوم وتعمل ثمان ليل وسبعة ايام ونصف ايام وسبع ايام وثمانية ايام نصف اوعلى
بنصف يوم كذا طاعت عند زواله لانه المتهوم منه وان كان اليوم محسوب من طلوع الفجر شرعا
ونصفه الاول اطول او علق بجاين الليل والنهار طلعت بالغروب ان علق ثم ازلوا الاخير لغير اذ
كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ لا فاصل بين الزمانين بخلاف ما قلنا في
(ولو قال ليل اذ مضى يوم) فانت طالق (ذ) تطلق (ب) يغروب شمس غده) اذ به يتحقق مضى يوم
(او) قاله (نهارا) بعد اوله (في) مثل وقته من غده) لان اليوم حقيقة في جمعه متواصلا او
متفرقا ولا يعارضه ما مر انه لو نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته لان النذر موصوع
يجوز ايقاعه اى وقت شاءه والتعلق بحول عند الاطلاق على اول الازمنة المتصلة به اتفاقا
ولان المتنوع منه ثم تقل زمن لا اعتكاف فيه ومن ثم يدخل فيه اثناء يوم واستمر الى نظيره
من الثاني اجزاء كالأول اثناءه على ان اعتكاف يوم من هذا الوقت وهذا اظهر ما هنا يجمع
ان كلاً حصل الشروع فيه عقب الجمين اما قوله اوله بان فرض انطباق التعليق على اوله

انت طالق اول النهار وآخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق آخر النهار واوله فانها تطلق طلقين والفرق بينهما
انها في الاولى اذا طلعت في اول النهار أمكن محسب حكمها على آخره فاقترع على واحدة لتصحها بما لا فاض في الثانية فانها اذا طلعت
في آخره لا يمكن محسب حكمها على اوله فاوقعنا بطلقة اخرى اه كذا احكامه الزركشي في الحامد في كتاب الايمان اه (قوله
وان ذكر الشيخ) اى في غير شرح منهجه (فرع) وقوع السؤال في الدرس مما هو في وجهه انت طالق في أفضل ساعات النهار
مثلا هل يقع عليه الطلاق حالاً او بعض النهار فيه تطرر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان بفرغه يتحقق مضى الافضل
وتسببه ما لو قال انت طالق ليله القدر وقد قالوا فيه انه انما يقع عليه الطلاق بأول الليلة الاخير ومن رمضان لان بها يتحقق
ادراك ليله القدر ولو حصل منه التعليق في اثناء الشهر الاخير لم يقع الطلاق الا بجمي مثله من السنة القابلة (قوله وهذا)
اى قوله ومن ثم يدخل الخ (قوله بان فرض انطباق التعليق) اى بان وجد اوله عقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قلنا به اه

أحداهما بطريق الإوجبة) قول الشهاب سمع هذا الإتيان إذا ماتت أحدهما التي لا يرثها لفظ (قوله) ولأنه قد ثبت إرثه (الح) في الصفة قبل هذا ما نصه اتفاقا في البيان ثم عطف قوله عليه ولأنه الخ لعل الكتبة أسقطوا من السارح قوله اتفاقا في البيان (قوله) فيوقف من مال كل (الح) كلام مستأنف (قوله) نعم إن تازمت وورثته (الح) قال الشهاب سمع هذا الخ يظهر في البيان

سم على حج أي لا نطلق إلا بضئى حزمى اليوم الثانى (قوله طلق فى الحال الخ) أى ان كان قاه نهرا والاملا نطلق الاضئى
 الفذ (قوله لا يقال لا يحج على النجاس) أى بان راد باليوم الميلة أو مطلق الوقت طلق بضئى الميلة أو مضئى ما يصدق عليه
 الوقت الذى وقع فيه التعليق (قوله تنقذه) أى فىصل اللفظ عند الاطلاق على ما دلت عليه القرئنة من غير قصد (قوله أو
 رمضان) وهذا بخلاف ما قال فى شهر شعبان أو رمضان فلا تطلق الا بأول حزمى شعبان أو رمضان وعليه فمل الفرق ان
 قوله فى كذا بضئى تنقذه بكون الوقوع ١١٨ فىأبىة الجار لان الظرف صفة أو حال لما قبله بخلاف أنت طالق الشهر

فأنه أوقع العلاق مضراً
فوق بالقاف من طالق
وسمى الزمان بغیر اسمه
(قوله من غرذ کر شهر)
انهم انه لو قال أنت طالق
شهر شعبان لم تطلق الا
يدخل شهر شعبان قالو
قال أنت طالق في شهر
شعبان و يخالفه ما في حاشية
شيخنا الزبای من قوله
اما لو قال أنت طالق شهر
رمضان أو شعبان فيقع
حالا مطلقا (قوله فأنها
تطلق حالا) یعنی ان هذا
بحسب الظاهر وانه ان أراد
التعلق بحج الشهور الذی
سمیها قبل بانفائها على
ما لو قال أنت طالق في
شهر كذا أو أوله وأراد ما به
الاول (قوله أو استعقبه
اول النهار) قضته عدم

فطلق بغروب شمسهم ولو قال أنت طالق على يوم طلقة طلقت في الحال طلقة وأخرى أول الثاني وأخرى أول الثالث ولم ينتظر فجماعه ما يكمل به ساعات اليوم الأول لانه هنالم يعلق بعض اليوم حتى يغرب كماله بل باليوم الصادق بأوله ولطوره وهذا أجاب من استشكل أن الرفعة له (أو) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نارا) أي أثنائه وان بقي منه لحظة (فغروب شمسهم) لان آل العهدة تصرفه الى الحاضر منه (والا) أي بان لم يقبله نارا بل ليسلا (لغا) فلا يقع شيء الا انهار حتى يجعل على المهود والجل على الجنس متمذرا لقضائه التعليق بفراغ أيام الدنيا لا يقال لم يصح عمل على الجواز لعدم الحقيقة لا نقول شرط الجدل على المجازي في التماثل وقصودا قصد المتكامل أو قرينة خارجية تفيد ولم يوجد واحد منهما مخرج بعض اليوم قوله أنت طالق اليوم أو الشهر أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة أو شعبان أو رمضان من غير ذكر شهر فانها تطلق حالا ولو لبلا ساء انصب أم لالا له أو قه وسعي الزمن بغير اسمه فلفت التسمية (وبه) أي بما ذكر (يقاس شهر وسنة) أو الشهور والسنة في التعريف والتكبير لكن لا يتأق هنا الغناء كما هو مع لوم يقع اذا قال اذا مضى شهر فانت طالق بعضي ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يومه بقدر ما سبق من التعليق من يومه ولبسته فان تنفق تعليقه في أول الهلال وقع عبسه تاما أو ناقصا وهل المراد كما قاله الا ذرى اذا تم التعليق أو استغنىه أول النهار اما لو ابتداء أول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغير شمسهم وإذا قال في أثناء شهر اذا مضت سنة فانت طالق طلقت بعضي أحد عشر شهرا بالاهلة مع كمال الاول من الثالث عشر ثلاثين يوما وهذا عند اودانه العربية أو الاطلاق فان اذنى لواده لغارسية أو الرومية دين نعم ان كان يسلا د الروم والفرس فينبى قبول قوله ولو لو أراد بقوله سنة بقبها فقد غلط على نفسه أو بقوله اذا مضت السنة سنة كاملة دين أو اذا مضى الشهر أو السنة فانت طالق طلقة بعضي بقية ذلك الشهر أو السنة أو قال في اليوم الاخر من شهر

اعتبار اليلة الأولى وضعية قوله فان اتفق تقليبه في أول الهلال وقع خلافه فكان الظاهر ان يقول أول
الشهر (قوله يغروب شمس) أي قبل يكمل محاييله (قوله ييلاد الروم والفرس) أي وان لم يكن روميا ولا فارسيا (قوله ولو
أراد بقوله سنة شيئا) وبقي ما قال أنت طاق اذا مضت السنون فهل تطلق بحضي ثلاث وان كان الباقي من وقت التعلق
دون سنة أولا تطلق الا بحضي ثلاث سنين من وقت خلفه فيه نظروا الظاهر الثاني لانه أقل معنى الجمع وليس ثم معهود شرعي
يحمل عليه ولا مع جملة على الاستغراق لعدم توهم اودنه هنا فليتأمل (قوله دين) وبنيي ان يجري هذا اذا مضى اليوم
أو الشهر ٨٤ على ع (قوله أو السنة) ببعض الهواء من فرع مثل شيخنا اذا علق طلاق زوجته على عام سنة ست
وستين وألف مثلامن الهجرة النبوية فهل يقع عليه الطلاق بحضي ذى الحجة ختام تلك السنة أولا يقع الا بحضي المحرم وصفر
وعشرة أيام من ربيع لانه أول عام الهجرة في الحقيقة فيه توقف ووجه التوقف ظاهر لان العمدة محققة لا تزال الا يقين ولا
يقين الا بحضي تلك السنة التي وقعت فيها الهجرة حقيقة وهي اثنا عشر سنة ويحتمل ان يقع عند غمام الحجة من السنة

(قوله والميث في الرق) فضيته ان القرعة تؤثر في الرق لكن سياق قريب خلافه (قوله ولم ينظر) وهذا الى التهمة (الح) عبارة
التصفة فان قلت لم ينظر وهذا الى التهمة فيلزم كروم ينظروا الهاء في بعض ما شبه قوله فلا يظهر قبول بيان وارثه قلت لانها
هنا أظهر الح والشارح تصرفه بما لا يصح وكان الموضع في ذلك ما في بعض نسخ التصفة ثم رغبان قلت لم ينظروا الح

المعلق عليها لانهم اغماز حوا السنة في أول المحرم ولم يؤرخوها بربع حرمه كذا نقلهم امش عن الشيخ محمد الباقي أقول
والثاني هو المتعين الذي ينبغي الجزم به من غير تردد فيه لان هذا أصار هو المتعين في عرف الشرع ولا ينظر تنبيهه وطبائهم
في التاريخ على أول المحرم وتصریح الفقهاء انه أول السنة الشرعية دليل ظاهر على انهم افوا الكسر من السنة الأولى
وجعلوا بقية سنة صمرا أول ثل سنة بعد الأول هو المحرم فشبّهه المقولات الشرعية كالصلاة الموضوعه شرعا للهينة
المخصوصة ومن ثم لو حلف لا يصلي لا يحنث الا بذات الركوع والصيود لانها مسمى الصلاة شرعا (قوله فعلى ما سبق في السلم)
أي وهو انه ان قص الشهر الذي يلي يوم التعليق طاعت بآ حرمه وان وقع في مثل وقت التعليق من اليوم الاخير يتكامل
المنكسر (قوله بمعنى ما بقى من السنة) أي وان كان شهرا أو أقل لانه محمول ١١٩ على شهر السنة التي وقع فيها التعليق

(قوله على ارادة الباقي منها)
أي وان قل كيوم فكله
قال باقي هذه الشهور
وهي السنة التي هو فيها
(قوله بمعنى ساعات) أي
مستوية وهي التي مقدار
الواحدة منها خمس عشرة
درجة (قوله فبعض أربع
وعشر ين ساعة) معتد
(قوله بمعنى جمع) يخالفه
مانقل عن الزنجيري في
تفسير قوله سبحانه الذي
أسرى به بعدة ليلا من
أن الليل يصدق بجزء من
الليل وان قل ومن ثم نكره
في الآية فكله فيسب

اذا مضى شهر فانت طالق فعلى ما سبق في السلم أو على بعض شهور فبعض ثلاثة أو الشهور
أفبعض ما بقى من السنة - على الاصح عند القاضي وهو المخذ خلا للجملي حيث اعتبر بعض - حتى
عشر شهرا والواجب انه لا فرق بين ان يكون الباقي من السنة ثلاثة شهور أو أقل منها خلا
فلا تعرب على ارادة الباقي منها ونقل عن الجسدي انه لو علق بعض ساعات طلق بعض ثلاث
ساعات أو الساعات فبعض أربع وعشر ين ساعة لانها ليلة ساعات اليوم وليلة لكن قياس
ما مر الاكتفاء بعض ما بقى منها ولو قل ان اذ مضى ليس فانت طالق لم تطلق الا بعض ثلاث ليال
كما انتهى به الوالد رحمه الله تعالى اذ الليل واحد حتى جمع واحد ليلة مثل غمرة وغيره وقد جمع على
ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس ولو حلف لا يقيم يعمل كذا شهرا فاقامه متزقا فحنث كباقي
في الإيمان أو أنت طالق في أول الشهر الحرام طلق بآول القعدة لان الصبح انه أولها وقيل
أولها ابتداء المحرم ذكره الاسنوي (أو) ذلك أنت طالق أمس أو الشهر الماضي أو السنة
الماضية (وقصد ان يقع في الحال مستندا اليه) أي أمس أو نحوه (وقع في الحال) لانه أو قومه
حالا وهو ممكن وأسند من سابق وهو غير ممكن فأنى وكذا لو قصد وقوعه أمس أو لم يقصد
شيأ أو قصدت مراجعته انصوموت ونحو من ولا اشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظرا
لاسناده لغير ممكن ورد بان الاناطة بالمعنى أول الأثرى الى ما مر في على ألف من عن خبره
يلقى قوله من ثم نكره ويلزمه لالف (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتمدة) عن طلاق

أسرى بعدة في جزء قليل (قوله على غير قياس) وينظر فيما لو قال اذ مضى الليل هل ينصرف لليلة التي هو فيها فحنث
بعض الباقي منها لان ليلا وان كان بمعنى الجمع الا انه يدخل آل يحمل على الجنس وينصرف للعهد وفيه نظرو وقد يقال قد
اعتبر الثلاث في الأيام والنساء في الأزوج التسليم مع دخول لام الجنس اه سم على ج أي فيعتبر هنا ايضا الثلاث
(قوله ولو حلف لا يقيم الح) هذا محال فليس سياقه في أول فصل علق بآل رغب الخ عبارة ثم أولا بغير كذا مدة كذا
لم يحنث الا بالامدة كذا امتروا بالانه المتبادر عن فانت هي وهو قريب من فرج في وقع السؤال في الدرس عن شخص قال
لزوجته ما دمت تتوجهين الى بيت أهلك فانت طالق فتوجهت فهل يقع عليه طلاقه فقط أم لانه نظر والجواب عنه بان
الذي يظهر ان المقصود من مثل هذا انه يقول متى ذهبت الى بيت أهلك فانت طالق فاذا ذهبت طاعت طلاقه واحدة وانحنت
اليمن لعدم اقتضاء ما هو المتبادر من كلامه على عدم النكاح في فرج في وقع السؤال في الدرس أيضا عن حلف لا تكلم فلانا
يوم الجمعة مثلا سنة فهل يحنث بكلامه له عقب الحلف في أي يوم كان جمعة أو غيره قبل مضى السنة أولا يحنث بكلامه في
غير يوم الجمعة ويحمل السنة على انها ملفقة من يوم الجمعة خاصة فيه نظر والجواب عنه بأنه يحمل الاول لان مثل هذا القاراد
به العام فكله قال لا أكلمه يوم الجمعة بل لا أكلمه سنة ويحمل وهو الظاهر ان يراد لا أكلمه يوم الجمعة خاصة في مدة سنة
أو لموافق الحلف فلا يحنث بتسليمه في غير يوم الجمعة من أيام السنة

ولا يضيئ فساد (قوله ثم غير) أي غير الطريق (فصل في بيان الطلاق السني والديني) (قوله وقد علم) اغناقه بقول المصنف ويحرم والاقام البدعة موجود ولو مع عدم العلم كاهو ظاهر (قوله والأوج من خلافه) أي فلا يسمى بديعاً وما كونه يحرم عليه من حيث الإقدام مع عدم علمه بالانتطاع فينتهي الجزء به فليراجع (قوله ويكون سنياً) أي على اصطلاح المصنف لا على المشهور والمأثور (قوله في طهر لم يطافيه) كذا في النسخة وكتب عليه الشهاب سم مانصه يتأمل هذا التقديم أنه

(قوله فلا وقوع به) هذا قد تبين شكله بعد ما قدم من أنه لو قال بعد أنت طالق أردت طلاقاً لا يقع لم يدين إلا أن يقال إن التصريح بقوله قبل أن تخلفي صيره طلاقاً مستحيلاً ١٢٠ قالني بخلافه ثم قال الحاصل منه مجرد التنية وهي أضف من اللفظ (قوله

وأدوات التعليق) وفي الرض وإن قال أنت طالق لا دخلت الدار من لفتة بها أي بلا منسل إن كالفرداين طلق بال دخول اه قال في شرحه أمام ليس لفتة كذلك تنطبق زوجته اه ثم قال في الرض وقوله أنت طالق لا تدخل الدار تعليق قال في شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وإن لم تكن لفتة بلا منسل إن وهو يخالف لما صرف أنت طالق لا دخلت الدار ويمكن الفرق بين المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون الاستقبال فكان ذلك تعليقاً مطلقاً بخلاف الماضي اه والمفهوم من سياقه أنه تعليق بالدخول اه مع على ج (قوله لا تخلفي) قريباً لم يذكر ج في آخر هذا الفصل ما حاصله

رجعي أو بان (صدق بيمينه) لقرينة الآية إلى أمس ثم إن صدقته فاعدة بما ذكر وإن كذبته أو لم يصدقته ولا كذبته من حين الإقرار (أو قال) أردت (أي) طلقته في نكاح آخر (أي) غير هذا النكاح فبانت متى ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فإن صرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها (صدق بيمينه) في إرادة ذلك للقرينة (والا) بان لم يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالاً لبعده وما هو هذا ما جزم به هنا وهو المقول عن الأصحاب وللأمام احتمال جرى عليه في الروضة تبيينه التسع أصلاً السقيمة أنه يصدق لا احتمالاً ولو قال أنت طالق قبل أن تخلفي طلق حالاً إذا لم تكن له إرادة كإقاله المصري وأفي به الوالد رحمه الله تعالى فإن كانت له إرادة بان قصد أتياه بقوله قبل أن تخلفي قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به أو بين الليل والنهار فإن كان نهاراً فالغروب أو ليلة الفجر (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كن دخلت) الدار من نسائي طالق (وان) كان دخلت الدار فانت طالق أو أنت طالق وكذا طلقك بتفصيله الآخر قريباً ويجري ذلك في طلقك إن دخلت خلافاً لمن ادعى وقوعه هنا لا وفي الأولى عند الدخول مطلقاً كما أفاده البلقيني (وإذا) وألحق بها غير واحد إلى كالي دخلت فانت طالق لا طارداً في عرف أهل اليمن عيناها (ومنى ومتى ما) يزيدان كما مر ومهما وما وأدعاه مذهب سيبويه وأما وابن وأبنا فوجب وحشاً وكيف وكيفها (وكلاوى) كأي وقت دخلت الدار فانت طالق (ولا تقتضين) هذه الأدوات (فورا) في التعليق عليه (إن علق) بآيات أي فيه أو ثبت كالدخول في إن دخلت (في غير خلع) إنهما وضعت لاجتماع دلالة على فورا وتراخي ودلالة بعضها على الفورية في الخلع كما مر في إن وإذا ليست من وضع المصنف بل لاقتضاء المعامضة ذلك إذا القيول فهم يجب أن يتصل بالإيجاب وخرج بالآيات التي كأي في وما أتفي به الشيخ في متى خرجت شكوتك من تعدد ذلك فورا عقب خروجها لان حلفه يصل إلى متى خرجت ولم أنسكك فهو تعليق بآيات ونفى متى لا تقتضي الفور في الآيات وتقتضيه في النفي محمول على ما إذا قصد الفورية كأي في به الوالد رحمه الله تعالى والأفلا نسلم اتصاله لذلك وضاع لا عرفاً واغنا التقدير المطابق متى خرجت دخل وقت الشكوى أو أوجدها حينئذ فلا تعرض فيه لانتهاج وبغرض ما قاله يجري ذلك فيما عدا ان لاقتضاءها الفور في النفي وعلى ما تقرر

أنه إن قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل فملتجئ بمجرّد الدخول وإن قصد التعليق على العمل ولم يقصد فورا فقد تعلق بالإيأس من التعليق وإن قصد العمل به فإن طلق بعد الفعل وقع لا محلاً (قوله في عرف أهل اليمن) هل يختص بهم اه سم على ج أقول بتبدل على عدم الاختصاص متقدماً في أنت طالق إلى شهر ونحوه من أنه اغنا يقع بعدمضى الشهر على ما مر (قوله اتصاله لذلك) أي إلى الآيات والنفي (قوله دخل وقت الشكوى) قد يخالف هذا ما سبق في الشارح في أول فصل علق بآكل رفيف من قوله أو علق بباطة كذب شهر مثلاً فإن كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر وإن لم يحنث بالإيأس وكان وجه هذا مع مخالفة لم صرف الأدوات إن الآيات فيه معنى النفي فنى إذا مضى الشهر أعطتك إذا لم أعطك وهذا ففور كما مر فكذا بمنعناه اه (قوله وبغرض ما قاله) أي الشيخ (قوله لاقتضاءها) أي لاقتضاء معاد ان

لا يمكن جعلها من الوطع كونها محلا والطلاق والحالة هذه لاوجب اه وهذا التقييد ساقط في بعض نسخ الشارح (قوله) وبمعنى انه لا فرق الخ) كذا في النسخة لكن في بعض نسخ الشارح بدل هذا ما انصه ومعلوم انه يفرق هنا بين خلع الاجنبي وخلعها اه وهو ضد ما في هذه النسخة لكن في كونه معلوما وقصة اذ المعلوم بما قرره انما هو عدم الفرق كالماضي (قوله) المتعلق بقبحها) أي اما المتعلق بقبحه تعالى فمعلوم انه لا يرتفع الا بالوبة (قوله) ليمكن من التمتع بالخ) هو وجه امره صلى الله

(قوله فلا بعد العمل بها) معني اي حيث قوي مقتضاها هو بصدق ذلك (قوله ان قصد امتناعا) أي على معنى انه امتنع طلاقا لأجل دخولك أو تخضيضا بمعنى انه حث على الدخول (قوله الامتناعية) ١٢١ خبر ان (قوله) وقد تلى الفعل

غير مفهومة) وليس في كلامه انصاح فيما اذا قصد تخضيضا وقوع الطلاق مطلقا أو ان لم تدخل الدار وقد يدل استدلاله بقوله جعل على ان لولا الامتناعية الخ وقوله ولان الاصل بقاء العصة فلا وقوع اذا قصد التضيق ولانه لو لم يقع عند قصد التضيق لم يكن في تفصيله فائدة لتبوت عدم الوقوع حينئذ سواء أراد الامتناع أو التضيق أو لم يرد شيئا أو جهل ارادته لكن يمكن ان ذلك غير مراد به بل المراد عدم الوقوع مطلقا كما هو صريح الكوكب فلاسنوي اه سم على ج أقول لكن ما قصده كلام الكوكب من عدم الوقوع مطلقا عند قصد التضيق مما لا وجه له فان معنى التضيق الحث على الفعل فهو بمنزلة ما لو قال

قد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا بعد العمل بها وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما قال أنت طالق لولا دخلت الدار فأجاب بأنه ان قصد امتناعا أو تخضيضا لم يوان لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصده لم يقع طلاقا جلا على أن لولا الامتناعية لتبادر الى الفهم عرفا ولان الاصل بقاء العصة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يلها الفعل فقد قال ابن مالك في نسبه وقد تلى الفعل غير مفهومة تخضيضا انتهى وهو مفهوم من قول الاسنوي في الكوكب فلا يلها الا المبدأ على المعروف انتهى ولان التضيقية تخص بالضرع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله وتعملوا لا آخرتني الى أجل قريب (لا) ان قال (أنت طالق ان شئت) أو ادأشئت فانه يعتبر الفور في المشيئة بضا على انه تخليق وهو الاصح بخلاف نحو مني شئت وخرج بخطابها خطاب غير هاء فلا فورية وفي ان شئت وشاء يبعد بربها لافيه (ولا) تقتضين (تكرارا) بل اذا وجدت مرة انضحت اليمين ولم يوزر وجودها بان الدلائل على مجرد صدور الفعل الذي في حينه ولو وقع تقييده بالابدان خرجت أبدا الا باذني فانت طالق لان مناه أي وقت خرجت (الأكلا) فانها تقتضيه ولو قال حتى سكنت بزوجة فاطمة في بلد من البلاد لم تكن معناه زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالق ما سكن بها في بلدة أخرى انضحت يمينه لانها تعلقت بسكنى واحدة اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كالوقيد هاهنا واحدة ولان لهذه اليمين جهة بروهي سكاها بزوجه فاطمة في بلد ومعه لزوجه أم الخير وجهه حث وهي سكاها بفاطمة في بلدة دون أم الخير ويضارق هذا ما لو قال لزوجه أم الخير وجهه لافيه حرر فانت طالق فخرجت غير لافيه حيث لا تضل حتى يمتنحبر وجهها ثانيا لافيه له بان هذه اليمين لم تشتمل على جهتين وانما على الطلاق بفروج مقيد فاذا وجد وقوع الطلاق أفتي بذلك والدرجة الله وأفتي أيضا بخلال يمين من حلف لا يتقدم عند غيره بما لا أن تأخذه بدعادية فاحذنه وانقذته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختارا (ولو قال) لموطأة كاعلم بالاولى من كلامه الا في كذا (اذ اطلقتك) أو أوقعت طلاقك مثلا (فانت طالق) ثم أطلقه ما بنفسه دون وصيكله من غير عوض بصريح أو كذا بمعنية (أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتك) تضمن عليا ان ملكه ما واحدة بالطلاق بالتخيير والتعليق بصفة وجدت وأخرى التعليق به اذ التعليق مع وجود الصفة تطلق وايقاع ووقوع وجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لا تطلق ولا ايقاع ويجرد التعليق ليس بتطبيق ولا ايقاع ولا وقوع فلو قل طلاقها على صفة أو لا ثم قال اذ اطلقتك فانت طالق فوجدت

١٦ ثم انه سادس على الطلاق لا يضمن فذلك كذا ورد ان يقتضي الوقوع عند عدم الفعل الا انه لا يتحقق عدم فعلها الا بالباس ان أطلقه ويتحقق بهوات الوقت الذي قصده ان أراد وقامعنا (قوله لولا تستغفرون الله) يعني استغفروا الله لانها اذا دخلت على المضارع قصد الحث عليه كان معنى الامر (قوله لولا آخرتني) أي فانه عمنى لولا آخرتني الى أجل قريب فيكون المقصود به طلب التأخير (قوله انه) أي التاميق وقوله فلا فورية في ج ومنه ما لو قال طالق هي ان شئت اه (قوله يعتبر) أي الفور وقوله لافيه أي يذ (قوله بسكنى واحدة) صفة سكنى (قوله واستخدمته مدة) أي بان قلت كيوم

عليه وسلم بما ذكر وكان ينبغي تأخير عن قوله **الاصح** قول الثاني لبيان حصول **كافة** (قوله وان كانت في ابتداء حضيها) أي ولا يقال انها لا تطلق الا اذا مضى أقل الحضي حتى تحقق المصفة وهذا في معنى هذه الغاية ظاهر ما عودعنا سميها عن المتولى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله ما لم يطأ فيه) أي الدم (قوله أي لو طوأه) أي مدخول بها وأشار الشارح بهذا التفسير

(قوله لم يقع المعلق) أي لكنه حلف ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق وقع لطلاق المعلق بالحلف **ففرع** في ج لو قال لو طوأه أنت طالق كلما حلفت حرمت وصفت واحدة لان أراد يتكرر الحرفة وتكرر الطلاق بمقتضى ماواه **اه** **ففرع** في ج قال سمع على ج وقع السؤال عن شخص كانت عنده أخت وزوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق انها ان ١٢٢ راحت من عنده ما دخلت اختم على عصمتها فراح قتلها لانه يقع عليه

الطلاق ان ترك طلاق
اختفاء مقبر واحبابان
مضى مقبها ما يسع
الطلاق ولم يطلق فهو
محمول على الفور عند خلاف
لم يثبت متى أنه يقع
الا باليمن ثم رفع السؤال
لشخص الرمي فأتى بما
قلته وذكر عن الشهاب
الرمي انه قال ان التحلية
محمولة على معنى الترك
نفي ان خلبت أو ما خلبت
ان تركت أو ما تركت ثم
رأيت الشارح قال في
باب الايمان أولا خلبك
تفعل كذا جل على نفي
تمكنه منه بان يعلم به
ويقدر على منعه منه اه
فليتأمل أقول وهل يبر
يخبر وجهان عصمته
بالطلاق الرجعي أم لا
فيه نظروا الأقرب الاول
لان المصمة حيث أطلقت

المصفة لم يقع المعلق بالطلاق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لانه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم أرد بذلك التعليق بل أنك تطلقين بما وقع به من ما غير موطأة وموطأة طلقت بوضع وطلاق الوكيل فلا يقع واحد الطلاق المعلق لبيئتها في الاولين ولعدم وجود طلاقه في الأخيرة فليقع غير طلاق الوكيل وتفصل بين ما خلع بشاء على الاصح انه طلاق لا فسخ (أو قال) كلما وقع طلاق عليك فانت طالق (فطلاق) هو أو وكيله فثلاث في الموسوعة) ولو في الذبر ومسته خلية ماء المحترم عند وجود المصفة ولا نظر لحالة التعليق لاقتضائه التكرار فتقع ثمانية وقوع الاول وثلاثة وقوع الثانية فان لم يصبر فوقع بل باوقت أو بطلقتك طلقت ثنتان فقط لا ثلاثة لان الثانية وقعت لانه أوفعها (وفي غيرها) عندما ذكر (ما لفته) لانها كانت الاولى (ولو قال ويحتم) نسوة (أربع ان طلقت واحدة من نسائك) (فبعد) من عبيدي (حروان) طلقت (ثنتين عبيدان) حروان (وان) طلقت (ثلاثا لثلاثة) حروان (وان) طلقت (أربعاً لاربعة) حروان (فطلق أربعاً معاً) ومرة تساعت عشرة (واحدة بالاولى واثنتان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربع بالاربعة وتعين المتعين اليه ويبحث ابن النقيب وجوب تمييز من يقع بالاولى ومن بعدها اذا طلق من تبالي تبينهم كسهم من حين العلق ولو ابدل الواو بالالف أو بهم لم يعتق فيما اذا طلق معاً الا واحد ومرة ثلثة واحدة بطلاق الاول وثلاث بطلاق الثانية لانها ثمانية الاول ولا يقع شيء بالثانية لانها لم يوجد فيها بعد الاولى نصف اثنين ولا بالاربعة لانه لم يوجد فيها بعد الثانية نصف الثلاثة ولا نصف الاربعة وسائر أدوات التعليق كان في ذلك الا كما قال (ولو علق بكما) في كل مرة قبل أو في المرتين الاولين كما قاله ابن النقيب وتصويرهم بها في الشكل اغما هو يلزم بان الاوجه المتقابلة للصحيح التي من جعلتا عتق عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الاول واعلم ان ماهذه مصدرية ظرفية لانها ثابت بصلتها عن طرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فيكمل من كتمان صوب على الظرفية لا ضابطا الى ماهو قائم مقامه ووجه اقامته للتكرار الذي عليه الفقهاء والاصوليون النظر الى عموم مالان الظرفية مرادها العموم وكل أكدته (تخمسة عشر عبدا) يستقون (على الصحيح) لان نصفه

جاءت على المصمة الكاملة المبينة لوطا (قوله عند وجود المصفة) قد في الموسوعة والمستدخلة الواحدة معا (قوله المتعين اليه) أي وان كان من ميمنه صغيرا أو زمتا (قوله وسائر أدوات التعليق الخ) أي فتي كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق الفور **فائدة** في مثل ابن الوردى رحمه الله أدوات التعليق تحقق علنا • هل لكم ضابط لكشف غطاها فاجاب كلما تذكرت وهي ومعه • ان اذا أي من متى معناها للترسخ مع الثبوت اذا لم يك معها ان شئت أو أعطاها أو ضمها والكل في جانب النفي • افعلوا لان فذا في سواها وقول النظم مع الثبوت أي كان قال ان دخلت الدار أو أي وقت أو غيرها من شيء الأدوات فانت طالق وقوله في جانب النفي كان قال اذا لم تغلق كذا مثلاً فانت طالق (قوله واعلم ان ماهذه مصدرية) قد يتوقف في كونها مصدرية قبل الظاهر انما ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي نائمة عنه لان المصدر (قوله بصلتها) أي مع (قوله قائم مقامه) أي الوقت

الى ان مات كره موصوفة وصفتها قول المصنف في طهر فتأمل (قوله وهي مدخول بها) تقدم ما يقتضيه (قوله ولا لاحد) أي ولا لا ينزع (قوله اذا استدأمة الوطء الخ) عبارة شرح الرض لان أوله مباح (قوله فان صرح بالوفت) أي فحين لاستدأمة ما ولا بدعة (قوله فيصنع قوله) أي ويكون في نحو الا تسعة معقاعا على محال وهذا يدفع توقف الشيخ في حاشيته (قوله وهي في زمن بدعة) سواء في زمن سنة كما في الضفة وقوله أو في زمن سواء في زمن بدعة وهو كذلك في نسخة (قوله كالأول قال

قوله وكل أ كدته) أي الموم (قوله فلا تعد الثالثة كذلك) أي ثانية وقوله الا في الاولين أي التلطين الاولين (قوله أربعا في الرابعة) بيان محل التكرار (قوله ومجموعها ثمانية) أي لما تقدم من أن ما عدا باعتبار لا بدع ثانيا بذلك الاعتبار الخ قوله ولو علق الطلاق بنفي فعل الخ) ومثله الخلف الثاني الاول كان قال والله ان لم تدخل الدار ما فعلت بكذا وفي ج فرع قال أنت طالق ان لم تتروحي فلا نالطقت حالا كما يأتي بعافيه أو ان لم تتزجي فلا نالطقت طالق الخ جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور في النساء أو قه ومن محله لم يوصه ولم يخصص الدور هذه تطرأ في الأولى الا فرقا بينهما من حيث المعنى على ان الذي يقبه ان هذا من باب التعليق بما يؤيد لعمال الشريعة لانه حيث على تزوجه المحال ١٢٣ قبيل الطلاق لامن الدور فيقع

الواحدة تكرر أربع مرات لان كلام الاربع واحدة في نفسها وصفة الثلثين لم تتكرر الا مرتين لان ما عدا باعتبار لا بدع ثانيا بذلك الاعتبار الثانية عدت ثانية باعتبارها الأولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة لثالثه ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تتكرر وهذا الوضع ان كل الاحتجاج بها الا في الاولين لانها المكرر ان قط فان أتى بها في الاول فقط أومع الاخيرين ثلاثة عشر أو في الثاني وحده أومعها فاثنا عشر ولو قال ان حلفت مرة فبعدم وهكذا في عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الا حاد من غير تكرار فان أتى بكما عتق سبعة وعشرون لانه تكرر معه وصفة الواحد تسعاً وصفة الثلثين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها تسعة وصفة الاربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما عدا الخمسة لا يمكن تكرار ومن ثم لم يشترط كل الا في الخمسة الاول وجملة هذه اثنا عشر وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة اولاً بالتكرار فان قال ذلك بكما الى عشرين وصلى عشرين عتق ثمانية وتسعة وثلاثون ولا ينبغي توجيهه كما تقرر و و راء ما ذكره أوجه أحد عشر قاله ان القاطن وظلته الاحصاء الثاني ثلاثة عشر والثالث سبعة عشر والرابع عشرون (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل) فالذهب انه ان علق بان كان لم تدخل الدار فانت طالق أو أنت طالق ان لم تدخل الدار (وقع عند اليأس من لدخول) كان مات أحدهما قبل الدخول فيصير بالوقوف قبيل الموت أي اذا في ما لا يسع الدخول ولا أثرها للجنون اذ دخول الجنون كهو من العاقل ولو أنها بعد عتقك من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتحقق دخول لم يقع طلاق قبل البيوتة كما اقتضاه كلامهما معب ذلك

الاول خلف الثاني بما صوته ان لم توافق على مرادى ما طلعت لك أنا ولا زوجتي في هذه السنة وتر كان الختان وطلع فهل يقع عليه الطلاق والجواب عنه انه لا يقع الطلاق على الخالف حيث اتفق الختان في جميع السنة لان المعنى انه ان عتق في هذه السنة ولم يوافق لا طلع له فثبت اتفق الختان لا يبحث بالطلع في السنة المذكورة وهذا نظير ما لو حلف انه ان لم يعطه حقه لا يشكوه الامن حاكم السياسة فترك الشكوى من أصلها لا تحت لان المعنى ان لم يعطني وشكوتك فلا شكرك الامن حاكم السياسة وهو وان لم يصرح بالختان في بيئته لكن قرينة الحال تدل عليه اما لو حلف في تلك السنة ولم يوافق على مراده حنث بالطلع هو أو زوجته بعد الختان دون ما قبله لان وقت الامتناع المحلوف عليه لم يدخل قبل الختان ويقتل هذا يجب عما وقع السؤال عنه اذ هو ان تخصصا وقع على جزاء يشترى منه الختان اذ آخر التقدم عليه في الاخذ خلف بالطلاق به لا باخذ أحد من الجزاء قبله خلف الجزاء انه لا يبيعه لختان له وهو عدم الحنث لان المعنى ان أخذت منك فلا باخذ أحد قبلي وهذا كله حيث لا يملكه والاعمل بختها هاهنا (قوله ولو ألتما بعد) بان مضى زمن بكتابه الدخول

حالا نظير الاول فتأمله ولو حلف لير من علم يتوقف السر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما يقتضيه بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لان حقيقة الترسيم تختص بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يقتضي مجرد النكاح للاحكام عن ترسيمه وهو ان يقول به من يلزمه حتى يؤمن من هويه قبل فعل الخصومة اه

في فائدة وقع السؤال عن أخوين معهما وأولاد وأراد اختانهم فقال أحدهما ففعل ذلك بعولاه وقال الآخر برفقة فامتنع

ذلك لان السنة لمساو لا بدعة) انظر ما وجه حمل المتن على ذات السنة والبدعة دون هذه مع اتحادها في الحكم والشراب
انما حمل المتن على ذلك لتكثرة وهي ان غير ذات السنة والبدعة يختلف فيها الحكم باعتبار ترتيبه على تعليلين متضادين وعبارته
هنا مقبولة تضاد الوصفين فالقانون في أصل المطلاق نهما لو قيل ان أحدهما واقع لا محالة فلو قال ذلك ان السنة لمساو لا
بدعة وقم على الاول حال دون ١٢٤ الثاني انتهت (قوله ولما تمكنته) أي وبما هذا ذلك ويدل عليه قوله

ويحرم عليها النسوز (قوله)

وان زعم الاسنوي انه غلط وان الصواب وقوعه قبل البيئونة كما اقتضاه كلامهما مقبولة ذلك
وصرح به في الوسيط وأيده بالحديث بلفظ ما حلف انه أي كلفه عند انقضاء فيه قبيل أو كله بعد
تمكثه منه وقد يفرق بان العود بعد البيئونة يمكن هنا فلو بقوت البر باختباره بخلافه ثم يحمل
اعتبار الياس ما لم يقل لردت ان دخلت الآن أو اليوم فان أرادته فعلق الحكم بالوقت المنوي كما
صرح به في نظيره فمن دخل على صديقه فقال له تعذري فاعتنع وقال ان لم تعذري فامرأتني
طالق ونوى الحال (أو) علق (بغيرها) كما اذا سار مامرا (فصند معنى زمن يمكن فيه ذلك الفعل)
تطلق وقد فرق ان ياتى المجرى بالشرط من غير اشعار لها بمن يتخلف البقية كما اذا قلنا طالق
زمان كحي فتسألت الاوقات كما قلنا ان لم تدخلني ان فائق الدخول فوأنه ياليس ومعنى اذا
لم تدخلني أي وقت فائق الدخول فوقع بمعنى زمن يمكن فيه الدخول فتركته يتخلف ما اذا لم
يمكنها الا كراه أو نحوهم وقيل ظاهر اقله أردت باذامني ان (ولو قال أنت طالق) اذا (أو) ان
دخلت أو ان لم تدخلني (بفتح) همزة (أن وقع في الحال) دخلت أم لا لان المعنى على التلبيس
فالخيار للدخول أو لعدمه كما مر في رضاء ويحمل ذلك في غير التوقيت أمامه فلا بد من وجود
الشرط كما يحسنه الزركشي وهو ظاهر لان الكلام التي هي معناها التوقيت كانت طالق ان جاءت
السنة أو البدعة أو السنة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت الا في غير نحوي) وهو من
لا يفرق بين ان يوان (فتعلق في الاصح) فلا تطلق الا بوجود الصفة (والله اعلم) لان الظاهر
قصد التعلق ولو قال لنوي أنت طالق أن طلقته لا تنفخ طلق في الحال طلقته احدهما
بافرا وروا الاخرى بما يقع في الحال لان المعنى أنت طالق لا في طلقته أو قال أنت طالق اذا
دخلت الدار طلق في الحال لان اذ قلت ليس أيضا فان كان القائل لا يجزى بين اذا واذا يمكن أن
يكون الحكم كالمال يجزى بين ان وان كذا يجزى في الرخصة ونقله صاحب ذخائر النسخ أبي
اسحق الشيرازي وهو المعتمد وأنت طالق طالق ما يقع شيء حتى يطقها فطلق حينئذ طلقين
اذا التقدير اذا صرحت مطلقة فانت طالق ومحله ما لم تبين بالمعجز والام يقع سواها فلم أراد
ايقاع طلقه مع المعجز وقع ثنتان أو أنت طالق ان دخلت الدار طالق فان طلقها رجعي
قدخلت وقت المعلقة أو دخلت غير طالق لم تقع المعلقة وقوله ان قدمت طالق فانت طالق
وطالق تعلق طلقين وقدومها مطلقة فان قدمت طالق فوقع طلقين وكالتقدم غيره
كالدخول وان قال أنت ان كلمتك طالق وقال بعده نصبت طالق على الحال ولم أتم
كلامي قبل منه فلا يقع شيء وان لم يقبله لم يقع شيء أيضا الآن ريد ما اراد عند الرفع فيقع
الطلاق اذا كلمها وبأنه لم يحن ولو اعترض شرط على شرط كان أكلت ان شربت اشترط
تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تطلق في الاصح الا ان قدمت شرعا على أكلها واقفي
الوالد رحمه الله تعالى فمن قال لا على الطلاق ما تدخلين هذه الدار فدخلتها بالوقوف

(قوله وان زعم) أي
قال أو اعتقد (قوله ونوى
الحال) فانه يحتمل أي
أودت القرينة على
ارادته على ما مر فلم ينو
ذلك لم يحتمل الا بالياس
وهو قبيل الموت بمن
لا يمكن الفداء معه فيه
(قوله معنى ان) ظاهره
ولو هو بل (قوله اذ دخلت
الدار طلق) أي طلقه
واحدة (قوله وهو المعتمد)
أي وعليه فهو تعليق كما
قاله ج فاذا طلقها وقت
واحدة وكذا ثانية ان
كان الطلاق رجعي
وكتب عليه سم مانعه
أي وان لم يطلق لا يقع شيء
(قوله ومحله ما لم تبين) أي
كان كان على عوض (قوله
أو دخلت غير طالق) أي
أو طالق طالق فانتا قال
ج ولو قال ان لم اخرج من
هذه البلاد برؤوصه لما
يصور الفسر فيه وان
رجع ثم قال القاضي في
ان لم اخرج من محروالود
لا بد من خروجه من جميع
لقرى المضافة اليها وكاه

لان محروالود اسم لجميع اه (قوله وتنع طلقتان) أي بالتقدم بعد طلاقها فتعلق ثلثا (قوله فيقع الطلاق) أي لان
واحدة (قوله اشترط تقديم المتأخر) هذا ان تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما فان توسط بينهما كان أكلت فانت طالق
ان شربت ورجع كما نقله الشارح في الايلاء قال بعد قول المصنف ثم ولو قال عن ظهاري ان طاهر الخوان توسط بينهما
كما هنار وسع فان أرادته اذا حصل الثاني تعلق بالاول لم يمتنع العبدان تقدم الوطء أو انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق ام

وعلم الحرب) أي إن لم تظن صدقه بغيره ماعر (قوله تعويلا على الظاهر قطعا) هذه لتعريف الحائض (قوله ومحل نفوذ حكم الحائض الخ) من ثقة قوله ولا تتغير هذه الأحوال الخمس من تقديم فينبغي تقديمه على قوله والوجه الثاني الخ ثم رأيت في نسخة تأخير قوله والوجه الخ ثم قال عقبه إن محل نفوذ الخ لا يدل الواو بانظ ان المفتوحة المشددة فيكون بيانها ما يأتي (قوله

قوله لان اللفظ المذكور) ويؤخذ من هذا التوجيه ان ما ذكر عند الاطلاق فان قصدنا ان يقع عليها الطلاق ان دخلت لم يقع عليه شيء يدخلها ويقل ذلك منه ظاهر الاحتمال للفظ لما ذكره (فصل في أنواع من التعلق بالحل والولادة في قوله وغيرها) كالتعلق بالمشيئة وبضله أو فعل غيره (قوله كان قال ان كنت ١٢٥ حاملا) ففرع في وعلق بالحل

وكانت حاملا بغير أدى فيه نظر والوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الأدنى اه سم وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره فان ولدت لأقل ماهو معتاد عندهم طالت والأفلا (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) أي ولو أربعة (قوله لانه) أي ثبوت النسب والأثر (قوله لو شهدن بذلك) أي الحمل (قوله وقع في الحال) أي ظاهره أو لو

لان اللفظ المذكور يستعمل في العرف لنا كيد التثني فلا النافية داخله في التصدير على فعل بغيره الفعل المذكور فكانه قال لا تدخلين هذه الدار على الطلاق ما تدخلينها (فصل في أنواع من التعلق بالحمل والولادة والحيض وغيرها) إذا (علق) الطلاق (بمحل) كان قال ان كنت حاملا فانت طالق (فان كان محل ظاهر) بان ادعته وصدها أو شهد به رجلان فلا تكفي شهادة النسوة به كالمعلق ولادتها فشهدن لم تطلق وان ثبت النسب والأثر لانه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم قياس ماعر أول الصوم انهن لو شهدن بذلك أو حكم به ثم علق به وقوع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) في الحال بوجود الشرط اذا الحل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من ان الأكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وان علم غير متيقن بربان فقلن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لانهم كثيرا ما يولون بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين الأثرى له فعلق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة اجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وان احتل كونه دم فساد (والا) بان ينظر محل حل له الوطء لان الأصل عدم الحمل نعم حسن تركه الى استبرائها بقره احتسابا (فان ولدت لدون ستة أشهر من التعلق) أي من آخره أخذ اعم من في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقق وجود الحمل حين التعلق لاستحالة حدوثه لما مر ان أقل ستة أشهر ومنازعه ابن الرقعة بان الستة معتبرة طهارة لا لكانه لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعة كما في الخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يامر الله الملك فينفخ فيه الروح ثم تنفخ تراخي النفخ عن الاربعة من غير تعيين مده فانيط بما المستنبطه الفقهاء من القرآن ان أقل مدة الحمل ستة أشهر (أو) ولدت (لا أكثر من أربع سنين) من التعلق وطلت أولا (أو بينهما) يعني الستة والاربعة سنين (وطلت) بعد التعلق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن حدوثه به) أي بذلك الوطء ان كان بينهما وبين وضعه ستة أشهر (فلا) طلاق ههنا لعدم التعلق في الأولى ولو جاز حدوثه في الثانية من الوطء مع بقاء أصل العصة (والا) بان لو طأ بعد التعلق أو وطلت وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (فلا) طلاق وقوعه (تبيين الحمل ظاهره) وانما ثبت نسبته منه وقول ابن الرقعة ينبغي الجزم بالوقوع باطنا اذا عرف انه لم يوطأ ههنا بعد الخلف

باستمرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهره مع احتمال مادعته أولا لان الأصل عدم اجهاضها والعصة محققة وانما كنا وقعنا الطلاق نظر الظاهر فيه نظر والأقرب الذي لم يمسس من التميل (قوله بان قلن المؤكد) أي بان أسند الى شيء (قوله فان ولدت لدون ستة أشهر الخ) ففرع في هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد فخرج ما شق فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها فيه نظروا بوجه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة ان يمال الولد فقام له سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لفة وعرفا فخرج الولد من طريقه المعتاد لم يعد (قوله أي من آخره) وانما لم يستبرأنا آخرها فان امكان اجتماعهما لان التعلق ليس على الحمل منه بل عليه مما لم يقابل بمعتبر ما قبل الاستبراء لا احتمال انها وطلت بشبهة واستدخلت ماءه فيما قبل فراغ التعلق

ولو بعد الحكم بالفرقة الخ) غايته في الترتيق المتني أي دون من صدقه أي نليس لها ان تزوجه ولو بعد الحكم بالفرقة أي خلافاً من ذهب إليه (قوله والحاصل الخ) عبارة الرض والضابط انه ان قسر بما رجع الطلاق قال أردت طلاقاً لا يقع أو ان شاء الله أو بخصيص بعدد كطقتك ثلاثاً وأراد الواحدة أو أربعة كمن وأراد الاطلاق لم يدين انتهت (قوله ولو زعم انه انقضاها) (قوله وعلم بما قرره) أي في قوله أي السنة ولا ربع سنين (قوله يجب به المهر لا الحد) وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر من انه يجوز له ان يزعموا ذاتي وقوع الطلاق بعد فهو طوط شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا الوهم الواء للتردد في الوقوع كالوقوع ان كنت حاملاً فانت طالق اذا وطئ ثم تبين الوقوع يجب به المهر لا الحد للشبهة وقوله وهو أي الاستبراء (قوله حرم وطؤها) أي ١٢٦ لان الاصل عدم الحمل (قوله قيل التعلق) أي فلا يجب الاستبراء بقوله

مردود بانه فان ان التعلق على ان الحمل منه وليس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره وعلم بما قرره ان السنة ملحقة بما فوقه او الاربع بما دونها كما مر في الوصايا والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعلق باستدخال منه ولان الاصل بقاء النكاح ولو وطئها وان كانت حاملاً فهو شبهة يجب به المهر لا الحد وان كان بعد استبراءها وهو قيل التعلق كاف فان قال ان كنت حاملاً فانت طالق أو ان لم تكوني حاملاً فانت طالق وهي عن تحمل حرم وطئها قبل الاستبراء وهو موجب لطلاق ظاهر انفسب الحيفية أو النهر من المدة لان استبراءها قبل التعلق فان ولدت ولو بعد الاستبراء فالحكم في تبين الطلاق وعدمه بمسك ماسبق فلو وطئها وبانت مطلقه منه (زعم المهر لا الحد فان كنت صغيرة أو أيسة طلقت حال ولولا قال ان أحبلت كانت طالق فالتعلق بما يصعد من الحمل فكما وطئها وجب استبراءها و قول الاستنوي بعدم وجوبه مردود بان الوطاء هنا سبب ظاهر في حصول الصفة المعلق عليها الطلاق أو قال ان لم تحبل فانت طالق لم تطلق حتى تبين كآله الروابي (وان قال ان كنت حاملاً بكراً) أو ان كان في بطنك ذكر (فطلقة) بالصبي أي فانت طالق طلقة (أو أني فطلقتين فولدت معاً) معا أو مرتباً وكان ما بينهما من ستة أشهر (وقع ثلاث) لتصح الصغتين فان ولدت أحدهما وقع المعلق به أو خنتي وقسم واحدة حالاً ووقت الثانية الى تبين حاله وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة لانها طلقت باللفظ بخلافه فيما يأتي ان ولدت أنثى أو خنتي فتنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخنتي وتنقضي العدة بالولادة لوقوع الطلاق من حين اللفظ كما هو عمل ذلك ما لو كان حال الحف علقه أو مضغه لأن الله تعالى أجرى عليه حكم الذكرو الانثى في قوله تعالى ويصبيك الله في أولادكم مع ان البين لا تنزل على ذلك كما ذكره في الايمان وقد يقال انه كان ذكر أو أنثى من حين وقوع النطفة في الرحم وبالخطط ظهر ذلك وأوفي كلام المصنف هنا وفيما بعد يعني الواو (أو) قال (ان كان حبل) أو ما في بطنك (ذكر أو فطلقة) أي فانت طالق طلقة (أو أني فطلقتين فولدت معاً لم يقع شيء) لان قضية اللفظ ان يكون جميع الحمل

بمكس ماسبق) أي في قول المصنف فان ولدت أنثى الخ (قوله زعم المهر لا الحد) أي ولكنه يعزى ان وطئ قبل الاستبراء عالمنا بصره (قوله بعدم وجوبه) أي الاستبراء (قوله كما قاله الروابي) أي ما لم يرد الفور كسنة أو تقم قرينة على ادائه والافيق عند فوات ما أراده أو دلت القرينة عليه (قوله فان ولدت أحدها) فوقع به قال الشارح في الوصية لوقال ان كان حبل ذكر أو قال ان كان حبل أنثى فولدت ذكرين فاكتر أو أنثيين فاكتر قسم بينهما أو بينهما أو بينهما بالسوية وفي ان كان حبله أنثى أو بنتاً فله كذا لم يكن لها شيء

وقال في الذكر والانثى انهما اسمان جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبت اه أي ذكراً فان كلا منهما خاص بالواحد وعليه فلو قال ان كان حبل أو ما في بطنك أنثى أو بنتاً فانت بائنين أو بنتين لم تطلق ومن هذا يخرج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلاً أنت زوجته في بطن متعدة بانث فقال لها ان ولدت بنتاً فانت طالق فولدت بنتين هو انه لا وقوع لما قصده من ان معنى البنت واحدة لا أكثر (قوله لتبين حال الخنتي) أي فان بان ذكر أو وقت الثانية حالاً أو أني لم زده في الطلقتين لانه لم يصدق انها حامل بكراً وصدق بانثى وان تعددت (قوله وتنقضي العدة بالولادة) أي بولادة أنثى وخنتي (قوله أو مضغه) أي أو نطفة على ما يفيد قوله الاتي وقد يقال انه كان ذكر الخ وقد يفهم انها أو أنثى مضغة أو علقه حالاً أو صغته ما ذكر وقوع طلقة لانها لم تحقق لعدم خلوها عما ذكر وهو ظاهر فليراجع فلو لم يصح بينهما في تعلقه كان قال ان كنت حاملاً بكراً فانت طالق فانت علقه أو مضغه لم يسم هل هي أصل ذكر أو أنثى لم يقع طلاق لتبين فيه (قوله وقد يقال انه كان ذكر أو أنثى) جزم به ج مع معاللة بان التعليل يظهر ما كان كلفنا

يعني بالمشقة كتابته عليه شيئا ونقل عن الشهاب سم في باب الاستثناء انه لو زعم انه أتى بخصص مثلا فأنكره انه يصدق
(قوله كالمقال عدلان) انظر التشبيه راجع لما ذكره في الصورة ان العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط (قوله اتجه
الوقوع) أي فلا يقبل وان كان هناك قرينة (قوله لكن ظاهر اطلاقهم يخالفه) يعني المتبص الذي يجهل الزكشي وغيره
(قوله أود كرا) بيق ماله ولدت حتى سقط وقياس ما من ان تقع طلقه ١٢٧ ووقف الاخرى (قوله وسقطا) فديسكل

الوقوع بالسقط اقوله
في الجنائز السقط هو
النازل قبل عام أشهره
والولي بخلافه الا ان يقال
ذلك تفسيره بحسب
أصل اللغة وما هنا فهو
على العرف (قوله أم من
جل آخر) أي وتماثلنا
بانقضاء العدة بتقدير
كون الحمل من وطء آخر
لانهما ولادة الاولى وقع
عليه الطلاق ثم ان وطئ
عائنا بالطلاق فخرام
والاعلا وعلى كل فوطؤه
شبهة تحب فيها العدة
وتلبيح العدة الطلاق وهما
لشخص واحد فتد اخلان
وحيث قد اختلفا انقضتا
وضع الحمل (قوله وان
قال كلما ولدت الخ) قال
في الرض أو كلما ولدت
ولدا مولدت في بطن ثلاثة
معا طلقت ثلاثا اه
وقضية التقيد بولاده
عند حذفه لا تطلق ثلاثا
اذا ولدت ثلاثة معالاه
ولادة واحدة وقوله مرتبا
في تحريمه المزوج اذا قال
كلما ولدت ولدا فانت طالق

ذكر اوائتي ولو أنت بذكرين أو اثنين فلا شبهة في الرافعي الوقوع فيقع بالذكرين طلقه
وبالاثنتين ثنتان أو حتى وذكر وقف الحال فان تبين كون الخشعي ذكر فواحدة أو أنثى لم يقع
شيء أو خشعي وأنثى وقف أيضا فان كان الخشعي أنثى فطلقتان أو ذكر لم يقع شيء (أو) قال (ان
ولدت فانت طالق) طلقت بانفصال ماتم تصويره ولو ميتا وسقطا فان مات أحد الزوجين قبل
تمام نحو وجهه لم تطلق وإذا كان التحليل بالولادة (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول) منها
لوجود العدة (واقضت عدتها بالثاني) ان لحق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل
الاول بان كان بين وضعهما دون ستة أشهر ام من حمل آخر بان وطئها بعد ولادتها الاول وأنت
بالثاني لأربع سنين ونحو جرت بما لو ولدت معا فانت وان طلقت واحدة لا تنقض العدة معها
ولا واحد منهما بل يشترع في العدة من وضعهما (وان قال كلما ولدت) ولدا فانت طالق
(فولدت ثلاثة من حمل) مرتبا (وقب بالاولين طلقتان) لا قضاء لكما التكرار (واقضت عدتها
بالثالث) لتدبير برأه الرحم (ولا تقع به ثالثة على الصحيح) اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به
العدة فلا يقارنه طلاق ولهذا القول أنت طالق مع موت لم يقع عونه لانه وقت انتهاء النكاح
أو قال غير موطوء اذ اطلقتك فانت طالق فطلق لم تقع أخرى لمصادفها البيونة والثاني تقع به
طلقة ثالثة وتصدق به بالاقرءان فان ولدتهم معا طلقت ثلاثا فان فوي ولدا أو الاقواحدة كما افاده
الشيخ رحمه الله تعالى في شرح منجه وتصدق بالاقراء فان ولدت أو بعامر يتابع ثلاث ولادة
ثلاث وتنقض عدتها بالاربعة أو ولدت اثنين وقت طلقه وتنقض عدتها بالثاني ولا تقع به ثالثة
لما من (ولو قال لاربعة أو احوامل منه) كلما ولدت واحدة (اممكن قصوا حيا طوارق) (فولدت
المطلق) أي وقع الطلاق على كل واحدة (ثلاثا ثلاثا) لان لكل واحدة ثلاث صواب
فتقع ولادة كل على من عداها طلقه طلقه لا على نفسها شي وبعدة تدن جميعا بالاقرءان
وصواب جمع صاحبة كضاربة وضارب وتجمع أيضا صاحبة على صاحبين والاول أكثر
وتكرر المصنف ثلاثا ثلاثا نال فرغ احتمال اعادة طلاق المجموع ثلاثا وبعتبر انفصال جميع
الولد ولو سقطا كما من فان أسقطت ما لم بين فيه خلق أدى تمام لم تطلق قال الشيخ قبل وتعليقهم
في هذه المسئلة بكما امشال فان وغيرهما من أدوات الشرط كذلك وهو مردود بجمعه لان غير
كل من أدوات الشرط لا يقتضي تكرارا فلا يقع في التحليل به طلاق بعد وقوع الاول
امان الخ بكاما يمكن في الحكم فمنوع لانها وان افادت العموم لكن لا تفيد تكرارا
(أو) ولدت (مرتبا) بحيث لا تنقض عدة واحدة باقرائها قبل ولادة الاخرى (طلقت الاربعة
ثلاثا) بولادة كل من صوابها الثلاث طلقه ان بقيت عدتها واقضت بولادتها (وكذا الاولى)
طلقت ثلاثا بولادة كل من صوابها الثلاثة طلقه (ان بقيت عدتها) عند ولادة الاربعة وتعد

فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة اشهر فاكثرت لثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت
بالحمل الثاني اه فلينأمل تفسيده المصنف بقوله من حمل احترزا عن مثل هذا اه سم على ج (قوله لما من) أي من قوله
اذ به يتم انفصال الخ (قوله حوامل منه) لتفسيده لتتقضى عدتها بولادتها والافالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد
(قوله تاما) أي الخلق (قوله قال الشيخ الخ) أي في بعض نسخ المنهج هنا ولا في كلام شيخنا الزبدي ان هذا القول العراقي
وان الشيخ جرده في شرح البوجه وتبعه هنا على ما في بعض النسخ ولم يتعقبه

ففي فصل في تعليق الطلاق بالزمنة ونحوها (قوله أي معه) له تفسير بالغ في باول (قوله وهو أول ليلة منه) يذم في زيادة لفظ أول أيضا لان أول المذكور وصف له قدم عليها وأضيف إليها عبارة شرح المنهج وهو أول جزء من ليلته الأولى (قوله بذاته) يعني الصائم (قوله لصدق ١٢٨ معلق به حينئذ) تعليل للثب وهو مكرر (قوله فان أراد ما بعد ذلك) له في خصوص

الأول (قوله قد دم يوم الاربعاء) أي وكان التعليق قبل الخميس أحد اجتماعي (قوله ولا عدها) أي حيث انتقضت عدة الطلاق قبل موته والانتقض على عدة الوفاة ان كان الطلاق رجما وتكمل عدة الطلاق ان كان ثلثا كما في حاشية الشيخ (قوله فاعتبر) أي الشهر (قوله فمع حالا) أي مؤبدا أيضا (قوله مع ان الوقوع عقب آخر جزء) الأولى اسقاط لفظ عقب كما في الصفه عقب البين فيه تغليب (قوله بان فرض انطباق التعليق) أي انطباق آخره كما في الصفه بل قال الشهاب سم ان المراد أن يوجد أول الغير عقب آخر التعليق قال بخلاف ما اذا قرئ اه وما قاله سم سبقه اليه الاذرى كما يأتي (قوله ولم ينظر فيها) أي اليوم الثاني والثالث أي بل أوفضا الطلاق أولهما كما مر (قوله من غير ذكر شهر) انظر ما وجهه وفي حاشية

(قوله وكل من البايات

بالأقراء أو الاتهر ولا تستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تنبى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الأولى (و) الثالثة طلقتين بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتها بولادتهما) فلا يقع عليهما طلاق بولادة من بعدهما وحل ذلك ان لم يتأخر وضع ثاني أو أمهما إلى ولادة الزاوية والاطلاق كل منهما ثلاثا ثلاثا (وقيل لا تطلق الأولى أصلا) (وتطلق البايات طلقة واحدة) بولادة الأولى لان من صوابها عند ولادتها الاشتراك في الجميع في الزوجية حينئذ وبطلانها انتقضت العصبية بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الأول ورد بان العصبية لا تنفي بالطلاق الرجعي لبقاء الزوجية بدليل انه اذا حلف بطلاق نسائه دخلت فيه الرجعية (وان ولدت ثنتان معان) ولدت (ثنتان معاطقت الأولى) بضم المزة أي كل منهما ثلاثا ثلاثا (طلقة بولادة من ولدها وطلقتان بولادة الآخر ينزلان بقع على الآخر بين ولادتهما) (وقيل) طلقت كل منهما (طلقة) فقط بولادة رفيقها وانتقضت العصبية من حينئذ (والآخران) بضم المزة أي كل منهما (طلقتين) بولادتهما (فتطلق كل منهما معا) بولادة الأولين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتنقض عدتهما بولادتهما ولو ولدت ثلاث معان الرابعة تطلق كل منهن ثلاثا ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معاطقت الأولى ثلاثا وكل من البايات طلقة فقط وان ولدت ثنتان معان ثنتان معاطقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخران طلقتين طلقتين وان ولدت ثنتان معان ثنتان معان بطلان كل من الأولين والأربعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة تطلق كل من الأولى والأربعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتهما وقدر ان الحاصل ثمان صور لان الأربع امان يتأقن في الولادة وتولد ثلاث معا ثم واحدة أو تولد الأربع معا أو ثنتان معان ثنتان معا أو واحدة ثم ثلاث معا أو واحدة ثم ثنتان معان واحدة أو ثنتان معان ثنتان متأقنات أو عكسه وان ضابطها ان كل ما تطلق ثلاثا الامن وضعت عقب واحد فقط فطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فطلق طلقتين وانحصر من ذلك ان يقال طلقت كل بعد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا ولو قال ان حلفت فانت طالق طلقت باول الحيض المقبل فلو علق حال حيضها لم تنطق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه أو ان حلفت حيضة فانت طالق فبتمام حيضة متبيلة لانه قضية اللفظ (وتصدق بيميناتي في حيضها) وان حلفت عادتها (اذاعلقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حلفت وكذب الزوج لانها أعرف به منه ولا نعلم وثمة عليه لغوه تعالى ولا يصلح لمن ان يقتن مالحق الله في أرواحهم واقامة الدين علىه وان شوهه الدم تنعذر أي تنعذر لاحتضاله الاستقصاء ومشبه كل ما لا يعرف الا منها كبحر وبعضها نونها وانما حلف ليميناتي في ارادة تخلصها من النكاح اما اذا صدقها زوجها فلا تخلف (لاني) ولادتها) اذاعلق بها طلاقها فادعها وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستمار مثلا

فالقول

طلقة فقط أي بولادة الأولى ولا يقع عليهن طلاق بولادتهن لا تنقض عدتهن بالولادة (قوله وان خالفت عدتها) أقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من عوارق المعاد لا يعمل عليه الا اذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها بوجه تعليل ما في قول سم على منهج (قوله) لو ادعت الحيض ولكن في زمن الياس فاظهاره ثم يدعيها لقوله انها لو افاضت رجعت العدة من الشهر الى الاقرب اه

الزبادى ما يخالفه (قوله فقم اذا قال شهر الخ) هذه صورة التنكير وستأتى صورة التعريض فيها (قوله ولعله في اذا مضى شهر الخ) كذا في النسخ وصوابه يوم يدل شهر وهو الذى مر في المتن انفاذ كره الاذرى هنا مع مسئلة شهر فانه نقل تصدير

(قوله لمعوم الآية) أى قوله تناك ولا يملح لمن الآية (قوله ذكرين) أى أو رجل وامرأتين (قوله ولا تصدق فيه) أى الحيف وقوله في تعليق أى تعليق طلاق يبرها على حيضه (قوله فيصدق الزوج) ١٢٩ والقياس ان يحلف على نفي العلم ان

ادعت علمه بل على البت بناء على القاعدة فين حلف على نفي فعل غيره (قوله فزعمناه) أى بعد مضى زمن عكس فطره والحيف بعد التعليق أخذاً من قوله الا قولا لتافورا الخ (قوله صدق يمينه) أى انه لا يعلم حيضهما لانه حلف على نفي فعل الغير واليمين فيه على نفي العلم لا على البت (قوله وتوقف فيه) وجه التوقف طاهر بل يؤخذ اعتماد من تضعيفه كلام الاذرى (قوله اذ لم يصح ما ذكره) أى الاذرى (قوله لفت) لفظة الحيفية) أى وطلقتا حيضهما أو ولادتهما وان لم يبين ذلك حيضة منهما ولا ولد (قوله ثم ما ذكر في الولد) لا بدال هو سوى يمينها أو لاني قوله تم تعليق بحال فلا يطلقان لا تقول المراد ما ذكره الاستدلال على ما ذكر من انه تعليق بحال فهما لان الحيضة الواحدة ليست مذكورة في كلامهم بل هي بحث لبعض المتأخرين فاستدل

فالتقول قوله (في الاصح) لا مكان إقامة البينة عليها والثاني تصديق يمينه المعمول الآية فانها تتناول الحبل والحيف ومحل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما في حق الولد بل فلا تصدق قطعاً بل لا بد من تصديقه أو شهادته أربع نسوة أو عدلين ذكرين (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كان حلف فضررك طالق فادعته وأنكر الزوج اذ لا طريق الى تصديقها ابلا يمين ولو حلفناها لكان التحليف لتغيرها فانما الاتفاق لها بالخصوصة والحكم للانسان يمين غيره يتمتع فيصدق الزوج بيمينه على الاصل في تصديق المنكر (ولو) على طلاق كل من زوجته ببعضه ما كان (قال) لهما ان حلفتما فانما طالقان فزعمناه) أى الحيف وصدقهما الزوج فيه فطلقنا لوجود المصدة المعلق عليها باعترافة (وان كنهما) فيما زعمناه (صدق يمينه ولا يقع) الطلاق على واحدة منهما لان الأصل عدم الحيف وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل منهما بينة ببعضها وقع صريح به في الشامل وتوقف فيه ابن الرضا لان الطلاق لا يثبت بشهادتين وبشهادة قول الرافعي لو علق الطلاق بولادتها فشهد النسوة به لم يقع وقول الاذرى ان ما قاله ابن الرضا ضعيف لان الثابت بشهادتين الحيف وادلت برب عليه وقوع الطلاق عنوه اذ لو صح ما ذكره لوقع الطلاق المعلق على الولادة عنه ثبوتها بشهادتين (وان كذب واحدة) منهما (طلقت) أى المكذبة (فقط) ان حلفت انها حاضت لوجود الشرطين في حقها الثبوت حيضها بيمينها وحيف ضرمت بتصديق الزوج لها ولا تطلق المصدة لانه لا يثبت حيف ضرمتها بيمين في حقها لان اليمين لم تؤثر في حق غيرها الخالف فلم تطلق وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله من حاضت منك فاحضتها طالق وادعياه وصدق احداهما وكذب الاخرى اثبت حيف المصدة بتصديق الزوج ولو قالوا فزعمناه ان حاضت اعتبر حيف مستأنف ولا بد من استدعائه زمننا واستعمال الزعم في القول الصحيح بخلاف لقول الأكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته أو قبحه على خلافه كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا ولو قال ان حاضت واحدة أو ولدتها واحدة فانتما طالقان لغت لفظة الحيضة أو الولد فان قال ان ولدتا واحدة أو حاضتا واحدة فانتما طالقان فتعلق بحال فلا يطلقان ولادتهما واستشكل في المهمات ذلك ما بان ان تطرنا الى تقييده بالحيضة وتعدنا اشتركا كما فهمنا لم عدم الوقوع أو اليمين المعنى وهو تمام حيضة من كل واحدة لم توقف الوقوع على غامها فانكر زوج عن هذين مشكل ثم ما ذكر في الولد من ان لفظ واحدا تعليق بحال يجري بعينه في الحيضة لان للمرة الواحدة كقوله ولدوا واحدا اه وأجاب الشيخ بان ولدا واحدا نص في الوحدة فالتى الكلام كله حيضة طاهر فيها الغت وحدها وبالثانها سقط اعتبار عام الحيضة ولو قال لثلاث أو أربع ان حاضت فانت طالق وادعيتنه فصدقهن الواحدة خلفت طلق وان كذب ثنتين

١٧ نهاية سادس على ان التعليق فيه تعليق بحال بما ذكره في الولد الواحد (قوله بان ولدا واحدا) أى وكذا حيضة واحدة (قوله وحيضة) أى بدون واحدة طاهر فيها لان الظاهر ومحمّل لارادة الماهية فافرق به الشيخ انما هو بين قوله ولدا واحدا بين قوله حيضة من غير تقييد بالوحدة ومثله يجري في لو قال ولدا واحدا وقوله ولدا بلا تقييد (قوله طلق وحدها) خلفت ان علق بها

مسئلة شهر المنكر فهو مافي الشارح هنا عن الرازي الى قوله تاما او ناقصا ثم قال عقبه وهو يفهم انه اذا اتفق قوله في ابتداء الشهر انه يكتفي به ثم قال ومثله في صورة اذا مضى يوم انه اذا انطبق التعليق على أول النهار طلقت بغروب محضه ثم قال ولم مراده أي الرازي ما دام التعليق ١٢٠ واستعقبه أول النهار والاخفى ابتداء التعليق في أول النهار فيكون قدمضي جزء من

اليوم قبل تمام التعليق
فذكر كبير اليوم فلا يقع
بغروب محضه اه (قوله)
او اذا مضى الشهر) هذا
هو صورة التعريف في
التعريف مكان ينبغي له خلاف
هذا الصنيع (قوله فعلى
ما سبق في السلك) عبارة
النصف ومجمله أي محل
(قوله وان كان يتأخر عنه
فلا) أي ويدين (قوله بمعنى
نصف أيام العادة) وقيل
ما تقدم في ما لو قال أنت
طالق بنصف بنصف
الشهر الأول انه لو كانت
عادتها خمسة عشر يوما
بليالي وانطبق ابتداء
حيضها على أول الليل ان
اتتصافه بمضي سبعة أيام
والسبعة الثامنة أي
قطا على الغير الثامن أو على
أول النهار فسمع ليل
وثمانية أيام أي فتطلق
بغروب خمس الثامن أو
ابتدائها في ابتداء يوم أول ليلة
اعتبر نصف خمسة عشر
مطابقا على ما يقتضيه
الحساب (قوله منهم ابن
سريج) هذا موافق لما
أقضى من ترجع الى وقوع

و حلف فلا طلاق ككذب الجريح وان صدق الكل طلق وان قال لاربع كلما حاضت
واحدة منك فان طلق طلاقا لم تحضت ثلاث منهن طلق الاربع ثلاثا لانها وان قلن حضن
فكذبهن وحلفن طلق كل واحدة طلاقا واحدة أو صدق واحدة فقط طلق طلاقا بقولها
والكذبيات طلقتهن طلقتهن أو صدق ثنتين طلقتهن طلقتهن والمكذبات ثلاثا لانها أو
صدق ثلاثا طلق الجميع ثلاثا لانها وان قال كلما حاضت واحدة منك فصا حيا طالق
فادعته وصدقهن طلقن ثلاثا لانها وان كذبهن لم تطلق واحدة منهن وان صدق واحدة
طلقت الباقيات طلاقا طلاقا دونها وان صدق ثنتين طلقتهن طلاقا طلاقا والمكذبات طلقتهن
طلقتين وان صدق ثلاثا طلق طلقتهن طلقتهن والمكذبات ثلاثا ولو علق طلاقها بغيره بالدم حل
على دم الحيض فيكي السليم كالحلال فان فسر بتردم الحيض وكان يشهد قبل حيضها قبل
ظاهرا وان كان يتأخر عنه فلا أو قال لما حضت أنت طالق ثلاثا في كل حيض طلاق طلاق
واحدة في الحال والثانية والثالثة مع صفها وفي التعليق بنصف حيضة تطلق بعض نصف
أيام العادة (ولو قال ان أو اذا أو متى طلقته فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقة او وقع المخبر فقط)
لا المعلق اذ لو وقع منع وقوع المخبر واذا لم يقع لم يقع المعلق لبطان شرطه وقد يختلف الجزاء
عن الشرط باسباب تطير ما مر في آخر أقرباين ثبت ثبت بنسبه ولا يرت ولان الطلاق تصرف
شرعي لا يمكن سده ومقتله ابن يوسف عن أكثر لنفسه منهم ابن سريج (وقيل ثلاث) واختاره
أئمة كثير من المتقدمين والمؤلفين من الثلاث المعلقة اذ وقوع المخبر وجد شرط
وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهما فقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول
الاستحالة به وقدر ما يؤيده هذا تأييد أو اضافي أنت طالق أي مس مستندا اليه حيث انه
اشغل على محكم ومستصحب فالغينا المستصحب وأخذنا لما يمكن وقوته تغل عن الأئمة الثلاثة
ورجع اليه السبكي آخر أمره بعد ان صنف تصنيفين في نصرة الدور الالفي (وقيل لا شيء) يقع
من المخبر ولا المعلق للدور وتقتل عن النص والآخرين واشتهرت المسئلة بين سريج لانه
الذي أظهرها لكن الظاهر انه يرجع عنها لتصريحه في كتاب الزبادات بوقوع المخبر ويؤيد
رجوعه تحطئة الماء ردى من نقل عنه عدم وقوع شيء وقد نسب القائل بالدور الى مخالفة
الاجماع والى ان القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تغلبه بهم فها من ثم قال البقعي
كان عبد السلام ينقض الحكم لانه مخالف للقرعة الشرعية ولو حجبها ما حكمه لاشافي
لم يبلغ درجة الاجتهاد حكمه كالمقدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف العصم في المذهب
متدرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله قال الر وباني ومع اختيارنا له لأوجه لتعليقه للمروم وقال
غيره الوجه لتعليقه لهم لان الطلاق صار في السنهم كالطبع لا يمكن الا انه كالك عنه فكأنهم
على قول عالم أو من الجرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التمسيد في عدم
الووقع فسوق وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت

المخبر (قوله في الحكم بخلاف ما أنزل الله الخ) هل من ذلك الاختلاف بين ج والشارح ونصوهم من لو
المتأخرين كالسبكي والركشي والبقعي وما المراد بالعصم من المذهب فأنارتي النووي مثلا اختلف كلامه بجري في الروض
على شيء وجري في التراج على شيء واختلف المتأخرون في الرابع منها فها من جري على ترجيح مافي التراج ومنهم من جري
على ترجيح مافي الر وضه فليراجع (قوله لأوجه لتعليقه للمروم) أي لا يجوز ذلك على المعتمد

تكميل الشهر من ليلة الحادى والثلاثين أو يومها السابق في أول كلام الشارح ان كان في غير اليوم الأخير والأومضى بعده شهره لاني كفى نظير ما في السلم انتهت لكنه انما يظهر ان كان الشهر الحسلى ناقصا أو الاكثر من الزيادة على ثلاثين يوما وليس مراده الناقص بدليل تعبيره بكفى فليصر (قوله لا اكتفاء بكنى ما بين منها) وانظر هل يعتبر ابتداء أو هامن الليل أو النهار (قوله لم تطلق الأجنى ثلاث ليال) ولا يشك على ما قلناه ان مختصرى في قوله تعالى أسرى عبده ليلانا فاعلم ليلانا ولم يقل ليلة (قوله ولو في نحو حيض) وبقي ما قاله الهان وطشك و طاهر ما انت طالق ١٣١ ثم وطنها في الحيض هل تطلق أم لا

فيه نظروا الاقرب الاول (قوله وطارق ما يأتي) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاتهما وان وطئ في غيرهما فكذلك لكن للدور فعمل انه لا يلحقها طلاق مطلقا وان اختلفت جهة عدم الوقوع (قوله فدخلنا) أي مما اخذنا من قوله وان تربنا (قوله فطور) أي فلا وقوع ولا عتق (قوله وقع على المسبوق) أي امره التعليق وهو الطلاق أو العتق (قوله فكسبوا) أي بان لا يقتل بينهما كلام أجنبي ولا يحكون طول لكن قضية التفسير في العقود ان الغور هنا معتبر بما في البيع فيكون السكوت المضر هنا قدر السكوت المضر لكن تقدم في أول فصل الاستثناء ان ما هنا

لوحيت هذه المسئلة وان سريخ برى عما ينسب اليه فها قال بعض المحققين المطلق لم يوجد من يقتدى بقوله في حصة الدور وبعد السجدة الا السبكي ثم رجع والاستوى وقوله انه قول الأكثر منقوض بان الأكثر على خلافه وقد قال الدارقطني خرق الفائل به الاجماع (ولو قال ان تاهرت منك أو ألفت أو فحضت) النكاح (يسبك) مثلا فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به من الظهور وما بعده (في حصة) أي المعلق به من الظهور وما بعده (اخلاف) السابق فان الثبنا الدور مع جميع ذلك والا فلا على الثالث يلغوا جميعا ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال او طلقك) وطأ (مباحا) انت طالق قبله (وان لم يقل ثلاثا ثم وطئ) ولو في نحو حيض اذا المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة المعارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا لا ذرى لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته وطارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور اذ لو وقع فخرج الوطء عن كونه مباحا لم يقع ولم يأت هنا ذلك الخلاف لان محله اذا انسب بهم الدور باب الطلاق أو غيرهم من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا ولو قال لم يدخلها ان طلقك طاعة رجعية فانت طالق قبلها طلقتين أو ثلاثا فطلقها رجعية فطور فقتع الواحدة على المختار فان اختلفا لم يخلها وكانت غيرم دخولها وقع المتعذر ولا دور لان الصفة لم توجد وان قال ان طلقك جميعا فانت طالق معه ثلاثا فطور ويقع ما تجزى على المختار أو قال زوجته متى دخلت الدار وانت زوجتي فبعدى حرقه متى دخلها هو بعدى فانت طالق قبله ثلاثا فدخلها فطور ولا يأتي في هذه القول بطلان الدور اذ ليس فها سداب التصرف وان تربنا دخولها وقع على المسبوق فقط وان لم يذ كر لفظ قبله في الطرفين ودخلها مع عتق وطلعت وان تربنا فكسبوا أي في نظيرتها ولو قال زوجته متى أعتقت أنت أمي وانت زوجتي فمى حرة ثم قال لها متى أعتقتها فانت طالق قبل اعتقالك ابها بثلاثة أيام ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث عتقت أو بعد هالم بقما (ولو عتقه) أي الطلاق (عتقتنا خطبا) كانت طالق ان اواذ ائنت أو ان شئت فانت طالق (اشرطت مشيتنا) وهي مكافئة أو سكراته اللفظ مخيرة لا معلقة ولا مؤتمنة أو بإشارة من خرسه ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تغير لفظ شئت ووجه بان شعور أدت وان رادفه الآن المدرك في التعاليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في تباينها شئت بدل أدت في جواب ان أدت لا يقع ومخالفة الاوارله فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير ما مر في الخلع لانه استدعاء لجواب المنزل منزلة القول ولا يفي معنى تقويض الطلاق اليها وهو عليك كما مر نعم لو قال متى أو أي وقت عتقتنا شئت لم يشترط (أو غيبه) كزوجتي طالق ان شئت وان كانت حاضرة سامعة (أو عيشة أجنبي كان شئت

أضيق من العقود وعبارته ثم وعلم بذلك ما مر جوابه وهو ان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقوله ودعوى ان ما تقر يقضى كونه مثله مخدوعا لو سكت ثم عتقتا سريعا فلم يضر وان زاد على سكتة فهو التمس بخلافه هنا لا يمتثل بين كلام اثنين لا يمتثل بين كلام واحد اه ولا يخالف ما ذكره هانم ان السكوت اليسر لا يضر لان هذا بين كلامه وكلامها فهو بين كلام اثنين وما تقدم في كلام واحد لان المستثنى والمستثنى منه في كلام شخص واحد (قوله لم يشترط) أي فورا

لانه يشمل القليل كالكثير ووجه عدم الاشكال ان الميل في الآية وقع ظرفا لا سرا فاقضت عدم استقراره بالاسر لم يثبت
 القليل منه الشامل لبعض ليله كاهو الواقع بخلاف مسئلتان ان الطلاق فيها معلق بحضي الميل وهو لا ينطبق الا بحضي جميعه
 (قوله فزادوا فيه اليه) أي في آخره (قوله وكذا لوقوعه) أي في آخره (قوله فزادوا فيه اليه) أي في آخره (قوله فزادوا فيه اليه) أي في آخره
 الشارح يفيد انه كذلك وان كان التحليل ١٣٢ لا يرضه فليراجع (قوله فلا وقوع به) أي لانه لا يستقيم (قوله الآتي قريبا)

تسب في هذه الاحالة مع الا
 انه أغفل ذكر التفصيل
 فيما يأتي ورج ذكره في
 شرح قول المصنف الآتي
 قلت في غير نحوي
 فتعلق في الاصع وعبارته
 ولو قال ان فعلت كذا
 فلتفعلك أو لم تفعلك ان
 فعلت كذا كان تعلقا
 لا وعدا فتعلق باليأس
 من التطبيق فان قوي انه
 تعلق بنفس الفعل وقع
 عقبه أو انه بطبقها عقبه
 وفعل وقع والان لا انتهت
 لكن يتأمل قوله فتعلق
 باليأس (قوله كاهي) أي و
 اخلع (قوله وانما التقدير
 المطابق متى دخلت)
 صوابه متى خرجت (قوله)
 وبفرض ما قاله يجري
 ذلك الخ ليس المراد التعرّف
 في الاعتراض وان وجهه
 سياقه وانما المراد ان
 ما قاله الشيخ في متى يجري
 في غيرها من الادوات

(قوله لو انفسرد) وهو
 القورية فهادونه (قوله)
 أي باطنا) أي وعليه لو لم
 يطرق ما هنا فانه كارهه
 له قبل ما حل له وطوره لعدم

فزوجي طالق (فلا) بشرط فوريلو بها (في الاصح) لعدم التعلق في الاول مع عدم الخطاب
 ولعدم التعلق في الثاني والثاني بشرط الفور نظر الى تضمن التعليل في الاول والى
 الخطاب في الثانية نعم ان قال ان شرطه بشرط فور جزما ولو جمع بينه وبينها لم يكن
 حكمه لو انفرد (ولو قال المعلق بعشنته) مرزوجه أو اجني (شئت) ولو سكران أو (كارها)
 للطلاق (بقيليه وقع) الطلاق ظاهر او باطنا لان قصد اللفظ الدال لا ماني باطن الامر نطقه
 (وقيل لا يقع باطنا) كالمعلق بعصفا فاذ به كاذبه وورد بان التعلق هنا على اللفظ وقوده
 ومن ثم لو وجدت الارادة دون اللفظ لم يقع الان قال شئت بقلبك قال في المطالب ولا يجي
 هذا الخلاف في نحو يسع بل ارضوا ولا اكره بل يقطع بعدم حمله باطنا لقوله تعالى عن تراض
 منكم وحله الاذوي على نحو يسع لنحو حياة أو وهبه من المشتري أو رغبة في جاهه ولو علق
 بعصفا له أو رضاه انه فقالت ذلك كارهه بقلبك لم تطلق كما يحسنه في الانوار أي باطنا (ولا يقع)
 الطلاق (بعشنته صبي وصية) لانها عبارة عن ماني التصرفات كالمجنون (وقيل يقع) مشيئة
 (يعجز) لان لها منه دخلا في اختياره لا يورده بظهور الفرق اذا ما هنا غلبت أو شبهه ومحل
 الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت والا وقع بعشنته لانه يتعلق به بالقول صرف لفظ المشيئة
 عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضي الملك أو تسهم هذا هو الذي يقبه في التحليل (ولا رجوع
 له بتسل المشيئة) نظر الى انه تعلق بظاهر وان ضمن غلبا كالارجع في التعلق بالاعطاء
 قبله وان كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن يشاء بطلقة فشاء) زيد (طلقة)
 فأكثر (لم تطلق) لانه أخرج مشيئة زيد واحدة عن أحوال وقوع الطلقات فلا يقع شيء كما
 لو قال الان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث (وقيل تقع طلقة) اذا التقدير الان
 يشاء واحدة فتقع فلاخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا ارادته هذا
 لانه غلط على نفسه كالمو قال أردت بالاستثناء عدم وقوع طلقة اذا شاءها فيقع طلقتان ويأتي
 فربما حكم ما لو مات وشك في نحو مشيئته ولو علق بعشنته الملائكة أو بجمعه لم تطلق أو قال
 لا صراية طلقتهما ان شئتما فشاءت احداهما لم تطلق أو شأنت كل منهما طلاق فشاءت دون
 ضم شرط في وقوعه وجهان أو وجهها لان مشيئة كل منهما مطلقا فمساءلة لوقوع الطلاق
 عليها وعلى شرطه وقوله أنت طالق شئت أم أبيت طلاق مجزئ أو شئت أو أبيت تعلق بأحدهما
 أو كيف شئت أو على أي وجهه شئت طلقت شأنت أم لا على ما جزم به ابن القري بيمين صاحب
 الانوار لكن كلام الروضة في أو اخر العلق يقتضي عدم الوقوع ما لم تنشأ في المجلس الطلاق أو
 عدمه وهو الوجه وسأتي ثم نصحه عن ابن الصباغ ومقابلته عن أي حنيفة ولو قال أنت
 طالق ثلاثا ان شئت فشاءت أو لم تطلق أو واحدة ان شئت فشاءت ثلاثا أو اثنتين فواحدة أو
 ثلاثا الان يشاء أبوك مثلا فشاء واحدة أو أكثر فلا مالم يرد الان يشاء وقوع واحدة فتقع أو

الطلاق (قوله بعشنته صبي) والعبرة بحال التطبيق حتى لو علق الطلاق بالمشيئة وكانت الصيغة واحدة
 صريحة في التراخي وكان المعلق بعشنته غير مكاف وشاء بعد تنكيه لم يقع اه شينان يادي (قوله قبيل نحو مونه) أي
 كونه المتصل بالموت (قوله أو وجهه لم تطلق) أي لانه تعلق بمقتضى وبني عدم الوقوع لو نطقت اليمين بالمشيئة بالفعل
 أخذت بما تقدم في الصبي والصبية من الغاء عبارتهما

التي تعضى الغوري النفي وهي ما عدا ان (قوله ولي ما تقر) أي في كلام الشارح (قوله حسدا على ان لولا امتناعه) صريح في انه ان حل على التضيض وقع (قوله ولان الامتناعية الخ) مراد من هذا الجواب عما يراد على جعلها امتناعية مع ان الامتناعية لا يلزم الفعل فأجاب بحاصله المتع وانه قد يلبس
١٣٣
فكان اللذان ان لا يأت

واحدة الان يشاء أولئك ثلاثا فاشاء هافلا أو شاءه أو لم يشأ فواحدة أو أنت طالق لولا أولئك
أو أولادك لم تطلق كلولا أولئك لطلقك وصديق خبره فان كذب فيه طلق باطلا وان أقر
بكذبه قطا هرا هذا كله ان تمار فوه يميناتهم والاطلقت أو أنت طالق الان يبدو فلان أو
يريد أو يشاء أو يرى غير ذلك ولم يبد له طلق قيل نحو موته أو الان أشاء أو يبدولي ولم يقصد
التعليق قيل فراغ لفظ الطلاق طلق حالا (ولو على) الزوج الطلاق (يفعله) كدخوله
الدار (فعل ناسبا للتعليق أو مكرها) عليه أو جاهلا بانه المعلق عليه ومنه كما يأتي في التعليق
بفعل الغير ان يخرج من حلف زوجته انها لا تخرج الا بانه اذن لها وان كان كذبه قاله البقعي
ومالو خرجت ناسية فقلت انحلال اليمين أو انها لا تتناول سوى المرة الأولى فخرجت ناسيا
وفي مراد على ما قاله ولده الجلال لو حلف لا يأت كل كذا فخير عيوت زوجته فأكله فبان كذبه
حنث لتصديقه ولو فعل المحلف عليه معتمدا على اعتناقه بدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه
لم يحنث أي وان لم يكن أهلا للافتاء كما أتى به الولد رحمه الله تعالى اذ المار على غلبة الظن
وعدمها على الاهلية ولا ينافي ما شرحت رخصي حلف ان عليا افضل من أبي بكر رضي
الله عنهما وماتر حلف ان انشر من العبد لان هذين من العقائد المألوبة فيها القطع فلم
يعذر الخفاف فيهما مع اجسام من يعتد بها جاعهم على خطيئة بخلاف مستلثنا (لم تطلق في
الظاهر) للغير المصحح ان الله وضع عن امرتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي
لا يؤخذ بهما بحكام هذه الاما دل عليه الدليل كتمان قيم المتخلفا وأتى جمع من اعتناقه بانه
وقال ابن المنذر انه مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الاحباب
عن الافتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق على الاول بين الحلف بالله والطلاق
ولا بين ان ينسئ في المستقبل فيفعل المحلف عليه أو ينسئ فيصنع على ما يفعله أو فعله
أو باله كمن كان حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له والحاصل من كلام طويل في
كلامه ما ظاهره التنافي ان من حلف على الشيء الغفلي انه لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم
أكن فعلت أو ان لم يكن فعلت أو في الدار فانا منه انه كذلك أو اعتقاد الجاهل به أو نسيانه ثم
تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد بطلانه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو جفا
انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حنث لانه انما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق
فيه وان لم يقصد شيئا فكذلك جلال الفتا على حقيقته وهي ادراك وقوع النسبة بحسب
ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر والخبر المذكور وما ذهب اليه ابن الصلاح وغيره من
الحنث مفرغ على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنث
الجاهل والناسي في مواضع ومحل عدم الحنث فيه لم يلم بالميقل لان فعله عامد ولا غيره والا
بان علق بفعله وان نسي أو أكره أو قال لا أفعله عامدا ولا غيره عامد حنث مطلقا اتفاه
وألق به مالو قال لا أفعله بطريق من الطرق (أو علق بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (من
بنيان بتعليقه) بان تعضى العادة والمرأه بانه لا يخالفه ويرفعه فصحبه أو صدقته أو

(قوله كدخوله الدار) أي
وقد قصد حنث نفسه أو
منه بخلاف ما اذا طلق
أو قصد التعليق بمجرد
صورة الفعل فإنه يقع
مطلقا كما اقتضاه كلام ابن
رزين اهـ ونقل سم
عن الشارح ان الالفاظ
في فعل نفسه كهو في فعل
غيره وان كلامها كقصد
المنع أو الحنث (قوله انها
لا تخرج الا بانه) ومثله
مالو حلف انها لا تفعل شيئا
من امتعة بينها الا بانه
فأتى اليها من طلب منها
فأثارت زوجها أو ذلك
في اعطائه وان كذبه ومنه
أيضا ما وقع السؤال عنه
فحين حلف على زوجته
انها لا تذهب الى بيت
أبيها فذهبت في غيبته فلما
حضرها لها وقال لها أما
تعلمين اني حلفت انك
لا تذهبين الى بيت أبيك
فقلت نعم لكن قد قيل
لي انك قد نيت عيذك فلا
وقوع (قوله وار لم يكن
أهلا للافتاء) ومثله ما يقع
كثير من قول غير الحالف
له بعد حلفه الان يشاء
الله ثم يخبر بان مشيئة غيره

تتبعه في فعل المحلف عليه اعتمادا على خبر الخبر والظاهر ان مثله مالو لم يخبره أحد كما عتقه معتمدا على ما ستره بين
الناس من ان مشيئة غيره تتفعه فلذلك الاشهار يتزل منزلة الاخبار وحديثه فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو
لا يمنع النوع ويدل لهذا أقول الشارح بعد والحاصل من كلام طويل في كلامهم الخ (قوله وان لم يقصد) أي بان أطلق

به في صورة التعليل (قوله وخرج بخطابها الخ) عبارة التخصه وخرج بخطابها ان شاعت وخطاب غيرها (قوله بل اذا وجدت مرة انضلت اليين) عبارة التخصه عقب قول المصنف نكحوا انفسها الملق عليه بل اذا وجدت مرة فكان المناسب تذكر الضمير في عبارة الشارح هنا وفيما يأتي ليرجع الى المعلق عليه السابق في كلامه آتيا (قوله في بلدة اخرى) ليس قوله اخرى قيداً

(قوله فهو مثال لما ذكر) أي من التعليل على فصل من بياني فيه التفصيل الا (قوله أو مكرها) أي ولو لم يكن الحالف هو المكره اه سم على ج قال ج ومن الاكره ان يعلق بانتقال زوجته من بيت أمها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وان كان هو المدهي كإقتضاه إطلاقهم وليس من توقيت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس اليه ويقاس بذلك نظائره اه وكتب عليه سم مانصه ووافق ذلك ما أتى به الشهاب الزلي فاقسئل عن علق انه متى نقلت زوجته من سكن أو يوم انغير رضاها ورضاً أو بهواً برأه من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طالعة طلقة فحلتها نفسها له حيلة في قتلها ولا يقع الطلاق فاجاب بقوله يحكم عليها بما كانتا لها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره انه يخص بذلك وان تسبب في ذلك الزرع الى المالكم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الإيمان مانصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسافر الى مصر في هذه السفينة ١٣٤ بخامس السفينة واستأجره للعمل فيها البارة عين ثم ذهب الى القاضي وأرسل خلفه وادعى عليه

انه استأجره ليسافر معه الى مصر وانه استأجره اجارة يعمل في سفينة وهو متنع من السفر معه قاله المالكي بالسفر معه وحكم بالسفر في السفينة لتوقيت ما استأجره عليه فسافر فيها بل يقع عليه الطلاق الثلاث فاجاب بأنه يقع لتوقيتها البهر باختياره ولا يكون الزام

حسن خلق قال في التوشع فلوزل به عظيم قرية فخاف أن لا يرتحل حتى يفسده فهو مثال لما ذكر (وعلى ذلك الغبر بتعليله يعني وقصد اعلامه به) فكذلك لا يحنث بفعله ناسباً للتعليل أو المعلق به أو مكرهاً (والإيمان لم يقصد الحالف حثه أو منعه أو لم يكن بياني بتعليله كالسلطان والجميع أو كان بياني ولم يعلم وتضمن من اعلامه ولم يعلم كإشهادهم (فقطع قطعاً) ولو ناسباً لان الحالف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع لانه منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم وزيد وهو عاقل حين تم قدم لم يقع كافي الكتاب عن الطبري بولا رد على المصنف عدم الوقوع في شعوائل أربعة أو نحو ذلك فاعلم فأكبر هو اعلمه لان الشارع علم الذي فعل هؤلاء وانضم اليه الاكره صار كالفعل بخلاف فعل غيرهم وحكم اليين فيما ذكر كالمعلق ولا تنحل بفعل الجاهل والناسي والمكره

(فصل في) في الاشارة الى الصدق أنواع من التعليل (قال) زوجته (أنت طالق) وأشار بأصبعه ثلاثاً لم يقع عدد) أكثر من واحدة (الابنية) له عند قوله طالق ولا تنكفي

الاشارة

السفر معه مانعاً من وقوع الطلاق اذ ليس من صور الاكره في شيء كما لو حلف

لا يبيت عند زوجته فاستأجرته لئلا يناس به وحكم عليه المالكم بالمبيت عندها فانه يحنث لما ذكر وقد تقدم مني افتاء بخلاف ذلك فاحذره (قوله أو منعه) أي أو أطلق على ما نقله سم على ج عن الشارح وعليه فيصل قوله هنا ولا اعلى ما لو قصد التعليل فقط ومنه يؤخذ جواب عادية وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً شاعرج مع امر زوجته وبناتها في منزلها الحلف بالطلاق انها لا تأتي اليه في هذه السنة ولم يشعر الزوجة باليدين ثم انها أتت الى منزل زوجها هل طلق الزوج أم لا وهو عدم الحنث وعدم التحلل اليين حتى عادت الى منزلها لانها لم رجعت الى منزل زوجها بعد العلم بالحلف وقوع عليه الطلاق (قوله ويمكن من اعلامه) يؤخذ من هذا جواب عادية وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً قال لزوجته انك تدين بي بسيرة في هذه الليلة فأتت طالق ثلاثاً ومضت الليلة ولم تفعل والحال انها سكت معه في محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لانه بتقدير عدم فعلها هو متمكن من اسلامها فحنث لم يلهيهم ذلك حلت الصيغة منه على التعليل المجرد فكانت قال ان مضت الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك وفي ج فرج وحلف انه لا ينسي نفسه لم يحنث لانه لم ينس بل نسي كافي الحديث اه (قوله وهو عاقل) أي والحال انه عاقل الخ (قوله بخلاف غيرهم) أي غير المذكورين من هؤلاء فانه لا فرق في الحنث بفسلهم بين المكر وغيره حيث لم يأتوا بالتعليل (فصل في الاشارة الى الصدق أنواع من التعليل) (قوله وأنواع من التعليل) أي ما يتبع ذلك كالتوقيت له أو طقس زجرك الخ (قوله وأشار بأصبعه) ينبغي ولو زجرك اه سم على ج (أقول) بل ينبغي ان مثل الاصبعين غيرهما محمل على عدد كودين (قوله عند قوله طالق) بضمه الاكتفاء عند قوله انت بناء على الاكتفاء بمقارنة تية الكتابة على ما تقدم اه سم على ج

وليس هو في جواب والده في الفتاوى (قوله لانما ثمانية الاولى) كان الظاهر ان يقول لوجود قصة تطليق ثنتين بعد الاولى (قوله والحق كل وقت) هذا نصير لكونه طرفية فقط كالإتي من ثم توقف سم في كونه مضمرة ولا توقف لانه سكت عن سببها بالمدلول وضوحه قاطن للموفى بالمراد ان يقال كل وقت تطليق امر آت بعد حرو وهكذا تأمل (قوله وايداه) ظاهره ان المؤيد الاسنوي أو صاحب البسيط وليس كذلك وانما المؤيد أبو زرعة في تقريره قلل الحاضر اذ من الكتب وان

(قوله بنزلة النية كافي الخبر الخ) عبارة الشيخ عميرة ووجهه ان اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ مع العدد كافي قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه وخمس إصبعه في الثالثة وأراد تسعاً وعشرين اه (قوله فاحتاجت لقرينة) أي كالنظر للأصابع أو تقرير بكها أو ترديد اه سم على ج (قوله وبه فارق أنت ثلاثاً) أي فاته كتابة فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدراً أنت طالق ثلاثاً واقع والأفلا كما يعلم من قوله ١٣٥ بدقيل الفصل ولونيل هل قل هي طالق

فقال الخ (قوله فان قال أردت الخ) قال في الرض لاحداهما أي فلا يصدق في إرادته احدي المقبوضتين وانظر اذا أشار بإصبع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على ج هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكك مع كون الفرض ان محل اعتبار قوله هكذا اذا انقضت القرينة عنهم المراد بالاشارة ومقتضى انضمامها انه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دلل عليه القرينة وقد يجاب بان القرينة من حيث هي دلالتها ضيقة فقبل منه ما ذكر مع اليقين (قوله) ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما لم يمنع من كونه

الإشارة لان الطلاق لا يتعد الا بلفظ أو نية ولم يوجد واحد منهما من ثم لو وجد لم يفت أثر الإشارة كما قال (فان قال مع ذلك) القول المقترب بالإشارة (هكذا) طلقت (في إصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثاً) ولا يقبل في إرادته واحدة بل يدن لان الإشارة بالأصابع مع قول ذلك في العددية نية كافي خبر الشهر هكذا وهكذا الى آخره هذا ان أشار إشارة مفهومة لثنتين أو الثلاث لا اعتداه في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصها بأبأن الطلاق يخرج مع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء وان نواه الاشارة لفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثاً (فان قال أردت بالاشارة) في صورة الثلاث (المقبوضتين صدق بيمينه) اذ اللفظ محتمل له فيقع ثنتان فقط فان عكس فأشار بيمينتين وقال أردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت الإشارة بيده مجموعة ولم ينو عداً ونعم واحدة كما يحسنه الزركشي أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره وأنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الاصبع لا الزوجة لم يقبل ظاهراً ولا باطناً (ولو قال عبيد) زوجته (اذا مات سيدي فانت طالق طلقتين وقال سيدي) له (اذا مات فانت حر فنتق به) أي بعث السيديان خرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال اذا جاء الله فانت طالق طلقتين وقال سيدي اذا جاء الله فانت حر (فلا يصح انها لا تحرم) عليه الحرمة الكبرى (بل له الرجعة في العدة) وتجدد بعده (ولو قبل زوج) لان الطلقتين والعنق وقهامة المأثرت أو عيى العتق فبطل حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لمدبره ومستولده مع ان استحقاقها باقارن الحرية فجعل كل تقدم عليها ما عتق بعضه فيقع معه ثنتان وتحتاج الى محلل لان البعض في العدد كالقن وخرج باذا مات سيدي ما لو علقها ما يخرج من حياة سيده فيحتاج لمحل وقوعهما في الرق والذين يبين بالطلقتين لان العنق لا يتقدم عليها ما عتق جانب الضرر ولم يعلق زوج الامه طلاقها وهي غير مدبرة بعث سيدها وهو وارثه فانت سيدي انفسخ النكاح ولم يطلق وان كانت مكتوبة أو تكن على السيدين لانها مبنية تنقل اليه كلها أو بعضها فينفسخ النكاح فلا يصادف الطلاق محلاً لانما

كتابة فانه لو صرح بالصدور وقال أنت طالق كان كتابة كما عرفنا من اعتبار ارا دته حيث نواه كافي صورة النصب الآن بذال ان ثلاثاً اعتداهما قصة طلاق بخلاف الثلاث لم يصداهما ما لم يقع الطلاق بخواتم الطلاق الثلاث حتى لو كرر ذلك لم يكن صريح طلاق (قوله فجعل كل تقدم أي جعل الاستحقاق كالتقدم وهو مشكك لان الاستحقاق حيث جعل سابقاً الى الحرية منع من صحة النوى سببه له التزوم بتحقيقه لمع الرق فكان الاولى في التصيير ان يقول فجعلت أي الحرية متقدمة عليه أي الاستحقاق وغيرها مع يقارن العنق فجعل كل تقدم ما عليه أي جعل العنق كالتقدم على الاستحقاق وهي ظاهرة وقوله عليها أي الحرية (قوله ما عتق بعضه) فسيما فهم من قوله فنتق به من ان العنق لكاه (قوله وهو) أي الزوج وارثه الخ (قوله انفسخ النكاح) وتظهر فائدة فيه فاعلى طلاقاً ثلاثاً ثم اعتقها بموت مورثه فانه لا يحتاج الى محلل لعدم وقوع الطلاق (قوله كلها أو بعضها) أي كلها ان كان حائراً أو بعضها ان لم يكن كذلك

فصل في أنواع من التعليق بالمحمل والولادة والحيض (قوله لأنه من ضروريات الولادة) أي لأن ذلك للسك كونه
 (قوله ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتضايع جواب الشرط في كلام المصنف (قوله أنه إذا وجد ذلك)
 أي التصديق أو شهادة الرجا (قوله وإن علم) أي غاب على الظن بدليل ما يأتي بعده (قوله ومن زاعة ابن الرقة الخ) عبارة

(قوله خاف) أي فقع به الطلاق المعلق بالحلف (قوله طلقت حالا) لأنه على محض قول وهو مقتضى وقوعه لا يقع الطلاق
 لتعلق الحلف المعلق عليه أي ما لم يرد بالطلوع ظهورها على الوجه المعتاد واحتقل عدله لكونه زمن غير الأطلاق الطلاق
 حيث كان مراده أن فاقططها على غنى في ذلك اليوم (قوله ثم أحاده) أي أن حلفت الخ في فرع (قوله وما يغفل عنه) أن يحلف
 بالطلاق أنه لا يكاد به ثم يحاط به بنحو اذهب منه لا بالحلف فقع به الطلاق لأن ذلك ١٢٧ خطاب وينبغي أن يدين فيما قال
 أردت بعد هذا الوقت

الذي هو حاضر عندي فيه
 (قوله أن الفرق بينهما)
 أي بين ومن (قوله وفسره
 بذلك) أي فلا يقبل ظاهرا
 (قوله ومنه) أي ومن
 الالتباس (قوله لم يكن
 شيئا) أي على المعتدومثله
 ما يقع كثيرا من أنه قال
 فلزوج بعد عقد النكاح
 أن تزوجت عليا أو نحو
 ذلك وأراد من كذا فهي
 طالق فيقول من غير
 الالتفات بتعليق (قوله
 لا تؤدى معناه) أي
 التعليق (قوله فأن دفع
 قول البغوي الخ) كذا إلى
 الفصل شرح م. والبغوي
 ومن أخذه بقوله أن يقول
 أن قوله أنه حلفت كذا
 فز وجبت طالق الالتباس

حالة الحلف مما يظفر بخاف أو التعليق أو لم يقصد شيئا وكان يفعل من لم يبال كالسلطان
 فتعليق ولو تنازع في طالع الشمس فقالت لم تطلع فقال أن لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لأن
 غرضه التحقيق فهو حلف أو قال لموطأة أن حلفت بطله لأنك فقت طالق ثم أحاده أو بمرور
 الثانية طلقة وتصل الأولى والثالثة طالقة ثانية بحكم البين الثانية وتصل ويقع بإبادة طلقة
 نالقة بحكم البين الثالثة ونهض (ولو قيل له استقبلوا أطفعتا) أي زوجتك (فقال نعم)
 أو مرادها أكبر وأجمل وهي كسر الحمز وتو الأوجه أن يلى هنا كذلك لما صرف في الإقرار
 أن الفرق بينهما ما لغوى لا شري (فأقاربه) لأنه صريح إقرار بأن كذب في زوجته باطنا
 (فان قال أردت) طلاقا (فما ضرر أجبعت فيه صدق بيمينه) لاحتمال ما يدعيه وخروج راجعت
 جدت وحكمه ما صرف في أم طالق وفسره بذلك (فان قيل له) ذلك التماسا أي طلبا منه
 (لا إنشاء) لا يقع طلاق ومنه كاهو ظاهر لو قيل له وقد تنازعنا في فعله لشيء الطلاق يلزمك
 ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (مصرعي في الإيقاع حالا) (وقيل كناية) لأن نعم ليست من
 صريح الطلاق ويرد بانهم وإن كانت ليست صريحة لكنها كناية لما قبله لا لازم منه فادعنا
 في مثل هذا المقام إذ لم تكن نعم طلقت وأصرحتني في المسكاة تنزل على قصد السائل فكانت
 صريحة في الإقرار تارة وفي الإنشاء أخرى ما قلصده وهو بهذا يتضح قول القاضي وقطع به
 البغوي واقتضى كلام الروضة ترجيعه ومن ثم جزم به غيره واحد من مختصر م. ولو قيل
 له أنه حلفت كذا فز وجبت طالق فقال نعم لم يكن شيئا وبه أتى القسبي وغيره لأنه ليس هنا
 استبعاد ولا إنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى معناه فأن دفع قول البغوي مرة أخرى
 يجب أن يكون على الوجهين فيقال له أطلقت زوجتك فقال نعم وكذا بن وزين اغتبر كلام
 هذا فاقني بالوقوع وليس كما قالوا ونسبته إليه المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين ويحيى
 الزركشي أنه لو جوب حال السؤال هذا على الاستقبال وخروج نعم ما لو أتت بخوارصة

١٨ ثم ناه سادس التعليق بل لا يحتمل الالتباس التعليق إلا بالتصور أن بعده في هذا المقام
 لاخبارا فلا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير هذه الاستفهام فتوقع من جوابه يحمل معناه أو قد تراه من أن فقلت كذا
 فز وجبت طالق على طريقة متقدم في توجيه وقوعه في جواب الالتباس غير التعليق ولعله رأى أنه وجه ظاهر للأنامل فالباقة
 عليه بما أطالبه ونسبة ابن وزين ذلك الامام إلى الإغتراب بكلام البغوي الذي هو عدة الشيعين مع موازنة المتولى من
 مشاهير الأصحاب في غير محله اقتدر اه سم على حج (قوله يجب أن يكون على الوجهين) هذا قول المصنف فصرح وقيل
 كناية (قوله جل على الاستبعاد) أي يكون سواء أقر أو يدين في فرع (قوله بالبقوله أطلقت زوجتك) الإنشاء
 فظنه الزوج مستقبلا أو بالكسر فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م. في فرع (قوله على طلاق زوجته على تأثر
 لبستان قول بك في تأثر بعض كايكي في دخوله غرد في البيع أو لا يدين تأثر أجمع فيه نظر وبنجه الثاني في فرع (قوله حلق شافني
 فمالق زوجته الحنفية على صلاة فصل صلاة تصح عندها دون الزوج فأنه الوقوع لصحة ما النسبة لها حتى في اعتقاد
 الزوج اه سم على حج (قوله في فرع) وقع السؤال عن قبله طلاق زوجتك بصيغة الأمر فلهذا ينبغي أن يفهم أن بعضهم أتى بعدم

شرح الرض ونزاع ابن الرضا فيها اذا اولفته بدون ستة أشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد نفع الرض فيه فيكون بعد أربعة أشهر كاشبهه الخبر فاذا أنتبه خمسة أشهر مثلاً احتل المعلق بعد التعليق قال والستة أشهر معتبرة لحياة الولد غالباً (قوله مردود في لغة الخبر الخ) وأجاب في شرح الرض أيضاً بان المراد بالولدف قوله هم أولاده الولد التام (قوله أي

الفرق مختصاً بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يحصل التقدير نعم طاعتاً يعني الانشاء فالوقوع محقق قريب جداً اسم أيضاً وهو مستفاد من قول الشارح وفي الانشاء أخرى (قوله قبل بالاول) استوجبه حج قال سم ومثله في شرح الرض (قوله كانت على حرام) أي فانه لا يقع شيئاً لم ينو وقوعه واحدة أو نوى فهو مثال لما وقع قبل منه أي ظاهراً (قوله وانما لم يقبل) أي ظاهراً وبين (قوله فقال ثلاثاً) يخرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وان نواه على ما صرح في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى ١٢٨ الطلاق لم يقع الخ وقوله وقع عليه الثلاث أي ظاهراً (قوله فبان انما اذ لك

اليوم بان) أي لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد به ذلك اليوم أو لم يكن تزوجها اذ ذلك (فصل في أنواع أخرى من التعليق) (قوله فيجئ) أي حالاً (قوله المعلق على الحلف) أي حيث قصد منه ما من الموعود وان كان مستصلاً لما صرح فيما لو قال ان قدم زيد فانت طالق ولم يقصد منه من القدوم لا يكون حلفاً فكذلك لو لم يقصد منه الا لا يكون حلفاً فلا يحث به من علق على الحلف (قوله فحمل ما كتبت) أي وانما لم يحث بذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف ما لو حلف لا يدخل

فانه لا عبرة به من طلق فيما يظهر لما صرح أول الفصل وما لو قال طلق فليس يكون كتابة أو صرح بما قبل بالاول والثاني أصح وما لو قال كان بعض ذلك فانه لغو أيضاً لا احتمال سبق تعليق أو وعد بول إليه أو قال أعلم ان الامر على ما تقول فكذلك على ما نقلناه وأقرناه لانه امره ان يعمل ولم يحصل له هذا العمل ولو اوقع ما يوقع شيئاً أو لا يوقع الا واحدة كانت على حرام فظنه ثلاثاً فآثر ما انبأه على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان كان ممن يحنى عليه ويمرر ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فآثر ما ظاننا وقوعها أو فيما لو فعل المعلق عليه ناسياً فظن الوقوع فعليه عامداً فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصحة في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كالمزني ونحوه ما قبل من قال أنت بان ثم اوقع الثلاث بعد زمن تنقضي به العدة ثم قال فوبت بالكفاية الطلاق فبأن حالة ايقاع الثلاث لانه هنا منهم برغم الثلاث الموجبة للتحليل الا لزوم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فلا وجه انه ان نوى به الطلاق الثلاث وانه مبنى على مقدر وهو هي طالق وقضى والام يقع شيء ولو قال لي في عصمتي طلقك ثلاثاً يوم كذا فبان انما اذ لك اليوم بان منه وتنع عليه الثلاث وكيف يقطع في الخارج ذكره لولي العراق

(فصل في أنواع أخرى من التعليق) (علق) بمقتضى عقلاً كان أبيت ميتاً أي أوجدت الرض فيه بعدمونه أو شرعاً كان نسخ صوم رمضان أو عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحاشية في اليمين منعقدة فيحث بها المعلق على الحلف أو بخود دخوله فحمل ما كتبت فادعى على الامتناع وادخل لم يحث وكذا اذا علق بجماعه فقلت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدماها لانها ليست كالآباء أو باعطاء كذا بعد شهر مثلاً فان كان بلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر أو ادخل لم يحث الا باليمين وكان وجه هذا مع

فركب دابة دخلت به فانه يحث بالنسبة افضل اليه وان كان زماً ما يبدع غيره لان العرق ينسب هذا مخالفة الفعل له ويغني ان مثل الدابة المجنون (قوله قادر على الامتناع) أي بخلاف ما لو امر غيره ان يفعله فانه يحث بمجمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناءه على الامر السابق لانه وكيله وفعله وليس من الامر ما لو قال الحالف عند غير من حلف أن لا يدخل فحمله غيره ودخل به لم يحث ففهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلا حث (قوله وأدخلك لم يحث) أي ولا يفعل البين بذلك لان فعل المكره كالفعل ولا يحث بالاستدما لان استدماة للدخول ليست دخولاً (قوله ولم يتحرك) أي حين علت والحاصل انه لا يحث بماله عليه ولا بالاستدماة لانها في الجماع في كل منهما فلا حث (قوله ولا أثر لاستدماها) أي الدخول والجماع وأقر تركه بعد ذلك وتكرره فذلك منه حتى يتقرع لمصلحة به من أن الاستدماة لا تسمى جساعاً فان نزع وعاد حث بالعود لانه ابتدأ جماعاً وصرح بان العود ابتداء جماعاً ليس في الايام من انه لو قال ان طلقك فانت طالق ثم رآني يقع الطلاق ولا حد الاستدماة وان كان بانها لكتبه لو نزع ثم عاد لمصلحة ما لو كان الطلاق بانها لم تنزع الحد والمهر وان كان جاهلاً لازمه المهر دون الحد (قوله اقتضى الفور) هذا قد وافقه ما صرح من شيخ الاسلام من الفور فيما لو قال متى خرجت

السنة والأربع سنين) المناسب لطريقته الثانية من الحاشي الأربع سنين يعادونها أن يبقى النبي على ظاهره من مرجع الضعيف بأن يقول أي السنة والأكثر من الأربع وتذهب في هذا الحل الشباب حج لكن ذلك لا يفعل إلا به من ظاهر المرجع ليتمشى على طريقته من الحاشي الأربع عافوقها كأنه هو عليه (قوله وعلم عافوقه الخ) فدخلت أن الذي علم من يتبرره أيضا هو الحاشي الأربع عافوقها (قوله منه) بنى الزوج وأغيره كما لم يمدأ كرهه فربا وكان الاوضح تسكيره إلى (قوله

شكوتك وقد تقدمت وحججه واعتقادهم قضاة ذلك القوم وليأمل مع هذا أولي الفرق الآن أن يحصل ما به على ما ناذر وحدث
قرينة تقتضي الثبوت أو نوافق ما مره (قوله لم يثبت) أي ولا تنصل اليه بل لأن فعل المكره كالأصل ولا يثبت
بالاستدانة لأن الاستدانة الدخول ليست دخولا (قوله متواليا) وقد قدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا الخ خلافه
فليأمل وعبارته ثم لو حلف لا يقيم محل كذا شهر أو أقامه متفرقا نعت كأي شيء في الإيمان وعبارته في الإيمان ولو حلف لا يقيم
محل ثلاثة أيام أو أطلق فأقام يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به وما نعت كأي هو الوجه اه وهو موافق لما تقدم له المأخذ (قوله
أو زمانة) وهل يتناول الزمانه المطلق كأي كماله جاهدا على المعلق بأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يحس معه - حتى لو مضى ولم
يبلغه لم يثبت أو يفرق فيه نظر ومال هو إلى الفرق وقال لا يتناول القصر المعلق بأكله نواه ولا إقاعه اه سم على حج أي فلا
يتناول الزمانه جلدها وقياس ما ذكره أنه لو حلف أن يأكل هذا الرغيف فترك بعضه لكونه محرقا لا يستأد كله الحنف
لإطلاق الرغيف على الجميع فليراجع وقد يقال بعدم الحنف لأن ما عرق لا قصد ١٣٩ بالحلف على أكله فإنه لا يثبت تركه

مخالفته لما مر في الادوات ان الاتيان به بمعنى التفي فحني اذا مضى الشهر اعطيتك كذا اذا
 م اعطكه عنده مضيه وهذا القول كالمزك في كتابه لا يقيم بكذا امده كذا لم يحسن الا
 باقائه كذا متواليا لانه التماسه عرفه (و) با كل رغبه او رمانه كان كل هذا الرغب
 او هذه الرمانه اوعيفا او رمانه (فحق) جدا كله المطلق به (الباب) لا يدق مدركها كما اشار
 اليه كلام المحرر بان تسمى قطعة خبر (ا) وحيه لم يقع لانه لم يأكل الكل حقيقة اماما يدق
 مدركه بان لا يكون له وقع فلا أثر له في بول الحنث نظر العرف المطرد وأجرى تفصيل الباب
 فيما اذني بعض حبة في الثانية ولو قال لمانه أكلت أكثر من رغبه فانت طالق حنث
 بأكلها رغبه او ادما وان أكلت اليوم الارغبه فانت طالق فأكثر رغبه نعم فأكه حنث
 أو ان لبست قميصين فانت طالق طلفت بلبسهما ولو متوايين أو قال لمانه الليل مثلا
 ان بت عندك فانت طالق فبات عنده باقية الليل حنث اقرب منه وان اقضى المبيت أكثر

أنف الطعام قبل مجيء الغد لا فوت البر باختياره أم لا والجواب عنه بان الطاهر عدم الحث لانه لم يترك زمنه فانه قبل
بحث لكان حثه قبل مجيء الغد على الرج وهو بعد مجيء الغد غير موجود فلو قيل بحثه لم منه ان يحث بعده مولا ولا تطير
في كلامهم فتنبه له فانه دقيق ثم رأيت في الايمان في فصل المسائل المتوردة ما يخالف معارضة به فمد قول المصنف أو
ليأكلن ذا الطعام عند الحث قبله أي الغد لا يقتضيه نفسه فلا شيء عليه لانه لم يبلغ زمن البر والحث وان مات في الغد بعد
تمككه من أكله حث لانه فوت البر باختياره فندون ثم كان قتله لنفسه قبل الغد مقتضى الحث لانه مفوت لذلك أيضا
اه وكتب عليه ما نصه قوله لانه مفوت لذلك أيضا هذا مجرد لا يقتضي الحث لما قدمه فيسأل مات قبل الغد لانه لم يبلغ زمن
البر والحث وحيث لم يبلغه ما فالقيام به لا حث وان قتل نفسه فليراجع (قوله بعض حجة في الثانية) أي الزمان قوله ثم
فا كفه أي من ذلك لا لاسمي فا كفه فيحث به أيضا وينبغي ان يحل الحث حيث كان ماتوا نوبه بما يؤكل على عادة ولو تغير
طلب الخائف ما غير كصفه خرف فلا يحث به لان الاكل اذا اطلق انصرف عرفا لما حث العادة يتناولوه ومن ثم لو حلف
لأياكل خبزا حل على لحم المذة حتى لو أكل منية لم يحث وكذا لو حلف لأياكل لحفا على سمك لم يحث وان سمى الله
تعالى لحما لم يأت بلفظه عرفا عند الاطراف من السم وكتب ايضا الخلف الله قوله ثم فا كفه لم يحث فثبت انهما لو اتصرت
على أكل الفاكهة لم تحث وان جعلت الافى كلامه بمعنى غير كاهو الطاهر اقتضى الحث اللهم الا ان يكون المراد من ذلك
ان أكلت زائدا على رغب (قوله ولو متوا لين) أي حترقين (قوله أو أكل الحانص اليبيل) وكصف الليل ما لم يبق منه دون
النصف كما ينبغي قوله مثلا فلا يقتضيه الحث بحث العظم عند هالوجود القرينة

وان كان بعد استبرائها) المناسب في الغايه وان كان قبل استبرائها) كان غاية لكون الوطء شبهة لا توجب الحد فان كان غاية للهرق فقط فالمناسب ما ذكره الشارح (قوله وهو قبل التعلق كلف) كان عليه ان يجهده قبله بذكره الاستبراء وقد تقدم في كلامه (قوله وهو موجب الخ) الضعيفه للاستبراء (قوله فلو وطئها او بان مطلقه منه) زعمه المهر لا الحد لمثل كلامه ولو كان لوطا قبل الاستبراء مع الحكم او بعده وبه صرح في شرح الاروض والحكم بمذهب الحد فيما اذا كان الوطء

(قوله فتوسد مخدتها) أي فان خلف لا ينال في مخدة لها فيبقى الخنث بتوسدها لانه المقصود عرفا من النوم على المخدة (قوله ولم يوجد) أي في الخد (قوله فجاعت يوما) ١٤٠ أي حواما مؤثرا عرفا (قوله بخلاف ما لو جاعت الخ) لمثل ذلك ما لو

الائل أو ان تحت على ثوبك فأنت طالق فتوسد مخدتها لم يحنث كالو وضع عليها يده أو رجليه أو ان قتلت زيدا غدا فأنت طالق فضره اليوم حنث منه غدا لم يحنث لأن القتل هو الفعل الموقوف للروح ولم يوجد أو قال لها ان كان عندك نار فأنت طالق حنث بوجود الدراج عندها أو ان جعت يوما في بيتي فأنت طالق فجاعت يوما بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوما بلا صوم أو ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالحسن الجمال وكانت قبضة الشكل حنث كما قاله الاذري ولو قال ان لم تكوفي أضوا من القدم رحنت ولو قال لها ان قصدتك بالجماع فأنت طالق فقصدته هي فجامعه لم يحنث فان قال لها ان قصدتك جئت فأتت طالق فقصدته فجامعه حنث (ولو أكل) أي الزوجان (عروا خاطئا فواضعا) قال لها (ان لم تعجزى نوالا) من نوى (فأنت طالق ففعلت كل نواة وحدها لم يقع) لحصول التميز بذلك لغة لا عرفا (الان بقصد تعينا) لنواه من نواها فلا يحصل بذلك يقع كاتقضاء كاله لانه نفى وقال الاذري وغيره بمحتمل أن يكون من التعلق بمسحيل مادة له سذرة والوجه انه ان أمكن التمييز عادة فغيرت لم يقع والواقع وان لم يمكن عادة فهو تعلق بمسحيل (ولو كان بقصد اثمرة) مثلاً (فطلق) مطلقاً (بملها من برميها من باعها) كوا فبادرت مع فراغها بكل بعض وان انتصرت عليه (وروي بعض) وان اقتصرت عليه (لم يقع) لأن كل البعض وروي البعض مغاير لهذه الثلاثة وقضية كلامه الخنث بأكمله هو كذلك وان الابتلاع أو كل مطلقا وهو ما ذكره في الايمان والذي جرى عليه ابن القري هنا تبعا لاصله عدم الخنث لصديق القول بأنه ابتلع ولم يأكل والمعتمد في كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبني على الوضع القوي والبلع لا يسمى أكلًا ومبني الايمان على العرف وهو فيه يسمى أكلًا وتخرج بادرت ولو أمسكتها لحظة فتطلق ومن ثم اشترط تأخير مجيء الامساك فحنث ان توسطت أو اقتصدت ومع تأخرها لافرق بين العفء بالواو ومن ثم ذكرها تصويروا ولو كانت على سلم فطلق مطلقا بصعودها أو بزولها ثم يمكنها فوثبت أو انتقلت الى سلم آخر أو أضع السلم وهي عليه على الارض وتقوم من محلها أو جلت وصعد الحامل بها أو زل بها فبغير أمرها فوافي الجميع لم تطلق أما الواحتمات بأمرها فحنث نعم ان جعلها بلا صعود وزول بأن يكون وانقضى على الارض أو

ترك الاكل قصد امع وجود ما يؤثر في بيتها من جهة الزوج وينبغي خلافه ان دلت القرينة على ان المراد ان تركك يوما بلا طعام يشبهك (قوله وكانت قبضة الشكل) مفهومة انها لو كانت حسنة الشكل لم يحنث وقد يتوهم فيه بأنها ليست أبجل من القمر (قوله ولو قال ان لم تكوفي أضوا من القمر حنث) ومثله ما لو قال ان لم أكن أضوا من القمر لكن نقل عن الرازي انه قد في هذه لأعرف جوابه في (قوله فقصدته هي) أي ولو بتبريض منه لها (قوله فجامعه لم يحنث) أي ولم تنزل اليه ولم يفرق بين صورتين انه جعل متعلقا بالقصد في الصورة الاولى ذات لم يوجد منه بل وجد منها

وفي الصورة لثانية نفس الجماع ويد وجد بتوسدها (قوله انه لا عرفا) أي والمعمل عليه في الطلاق نحوها الفقه بخلاف الخلف باق تعالى ما لم يشتر عرف بخلافه (قوله ان أمكن التمييز) أي فيما لو قصد التمييز وقوله لم يقع ظاهره وان كذب الزوج وينبغي خلافه أي لا ينفذ على نفسه (قوله والواقع) فان قلت متى يقع قلت القيام عند الياس اه سم على ج (قوله فهو تعلق بمسحيل) أي يقع حالا (قوله وهو كذلك) قال ج أي حيث لم يزل بالخنث اسم الخلو في عليه والا لم يحنث لعدم بله ما خلف على يده وهو النحر (قوله والبلع لا يسمى أكلًا) أي وعكسه على ما مر عن ج (قوله ان توسطت) أي مجيء الامساك (قوله أو زل) أي الحامل (قوله نعم ارجلها) أي بأمرها (قوله فلا زلها) أي لهذه الخصلة أي فلا حنث وان أمرته لعدم صعودها أو زولها أو يكون ذلك كالوا انتقلت الى سلم آخر حيث لا يحنث وان نزلت عن الآخر بعد

بعد الاستبراء مع الحكر ووقع الطلاق حينئذ لا يخلو عن اشكال (قوله حتى تبأس) فنظر هل المراد تباعد عن اليأس أو المراد يحصل اليأس بنحو الموت (قوله لان الله أجرى عليه الخ) أي لان الآية ثبوت ما ذواته والجل كذلك وانظر حكم التعمق (قوله وسقطا) لا يشك كل هذا بما في الخبر من انه لا يسمى ولدا الا بعد تمام أشهره خلافا لما في حاشية الشيخ اد ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر (قوله ولدا) غايته لان كلام المصنف عليه (قوله ان نوى ولدا الخ)

(قوله فان قال ان لم تعين بالصدق) أي وأراد ان كان هو ظاهر اه سم على حج (قوله صادقة) لا حاجة الى هذا القيد مع ما نقله بعد من البقيني بل هو ضرر لا قضاء له لانه صادقة برأخبارها مطلقا وهو خلاف ما يأتي (قوله كائنه) أي ايا ما لو قال ان لم تعدى هذه الزمان فلا بد ان تبدئ من الواحد ثم تزيد واحد واحدا الخ ١٤١ أخذ بما يأتي في جواز الشبهة

قوله لان ما وقع معدودا
أي يجب الزمان (قوله اذا
لم تعينه) خرج به ما لو
قال ان لم تعينه فلا يعتد
بنكاحه وكان نصته حج التي
وقعت لسم فيها التعبير
بان لم الخ ومن ثم كتب
عليه ما نه قد يقال هذا
تطبيق بمسحبه وقاعدته
لوقوع في الحال ويقبه
ان يقال ان قصد الاعطاء
في الحال مع تصافها بعدم
عليها في مكان لم تعدى
السماء فيقع في الحال والا
فهو كان لم يدخل الدار
لا مكان اعطى ابغير علمها
فلا يقع الا باليأس بشرائه
فليتأمل يظهر له لوجه
لما ذكره بل الظاهر انه
سهو وفي سم على حج
فسرع قال في الروض لو
أخذت له دينار اقل ان
لم تعين الدينار فانت طالق

نحوها فلا أثر لها (ولو اتى بها) أي زوجته (بسرقة فقال لها) ان لم تعدى في أي أمر هذه السرقة
(فانت طالق فقلت) كذا من أحدهما (سرق) والاخر (ما سرق لم تطاق) لان ما صادقة في
أحدهما فان قال ان لم تعين بالصدق لم يخص بذلك (ولو قال لها) ان لم تعين (صادقة) (بعد
حب هذه الزمان قبل كسرهما) فانت طالق (خالص) من العين (ان تذكر له) (عدد اعلم انها)
أي الزمان (لا تنقص عنه) عادة كائنه ثم زيدوا واحد احدي تلغ ما تلغ ان لم تزيد عليه عادة
ليدخل عددها في جملة ما أخبر به به ولا ينافيه قولهم لا يعتري ان يعرض فلو قال ان
أخبرتني بقدم زيد فأخبرته بكاذبة فقلت قال البقيني ان لم وقع معدودا أو معدولا كرو
عجز لا يفي به من الاعتبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالتصديق وم يكن فيه مطلق
الاخبار ولا أن المفهوم من الاخبار بالعدد ان تلفظ بذكر العدد الذي فيه الزمان ولا يحصل الا
بنكاح (والصورتان) في السرقة والزمان (فمن لم يقصد تعريفا أي تعيينا فانقصه لم يخص
بذلك لانه لا يصلح في حال بعضهم ولو وقع شيئا سواه عزمه لم يولاه لم يله اذ لم تعينه بان
طابق ثلثا ثم تذكر موضعه فراهيه لم تطلق بل لا تعتد بعينه لانه بان انه حلف على مستقبل
هو اعطاه لم تأخذ ولم تملك لم يحل فهو كالأصعد لسم يجمع انه في هذه منع نفسه على علم
يمكنه فعله وهناك على ما لا يمكن فعله انتهى وهو غير ظاهر أما قوله بل لا تعتد بعينه فمنوع
بل هي منعقدة وأما قوله به بلا صمد الصمد فمنوع بل نقط بذلك اذ لم تعدى الصمد
وسمكه الحنف حال واقاره هنا الحنف باليأس وهو حاصل في هذا التصريح في بعض الحنفية كما
فيه لاعطاء ولم تعطه أما البشارة فمختصة بانفس الاول الصدق السابق الشعور فذا قل
لنفسه من بشرتي ممكن بكذا اني طالق فانت برة واحدة بذلك ثانيا بعد اخبار غيرها أو كان
غير سار بأن كان بسوء أو وهى كاذبة أو بعد علمه به من غيره لم تطلق لمدوم وجود الصفة نعم
محتمل اعتبار كونه سارا اذا أطلق كقوله من بشرتي بغير أو أمر زيد فان قيد كقوله من
بشرتي بقدم زيد في طالق اكتفى بصدق الخبر وان كان كرها كاذبة له المأورد ولو قل
لزوجته ان لم تعدى جوز هذه الخبره اليوم فانت طالق وجب أن تبدأ من الواحد وتزيد

وبدا ففتحه لم تطلق الا باليأس من اعطاه بالموت فان تلف أي لدينار قبل التفكير من رد فكره اه أي فلا تطلق أو بعد
لكن من منعه طلق اه وقد يتوقف في قوله لم تطلق الا باليأس من اعطاه بالموت مع قوله وقد انتقضت فان الأس من رده
حاصل في الحال لانه بعد اتمامه لا يمكن اعطاه الا ان يقال انتقض عبارة عن التصرف بشرائه شيئا بعد لشره يمكن عوده
لها بهجة أو شره شيئا منها بمن أخذ أو غيره (قوله وتطير هذا الحنف باليأس) هو ظاهر اذ يمكن بينه ومحاوره وحلف على
غلبة القان والادلائح فيبظهر (قوله بعض الحنفية) لان معنى قوله اذ الخ ان مضى زمر يمكن فيه الاعطاء ولم تعط
وبغوات الحنفية أدت من الاعطاء في الزمن المتخوف لسمه وما ذكره الشارح يأتي مثله لغيره (زوجته شيئا وضع منها
أو سمع من محله ثم طلبه من غير الحنفية قال اذ لم تأتي به فانت طالق وهو الحنفية بعد في الحنفية حيث كان التعليق بأذ أو أما
إذا كان يان باليأس (قوله أما البشارة) يترن الاخبار الذي عبر به المصنف

لا تأتي مع تصور الحق بما إذا قال ولذا عبارة الصفه هنا الملو ولدهم مما دفع الثلاث وقتها بالافراء فان لم يشل هنا ولذا لا توافه كذلك والا وقت واحدة فقط (قوله حوامل منه) انما قيد به لقول المصنف فيما يأتي وانتقت عدتها

(قوله ما ذكر آفا) أي في الزمانه ١٤٣ (قوله لوجود سبب الحنث) إذ لو خذ منه نه لوسقط من حدار حثل سقوطه منه

حتى ينتهي الى المبدأ كرمها بطور لان المبدأ لم يبدأ بالواحد لم يمتد بزواها وقيل بخص من الحنث بأن تفعل ما ذكر آفا أو سقط حجر من علوق قال ان لم تخبرني بغير رماه حالاً فانت طالق ولم يرد تعييناً فقالت بخلاف لا أدى لم يحنث لانها صادقة بالخبر ولم يخلص من الحنث بقولها رماه أدى بخلاف ان يكون رماه كلب أو ربح أو نحوها لوجود سبب الحنث وشكك في المنع وشبهه بالوقال أنت طالق الآن يشاع به اليوم فضى اليوم لم تعرف مشيئته أو قال لها ان لم أقل كاتقولين فانت طالق قتالت له أنت طالق ثلاثاً فخلاصه من الحنث أن يقول أنت طالق ثلاثاً ان شاء الله وأنت طالق ثلاثاً من وثاق أو أنت قلت أنت طالق ثلاثاً ان شاء الله أو علق طلاقه وهي في ما جاز بالخرج منه وبالبث بان قال لها ان خرجت منه فانت طالق وان لبثت فيه فانت طالق لم تطلق خرجت أو لبثت لا يبعد بانه فاعوها فان قال لها ذلك وهي في ماء واكدت خلاصه من الحنث أن تحمل منه فوراً وان أرقط ما هذا الكوز فانت طالق وان شربته أو غيرك فانت طالق ثم ان تركه فانت طالق قبلت به خوفاً فوضعها فيه أو بلبثها بعينه أو شربته هي أو غيرها بعينه لم تطلق أو ان خالفت أمرى فانت طالق فخالفت غيره كالا تقوى فقامت لم تطلق كاجز به ابن القرى في روضه لانها خالفت نفسه دون أمره قال في الروضه وقيله نظر للعرف أو ان خالفت نهي فانت طالق فخالفت أمره كقوى فرددت طلق كاجز به أيضاً لان الأمر بالشيء نهي عن ضده قال في أصل الروضه وهذا طمس اذ ليس الأمر بالشيء نهي عن ضده فيما يختاره وان كان أي نهي عن ضده فالنهي لا يثنى عليه بل على اللغة والعرف قال الوالد رحمه الله تعالى وانما لم يجعلوا مخالفتها نية مخالفة لأمره بخلاف عكسه لان المطلوب بالأمر الاقناع ومخالفتها نية حصول الاقناع لا تركه والمطلوب بالنهي الكف أي الانتهاء عما فعلها أمره لم تنكف ولم تنته لا ياتيان بصدق مطلوب والعرف شاهد لذلك ولو قال ثلاثاً من زوجها (من لم) تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليسه) فهي طالق (قالت واحدة) منهن عدد ركعات فرائضها (سبع عشرة) أي غالباً (و) قالت (أخرى) أي ثمانية منهن (خمس عشرة) أي يوم الجمعة (و) قالت (ثالثة) منهن (احدى عشرة) أي لسان لم يقع) على واحدة منهن طلاق لصدق انكلى انهم ان قصدت تعييناً لم يخلص بذلك ولو قال زوجتي ان خرجت الا ما ذى فانت طالق فاذن لها وهي لا تعلم أو كانت صغيرة أو مجنوناً فخرجت لم تطلق اذ لم تخرج بغير اذنه ولو اخرجها هو لم يكن اذنا كما جاز به ابن القرى وان اذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانضلت لان ان لا تنكروا فافأشبهه ان خرجت مرة بدون اذنى فانت طالق ويقارن ان خرجت لابساً ثوب حر فانت طالق فخرجت غير لابساً فخرجت لابساً حيث طلق بعد انضلال اليمن لان قبضه الصفه فيصنف في الثاني بخلاف هذه ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحنث لحصول الاذن وان علق بـ لم يخرجت الا ما ذى فانت طالق فاي مرة فخرجت بلا اذن طلق لا تنقضها انكارها وخلاصه من ذلك أن يقول لها اذنت لك ان تخرجى متى شئت أو كلما

لنهدمه لافضل احد يحنث لانهم سبب سقوطه وطريقها ان يقول رماه مخلوق أو تهدم الجدار (قوله وشبه) أي في الحنث (قوله ان شاء الله لا حاجة الى التقيد بالمشيئة في هذه لانه حاك لقولها (قوله أو ان أرقط) أي صيته (قوله أو بلبثها بعينه) أي أوصبت بعينه (قوله فقامت لم تطلق) معتمد (قوله فرقدت طلق) معتمد (قوله لان المطلوب بالامر الح) وقد علم بعضهم هذا الحكم مستكاهه فقال

وأنت ان خالفت نهي تطلق فخالفت أمر اطلاقه انتق وعكس هذى لا وهذا النقل فأى فرق أوضه ايا فضل اه وانظمه الشيخ عيسى الشهاوى (قوله أو كانت صغيرة) أي أو اذن لها وكانت صغيرة الخ (قوله اذ لم تخبرني بغير اذنه) أي و ينبغي له اذا اذن في غيبتها ان يشهد على ذلك لانها لو خرجت بعد وادى انه اذن لها فانكرت لم يقبل

منه الا يبينه (قوله لم يكن اذنا) أي بحيث (قوله يصح في الثاني) أي ان خرجت لابساً ثوباً الخ (قوله شئت بخلاف هذه) أي ان خرجت الا ما ذى الخ (قوله ولو اذن ثم رجع) ظاهره ولو متصل به وهو كذلك لان المعلق عليه عدم الاذن لم يوجد لمعلق عليه (قوله لا تنقضها انكارها) أي بخلاف ما لو قال متى خرجت بغير اذنى فانت طالق فتقبل بعينه باذنه لها مرة لعدم انقضائه انكارها

ولادتهما (قوله على كل واحدة) فيه حوازن مع قول المصنف ثلاثا ثلاثا (قوله لا على نفسها شي) الأولى حذف لفظ شي (قوله فان أسقطت) أي الحوامل (قوله بعد وقوع الأول) انظر ما المراد بالأول مع ان الكلام هنا في العيسة (قوله أمام الحق بكما الخ) في التعبير بما هنا مع دخول ما بعده فمما قبلها علاقة وإيهام (قوله بحيث لا تنقضي عدة واحدة باقراها الخ) لا معنى له هنا مع فرضه المسئلة فإذا أكن حوامل منه (قوله فلا تؤثر ولا دهن الخ) عبارة الجلال الخلي فلا تؤثر ولا دهن في

(قوله ثم عدلت إياه لم تطوق) على المفهوم من قوله بعد فالاصح وقوع إطلاقها انما خلافا هدا لكن قوله وقال الوالد الجع الخ اقرار كل موضع على ما فيه وله انما قصد الفرق بين المأثورات وغيره حيث قيل بالوقوع فيه وبين ما لو خرجت العيادة وغيرها حيث قيل بعدم الوقوع (قوله المنصوص خلافه) أي فلا طلاق فيما لو خرجت لهما (قوله فالاصح وقوع إطلاق هنا) أي في قوله أولهما طلق (قوله وعدم الحنف في ذلك) ١٤٣ أي في قوله ان خرجت لغير عيادة (قوله

والفرق بينهما) أي بين

التي واللام (قوله لشبهها)

وأما لو تركت ما عتيد

للقضاء فصله عما لا يجب

عاهن شرعا كان تركت

الطبخ والجن أو نحو ذلك

عما عتيد لهن فله فضرها

على ترك ذلك فهل يصح

لان هذا ليس بيضا شريعا

أولا لانه سبب عرفي فيه

تطرر والأقرب الثاني

(قوله لم تطوق) أي وتصل

بمنه (قوله أو حلف لا يأكل

من مال زيد) أي أو عيشه

ونحوه أو طعامه والكلام

كاه عند الإطلاق (قوله

لاه) أي على ملك نفسه

وقضية ماني الغصب من

انه لو احدث فيه ما يسرى

الى التلف ملكه عدم

الحنف من الاكل من ماله

شئت أو ان خرجت الى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطوق أو لو ما طلقت کافی
الروضة هنا وقال في المهمات المعروفة المنصوص خلافه وقال في الروضة في الايمان الصواب
الجزم به وقال الواو القدره الله تعالى ان عبارة الروضة في الايمان ان خرجت لغير عيادة انتهى
فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنف في ذلك والفرق بينهما ان في مستثنائاته الغاية
المكائية أي ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها واللام في ذلك لتقليل
أي ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها معالس خروجها لغير
العبادة ولو حلف لا يخرج من البلد الامع امره فضرها لكانت تقدم عليها بظن أو ان حلف
لا يضربها لا يجمع بضرها بغيره لانه لم يعلق للعرف في الأولى وضربه لها يجب في
الثانية اذ المراد فيها بالوجوب ما تنصو الضرب عليه تأديبا أو حلف لا يأكل من مال زيد وقدم
له شيئا ما فيه ضافة لم يحنث لانه على ملك نفسه أولا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها
وعاد اليها ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحنث لا قطع الدعوى بالانتقال منها ثم ان أراد كونه
فيها اتجه الحنف كجائزته الادوي (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان) أو حلف بكون
القاف أو عصره (أو بعد حين) أو نحوه (طالعت بضئ لحظة) لا كلام من هذه يقع على القصر
والطويل والى جمعي بعد وفارق قولهم في الايمان لا قضين حلفك الى حين لم يحنث لحظة
فا كبر لم يقبل الموت لان الطلاق تعليق فيعلق بأول ما يسمى حيناً اذ المدة ارفق النما ليق
على ما يصدق عليه لفظها ولا قضين وعدوه لا يختص زمن فنظر فيه لياض ولو حلف
لا يصوم زمنا حث بشروعه في الصوم كالو حلف لا يصوم أو ليصوم من زمنا كفا صوم
يوم لا شمله عليها وقضية التعليل الا كفا بصوم ثلاث لحظات وبه صرح الاستوى
أو ليصوم من الايام كفا ثلاثة منها أو ان كان الله يذب الموحد فانت طالق لم يحنث الا ان يريد
ان كان يذب أحد انهم ولو اتممت زوجته بالواط حلف لا يأتي حراما حث بكل محرم

مطلقا وهذا كله عند الإطلاق فان قصد ابعاد نفسه عما يضاف لزيد فلا كلام في الحنف (قوله فتنقل منها) المتأد من
الانتقال انه يخرج منها على قصد السكنى بغيرها ولو لحظة لا يصدق عليه عرفه انه نقل وعليه فلا يخرج بشره مصلحة مثلا
وتدلي بمرالحلف والمفهوم من قوله ما دام فيها خلافه لأن يقال ان المفهوم عند الإطلاق جوام السكنى وهو يزول بالانتقال
الى غيرها وان قل زمنه كلفظة (قوله طلعت بضئ لحظة) فخرج فوقع السؤا عن شخص عيشه دين لا يخرج حلفه
بالطلاق له بغيره كل جمعة منه كذا ففوت جمعة من غير اعلم دفع ما يحنث في الجمعة التالية لها هل يحنث أم لا والجواب
عنه ان الظاهر ان قل فيه بالحنث لان كل جمعة طرف وبقراغته اتحقق عدم الاعطاء فهذا كله عند الإطلاق فلو دلت
القرينة على انه لا يؤثر ذلك مدة طويلا لم يوارد الا عدم الاعطاء فيها وفيما قرب منها فحنث لا بد من مؤخر لم يحنث
ويقيل ذلك منه ظهرا (قوله حث بشروعه) أي ولو في رمضان (قوله لا شغلها عليها) أي لا زمنة (قوله الا كفا بصوم
ثلاث لحظات) أي وعليه ولو حلف ليصوم زمنا كفا لحظة (قوله وبه صرح الاستوى الخ) فقد (قوله حث بكل محرم)

عن الأولى وولادة بعضهم في حق بعضهم (قوله أي كل منهما) فيه وفيما بعده مامر (قوله ولا يقع على الآخرين ولادتهما) أي أنفسهم أي لا موقع له منهم أي لا يصدق عليه (قوله ولا يقع عليه ولادة الأخرى شيء) يعني ولا يقع على واحدة أي ما يدل قرينة على خصوص الأول وأقول قصدته (قوله ثم قال) من جهة الصفة (قوله ليس فيه صفة تعليل) فرض الكلام فيما لو كانت الجملة الأولى مشتملة على تعليل صريح وهل مثله ما لو قال على الإطلاق لا يخرج من البيت ولا يخرج من الصفه فلا بحث بخروجها من الصفة ١٤٤ لكون كل كلاما مستقلا وأولاه نظير ومقتضى ما عمل به أنه مثله ويحمل خلافه وهو الظاهر بجمل ولا يخرج من من الصفة

أو أن خرجت من الدار وأنت طالق ثم قال ولا يخرج من من الصفة أيضا ما لا خبر لانه كلام مبتدأ ليس فيه صفة تعليل ولا عطف فلو خرجت من الصفة لم تطلق وقضية التعليل انه لو قال بدل الآخر عقب ما قبله ومن الصفة أيضا طلق وهو ظاهر وأنت طالق في مكة أو قال أو البصر أو نحو ذلك محال لا ينتظر طلق حالاً ما لم قصد تعليل (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد) مثلاً (أو لمسه) والوجه أن مسه هنا كلسه وأن افتراقاً في نقض الموضوع ولا اضطراب العرف هنا بتحداهما (أو نذقه تناولاً حياً) نأخاً أو مستيقظاً (وميتاً) فيثبت برؤية شيء من بدنه متصل بغير خصوصه تفسير ما يأتي لأمع إكراه عليها ولو في ما صاف أو من ورواج شفاف دون حيله في خصوصاً فهم ولو علق برؤيتها وجهه أو أقرنه في المرأة حثت ذلك بكنهه أو رؤيته إلا كذلك صرح به القاضي في تناوبه فيقال ولو علق برؤيتها وجهه أو بلس شيء من بدنه لأمع إكراه عليه من غير حائل لا خصوصه وظفر وسواء الرق والرقب والألمس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه الملق عليه لم يؤثر وإنما استوفى في نقض الموضوع لأن المداخلة هنا على لسان شيء من الخوف عليه ويشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفاً بخلاف ما لو أخرج يده من كوة مثلاً فرأى رأسه فلا حث ولو قال لعمري أنه رأيت فهو تعليل بمقتضى جعله لا رأى على التبادر منها أو علق برؤية الهلال أو التمرجل على العلم به ولو برؤية غيره هاله أو يتسام العدد فتطلق بذلك لأن العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلاً فلا بد من يكون الغرض زجراً عن رؤيته وعلى اعتبار العلم يشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو استبره به صبي أو عبداً أو امرأة أو فاسق قصده فظاهر كما قاله الأذري مؤاخذه وأقول أردت بالرؤية المعاينة صدق بعينه نعم أن كان التعليل برؤية غيره لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قلنا التفسير في الهلال بالله أنه ومضى ثلاث ليل ولم ير فيها من أول شهرت مستقبله فصلت بعينه لانه لا يسمى بعدها هلالاً أما التعليل برؤية القمر مع نفسه بعينته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث ليله قبلها لا يسمى قراً كذا أنى به والدرجته أنه تعالى لو قال إن رأيت محمد أصدى الله عليه وسلم فانت طالق فمات في المنام وأراد ذلك طلق فان نأزمه أنها صدقت بعينها لا يطلع عليه إلا من أو أن أراد رؤيته لاقى المنام وأطلق اتجه عدم الوقوع جلالها على الحقيقة (بخلاف ضربه) فإنه لا يتناول سوى الحي إذا الفرض منه الأيلام ومن ثم محامها اشتراط كونه مؤملاً لكن خالفه في الإيمان وصوبه الأسنوي إذ المداخلة على ما من شأنه ذلك وسيأتي ثم أن منه ما لو حذرها بشئ فأصاب أوجع الالدرجته الله تعالى بينه ما جعل الأول على اشتراطه بالقوة والثاني على نفسه (قوله فهو تعليل بمقتضى) أي فلا تطلق لأن التعليل بالمقتضى في الاتينية ضي عدم الوقوع

خلافه وهو الظاهر بجمل ولا يخرج من من الصفة عطفاً على قوله ولا يخرج من البيت فيثبت بكل منهما ما لو قال أردت الثاني الاستئناف قبل منه (قوله وقضية التعليل) أي في قوله لانه كلام مبتدأ الخ (قوله عقب ما قبله) أي وهو ما لو (قوله وميتاً) أمافي (رؤيته) ليس فظاهر وأما في القذف فلان قذف الميت كقذف الحي في الآثم والحكم اه شرح التبع (أقول) بل قذف الميت أشد من قذف الحي لأن الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت (قوله تطهير ما يأتي) أي في اللبس (قوله لأمع إكراه عليها) أي الرؤية (قوله ولو في ماء) غاية في تناول فيثبت بكل ذلك (قوله ولو علق برؤيتها وجهه) أي جاته لا بعينه الذي يمكن رؤيته بغير المرأة كجاني المعصر وبعض الشفتين (قوله برؤيته وجهه) أي رجه

نفسه (قوله فهو تعليل بمقتضى) أي فلا تطلق لأن التعليل بالمقتضى في الاتينية ضي عدم الوقوع بخلافه في النبي (قوله أو يتسام العدد) أي للشهر (قوله صدق بعينه) أي فلا يثبت باعلامه بل لا بد من رؤيته بنفسه ولا يلزم ذلك من كونه يسمى هلالاً لأن علق برؤية الهلال وأقران علق برؤية القمر ويسمى هلالاً لأنه ثلاث أيام ومدها يسمى قراً (قوله جلالها على الحقيقة) بظاهره وإن كانت من الأولياء لم تطوع برؤيتها على الحقيقة لأن العمدة محققة فلا تزول إلا بتعذر (قوله لا يتناول سوى الحي) أي ولو لم يباشر به

منهما ولا دقم معهن (قوله أمانى لحوق الولد الخ) لا يعني أن الصورة أنه تنكر ولا دتهاله فلا يقال أن الولد لفراسخ
(قوله نعم أن أقامت على منه أينة الخ) عبارة الصفة نعم أن أقامت كل بيضة بعضهم أوقع على ماني الشامل وتعين حمل البينة
فيه على رجلين دون النسوة إذ لا يثبت من الطلاق كما يصرح به ما مر أضافي الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في الخلاف
الشامل إلى آخر ما ذكره به يدل أن في عبارة الشارح سقطاً أو خالاً ١٤٥ (قوله يعينها في حقها) الصغير في بيئتها الضرورة وفي

حقها الصدقة (قوله اعتبر
حيض مستأخلاً الخ) لا يعني
ماني هذه العبارة من
الصعوبة وعندهم افهام
المراد (قوله تخالف لقول

في ذلك بالفضل ولعل بتقبل زوجته اختص بالحدة بخلاف أمه لأن القصد في الشهوة
وهذا الكرامة أو على بتكليمها زيدا فكلمته وهو مجنون أو سكران سكرًا يسمع معه
وبتكلم وكذا إن كلمته وهي سكرى لا السكر الطامع طلقت لوجود الصفة حتى يكلم غيره
وبتكلم هو عادة فإن كلمته في نوم أو غم أو غيبته أو هو مجنون أو مسرور وهو خضع
لصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو أنه من مكان لا يسمع منه وإن فهمه بقرينة أو
حاجته إليه رجع وسمع لم تطلق إذ لا يسمى كلاماً عادة نعم إن علق بتكليمها وهي مجنونة طلقت
بذلك قاله القاضي وإن كلمته بحيث يسمع لكن اتسنى ذلك لذهول منه أو شغل أو لفظ ولو كان
لا يسمع معه إلا صفاء طلقت لأنها كلمته وانتفاع السماع نهائياً وإن كان أصم فكلمته فلم يسمع
أصم بحيث لو لم يكن أصم لم يسمع لم تطلق كما يجزم به ابن القزويني وصرح به المصنف في تصحيحه وصرح
الرافعي في الشرح الصغير بالرفع وخرجه في الرخصة في كتاب الجمعة وقد له المتولي نعم
النص والأوجه كما أفاده الشيخ جمل الأول على من لم يسمع ولومع رفع الصوت والذي على من
يسمع مع رفضه ولو قال إن كلمت ميتاً أو جاسراً أو إن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمت نحو مخاطب
بمستحيل كالقوله إن كلمت ميتاً أو جاسراً أو إن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمت نحو مخاطب
وهو يسمع لم تطلق وإن كلمت رجلاً كلمت أمه أو غيره من محارمها أو زوجها طلقت
لوجود الصفة فإن قال قسدت منها من مكلمة الرجال الجانب قبل منه لأنه الظاهر وأن
كلمت زيدا أو غيرها فأنت طالق طاعت بتكليم أحد ههنا فطلعت العين فلا يقع بتكليم الآخر
شيء أو إن كلمت زيدا أو غيرها لم تطلق إلا بكلامهم أمداً أو مرتبة أو إن كلمت زيدا ثم همر أو زيدا
فعدم الشرط بتكليم زيدا قبل همر ومترادفها عنه في الأولى وعقب كلام زيدا في الثانية وأعم إن
الاحصاء إلا لأمم أو الغزالي يعلون في التعليق إلى تقديم الوضع للقوى على العرف الغالب
إذا العرف لا يكاد يتضبط هذا إن اضطرب فإن المراد جعل به لقوة دلالة حيث تنوع على الناظر
بالمأل والاجتهاد فيما يستقضى فيه (ولو خاطبته) زوجته (يكرهه كسافه أو بائعيس)
أو بائعرة (فقال إن كنت كذلك) أي سقم أو خسيساً (فأنت طالق) إن أراد مكافأةً بإسماع
ما تكرهه من الطلاق لكونها أغتبطه بالشم (طلقت) حالاً (وإن لم يكسفه) ولا لخصه ولا
حقرة إذ لمعنى إن كنت كذلك في زمرك أنت طالق (أو) أراد (التعليق) اعتبر (الصفة)
كثيراً (التعليقات) (وكذا) إن لم يقصد مكافأة ولا تعليقاً (في الأصح) مراعاة قضية لفظه إذ
المرعى في التعليقات الوضع القوي كما مر والثاني لا تعتبر الصفة جلا على المكافأة اعتباراً
بالعرف وأخذ بعضهم مما عثر أن التعليق بغير الشيا لا يحصل البر فيه إلا بفسله أبداً
استغناها الفسل من الوسخ لأنه العرف في ذلك وكلا وسخ لغياسة كما هو ظاهر ورزق الولي
له راق في التعليق بأن بنته لا تحبته فقامت له به فم يجتمع به ثم مال إلى عدم الحنث حيث لا بنية
لأنه لم يحنث بالفضل إلا بالياء وبجيتها إليه بالصدق غير مؤثر قال الورع الحنث لأنه قد يقال

(قوله بخلاف أمه) أي
فانه يتناولها حجة أو مبينة
(قوله حل الأول) هو قوله
لم تطلق (قوله والثاني) هو
قوله وصرح الرافعي الخ (قوله
أو غائباً) أي حال النوم
والغيبه (قوله قبل منه)
أي ظاهراً وباطناً (قوله)
فإن طرد عمل به) ومحل
العصم به ما حيث لم
يعارضه ما وضع شرعي
والأقدم فالحنث لا يصلي
لم يحنث بالداء وإن كان
معناها لغة لأنها موضوعه
شرعاً للهيئة الخاصة وفي
جمع الجوامع ثم هو أي
اللفظ محمول على عرف
المخاطب أي بكسر الطاء
ففي تشرع الشرعي لأنه
عرفه ثم العرف العام ثم
القوى أه ولا ينافي ما ذكر

هم على حج (قوله بعد
استغناها الفسل) أي في
عرف الخالف (قوله ثم مال
إلى عدم الحنث) وهو
لعمد ومثل ذلك في عدم

١٩ غنايه سادس الحنث ما وقع السؤال عنه من أن مضافاً شامراً مع زوجته خلف علم بالطلاق الثلاث أنها
لا تذهب إلى أهلها إلا إن جاءها بأحد هم تزوجه إلى أهلها وأقوالهم بانها على أيها فإما بد في منزله فراقاً في الطريق ووردها
إلى منزله وهو عدم الحنث لأنهم اتصلوا إلى أهلها ومثل ذلك في أهلها ومثل ذلك في أهلها ومثل ذلك في أهلها ومثل ذلك في أهلها

الاكثر الخ) قال في الصفة والتوقف على تصديقه بعلم انه استعمال الرسم في حقيقته وهو ما لم يقم عليه دليل والامتنع
لتصديقه (قوله أو حتما حصة واحدة) ليست هذه في الروض الذي تبعه الشراح مع شرحه هاتفي عبارة ما وانما ذكرها
الشارح بطريق المقابلة وكان ينبغي اسقاطها لاستكمال المهمة انما هو فيها لو قال ان حصة الحصة من غير ذكر واحدة
(قوله فان قلنا حصة) كذا في النسخ بلا ألف في نون حصة ولا ينبغي ان الصواب الحاقها لانه ضمير التكلم ومعه غيره وليس

أول ما مره الا قوله ان يكون أجبراله) وعليه فهل يثبت عبارة العادة به من مجرد التوافق على كونه يثبت عنه من غير
استصحاب صحيح أولا بتمن الاستصحاب ١٤٦ كما هو ظاهر قوله أجبراله فيه نظر ولا يبعد الاول لانه العرف العام المطرد فيها

بينهم ويفرق بين ذلك وما
لو قال لا أو جراً ولا يبيع
حيث لا يثبت بالفسد
منه لا أن مدلول اللفظ
ثم العقد الصحيح شرعاً وما
هنا ليس له مدلول شرعي
فعمل على المتعارف (قوله
والمراد تفليسه) أي فلا
يثبت الا اذا عمل أجبراً
عنده (قوله ويشبه أن
يقال) مقول قول الرافعي
أي ينبغي أن يقال في
تفسيره انه من الخ فلا
يتوقف ذلك على فعل حرام
ولا على ترك واجب (قوله
فأش القصر) أي فان
عين أحد هاتفي عينه كان
قل فلان حقة ذاتاً و
صفة عمل به وان أطلق
ثبت ان كان حقه بأحد
الوصفين لصدة الحقة
على كل منهما لو قال أردت
أحدهما وعينه فينبغي
قبوله منه (قوله ولا عبرة
بمرفون) معتد (قوله ولا

جاءت ولم يجمع به قال ومدلول لا يعمل عنده لغيره بحضوره وعرفاً ان يكون أجبراً له فان
أراد أحدهما فذلك والابني على ما مر من أن الغلب اللفظ أو العرف عند تعارضهما ويخيه من
تقليب العرف اذا قوى والمرد تفليسه هنا المطرد قالوا والخطا لاسم لمجموع غرض الازمة
وجنبها لعل واحد فلو جنبها ثم غرضه في محل آخر لم تكن خياطة ولو علق بتركها من خصائصه
ولها هاز ولا شرعاً لم يثبت بتركها لانه باعراضه واسقاطها يستحقها شرعاً لا بتركها لاسم ان
حقه لا يقطع بذلك ادخالها العود لا حصة فهر عليه (والصفة) تكفي المحرر (منافي الحلاق
التصرف) وهو ما يوجب الحجر عنه في بابها ونزاع فيه الاذري بان العرف عم به بآية
السان ونطقه بما يقيم منه سيما ان ذلك قرينة عليه بأنه خاطب بآية فقالت بما فيه
مثيرة لمصدره والاوجه الرجوع الى ذلك ان ادعى ارادته وكان هناك قرينة فان كان
طاماً لم يدعوه وان لم تكن قرينة (والخمس يس ق) أي قال العبادي هو (من باع دينه
بدينه) بأن تركها باستغفاله بها قال وأحسن الاختصاص باع آخره بدينه غيره وقال الرافعي تفقها
من نفسه نظراً للعرف (ويشبه ان يقال) في معناه (هو من يتعاطى غيره لا ثوبه بخلا) بما
يليق به بخلاف من يتعاطاه قاضاً وزهداً أو طرماً بالتكليف والحقة عرفاً فلا تأنييل
الشكل فأش القصر ووضعاً فقصر الفاسق قاله العرفي ثم قال وبلغني ان السماء لا برد به الا
فليل النخلة ولا عبرة بغيره فمن تفديس العرف العام عليه البطل من لا يؤذي الزكاة ولا يقرى
الضيف قاله المتوفى وقضيته انه لو اقصر على احدهما لم يكن بخلافه واعترض بان العرف
يقضي اثنا عشر فقط ورد يجمع بين الرجال والنساء جمعاً حراماً وان كان غيراً له قال ابن الرضا وكذا من
بذلك والقول من يجمع بين الرجال والنساء جمعاً حراماً وان كان غيراً له قال ابن الرضا وكذا من
يجمع بينهن وبين المرد والقرطبان من يسكت عن الزنى باعراً انه وفي معناه محارمة ونحوه
والدور من لا يمنع الداخل على زوجته من الدخول ومحارمة واماً وكذا زوجة كما يبيحه الاذري
وقيل الجية من لا يغا على أهله ومحارمة ونحوه والفتاوى الذوق لاطعام كان يرى أنه يري
الشراء ولا يشتري ولو قال من قبل له بازوج النجدة ان كانت كذا فهي طائفة طلق ان قصد
التخلص من عارها كقصده المكافأة ولا اعتبر الصفة والتعبه هي البقي والجو وذوري
من قام به الذلة والخساسة كما جزم به ابن القري وقيل من قام به صفة الوجه وجرى عليه

يقرى الضيف) قال في المختار وقرى الضيف يقربه قري بالكسر وقرى بالفتح والمذا حسن اليه وكتب
الجازي
أيضا لهما الله بقوله ولا يقري الضيف والظاهر انه ليس مراده هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرأ عليه
وقد جرت العادة بما كرمه (قوله ورد يجمع ذلك) أي فيصنف أحدهما كما يفيد كلام المنهج حيث عبروا (قوله لزمه بذله) أي
فيستحل الدين (قوله من لا يمنع الداخل على زوجته) أي ولو لم يهر الزنا لومته الخدام وقوله من الدخول أي على وجه يشعر
بعدم المروءة من الزوج اما جرت العادة به من دخول الخدام أو نحوه لاخذ مصلحة من غير مخالطة لمرأة فظاهر انه
لا يكون مقتضى التسمية الزوج بما ذكر (قوله ولا اعتبر الصفة) وهل يكفي فيها الشيوع أو لابد من أربع كالزنا وبكفي
ان كان به نظر والأقرب الأخير لان الطلاق يثبت برجلين

كما يسمي ما يأتي آخر السودة وصرح به هاتفي الضعفة (قوله فيما في باحدهما أي فلا تطلق إلا أن شاعت أحدهما لقوله كولو
أولك المطلقك) معطوف على لولا أولك فهو من مدخول أنت طالق أي قوله أنت طالق لولا أولك المطلقك ووجه عدم الوقوع

وقوله وسيد أي في العبد (قوله وقتلناه طلاق) على الرجوع (قوله بصفة طلاقه) قال سم على منهج وانظر إذا طلق الصبي
وحكم الحنبلي بصفة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث تزوجه كما هو قياس المجنون اه أقول الظاهر أن له الرجعة قياسا على
ابتداء النكاح وإن كان بائنا عند الحنبلي لأن الحكم بالصفة لا يستلزم التعمد إلى ما ترتب عليها فإن كان حكم بصفته وموجبه
وكان من موجبه عنده امتناع الرجعة ون حكمه بالوجوب يقتلها الاحتجاج في ردّها إلى عقد جديد (قوله أمكانه) أي فانه قد
يكون مستصليا كقولك هذا البت لا ينسلكم مثلاً ١٤٨ (قوله وانما منع مانع) وهو الاحرام ووجود الحرمة تحته (قوله

وسيد تغليبا لكونها استدامة وذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل بانه لا يتصور وقوع
طلاق عليه وبما يصح على فسخ صدر عليه وقتلناه طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بصفة
طلاقه في انه لا يلزم من نفي النكاح أمكانه فلا يستشكل غفلة عن ذلك وانما صحت الرجعة بمجرد
ومطلق أمة معه حره لان كلاهما لفسخ نفسه في الجملة وانما منع مانع عرض له ولم يصح كما
بأن رجعة مطلق إحدى زوجتيه مباح ومثله كما هو واضح مالمالك كانت معنية ثم نسبها مع
أهلته لفسخ النكاح لوجود مانع لذلك هو الإجماع ولو شك في طلاق فراجع احتياطاً ثم بان وقوعه
أحرأته تلك الرجعة اعتباراً في نفس الأمر كما يأتي قال الزركشي ولو عتقت الرجعة تحت عبد
كان له رجعة قبل اختيارها (ولو طلق) الزوج (فمن فلول الرجعة على الصبي حيث له ابتداء
النكاح) بان احتجاجة ظاهر لان الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعتبرت حكمائنا للعلاف
بان هذا لبعث لرافعي وريديان من حفظ جهة من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصريح
والكتابة ولو تغيرا الرعية مع قدرته عليها فن الصريح ان يأتي (راجعته) ورجعتك
وارجعتك أي واحد منها الشيوعا وورودها كذا ما اشتق منها كانت صراحة أو مرقعة
كافي لتتمه ولا تشترط اضافتها إليه بقولي أو إلى نكحي لكونه مندوب بل إليها كصفلائة أو
لغيرها كاذكره أو بالاشارة كعده فغير دراجعت لغو (والاصح ان الرد لا مساك) وما
اشتق منها (صريحان) لورودهما في القرآر والاول في السنة أيضا ومن ثم كان أشهر من
الامساك بل صوب الاسنوي انه كتابة كائنص عليه (وان الترويج والنكاح كائنان) لعدم
شهرتهما في الرجعة سواء أتى باحدهما وحده كترجعتك أو مع قبول بصورة العقد كما صرح
به في البيان وغيره (وليسل رددها إلى أو إلى نكاحي) حتى يكون صريحاً لان الرد وحده
المتبادر منه إلى التفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى أهلها بسبب الفراق فاشتراط ذلك في
صراحته خلاف ما جلع ليقضي ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلاً وقضية
كلام الرخصة ان الامساك كذلك لكن جزم البغوى بالقضاه بعده وأقرأه بندي ذلك فيه
(والجديد انه لا يشترط) لصفة الرجعة (الاشهاد) عليها بانه على الأصح انها في حكم الاستدامة

اعتباراً بما في نفس الأمر) وانما لم يكتبه بالوضوء فيمن
شك ثم بان حذنه لانه لم يكن
ثم جازماً بالنية والعبادات
بعده برأيتها ما في نفس
الأمر مع نفي المكاف
للا يكون متردداً في النية
(قوله كان له رجعة) أي
ولا يسقط خيارها بتأخير
الفسخ لغيرها في أنها انما
أنشئت براءة البينونة بانقضاء
العدة (قوله قبل اختيارها)
أي الفسخ (قوله ولو تغير
الرعية مع قدرته عليها)
تقدم له في الطلاق ان
ترجعه الفراق والبراح
كتابة لبعدهما عن
لاستعمال وقضية ما ذكره
هنا من قوله وتوصل
الرجعة بالصريح والكتابة
ولو تغير الرعية الخ ان
رجعة الرد لا مساك من
صريح فانظر هل يشكل

جعل ذلك من الصريح هنا على ما قدمه في الخلاف من ان ترجمه الفراق والسراح
من الكتابات لبعدهما عن الاستعمال (قوله ولا تشترط اضافتها إليه) أي في راجعتك الخ وفيما اشتق منها (قوله
لها) أي بل تشترط الاضافة إليها (قوله فغير دراجعت لغو) ينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جواباً لقول شخص له
اجعت امرأتك التماساً لا تقدم تطهيره في طلق جواباً للمفص الطلاق منه ونقل بالدرس عن سم على صح ما صرح به (قوله
لصوب الاسنوي الخ) ضعيف (قوله ان الامساك كذلك) أي مثل رددها (قوله لكن جزم البغوى الخ) معتمد (قوله بندي
لك) أي قوله في وقوله فيه أي في الامساك (قوله لا يشترط لصفة الرجعة الاشهاد) ع قال الزركشي في الكتابة يشهد على
لنظروا في النزاع في النية كقولك يشهد على النكاح ولا تشترط الشهادة على المرأة مع انها عماد النكاح وقوله ويبقى
لنزع هل اصدق الزوج اه سم على منج أقول القياس ذلك لان النية لا تعرف الا منه فيقبل قوله فيها ولو بعد انقضاء العدة

حينئذ كافي شرح الروض انه أخبره لولا حرمه أم الطهارة أو كذا هذا الخبر المخرج بطاها لمن ثم فسيده الشارح ع إذا صدق في خبره وقوله بذلك أن قول الشارح فيما يأتي هذا انما هو قوله أي أنت طالق في مثل هذه التركيب عبارة الروض

(قوله بل يندب) أي الاثم (قوله اجتمعهم على عدمه) أي وجوب الاثم (قوله عدم محتمل) أي الكفاية وقوله مطلقا أي قوي أم لا (قوله ولا وقتا) مثل ما قالوا راجع بك بقية عمرك ملاحظ الرجعة وقد يقال بجهتها لأن قوله ذلك انه راجعها بقية حياتها (قوله ثم قال راجعت المطلق) قد يخرج هذا التصور مما لو راجع لهما بعينها أو كل واحدة بعينها في صورة الإجماع أو تركها في صورة التسيان فخرى الرجعة وهو قياس ما مر في قوله ولو شك الخ اه سم على ج (قوله وتحصل بوطه) هو كالمستثنى من كلام المصنف أي فلو بقاء الحنفى الرجعية ثم هل شافيا فهل يجب عليه الرجعة أو التبتيد وكذا الولد الشافعي الحنفى في نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد لسكاح على قاعدة مذهبه أو لا قياسا على العبادة التي فعلها قبل ذلك أو يفرق بان العبادة انقضت على الصحة ولو سبق أثرها ١٤٩ في الخلل والرجعة موجودا فلا أثر وهو

الوطا مابق لانه مستند
المقد المتقدم وقد رجع عنه
فان قلت قياس عدم
التبتيد قياسا على الكافر
اذا أسلم قلت يمكن الفرق
بينهما بالنساع في أنكم
الكافر ما لم ينسأج في
أنكم المسلمين وأيضا
أنكم الكفار يحكمون
بجهتها بل الإسلام حرره
ويكن الجواب بانه ان
رجع عن تقليد الحنفى
مثلا في غيره لا يجب عليه
التبتيد ولا الرجعة الا
ان رجع في خصوص هذه
الجزئية بان صرح
بالرجوع فيها أو بانه قبله
ام لا لم يصرح بما ذكر

ومن ثم يصح لو لا لاضاهل يندب لقوله تعالى فإذا لم ين آجلهم أي قاربين بواغ
فامسكهم سم يعرف أو ذوقهم سم يعرف أو شهوا ذوى عدل منك وصرفه عن الوجوب
اجمعهم على عدمه عند الإطلاق كذا الامساك والقديم الاشتراط لا الكو بمنزلة ابتداء
لنكاح بل الطاهر الآية وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستصحاب كافي قوله نه في أو شهوا اذا
تباعدت ثلاث من المحذور وانما وجب الاستصحاب على النكاح لان الفرض هو وثابت هناك فان
لم يشهد احصا الاثم عند اقترارها بالرجعة خوف جهودها فان اقترارها في المدة مقبول
لقد رجع على الانشاء (تصح بكفاية) مع اليه كخبر ترك جنتك لا يستقبل كما لاطلاق وزعم
الاخرى وغيره ار المذهب عدم محتمل مطلقا (ولا تقبل تليقا) كراجعتك ان شئت ولو شخ
أن من غير ضوى كالجحيم الاذرى وان قلنا انها المستدامة كخبر ارس سئل على أكثر من أربع
نسوة ولا وقتا كراجعتك ثم او استغن من كلامه عدم مفرجة ممة كالوطا احدى
زوجته ثم قال راجعت المطلق لان ما لا يقبل التعليل لا يقبل الإجماع (ولا تحصل فعل
كوطه) أو مقدماته وان قصد به رجعتا فانه لا نكاح لا يحصل بالفعل ولا تحصل أيضا تذكر
الزوج طلاقها ولا بد له اشارة لآخر من المفيدة والنكابة فلم تحصل بهما مع كونهما مفلا
لانها لم يلقا بالقول في كونها كبايتين أو الأولى صريحة وتحصل بوطه وتتم كثر اعتقده
رجعة وترافعوا النسا أو اسلفوا قهرهم عليه كما تفرهم في العقد الفاسد بل أولى (وتخص
الرجعة بطولاً) ولو في البر ومثلها مستند خد مانه محترم على الأصح ادلاعه على
غيرها والرجعة شرطها المدة (طلقت) بخلاف المنسوخ نكاحها لانها عند أبي طي

بان قلته وشافعي في العبادات وغيرهما لم يصر به هدد الجزئية لنكاح صحيح لعقد المقدم لو وقع محتمل
لانه لا يلزم من بطلان لموم بطلان انصوص وهذا الثاني مانقه ج في قوله نصرتي مما صه السابعة أن يحصل
بتقليده الأول ويستمر أي أنه لم يرد غير بدنيار مامه مع هذه تلك الآثار كفي أخذ بشقة الجوار على مذهبه ثم تسقط عليه
فريد العمل بذهب شافعي فلا يجوز انصق خطه ه لعله على قوله ولا من رجع عن مذهبه في خصوص ما قلده فيه
وأرد أن يستمر على العمل بالانصار ما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص تلك المسئلة لم يمنع العمل بها لأن
قلنا لا يلزم من رجوعه مذهبه إلى غيره انعقاد خطه في جميع الجزئية بل بطلان التقليد في كل مسألة أراد التقليد فيها
من مذهب مخالف لمن أراد تقليده وقوله كخبر أخيه شقة الجوار على مذهبه ثم تسقط عليه صورته ان يأخذ ذرا
بشقة الجوار ثم يترقى دار أخرى فربما جره أن أخذها بالشقة فمتمتع من تمكنه بتقليد الشافعي مع ربه على الدار الأولى
(قوله ولو لم يرد) أي وان لم يزل يكره ما كان كثر غوره كاهوطا غير لا ينقص عن الوطى في الدار اه سم على ج (قوله
طلقت) أي ولو بتسليم القاضي على المولى وبكفي في تخليصها منه أصل المعلق ولا يقال ما ذهبه طلاق القاضي حيث جازت
الرجعة من المولى

وشرحه لوقال أنت طالق لولا أنك لم تنطق اذ المعنى لولا انطلق وكذا الانطلاق لوقال أنت طالق لولا أنك لم تنطق لولا انطلق

(قوله ولان الفسخ لدفع الضرر) قد يراد عليه ان طلاق الغاضى على المولى شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع من الرجعة ويمكن الجواب بان أصل الطلاق ليس ١٥٠ مقرر وعائلك فلا يضر ان بعض جزئياته شرع له بخلاف الصريح (قوله بلا مؤنة)

أى وإن قال لما أنت طالق طلقه فمكبر بها نفسك (قوله فتمتنع بعدها) أى وكذا معها ثم رتبته فى حج (قوله فلا تتصلوهن) أى تمنعن (قوله ولو بدو) (قوله فى عدة الحمل السابق) أى تمتنع عليه التمتع بها مادامت حاملا فلا يلزم برأيه حتى وضعت وراجع صحت الرجعة أيضا لوقوعها فى عدته (قوله اذ من قبل فى شيء) أى اذ من قبل قوله فى شيء الخ وقوله نعم يقبل استرداك على قوله وانما صدقت الخ (قوله فالاولى التعليل) أى بدل قوله لتعليلها على نفسها (قوله ويقبل) هو عطف على قوله نعم تقبل هى الخ (قوله فقلت) أى الرجعية (قوله وتبده التعليل الخ) معتمد (قوله وأخذ منه) فعل هذا الاخذ متعين لانا وان قصفتنا بقاء العدة فى البائن لا تنقل لعدته الوفاة (قوله ولومات) أى الرجعية (قوله والوارث) أى حيث ادعاه فى زمن يمكن فيه ذلك (قوله فيباعداه) أى من الحمل والافراء (قوله بتصديقه) أى الوارث (قوله وصغيرة) أى لم تبلغ زمتا يمكن فيه الحمل اما من بلغت ولم تحض ففى كالصغيرة وليس صغيرة كتابا فى كلام الشارح (قوله وحدها) أى الصغيرة (قوله لانها مؤتمنة على ما فى رجحها) لانها مؤتمنة على ما فى رجحها لانها مؤتمنة قد تعمس أو تعمس على الولادة والنفى لا بل لا بد من البينة لانها مدعية والغالب ان القوابل قد يشهدن بالولادة ولا بد من انفصال جميع المجلس حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها

بقاء العدة فى البائن لا تنقل لعدته الوفاة (قوله ولومات) أى الرجعية (قوله والوارث) أى حيث ادعاه فى زمن يمكن فيه ذلك (قوله فيباعداه) أى من الحمل والافراء (قوله بتصديقه) أى الوارث (قوله وصغيرة) أى لم تبلغ زمتا يمكن فيه الحمل اما من بلغت ولم تحض ففى كالصغيرة وليس صغيرة كتابا فى كلام الشارح (قوله وحدها) أى الصغيرة (قوله لانها مؤتمنة على ما فى رجحها) لانها مؤتمنة على ما فى رجحها لانها مؤتمنة قد تعمس أو تعمس على الولادة والنفى لا بل لا بد من البينة لانها مدعية والغالب ان القوابل قد يشهدن بالولادة ولا بد من انفصال جميع المجلس حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها

هذا ان تعارفه وميانه بهم فان لم يتعارفوه ميانه لم يخلط وهذا من زاده هنا اخذ من كلام الأصل بلفظ محل عدم الطلاق اذا صدق في خبره فان كتب فيه بلفظ طلقنا وان اقر به أي كذبه فظاهر ايضا انتهت وجهات علم مراد الشارح قوله ومنه كايان الخ) أي من الجهول (قوله ولا يبين ان ينسب في المستقبل) أي الذي هو صورة المتن (قوله يعني وفقد اعلامه) أي زيادة على علم المخوف عليه دليل ما ياتي به في الفهم وسياق ما فيه ويحوز ان يكون مراده 101 به تاويل معنى العلم في المتن فراد المتن يكون المخوف عليه

ثم ولدت آخر ولدون ستة أشهر صحت والا فلا ما اذا لم يكن فسابقا وأما الالة والصغيرة فانهم لا يجعلان وكذا من لم تحض ولا ينافيه امكان جليه الاله تلاد (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الانسانية (فامكانه) أي اقله (سنة أشهر) عددية لا هلالية كما يشبهه البقيني اخذا بما ياتي في المائة والعشرين (ولخظتان) واحدة قلو طه واحده وواحدة للوضع وكذا في كل ما ياتي (من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (التكاح) لان التسبب يثبت بالامكان وكان اقله ذلك كما استنبطه العلماء اتباعا على كرم القوم جهه من قوله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا مع قوله وفصله في عامين (أو) ولادة (سقط مصور في ثلثين شهرا) وهو ما بهرون أو بعده أشهر لان العبرة هنا بالعدد لا الالهة (ولخظتان) مما ذكره لغيره لصحبه ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثيل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح وقد علم الذي فيه اذ امره بالنطفة

ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصوره هلاله اصغر وجع ان الاستاذ بان جمعه في الاربعين الثانية لتصوير وبعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقطيل وهو حسن لكن يلزم عليه عدم دلالة في الخبر ويحاج بان ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية ثم يستمر ظهوره شيئا بعد شيء الى تمام الثالثة فيرسل الملك لقوامه ونفخه أو الامر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالاكثرتا المتفقين وحينئذ دلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين وقد صرح في افعي وغيره بان لو لم يتصور في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا ينافي ما تقدمه لان الثمانين مبادئ ظهوره ونشأته والاربع أشهر قيام كاله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) (فما نون) وما هو لخظتان) مما ذكره لغيره الاول ونشأته من انشاده القوا بل انها أصل آدمي والآن تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء) فراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان الثاني وثلاثون يوما ولخظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها هذا فراء ثم تحيض الاقل ثم تطهر الاقل فهذه اقره ثان ثم تحيض وتطهر كذلك فهذه ثالث ثم تطهر في الحيض لتبين الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح فيها الجمعة وكذا في كل ما ياتي وحمل ذلك في غير المبتدأة امهي اذا طقت ثم ابتداءها الدم فلا تحسب لان الفراء الطهر المتحوض به من فاقبل الامكان في حقها عتية وأربعون يوما ولخطة لانه يزاد في ذلك قدر اقل الحيض والطهر الاولين وتسقط اللحظة الاولى (أو) (طقت في حيض) (أو في نفاس) (فبسة) وأربعون يوما ولخطة) (بان) تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض فلهما ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الاقل ثم تطهر في الحيض كما مر ولا يحتاج هنا اللحظة الاولى لانها ليست من العدة (أو) كنت (أمة) أي فيها رق وان قل (وطقت في طهر) وهي معتادة (فبسة) أي قل امكان انقضاء اقره ستة

(قوله اما اذا لم يكن) مخزن قوله لمسه امكان (قوله فانهم لا يجعلان) أي فلا يصح ذلك وينبغي ان يحمله في الامة ما لم تضفه الى وقت ياتي جملها فيه كان ادعت ثم احمل قبل سن اليأس بمن يمكن اضافة الجمل الذي ادعت وضمه فيه (قوله في الصورة الانسانية) صرح به لدفع توهم أن راد بان تمام انقضاءه ولو نقص بعض أعضائه كان حكمه مخالفا لما ذكر (قوله ونضوه) كاستدخال المني (قوله شهادة القوا بل) أي أربع منهن على ما يفهمه الخلافة ككأن يجر لكن عبارة لشارح في العدد عدد قول

المصنف وتنقض بعضه ما صورته آدمي الخ فاذا اكتفي بالاخبار لمسه بالباطن يمكنه قابلية كاهن ظاهره أخذ من قوله لمن غاب زوجها فآخرها بعد عونه ان تتزوج باطنها اه ويمكن جل من ههنا من اشتراط الاربع على انظارها كالوقوع ذلك عند حاكم دون الباطن (قوله ثم تطهر) بعض المبرور يجوز فيها كما يؤخذ من عبارة الصحاح (قوله وتسقط اللحظة) أي لجواز ان يقع الطلاق مع آخر طهر (قوله بان تطلق آخر حيضها) أي بضرر أنها طلقت آخر الخ

الواقع بل لها اختلاف والاصح منه عدم الوقوع بل قال ج انه المنقول المتخذ ومن ثم قال أعني ج ان هذه الصورة غير مرادة للمصنف (قوله وان عكس من اعلامه) المناسب في القافية وان لم يتكس من اعلامه كاللايحق (قوله لان الحلف لم يتعلق

(قوله بان تطلق) فيه ما قدمناه (قوله أو طلق) أي الامة وقوله بان تطلق آخر حضيضه ما قدمناه ايضا (قوله حمل على الحضيض) أي حرة كانت أو أموان أو هم سببها اختصاصه بالامة (قوله وان غادت) أي امتدت (قوله ردت) أي الدعوى أي ولا تنز ولا احتمال شبه لها فيها ادعته ١٥٢ (قوله أو غيرها) ومعلوم انه مع العلم بمرام (قوله فان وطئ بعد نكته) أي في

ذات الاقراء (قوله أو شهر)

أي في ذات الشهر (قوله

وله الرجعة اليه) أي الى

الوطء (قوله لا يستلزمه)

أي حمل الاحتجاج (قوله

فان وطئ فلاحد) وينبغي

أن يكون الوطء صغيرا

لا كبيرا وقوله ولا يعز

بالبناء للمجهول (قوله

وغیره) أي كالفطر وانما

نص على الصغير بعد نفي

التعزير في الوطء لانه قوله

أن يقال لم يزره على الوطء

لانه قيل انه رجعة بخلاف

غيره (قوله بخلاف معتقد

حمله) ظاهره ولو رفع

لمعتقد تحريمه وينافيه

قولهم العبرة بعقيدة الحاكم

الا أن يقال لما كانت

العقوبات تدرا بالشبهة

جعل اعتقاد حله شبهة

مانعة من التعزير ثم رأيت

قوله الاتي في نفي الحد الحنفی

لا يعز الشافعي الى الحاكم

قوله فليقتصد بما لو رفع

لمعتقد تحريمه أيضا في

أن كلامنا الواطئ والحاكم

بمعتقد التحريم فلا يفتقد مقصوده من أن الحنفی يزره الشافعي لان الحنفی لا يعتقد حرمة ومن

ثم أطال سم على ج في منع كون الشافعي يعز الحنفی بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال فالوجه الأخذ بما أفاده عبارتهم هنا

من أن معتقد الحنفی لا يزره فليزره اه ونقل عن التفقيت لان المبدأ التصريح بما قاله سم وفرق بين حد الحنفی

أذا ضرب النبيذ بين عدم تعزير على وطء المطلقة رجسياً بالوطء عنده رجعة فلا يزره عليه كما أنه ذكح بل لا يزره

لشافعي لا يجرده ولا يزره (قوله جاهل) أي وقاعل جاهل الخ (قوله وهو قصر بهمهم) لم يقل وهي مرأاه المتعبر وهو قوله

اصبر بهمهم وكذا كل موضع وقع فيه التعبيرين مؤنث ومذكر الاولى فيه مرأاة الخ

به حيث غرض من الخ لا يناسب الصورة الأخيرة (قوله بخلاف فعل غيرهم) أي بمن لا يبال (فخصص في الإشارة إلى العدد) (قوله عند قوله طالق) تقدم له في فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه بعد قول المصنف قال طقتك أو أنت طالق ونوى عدد أو وقع وكذا الكتابة مائه مائة العدد كدية ١٥٢ أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بضمه على ما مر اه ومما رده

(قوله حينئذ) أي حين
ادقنا بالقاعدة (قوله
الحق لا ينز) هذا في
غاية الاشكال ويسلزم
عليه تنزيه من وطن في
نكاح بلا نوى ولا شهود من
اتباع أي حنفية أو مالك
وتنزيه عن وطن في وضوء
لأنه فيه أو قدس فرجه
ومالتي توضع قبل
وقعت فيه نجاسة لتدبيره
أو يستعمل أو ترك قراءة
القائمة خلف الامام ولكن
ذلك في غاية الاشكال
لا سبل البه وما أظن
أحدنا يقوله وأما القاعدة
التي ذكرها فلي تسلیم
ان الاصحاب صرحوا بها
فتمين فرضها في غير ذلك
وأمثاله وبالجملة قالوجه
الاخذ بها أفاده عبارتهم
هنا من أن معتقد الحل
كالحنفي لا ينزرا ه سم
على حج (قوله فليقبل الخ)
مقتضى (قوله طقتك
الرجعية) أي كغيرها (قوله
لو قال امرأه في عصمتي
الخ) وعليه فلو حلف
بالطلاق الثلاث أنها
فعلت كذا لا يبقها على

الحاكم لا يلزم حينئذ لا ينز الساقية فيه وان اعتقد تخريجه لان الحنفى يستعمله
والساقية ينز والحنفى اذا وقع وان اعتدله عمل بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح الطلاق
المستفرضه لله تعالى فليقبله على وقع لمقتضيه أيضا (ويجب لها وطئه) مهر مثل
ان لم يراجع) الشبهة ولا يتصور تكرار الوطء كما علم مما قيل انشطير لا تعاد الشبهة
(وكذا) يجب لها (ان راجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع أثر الطلاق والمارق النافى
لا يجب في قول مخرج من نصه فيما لو انزلت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة
أنه لا يجب مهر وخرج قول في وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النصين
والفرق بينهما ان الاصل ارفع أثر الخلف لا يقال الرجعية زوجة كما يجب مهران يستلزم
إيجاب عقد الكاح لم يبرئوا بحال لا تاقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق
فكان موجب الشبهة لا العقد (يصح بلا عاظهار وطئ) ولو بجال فلو قال وله مطلقة
رجعية وغير مطلقة كل امرأه في طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل امرأه في عصمتي أخذت
من اطلاقها ان الرجعية زوجة في حقوق الطلاق لها (واعيان ويتوارثان) أى الزوج
والرجعية كاتقدمه لان الرجعية زوجة في هذه الاحكام الخمسة بنص القرآن كما مر من
الساقية وسياق انه لا يثبت حكم الطلاق ولا يلايه البعد الرجعية (وإذا ادعى العدة منقضية)
بجملته مالم يسه (رجعية فيها انكرت فان انقضت على وقت انقضائه كيوم الجمعة وقال راجعتك
يوم الخميس) مثلاً (قلت بل السبت) مثلاً (صدقت بيمنها) انما لا تعلم انما راجعها فيه
لانقضائها على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعية قبله (أو انقضا على وقت الرجعية
كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (السبت صدق بيمنها) انما لما انقضت
يوم الخميس لانقضاء ما على وقت الرجعية والاصل عدم انقضائه العدة قبله (وان تنازعا في
السبق بلا اتفاق) على أحد ذلك (فلا يصح ترجيع سبق الدعوى) لا استقرار الحكم بقول
السابق (فان ادعت الانقضاء) أو لا (ثم ادعى رجعة قبله صدق بيمنها) ان عدتها انقضت
قبل الرجعة لانها المسبقة باعدائه وجب تصديقها القبول قولها فيه من حيث هو موقع قوله
انقوا (أو ادعاه قبل انقضاء العدة فقالت) بل راجعتى (بعده) أى انقضت (أى صدق) انه
راجعها قبل انقضائها لانه لم يسبق باعدائها وجب تصديقها لانه لم يكملها فصحت ظاهر ان وقع
قولها بعد ذلك لغو ومثل ذلك ما لو علم الترتيب دون السابق منها فيصحت هو ايضا لان
الاصل بقاء العدة والذى في قول الزوج استنبهه التناكح والثالث قولها لانه لا يطلع عليه لامن
جهتها والرابع يقرع بينهما فقدم قول من خرجت فرعته ثم ما ذكر من اطلاق تصديق
الزوج فيما ذنب سبق هو مافى الروضة كذا مرح الصغير وهو المحدثون ذكرى الكبير عن
القتال والبغوى والتولى له يشرط نفي كلامها عنه فان اتصل به فبهي المصدقة لان الرجعة
قوليته فتو له راجعتك كانشائها لا وانقضت العدة ليس بقول قولها انقضت عدتي اخبار

٢٠ غايه سادس: صحت لم يحل الطلاق الرجعي لانهم يخرج به عن صحتهم فليراجع ويحفل خلافه وهو الاقرب
جلالة صحت على الصفة الكاملة وقد اختلف اطلاق المذكورون بين ان مثل على عصمتي على فليراجع وفي حج هنا
ما يؤيد الاول لم يقل أردت الصفة الحقيقية (قوله على أحد ذلك) أى وقت الانقضاء ووقعت الرجعة (قوله ومثل ذلك)
على تصديقه (قوله ما لو علم الترتيب) أى بين المدعين ه سم على حج

الذي مر في الكتابة والذي اعتمد فيه انه تكفي التثنية عند أي جزء أن ثبت بان مثلاً ظاهراً ولبعض (قوله لا غيباً) دليل لا شرطاً إلا في الإشارة فالصغير في اعتيادها راجع إلى مطلق الإشارة (قوله ولا يلحقنا) في بعض المواضع عن الشهاب سمع أن والد الشارح يخالف في هذا في قوايه (قوله لا يحصل كالتقدم عليها) صوابه فعملت كالتقدمة عليه (قوله وكون النكحة إذا أعيدت الخ) جواب عن اشكال في المتن لا يخفى (قوله ومثله) أي مثل ما لو كانت نصي رمتين ولو أعقبه (قوله انه لا يرثونه) أي الحاكم وقوله قال الزركشي الخ محمد ٢ (قوله أعم من ذلك) أي من أن يكون عندما كره أو غيره ولو كان الصغير من أمه الناس (قوله ان لم تنكح) ١٥٤ أي تنكح بغيره (قوله ولها عليه) أي الثاني وقوله وله الدعوى

عما تقدم فكان قوله راجعاً لحداد فافهمه فلا يصح وهل المراد صدق الدعوى عند الحاكم أولاً قال ابن عسقلان نعم وقال السمعاني المحض في يظهر من كلامهم أنهم لا يرثونه قال الزركشي وهو الظاهر وتبعهم الولي العراقي وغيره هذا كله ان لم تنكح والا فان أمهم ينفقة بالرجعة قبل الانقضاء فهي زوجته وان وطئها الثاني ولها عليه وطئه مهر مثل وان لم يقمها فله تخفيفها وان لم يقبل اقرارها على الثاني وله الدعوى على الزوج أيضاً لانها في جبالته وفراشه على ما نقله في الروضة عن قطع المعامل وغيره من العراقيين ويزعم ابن المقرئ هنا لكن نقل فيها مقابله عن نصيب الامام لانها ليست في يده من حيث هي زوجة ولو أمة ويناسه ما صرح فيما لو زوجها ووليا من اثنين وادعى أحدهما زوجين على الآخر سبق نكاحه قال الشيخ ويجاب بانهم ممتثلان على أنها كانت زوجة للدلول بخلافه ما تم ولو أقرت أو نكحت خلف غرمت به مهر المثل لانها كانت بائناً في نكاح الثاني أو فكيف يناله بين الأول وحقه أو ادعى على من زوجة انها زوجته فقالت كنت زوجته فقلتني جعلت زوجة له لا قرارها ان خلفه انه لم يطلق والفرق بينهما اتفاقاً في الأولى على الطلاق والاصل عدم الرجعة بخلافه هنا من أن أقرت أولاً بالنكاح الثاني أو أدعت فيه لم تنكح منه كالأول نكحت رجلاً بائناً ثم أقرت برضا محرم بينهما لا يقبل اقرارها وكأول باع شيئاً ثم أقرت به كان ملك فلان لا يقبل اقراره ذكره البغوي وقيد البليغي فقال يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح بان هي تحت يده ولا يثبت ذلك بالبينة فان وجد أحدهما لم تنكح منه جزأ (قلت فان ادعى ما) بان قالت انتقضت عدي مع قوله راجعاً لحداد (صدقت بيننا والله أعلم) لان الانقضاء بما يصير الا لشهادتيه بخلاف الرجعة ولو قال لا نكح سبقت ولا معة فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة ولا ينافي ما صرح قولهم لو ولدت وطلقها واختلقت في السابق انها من اتفاق على وقت أحدهما فالتكس عامر فاذا اتفق على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيه ما وان كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وان لم يتفقا خلف الزوج لان اتفاقهما على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ثم لم يتفقا قبل الولادة فتوى جانب الزوج (ومضى ادعاها) أي الرجعة (والعدة باقية) جملة حالية أيضاً باتفاقهما وأنكرت (صدقت) بيمينه لقد رتته على انشاؤها ومن ملكه ملك الاقرار وهل دعواه انشاء لها أو اقرار به لوجهان رجع ابن المقرئ تبعاً للاسنانى الاول والاخرى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه وفي كلام الشارح ايما لمرجع الثاني اما بعد

الخ محمد وقوله وفراشه عطف تفسير (قوله نقل فيها) أي الروضة (قوله غرمت له) أي لا دلل قضيت انها لم تاذن بان زوجت بالاجار ولم تكن لا تفرم شيئاً سم على ج وصورة كونها تزوج بالاجار مع كونها مطاعة طلاقاً رجعياً أن تستدخل ماء المحترمة أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم يزل يكرها (قوله لم تنكح منه) أي الثاني (قوله لا يقبل اقرارها) أي بالخاص (قوله لا يقبل اقراره) أي ولو كان في مدة المسارعة وطريقه اذا اراد ان ينقض أن ينفق (قوله وقيد البليغي) بوفى نصفه وأشار إليه القاضي وكذا البليغي فقال يجب تقييده بما إذا لم يخلفه أو وضع عافي الاصل (قوله فان وجد أحدهما) أي الاقرار أو الاذن في النكاح (قوله ولا ينافي ما صرح) أي من

التفصيل في قول المصنف وإذا ادعى والعدة باقية الخ (قوله فاذا اتفق على وقت الولادة) كيوم الجمعة وقال العدة طلقت السبت فالعدة باقية إلى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله أو الطلاق أي كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت اه سم على ج (قوله وذلك) توجيه لعدم المناقاة (قوله ولو كان المصدق في أحدهما) أي هذه المسئلة والسابعة في قول المصنف وإذا ادعى الخ (قوله ومن ملكه) أي الانشاء (قوله وهذا هو الوجه) أي فيكون اقراراً وينبغي عليه انه ان كان كاذباً لم يخل له بائناً ٢ قول المحض قوله أعم من ذلك ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا عمن الخ وانما هو في النسخة

به لكان واخصا على انه معلوم منه بالاول فلا حاجة اليه (قوله او غيره) مراده بما شمل غير الحلقه من حق او غيره لبيان
التعليل (قوله طلق حالان غرضه التصديق هو من امثلة المتن في فصل في انواع اخرى من التعلق به) (قوله علق
بمقتضى) أى اثباتا كافى هذه الامثلة بخلاف التثني كان لم يتعلق فان حكمه الوقوع حالا كما صرح به قريبا في شرح قول

(قوله وفصل الماوردى) المتقدم ما تقدم من التصديق به (قوله ومتى أنكرتما) أى ولو عنسما كما هو مخرج قول الاشعري في
بسط الاقوال لو اخرجت المطلقة بأن عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت ١٥٠ الانقضاء والمدة محتملة لزوجة في

الحال (قوله لا يقبل منها

باعتبارها) في قوله بنت

زيد او اخته (قوله الا عن

ثبت) أى دليل وقوله

وتحقق عطف مغاير (قوله

وبنى عليه) أى على قوله

وبان التثني الخ قوله ولما كد

الامر) فضيحه انه لو وقع

التنازع في الرجعة عند

حكم وصدقت في انكارها

لا يقبل تصديقها وهو

خلاف ما اقتضاه الطلاق

قول المصنف متى أنكرتما

وصدقت الخ وعليه فالتعليل

بالثني هو المقول عليه

(قوله ومولده) أى لوطه

(قوله امتنع من قبول

نفسها) أى بان قال لا

استحق فيها شيئا لكون

الطلاق بعد الوطء قالت

هى لئلا النصف لكون

الطلاق قبل الوطء فالعين

مستتركة وامتنع من

قبولها الخ (قوله صدقت

لو كانت حرة) أى كان

انقضاء وقت الانقضاء

واختلفا في الرجعة الخ

العدة وقد أنكرتما من أصلها فى المصدقة اجابا ومقتضى الطلاق تصدق به ببلين وفصل
الماوردى فقال ان لم يتعلق به قبل الرجعة حق لها فلا يمين عليه وان تعلق به حكمه لو كان
وطئها قبل اقرارها رجعة قطا لنبه بالمهر فأكثر وجوبه وادعى الرجعة فيه حلف (ومتى
أنكرتها وصدقت ثم اعترفت بها) له قبل أن تنكح (قبل اعترافها) لانها لم يحدث حقها ثم
اعترفت به لان الرجعة حق الزوج وظاهر ما لو ادعت انها بنت زيدا وأخته من رضاع ثم رجعت
وكذبت نفسها لا يقبل منها باءاداعها هاتان أسد الحزمة فكان أقوى وبان الرضا ع يتعلق بها
فالظاهر انها لا تقر به الا عن نيت وتحقق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر بها ثم تنعز وبان
التثني قد يستصحب به العدم الأصلي بخلاف الثبات لا يصدر الا عن تثبت وبصيرة غالباً فامتنع
الرجوع عنه كسائر الاقوال وقاله الامام بنى عليه انها لو ادعت انه طلقها فأنكر وتكلم من
اليمين خلقت ثم كذبت نفسها لم يقبل وان أمكن لاستناد قولها الاول الى اثبات ولما كد الامر
بالدعوى عند الحاكم (وإذا طلق) الزوج (دون ثلاث وقال وطئت بزوجه قبل الطلاق) فلى
الرجعة وأنكرت وطأه (صدقت بيمين) انه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لان
الاصل عدم الوطء وانما قبل دعوى عين ومولده لثبوت النكاح وهى زيدا لثبوت دعواها
والاصل عدم من يله وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعى مثبت الرجعة قبل الطلاق والاصل
عدمه وليس له نكاح أختها ولا أربع سواها ثم أخذته باقراره (وهو مقرر لها بالمهر فان قضته
فلا رجوع له) لانه مقرر باستيفائها لجمعه (والا) بان لم تكن قضته (فلانطالبه الانصاف)
لاقرارها انها لا تصحق غيره فلأخذته ثم أقرت بوطئه لم تأخذ النصف الا بقرار ان
منه هذا في صدق دين اماعين امتنع من قبول نصفها فلم يقبله أو ابرأها منه أى غلبه لها
بطريقه بان يتطلبه الحاكم نظير ما مر في الو كالة فان صمم اتمعه انقاضى نفسها فاعطيا
نصفها ووقف النصف الاخر فحث يده الى الصلح والبيان ولو كانت المطلقة رجسا أمة
واختلفا في الرجعة صدقت بيمينها حيث صدقت ولو كانت حرة ولا أثر لقول سيدها على المذهب
المصوص ولو قال اخبرني مطلقا بانقضاه عدتها فراجعتها مكفلا لها ولا حصدة قولنا مكفلا
لها ثم اعترفت بالكذب بان قالت لم تكن انقضت حمت الرجعة أو أسأل الرجعية الزوج أو ثابته
عن انقضائها زعمه اخباره كافى الاستعانة بخلاف الاجنبى لو أسألتها في أوجه القولين

كتاب الابلاء

مصدر الى أى حلف وهو لغة الحلف بدليل قراءة ابن عباس الذين يسمعون من نسايتهم

(قوله حمت الرجعة) ولا يشك على هذا ما مر من انها لو ادعت الطلاق وأنكر الزوج فحقت هى ثم اكدت نفسها بحيث
لا يقبل لانه يحلفها ثم ثبت الطلاق وهى ترديعه وما هنا الحاصل منها بغير دعوى انقضاه العدة ولم يصدقها فيه والقول قوله
في ذلك فرجوعها عن دعوى الانقضاه أو اعترافها بعد الانقضاه فيضير الحكم الذى ينشأه بقول الزوج لم ينقض (قوله لم
اخباره) أى ليعرف بذلك ما له من جواز الرجعة وما عليه من النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك (كتاب الابلاء)
(قوله قراءة ابن عباس) قد يشعر بان أهل اللغة لم يصرحوا بان معناه ذلك وليس مراد فى المختار أى بولي ابلاء عطف (قوله
من نسايتهم) وعليه فيكون (قوله تر بص مبتدأ حذف خبره أى لهم تر بص أربعة الخ

المصنف والمصوران فحين لم يقصد نفي ما لكانه فيما اذاعوا باذا والطاهر ان مثلها ان هذا وقوع الاس مالا فليراجع
ثم رأيت الشهاب سم صرح فيما ساق في شرح قول المصنف ولو اكل قرا الخ حيث قال عقب قول النخبة هناك فهو
تعلق بمقتضى ما منه أى في النفي فيقع في الحال اه والصورة هناك ان التعلق بان (قوله أى وأوجدت الروح فيه مع موته)

(قوله وأى كذب ما يكون) أى كذب أحواله اذا حلف بالطلاق (قوله أو بما لحق بذلك مما ساق) أى من كل ما يبدل التزامه
على امتناعه من الوطء نحو قامن ١٥٦ (زوم ما التزمه بالوطء) (قوله لا بعد الشفاء) أى وبعد الرجعة (قوله ونياس

ما) أى من انما لا تضرب
المدة لا بعد الشفاء وقوله
عنه أى الزكوى وقوله في
الاولى هى قوله وصغيرة
الخ (قوله لا بعد الفحل)
أى في المحرمات والتكفير
أى في الظاهر منها وقد
يقال المانع في الطاهر من
جانبه وهو ممكن من
التكفير وان لم يكن فوراً
فيحاط عليه بضرب المدة
من الحلف لعدم تكفيره
وهو واجب عليه (قوله
لا يستعاده) أى في الغرض
(قوله ولو لم يخط) عبارة
شخصاً بآدى قوله على
أربعة أشهر أى بمن يتأق
فيه المطالبة والرفع فى
الحاكم اه لكن هذا
مخالف لقول الشارح
الآتى وفائدة كونه موالياً
زيادة المنة الخ (قوله
انهم المولى) وهو كبيرة
على ما فى الزواج قال سم
على ج عدى في الزواج الايلاء
من الكفار ثم قال وعدى
لهذا من الكفار غير بعيد
وان لم أر من ذكره اه لكن

قال الشاعر وأ كذب ما يكون أو المتى • اذا آى عينا بالطلاق

وكن طلاقاً الجاهلة بفير الشرع حكمه وخصه بقوله (وهو حلف زوجه صريح طلاقه) بالله
أو صفة له مما يأتى في الأيمان أو بما لحق بذلك مما ساق (ليستن من وطءها) أى الزوجة
أو لورجعية وصغيرة لاحتمال الشفاء ولا تضرب المدة لا بعد الشفاء أو محرمه لاحتمال الفحل
ببصر وغيره بقاله الزكوى وقاس ما مر عنه فى الأولى ان لا تضرب المدة لا بعد الفحل
والتكفير وصغيرة بشرطها الا قسواء قال فى الفرج أم أطلق وسواء أقيده بالوطء الحلال أم
سكت عن ذلك (مطلقاً) بأن لم يقيد بعبدة وكذا ان قال أبداً أو حتى أموت أنا أو يزيد أو حتى
ولا يرد ذلك على المصنف لانه لا يستبعد زل منزهة لا يأتى على الأربعة ولو قال لا طام قال أردت
شهر أم ثلاثين (أوفوق أربعة أشهر) ولو لم يخط لقوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم الآية
واغما عدى فيها عى وهو اغما عدى بلى لانه ضمن معنى البعد كما به قبل يؤمن معدين أنفسهم
من نساءهم وقيل من السببية أى يخلفون بسبب نساءهم وقيل من زائد والتقدير يؤمنون أى
مضاف فيها مما على ترك وطء أو ترك وطء نساءهم وقيل من زائد والتقدير يؤمنون أى
يعتزلون نساءهم أو ان آى تعدى بلى ومن ثم قال أو البقاء تفلسن عن غيره انه يقال آى من
أمر أو على امر أو أنه وفائدة كونه موالياً فى زيادة المنة مع تعدد الطلب فيها لا احتمال الايلاء
بعضها على المولى باذائها وأياها من الوطء تلك المدة فخرج بالزوج حلف أجنبي وسد فحين
محصنة كما يأتى ويصح طلاقه الشامل للسكران والمرضى بشرطه الا قسواء والعبد والكافر
والصبي والمجنون والمكروه وليستن الذى لا يقابل عادة الا فيما يقدر عليه العاجز عن الوطء بضو
جب أو شلل أو ذيق أو قرن أو صغر فها يقيد الا قسواء الايلاء لا تنفاه الايلاء وما تقر رائد ف
اراد هذا على كلامه بأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه سيصح بذلك ووطئه حافظه
على ترك التمتع بغيره وبقي الفرج الى آخره حلفه على الامتناع من وطئه فى الذر أو الحيض
أو النفاس أو الاحرام فهو محض عمن فان قال لا اجامعك الا فى نحو الحيض أو نهار رمضان
أو المصنف وجهان أرجحهما الا بجزء السرخسى والرافى فى الصغير فى صورى الحيض
والنفاس ومثلها البقية وضوق أربعة أشهر الا ربعة فأقل لان المرأة تصبر عن الزوج أربعة
أشهر ثم يفتى صبرها أو يقل ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطأها لم يكن مولى كالا يلاء
من صغيرة وقال القسطنطينى يكون مولى الاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا
بعد الاجتماع ولو آى مرتداً أو مسلماً من مرتدة قسطنطينى تنفقه الميم فان جمعهما الاسلام
فى العدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مولى والا فلا والأربعة هلالية

نقل عن الشارح انه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفى نسخة بان قد نفي وطئها بجملة حلفها لانها فى ما مر
فهو محض الخ وما راده بما مر قوله وسواء أقيده بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك (قوله فهو محض عمن) أى ليس ايلاء فليس لها
مطالته بالوطء بعد أربعة أشهر ومتى وطئ حش ولو لمه ما التزمه (قوله أرجحهما) أى لا يكون مولى اخلافاً على وجهه
انه اذا وطئ فى شيء عدا كرحصل به الشفعة وان حرم وطؤه (قوله كان مولى) معتقودى نسخة لم يكن مولى كالا يلاء من صغيرة
وما فى الأصل هو الأقرب لما ساق فى الصغيرة من أنه اذا بقي بعد طاقها الوطء بما يزيد على أربعة أشهر كان مولى

أي فيصير ميتاحيا حتى يكون من الخلق عقلا (قوله ان الاتيان فيه يعني النبي الخ) هذا البلا في برده على شيع الاسلام في اقتائه في نظير المسئلة المتقدم في الكلام على أدوات التعلق فراجعوه (قوله ولو متوايين) كان المراد ولو متفرقين فليراجع (قوله وقال الا دري الخ) ظاهر هذا السياق ان كلام الا دري مقابل لوقوع وانما صاعده عدم الوقوع وليس كذلك بل حاصل كلام الا دري يرجع الى ما استوجهه الشارح بعد على ان الشارح كان بحر ١٥٧ لم ينقل كلام الا دري على وجهه كما يعلم من سوفه وذلك انه لما ذكر

أن قضية كلام المصنف الوقوع اذ قصد الحالف تعيينا كما في الشارح قال عقبه مانصه وعبارة المحرر

(قوله اذ الغالب عدم نقصها) وفي نسخة عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا المول اه

وهذه هي الصواب وعليه فالوجاهة الاربعة كروا مل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الابلاء منه على ان العبرة بما في نفس الامر

قوله فانه مول أي زيادته على الاربعة (قوله أما اذا اتفق) محترضا ما فهم من قول المصنف اربعة أشهر

(قوله فيلزمه قبل النكاح) أي ويكون بزنا أو شبهة (قوله فان تكهما فلا ابلاء) أي أو عنقها السيد وتزوج بها ويمكن دخول هذه في قوله فان تكهما الخ (قوله اذ لا يذام منه) قضيته انه لا يتغير الحكم روال الزنوا

و اقرن اعدم قصد الايذاء وثبت الحلف لان زوال الزنوا والقرن غير محقق بخلاف الصنف فان زواله

محقق الحصول (قوله لا مكاه برجعتا) أي وتحسب المدة منها كما يأتي (قوله وليس ابلاء) أي حيث قصد التاكيد وأطلق أو الاستئناف وما يأتي في قبيل الظاهر من قوله ولو تكررين الابلاء الخ فليراجع

ما هنا فان الحالف عليه في الثانية مدة غير المدة الاولى فهي ايمان متعددة مطلقا ولكنه ليس بابلاء لعدم زيادة كل مدة على اربعة أشهر

فلو حلف لا يطأها مائة وعشرين يوما حتى يكون موليا حال اذ الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا المول وعلم من كلامه ان له ستة أركان محالوف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان وان كلاله شروط لا بد منها (والجديده) أي الابلاء (لا يتخص بالحلف باقية تعالى وصفاته بل لوعلق به) أي الوطء (مطلقا أو اعتقا) وقال ان وطئتك ففقه على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان موليا) لانه يجمع نفسه من الوطء بما علقه به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرية كما يجمع نفسه بالحلف باقية تعالى ولكونه يمينان لغة فشملة الآية والتقديم احتصاصه بالحلف باقية تعالى أو بصيغة من صفاته لانه المهور في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقا وكالحلف الظاهر كما نبت على كطهر أي سنة فانه ابلاء كما يأتي أما اذا اتفق قبلها كان وطئتك فلي صوم هذا الشهر أو شهر كذا وكان ينقض قبل اربعة أشهر من المين فلا ابلاء ولو كان به أو يوم ما يمنع الوطء كرض فقال اب وطئتك ففقه على صلاة أو صوم أو نحوهما فاصدا به بذرا الحجاز لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الا دري انه لا يكون موليا ولا آثم أو يصدق في ذلك كسائر نفوذ المجازاة وان أي ذلك المطلق الكتاب وغيره (ولو حلف اجنبي) لاجنبية أو سبب لامتته (عليه) أي الوطء كوالله لا أطولك (فبين محضة) أي لا يذمها قبل لزمه قبل النكاح أو بعده كفارة وطئها (فان تكهما فلا ابلاء) تخبرك عليه به فلا تضرب المدة وان بقي من مدته عنها فوق اربعة أشهر وتأذت لا تنقاه الاضرار حين الحلف لا اختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آتى من رتقه أو قرنه أو آتى محبوب) لم يبق له قدر الحسنة ومثله أنسل كاسم (لم يصح) هذا الابلاء (على المذهب) اذ لا يذام منه حيث ينفصل عن الحلف والعجز بمرض أو عتق أو العجز أو نحو مرض أو صغر يمكن الوطء منه في المدة المقررة وقد في من أكره من اربعة أشهر لان الوطء مرجو ومن طرأ وجوبه بعد الابلاء فانه لا يبطل ومعه الأبياء من الجمعة وان حرم وطؤها لا مكاه برجعتا (ولو قال والله لا وطئتك اربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك اربعة أشهر وهكذا) من تربي أو (مرارا) متصلة (فليس يجوز في الاصح) لاضلال كل بعض الاربع فتعذر المطالبة نعم بأن أم مطلق الا يذام دون خصوص اثم الابلاء والثاني هو موصول لتحق الضرر وتزوج بقوله فوالله لا وطئتك بان قال فلا وطئتك فهو ابلاء قطعا لان ايمانين واحدة اشتملت على أكثر من اربعة أشهر وبمصلحة ما الفصل كالاعن الا ترى أي بان تكلم باجنبي وان قل أو سكت أكثر من سكتة تنفس وعي فليس ابلاء قطعا (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالنون كما في الر وضوء لها وبالفتوية أي ستة أشهر وبغيره المحرر قيل وهو الا ترى اه وفيه نظر بل الاول أولى في الثاني من الاجام الذي خلا عنه أصله بذكره اضاف اليه (فلا يات لكل) منهما (حكمه) قطا بيه وجوب الاولى في الخامس لا فيما بعده لاضلاله بمضيئه وانقاد مدة

محقق الحصول (قوله لا مكاه برجعتا) أي وتحسب المدة منها كما يأتي (قوله وليس ابلاء) أي حيث قصد التاكيد وأطلق أو الاستئناف وما يأتي في قبيل الظاهر من قوله ولو تكررين الابلاء الخ فليراجع ما هنا فان الحالف عليه في الثانية مدة غير المدة الاولى فهي ايمان متعددة مطلقا ولكنه ليس بابلاء لعدم زيادة كل مدة على اربعة أشهر

وغيره فيحصل الخلاص بهذا الا اذا قصد التحسين أي فلا يتخلص بذلك كما قاله في الشرحين والروضة وغيره ما لو ليس في ذلك
 قسرح بالوقوف بل ان ذلك ليس بمتخلص ثم قال فان قصد ذلك جله كان من صور التعلق بالمستحيل عادة اه فهو كاتري انما
 يجعله من التعلق بالمستحيل فيما اذا تذكر ١٥٨ التمييز الذي هو الصورة الأخيرة في كلام الشارح الاتي خلاف ما نقله

عنه (قوله لم يثبت) يعني بر وقوله والا أي وان لم يثبت وقع أي باليس كما هو ظاهر ثم رأيت الشهاب سم قال انه القياس (قوله والا فهو تعلق مستحيل) أي في النفي فيقع حالا كما ثبت عليه سم (قوله وان اقتصرت عليه في الموضوعين) لا يتأق مع تصور المتبا بال كل البعض مع روى البعض فلا ساق المتبرمته ثم قال وكذا لو اقتصر على أحدهما أو نيه على ان الواو يعني أو ولكن

(قوله والثالث كجمعة كذلك) أي حقيقة (قوله ومحضة) أي الحصول (قوله فهو محمول) لا يقال هذا عين متقدم عن البلقين لانقول ذلك مفروض فيما لو كان الزوج بالشرق وهي بالمغرب ومن ثم قال ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع وما هنا موصو با اذا كان معها في محل الحلف خلف لا يطؤها حتى يقدم زيد من محلة كذا (قوله بخلاف ما لو أراد جميعه) قضته أنه لو

الثانية فيطالب بذلك بدمضى أربعة أشهر وخرج بقوله فاذا مضت ما لو اسقطه كان قال والله لا أجاءك خمسة أشهر ثم قال والله لا أجاءك سنة فانما يتأجل ان لا تدخل مدتها واختاروا بواحد وبقوله فوالله لو حذفته فيكون ابلا عوا جدا (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطء (يستبعد المحصول في) الأشهر (الأربعة) عادة (كثروا عيسى على الله عليه وسلم) أو خروج الدجال أو باجوج وما جوج (قول) لان الظاهر تأخره عن الأربعة فتضرب روى بقطع الإجراء وعلم به أن تحقق الامتناع كطوع السماء كذلك بالاولي أمالوقد هانت روى بعد خروج الدجال فلا يكون ابلا ومجده كما يحسنه الولي المراقب ان كان تأني أيامه وأولها ولم يبق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة اذ يومه الاول كسنة حقيقة والثاني كثير والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الاول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم بقدره وقص به الثاني والثالث وبالصلاة غير هاف قد عرفنا اقدار العبادات والجال وغيرهما كأمرا وأائل الصلاة (وان ظن حصوله) أي المقيد (قبلا) أي الأربعة كجمي المطرفي الستة (فلا) يكون ابلا بل بين محضة ومحضة بخلاف الثوب اولي فلذا حذفته وان كان في أصله (وكذا الوشك) في حصول المقيد قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محفل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون ابلا (في الأصح) حالا ولا بدمضى الأربعة قبل وجود المعلق بل عدم تحقق قصده الا بذهابها ولا الثاني هو محمول حيث تأخر المقيد عن الأربعة الأشهر فلها مطالبة لحصول الضرر لها بذلك أمالوقد يحتمل وصوله منه بعد المسافة بحيث لا تقطع في أربعة أشهر هو محمول ثم ان لا يظن قربها حلف ولم يكن مولى بل حالها (ولطفه) المقيد له وإشارة الى ان من به صريح وكاية ومنها الكتابة كغيره (في صريحه قتيب) حشفة أو (ذكر) أي حشفة اذ هي المراد منه بخلاف ما لو أراد جميعه حصول مقصوده هانت بقتيب الحشفة مع عدم الحنف (يخرج) أي فيه (وطوعا وجام) ونيلك أي مائة نيك وكذا البقية (واقتراض بكر) أي إزالة بكارها ثم لو قال أردت بالجماع الاجتماع وبالوطء الدوس بالقدم وبالاقتراض غير الوطء دين ومجده ان لم يقل بذلك كرى بالامدين في واحد منها مطلقا كالنيلك والظاهر كاقاله الا ذرى أنه يدب أنضاج بالو أو اذ بالفرج الذر لا احتمال اللفظ له هذا ان لم تكن غورا اءامهي اذاعلم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم اقتراضها غير ابلاء على ما قاله ان الرقة لحصول مقصودها بالوطء مع بقائه ابكارة الا أن يقال الفضة في حق البكر تخالفها في حق النيب كما يفهمه اراد القاضى والنص اه وهذا هو المتقدم لما يأتي انه لا بد في الفضة من زوال بكارة البكر ولو غورا نظير ما مر في الخليل وان أمكن الفرق ومن ثم أخى الوالدرجه الله تعالى بالشرط انتشار الذكربها كالتعليق (والجديدان ملاسة ومباشرة وانما نوا غشا بانا وفر بانوا غشاها) كاضه ومنس (كبابان) لا استعما لها في غير الوطء ايضا مع عدم اشتهاها فيه حتى المروان

أطلق كان مولى باجلا لا ذكرب الحشفة وهو قضيه قوله أي حشفة اذهى المراد منه وانه اذا قل تكرر أردت جميع الذكرب قبل منه ظاهرا (قوله أي مادة) أي ما تركب منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرها (قوله اماهي) أي الفورة (قوله وهذا هو المتمدن) أي فيكون مولى اذ لا تحصل الفضة الا بزوال البكارة (قوله وقربا) بكسر القاف ويجوز منها (قوله انتشار الذكربها) أي الفضة

واخصاً قوله وان الابتلاع اكل مطلقاً قد تنازع في كون كلام المصنف يقتضي هذا ويدهي ان الذي يقتضيه كلامه انما هو ان
الاكل ابتلاع مطلقاً فاذا اخلف لا ينفع فاكل حث لان التعليق في المتن انما هو بالابتلاع وانقضى قوله بأكل بعض اثم الواكلت
الجميع حث قوله وهو ما ذكره في الايمان أي ان ابتلاع اكل مطلقاً وان لم يكن قضية المتن كما قدمناه قوله ان الطلاق

قوله الاجماع صوره أي يسوء المرأة حيث لم يحصل مقصود هاس مدة الجماع قوله أو بدون الحشفة كان مولياً هذا قد
يشكل بعامر انه لو قال لا اجماع الا في نكاح الحيف أو نهار رمضان أو المصدا لا يكون مولياً وقد يترق بانه مع ارادة الجماع
في البراءة كراهة وحده حلف على الامتناع من الجماع في القبل مطلقاً وقيل الوط لا يجماع الا في حبض حلف على ترك
الجماع في غير الحبض ولم يحلف على عدم الجماع في الحبض وشعره فان فرض ١٥٩ وطؤه في نهار رمضان ونكاح الحبض

لا يلزمه كفارة لعينه
ويحصل بمقصود المرأة
وان اثم تلويح وكان مولياً
في الاول دون الثاني قوله
وان اراد الجماع الضعيف
أي بان يكون غير شديد
في الخروج والدخول قوله
كتاب في المدة أي فان قصد
بذلك أربعة أشهر فأقل لم
يكن ابلاء وان اراد فوق
أربعة أشهر كان ابلاء
وان أطلق فينتهي أن يكون
ابلاء أيضاً لا حيث كان
صريحاً في الجماع يكون
بقرينة والله لا طأ وهو لو
قال ذلك كان مولياً هذا
وينبغي النظر في كون
ذلك كتابة بعد كونه صريحاً
في الجماع مع قولهم في والله
لا طأ انه يحمل على التأييد
قوله فزال ملكه بيبس
أي لجمعه ونقل بالدرس
خلاف ذلك فاحذره قوله
لازم من جهته أي البائع
بان مائة تارة أو بشرط خيار
لشترى قوله فلا طأ

تكرر في القرآن بجنى الوطع والقديم اثم اصراخ لكثرة استعمالها فيه شرعاً وقولوا قال
لا اجماع الا اجماع صوره اراد الجماع في الذر أو في المالدون الفرج أو بدون الحشفة كان مولياً
وان اراد الجماع الضعيف أو لم ير دسماً لم يكن مولياً أو والله لا تغسل عنك وأراد ترك الغسل
دون الجماع أو ذكر امره مختلاً كان لا يملك بعد الوطع حتى ينزل واعتقد ان الوطع بلا نزاع
لا يوجب الغسل أو اراد ان اجماعها بسد جماع غيرهما قبل ولم يكن مولياً أو والله لا اجماع
فرجك أو نصفك الاسفل قول يختلف باقي الاعضاء كالأجماع يدك أو رجلك أو نصفك الاعلى
أو بعضك أو نصفك لم يكن مولياً ما لم ير البعض الفرج والنصف النصف الاسفل أو والله
لا بعدك أو لا عين عنك أو لا غطفك أو لا طين تركي لجماعك أو لا سواك فقه كان صريحاً
في الجماع كتاب في المدة أو والله لا يجمع وأسان على وسادة أو تحت حشفة ولو قال ان وطئت فعبدي
من ضرورة الجماع اجتماع رأسه على وسادة أو تحت حشفة ولو قال ان وطئت فعبدي
فر زال ملكه يبيع لازم من جهته أو بغيره عنده زال الابلاء وان عاد للملك لصدم تيب
شيء على وطنه ولو قال ان وطئت فعبدي حرم عن ظهاري وكان قد طأه وظاهر وعاد قول
لانه قد زمه العتق عنه فتجمله وربطه بيمين زيادة التزامه بالوطع على موجب الظاهر وان
وقع عنه وطئ في المدة أو بعدها فكان كالتزام أصل العتق والا بأن لم يكن فقطا
ملاطاً ولا ابلاء ما لم يكن كذباً ويحرم ما طأه لا قراره بالظهار فيصير ابلاءه وبوقوع
العتق عن الظهار ولو قال ان وطئت فعبدي حرم عن ظهاري ان طأه فقتل بغير عول
حتى يظاها لانه لا يلزمه بالوطع شي قبل الظهارات تعلق العتق به مع الوطع عقد الظهار صار
مولياً وحينئذ يستحق بالوطع في مدة الابلاء وبعدها الوجوب المعلق به ليس لاعي الظهار
انما قاله سبق لفظ التعليق له والعتق اغياق عنه بلفظ يوجد بعده ويصح الراجح فيه بانه
ينبغي أن راسع وبعمل يقتضي ارادته أخذ من قولهم في الطلاق أو علقه بشرطين لا يعط
فان قدم الجزاء على ما أخرجه عنها اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول
وان توسط بينهما كانا راجعاً فان ارادته اذا حصل الثاني تعلق بالاول لم يفتي العبدان
تقدم الوطع أو انه اذا حصل الاول تعلق الثاني عتق ٥٠ والحق السبكي بانه الثاني على
الاول فيما قاله الراجح مقارنته له وسكت الراجح عما لو تضمنت رجمته أو لم ير دسماً
والاوجه كما افاده الشيخ في شرح منبهه انه يكون مولياً وان وطئ ثم طأه على قياس

أي بان يقول أنت على كطهر أي قوله لكن لا عن أي فيكون بجائزاً وكفارة الظهار بانه قوله لفظ التعليق أي الظهار
قوله ويصح الراجح فيه أي في حصول العتق بالوطع لا عن الظهار قوله قبل الاول وقد نظم ذلك صاحب من الجعة
فقال وطاق ان قلت ان دخلت ٥ ان اولاً بعداً أخيراً فقلت قوله اذا حصل الثاني أي الظهار وقوله تعلق أي الجزء
وقوله بالاول أي الوطع قوله تعلق بالثاني أي ان وطئ بعد الظهار كما في قوله بعده بالوطع قوله في شرح منبهه كتب
بها مشه بانه شيئاً التهاب بر ما منه قوله ان وطئ ثم طأه لم أقهم معناه اذ كيف يقال ان الابلاء متوقف على الوطع

منى على الوضع القوي) أي ان اضطرب العرف فان أمرد فهو المني عليه الطلاق كاسياني فيقول قوله ولو خاطبته زوجته
بمكره ومعلوم ان الايمان لتبين على العرف الا اذا أمرد وحينئذ فقد يقال فاي فرق بين البائن فان قلت ان ما هنا بالنسبة
للمنفعة الملق عليها وما ياتي بالنسبة لاهل التطبيق كافة يدل عليه سياقه فيما ياتي فلا يشهد بالطلاق ما هنا بالتقييد الا في ظاهره
حينئذ بين البائين واضح قلت بمكره على هذا ما سياتي في مسئلة غسل الثياب وما بعده اقلير اجمع وأبصر (قوله فذكرها
تصوير) هذا انما ياتي لو كانت ثم المذكورة في المتن من كلام الملق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله الملق مسكوت عنه

ثم الظاهر لو لم ينتقل نظر من الفتوى الى الابلء اهـ وكأن وجه توقفه عن مقتضى قياس ما ذكره بالابلية اعتبار تقدم
الوطء وحينئذ فلا معنى للابلاء اذ احصل الوطء لم يبق محال فاعليه واذا حصل الظاهر انصحت العين فليتأمل اهـ سم على
ج (قوله ويمتدع الاحباب) أي القائلين بانه اذا ظاهر صار مولى وحينئذ يعتق بالوطء الى آخر ما تقدم (قوله بجبر دالة
لتغطية) أي وما هنا من ذلك (قوله قال الزركشي ومثله) معتمد شيخنا الزبادي مفهوم من تقدمه الشارح له على عادة (قوله ان
وطئتك فسلمي الطلاق) قضية ما ذكرهنا ١٦٠ انه اذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب اما كفارة عين

على ما في التذرع وعدم
وجوب شيء في ما هنا وفي
احتمال ثالث وهو وقوع
الطلاق بتقدير الوطء
لان مضمون كلامه تعليل
لما قلنا من ان طلاقها
في وطئها لا يقع به
لكن تقدم في كلام
الشارح عند قول المصنف
طلقتك وانت مطلقة
ويطالقي ان على الطلاق
صريح فلو كذا الطلاق
يلزم ان اذا خلا عن تعليل
تأرجع الى الوالد آخر
في تناوبه اهـ وهو مفهومه
ان التخصيص يخالف حكم
التعليل فيما ذكر عليه
تقدم وقوع الطلاق هنا
لاشتماله على التعليق انه
يحتاج الى وجه الفرق
بين التعليق والتخصيص

وقد يقال الفرق بينهما ان صيغة الالتزام لا تقتضي وقوعاً دائماً ولكنه لو حظ في التخصيص اخر اجماعه ان
صورة الالتزام وجعلها على الايقاع دون الالتزام اقرب منه انها تستعمل كثيرا لا يقع والتمه له بعد استعماله في معنى
الايقاع بقي على أصله ما في ما يرتب عليه من الايقاع (قوله ولا يمنع من الوطء) أي ابتداء (قوله وظاهر كلامهم) هو قوله
وعليه نزع بتعيين الخ (قوله أو رجعة) قد يقال استعمال الرجعة قبل النزع استدعاء له لوطء في تمام الصيغة وهي محرمة
لما اقتضاه كلامهم من وجوب النزع عيننا سواء في ذلك الطلاق بالدين والرجعي ظاهر اللهم الا ان يقال انه يقتصر زمنه لمعه
استدعاء في الطلاق (قوله كالو حلف لا يكتم هؤلاء) أي فانه لا يحث الابتكاري الجسيع والكلام عند الاطلاق فلو اراد انه
لا يكتم واحد منهم حيث يستكتم كل واحد على انفراد

في المتن (قوله صادقة) يجب حذفه ليتأقوله الا في ولا ينافيه قولهم لا يستبرئ الخ المعلوم منه ان المسئلة مصورة

(قوله اوفى الدر الخ) بشكل ملة ما وحلف لانا كل لحافا على لحم مسته فانه لا يحنث لاصراف اللحم الى الحلال فتساقه هنا انه لا يحنث بالوطء في الدر جلالا لوطء على الوطء في القبل اذ هو الجائز لهم الا ان يقال عدم الحنث ما كل الميتة ليس بحجرز كونه حراما بل لعدم لرادته في العرف بخلاف الوطء فانه صادق بالاعم من الوطء في القبل والدر عرفا فحمله عليه (قوله والقرب من المحذور محذور) هذا عموم لانه لا يلزم من القرب من الحرام وقوعه فيه نعم الاولى تركه خوفا من ذلك فان من حاد حول الحلي يوشك ان يقع فيه (قوله فيخص بها) ظاهره نحوله ١٦١

(قوله فاذا وطئ واحدة)
فترجع على قول المتن قول
من كل واحدة (قوله
ولذا) أي لما قاله الامام
(قوله ومن ثم ايده) أي
كلام الامام وقوله غيره
أي غيره البقيني (قوله
بين صورة الكتاب) أي
لا جامع كل واحدة الخ
(قوله تصحح الاكثرين)
أي من النسوة المذكورة
(قوله ان عمومه بدلي) أي
بان يكون امتناعه صادقا
بكل واحدة من بدل
الآخري بان يحصل على
الامتناع من وطء هذه
او هذه الخ (قوله أم شمولى)
أي بان يكون لا طأ هذه
ولا هذه الخ (قوله وأما
اذ اوطئ) من تنه التوجيه
قوله لا صرة اطلق خرج
به ما لو طء به بطو هامة
لا كذا فاذ مضت السنة
ولم يأت حنث لعدم وجود

ولو بعد البينة أو في الدر لان البين تشمل الحلال والحرام (قول من الرابعة) لحشه حينئذ
بوطنها (علومات بعضه) قبل وطء زوال الابلاء (تصحح امتناع الحنث) اذ الوطء يتابع على
ما في الآية ا مابعده وطئها وقبل وطء الاخرات فلا يزول ومقابل الاظهر انه ممول من الرابع
في المال لا بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور (ولو قال)
لمن والله (لا اجامع) واحدة منكم ولم يرد واحدة معينة أو مهمة بان أراد الكل أو اطلق كان
مولي من كل منهن جملة على عموم السلب فان الذكر في سبب في التقي للعموم فيه طء
واحدة و يرتفع الابلاء ما اذا أراد واحدة بالنية فيخص بها أولا اجامع) كل واحدة منكم
فول من كل واحدة منهن على عدم العموم السلب وطئهن بخلاف لا طئ ممكن فانه
لسبب العموم أي لا يعم وطئ لكن فاذا وطئ واحدة حنث وزال الابلاء في حق الباقيات
كما قيل له عن تصحح الاكثرين وهو المعتمد وقال الامام لا يزول كما هو قضية الحكم بخصيص
كل بالابلاء وهو ظاهر المعنى وقد بحث لرافعي أنه ان أراد تخصيص كل بالابلاء لم يحصل ولا
كان كذا اجامع ممكن فلا يحنث الا بوطء جميعهن وأجاب عنه البقيني بما لا يدفعه ومن ثم ايده
غيره بقول المحققين تأخر المصور بكل على الذي في سبب العموم لا عموم السلب ومن ثم
كانت نسوة الاصحاح بين صورة الكتاب ولا طأ واحدة مشكلة وأجيب بان ما قاله
المحققون أكثر لا على بدلي بل قوله تعالى ان الله لا يحب كل مخذل أو مغرور وقد وجه تصحح
الاكثرين بأنهم إنما حكموا بالابلاء من كلهن ابداً فقط لان المفظ ظاهر فيه سواء اطلقان
عمومه بدلي أم شمولى وأما اذا وطئ واحدة فلا يحكم بالعموم الشمولى حينئذ حتى تعدد
الكفارة لانه يعارضه أصل رامة الذمة منها بوطء من بعد الاولى ويساعد هذا الأصل تردد
المفظ بين العموم البدلي والشمولى وان كان طه هراق الشمولى فيجب كفارة أخرى بالنسبة
ولزم من عدم وجود الرضاغ الا بلاء ولا ظرورية الكل في الاولى ولا نطق كل في الثانية
لان الكفارة حكم رتبة الشارع فلم تعدد الا بما يقتضي تعدد الحنث لعموم وجد ذلك هنا
(ووقال) والله (لا اجامع) نسبه أو (السنة) وأراد سنة كاملة أو اطلق أحد شمولى في
اطلاق (الامر) وأطلق (عليس بمول في الحلال في الاطهر) لانه لا حنث بوطء مرة

٢١ ثمانية سادس المحالوف عليه هو فرع في قال سمع على هو قد مثل شيخنا الشهاب الرمي بماله
البقيني فيمن حلف بالاطلاق على صدقه له لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد لا عندة فصمت الجمعة ولم يأت عنده أي ولا عند غيره كما
هو ظاهر فلو يأت عند غيره حنث لان البيت عند غيره هو المنوع منه المحالوف عليه منه بعد الحنث كما قلناه عنه العراقي
وأجيب بان ما قاله البقيني من هو حنث عند غيره ما ذكره ناعى البقيني في مسألة الشكوى لان الله لا يبيت ليلة الجمعة
عند أحد لا عندة قاله رضى والقصد في البيت ليلة الجمعة عند غيره لا ابتداء المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت أحدي قولكم
لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد شامل لنفس المحالوف عليه لانه أحد فاذ يأت في بيت نفسه ههنا عند أحد غير الخائف فيبقى
الحنث في نفسه ما قاله البقيني وأقره العراقي وبن شيخنا الشهاب الرمي ان ذلك معتد له لا التفت الى ذلك الشمولى
وبن وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام بأحد في مثل ذلك الا غير المحالوف عليه هذا هو مقتضى ما قاله هؤلاء الاثمة في هذه

فما اذا لم يصدق في قطعه الخبر بالصدق اذ لو كانت صورة المسئلة انه فيمكنه عداقة تعمد الحكم بذلك ولكن لقوله ولا ينالها الخ معنى (قوله وحكمه الحنف حالا) أي بان علق بان كما قدمناه أول الفصل (قوله من غيرهن) الأصوب حذفه لينهل ما اذا علم برؤيته مثلا وليس بالبايع على ذكره ١٦٢ من التكرار لانه حينئذ يصير محترز الخبر الأول (قوله وجب ان يبتدأ من الواحد)

قال الامام واكتفوا بذكر اللسان على الوجهين ولم يعتبر بالعدد الفصل واستأرى الامر كذلك الا ان يرى الواحد بعد الواحد ويضبط في مقام الفعل اه (قوله لان الامر بالثاني نهي عن ضده) هذا انما ذكره في الامر النفي قال في جمع الجوامع اما القطعي فليس عين التي قطعوا ولا يتغير على الاصح (قوله فالبين لا ينبي عليه انظر مرجع الضمير) قوله حصل الايقاع هذا انما يظهر لو وقع من المعلق بعد تعليقه امر في الخارج بثنى معين ثم نهي عنه فأنزل (قوله لا تبائن ابيد مطلوبه) ههنا انما ينص اذا احدثت فعلا بخلاف ما اذا استدامت الحالة التي هي عليها (قوله ثم ان قصد تعيينا) يعني معينا منها (قوله متى شئت فيه انظر ظاهرا لان متى وان كانت لمعوم الا زمانه فلا تغيد تكرر لان معناه

المسئلة وليتأمل اه (قوله والسنة) كذا في نسخة والاولى اسقاطها لما يأتي

لاستثناؤه أو السنة فان بقي منها عند الحلف مدة الايلاء فابايعه الا فلا (فان وطئ وبقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يومئذ لحسنه به فيجئذ يمنع منه أو أربعة أشهر فاقبل خالف فقط وان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لا قضاء للقط وطأ مرة لان القصص منع الزيادة عليها الا بإيجادها والثاني هو مول في الحال لانه بالوطء مرة يقرب من الحنف وعليه فلا مطالبة بعد مضى المدة فان وطئ لم يلزمه شيء لان الرطوة الواحدة مستثناة وتضرب المدة ثانيا ان بقي من السنة مدة الايلاء ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقي منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه المدد الذي استثناءه كان موبلا أو افلا وقال لا أصبتك ان شئت وأراد مشيئتها الجاع أو الايلاء عتلت شئت فورا صار موبلا لوجود الشرط والا فلا بخلاف ما لو قال متى شئت أو ضحوا فلا تسترط الفورية وان أراد ان شئت ان لا أجامعك فلا يلاء اذ معناه لا أجامعك الا بركا ولا يلزمه وطئها برضاها شيء وكذا لو أطلق المشيئة جلالا لماعلى مشيئته عدم الجاع لانه السابق الى الفهم أو والله لا أصبتك الآن تشاق أو ما لم تشاق وأراد التحليق للأبلاء أو الاستثناء عنه فقول لانه حلف وعلق رفع البين بالمشيئة وان شاعت الاصابة فورا انحل الايلاء والافلا والله لا أصبتك حتى يشاق فلان فان شاء الاصابة ولو مترخيا انحل عينه وان لم يشأها صار موبلا بموجبه قبل المشيئة للباس منها لا بخشي مدة الايلاء لعدم اليأس من المشيئة أو وان وطئت فعبدي حرقه بشهر ومضى شهر صار موبلا ولو جامعا قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وبخيل الايلاء بذلك الوطء فان وطئ بعد شهر في مدة الايلاء أو بعده ها وقد باع العبد قبله بشهر انحل الايلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حينئذ لتقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته له وان باعه قبل ان يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بعشر فبين بطلان بيعه وفي معنى يسه كل ما يزيل الملك من هبة أو مورت أو غيرها

فصل في أحكام الايلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها (عول) وجوب المولى من غير مطالبة (أربعة أشهر) وقا به وللاية ولو فاقته لان المدة شرعت لامر جلي هو قلة صبره اذ لا يختلف بقرينة كدته عنه وحضي وتخصب المدة (من) حين (الايلاء) لانه مولد من وقتئذ ولو (بلا فاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقتم فعمدة العتقة ثم في ان جامعت فعبدي حرقه جلي بشهر لا تخصب المدة من الايلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تخصب (في رجعية) ومرة حال الايلاء (من الرجعة) أو زوال الردة كزوال الصغر والمرض كما يأتي لان البين لان ذلك يحل الوطء في الاولين ويمكن في الاخيرين اموال في ثم طلق رجعا انقطعت المدة لحرمه وطئها وتستأنف من الرجعة ولا تخصب في عدة الشبهة بل تستأنف اذا انقضت المدة ان بقي من مدة البين فوق أربعة أشهر لان الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي أربعة أشهر في نكاح سليم

في قوله ولو قال السنة تلخ قوله وعليه أي الثاني (قوله انحل الايلاء) دخل فيه مالو ولو شاءت الاصابة بعد مدة فلا تنحل البين وانظر وجهه وأي فرق بينه وبين قوله حتى يشاق فلان الخ (فصل في أحكام الايلاء) (قوله ويمكن في الاخيرين) أي الصغر والمرض (قوله في صورة عدة الايلاء معهما السابقة) أي بان ذكر مدة محتمل فيها الوطء (قوله المحتمل) قوله في صورة عدة الايلاء ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا وامسله سرى له ذلك من شرح النخبة

ان اذنى لك لا ينقض دون وقت الا انها لا تتناول الا اذنا واحد لو هذا لا يكتفى هنا بل لابد من تجديد اذن لخروجها الثاني
وهذا الاية لا يبيد التكرار كالاجتناب (قوله ثم عدلت لغيره) لعله بعد انتهائهم اليه لينسب الفرق الا في (قوله وقد انتهت
لغيرها) انظر ما صوره انتهاء الخروج الى الحمام وغيرها واذ انتهت الى الحمام من ثمة الى غيرها هل يقال انتهت الخروج الى
الحمام وغيرها وقد اجاب في شرح الروض بان ما هناك محمول على ما اذا قصد ٦٢ غير الحمام فقط وهذا على ما اذا قصد شيئا

ويصدق حينئذ
الخروج لهما انه خروج
لغير الحمام لان الخروج
لما خرج لغير الحمام
(قوله ضيقة) الظاهر انه
ليس بغيره بل المارضي
ما وجدت فيه العلة فيمثل
نحو الاياحة لان اذن له
في الا على من ماله او نحو
ذلك فليراجع (قوله حث
بكل محرم) لعله غيب
الاطلاق بخلاف ما اذا وى
الوطا بل القياس قبوله
منه ظاهر القريضة
فليراجع (قوله وقضية
انتطيل انه لو طال الخ)
وقضية ايضا انه لا يقع به
سواء اتي به متصلا ام
منفصلا وسواء ائوى
الايمان به قبل فراغه من
التطبيق الاول ام لا (قوله
ملقت حالاً) أي بالصورة
انه قصد الايمان به قبل
فراغه من الاول كما هو
القياس (قوله ولو في ماء
صاف) غاية في المثبت (قوله
وبلست شئ من يده) انظر
لم يقيده هنا بالتسل
وهو معطوف على قوله
برؤيقتي من يده (قوله

ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انفسخ النكاح كما مر أو (بعد دخول في المدة) أو بعدها
(انقطعت) لحكمة وطئها حينئذ (فاذا أسلم) لترد من ماني المدة (استؤنفت) المدة لما ذكر
المعلوم منه ان محله اذا كانت المين على الامتناع من الوط مطلقا أو بقي من مدة المين ما يزيد
على أربعة أشهر والافلام معنى للاستئناف (ولم يمنع الوط لم يخل بنكاح ان وجد فيه) أي
الزوج (لم يمنع المدة) شرعيا كان المانع (كصوم وحرام) أم حيا كبس (ومرض وجنون)
لأنها عكسة والمانع منه مع انه المقصر بالابلاء (أو) وجد (فيها) أي الزوجة (وهو حيا
كمرض ومرض) يمنع من ابلاخ الحنفية (منع) المدة فلا يبتدأ بها حتى يزول (وان حدث) نحو
مرضها المانع من ذلك أو نشو زها وكذا ما فيها الشرعي غير نحو حيض كتلبسه بمرض
كصوم (في) انتهاء المدة قطعا) لأنه لا يمنع من الوط لأجل المين بل لتعذره (فذا زال) وقد
بقي فوق أربعة أشهر من المين (استؤنفت) المدة لئلا يفسد (ويصل بنى) لبقاء النكاح هنا
وتخرج في المدة طر وذلك بعد ما فلا يمتنع به بل يطالب بالقيضة بعد زوال الوجود المضارة في
المدة على التوالي مع بقاء النكاح على سلامته وهذا يفرق بين ما هنا وما مر في ردود الراجعة
(أو) وجد فيها وهو (شرعي كحيض) أو فاض كما قاله وهو المعتبر (وصوم نفل فلا يمنع المدة
ولا يقطعها لو حدث فيها لان الحيض لا يخلو عنه الشرعيا فالأول منع لا يمنع ضرب المدة غالبا
والخوف به النفس طرد الباب لأنه من جنسه ومشاركه في أكثر أحكامه ولا يمتنع من
وطئها مع نحو صوم النفل وانما لم ينظر وهذا لكونه باب معه الوط ومن ثم حرّموا عليها
صوم نحو النفل مع حضوره بغير اذنه لان المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه
باب الاقدام بخلافه ثم (ومنع) المدة ويقطعه صوم أو اعتكاف (فرض) وأحرام يمنع
تحليلها منه (في الاصح) لعدم عتقته من الوط ومعه والثاني لا يمتنع منه لبل وقضية كلامه
ان الصوم الموسع زمه من نحو قضاء ونذر أو كفارة أو منع وهو الاوجه وان استظهر الركني
أن التراضي كصوم النفل والاعتكاف الواجب والأحرام ولو ينفل كصوم الفرض كما نقله
في الكفاية عن الاحكام خلافا لقضية الجرحاني الاحكام الفرض (فان وطئ في المدة
انضمت) المبرورة في الابلاء ومنه كفارة فيمن في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشئ
(والا) بان لم يطأ فيها (فها) دون ولها وسيد هابل وقت حتى تكمل يلوغ أو عطل (مطالبتة)
بمدها وان كان حلفه بالطلاق (بان يني) أي يرجع الى لوط الذي امتنع منه بالابلاء من فاء
اذا رجع (أو يطلق) ان لم يظاها لاثية وقضية كلامه انه اتردد اطلب بين القيسة
والطلاق وهو الذي في الرضة وأصلها في موضع وهو الاوجه وصوبه الاسنوي في قصصه
ون صوب الركني وغيره ما ذكره الرازي تبعه طاهر لقصصها طالها بالقيسة فان لم يرض
طالبتة بالطلاق ورجى عليه التمسح في منهجه لان نفسه فلا سمح بالوط ولانه لا يجبر على

لما حل وغيره) هذا هو محط النسوية ولو زاد لفت في عقب قوله سواء كان وصاحبا (قوله فهو تطبيق بمقتضى) محله
(قوله منع تحليلها) أي بان كان مرضا أو فلا وأحرمت اذن الزوج (قوله ان لم يرض) القياس به باليه ثم رآته في نسخة كذلك
وعلى عدم ثبوت اليه فيمكن قصصه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم بقتضائهم حذف قوله اليه المدة قبله وصار في جملة
بما كنهه بأدلتها لكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت اليه العارضة منزلة الاعا به عرفت للجازم

فما إذا علق بغير رؤية الحلال والتمر كإياي (قوله من أول شهر تستقبله) أي لانه العرف في مثل ذلك كما هو ظاهر (قوله بخلاف أمه) أي فيما إذا علق بتقبيله فلا يختص بحاجة (قوله هذا أن اضطرب فإن اطرده على به) فنيته ان الامام الغزالي

(قوله ولو غوراء) أي حيث كان ١٦٤ ذكره يصل الى محل البكارة والا فالتقياس انه كلما كان محبوا يقبل الحلف فلا

يطالب بازالتها (قوله ونسقط المطالبة لحشته به) أي وتكون فائدة الاثم فقط (قوله تميز تصويره الخ) فهو فرع في سم على حج ومن صور الایلاء مأثورة الا في الدر فان وطئ في الدر فان زال الایلاء بذلك فهو ممتحل لان الوطء في الدر غير محالوف عليه وار لم يزل فهو مشكل لانه تطهير ما تقدم في الحاشية قبل الفصل في نحو لا يخرجى الاباذي ولا اكلمه الا في شرفان قياسي ما تقدم في ذلك الفصل المبيح فيزول الایلاء الآن بخلاف الثاني ويحجب بان يقام الایلاء هنا لذكره يخص هذا هو بقاء المضارة التي هي السبب في حكم الایلاء فلتراجع المسئلة وأصور (قوله لا يشك بعدم المطالبة به) أي بالوطء (قوله كرم) أي أوجب وأكانت آلتها لا تزال بكونها لكونها غوراء (قوله ان ذبحتها غرمها) أي ما بين هيتماذ بوجه وحية (قوله أما اذا قرب الضلل) أي يظهر ضبطه بما ياتي عن غير

الطلاق الابدال الامتناع من الوطء والميسر بالطلاق لا تمنع حل الایلاء لكن يجب التزح حالا (ولو تركت حقتها) يسكنونها عن مطالبته زوجها بأحقاق المطالبة عنه (فلها المطالبة بعده) ما لم تنته مدة البين لصد الضرر هنا كالأعسار بالفتنة بخلافه في العنة والعيب والأعسار بالهر لانه منه واحدة (وتحصل الفتنة) بفتح الفاء وكسر الهاء بشييب حشفة (أو قدرها من فاقدها) (يقول) مع زوال بكارة بكر كأمه ولو غوراء لعوان حرم الوطء وأو كان بضمها فقط وان لم ينزل به البين لانه لم يسلط وذلك لان مقصود الوطء لا يحصل الا بما ذكر بخلافه في دير فلا يحصل به فتنة لكن تحصل به اليهر ونسقط المطالبة لحشته به فان أراد عدم حصول الفتنة به مع بقاء الایلاء تميز تصويره عما اذا حلف لا يوطئها في قفلها وعما اذا حلف ولم يقبل لكنه فعله تاسيا للبين أو مكرها فلا يتصل به (ولا مطالبة) بخفته ولا طلاق (ان كان بها مانع وطء كحيض) ونفاس واحرام وصوم فرض أو استكانه (ومرض) لا يمكن معه الوطء لان المطالبة اغتاتكون بمسحق وهي لا تستحق الوطء لتمد منه من جهتها وما تنجب منه في الوسيط من منع الحيض لاطلب مع عدم قطعه المدة وديان منه لحرمة الوطء معه وهو طرود عدم قطعه للمصلحة والالم تحسب مدة غالباً كأمه وقولهم ان حلال المولى في الحيض غير بدعي لا يشك بعدم مطالبته به اذ هو مفروض فيما اذا طول زمن الطهر بالفتنة فترك مع تنكحه ثم حاضت فتطالب بالطلاق حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي كرم) يضمر معه الوطء ولو بغير بطوره (طوب) بالفتنة بلسانه (بان يقول اذا قرت قرت) لانه يندفع به ايذاؤه لها بالحلف بلسانه ويزيد نديا وتندفع على ما قبلت ثم اذا لم يبق طالبته بالطلاق (أو شرى) كإحرام لم يقرب تحمله منه كاذكره الرافعي وصوم فرض ولم يستعمل في القبل وظاهره ولم يستعمل في الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بالطلاق) عيناً لانه الممكن ولا يطالب بالفتنة لحرمة الوطء ويحرم عليها تمكنه والطريق الثاني انه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان قرت عصبت وأفسدت هباتك وان طلقت ذهبت زوجتك وان لم تطلق طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولو لوة فابتعتها يقال له ان ذبحتها غرمها والا غرمت الأولوة وديان الایسلاع المانع ليس منه وهما المانع من الزوج وعلى الاول لو زال الضرر بعد فتنة القسان طوبى الوطء ما اذا قرب التحلل أو استعمل في الصوم الى الليل أو في الكفارة الى التقي أو الاطعام فانه محمل وقد روى الاخير يوم ونصف وقدره غيره بثلاثة وهو الاقرب (فان عصى بوطء) في القبل أو اللبر وقد أطلق الامتناع من الوطء (سقطت المطالبة) وانحلت البين وتأنم يتمكنه قطعا ان عهدها المانع كطلاق رجبي أو خصها كحيض وكذا ان خصه على الاصغر لانه امانة على معصية (وان أبي) عندتر فعهما الى الحساكم فلا يكفي ثبوت ابائه مع غيبته عن مجلسه الا عند تمدن احتضاره لتواريه أو تنززه (الفتنة والطلاق) فالظاهر ان القاضي يطلق عليه (بسؤالها) (طلقة) واحدة وان بانبت بها ثانياً عنه اذ لا سيل الى دوام ضررها ولا اجبارها على الفتنة لعدم

الغوى اه حج أي هو ثلاثة أيام كإياي (قوله لتواريه أو تنززه) اه لا زادوا وألفيته نسوق دخوها الحكم على الغائب اه مم على ج قد يقال اغتمل بزيده لعذره في غيبته فمحم عليه بالطلاق بخلاف كل من المتواري والمتنزه فاه مقصر لتواريه أو تنززه فعلق عليه (قوله يطلق عليه بسؤالها) أي وتقع رجعية (قوله وان بانبت بها) أي بان لم يبق لها من عدة الطلاق غيرها

يملان الى العرف وان اضطرب فيه ما فيه وقد يقال ان الاحصاء انما يعمدون الى العرف عند اضطراده اذا كان قويا كما
 سأتى عن الشهاب ج وأما الامام والفرزاني فيملان اليه حيث اضطردوا لم يقو قوله وعلى الناظر التأمل آتى في
 اضطراد العرف واضطرابه قوله وأخذ بعضهم بما تقرر الخ صرح هذا أن هذا البض اغتأخذ من مأخذ الضعيف
 لانه الذي عول على العرف فيكون لاخذ ضيقا هو خلاف ما في القضية وعبارتها عقب المتن نصها ان الذي في التعليقات
 الوضع القوي لا العرفي الا اذا قوى واضطرد لما يأتي في الايمان وكان بعضهم أخذ من هذا ان التعليق بفصل الثياب الخ

(قوله ما وحذف عنه) ظاهره وان قوى عنه اه سم على ج (قوله فان طلقها) أي القاضي (قوله اما اذا حلف بالترام ما يلزم)
 بل وكذا بغير ما يلزم على ما مر له في قوله فان وطئتكم فلي طلاق الخ ١٦٥ (قوله فان كان بقربة) أي غير العنق (قوله)

ينصو طلاق) ومنه العنق
 (قوله ولو كرر عين الابله)
 أي وان كان عينه بالطلاق
 (قوله لبعده التأكد)
 أي لبعده الجدل على التأكيد
 مع اختلاف المجلس فلا
 ينافي ما مر من انه يصدق
 في قصد التأكد مع طول
 الفصل واختلاف المجلس
 (قوله وعند الحكم بتعدد
 اليقين) يتأمل وجه
 الاضلال عند التعدد
 وأي فرق حينئذ بين
 التعدد وعدمه ولعله اه
 عن عدم العدد بتكفيه
 كقراءة واحدة وعند التعدد
 يجب كفارات بتعدد
 الايمان بالوطأة الواحدة
 ولا يجب شي عاذا عليها

في كتاب الطهارة

(قوله وكان طلاقا في
 الجاهلية) أي وهل كان
 ثابت أو وجعه الله بطار
 (قوله) والتمسعتي هي
 صلبت تزول قوله تعالى
 قد سمع الله الخ وقد قضى اه
 كان طلاقا لا حل بعده

دخولها تحت الاحبار والطلاق يقبل النيابة فتاب فيه عند الحاكم عند الامتناع كما زوج عن
 الماضي وبسبب توفي الحق من الماثل بان يقول أو قتت عليها طلقة أو طلقته عنه أو أنت طالق
 عنه فلو حذف عنه لم يقع شي كما قاله الدارق في الاستد كزوج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع
 كالو بان اه فاما ما في طلقها ثم طلقها الزوج فقد تنطبقه كاتقضاء كلام الرخصة ونقد
 تطبيق الزوج أيضا وان لم يصح بالطلاق القاضي كما يحسمه بن القطان فلو طلقه معا وقع الطلاقان
 لا يمكن تحسمهما بخلاف بيع غائب ثابت بمقارنته لبيع الحاكم عنه لنقد تحسمهما مقدم
 الاقوى فان طلق مع الفتيحة لم يقع الطلاق كما استظهره الشيخ لانها المقصودة والثاني في تتعلق
 عليه لان الطلاق في الآية مصنف اليه بل بحسبه أو بعززه ليقى أو يطلق (و) الاظهر (انه
 لا يجهل) الفتيحة بالتفصيل مما اذا استعمل لها (بلائة أيام) لزيادة أثرها أما الفتيحة بالأسان
 فلا يجهل قطعا كالزيادة على الثلاث وأما دونها فيجهل له لكن يقدر ما ينتهي فيه منعه كونه
 الفطر للصائم والسبع للجامع والخفة للبتلي وقد ير يوم فأقل والثاني في جهل - لانه أيام فخرها
 وقد ينشطها في الوطء (و) الاظهر (انه) ذو طئي بعد مطالبة (أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة
 عين) ان كان حلفه بالله تعالى لحنشه والمغفرة والرحمة في الآية هي من الابله فلا
 فلا نفيان الكفارة المستقر وجوبها في كل حنث والثاني لا يلزمه لظاهر الآية - فيورد عاصم
 ما اذا حلف بالترام ما يلزم فان كان بقربة تخير بين ما التزمه وكفارة عين أو بتعليق بنصو طلاق
 وقع وجود الخفة ولو اختلف الزوجان في الابله أو في اتقضاء منه صدق بيمينه علما بالاصل
 أو انكرت بالوطء بعد المدة وانكره سقط حقه من الطلب علما باعتباره أو لا يقبل رجوعها
 عنه لا عرفها بوصولها لحقها ولو كرر عين الابله أو أدنا كذا صدق بيمينه - كمنظرة في
 تعليق الطلاق ولومع طول الفصل وتعدد المجلس ويقارن تخصيص الطلاق به انشاء وإيقاع
 ولا يلاو التتبع متعلقان بما مر من مستقبل فالتأكيدهما ليق أو أراد الاستد في تعددت
 لايمان وان أطلق بان لم يردنا كيدا ولا استننا فافو حدة ان اتحد المجلس جلا على لتأكيده
 والا تعددت لبعده التأكد كعدم اختلاف المجلس وظاهرهما جار في تنسيق الطلاق وكذا الحكم
 لو حلف بيمينتين أو بيمينتين متلاوة - الحكم بتعدد اليقين لا يكفيه لا تحلل له وطء واحد
 ويخص الطلاق عن الايمان كاه أو تكفيه كذا - و حدة كاعظم عسر

في كتاب عورة

ما أخذ من الطور وسمى به لتسبيسه لوجه فخره نحو الام وحصى به لا يحل ركوب
 لبرجعة ولا بعد لان المرأة جاءت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بان معها سر زوجها الأولاد اعمار ان ضمتهم
 الى نساءها جاعوا وان ردتهم الى أبيهم ضاعوا لانه كان قد هوى وكبروا ليس عندهم من يقوم به هوجا زوجا الى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يذمهم برجمهم الى ما يكون مبيحا في عودها الى زوجها بل قد حرمت عنه فزوجا - رزقه في
 رجمة - وبه نحل له بعد لامره فيه يسكا - حة قوته وانتقاره للوحى دليل على انه كان طلاقا لا حل بعده لا رجعة ولا عقد

(قوله لا يزولها) هو ملحق على قوله باعراضها فالخاص ان الزوال الشرعي لا يتصور غاية ما فيه انه باعراضها يستفها هو شرعا للتأنيص الطفل مع عدم سقوط حقه احتي لومات أخذته قهر اقل الشهاب ح غيب هذا مانسه ولو حذف (قوله بل كبيرة) معتمد (قوله لولا خلو ١٦٦ الاعتقاد عن ذلك) أي احالة حكم الله (قوله لما ظهر من زوجته) خولة

بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ونسبها كما في شرح الروض (قوله حصل) أي الظاهر اما المود فلا يحصل الاياه سا كوابد الاقامة كباقي (قوله بنحو ارض) أي أو بنحو بيع ضئى أو هبة ضئى (قوله كن الزقاء) أي كالأبصار ابلاؤه من الرضاء فهو مثال للنفى (قوله المهود) أي هو المهود فهو بالرفع خبران (قوله ويبحث بعضهم الخ) معتمد (قوله أو تفعل) أي يسكون الله اما فضها فلا يكون به مظاهران النفس ليس جزأ منها (قوله وان لم يذكر العلة) هي (قوله والاظهر الجدي) أشار به الى أن القديم بمحله ولا يرد على المصنف بل هو ان فيه خلافا على الجدي ضربا لا يظهر نظرا له (قوله انت كيدها) قيل المنصل والمفصل اه سم على ج أي فهو من باب التعبير ببعض عن الكل لا من باب السراية وعبارة ع قوله والاظهر ان قوله الخ قال الزكنى لم يتصرفوا بها لكون

والمرأة مكروب الزوج ومن ثم سمي المكروب ظهرا وكان طلاقا في الجاهلية بل قبل وأول الاسلام وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل انتفى معقبة لاذات زوج ولا خلية تنكح غيره فنقل الشرع حكمه الى تحررها بعد المودولوم الكفارة وهو حرام بل كبيرة لان فيه اقتضاها على احالة حكم الله بتدبيره وهذا أخطر من كثير من الكاثر اذ قضيت الكفر لولا خلو الاعتقاد عن ذلك واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم معناه الله تعالى منكر من القول وزور في الآية أول المجادلة النازلة في أوس بن الصامت لما ظهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حمت عليه وكره وأركانها مظاهر ومظاهرها مشبه به وصيفة (صمغ من كل زوج مكلف) تختار دون أجنبي وان تكبح بعدو سيد وصبي ومجنون ومكره لما في الطلاق نعم لوعقه بصفة فوجدت وهو مجنون مثلا حصل (ولو) هو (ذو) وحرى لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع بالطلاق اذ فيها شائبة القرابات ويتصور عقسه بنحو ارشاد السلسل (أو خصي) وهو موصوح وانما صمغ ابلاؤه من الزقاء لان الجاع مقصود ثم لا هنا وعبد وان لم يتصور منه العلق لا مكان تكفيره بالصوم (وظاهر أكران) تصدى بكمرة (كطلاقة) يصح منه وان ما كان من (وصر به) أي الظاهر (أن) يقول) أو يشير الاخرى الذي يفهم اشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعت عنه فنه عنكم كلفة لا يمكن وطؤها (انت على أومنى أو) أو (أوى أو عندى كطهر أى) لان على وألقى بها ما ذكر المهود في الجاهلية (وكذا أنت كطهر أى صريح على الصبح) كأن أنت طالق صريح وان لم يفسل متى لتبادره الذهن والثاني انه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيرى كطهر أمه بخلاف الطلاق وعلى الاول لو قال أردت به غيرى لم يقبل كما صرح في الروضة كاصلها وجزءه بالامام والفراحي ويبحث بعضهم قبول هذه الارادة باطنا (قوله لها جسمك أو بدنك أو جثتك أو نفسك) أو ذاتك (كبدن أى أو جسمها أو جلثا) أو ذاتها (صريح) لتضمنه كطهر وان لم يذكر الصلة كما هو ظاهر كلامه وما ذكره في الروضة من التصريح بالصلة ليس بظهور لانه ليس بقيد (والاظهر) الجدي (ان قوله) لها أنت (كيدها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من كل عضو لا يدكر الكرامة (طهار) لانه عضو يحرم التلذذ به فكان كطهر والثاني انه ليس بظهور لانه ليس على صورة الظاهر المهود في الجاهلية (وكذا) قوله انت على (كعينا) أو رأسها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كانت كأي أو روحها أو وجهها (الظاهر ان) قصد به (طهارا) لانه نوى ما يحتمل القمط (وان قصد كرامة دلا) يكون ظهرا لذلك (وكذا ان أطلق في الاصح) لاحتماله الكرامة وغلب لان الاصل عدم الحرمة والكفارة والثاني يحمل على الظهار واختاره الامام والفراحي لان اللفظ صريح في التشبيه ببعض أجزاء الام (وتوله) لها (أراك أو ظهرك أو يدك أو رجليك أو بدنك أو جلثك أو شعرك أو فرجك أو نحوها من الأعضاء لظاهرة) (على كطهر أى ظهرا في الاظهر) وان لم يقبل على كأمرا اما الباطنة

ذلك بطريق التبرير ببعض من الكل أو السراية وقضية التشبيه مجته اه ووددت لو كان نه في ذلك عند قول المنهاج الا فقولهم أراك أو ظهرك أو بدنك اه (أقول) وينبغي اعتمادا اقتضاه تشبيهه على ما ذكره الزكنى وان ارجع فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال اقطعوا بيني وبينك على كطهر أى لم يمكن مظاهرا (قوله لا يدكر الكرامة) أي وهو من الاعضاء الظاهرة كباقي في قوله يأتي تلك في عضو المحرم

قوله تزولا شرعيا فهل هو كذلك نظر الوضع الشرعي وان لم يذكره أو ينظر الى اللغة والعرف المفتضين لتسمية قولها تزالت
تزولا لتظهر فيه جمال وكذلك تنافي الوضع الشرعي وغيره وظاهر كلامهم انه لا يثبت فيه أسد حصره صلاة تقديم الشرعي مطلقا
فعمل الخلاف في تقديم الحقوى أو العرفي انما هو فيما ليس للشارع فيه عرف اهـ ويؤيده ما يأتي عقبه من أن الصفه عدم

(قوله فلا يكون ظاهرا بذلك) أي لقوله لا نهوى الخ (قوله فلا يكون ذكرها ظاهرا) أي لا يصح يحولوا كناية كما هو ظاهر هذه
العبارة وتقل في الدرس عن مرد انه يكون كناية وقتضايفه والاقرب الاول لانه لا يثبت الظاهر لعدم إمكان التبع به فلا يكون
كناية لانها ما يثبت المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل ١٦٧ والا كان ظاهرا وعبارة الخطيب هنا

تنبيه تخصيص المصنف

الامثلة بالأعضاء الظاهرة

من الأم قد يفهم استخراج

الأعضاء الباطنة كالكبدة

والقالب وبه صرح صاحب

الرواق والقالب والوجه

كما اعتمد بعض المتأخرين

انها مثل الظاهرة كما

اقصاه الملاحقهم البعض

اهـ وهذا الوجه

ضعيف أي ولا يتأني في

هذا التفصيل السابق في

الروح واستشكله حج

حيث قال فان قلت بتأني

ما صرف الروح من التفصيل

مع انها كالأعضاء الباطنة

بناء على الإجماع اها جسم

سافر في البدن كسريان ماء

الورد قلت لا ينافيه لان

المدة لو هنا على العرف

والروح تدرك فيه تارة

لمكرامة وبرة لتفسيرها

موجب التفصيل السابق

فيما لا ينافي سائر الأعضاء

باعتبار (قوله وزوجته)

أي ذاب وقوله لا مرضعة

كالكبدة والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا فيما يظهر لانه لا يمكن التبع ما حتى وصف بالحرمه
وباقى ذلك في عضو الحريم أيضا كما هو ظاهر والثاني ليس بظاهر لانه ليس على صورة الظاهر
المهمود في الجاهلية (والتشبيه بالجنة) من الجهتين وان بعدت (ظاهرا) لانها تسمى اما
(والسبب طرده) أي هذا الحكم (في كل حريم) شبه بها من نسب أو وضع أو مصاهرة
(لم يطرأ على المظاهر (تحريرا) كاخته نسب أو مرضعة أمه أو أبيه وزوجته التي ذكرها
قبل ولادته وأما إجماع الحريم المؤبد ابتداءه الذي للمع لورود النص في الأم (لا مرضعة)
(له) وزوجته ابن (له) لانها لما ساحت له في وقت احتفل ارادته وأما البنت مرضعة فان قلت بعد
ارتضاعه فهي لم تحفل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله وكالمولودة بعده المولودة
معه كما يجتبه الشيخ (ولو شبه) زوجته (باجنية ومطلقة وأخت زوجة وباب) مثلا (وملا عنه
لفظ) أما غير الأخيرين فلما صروا أم الأب فليس محلا للاستمتاع وتأسد حرمه الملا عنه
انقطع بها لا لوصفها عكس الحريم ومن ثم كان مثلها محجوبة ومنه فكذا أمهات المؤمنين
رضي الله عنهن لان محرمات لشرهن صلى الله عليه وسلم ولو قال نت على حرام كما حرمت أي
فالأوجه انه كناية ظاهرا أو إطلاق فان نوى انها كظهر أو غيوطن أمه في الحريم فظاهر
والإفلا (ويصح) توقيته كانت كظهر أي يوما أو سنة كأيأتي (وتعلبه) لانه لا تقتضيه
الحريم كالطلاق والكفارة كالبين وكل منهما يصح تعليقه (كقوله) ان دخلت فانت على
كظهر أي قد دخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يسكنها عقب افاقتة أو
تذكره وعلمه بوجود الصفة قدر إمكان ملاحظها ولم يطقها وكقوله ان لم ادخل فانت على
كظهر أي ثم مات في هذه تصور الظاهر لا العود لانه يموت بغير الطهار فيسلبه وحينئذ
يسقط العود وكقوله (ان ظاهرت من زوجتي الاخرى فانت على كظهر أي فظاهر) منها
(صار مظاهرا منها) على مقتضى التعليق والتخيير وقضية كلامهم انعقاد الظاهر وان كان
المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا أو هو ممن يسأل بتعليقه وبه قل المتولى وعلمه بوجود لشرط لكن
قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما صرح به وهو كمن يشكوك كلامهم يحول عليه ويحتمل
كلام المتولى على ما ادعى بقصد اعلامه (ولو قل ان ظاهرت من دلالة) ولم يتدبى مات
على كظهر أي (وفلان) أي والحال انهم (أجنحة) فظاهر انهم لم يصر مظاهرا من زوجته
لعدم صحتها من الاجنية (لان ربه للفظ) أي تعليق على مجرد وصفه بذلك بصيرة فظاهر

له أي الزوج (قوله فان ولدت بعد رضاعه) أي لارضعة لحامسة (قوله لم يولد معه) أي رضاع (قوله كما يجتبه شيخ)
أي غير شرح منعه (قوله ومن ثم كان مثلها) أي الملا عنه (قوله فظاهر) أي وأطلق نفي به لفظ (قوله وكل منها)
أي الطلاق والبين (قوله يصح تعليقه) قال شيخنا زياي تأمل تصور يرتفع لبين ذلك لا يلازمه عين ويصح تعليقه
ومن ذلك ان يقول والله لأطرك ان دخلت داره (قوله لا العود) أي ذاك تارة (قوله وقضية كلامهم) منقول
كقوله ان دخلت الدار الخ ولوقدمه عقبه كان أولى (قوله ان يعطى حكمه فيما صرح به) أي من انه لا يكون مظاهرا ان قبل المعلق
عليه ناسيا أو جاهلا أو هو ممن يسأل بتعليقه (قوله فظاهر) أي لا جسيمة

الطلاق التصرف وسأقي في الشارح في الإجماع التصريح بتقديم عرف الشرع مطلقاً (قوله كافي المحرر) الظاهر أنه مقدم من تأخير فصله بعد المتن عقب قوله وهو الذي بعده هو عبارة المحرر ونصها ويمكن أن يجعل السبغة على ماوجب المحرر (قوله هل يدعوا) أي فلا بد من إرادته خاصة ١٦٨ لهذا المعنى والأجل على المعنى الشرعي (قوله أما فيه فهو من منع

المخ) نازع الشهاب حج في كون هذا معناه شرعاً وأنكر أن له معنى في الشرع (قوله أو الرجولية والفتوة) أي بار قصدياً قاله الظاهر الشهامة والفتوة عليها من غير قصد تعلق وإن فهم عنه الشارح كشخ الإسلام أنه أراد التعلق برباطه ماسياً في الشارح وهذا معنى غير قصد المغاظة والمكاهة كالأخني وظاهر أنه ان قصد التعلق وقع الوقوع على وجود الصفه وهي الصورة التي ادعى الشارح كشخ الإسلام دخوله في عبارة أصله فان لم يهـ مسئلة أغفلها ابن المقرئ من عبارة أصله وزاد بها الصورة الأولى وجه الظهور أنه لا تخالفه بين كلام ابن المقرئ وبين كلام أصله غاية الأمر أن كلامه في كلامه صورة ليست في

(قوله ولم يتجنى لهذا) أي لقوله بعد نكاحه (قوله لأن ما قبله) أي من قوله نكاحاً بظهور (قوله بل توضيحاً لرضوه) أي كيان الماهية (قوله وفصل بينه)

من زوجته لوجود المعلق عليه (فلو نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها لم يتجنى لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهراً) من تلك لوجود الصفه حينئذ (ولو قال) أن ظاهراً (من فلاة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهراً من تلك أن نكح هذه ثم ظاهراً والأفلام المرد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف بالشرط أو وصف المعرفة لا يفيد تخصصاً بل توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكره الشرط والتخصيص حينئذ (لا يصير مظاهراً) من تلك (وان نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لغروجهما عن كونها أجنبية وواقعه عدم الحث في نحو لا كذا لم يصب وكله شيئاً لكن فرق الأول بأن حله هنا على الشرط بصيره تطبيقاً لعمال يبعد جعل اللفظ عليه مع احتمال له لتبريد خلافه في اليمين (ولو قال أن ظاهراً منها وهي أجنبية) فأنت على كطهر أي (طفو) فلا شيء فيه مطلقاً إلا أن إرادته اللفظ وظاهر من لوهي أجنبية وذلك لأن إثباته بالجملة الحاصية نص في الشرطية فكان تعلقاً بمسحيل كان بعث الخرفأنت على كطهر أي ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم أعيا (ولو قال أنت طالق كطهر أي ولم ينويه) شيئاً (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظاهر أوها أو نوى) الظاهر بأن طالق نوى (الطلاق بكطهر أي) أو نوى بكل منه بما على حدته الطلاق أو نواها أو غيرهما بأن طالق نوى بكطهر أي طلاقاً أو أطلق هذا نوى بالاول شيئاً مذكراً وأطلق الاول ونوى بالثاني شيئاً مذكراً غير الظاهر أو نوى به أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائناً (طلقت) لاثباته بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولاظهار) ما عنده يثبتونها فظاهر وأما عندها فلأن لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينه وبينها بطالق وقع تابعاً غير مستقل ولم ينويه بلفظه ولفظه لا يصلح للطلاق كعكسه كما نرى محل عدم وقوع طلاقه ثانية به إذا نوى به الطلاق وهي رجبية ما إذا نوى ذلك الطلاق الذي أوقعه أو أطلق ما إذا نوى به طلاقاً آخر غير الأول وقع على ما ذكره الشيخ وحل كلامهم على ما إذا لم ينو ذلك به ورده الوالد رحمه الله تعالى وأجاب عن بحث الرافعي بأنه إذا نوى بكطهر أي الطلاق تدبرت كلمة الخطاب معه وبصير كأنه قال أنت طالق أنت كطهر أي حينئذ يكون صريحاً في الظاهر وقد استعمله في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره (أو نوى) (الطلاق) بأن طالق أول من نوى شيئاً أو به الظاهر أو غيره (و نوى) (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالساق) أو نوى بكل منهما الظاهر ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظاهر أن كان طلاقاً رجعية) لصحته من الرجعية مع صلاحية كطهر أي لأن يكون كناية فيه بتهديد أنت قبله لوجود قصده به وكأنه قال أنت طالق أنت كطهر أي ما إذا كان بائناً فظاهر لعدم صحته من البائن ولو قال أنت على كطهر أي طالق وأراد الظاهر والطلاق حصلاً ولا عود وإن أطلق كطهر وفي وقوع الطلاق وجوبان وقياس ما نرى في عكسه ترشح عدم وقوعه في هذه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن قال زوجته أنت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل

أي ظهري وقوله وبين أي أنت (قوله ووقع طلقه ثانية به) أي عاده كره المصنف (قوله وهي لبن رجبية) أي حيث نوى المخ (قوله ورده الوالد) قال شيخنا الزايد وفي هذا إذا دخلت كلام الرافعي فيما إذا خرج من المصراحة فصار غايه وكلام الرافعي أدنى على صراحته فلم يتلافها تأمل (قوله ولا عود) أي فلا كراهة (قوله وفي وقوع الطلاق) أي في حالة الإطلاق (قوله وقياس ما نرى في عكسه) هو قول المصنف ولو قال أنت طالق كطهر أي

كلام الآخر كما تقرر والافان القهرى لا يسمعه القول وقوع الطلاق ما اذا قصد التعليق وما الجاببه عنه في الشرح فيه
نوقض لا يخفى وعادة الاصل فرع لو تخلف الزوجان فقال أوها للزوج ثم عرك لحيتك فقد رأيت مثلها كثيرا فقال ان كنت
رأيت مثل هذه الحجة كثيرا بنبك طالق فهذا كتابة عن الرجولية والفتوة ١٦٩ ونحوها فان حصل اللفظ على
المكانة ملكت والا فلا

انتهت والظاهر ان مراده
يقوله والا فلا أي بان قصد
التعليق أو أطلق كما هو
كذلك في جميع المسائل

(قوله حصل ماواه فيها)
أي الظهار والطلاق (قوله)
فحصت الصكينة به)
أي التحريم وقوله عنهما

أي فان أطلق بان لم ينو
شيئا فلا وقوع لواحده
منهما وعليه كفاية عين على
ما يأتي في كلام الشارح
(قوله ان نوى به الظهار
في القسمين) هما قوله
فأجاب بأنه ان نوى الخ
وقوله أو نواههما معا أو
مرتبا الخ (قوله أو نحوها)
أي بان كان بها مرضي منع
الوطء

وفصل في فيما يترتب على
الظهار (قوله ان موجبا)
بدل من الوجه الثاني
(قوله الظهار فقط) وقيل
موجب العود شرح منج
(قوله ما لم يبطأ) أفهم انه
لو وطئ وجبت على الفور
(قوله لما كان شرطا) أي
لما كان لا بد منه في وجوب
الكفارة سواء قلنا وجبت
الكفارة بالظهار والعود

لبن أي فاجاب بانه ان نوى بانه على حرام طلاقا وان تعدد بانه أو رجعا أو طارا حصل ماواه
فيهما لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعد العود فصحت الكتابة به عنهما من باب
الطلاق المسبب على السبب أو نواههما معا أو مرتبا اختيارا وبث ما اختاره منهما ولا يثبتان
جميعا لا سيما لوجه القصد الى الطلاق والظهار اذا الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي
بقائه أو ما قوله مثل لبن أي فلفظ لا اعتباره بصحوة الكلام المذكور به متناقضا لما قلناه
لقوله أنت حرام اذا بن أمه حلال له وظاهره ان نوى به الظهار في القسمين المذكورين
لا يلزمه كفارة الا ان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظهارا لصحوة وعادة
حينئذ وان نوى تحريم عينها أو فرجها أو نحوها ولم ينوشبها لزمه كفارة عين لم تكن معتدة
أو نحوها

وفصل في فيما يترتب على الظهار من حرمة ونحوه ولزم كفارة وغير ذلك يجب (على
الظهار كفارة اذا عاد) الآية السابعة فوجها الامر ان أعني العود والظهار كما هو قياس كفارة
العين وان كان ظاهر كلامه الوجه الثاني ان موجبا الظهار فقط والعود انما هو شرط فيه
وقد جزم الرافعي في باب بانه على التراخي ما لم يبطأ وهو الوجه وهو الاوجه وان جزم في باب الصوم بانها
على الفور ونقله في باب الخ من القفال ولا يشكل القول بالتراخي بان سببا معصية وقياسه ان
تكون على الفور لانهم اكدوا التحريم الوطء عليه حتى يكفروا بغيره على الفور وبأن
العود لما كان شرطا في ايجاب أو هو مباح كانت على التراخي (وهو) أي العود في غير مؤقت
وفي غير جمعة لما أتى فيها (ان يسكنها) على الزوجية ولو جهلا ونحوها كما هو ظاهر
(بعد) فراغ (ظاهرة) ولو تكررا لكان كيدوه بعد عله بوجود الصفة في الملقوان نسي أو جن
عند وجودها كما مر وكأنهم غفلوا بنظره ولا مكان الطلاق قبل التأكد لمصلحة تقوية الحكم
فكان غير اجنبي على الصبيغة (رس) ممكن فرقة لان تشبهه بالتحريم يقتضي فراقها فعدم
فعله صار عاذا فاما اذا العود للقول فتوقل قولنا ثم عاده في حلالته ونقصه وهو
قريب من عاذا فلان في هبته وقال في القدح مرة كماله وأجده هو العزم على الوطء لان ثم
في الآية التراخي ومرة كل حنفية هو الوطء له لا يملكها زلت وأمر صلى الله عليه وسلم
الظهار بالكفارة بدسائه هل وطئ أو عزم على الوطء أو لا صل عدم ذلك والوقائع القولية
كدهم بسمه الاحتمال فأنه نامة على وجوب الكفارة قبل الوطء فيكون العود سابعة أعني
واعلم ان مرادهم مكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو حائض لا لا مسك بعد انقطاع دمها
ويؤيده ما مر ان الاكره التحريم كالحسنى (فان فصل به) أي لفظ الظهار (فرقة عورت)
لا حدها (أو مسخ) منها ما ومن أحدها وانفصاح بنحوه قبل الوطء (أو طلاق بن) ورجعي
ولم يرجع (أو جن) أو أعني عليه عقب لفظ (فلا عود) للفرقة أو نمره فلا كفارة ومحلها لم
يسكنه بعد لا ذقه وصوفي الوسيط. نطلاق بان يقول أنت كطهر أي أنت طالق ومث زنة

٢٣ ثم به من أو بالعود وحده أو بالظهار والعود شرط وهو جائز كانت على التراخي وأما كفارة الوطء
وقتل العمد والعين الخموس ففيه على الفور لان أسبابا معصية (قوله عند وجودها) أي الصفة (قوله كما مر)
"صفة" دلوا وجدت مع جنون ونسب بن حصل الظهار ولا يصير عاذا الا بالامساك بعد لا ذقه أو التذكري فصل ما هنا على
مر من أو لا يصير عاذا الا بالامساك المذكور

المقدمة وأما مسألة التخليق على الرجولية والقنوة فليست مرادف للاحل أصلا وإن ادعاه الشارح كشخ الاسلام وهذا يظهر ان ابن المقرئ لم يغفل من أصله شيئا وانما زاد عليه المسئلة للمقدمة (قوله وليس يغفل) أي في العرف ولولا في اللغة فلا (قوله تكرير لفظ الطهار) أي وهو انهم لم ينظروا لإمكان الطلاق لتقوية الحكم (قوله بخلاف عدم التكرير) أي في أنت كطهر أي كطهر أي بدون تكرير ١٧٠ أنت لا ركة فيه ولا فلاة ومع ذلك اغتفروا وتكررت أنت لثنا حكيمة غافقار

تكرير أنت التخصيص مما فيه ركة وفلاة أولى (قوله ولا يؤخر) أي في كونه غير عائد فلا كفارة عليه وقوله انما أي الزوجة (قوله يضرب) أي فيمنع من العود (قوله لما ضرب) أي من قوله لا اشتغاله بموجب الخ وقوله في الأولى هي قوله ملكه أو قوله في الثانية هي قوله لا عنها (قوله رجعية) أي حال كونها رجعية (قوله بامساكها بعد) أي الاسلام (قوله ويحرم قبل التكفير) ظاهره وان يغزو وهو ظاهر يقتل بالدوس عن الخطيب على شرح أبي تمام ما وافقه ثم رأيت التصريح به أيضا في الروض وشرحه في آخر الكفارة وعبارته فصل إذا غمز من زمته الكفارة عن جميع الخصال ثبت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها في امرى الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الطهار اه وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا فيه نظر والاقرب الجواز لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خصوص العنت (قوله على أن قوله صلى الله عليه وسلم) ولله انعام يستدل به لا به ليس صافي ذلك (قوله حتى تقضي) أي المدفوعة قضيتها انما إذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء به صرح في شرح البهجة وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لارتفاع الطهار وثبت الكفارة في ذمته ولو لم يطأ أصلا حتى مضت المدة ثلاثي اه (قوله ما ضرب في الخائض) أي ما ضربت رحمها في الحيض (قوله وينبغي الجزم بالتصريح) معتد (قوله لشبهة) أي لقوة شبهة

فيه نظر والاقرب الجواز لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خصوص العنت (قوله على أن قوله صلى الله عليه وسلم) ولله انعام يستدل به لا به ليس صافي ذلك (قوله حتى تقضي) أي المدفوعة قضيتها انما إذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء به صرح في شرح البهجة وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لارتفاع الطهار وثبت الكفارة في ذمته ولو لم يطأ أصلا حتى مضت المدة ثلاثي اه (قوله ما ضرب في الخائض) أي ما ضربت رحمها في الحيض (قوله وينبغي الجزم بالتصريح) معتد (قوله لشبهة) أي لقوة شبهة

يبقى قول الاصولين لا تكايف الا بخل (قوله فوجد في البيت هاو ناطقة لا) أي لا تعلق بمقتبل في النوى والهاون
 يخضع الواو وضعا وبقال هاوون بواو ين كافي القاموس (كتاب الرجعة) (قوله لان كلاه لئلا يكاح بنفسه في الجملة)
 يكرر عليه ما قدمه في المكره فلعل بتقليب الاستدامة كافي شرح (روض لكان ١٧١) واخصا (قوله لان الاصم حمة
 التوكيل في الرجعة) أي

والخلاف في صحته من الولي
 مبنى على حمة التوكيل فيها كما
 صرح به الجلال المحلى وكان
 على الشارح أن يصرح
 به أيضا (قوله بالصرح
 والكتابة الخ) هذا الصنيع
 لا ينسجم مع قول المصنف
 الآتي فتصع بكناية كما
 لا ينبغي (قوله وما اشتق
 منها) صرح هذا المصنف
 ان المتن على ظاهره من
 كون المصدرين من
 الصريح وهو خلاف ما في
 شرح المنهج وعبارته مع
 انصر صريح وهو وردت
 الى ورجعتك وارجعتك
 وارجعتك وأمسكتك الى
 أن قال وفي معناه ما سائر
 ما شئت من مصادرها
 كانت مراجعة الخ (قوله
 بل صوب الامنوى انه)
 أي الامسك (قوله لنفي
 ذلك) متعلق بشرط (قوله
 عند اقرارها بالرجعة خوف
 بخودها فان اقرارها) كذا
 في النسخ بتأنيث الضائر
 اللاحقة وصوابه بتذكير
 لاول والثالث كافي الا ان
 قوله في المتن متع بكناية
 تفرع على ما عمن عدم

(ويصح الطهارة المؤقتة) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر من ظاهر مؤقنات وطأ في
 المدة التكفير واذ اصبحت كان (مؤقتا) كما لزمه وتقليبا لشيء القسم (وفي قول) بل يكون
 (مؤبدا) تقليطا عليه وتقليبا لشيء الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من اصله وان اثم به لانه لما
 وقته كان كالنسيئة من لا تحرم نأيد لو رده انظر المذكور وانما غلبوا شائبة القسم هناك دون
 الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما قال انتم على كطهر أي ثم قال لاخرى اشركت معها فاته
 يصح على الاصح لان صيغة الطهارة اقرب الى صيغة الطلاق من حيث افادة التحريم فالحقت
 بها في قولها لتشريك فيها واما حكم الطهارة من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق
 فالحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التأنيث كاليمين دون
 التأنيث كالطلاق (فعلى الاول) أي صحته مؤقتا (الاصح) بالرفع (ان عوده) أي العود فيه
 (لا يحصل بامساك) لزوجة ظاهرها مؤقتا (بل) يحصل (وطه) مشتمل على تقييد الحشفة
 او قد رها من فأنها (في المدة) للغير المذكور ولان الحمل ينتظر بعده فلا ماسك لا يحفل
 كونه لا تنتظره أو لوطه فانها في تحقق الامساك لا جيل الوطه الا بالوطه فيها مكان هو المحصل
 للمود والتساق ان العود فيه كالعود في الطهارة المطلقا لا حدوى الطهارة بالآخر ففصل
 ان الوطه نفسه عود على الاصح اما الوطه بعد هال عوديه لا ارتفاعها كما مر فلم يغيره بتوقف
 العود فيه على الوطه وبجمله أولا وبحرمته كالباشرة بعد اني تكفيراً ومضى المدة ولو
 حال أنت على كطهر أي خمسة أشهر كان طهارة مؤقتا وموليا لامتساعه من وطنها أكثر من
 أربعة أشهر لانه متى وطئ في المدة زمة كفارة الطهارة لمصول العوديه وهل تلزم كفارة
 أخرى أولا جزم الاول صاحب التعليق والا نور وغيرهما بالذاني لباري روى عنه في الرخصة
 كاسله وحمل الالدرجه لله تعالى الاول على ما وانضم اليه حلف كونه أنت على كطهر
 أي سنة والثاني على خلو عن ذلك أما لو قيد طهارة بمكان فليقاس انه كالطهارة المؤقتة
 فلا يكون عادة في ذلك الطهارة او لوطته في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير
 ذلك المكان قياسا على قولهم انه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمن كذا فاده الشرح
 خلافا ليلقي في الشق الأخير (ويجب التزم غيب الحشفة) أي عنده كافي ان وطئت
 كانت طالق (ولو قال لا ربع اثنى على كطهر أي فقط هرمن) تقليبا لشيء الطلاق (فان
 مسكن) زمنا يساع طاهرا فعدا منهن وحينئذ (فاربع كفارتان) تجب عليه في الجديد
 الوجود والطهارة اموء في حق كل واحد حصة منهن فان مسك بعضهن فقط فعدا منهن دون
 غيره (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لا تجزأ لفظه وتقليبا لشيء الجيب (ولو
 طاهر منهن) طهارة مطلقا (باربع كل منوا) يسهل بعد من الثلاث الاول) لعوده في كل
 باطهارة بعده فان قال ربعه عقب طهارة دزمه ثلاث كفارات ولو اربع وزمعه بعضهم
 من انه حتر زعموا ليهما اذا انقضت الحرات وقصد بكل مرة طهارة او طلق فكل مرة

اشتراط التمسك (قوله وسعيد من كلامه) أي بواسطة اغدة لا ينفذ قوله ببدلته الاولى عاذه ليس لعل خلع
 لاجنبى (قوله في عدة الحمل السابقة الخ) لو زال النكاح تنقض عدتها الشمل هذه لصورة (قوله نعم تغبل هي الخ) هذا الاستدراك
 (قوله مسكن) أي الوطه (قوله كالباشرة بعد) أي بعد لوطه الاولى (قوله كان طهارة مؤقتا) أي طهارة مؤقتا
 (قوله كذا فاده الشرح) أي في غير شرح منبهه (قوله قد يقبه) أي البعض

على ما فهم من التعديل بالتعليق من أنها لا تقبل الايمان به تعليقا عليها (قوله) وأخذ منه الاذرى قبولها في البائن (وجه الاخذ أن قوله من بعد الوفاة هو فرع عدم قبولها في انقضاء العدة وقد قيد القائل بالرجعية فاتمى القبول في البائن ولعل الصورة التي ادعت انقضاء العدة من غير ان تفصل اليها بالاقراء أو بالاشهر أو بالجل كاهو ظاهر كلام الشارع أما اذا عرفت شيئا من ذلك فيجوز فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحمل قبولها مطلقا فلا راجح (قوله) ولا بد من انفصال جميع الحمل الى آخر (قوله) لا مسالك) زعمنا أي

172 مرة ثانية (قوله) ولا تعد فيه مطلقا) أي قصد استئنا فام لا (قوله) لنقدم على السبين) وهاهنا مستقل له كفارة محل نظر اد المتوالية كذلك كاتقرو والظاهر ان ذكر التوالى لمجرد التصور ويعلم به غيره بالاولى وقوله وقصد الخ يوههم محبة قصد التاكيد هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظاهرا مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصدنا كيدا فظاهرا واحدا) كالطلاق فتلزمه كفارة واحدة ان أمسكها عقب آخر مرة امامع تفاضلها بفوق سكة تنقض وهي فلا يفيد قصد التاكيد ولو قصد بالبعث تاكيدا وبالبعث استئنا فاعلى شكل حكمه (أو) قصد (استئنا) ولو في ان دخلت فانت على كطهر أي وكرره (فلا يظهر التعدد) كالطلاق فلا يبين لما راجع في الظاهر شبه الطلاق في نحو الصيغة وان أطلق فكلا لاولى وفارق الطلاق بأنه محصور عكلا فالظاهر استئنا في خلاف الظاهر والثاني لا يتعد كتركرا العين على شيء مرات (و) الاظهر (اهما المرة الثانية عاتق في) الظاهر (الاول) فلا مسالك ومنها والشافى لان الظاهر بهامن جنس واحد خال من غير من الجنس لا يكون عاتقا أما الموقوف فلا تعد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتركرا عين على شيء واحد ولو قال ان لم أتزوج عليك فانت على كطهر أي وتمكن من التزوج لم يصح مظاهرا الا بالأس منه بجوت أحدهما ولا يكون عاتقا للوقوف الظاهر قبيل الموت فانت في الامساك فان قال اذا لم أتزوج عليك فانت على كطهر أي صرح مظاهرا بتكمنه من التزوج عقب التعليق ولا يتوقف على موت أحدهما والفرق بين ان واذا مر في الطلاق ولو قال ان دخلت الذافر والله لا وطئتك (وكفر قبل الدخول لم يجزه) لتقدمه على السبين معا وعلى الظاهر بصفة وكفر قبل وجودها وعلى عتق كفارته وجود الصفة لم يجزه وان ملك من ظاهرها واعتقها عن ظاهرها صح أوطأه وأى من زوجته الامة فقال لسبدها ولو قبل العود اعتقها عن ظاهري أو ابلاقي ففعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لان اعتاقها ينقض غليكمها

في كتاب الكفارة

من الكفر وهو الستر لسترها الذنب بمجوه أو تخفيف اثمه بناء على انه ازواج كالحودد والتعازير أو جوار للخل ورج ابن عبد السلام الثاني لانها عبادة لا تقصاها الثانية كما قال (بشرط نيت) بان ينوي الاعتاق مثلا على الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها لشموله السند من ان نوى أداء الواجب بالظاهر مثلا كفي وذلك لانها للظهور بكل كانهم هي في حق كافر كفر بالا اعتاق للتمييز ثانی قضاء الدين لا الصوم لانه لا يصح منه لاه عبادة دينية وليس له الانتقال عنه الا طعام لقدرته عليه بالاسلام فان عجز انتقل ونوى التمييز أيضا وينص رحمه الله للسم نحو اوثا واسلام قتله أو يقول لمسلم عتق فذلك عن كفارة

(قوله) لا مسالك) زعمنا أي
وماهين والدخول لأن
العين معلقة (قوله) أو علق
عتق كفارته (عطف على
قوله قبل كفر والمعنى انه
اذا علق الظاهر على صفة
كان قال اذا جازع رأس النهر
فانت على كطهر أي ثم كفر
قبل مجيء الصفة أو علق
عتق الكفارة قبل وجود
الصفة لم يقع كل من المتن
المتنيز والتعليق عن الكفارة
في كتاب الكفارة

(قوله) مجوه) أي ان قلنا
انها جوار وقوله أو تخفيفه
أي ان قلنا انها زواج
(قوله) بناء على انها زواج
قضيته انها على القول بانها
زواج نحو الذنب أو تخففه
ويرد عليه انه على هذا
يستوى القولان والذي
ينبغي انه على القول بانها
زواج يكون الغرض منها
منع المكمن من الوقوع في
العصية فاذا اتفق انه فعل
العصية ثم كفر لم يحصل
بها تخفيف للآثم ولا عفو
وتكون حكمه تسميتها
كفارة على هذا ستر المكمن

من ارتكاب الذنب لانه اداعاه اذ اقل شيئا من موجبات الكفارة (لمته) تبعه عنه فلا يظهر عليه ذنب فيصح له عدم تعامله بابه (قوله) أو جوار) قسم قوله زواج (قوله) رج ابن عبد السلام الثاني) أي قوله جوار وهو المقتد قال ج وعلى الاول المجوه هو حق اثم من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحو الفسق مجوجها فلا بد من التوبة نظير نحو الحمد اه (قوله) لشموله) أي الواجب (قوله) وذلك لانها) أي الكفارة (قوله) نعم هي) أي التوبة وقوله وليس له أي الكافر (قوله) فأنه ينز) أي عن الصوم في حال كفره لم يرم (قوله) انتقل) أي لا طعام

السواء لا تعلق له بها من فيه لان الكلام هنا مما تصدق فيه وما لا تصدق فيه لا مما تنقض به العدة (قوله فسيأتي) أي في المتن لا في اللفظ (قوله وأما الآيسة والصغرة الخ) كان الاخصر من هذا والواضع ان يقول عقب المتن لا آيسة وقوله عقبه وصغرة مانصة اذ لا تعلقان قسائل (قوله في الصورة الانسانية) متعلق بالتمام أي ان المراد تمامه في الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء (قوله إمكان اجتماع الزوجين) أي احتمالهما بالفعل عادة خلافا للحنفية (قوله ويوجب) أي عن ابن الاستاذ (قوله لان لم يست من العدة) أي وكذلك التعلل الاخيرة كما يدعي محققه (قوله وتقتل من الزواني وأقراء

(قوله وهو مظاهر موسر) ومثله ما لو أعسر لقدرته على الصوم بالاسلام فيصرم عليه الوطء وقصة قوله موسر الخ انه لو عجز عن الكفارة بالانواء عاجزه الوطء وعليه فعل حرمة الوطء قبل الكفارة حيث كان المظاهر موسرا اما العاجز فيعجزه ولو بقي الكفارة في ذمته سواء كان المظاهر مسلما أو كافرا كما انتفاء كلام سم على منهج حيث قال قوله والاطعام أي باقي كفارة العين فان قلت هذا يناقض قوله الا في قريبا ولا ينتقل عنه الا الاطعام قلنا لا مانع لان هذا يصور بما اذا عجز عن الصوم كما أشعره التعليل الخ لم يأت في لروض وشرحا نرا الباب مانصة فصل العجز من رزته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته ان لم يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر ١٧٣ في كفارة الطهار ٨١ وهو شامل

للسلم والكافر (قوله وأفاد) بقوله الخ) قد ينظر فيه بان لحرم لوقتل قلته من لحينه سن له التصديق بقصة وظاهر انها كفارة ولو تعرض لصحة محرما أو بالحرم وشك انه مما يحرم التعرض له فعدا نذا فقد تكون الكفارة مندوبة ٨٥ سم على حج (أقول) ويمكن الجواب بان المراد من الكفارة واحدة هذه الفصل التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون الافراض (قوله انهم اسوا)

فصيح فان لم يكن شيء من ذلك وهو مظاهر موسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بان يسلم فيشر به وأفاد بقوله ينهنا عدم وجوب التعرض للفرسية لانها لا تكون الافراض وعدم وجوب مقارنتها الضو المتق وهو مائة في المجموع عن الدس وصوبه ووجهه يجوز ان ينياه فيه فاحتج بتقديم النية كما في الزكاة بخلاف الصلاة لكن روح في الرضة كاصولها منهنما سواء والمتمم الاول وعليه فقرون بصغر لال كاز كاة ويكي قرين بالانقلاب عنهما كما هو ظاهر ولو لم يوجب عتق عليه وشك أهو عن نذوا وكفارة طهارا وقتل أجزاءه الواجب عليه بالضرورة (لا تيمينها) عن طهار مثلا لانها في معظم خصا لها نازعة الى الترامات فاكنتي فيها أصل النية فلا عتق من عليه كفارة تاقتل وظل اروقين بنية كفارة ولم يمين أجزاءه ورؤية كذلك أجرت عن احداهما صفة وله صرفه الى حادها ويتبين فلا يتكس من صرفه الى الاخرى كالأولى من عليه ديون بعضها بمسبة اذ لا تميز بين بعض اللاداء نعم لو بوي غير ما عليه غلط لم يجزئه وانما ص في نظيره في الحدث لانه قوي رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة لظهار) ثلاث (عتق رقبة) فصوص وطعام كما يفده صباه الا في عتق من كلامه ان متلها في الحصل الثلاث كفارة وقاع ومضاب في الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة مخيرة أود لعنقها وانما يجزئ عن عتق رقبة (مؤنة) ولو بدعته

أي الكفارة والصلاة (قوله والمتمم الاول) هو ما قبله في المجموع (قوله ويكي قرين) أي النية (قوله بالتطبيق عليهما) أي القولين (قوله بالضرورة) أي ولو لم عليه بعد ذلك (قوله نازعة) أي مانعة (قوله فانه تعيين بعض) أي وان كان مانعته موجلا أو مدام من غير جنس ما هو المدفوع له ولكن في هذه لا يلزم له ان لا يرضاه ولو أقطب بعضا أو قل تعيينه لكان أولى (قوله لم يجزئه) وظاهره حرمان العتق بمجانزته الذي يذخر ثم رأت سم على منهج من به وانه نوله لم يجزئه قال الزكشي سبق في انحصار في تعبير الامام نهني في أن تنفوية لأقصة ويقي من الله سلامة مفرد وقباصه هناك تنفق الاضامة تقع غير واجبة وقرئ بدرس به من هجعة هجعة منه قوله لم يجزئه أي ولا يفتق كما في شرح لروض ويؤخذ من استنباط (ركبتيه) من الرجوع في الخط في تعيين لاسم ترجع من قبل عن شرح لروض ٨١ لكن يؤيد ما قلناه ما يأتي في شرح فيم لوعتق عتق ربيعة الكافر عن كثرته على اسلامه فلم من يصدق اسلامه لا الكفارة (قوله وانما يجزئ عنها) يخرج بعقوبة لروض ومولود من نزع عتق ولا يشترط فيه ذلك فيصح ولو كان أي وزمن (قوله عتق رقبة مؤمنة) أي فلا يجزئ الكفارة ويؤيد في أخذ هذا كوفي المريع داني من لاجزائه لولا عتقت كافر فبين اسلامه الاجزاء ومثله ايضا ما لو عتق عبد مورة طناحيه فان ميتا (قوله لاسل أودر) ينبغي انه لو نطق بالكفر بعد بلوغه تبعه تبين عدم اجزائه لبقائه على كفره بخلاف غيره فانه لو نطق بالكفر فيه ما بعد بلوغه يصير منه المجزئ لانه كان وقت اعتقه مسلما

انها لو قالت اقتضت مدنى الخ عبارة الموردى في حاويه اذا ادعت اقتضاه عدمها بالاقراءه ذكرت مادتها حيث وطهر اسئلت هل طلق حائضا او طاهر فان ذكرت احد هما سئلت هل وقع في اوله أم آخره فان ذكرت شيئا عمل به يظهر ما يوجه

(قوله بجامع حرمه السبب) أى في الجملة ولا يقتل خطأ الذى وردت فيه الآية لا يتم فيه عبارة مع بجامع عدم الادنى السبب (قوله وذلك متوقفة على استقلاله) انظر لو اعتق أحد المتتبعين الذى لا يمكن فصله فهل يصح أو لا لا غير فادعى الاستقلال لأن المتتبع قد لا يطاوعه على ذلك فيه نظروا الأقرب الأول لأنه لا قدرة على الكسب في حد ذاته ومثل ذلك ما لو اعتقه ما هو ظاهر أى لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء (قوله فيجزى صغير) أى لأن الأصل السلامة من العيب قال شيخنا الزبائدى فان بان خلافه نقض الحكم أى بان يقال تبين عدم الاجزاء ولو مات صغير أجزاء لأن الأصل والغالب سلامة الأعضاء ١٧٤ (قوله بخلاف الحرم) أى كإياها للمصنف أى فلا يجزى لاهنا ولا في الغرة وان وقع

لشارح ثم ما يتخلفه (قوله) خروجاً من خلاف إيجابه (قوله) أى القائل بإيجابه (قوله) وفارق الغرة) أى حيث لم يميز فيها الصغير (قوله على أن المعتبر فيها) أى الغرة (قوله) وأعوذ بذلك) أى لقوله لقلته تأثره في العمل (قوله) قال مدر يميز من يصبر ثم ارادوا يصبر لئلا يكتفوا بما صار في وقت العمل أه سم على منهج و ظاهره وان كان عمله لئلا وهو ظاهر لانهم لم يشترطوا الأجزاء العتيق عدم الاختلال بنوعه بمنه وان لم يحسن خلافه لكن قياس قول الشارح لا يقتضى الجسور ويؤخذ عنه أنه لو كان حتمير السلاخ أن من أبصر لئلا تبصر عمله فيه

لأصل أو أدواراً وسابحاً لالطوق في آية الظاهر على التقدي في آية القتل بجامع حرمه السبب (بلا عيب يتخل بالعمل والكسب) اختلا لا ينافي القصد تكميل حاله ليتفرغ لو طاقب الأحرار وذلك متوقفة على استقلاله بحكاية نفسه والكسب من عطف الرديف ولما أخذته في الروضة أو الأعم هو ظاهر أو الغابر بأن يراد بالتخل بالعمل ما ينقص الذات والتخل بالكسب ما ينقص نحو العمل (فيجزى صغير) ولو عجب ولا ذلة له كبره كبره المرض بخلاف الحرم ويسن بالغ خروجاً من خلاف إيجابه وفارق الغرة بأنه أعرض وحق أدى فاحتمل ما على أن المعتبر فيها الخيار إذا غرة الشيء خياره والصغير ليس منه (وأقرع) لأنات برأسه لءاء (وأعرج) يمكنه من غير مشقة لا تختمل عادة كما هو ظاهر (تابع معنى) لقلة تأثيره في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكى عن خطه حذف الواو ليفيد جزمه أحد هما بالاولى (وأعور) انكأ نعم ان ضعف نظر صليته وأخل بالعمل اختلا لا ينافي بجزءه (وأصم) وأخرى يفهم إشارة غيره وغيره إشارة عما يحتاج إليه ومن أقصر على أحدهما كفى بتلازمهما عالما بشرطه فمن ولد آخرى اسلامه تبعاً أو بأشارته المضمومة وان لم يصل خلافاً لئلا اشتراط صلاته والالم بجزءه (وأخشم) أى فاقد الشم (واقفأذنه وأذنيه وأصابع وجليه) جميعاً أو أسنانه وبحسب وجوب وعين وفتره وتقاءه ومجذوم وأرصى وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأجق وهو من يضع الشيء في غير محله مع عمله بقصه (لا زمن) وجنين وان انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لأنه وان أعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحلى لما يأتى في الغرة (ولا فاقد رجل) أو يد أو أصل أحد هما لأضرار ذلك به له أضراراً ينفرد (أو) فاقد (خضرو بنصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحد هما أو فقد هما من يد (أو) فاقد (الغلوتين من غيرهما) وهو الإجماع أو السبابة أو الوسطى وخضرو هـ لان فقد هما من خضرو أو بنصر لا يضركا على الأولى ما قبله فعمل مساواة عبارة أن قول أصله وفقد الغلوتين من أصبح كمنفكها خلافاً لم اعترضه لا يقال أصله يفهم ضرر فقد هما من ثل من الخضرو والنصر معا عبارة المصنف لا تفهم ذلك بل خلافه لا نافع ذلك

أجزاء (قوله وأصم وأخرى) أى لو اجتمع العموم والغرض هل يمكن أم لا فيه نظروا الأقرب الأول لان ذلك لا يتخل بالجل ثم رأيت صرح بذلك في حواشى شرح 'روض' (قوله ومجذوم) أى يجزم لم يتخل بالعمل (قوله لا زمن) أى لا ممتلي باً فيمنعه من العمل وفي المختار والزمانه آفة في الحيوانات ورجل زمن أى ممتلي بين الزمانه وقد زمن من باب سلم وعليه فزمانته تشعل بخلاف السدبة (قوله وجنين) قال الفقهاء ولو انفصل بعضه لانه لا يتصف بالسلامة لا بعد قال الانفصال أه سم على منهج (قوله بخلاف فقد أحد هما) أو فقد هما من يد (أو) سم (قوله أو فقد الغلوتين من غيرهما) عبارة ج من خضرو أو بنصر لا يضركا على الخ أه وهى ظاهرة لأن منفكها هـ خص الغلوتين من غير الخضرو والنصر بالذكور لان فقد هما الخ (قوله وخضرو هـ) أى الإجماع ومنعده (قوله لان فقد هما) أى الغلوتين قول الحقنى أو فقد هما الخ هو في نسخ الشارح التى يأيد بناوله ما سقطت من نسخة التى كتب عليها أه

حساب العارفين في ثلاثة أقسام على ما ذكره من حيض وطهر وأول كل منها وأخره فان وافق ما ذكره من انقضاء العدة ما أوجبه الحساب من عادي الحيض والطهر صدق بلايين إلا أن كذب الزوج في قدر عادتها في الحيض والطهر فيذكر أكثر مما ذكرته فيمأز في أحدهما فله أحلافها لجواز كذبها وإن لم يوافق ما ذكره من انقضاء العدة ما أوجبه حساب المارقين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت (قوله ولم تكن حاملا) هلا أخره هذا عن كلام المتأنيان بقول واستأنفت الأقراء وغيره الخ فإن لم تكن حاملا لانه تصوير له كاهو واضح قوله بان حلت ١٧٥ من وطلته الخ) الصواب حذفه

(قوله ولو العليان أصابعه) أي الجميع ما عدا الأقدام (قوله ويجوز كونه لا حترزان) حمله على ذلك ظاهر بل متعين لأن الهرم بمجرد الاستئثار بالهر في المختار الهرم كبر السن وقدره من باب طوبى له وأنت خير بان مجرد كبر السن لا يستلزم الهر وان كان غالباً (قوله وذلك لمهر) أي من أضراره بالهر (قوله وتعلم من النكاح) المراد أنه لا ينظر أفقته لما ذكره ثم من أنه لو زوج في زمن الأفقة صح وان قلت جداً كيود في سنة (قوله في أكثر الأوقات) ولقياس عدم نجرته (قوله قبل الرفع للزمن) أي فلورح له وقتل فالأقرب به تبين عدم اجراءه لتبين موته بالسبب السابق على الاعتاق (قوله فأصبر) أي فله لا يميز (قوله المتبادرة من حصول صورته) صريح في ملوأ بصروتين إن

دل فقهه لانه علم منه ان الاختلاف في تلك الثلاثة لا يصح قياسه انما فيها كما لا يصح أيضاً (قلت أو غلته إجماع والله أعلم) لتعطل منفعتها حينئذ لا فائز من غيرهما ولو العليان أصابعه نعم الواجب ان غير الأقدام لو قدر غلته العليان فاع غلته منه لانه حينئذ كالأقدام (ولاهرم عاجز) عن الكسب صفة كشمة ويجوز كونه لا حترزان إذا كان يحسن مع الهرم صفة تكفيه فيجزى وهو ظاهر وقضته انه لو قدر نحو الاعى على صنعة تنكيه اجزا وليس كذلك كاهو ظاهر كلامهم (ولامن أكثر وقته يجنون) فيه تجوز بالاختيار يجنون عن أكثر وقته والاصل ولاس هو في أكثر وقته يجنون وذلك لمهرية لا فائز ما لم يكن أكثر وقته كذلك لان قل زمن جنونه من زنى أفقته أو استوياى والأفقة في الهرم لا يميز كاجنونه لا ذرى لان غالب الكسب اغنايتهم بها راو يؤخذ منه انه لو كان متمسكاً بالاجزا وان من يصبر وقتادون وقت كالجنون في نفسه المذكور وهو متجه بقا شويخ بل بعد الأفقة يمنع العمل في حكم الجنون وانما لم يلز النكاح من استوى زمن جنونه وأفقته لانه يحتاج لطول نظرو اختيار يعرف الكفا ولا يمتد ذلك مع التساوى واحترز بالجنون عن الاعمال لان زواله مرجو وهو صريح المأوردى لكن توصف غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره في أكثر الأوقات (د) لا مرض لا يرجى) عنده العتق برخصة كالموصول ولا من قدم للعقل بخلاف من نعمت بتسليمه في المحاربة أي قبل الرفع لانه لا ماذار يرجى روه يميز وان اتصل به الموت لجواز ان يكون المجوم عليه بل لو تحقق موته بذلك المرض اجزا في الأصح (فان يرى) من لا يرجى روه بعد اعتاقه (بان الأجزاء في الأصح) الخطأ الطن وبه عرق بين هذا وبين ما مر قبيل فصل يجب الزكاة على النور عن والده وياق له لاهن ثم تخلف مع ان الاصل عدم المصائب ثم والاصل أي القالب هذا البرء بخلاف ما لو اعتق أعى فأبصر لتصفى بأص بصره وكان عوده نسمة جديدة محضة والشافى لا الاختلال للنبوة وقت العتق كالزوج عن غير المعصوب ثم بان كونه معصوباً فانه لا يميز على الأصح ورجع مقابل الأصح وردع بآنير ذلك في اثنية لانه جزم الاعتق وانما هو مردود في استعرا مرصه فيصاح الى اعتق ثبات اولاً فلا ومثل ذلك لا يؤثر في الجزم بالنبوة كالأصفي وبعقره في لاعى تبين عدم مناقته لقولهم لو ذهب بصره بجنانية فأحدميته ثم عاد استردت لان لعى تخلف لا يزول ووجه نفى المتأفان المدار هب على ما ينافي الجزم بالنبوة والمعنى ينافيه نظر الحقيقة للنبوة من حصول صورته فليجزى الاعى مطلقاً ثم على ما يمكن عادة عوده وبزول بيا غير أعى فوجب الاسترداد (ولا يميز شراء) أو تمكث (قريب) أصل أو مرع (بنية كره) لان عتقه

ما كان يعينه بمشاهدة وليس بأعى لم يميز لفقد النبوة وعيه وبل لعرق بينه وبين المرئى لى لا يرجى روه حيث أجزأ إذا يرى ان المرئى ليس فيه صورة طهارة تنافي لآخر فقصفت آثاره في النبوة ولا كذلك لاعى وينبغي ان مثل ذلك زوال الجنون والزمانه فلا يكفي عن الكفارة أخذ من لعرق المئذ كره الشارح الآن قد لعى الحق ليس معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانه المحقق فان كان منه يمكن زونه بل عهوده وهدو وقوعه كثيراً (قوله ولا يميز الاعى مطعماً) أبصر بعد لا (قوله لاه) أي أنه لو لودى الكنية

وابداه بالاشهر كما صنع حج الماسية كرهه فريامن قوله ولوحلت من وطئه الخ (قوله) والشافي بمنزلة الحنفى اذا فرضه (هذا) مشكل مع قوله لا يجوز الا معتق التصريح (قوله بنص القرآن) عبارة الجلال المحلى والفرض من جمهم هذه الاشارة الى قول الشافى رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آيات المسائل الخمس المذكورة انتهت (قوله) فحلف هو أيضا) قد يتوقف في تصور حلفه مع عدم علمه بعبارة الرض وشرحه وان اعترفنا بغيرهما واشكل السابق قضى له

(قوله) ويجوز زعمهما) لعل وجه مقارنه هذه القول أو لانه المعطوف على الشراء الخ ان يقرأ أم ولد بالجر يجوز مع حذف فيه المضاف وبقي المضاف اليه على جوه وهو المناسب لقوله ولاذى كتابة لكن قوله اقامة للمضاف اليه مقام المضاف ظاهر في قراءة أم ولد بالرفع الا لانه لا يظهر في قوله ولاذى كتابة (قوله) ولا اشكال فيه) أى لان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع (قوله لذلك) ١٧٦ أى لقوله لان عتقه مستحق الخ (قوله حال التعليق) قضيته انه لو كان سليما حال

التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا وهو قد ليس ما لو اعتق من بضرارى بى برؤه ثم مات بذلك المرض وان احتل الفرق بينهما ولعله الاقرب (قوله) لانها) أى بل بجمانها (قوله) فوجدت الصفة) أى قبل أداء النجوم (قوله) لان الاصح) قضية هذا التوجيه ان الكلام في وجود الصفة في المرض لانه الذى يفرق فيه بين الذى هو باختياره وبغيره والمطلقة يقتضى خلافه (قوله ان نخذنا عتقهما) أى هو والراج (قوله) ان عتق حياتهما) أى الا بى والنصبوب (قوله) ولو بعد الاعتاق) أى ولا يضر

مستحق لاجبهة الكفارة فهو مكذوف تنفقه الواجبة اليه بنسبة الكفارة (ولا) عتق فهو المعطوف على الشراء وحذف اقامه للمضاف اليه مقام المضاف لاماعا على قريب لفساد المعنى المراد ويجوز زعمهما عطف على شراء ولا اشكال فيه وتوقف صحة المعنى على تقدير عتق لا يمنع ذلك (أم ولد) لا (ذى كتابة محبسة) قبل تجهيزه ومشروط عتقه في شرائه لذلك (وبجزى) ذو كتابة فاسدة هو (مدبر ومعلق) عتقه (بصفة) غير التدبير لصفة تصرفه فيه هذا ان تجزى عتقه عنها واعلقه بصفة تسيق الاولى بخلاف ما اذا علقه بالاولى كما قال (فلو اراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) كان قال ان دخلت هذه الدار فانت حر ثم قال ناسيان دخلتها فانت حر عن كفارتى عتق بالله دخول (ولم يجز) عتقه عن الكفارة لاستحقاقه العتق بالتعليق الاول (وله تعليق عتق) مجزى حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كان دخلت كانت حر من كفارتى فادخل عتق عنها اذ لا مانع اما غير المجزى ككفار عتق عتقه عنها باسلامه فعتق اذا أسلم لانها ولو علق عتق برفقة المجزى عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة اجزا ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضا كلام الراعى لان الاصح اعتباره من رضى المال حينئذ نظر الوقت التعليق ويجزى مرون وان نفذ ناعتقه ما بان كان المعنى موسرا وأبقى ومغصوب ولو لم يقدر على انتزاعه من خاصه ان عتق حياتهما ولو بعد الاعتاق والا لم يجز اعتاقهما ويعلم منه عدم اجزاء من انقطع خبره أى لان خوف الطريق كفى الكفارة لان الوجوب متيقن والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطرة تجب احتياطها وتجزى حامل وان استثنى حالها وتبعها في العتق ويبطل الاستثناء في صورته بسقط به الفرض ولا يجزى موصى بنفقه ولا مستأجر (و) له (اعتاق عبده عن كفارته) كفارة قتل وكفارة طهار وان صرح بالنتفيص بأن قال اعتقت (عن ثل) منهما (انصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الاسترخاء لتفليس رقة كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره في اقتضاء كلام المصنف

التردد في النية لما سفي عدم اجراء عتق الا على وفي اجزاء المرض الذى لا يرجى برؤه اذا برئ (قوله) ونسبه ويعلم منه عدم اجزاء الخ قضيته استمرار عدم الاجزاء وان تبين حياته وهو قياس عدم اجزاء الاعمال اذا أبصر وقياس الاجزاء في المغصوب والا بى والمرضى الذى لا يرجى برؤه اذا برئ خلافه وهو الظاهر وعليه فلا فرق بين من انقطع خبره لخوف الطريق أو غيره الا ان يقال من قطع خبره لخوف الطريق مجزى ما لم يتبين موته ومن انقطع خبره لغير ذلك لا يجزى ما لم يتبين حياته (قوله) لان خوف الطريق) اقمهم ان من انقطع خبره لخوف الطريق يجزى وهو ظاهر ان تبين حياته حال العتق ولا يقياس المغصوب والا بى عدم الاجزاء (قوله) وتبينها في العتق) أى ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا عند عتق الام عن الكفارة (قوله) ولا مستأجر) ظاهره وان قصرت مدة الاجارة أو ما بقي من النفعة وفيه بعد وثيق يده ما لم يمين قطع جنونه وغلبت افاقته حيث يجزى اعتاقه بخلافه كافتاء بوصول الاقامة بعد وكذا مريض يرجى برؤه حيث نفذ اعتاقه عن الكفارة مع عدم تأجيله حال المرض (قوله كاذ كره) أى العتق

لان الاصل جاء العدة وولايه الى جهة انتهت وبعبارة العباد ولو قال لا نعلم ترتيب الامرين ولا نعلم السابق فالأصل بقوله العدة وولايه الى جهة انتهت وسيأتي في كلام الشارح انهما لو قال لا نعلم سابقا ولا متعاقبا فالأصل جاء العدة وولايه الى جهة انتهت في حواشي الخصة مانصه قوله ما لو علم الترتيب أي بين المدعين اهـ ولعله يجب ما فهمه والاهول لا يوافق ما مر عن الرض

(قوله فاذا أظهر أحدهما ميبعا) انظر لو اعتق آخر مو زعابدا لهن ظهر ميبعا اهـ سم على ج (أقول) وينبغي عدم الاجراء لانه تبين ان عتق الاول وقع مو زعابدا للكفارتين فنفسه مجانا فلا يجوز ولا يمتدع اعطيه بعد (قوله لم يميز واحدهما) أي ويعتق مجانا (قوله لم يميز عن كفارة) أي ويعتق عن المكس وفي سم على ج قال في العباد فرغ لو غلب الله على أن اعتق هذاعن كفارتى ثم تعيب أو مات لزمه اعتاق سليم وان لم تعيب واعتق عنها غيره ١٧٧ مع تحككه من اعتاقه المعين

فالظاهر برأيه وهل يلزمه اعتاق المعين لم أر من ذكره اهـ وقوله فصل يلزمه الخ وهو راجع لثنتين أو الى الثاني اهـ (أقول) الظاهر رجوعه لثنتين وينبغي وجوب الاعتاق لانه التزمه بالتفريق وتبع باعتاق غيره عن الكفارة (قوله على المكس) أي من العبد والاجنبى (قوله ويبيع الجواب فوراً) والاعتق أي أو ان لم يعجب على الفور عتق على المالك مجانا وهو شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فأجابه لا على الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اهـ سم على ج (أقول) القياس في الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فليعتد بمفاعله (قوله لانه) أي عتقا

ونسبه في الشامل للجهو فاذا أظهر أحدهما ميبعا أو مستقما لم يميز واحدهما (ولو اعتق معسر نصفين) له من عيدين (عن كفارة فالأصل الاجزاء ان كان باقيا ميبعا) أو باقى أحدهما كما استطهره الزركشى وغيره وان توقفه الاذنى (حرا) لحصول الاستقلال ولو قى أحدهما بخلاف ما إذا كان باقيا لنفسه وهو معسر لمد السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من الخلف من الرق لما لو سر ولو باقى أحدهما فميزت مع التبة عنها السراية عليه والثاني المنع مطلقا كما لا يجوز شفعان في الاضحية والثالث الاجزاء مطلقا تنزيلا للاضحية من منزلة الاختصاص (ولو اعتق) فخان عن كفارته (بموض) على التقن أو اجنبى كما عتقتك عنها بالف عليك وكاعتقه عنها بالف على (لم يميز عن كفارته) لانتفاء تجرده العتق من ثم استحق العوض على المكس ولذا ذكر واحدا الاعتاق عن الكفارة بموض استطردوا ذكر حكمه في غيرها وتبهم كاصله فقال (والاعتاق عيال كطلاقه) فيكون معاوضة فيها شوب تملق من المالك وشوب جمالة من المكس ويجب الجواب فوراً والاعتق على المالك مجانا (فأقول) لنفسه (اعتق أم ولدك على ألف) ولم يقل على سواء أقل منك أم أطلق (فاعتقها) فوراً (فقد عتقه) (ولزمه) أي المكس (العوض) لانه اقتصد من جهته كاختساع الاجنبى اما إذا اقل على فاعتقها عنه فتتق ولا عوض لاحتقائه بخلاف طلق زوجتك على لانه لا يتقبل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا) ولم يقل على سواء أقل منك أو أطلق (فاعتق) فوراً فقد اعتق جزوا يسحق المالك الالف (في الاصح) لانه من اقتداه كام الولد أو أشعر تعبيره على عدم اشتراط المايية في العوض فأقول على خيرا وضوءه فخذولزمه فيه العبد ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعي العتق بأمره فان كان العيب يمنع اجزائه في الكفارة لم ينسقط به والثاني لا يستحق ذلكا اقتداه في ذلك لا مكان نقل المالك في العبد بخلاف أم الولد (وان قال اعتقه غنى على كذا) كأنه أوزق خرا (ففعّل) فوراً (عتق عن الطالب) واجزاء عن كفارة عليه أو اهله لتضمن ما ذكر لبيع لتوقف العتق عنه على ملكه فكانه قال بعينه بكذا واعتقه غنى فقال بعينك واعتقه غنى (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والاضحية العبد كالخلع فان قال مجانا لم يلزمه شيء فان سكت عن العوض لزمه قيمته على الاصح ان مصرح بس كفارتى وغنى وكان عليه عتق ولم يقصد

٢٣ ثم فيه سادس عن المكس (قوله أم ولدك) أي المكس (قوله فاعتقها) أي أم الولد (قوله لاحتقائه) أي عتقها عن المكس (قوله بخلاف طلق زوجتك) أي ذاته لا يقع الطلاق (قوله ولزمه فيه العبد) لزوم القيمة هنا بشكل على ما تقدم في الخلع مع الاجنبى فيما لو قال الزوج خالع زوجتك على رزق خرفى دنى حيث قالوا ثم يقع الطلاق رجعا ولا مال مسكن القياس ههنا ان عتق ولا قيمة فليراجع (قوله لم ينسقط به) ويغنى لعتق عن المستدعي مجانا (قوله لتضمن ما ذكر لبيع) هذا اليتأتى فيما لو قال اعتقه على رزق خرفى لم يقتضى عدم الاجزائه لفساد البيع فساد التقن فليتامل (قوله ان ملكه) أي العوض بان كان ماله هو الابان كان معصوبا أو خرا فقيمة الخ

والعقاب بغير راجع (قوله والثاني قول الزوج) هو على حذف متعلق أي ترجع قول الزوج (قوله وقال اعطيل المضري يظهر الخ) أشار والد الشارح في حواشي شرح الروض إلى صحة (قوله ولا يثبت ذلك) أي إقرارها (قوله باتفاقهما) متعلق بقول المعتز بابقية (قوله وهل دعواه إنشاء لها) هذا لا ينافي مع قوله بيمينه عقب المتن لأنه لا يحتاج إلى اليقين إلا أن جعلناه إقراراً

(قوله نعم قول ذلك) أي اعتمده عن (قوله الملك بعنه) أي من أصل أو فرع (قوله ولا يميز بينهما) أي الكفارة (قوله عقب لفظ الاعتناق) هذا ما روضه من أول البيع من أن الصسفة مقدرة فإذا قال الطالب اعتنق عبدك عني بكذا إيجابه بقوله اعتنقه عنك كان بقرينة أن يكون المشتري بعني عبدك بكذا واعتنقه عني وإن يقول البائع بشكوه واعتنقه عنك وهذا يقتضي حصول الملك عبر بيمينه أو مضافه ١٧٨ وكلاهما يقتضي تقدم الملك على العتق لأنناؤه (قوله بين كون الرقيق مستأجراً)

يتأمل ذلك كونه فإن الإجازة على الأصح ليست مانعة من صحة البيع الغير الضمني ولعل فائدة الإشارة إلى صحة اعتناقه وإن قلنا بإبطال بيعه (قوله أجزاء في الأصح) أي ولزمه المسمى أن ذكره والأقبل الأمداد كالقول أقض ديني ففعل (قوله ولا يخصص بالمجلس) أي الإطعام هذا قد يشكل بغير من عدم اعتناقه عن الطالب فيقال قال اعتنق عبدك على كذا فله بيمينه قسور إلا أن يقال إن الإطعام يشبه الأمانة فاعتذر فيه عدم القصور والاعتناق من الغير يستدعي حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليتمكن الملك فيه (قوله والعكسوة كالإطعام) هذا إنما لما قدمه في أول البيع من

العتق الصق عن نفسه كالوقال له أقض ديني والأفلاتم وقال ذلك الملك بعنه عن نفسه بالموضع ولا يميز بينهما لأنه يمكن له استحقاق العتق بالقرينة (والأصح أنه) أي الطالب (عليه) أي القن المطلوب اعتناقه (عقب لفظ الاعتناق) الواقع بهذا الاستدعاء لأنه الناقل للملك (نعم) عقب ذلك (يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك فيقتضي أن يكون العتق ما بعد تمام اللفظ بناء على ترتيب الشرط على المشروط والثاني يحصل الملك والعتق مما بعد تمام اللفظ بناء على مقارونة الشرط والشرط ولا فرق في فسخ العتق بالموضع بين كون الرقيق مستأجراً أو مضمواً لا يقدور على انتزاعه لأن البيع في ذلك ضمني وبغير فيه ما لا يتقرر في المستقبل فلو قال لغير أهم ستمين مسكيناً كل مسكين مدام من حنطة عن كفاي في وفاء بقلبه ففعل أجزاء في الأصح ولا يخصص بالمجلس والعكسوة كالإطعام فالله أنوار زرع (ومن) إزمته كفارة مرتبة وقد (ملك عدد) أي قننا (أو قننه) أي ما يساويه من قد أو عرض (فاضلاً) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تزمه مؤتمتهم (تنقذ وكسوة وسكنى) وأما لا يدينه لزمه العتق (قوله تعالى من لم يجد فصيام شهر من متتابعين) وهذا واحد أو باق في ضوء ما لا يخفى وخيل جندی وكتب نفسه ما عرفت في قسم الصدقات كما قاله الأذري وغيره أما إذا لم يفضل القن أو غيره مما ذكره كولا استباحه لنصب بابي خدمته بنفسه أو وضاعته كذلك بحيث يحصل له بعتقه مشقة شديدة لا تتحمل عادة ولا اعتبار بفوات رقابته أو لمرض به أو بجمونه فلا عتق عليه لأنه فاقد كين وجد ما هو يحتاجه لعاش والصفية تقدم الكلام عليه في بابها ويشترط كون ذلك فاضلاً عن كفاية العمر الغالب على الأصح وما وقع في الروضة هو أتمه الشارح من اعتبار سنة مبنية على الرجوع المألوف في قسم الصدقات فقد صرح فيها بأن من يحل له أخذ ذلك كاهن يكره بالصوم وبأن من له رأس مال ولو بيع صار مسكيناً يكره بالصوم كما قال (ولا يجب بيع عبدة) أي أرض (ورأس مال لا يفضل دنسهما) وهو غلة الأول ورعي الثاني ومثل ذلك المشية وضروها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكيناً لأن المسكنة أقوى من مفارقة المألوف أما ما فضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعاً (ولا) بيع (مسكن وعبد) أي في (فصلين) بأن يبيعهن المسكن مسكيناً بكميه وقناصته وعن القن قناصته وقناصته (المهما في الأصح) لمشقة مفارقة المألوف والثاني يجب بيعهما التخصيل عبدي بعتقه ولا التفات إلى مفارقة المألوف في ذلك نعم من

إن البيع الضمني لا يأتي في غير الاعتناق وبعبارة فهو هل يأتي أي البيع الضمني في غير العتق كصدق اتسع بدارك متى على أن يجمع مع أن كلاً قريباً أو يفرق بأن تشوف الشارع إلى العتق أكثر فلا يفسر غيره به كل محتمل وميل كالمهم إلى الثاني أكثره وقد يجاب عن من أن الإطعام كالأمانة (قوله وعياله الخ) يخرج منهم من يؤتمن من أهله كخونه وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم (قوله وأما) لأنات متناع البيت الواحدة أو اثنتين أو لواحد من أفضله (قوله لا بد منه) أي وعن دينه ولو موجلاً (قوله أو وضاعته) أي عظمتها (قوله أو بجمونه) أي الواجب عليه نفقته (قوله لانه) أي العتق وقوله لا يفارق أي المسكن

كما هو ظاهر وبعد جزمه بما يفيد أنه أقوال لا ينسجم قولها وهل دعواه الخ كالأبني (قوله) ومقتضى الطلانه تصدقه الخ أي وهو ضعف كالتفصيل الذي بعده كما من تقسيمه المتن قوله بيمينه في كتاب الإلاعج (قوله) ونحوه بقوله كان الأصوب أن يقول ونحوه بما تضمنه قوله (قوله) كما قاله الزركشي) يعني في القصيدة والمحرمة لبنيائه قوله وليس ما مر عنه في الأولى (قوله) فيكاف الصبر إلى وصوله) وليس ذلك انتظار لحلول الدين الموجب وإن طالت مدته (قوله) ولا تنظر إلى تضربها أي من وحد العبد زيادة على ثمن مثله ومن غاب عنه ولو فوق الخ (قوله) وقد يفرق أي ١٧٩ ويترك أيضا بين ما هنا وعدم لزوم جمع الأجرة المار

بانهنا مالك لثمن العبد فكأنه في ملكه وإن امتنع تصديقه حالا لغيبته وما من فائدة لثمنه وجمع الأجرة تصصيل لسبب الوجوب على بكنهه (قوله) محل وقفه) مستند وقد يؤيد كلام الكافي ما في التيمم أنه لو وجد الماء يباع بثمان كبير كان بثلث الشربة فانما لا يكاف شرائه وإن كان ثمن مثله في ذلك الموضع الآن يقال ما ذكر في التيمم حالة ضرورة للناس اقتضت بذلك المال الكثير في الشربة الواحدة اتقازا للروح من الهلاك وليس لغنى قائم بالمال بخلاف ارتفاع ثمن الأمة هنا فانه لو وصف قائمها فلا عده بدل الزيادة في ثمنها غلبنا (قوله) وقت الاداء) يؤخذ من اعتبار وقت الاداء أنه لا يعبر بمجايله حتى لو كان في ابتداء أمره خاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوي الهبات أعسر

أوسع المسكن المألو في بحيث يكتفيه بعضه وباقه يحصل به رقبته زمة تصصيلها لأنه لا يفارقه أما لو لم يألفها فليزمنه بيعها وتحصيل قن يمتنع قطعها واحتياجه الأمانة لوطء كهل الخدمة ويفارق ما هنا ما في الخ من لزوم بيع المألو في بيان الخ لا بد له ولا عساق بدل وما مر في القلنس من عدم تبعية خادم وممكن له بأن لكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الادعى من له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتفصيل المتفق فيه الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فاد اجتمعت قبل الصوم وحسب العنق اعتبار الوقت الاداء كما سيأتي (ولا) يجب (شره) الرقبة (بمين) أي زيادة على ثمن مثله وإن قلت نظيره ما في شرائه الماء والفرق بينهما بتكرار ذلك مر ودون في الأول كاتفله الاذرى وغيره من الماوردى لا يجوز المدلول للصوم بل يجب عليه الصبر إلى الوجود بثن المثل وكذا الواب ماله ولو فوق مسافة التصبر فيكاف الصبر إلى وصوله أيضا ولا تنظر إلى تضربها فإن التمتع مدة الصبر لانه التي يربط نفسه فيه وقد يفرق بين ما هنا وما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه من أدبه الصدول للصوم وإن أيسر ببلده بأن ذلك وقع نابه الماهو مكافيه فلم يخص منه فربط نفسه فيه بخلاف ههنا فلفظ فيه أكثر وما في الكافي من عدم لزوم شرائه أمة بارعة في الحسن ثياب بالوزن ونظر وجهه من ابنه الزمان محل وقفه لا من حيث يعتق بثن مثله فاضلا عما ذكر لم يكن له عذري تركها وقد ذكر في الاذرى في نحو الخفقة في الخ نظيره وهو مردود (وأظهر الاقوال اعتبار البسار) الذي يلزم منه الاعناق (وقت الاداء) لكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوع تيمم وتيام صلاة وقصودها فاعتبر وقت أدائها والثاني وقت الوجوب تغلبا للثانية العقوبة كما لو زانق ثم عتق فانه يحسد حدائقه والثالث بأي وقت كان من وقتي الاداء والوجوب والرابع الاغلاظ منها وأعرض عما بينهما (فان يجوز) الظاهر مثلا (عن عتق) بأن لم يبعه الرقبه وقت الاداء ولا ما يصرفه فيها فاضلا عما ذكر أو وجد هالكه قتلها مثلا كما مرجه الزوايا أو كمن عبدا لا يكثر بغير الصوم لانتفاء ملكه ولعبه تعلقه ان لم يأن له فيه كافي الاحرام الخ (صائم شهرين متتابعين) للثانية فان تكلف العتق أجزاء ولو بان بعد صومه ما أن له ما لا وره ولم يكن عالما به لم تدبر صومه فيما يظهر اعتباره بما في نفس الامر واعتبر (بالمال) وإن تقصلا لانه المعتبر شرعا ولا يعين تبين أية كل ليلته كما في عامر في الصوم وإن تكون التنية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وإن تكون متبينة (بنية كفارة) ولو لم يعين جهتها فلا صام أربعة أشهر ينهل عليه كفارة وأدفع وظاهره في جميع أجزائه عتقها ما لم يحصل الأول عن وحدة والثاني عن أخرى وهكذا الانتفاء التسليم وبه فرق نظيره السابق

حاله وقت الاداء ولا ينظر لما كان عليه قبل وليس ما قبل من له بكنف الزول عن الوظائف لقضاء الدين أهلو كان بسده وظاهره يدا يحصل منها على ما يحتاج إليه لفحقتها أنه بكنف التزول عن الزائد لتفصيل الكفارة (قوله) وقت الاداء) أي في محل ارادة لاداء ما رتب منه بحيث لا تحصل مشقة في تصصيلها لا تحتل عادة (قوله) لكفارة مثلا) أي أو بامه وانتقم ثم (قوله) لم يمتد بصومه) أي ويقع له فعلا (قوله) ما لم يحصل الأول) أي الشهر الأول أو اليوم الأول الخ كما هو ظاهر

(قوله والتكفير) يعني في الظاهر منها وكفه فهم أنه قدمه أيضاً عن الزكشي أنه ذكرها وأسطفها التسليح (قوله دين) أي أن كان الحنف بالطلاق كظاهر ظاهر (قوله لقوله تعالى للذين يؤمنون) لا يخفى أن الذي في الآية إنما هو حكم الإيلاء بدوقومه وليس فيها تعرض لمضيقة الإيلاء التي الكلام فيها الذي في كلام غيره إنما هو ذكر الآية استئذ لا عاماً للباب

(قوله وما يقطعه كرم) أي أو صور رمضان (قوله ولا ينافي ما تقرر) أي من عدم صحة الصوم حيث علم طرق ما يقطع التسابع الخ (قوله بموته) أي أو بغيره ونحوه الحيض (قوله بقوات يوم من الشهرين) وقع السؤال في الدرس عما لو مات المكثرون بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يبيى وارثه عليه أو يستأنف والجواب عنه أن الظاهر الثاني لا ينتفاه التسابع وعليه فبصر من تركه جيب الكفارة لبطلان ما مضى من صومه وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز إوارثه البناء على ما مضى (قوله وكذا بعدن) أفهم أن ما لا يمكن معه الصوم كالجنون والأغماص جمع النهار لا يقطع التتابع وسأنا في ذلك في كلامه (قوله) إذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظاهر مثلها فيما ذكر ١٨٠

التابع حيث قال قال بعضهم ونحوه أي صوم جماعة عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التسابع اه وهو محتمل اه وبعبارة الشارح في الصيام بمس قول المصنف ولو صام أجني بأذن الولي مع نضاه وسواء في جواز فصل الصوم أو كان قد وجب فيه التسابع أم لا لان التسابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق القريب ولأنه أتم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه وفي سم على ج عن شرح الارشاد منه وعليه فيمكن أن المراد من قوله هنا وبصورت الخ مجردين في صومها عن

في العبدين كما ذكره في المطلب (ولا يشترط نية تسابع في الأصح) لأنه شرط وهو لا يجب نيته كالأستقبال في الصلاة واستغفار من متابعين ما باله الخ لو ابتدأها على ما شرط وما يقطعه كيوم الغم رأي أو جاهد لا يفيد ما يظهر لم يستعد أي به ولكن يقع في صورة الجهل بطلان العلم الذي ذكره ولا ينتفاه الصوم الكفارة مع علمه بطرق ومبطله تلاعب فهو كالأحوام الظاهر قبل وقتها مع العلم بذلك والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعزلاً عن هذا الصوم ولا ينافي ما تقرر ما انتفاء ظاهر كلامهم من وجوب نية صوم يوم من رمضان على من أخبره معصوم بموته أثناءه لأن الموت غير رافع للتكليف قبله فالنية مع العلم به جائزة (فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) لتأخره (وأتم الأول من الثالث ثلاثين) لتعذر اعتبار الهلال فيه بتلغيفه من شهرين (ويزول التسابع بقوات يوم) من الشهرين ولو أوجها (بلا عذر) كان نسي النية لنفسه إلى نوع تقصير وبقلب ما مضى خلا وان أنفسه بشهرين (وكذا) بمذنبين معه الصوم ككفر مبيع لقطر وعوف مرضع وحامل و (مرض في الجديد) لا مكان الصوم مع ذلك في الجلة فهو كقطر من أجده الصوم والقديم لا يقطع التسابع لأنه لا يزيد على أصل وجوب رمضان وهو يسقط بالمرض (لا) بقوات يوم فأكثر كفارة لقتل أو كلامه يفيد أن غير كفارة الظاهر مثلها فيما ذكره وبصورت أيضاً في كفارة الظاهر بأن تصوم امرأة من مظاهريه قريب لها أو ذن قريبه أو وصيته (ببيض) ممن لم تفسد انقطاعه شهرين لأنه لا يتناول منه شهر غالب وتكليفها الصبر ليس اليأس خطراً ما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فاته لا يجوز في غير شكل عليه الحائض النفاس بالحيض الآن بفرق بأن العادة في مجيء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا جنون) فاته يوم فأكثر لا يضر في التسابع (على المذهب) إذا اختار فيه وبأن في الجنون المتقطع ما مر عن الذخائر والأعمال المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بنية

الظواهر وإن لم يكن بصفة التسابع (قوله نهر بشكل) أي مع اعتياد انقطاعه شهرين فأكثر بل مع الكفارة لزوم انقطاعه ما ذكر أي شهرين فأكثر فليست بالحيض أي في أن لا ينقطع أي فكيف انقطع مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم ينتشر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر اه سم على ج (قوله أضبط منها في مجيء النفاس) أي قلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وان غلب على ظننا طهر والنفاس قبل فراغ مدة الصوم وظاهر ما ذكره الأجزاء وإن أنقضت بنية الصوم عن أول الحمل مع إمكان فعلها فيه ويمكن توجيهه بأنها ولو شرعت في أول المدة لاتأمن حصول إجهاض قبل فراغ المدة (قوله وكذا جنون) ولو أضرهم الإمام بالصوم فلا يستأنف فصادف ذلك صوماً عن كفارة متتابعة فينبغي أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الأيام بالصوم المأمور به وإن قلنا يجب بالصوم الإمام (قوله ما مضى) انظر في أي محل مر وبعبارة ج نعم إن تقطع جامعته تفصيل الحيض

وعبارة الجلال المحلى كغيره والاصل فيه قوله تعالى الخ (قوله للسبيبة) حجي من السبيبة غربا لعله أرادها التمليل على ان المعنى قد لا يتطوّر عليه فليست اهل (قوله في تركه طاء) انظر ما معنى الظرفية هنا على ان هذا لا يلائم قوله قبله وهو انما يصدق على (قوله اى يتناولون) اى على سبيل المجاز من اطلاق السبب على المدبب ثم لا يخفى ان التفسير يستلزم بصدق ما اذا لم يكن حلف (قوله من امره وعلى امراته) هذا التامية ان كان قوله من امره بمعنى على والا فظاهر ان معنى الاول حلفه (قوله من ابتداء عقده) اى الصوم (قوله وانما لم يكن عذرا) اى الشك (قوله ١٨١) حجب اى فقط وقوله ولولم

وجود لفظ غلبك معقده
(قوله وبفرق بين هذه)
هى قوله بخلاف ما لو قال
خذوه وقوله وثلك هى
قوله وقال ملككم (قوله)
لولم) فضيته انه لا اثر
لقدرة على الصوم وان
عجز عن بقية الامداد
(قوله الا باذنه) اى الغير
وقوله وهو اى الغير
(قوله لكن الصبح اجزؤه)
هنا ايضا) اى حيث
يحصل منه سنون معدا
من الاطعام في زكاة الفطر
(قوله فان عجز عن الجميع)
الخ او يحصل العجز عن
الاطعام بعدم ما يفضل
عن كفاية العمر الغالب
نظير ما صرح فى الاعناق اه
شيئا زبادى ببعض
الحوامش في وقوع
السؤال فى الدرر عن
دفع لكفارة ثمن هبل
بجزئه ذلك لام وال جواب
عنه ان اظاهر عدم اجزاء
دفعه لهم بل قدية ل ايضا
مثل الكفارة النذر
واى زكاة اخذ من عموم
قوله صلى الله عليه وسلم
فى الزكاة صدقة تؤخذ

الكفارة او بنيتها ما بطل صومه ويا تم بقطع صوم الشهرين ليستأنف اذ هما كصوم يوم
او وطنى الظاهر هما ليلا يصح ولم يستأنف والطريق الثانى فيه قول المرض (فان عجز عن
الصوم) او تناسبه (هرم او مرض) عطفنا عام على خاص على ما قيل (قال الاكثرون لا يرضى
زواجه) وقال الاقلون كالا مام من تبعه وصحبه فى الرخصة وهو المعتقد بغير دواحه فى ظنه مدة
شهرين بالعادة الغالبة فى مثله او يقول الأطباء والوجه الاكفائه يقول عدل منهم (او لحقه
بالصوم) او تناسبه (مشقة شديدة) اى لا تحتل عادة ولولم ينع التيمم فيما يظهر وبثوبه غلبهم
لهما الشيق نعم غلبة الجوع ليست عذرا عن ابتداء عقده حيث قد قلزمه التسرع فى الصوم
فاذا عجز عنه اطهر وانتقل للاطعام بخلاف الشيق لوجوده عند التسرع اذ هو شدة الخلة
وانما لم يكن عذرا فى صوم رمضان لانه لا بد له ولو كان يقدر على الصوم فى الشتاء ونحوه دون
الصيف فله العدول الى الاطعام لهذه الال عن الصوم كالمعجز عن الاعناق الا ان يعرف
انه لو صبر قدر عليه جاز له العدول الى الصوم كاتقضاء كلامهم (او خاف زيادة مرض كفر) فى
غير القتل كايانى (باطعام) اى غلبكم او الاول لانه لفظ القرآن حجب اذ لا يجزئ حقيقة
اطعام وقياس الى كاه الاكفائه لا دفع ولولم يوجد لفظ غلبك واقتضاه الرخصة اشتراطه استبقده
الاذرى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفرضة فى صورة خاصة كما يعرف بتأملها (سنتين
مستكنتا) لا لانه لا أقل حتى لو دفع لواحد سنتين مد فى سنتين وما لم يجز بخلاف ما لوجه
السنتين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملككم هذا وان لم يقبل بالسوية تقبلاه ولم فى هذه
التعينة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه وبنوى الكفارة فانه انما يجزئ ان اخذوه بالسوية
والا لم يجز الا من اخذ مد الادونه وبفرق بين هذه وثلك بان المد لا يتم القبول الواقع به التساوى
قبل الاخذ وهنا لا محالة الاخذ فاشترط التساوى فيه (أو فقير) لانه اسوأ حالا والبعض
فقر او البعض مساكين ولا اثر لقدرة على صوم أو عجز بعد الاطعام ولولم كالوشرع فى صوم
يوم من الشهرين فقد قدر على العتق (لا كفر) الا من نازمه مؤتمته ولا مكفيا بقتة غيره ولا قنبا
ولو للغير الا باذنه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاتما ومطليا) ونحوهم كلز كاه
بجامع التطهير (سنتين مدا) لكل واحد مد لانه صرع ورواية وضع فى اخرى ستون صاعا
وهى محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعدد النسخ فتمين الجمع عباد كروى ما يجزئ
الاخراج هاهنا (اى من طعام) يكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر فى غالب
السنة كالا فلولو للبلدى فلا يجزئ فيضو دقيق بعد من المين يجزئ ثم لا هنا على موقع لمصنف
فى تصحيح التنبيه لكن الصبح اجزؤه هاهنا ايضا والوجه ان المراد بالمكفر هاهنا المخاطب بالكفرة
لاما ذكره او وابسه لموافق ما مر ثم ان المعبر به المد المؤدى عنه لا المؤدى فى فان عجز عن الجميع
استمررت فى ذمته فاذا قدر على حصة فعلها كاعلم من كلامه فى الصوم ولا اثر لقدرة على بعض

من اغنياءهم فقد رد على فقرائهم اذ اظاهر منه فقر ائبى آدم واهل بيتهم المسلمين الصادق بالبس وقد يؤدى عدم الاجراء
انه حصل لمؤتمتهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شئ مما يتناولوه لا تحميمون على التاليز بين فقرائهم واغنياءهم حتى
يعلم المستحق من غيره ولا تترك ما لم يكن معرفة ذلك لبعض الغواص لان تناول على الامر والمندوة

بطلان امر أنه على شيء آخر فلا راجع (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر (قوله قال الباقين لو حلف الخ) كذا في حواشي والده لكن في نسخة من الشارح ما نصه ولو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يبطؤها

(قوله ثم إل في ذمته) قضيته أنه لو قدر على الاعتاق أو الصوم بعد إخراج المد أو بعضه لا يشغل لما قدر عليه من العتق أو الصوم وهو ظاهر وقد تقدم ذلك في قوله ولا أثر لقدرته على صواب أو عتق الخ (في كتاب العمان) (قوله جعلت حجة) أي يعني سبباً دافعاً للمدعي عن المضطر (قوله سميت بذلك) أي تلك الكلمات (قوله وصيانة) عطف مقارن (قوله ولم يختصر) أي المصنف (قوله أوائل سورة النور) اختلف العلماء في نزول آية العمان هل بسبب عوهر الهلالي أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عوهر واستدل ١٨٢ بقوله صلى الله عليه وسلم لعوهر قد أرسل الله فيك وفي صاحبك قرأوا وقال جمهور

العلماء بسبب نزولها في هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم قالوا ويحتمل أنها نزلت فيها جميعاً فقلها ما سألنا في وقتين متقاربين فترأت الآية فيها ما لو سبق هلال بالعمان فيصدق أنها نزلت في ذاؤد لثوان هلال أو ل من لأن قالوا ه كانت قضيته في شعبان سنة تسع من الهجرة وعن نقله القاضي عن ابن جرير الطبري أنه شرح مسلم في النور وبشارة شيخنا الزبدي ومب زوها أن هلال ابن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صهيلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما ذكره (قوله وللعمن) بتذكير المؤنث وعكسه

في كتاب العمان

هو لغة مصدر أو جمع لمن الأبعاد وشركا كليات جعلت حجة للمضطر إقصاف من لطف إفراشه وألقى به العار أول في ولده منه سميت بذلك لاشتمالها على أبعاد الكاذب من همان الرحمة وإبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعي مع أنها إيمان على الأصغر رخصة لعسر البينة بزناها وصيانة للانساب عن الاختلاط ولم يحتزل لفظ الغضب المذكور معه في الآية لأنه لا نه المقدم فيها لأنه قد يفرد لعائه عن لعانها ولا عكس والاصل فيه قبل الإجماع أوائل سورة النور ومع الأحاديث الصحيحة فيه لم يكن حجة ضرورية لدفع الحد أو في الولد كما علمنا ذلك كقول عيسى بن أبيه (يسبقه قذف) بحجة أو نفي ولأنه تعالى ذكره بعد القذف وهذا أعني القذف من حيث هو لغة الرمي وشركا الرمي بالإنشاء لم يذكره في الترجمة لأنه وسيلة لا مقصود كما تقول (وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (رجل أو امرأة) أو عتق (زنت) بفتح التاء في الكل (أو زنت) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لاحدهما (بازاني أو يازانيه) لتكرور ذلك وشهرته والعمن بتذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تغيير ولا يقصد به بيان قطع بكتبه كقوله لأنه سنة مثلاً زنت فلا يكون قذفاً كما قاله الماوردي نعم يزول لا يذموا لولم يسمه عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفاً وكذا الوشء عليه شاهد بحق فقال خصمي يملؤننا شاهد غفقه أنه لا يملكه ومثله أخبرني به زان أو شهد بغير حجه فاستفسره إلهاكم فأخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قاله أنه قذفه إذا دونه فيه برفع حده دون الله ثم لوطه بمبصا وعذبه به نتيجة عدم اتهمه وتقريره (ولم يلبس بالاج حشفة) أو قدر هامن فأنه (في فرج) أو بجانرك بمن النون والياء والكاف (مع وصفه بضم) سوله أنه لرجل أم غيره كما جلت في فرج محرم أو بتذكير المؤنث وعكسه

أولج

قد يمنع كونه لحناً بتأويل الرجل بالنعمة والمراد بالتخصيص (قوله نعم يزول لا يذم) أي

لا لها والألف في لاتناذي بعد ذكر هذا وسأقي في كلام الشارح أن مثل هذا يسمى قنبر تركذيب فقد يقال أن التعزير رقيقه للكتيب لا لإلذاء (قوله ولو شهد) أي شخص وقوله عليه أي على آخر (قوله مع تمام النصاب) أي ثلاثة (قوله لم يكن قذفاً) أي ولا تنزير رقيقه ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي أو دونه في حق جرح لشاهد بان التردد شاهد تم ولو طلب من القاضي إثبات زناه لتردشه أنه فاقم شاهد من فقط قبل (قوله أو شهد) أي شخص (قوله أو قاله أنه قذف) أي لو تم قنبرته على عدم إرادة الإذن كان أن أراد القاتل تهديده بالمقول يعني أنه أن قد فعله عليه على فعله (قوله حده دون اتهمه) أي فيمنز في فرج قال لا تنسيز في احدهما أو ثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويطهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعي عليه أنه إرادته على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار ولكل منهم أن يدعي ويضلل الخصومة اه وهو ظاهر نعم لو ادعى اتهمان

لم يكن مولدا كالأبلامن صغيرة وقال المقتضى يكون مولد الاحتمال الخو لعل هذا يرجع اليه الشارح آخر ابعده ما تبغ
 حواشي والده (قوله ولا تضرب المدة الابعده الاجتماع) لعل الصورة اعم من مدة أو ان الصورة انه لا يمكن الوصول اليها
 أصلا في العادة فليراجع (قوله اذ الغالب عدم قصه) كذا في نسخ والمواب ما في بعض النسخ عدم كمال الاربعة (قوله وان

وحلفهما انحصر الحق لثالث يحدده من غير بين على أحد احتمالين قدمته أو اقل الاقارن في مسئلته التي قلنا عليها اه
 ج (قوله وقد لا يحمل بخلافها) أي الاصلاح وأنت ضميره لا كنياسه الثاني من المعاص اليه (قوله اما ترى ما لاجها) أي
 الحشفة (قوله فهي كذا كر) صريح (قوله وصفه بنحو اللطيفة) أي فلا أطلق لا يكون قد فاق قضية قوله الاتي في الذكر
 والوجه قبول قوله بيمينه الخ عند خطاب الرجل بذلك يكون قد فاق عند الإطلاق وعليه فيمكن الفرق بين خطاب المرأة
 والمذكور بأنه سندر يمكن المرأة لغير الزوج من الوطء في دهرها فلم يحمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الرجل فانه بعد ذلك
 للقضية منهم كثر لم يسلطوا عليهم عند الإطلاق عليه واحتج في صرف لفظ التافذ عن ذلك اليه بيمينه فلم يرد به بل أراد غيره
 (قوله وأن بالوطى كناية) خلافا ج (قوله وكذا لما تحت) أي فانه كناية (قوله وباتجربة) للمرأة (قوله صريح كما أتى به) أي
 ابن عبد السلام فلوا دعي انها تفعل فعل النهاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط ١٨٣ بالرجال هل يقبل أو لا يقبله نظرو

والاقرب القبول لو روع
 مثل ذلك كثيرا وعليه فهو
 صريح يقبل الصرف
 وفي سم على منهج
 فيخرج قال درما قال
 بين الجملة من قولهم بلاع
 زب ينبغي ان لا يكون
 صريحا في الزى بالزنا
 لاحتمال البلع من القم
 اه (قوله ومثله باعها)
 أي لا تأتي شيئا الزيادة
 وفي المصباح عمره
 من باب تعب فسر فهو
 عاهر وعسر عهرا من
 باب تعدلغة وقوله عليه
 الصلاة والسلام ولها مهر

أول في فرجك مع ذكر النصرم أو علون على رجل فدخل ذكره في فرجك (أو) الزى
 بالاجها في (دبر) لذكر أروخني وان لم يذ كر نصرا (صريحان) أي على منهما صريح لعدم
 قوله تاويلا واحتج لوصف الاول بالنصرم أي كناية احتراز من تحريم نحو ما نص يصدق
 في ارادته بيمينه لان اصلاح الحشفة في الفرج قد يحمل وقد لا يحمل بخلافها في الدبر فانه لا يحمل
 بهما والوجه عدم احتياج تخوض ناولوطا لوصفه بنصرم ولا اختيار ولا عدم شبهة لان
 موضوعه يفهم ذلك بوجه ما يأتي في زينة بل وفي الوطء بخلاف نحو اصلاح الحشفة في
 الفرج لا يذنيه من التلانة أمال أي بالاجها في دبر امرأة خليفة فهي كذا كر أو مزوجة
 فينبغي اشتراط وصفه لنحو اللطيفة ليجز وطء الزوج فيه فان الظاهر ان الزى به غير قف بل
 فيه التميز لعدم تعميمه زنا ليطا كاهو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل الملاق من قال
 لا فرق في قوله أو دبر بين أن يخاطبه به رجلا أو امرأة كجولت في دبر أو أول في دبر لثا الوجه
 قبول قوله بيمينه أردت ما يلاحقه في الدبر بالاجه في دبر زوجته كما علم مما عرفت فيعزروا أن بالوطى
 كناية لاحتمال ارادة كره على دين قوم لوط بخلاف بالاط فانه صريح وباتجربة كناية كما قاله ابن
 القطن وكذا لما تحت خلافا لابن عبد السلام وباتجربة صريح كما أتى به ومثله باعها كما أتى به
 الوالد رحمه الله تعالى ويا على كناية لكنه موزان لم يرد القذف كما أتى به ايضا وليس النصر من
 قذفا وبانه لو قالت لان راودني عن نفسي أو زلت الي يسي وكفها عسرت لا يداثم الله بذلك

انجرأ اغنايت الولد لصاحب الفرش وهو الزوج وفيه ايضا فجر المبدع وزان باب قد صدق وزى اه وعليه قلعا هو
 مشترك بين الذكر والأنثى ويميز بينهما بالهالاتي وعدمها الرجل وعليه فحتم أن يكون صريحا فاما وكناية فهدا ان براد
 بالماهر الفاجرا ليقيد الزام أن تخصص شيئا الزايد بالانثى يقتضي انه ليس صريحا في حق الرجل (قوله وباعلى كناية)
 ومثله بامور وطعير ولكن موسومى اه شيئا الزايد ومثله مخشائي (قوله كما أتى به ايضا) لكن قد رد على وجوب
 التزوي على ما ذكره انه يشمل مالو أطلق وهو مشكل فبالعلاقة الشيء النفس واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه
 العموي ومن ثم لم قال الشايجي في عقيلته في مقام التناهي على القرآن عاق علاقته أولى لعلنا في الخ قال الامام السخاوي في
 شرحه ما حاصله فان قلت كيف وصف القرباء بما ذكر مع هذا اللفظ مستهجن عند العامة بل صار عبارة عن الامر
 المستقيم قلت ما على العلم من اصطلاحات المصنف اه ويمكن الجواب بان هذا اللفظ لما صار مستعملا عند السفهاء في
 المعنى القبيح صار المقصود منه السب فهو وان لم يقتض حد القذف لعدم صريحه فيه فضى النفر بل نفسه من الاذاء
 (قوله وليس المرص) بالهالة المسملة قد فاق الامر بمحاولة كناية وينبغي ان فيه التعزير لانه لا يمكن قضية سكوت
 الشارح عنه فيما يأتي مع ذكره في الكتابة خلافا (قوله عزرت) نظاها مولو في مقام خصومة

كأنه شرط لا ينبغي أن ذلك انما يعلم من كلامه السابق واللاحق (قوله ولكونه مجنأ الخ) هو تعطيل ثان (قوله وان أبي ذلك المطلق الكتاب) فيه بحث اذ هذه خارجة بقوله في التعريف لمتبتم (قوله مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا (قوله وبمتصلة الخ) هذا دليل لكونه قيد قول المصنف مراراً بقوله متصلة كما هو كذلك في بعض النسخ وان كان في بعضها

كان ادعت عليه بقوله ذلك لتطلب من القاضي أن يحرره وهو بعد جدا (قوله وامازانات المهر في البيت) بقى ما لوجه بينهما بان قال زنا في الجبل في البيت هل يكون صريحاً أو كناية فيه نظراً لا قرباً لثاني جملته لقوله في البيت على انه حال (قوله صراحته) أي موم صراحته هو ١٨٤ يقبل الصرف فلوقال أردت صحت في البيت قبيل فيما يظهر قالوا في الوطى

الدر أردت وطأ في در حليته ونحو ذلك مما صرحوا فيه بقبول الصرف من اصراف بل هذا أولى لما قيل انه كناية (قوله بخلاف زنت فيه) أي الجبل (قوله اما اذا تقدم لها ذلك) أي الانتقاض (قوله فليس كناية) أي فلاحه ولا تميز ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان الانتقاض غير مباح كان كناية وبوجه بان الانتقاض المحرم يصدق بالزنا بحيث فواه به عمل ينبت به (قوله ويعزز فلا يذاه) أي في الكفارات (قوله ولا يجوز له الخلف كاذباً فالحمد) أمالو علم انه يقترب على اقراره عقوبة أو نحوها زيادة على الحد أو بدله فلا يجب الاقرار بل يجوز الخلف والتورية وان حاضره الحاكم ولا يبعد وجود ذلك حيث علم انه يرتب عليه قتل أو نحو من زنيها وهي معدومة وليس حد زناها القتل ومثل ذلك ما لو علم انه اذا اقر كتب محله فصرح وأخذه نحو المتقدم من كلام أعوان الخلف فيجوز له الخلف كاذباً والتورية ولو علمه الحاكم ومعلوم انه حيث وري لا كفاية وانه لو حلف بالطلاق حيث لم يكن الحامل له على الخلف بالطلاق امر الحاكم ووري فيه فلا حث (قوله بل يقرب ايجاماً) أي التورية على المعتمد (قوله بمجرد اللفظ مع الية) أي نية القذف (قوله ليس بقذف) لظاهره انه لا يبرز (قوله لم الفرق بين الثلاثة) أي صريح وكناية وتقرض

الزنا في الجبل كناية (في الجبل كناية) لان الزنا في الجبل ونحوه هو الصمود وامازانات المهر في البيت فصرح لانه لا يستعمل فيه مجنى المصود ونحوه فان كان فيه درج بعد له فها هو جهان أحدهما كما قاله والدرج الله تعالى صراحته أيضاً (وكذا زنا في المهر) (قط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره ممكنة (في الاصح) لان ظاهره الصمود والثاني انه صريح واليه قد قبل من هو الثالث ان أحسن العربية فكناية والاصح (وزنت) بالياء (في الجبل صريح في الاصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره وانابة الياء عن المهر خلاف الأصل والثاني انه كناية والثالث ان أحسن العربية صريح منه والافتكاه ولو قال بل زانية في الجبل فكناية كما لا موقف بينه ومما بان الله استعمل لذلك كثيراً في الصمود بخلاف زنت فيه بالياء (قوله) للرجل (بافتر بافسق) يا خبيث (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تصيب الخلو) أو الظلمة (ولقروى) أو عري (يا بطنى) وعكسه والاباط قوم يرون الباطن بين العراة سموا بذلك لاستنباطهم أي استخراجهم المفسن الارض (وزوجته لم أجدك عذراء) بالجمجمة أي بكرا ولا جنينة لم يجدك زوجك أو لم أجدك عذراء ولم تقدم لواحدة منهما اقتضاض مباح كما قاله الزركشي ولا أحدهما وجدت معك رجلاً أو لا تزني بدلا من كناية (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في نحو باطنى لا م المحاط حيث نسب لغبر من ينسب اليهم ويحتمل ان يرده انه لا يجهم في السوء الاخلاق أما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف بيمينه) لانه أعرف بمراده فيصنف على نفي ارادته القذف كما قاله السامري قال ولا يخفى انه ما قذفه ويعز ولا يذاه وان لم ير دسبوا لا ذم لان لفظه يوهم ولا يجوز له الخلف كاذباً فالحمد لكن بحث الادعي جواز التورية حيث كان صادقا في قذفه بان علم زناها وان خلفه الحاكم قال بل يقرب ايجاماً اذا علم انه يحد وتبطل عدالته وروايته وما ينحله من التهاديات والواجبه لزوم الحد بمجرد اللفظ مع التنية وان لم يستقر ارادته بذلك القذف (قوله) لا سخر (بان الجلال) أو ما ناقضت زنا ونحوه) كما هي ليست برأية وأنا فاست بلاطاً (تعرض ليس بقذف وان نواه) لان اللفظ اذ المشرع بالمتوى لم يؤثر فيه التنية وقوم ذكروا منه هنا انها هو يقران الاحوال وهي مغايرة لاحتمالها رتبه ارضها من ثم لم يلقوا تعرض بالخطبة صريحاً وان تورفت لقرش على ذلك وما ذهب اليه جمع من انه كناية مرود وبما تقرع الفرق بين الثلاثة وهو ان كل له ما يقصده القذف ان لم يحتمل غيره

سأطالعهم من الكتب (قوله قبل وهو الاول) أي في كتابنا بقرينة ما بعده (قوله يذكر المضاف اليه) العلم قاله سنة أشهر (قوله أو خروج الدجال) عبارة التفتة قبل خروج الدجال وهو الذي ينسجم مع قوله الآخر أما لو قيد بانزوله بعد خروج الخ (قوله قوله والاقتصر من) كذا قاله شيخنا في شرح منتهج وفي جملة قصد القذف ١٨٥ به مقصداً لثلاثة اقسام اشترط ذلك

فصرح والا فان فهم من وضعه احتمال القذف فكفاية والاقتصر من وليس الرى باتيان
لهاثم قدفا والنسبة الى غير الزمان الكاثر وغيرها مما فيه ايداء كقوله لها زنت خلانة أو
اصابتك فلانة يقتضى التثنية ولا ييداء الا الحذف لمدم ثبوته (قوله) لرجل أو امرأة زوجة أو
اجنية وقوله لرجل زوج أو اجني (زنت بك) ولم يصح بينهما زوجة مضمرة من حين
صفرها الى حين قوله ذلك (اقرار برتا) على نفسه لاستناده الفعل له ومحله ان قال اردت الزنا
الشرعي لما يأتى من كون الامع لشترط التفصيل في الاقرار (وقذف) لقوله له كقوله بك
وقول الامام بعده لا احتمال كون الخطاب ناعاً أو مكرهاً مردوداً بان التبادر من اقطعه
مشاركته في الزنا وهو ينفى ذلك الاحتمال وقرئ به بين ما يديه الرافى البعث بعد ان
قواه وتبعه الزركشى من قوله من ان زنت مع فلان قذف لها دون بان الساء في ذلك يقتضى
الاثبات المشعرة بان لم يدخلها تأثير امع الضاعف في ايجاد الفعل ككتبت بالقلم بخلاف المعية
فانها تقتضى مجرد المصاحبة وهى لا تشعربك بوثيقها اجاب به الفرزاني من البحث وتبعه
ابن عبد السلام بان اطلاق هذا القذف يحصل به الايداء التام لتبادر الفهم منه الى صدور وعن
طواعية وان احتمل غيره ولذا حذبط الزنا مع احتمال زنا نحو العين (ولو قال زنته بل زانية)
أو أنت زانية (فالت) في جوابه (زنت بك أو أنت أزنى منى قاذف) لصراحة لفظه فيه
(وكتاية) لا احتمال قولها الاول لم انفصل فافعل وهذا مستعمل في العرف ويحتمل ان تريد
ثبات زناها تكون مقربة وقاذفه له فيسقط حد القذف باقرارها بغير روثا ما ولطى
غيرك ووطوك ما مع فاعل كتبت زانية فانت أزنى منى لاني ممكنة وأنت فاعل ولكن هذا المعنى
يختلفا منه يمكن ذلك اقرارا من الزنا وان استشكله البلقيني ويحتمل ان تريد ثبتت الزنا
فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزنا كثر مما نسبتي اليه وتصدق في ارادة منى مما
ذكر بعينه (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنت بك أو أنت أزنى منى قفرة) على نفسها بالزنا
(وقاذفه) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ونفس بك قولها لزوجها
يا زانى فقال زنت بك أو أنت أزنى منى فهى قاذفة صريحاً وهو كان أو زنت وأنت أزنى منى
تخبر وقاذف ويجزى نحو ذلك في اجنبى واجنبية فتكون كالزوجة كما قال ابن القريته
القصار ولو قال لا تخرب ابداء أنت أزنى منى أو من فلان لم يكن قاذفاً الا بالارادة وليس باقراره
لان الناس في تشابههم لا يتفقون بالوضع الاصلى على ان افضل قديمي ملغى الاستراك ولا فرق
فيما تقر بين علم الخطاب حاله قوله ذلك ان الخطاب زوج أو غيره كما تنصاه اطلاقم خلافاً
للجوينى ولو قالت له ابدع لعل زان وأنت أزنى منه أو فى الناس زناه وأنت أزنى منهم فصرح
لا ان قالت الناس زناه أو أهل مصر مثلاً زنا وأنت أزنى منهم لم يكن قاذفاً لصدق كنيها الا ان

فصرح والا فان فهم من وضعه احتمال القذف فكفاية والاقتصر من وليس الرى باتيان
لهاثم قدفا والنسبة الى غير الزمان الكاثر وغيرها مما فيه ايداء كقوله لها زنت خلانة أو
اصابتك فلانة يقتضى التثنية ولا ييداء الا الحذف لمدم ثبوته (قوله) لرجل أو امرأة زوجة أو
اجنية وقوله لرجل زوج أو اجني (زنت بك) ولم يصح بينهما زوجة مضمرة من حين
صفرها الى حين قوله ذلك (اقرار برتا) على نفسه لاستناده الفعل له ومحله ان قال اردت الزنا
الشرعي لما يأتى من كون الامع لشترط التفصيل في الاقرار (وقذف) لقوله له كقوله بك
وقول الامام بعده لا احتمال كون الخطاب ناعاً أو مكرهاً مردوداً بان التبادر من اقطعه
مشاركته في الزنا وهو ينفى ذلك الاحتمال وقرئ به بين ما يديه الرافى البعث بعد ان
قواه وتبعه الزركشى من قوله من ان زنت مع فلان قذف لها دون بان الساء في ذلك يقتضى
الاثبات المشعرة بان لم يدخلها تأثير امع الضاعف في ايجاد الفعل ككتبت بالقلم بخلاف المعية
فانها تقتضى مجرد المصاحبة وهى لا تشعربك بوثيقها اجاب به الفرزاني من البحث وتبعه
ابن عبد السلام بان اطلاق هذا القذف يحصل به الايداء التام لتبادر الفهم منه الى صدور وعن
طواعية وان احتمل غيره ولذا حذبط الزنا مع احتمال زنا نحو العين (ولو قال زنته بل زانية)
أو أنت زانية (فالت) في جوابه (زنت بك أو أنت أزنى منى قاذف) لصراحة لفظه فيه
(وكتاية) لا احتمال قولها الاول لم انفصل فافعل وهذا مستعمل في العرف ويحتمل ان تريد
ثبات زناها تكون مقربة وقاذفه له فيسقط حد القذف باقرارها بغير روثا ما ولطى
غيرك ووطوك ما مع فاعل كتبت زانية فانت أزنى منى لاني ممكنة وأنت فاعل ولكن هذا المعنى
يختلفا منه يمكن ذلك اقرارا من الزنا وان استشكله البلقيني ويحتمل ان تريد ثبتت الزنا
فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزنا كثر مما نسبتي اليه وتصدق في ارادة منى مما
ذكر بعينه (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنت بك أو أنت أزنى منى قفرة) على نفسها بالزنا
(وقاذفه) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ونفس بك قولها لزوجها
يا زانى فقال زنت بك أو أنت أزنى منى فهى قاذفة صريحاً وهو كان أو زنت وأنت أزنى منى
تخبر وقاذف ويجزى نحو ذلك في اجنبى واجنبية فتكون كالزوجة كما قال ابن القريته
القصار ولو قال لا تخرب ابداء أنت أزنى منى أو من فلان لم يكن قاذفاً الا بالارادة وليس باقراره
لان الناس في تشابههم لا يتفقون بالوضع الاصلى على ان افضل قديمي ملغى الاستراك ولا فرق
فيما تقر بين علم الخطاب حاله قوله ذلك ان الخطاب زوج أو غيره كما تنصاه اطلاقم خلافاً
للجوينى ولو قالت له ابدع لعل زان وأنت أزنى منه أو فى الناس زناه وأنت أزنى منهم فصرح
لا ان قالت الناس زناه أو أهل مصر مثلاً زنا وأنت أزنى منهم لم يكن قاذفاً لصدق كنيها الا ان

٢٤ ثمانية سادس ويفرق بينه أي من قوله زنت بك (قوله لبعث) أي بعث الامام (قوله ويؤيده) أي
قوله وعرف بينه (قوله عن البحث) أي بحث الامام (قوله لا احتمال قولها الاول) هو قوله زنت بك (قوله والثاني) هو قولها
أو أنت أزنى منى أي لا احتمال قولها الثاني الخ (قوله وكذا ابتداء زنت بك) لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظ قوله بك
وهي ظهرة وأما على ما ذكره لسارح من اثباته فقد يشكك الفرق بينهما وبين ما قبلها بحيث على كون الاول كناية بقوله
لا احتمال قولها زنت بك انهم لم تغسل كاهلهم فخل مع ان هذه العلة موجودة في هذه أيضاً ثم رأيت في نسخة صحيفة حذف
بلى هو ظاهرة (قوله قديمي ملغى الاستراك) أي قوله تعالى حكاية لقول يوسف عليه الصلاة والسلام لا تخونني أنت شر مكننا

ومحله ما يصح له الولي العراقي ان كان مائى بالعلم الخ) هذا معنى كثرى على ان تزول سيدنا عيسى انما يكون في آخر يوم من أيام
البعال وانظر هل هو كذلك أو ان تزوله متوقع في كل يوم من أيامه وان كان لا يقتله الا في اليوم الاخير وعليه فلا يحتاج
للتقدير راجع (قوله مع امره ١٨٦) بأن الاول لا تنكح فيه صلاة في هذه العبارة تصحح لا ينبغي اذ لا امره هنا

(قوله) مالم يرد البعض
الفرج) ينبغي ان مثله
ما اذا اطلق له ولم الخ
بالفرج كاهو ظاهر وكذا
يقال في النصف اذه وعند
الاطلاق يصح قبل كل

(قوله) وكذا زنت في قبلك
لامرأة) وقياسه انه لو
قال رجل زنت في درك
كان قد فاته لو قال زنت
بدرك كان كناية الى آخر
ما ذكره الشارح (قوله
كان كناية) معناه وقوله
الا ان يفرق أى يكون
قوله (قوله) لكونه من
وطه شبهة) قضته انه لو
قال اودت اغلا بشبهه
خلقاً أو خلقاً عدم قبول
ذلك منه والقياس قبوله
لان الصريح يقبل الصرف
ولانه يستعمل كثيراً (قوله
لست من فريش) ومثله
ما لو قال لشخص مشهور
بالنسب الى طائفة لست
منها وينبغي ان مثله
انضالت من فلان
فيكون كناية (قوله
ويحلف عليه) أى على
دعواه (قوله) وقياس ما
انه يزعم معقد زاد ج ثم
رايته صرحوا به (قوله)

نوت من زنى منهم فيكون قد ظا (وقوله) لغيره وهو واضح (زنى معرك اؤدرك) اؤدرك
ونحنى زنى درك و فرجك بخلاف ما لو اقتصر على أحدهما فانه كناية (قذف) لذكره آله
الوطء أو محله وكذا زنت في قبلك لامرأة لا رجل فانه كناية لان زناه مقبله لانيه ويؤخذ
منه انه لو قال لمسا زنت في قبلك كان كناية الا ان يفرق بان زناها قد يكون قبلها بان تكون هي
الفاعلة لطلوعها عليه (والذهب ان قوله) زنى (يدك اؤدرك) اؤدرك (ولو لده) أى كل من
له عليه ولا بد وان سفل كاهو ظاهر (لست منى أولست ابى كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح
الطلاق الزنا على تقار العين ويصحه ومن ثم لو قال زنت يدى لم يكن مقرباً بالزنا قطعاً ويؤخذ من
هذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك محضة قول القمولى لو قال زنى بذلك فصرح اؤزنى
بدي لم يكن اقرباً بالزنا اه وبوجه ما يتطابق عليه الزنا لكونه حادثة تعالى ما لا يتطابق لحد
القذف لكونه - فى آدمى ومن ثم سفل باجموع ذلك فاندفع تطهير من نظرى كلام القمولى
وقيل فها وجهان أو قولان أحدهما انه صريح الماطة الفرج (و) ان قوله (ولو لغيره) لست
ابن فلا صريح) فى قذف أمه وطارق الاب لا نه يحتاج الى زجر ولده وتاديه بنحو ذلك ففرب
احتمال كلامه بخلاف الاجنبى وكان وجه جعله - له صريحاً فى قذف أمه مع احتمال
لفظه لكونه من وطه شبهة ندر فوطء الشبهة فلم يحصل الاقط عليه بل على ما يتبادر منه وهو
كونه من زنا وجهاً يقرب مما أفهمه الماطة انه لو قدر كرامه بذلك لا يقبل وخرج بقوله
لست ابن فلان قوله لفرش مثلاً لست من فريش فانه كناية كاقالة اؤن زنا فيه (الا) اذا
قال ذلك (منى) انسيبه (بلدان) فى حال استغائه فلا يكون صريحاً فى قذف أمه لاحتمال ارادته
لست ابن الملاءع شرعاً بل هو كناية فيستغفر فان أود القذف حد والاحلف وعز ولا يذاه
اما اذا قاله بعد استغائه فيكون صريحاً فى قذف ما لم يدع انه أود لم يكن ابنه حال النفي ويحلف
عليه وقياس ما مر انه يعز (ويصدق فى محض) لا يفوالذين يرمون المحصنات (ويعز
غيره) أى قاذف غير المحصن فلا يذامسوا فى ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعانه كجائز
(والمحصن مكاف) أى بالغ عاقل ومثله السكران (ومسلم عفيف عن وطه عبده) وعن وطه مدبر
حليته وان لم يصعب به لان الاحسان المشروط فى الآية الكمال واضداً ما ذكر نقص وجعل
السكران محصناً فى حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن زناً اضافته الى حال
اسلامه واقافته أو حر به بان أسلم ثم اختار الامانة لا لزبب حده اضافته الى حال
الكال (وتبطل الغبة) المعترفة فى الاحسان (وطه محرم) ينسب أو رضاء أو مصاهرة (ملوكة)
له (على المذهب) اذا علم التمريم لدلائله على قلة ماله وان لم يصعب له لانه لشبهة الملك وقيل
لا تبطل بذلك على الثاني لعدم الحاقه بالزنا (لا) بوطء (زوجته) أو أمه (فى عدة شبهة) أو نحو
سرام لان التمريم لما رضى بزول (لا) بوطء أمه ولده (لا بوطء) منكوحة (أى الواطئ
(بالولى) أو بلاشهود وان لم يقدر القاتل بمحله (فى الاصح) القوة الشبهة فيها ما عدا به تبطل

والمحض) أى هنا لا فى باب الرجم (قوله) عن وطه عبده) مة مفهومه ان من بأن الهام محض لانه لا يحده
بل يعز فقط بعد قاذفه لاحصانه (قوله) بان أسلم) أى قبل ضرب الرق (قوله) الى حالة الكال) أى ذلك فيما لو كان كافراً
وأسلم ثم ابرق كان مسلماً راضفه له حالة الكال (قوله) ملوكة) وبوطء مدبر حلية غاية اه منفع (قوله) لدلائله على قلة
يؤخذ منه انه لو ثبت عليه اثبات الهام طلبت عقبه ثم رأيت فى سم على البهجة

نصف (قوله أولا أو أنك فيه) انظره مع قوله المار لو قال لأجامعك الأجاسوم (قوله على موجب الظاهر) متعلق بزيادة (قوله والأوجه) كأفاده الشرح منه أنه يكون موليان وطى ثم ظاهر (لعل صواب العبارة أنه يفتق أن وطى قوله يخالف لظاهر كلامهم) أي فلا يزول - صانه يومئذ (قوله لجريان ١٨٧ المادة) يظهر أنه في الزنا وغيره

اللعنة بذلك لحمة الوطء فيه واستثناء الذي يمتاوطأه الابن ومستولاه لموتها على أيه أبدا يخالف لظاهر كلامهم (و) زنى مقذوف قبل حذفه ولو بعد الحكم بل ولو بعد الشرح في الحد كما هو واضح (سقط الحد) عن قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لأن زناه هذا يدل على سبق مثله بل بان العادة الإلهية بان العبد لا يمتك في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها هنا لا يلحق بها ما لو حكم بشهادته ثم زنى فورا حيث لم ينقض الحكم وان قلنا أن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بين الحد بسقط التهمة بخلاف الحكم (أو أن دفلا) يسقط الحد لأن الرد لا يمتدح سبق مثله ولا تماعيدته وهي تظهر غالبا (ومن زنى) أو ضل ما يسل عنه كوطء حيلته في دبرها (مرة) أو هو مكافئ (ثم) تابو (صلح) حاله حتى صار أنقى الناس (لم يعد محصنا) أبدا لأن العرض إذا انتحل تنسد ثلته فلا تظن إلى أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ولو قذف في مجلس الحكم زناه أعلام المقذوف ليستوفيه إن شاء وفارق إقراره عنده بآل لا غير لانه لا يتوقف استيفاءه عليه بخلاف الحد ويحل لزوم الاعلام للقاضي أي عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل أخباره بما لا كان فرض كفاية كما هو ظاهر (وحد القذف) وتقرره إذا لم يصف عنه المورث (يورث) ولو للأمام من لوارثه خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حده وتقريره (يضو) عن كله فلو غاب عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التزير بالعصا وما في بابها من الإلزام أن يستوفيه لأن الساقط حق الادمي والذي يستوفيه الإمام حقه تعالى لله المحمودة يستوفى سيده مقذوفات تقرره وان لم يرثه ولو عفا وارث المقذوف على مال سقط ولم يجب المال كافي فتاوى الحنفية وفيها اغتباب شخصه لم يؤثر تحليل ورثته ولو قذف شخصاً بآلة المقذوف لم يجب الحد أو قذفه بغيره لا يجب كالجسم الزرر كمن يبل بيزر (والأصاحفة) إذا مات المقذوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالقصاص ثم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على أوجه الوجوه لا تقطاع الوصلة بينهما ولا نفيه تصر بمحرم بقاء آثار النكاح بعد الموت لضعفها عن شمول سائر ما كان قبله ومثل الحد فيما تقر التزير والثاني يرثه غير الزوجين والثالث رجال العصة فقط والرابع رجال العصة غير البنين كالتروج ولو قذفه أو قذف موثره كان له تخليفه في الأولى على أنه لم يرث وفي الثانية أنه لم يزل زنا موثرته لا يبرأ بغيره فيسقط الحد ولا يكره ولا تسمع الدعوى بالزنا أو التخليف إلا في هذه الصورة وفيه الهاثبة وهي ما لو قذف أو مثلاً على ولديه على أن من زنى منهما سقط حقه وعاد نصيبه إلى أخيه فدعى أحدهما على الآخر أنه زنى ليعود نصيبه إليه صحت فإن أنكر ونكل حلف المذمى الردود وقضى به نصيب لئلا نكل ولا يحد النكاح بذلك (و) الأصح (أنه عفا بعضهم) عن حقه بما ورثه من الحد (فتأنيق) منهم وان قل نصيبه (كله) أي صفيه جمعه كان لأحد منهم طلب استيفائه لو لم يرث غيره أو غلب لانه لدفع العار للأول واحد كالجم مع كونه لا يدل به وبفارق القصاص فإن نبوت بدنه يمنع من

بأن العفو بمثابة استيفاء الحد أي وهو لا يستوفى الحد منه ثم قذفه عز (قوله يرثه كل الورثة) أي فلو حد لطلب واحد منهم أهد الكمال سقط وليس لغیره طلبه (قوله لا تقطاع الوصلة) أي بخلاف غيرهما فلا يخفف الحال في إرثه بين كون القذف في الحياة أو بعد الموت لبقا سبب الإرث في حقه من القرابة أو الولاء (قوله ولا ينافيه تصر بمحرم) خلافا لما تطر به ج (قوله أنه) أي القاذف وقوله تخليفه أي القذوف

ثم ظاهر والاغماضي الحكم عليه بأنه مولى بعد وقوع الشرطين الوطوء والظهور لأوجين لحصول العقد عقب آخرهما ثم رأيت الشيخ حمزة سبق إلى هذا (قوله وأجاب عنه) أي عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أيده أي بحث الرافعي كما قصرح به عبارة شرح البهجة وبين في الشرح المذكور ١٨٨ صورة جواب البلقيني فراجع (قوله وأل السنة) عطف على قول المتن سنة

التي قربت فيه ويرقربين هذا وبين نحو الغيبة فإنه لا وراث ومن ثم لم يكف تحصيل الوارث منه بأن لم يخط ما هنا العار وهو يشعل الوارث أيضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فإنه محض ائذاه يختص باليتيم بعد أن تره الوارث والثاني يسقط جميعه كالقود الثالث يسقط نصيب العاق وبقي الباقي لأنه يقبل التقسيط بخلاف التقصاص وعلى هذا يسقط السوطا الذي فيه الشركة

فصل في بيان حكم كذف الزوج ونفي الولد جواز أو وجوبه (أي الزوج كذف زوجة له (علم زناها) بأن رآها وهي في نكاحه والاولى له تطليقها ستر اعلم ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة لها أو له أو لأجنبي (أو ظنه ظنًا مؤكدا) لا احتياجه حيث فلا انتقام منها لتلطيخه فإرشاه والينة قد لا تساعد (كشباع زناها بزعم قرينة بأن) يعني كان (رأها في خلوة) وكان شاع زناها مطلقا ثم رأى رجلا خارجا من عندها قال المارد في وقت الريسة أو رآها خلوة من منسود رجل أي وثم ريسة أيضا ينبغي أن يكتب في مباد في رية بخلافه فإنه

قد يدخل النصوص مرة أو أراده أكرامه والحق حارو كان أخبره عدل رواية أو من اعتقد صدقه عن معانته زناها وليس عدو لها ولا ولا لرافعي ولا بد في ما يظهر أن بين كيفية الزنا إذا كان بمن يشته عليه الحال لا قد يظن مالم يس رتازناو كان أقرته وظب على ظنه صدقها ما مجرد الشروع فلا يجوز اعتقاده لا قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بسوءه بظفر به وهكذا مجرد القرينة لا عود داخل عليها النصوص مرة أو أكرامه (ولأنت) أو جلت (ولعلم أنه ليس منه) أو ظنه ظنًا مؤكدا أو أمكن كونه منه ظاهر المايات (لزومه نفيه) والالكان بسكونه مستلحا لمن ليس منه وهو مجتمع كما يحرم نفي من هو منه لما يأتي ولتظم التلطيخ على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليها من المفاسد كنافس الكفار بل أطلق عليها الكفر في الأخبار الصالحة وإن أول ما يستعمل أو بانها مسليبه أو بكفر النعمة ثم إن علم زناها أو ظنه ظنًا مؤكدا قد نفى ولا عن نفيه وجوبها فيهما والاقصير على النفي بالعلم لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل كلامه كغيره ما لأنت ولعلم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الوجه قول ابن عبد السلام الأولى له السترى وكلامهم أنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه بما قضاه تعليلهم المذكور (وانما علم) أنه ليس منه (اذ لم يطمأ) ولا استدل خلت مائه المحترم أصلا (أو) وطني أو استدل خلت مائه المحترم ولكن (ولأنه لا دون ستة أشهر من الوطء) ولولا كثرته من القدر (أو فوق أربع سنين) من الوطء عظيم حينئذ ينافي من ما غيره ولعلم زناها لزمه قد نفى أو ضمه وصرح جميع بأن تصور زنه معها في خلوة في ذلك الطهر مع شيوع زناها به يلزمه ذلك أيضا بقرينه ما يأتي عن الروضة (فلا ولأنه لما ينسبها) أي دون السنة وفوق لاربعة من الوطء (ولم يستبرأ بمحضة) بمدومته أو استبرأها لمكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لأنه لا حق يفرأشه ولا عبرة برية بجدها

(قوله فان بنى منها عنه الحلف الخ) لم الصورة أنه اقصر على قوله لا ما مع السنة ولم يأت باستثناء وان في السياق هذا والافساق

(قوله فإنه لا وراث) لرافعي في ذلك بين كون الغيبة في حياة المتعاقب أو بعده موته

فصل في بيان حكم كذف الزوج

(قوله أو لأجنبي) أي فالاولى الامساك وان ترتب على فراقه لم ينصو مرض له بل قد يجب اذا تحقق أنه اذا فراقه زاني بها الغير ولو انها مادامت عنده تصان عن ذلك (قوله كشباع زناها) بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح (قوله مطلقا) أي من غير تقييد واحد بعينه (قوله أو من اعتقد صدقه) أي ولو فاقسا (قوله لما يأتي) أي في قوله وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرهما أي لرجل محمودة وله وهو نظير الخ (قوله وقبيح ما يترتب عليها) من استلحاق ونفي وليس من

النفي المحرم بل ولا من النفي مطلقا ما يقع كثيرا من العامة أن الانسان منهم يكتب بينه وبين ولده حجة أو يريده كتابتها به ليس منه ولا علافه به لان القصد من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعا لبيه فلا ينسب لابه من أفعاله ثم فلا يطالب بشيء لزم الولد من دين أو نكاح أو غيرهما ما يترتب عليه دعوى ويحتاج إلى جواب (قوله وإن أول) أي الكفر (قوله ولكنه خفية) أي بان لم تستبرأ ولا دنيا أو أمكن ترتبه على أنه لم يطمأ (قوله يلزمه ذلك) أي العذف والنفي

(قوله وهو ينظر اليه) أي يعرف به (قوله وصح في الروضة) معتمد (قوله ويمكن جعل كلام الكتاب) قد يمنع من الحل المذكور
 ان هذا مقابل الاصح الذي جرى المتن على خلافه هذا ولم يذكر الشارح مقابل الاصح وقد ذكره المحلى وعبارته والوجه الثاني
 ان رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للعنف أو يتقنه جاز النفي بل وجب ١٨٩ حصول الطعن حينئذ لا ليس

منه وان لم ير شيئا لم يميز
 ورجح الثاني في أصل
 الروضة والاول في الشرح
 الصغير والمحرو ليس في
 الكبير ترجيح (قوله
 وعزل) ومعلوم ان العزل
 مكروه فقط (قوله عدم
 المحقق) أي ولا فرق في
 ذلك بين كون الموطوءة
 زوجة أو أمة (قوله لانا
 نجد كثيرين) يؤخذ منه
 انه لو أخبره معصوم بأنه
 عقيم وجب النفي بل
 ينبغي وجوب النفي أيضا
 فيما لو لم يكن عقيما
 وأخبره معصوم بأنه ليس
 منه (قوله لان العرق
 نزاع) أي عيال (قوله
 نزعة عرق) لعلة ان يكون
 نزعه عرق بهاء الضمير في
 النهاية تمام هو عرق نزعه
 بقدر نزعه في الشبهة
 اذا شبهه وقال في مقدمة
 الفتح نزعه الولد الى أبيه
 أي جذبه وهو كتابة في
 الشبهة وفيه نزعه عرق

فوفصل في كيفية المعان
 وشروطه

(قوله وغيره) أي وما ينبع
 ذلك كشدة التفتيش الاتي
 الخ (قوله مشاهير) بالاعيان

في نفسه وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرهما أجماعا رجل يحدولده وهو ينظر اليه احتجب الله
 منه يوم القيامة وفحصه على رؤس الخلائق (وان ولدته فوق ستة أشهر من الاستبراء) بخصه
 أي من ابتداء الحمل بما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي في الاصح) لان الاستبراء
 اشارة ظاهرة على انه ليس منه نعم يسئل عنه لانه لا يحتمل قضيض ومحل ان كان هناك
 تهمة زنا والام يميز قطعاً وصح في الروضة انه ان رأى بعد الاستبراء قرينة زناها لم يحتمل زنا
 نفسه فلبه الطعن بأنه ليس منه حينئذ والام يميز واعفده الاسنوي وغيره ويمكن جعل كلام
 الكتاب على ذلك وقوله من الاستبراء اتبع فيه الرافعي وصح في الروضة اعتبارها من حين الزنا
 بعد الاستبراء لانه مستند للمعان فليبه اذا ولدت دون ستة أشهر ولا كثر من دونها من
 الاستبراء نتياناً له ليس من ذلك الزنا صغير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية لغرض بوجه
 المتقضى المتن عن تعين ذلك لاحتمال سبق زناها لم أخفيه قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل
 حرم) النفي (على الصحيح) لان الماء قد سبقه ولا يشعربه ومقابل الصحيح احتمال للغزالي انه
 يجوز لانه اذا احتاط فيه كان كمن لم يطأ ولا يتقلب على الطن بذلك انه ليس منه ولو كان يطأ
 في بادون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلقه أو في الدبر لا راجح من تناقض لهما
 عدم المحقق أيضا وليس من الطن علمه من نفسه انه عقيم فيما يظهر وان ذهب الروباني الى
 لزوم نفسه بالمعان بعد قذفه وذلك لان نجد كثيرين يكاد ان يميز بينهم ثم يحلون (ولو لم
 زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء وان ولدته لستة أشهر فما كثر من وطنه
 ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لقولهم الاحتمالين والولد لغرض وان من علمه من الحل
 يحصل على ما اذا كان احتمالاً أغلب لوجود قرينة تؤكد كذا من ونوعه (وكذا) بحرم القذف
 وللعان على الصحيح) اذا لضرورة اليها المحقق الولد به والفرق يمكن بالطلاق ولانه ينشتر
 باثبات زناها لانطلاق الاسنة فيه وقيل يحلان انتقامها ما وصوبه جمع ووجعا تقرّر
 كيف يحصل ذلك الضرر مجرد غرض انتقامه وكاننا في هذا كرو طاء الشبهة قولاً أنت امرأة ولدت
 أبيض وأولاده أسودان أو عكسه متنع فيه بذلك ولو أشبهه من تنسّم أمه به أو انضم الى ذلك
 قرينة الزنا لان العرق نزاع كما ورد في الخبر

فوفصل في كيفية المعان وشروطه وغيراته (لعان قوله) أي الزوج (أربع مرات) تشهد
 بالله في ان الصادق فيما رويت به زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا
 والافلا فيما رويت به من اصابة غيري لماعلى فراشي وان الولد منه لامنى ولا تلاحى هي هنا
 اذا لاحد عليها لعانها ولو ثبت قذف أنكره قل فيما ثبت من قذفها بالزنا ولدت كذا يات
 أو تل سورة النور وكورت لما كذا الامر ولا نها منه بمنزلة أربع شهود لية علم عليها الحد
 ولذا صحبت شهادتان وأما الخامسة فهي مؤكدة لغادها من الغلب في تلك الكلمات مشاهير
 لا ليعان كآباني (فان غابت) عن المجلس أو البلد لفسر أو غيره (سماها ورفق نسبها) أو ذكر

أي فعطيت حكمها فيما تقدم له من انه ايمان على الاصح المراد به انها كذلك حكاه فلا ينسب في انها ليست ايمانية في الأصل
 ولكنها شبهة (قوله تأباني) ومن ثم لو كذب له كفارة بين والوجه في التفتيش بددها لان لمحاو عبه واحد لمقصود
 من تكرره بعض التأكيد لا غير مع دل ميم ومقابل هذا الوجه أربع كفارات واعتد شيعنا ليرادى ما قاله حج
 قول المحشى (قوله نزعة عرق الخ) ليس في نسخ الشارح لتي بأيدى مورر اه

فربما مسئلة ما اذا نشئ
 التعبير بلفظ المطالبة ويحتمل ان يكون قيد الدفع وهم انها لا تضرب الا بطريقه قليل راجع (قوله أو وطئت بشبهة) في بعض
 النسخ جعل هذا مسئلة مستقلة بعدم مسئلة الرجعة وهو الا ليق لا ان المقود أخذ مفهوم المتناول توجه عليه كلام الشهاب
 سم الا في (قوله فتقطع المدة أو تبطل) قال الشهاب سم أى تنقطع ان حدث ذلك فها تبطل ان حدث ذلك بعد هاتم قال
 لكن هذا ظاهر في ضرورة الطلاق واستشهد على ذلك بصراحة (الروض ثم قال وما في صور الوطء غير ظاهر في حدوثه بعد
 قوله حتى اذا عرفها الحاكم) أى عرف ان انتهت الا (قوله والحامسة) عطف على أربع فهو بالنسبة يجوز رفعه عطف
 على قوله اللعان (قوله لا احتمال ان يريد ١٩٠) انه لا يشبهه فان قلت الجين على نية المستغف وعليه فثبت ذلك

لا تنضمه قلت لعل المراد
 يكون على نية المستغف
 بالنظر لزوم الكفارة
 (قوله والاميزته) ومنه
 ان تقول زوجتي ان عرفه
 القاضي (قوله لا ان جرمة
 زناها) أى الذى لا عتف
 لاسقاط حده ويقال
 مثله في فقهه (قوله بالنساء
 للقول) أى ليشهد كل
 من الزوج والمرأة ويجوز
 فراهته بالنساء للفاعل
 وبراديه المالا عن رجلا
 كان أو امرأة (قوله
 والغضب) الواو بمعنى أو
 (قوله لم يصح في الاصح)
 هل محل ذلك اذا لم يصح
 في موضعه أو لا يصح اللعان
 مطلقا يحتاج الى استئناف
 الكلمات بتمامها فيه
 نظره ظاهر كلامه الثاني
 ويمكن توجيهه بأن ذكر
 اللعن في غير موضعه

وصفها (بما يميزها) عن غيرها هذا لا يشبهه ويكنى قوله زوجتي اذا عرفها الحاكم ولم يكن تحتها
 غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) عدل عن على (كنت فتا ولا) فيما
 رماها به من الزنا وان كان ولا ينفذه ذكروه في كل من (الكلمات) انفس كلها يلتقي منه (فقال
 وان الولد الذى ولدته) ان غاب (أو هذا الولد) ان حضر (من) زوج (أو شبهة أو) (تاليس مني)
 وذ كر ليس منى تأكيد على أصل الروضة والشرح الصغير جلالا للزنا على حقيقة وان ذهب
 الا كثرون الى انه شرطه واعتمد الا فرعى لاحتمال ان ينفذ ان وطء الشبهة زنا ولا يكتفى
 الا بتمسك على ليس منى لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا (وتقول هي) بعده لوجوب تأخر
 لعانها كالمسألى (أشهد بالله انه من الكاذبين فجارماني) هو يتشبه اليه ان حضره والاميزته كما مر في
 نظيره (من الزنا) ان رماها به ولا يحتاج الى ذكر الولد لانه لا يتعلق به في لعانها حكم (والخامسة
 ان تضرب الله عليها) عدل عن على (لما روى كرومها ثم رماى هنا فتقتل لا غير (ان كان من
 الصادقين فيه) أى فيما رماى فيه من الزنا وتخص الغضب به لان جرمة زناها أرفع من جرمة
 فذهبه والغضب وهو الاتهام بالعذاب أغلظ من اللعن الذى هو البعد عن الرجعة (ولو بدل لفظ
 شهادة بلفظ) صرح في الخطبة حكم ادخال البسامة يتطابق بذلك (فخوه) كاقسم أو أحلف بالله
 (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) بار ذكر لفظ الغضب وهو لفظ اللعن (أو ذكر) أى اللعن
 والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الاصح) لان المرامى هنا اللفظ ونظم القرآن والثاني
 يصح تطار اللعن والثالث لا يبدل الغضب باللعن ويجوز العكس (وبشرطه) أى في حصة اللعان
 (أمر القاضي) أو نائبه أو المحكم بشرطه أو السيد في ملاعنته بين رقيقه ولو كان اللعان لثني
 الولد خاصة لم يجز الضحك لان الولد حقا في النسب فلم يسقط رضاه (ويلقن) بالبناء للفاعل
 ليناسب ما قبله الشامل لمن ذكره ودعى معين بنائه للفعول ليشمل القاضي وغيره ممن ذكر
 ممنوعة وعطفه على الامر يقتضى انه ما متعاربان وليس مراد ابل الامر هو التلقين ولذا اقتصر
 في الروضة عليه (كلماته) لكل منها من أحد أو لثني فيقول له قل كذا وكذا الى آخره فأتى
 به قبل التلقين لئلا يذاب العين غير معتد بها قبل احتضاره الشهادة لا تؤدى الا باذنه وبشرط

بذل منزلة كرامة اجنبية والفصل بها مطل اللعان (قوله لثني الولد خاصة) أى بخلاف ما اذا كان لثني
 الحسد أو لثني الحد أو الولد (قوله ليناسب ما قبله) هو قوله أمر وقوله لمن ذكر أى من نائب القاضي (قوله من أحد أو لثني)
 أى القاضي أو نائبه أو المحكم (قوله فيقول له قل كذا وكذا) أى ولو اجالا كان يقول له قل أربع مرات كذا الخ فبانظهر قليل راجع
 ثم رأيت في سم على منهج قوله لكلماته ثم ان التثنية يمتنع في سائر الكلمات ولا يكتفى في أولها فقط بروق في قوله قبل
 هذه قال مر والمراد بتلقينه كلامه امره بما لا يتطابق معها القاضي قبله خلا فاما يوجهه كلام الشارح في كتبه وظاهره
 ولو اجالا كان بقوله اثبت تكلمات اللعان (قوله معتد بها) أى في حصول القصد ومن اللعان هنا وفصل المحسومة في غيره
 وان كانت منعقدة في نفسها لمزمة للكفارة ان كان الحالف كاذبا (قوله قبل احتضاره الشهادة) هذا يقتضى انه لو ذكر شيئا
 قبل أمر القاضي أو ذكره عند غير القاضي يسمى شهادة لكنها غير معتد بها ووجه

المدة فقد قال في شرح ارض بعد ذكر ارض امور اربعة الشبهة نعم ان طرائق منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت
 قلها المطالبة بلا استئناف مدة اه (قوله او بعدها) كان ينبغي له حيث زاد هذا ان يريد قوله او يطلبت بدقول المستنف
 انقطعت واعلمه ادخل البطلان في الانقطاع تقليدا (قوله لما ذكر) المتبادر انه قوله لحكمة وطها حينئذ وليس مراد ان

اقتضاه ذلك انه لم يقل والشهادة لا تكون الا بانه وبقي على هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا نسب اليه فعل
 شيء فقال ان شهد على أحدهما فز وجب طالق ثلاثا فخير بذلك جامعة عند مترم لتأخيه وهو انه كان الاخير عند غير
 القاضي يسمى شهادة كاسي اخبارا وحسب الاملا فيصنف هنا فخير ارجح (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا
 واما ان القسامة حيث اكتفى بمأول ومترقة انهم لما اعتبروا هذا اللفظ اللعن بعد جلة الاربع دل على انهم جعلوها كالشي
 الواحد والواحد لا تصرف اجزائه في الصلاة المؤلفة من ركعات ولما اعتبروا ١٩١ نساءها التهنيد والسلام بطلت

بما فيها في أي جزء اتفق
 (قوله بما صرف في الفاتحة)
 أي يفسر السكوت العميد
 الطويل والبسير الذي
 قصد به قطع اللعان وذكر
 لم يتعلق بعملية اللعان
 وكتب ايضا لطف الله
 قوله بما صرف في الفاتحة
 يؤخذ منه انه لو لم يوال
 الكلمات لجعله بذلك
 أو نسيه عدم الضرر
 (قوله ولا تسترط الموادة)
 هذا مستفاد من عموم
 قول المصنف فان غابت
 عما ذهبت له عمل لغيتها
 عن البلد ومن لازمها
 عدم الموادة بين لهما
 (قوله ولم يرج برؤ) ينبغي
 ان يكفى في ذلك قول
 طبيب عدل لان المدعى

مراد الا الكلمات الخمس فيؤثر الفصل الطويل والوجه اعتبر لهما هنا في الفاتحة ومن
 ثم يفسر الفصل هنا ما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام الامان الا بعد ما هو لا
 يشترط الموادة بين لهما ولما كان كاصح به الذي (وان تأخر لعانها عن لعنة) لان لعانها للرد
 الخدمتها وهو غير لازم قبل لعنة (وبلا عن) من عتقل لعانها بعد القذف ولم يرج برؤ أو رجي
 ومضت ثلاثة أيام ولم ينطقوا (أخرس) منها ما يقذف (بشارة مفهومة أو كناية) أو يجمع
 بينهما كاستقراره ولان الغلب فيه شائبة اليقين لا الشهادة وغرض تعليقها هو مضطر
 البها لا لان الناطقين يقومون بمأول ومترق ومن التسوية بينهما هو المختصون نقل عن
 النص ان الاثلاث من المأول غير مضطرة البها يؤخذ من عاتيه ان محل ذلك قبل لعان الزوج
 لا بعده لاضطرارها حينئذ الى درء الخدمتها فيكون الاشارة أو الكناية جسا أو ينسب للبعض
 ويكتب البعض لما اذا لم تكن له اشارة مفهومة ولا كتابة فلا يصح منه لتعذر معرفته مراده
 (ويصح) اللعان والقذف (بالهبة) أي ما عدا العربية من اللغات ان راي ترجمة اللعن
 والقذف وان عرف العربية كاليمين والشهادة (وفي عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه
 بغيرها لانها الواردة واتصرت بجمع وبسن حضور أربعة يعرفون تلك الفاتحة ويجب مترجما
 لغاص جهلها (ونقلا) ولو في كافر فيما يظهر (يزمان وهو بعد) فعل (عصر) أي يوم كان
 ان لم يتيسر التأخير للجمعة لان اليمين الفاسدة حينئذ أعظم عقوبة كادل عليه خبر الصحابين
 فان تيسر التأخير فبعد عصر (جمعة) لان يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد
 عصرها كافي رواية صحيحة وان كان الاثني عشر يوما فيا بين جلوس الخطيب وفتح الصلاة على
 ما صرف في الجمعة ومقابله أحد أو أربعون قولاً وألحق بعضهم بصلاة الجمعة الاوقات الشرعية
 كنهري رجب ورمضان ويوم العيد وعرفة وعائذ وراه (ومكان وهو أشرف بلده) أي

على ما يغلب على الظن ذلك ولو اعيد العدل يحصل به ما ذكر وكتب أيضا حفظه الله تعالى قوله لم يرج برؤ ينبغي تقييده
 بما اذا لم يرج قبل مضي ثلاثة أيام بدليل ما بعده من انه ارجح ومضت ثلاثة أيام ولم ينطقوا لان بلا اشارة (قوله منها) أي
 من الزوجين (قوله المطلب فيها) أي في كلمات اللعان (قوله شائبة اليقين) وهي تنقيداً لا اشارة (قوله لا ثلاثين) أي بالاشارة
 (قوله ويؤخذ من علمه) هي قوله لانها غير المخوفة بضرط لعانها سبق لعنه اه سم أي فلا ولي ان يبذل قوته ان
 محل ذلك قبل لعان الزوج بقوله ان محل ذلك ان لعان لنفي الولادة لان دفع المدعى لا يعتد لا ترة لانها حينئذ مضطرة
 اليه (قوله فلا يصح منه) أي يتعذر ذلك أي اذام كذلك (قوله فيما يظهر) لعل نبهت النسبة لمجموع التعليلات
 والافسائات التي تصري في المعتد الذي بلا عن في بعة وكنيسة أو نكاحا فليس للزمن منة (قوله وهو بعد فعل عصر) لعل
 التقييده نظر لطلبه من صلاة العصر في قول وتها فان أعزوا الى آخر الوقت لان في أول (قوله فيما بين جلوس الخطيب)
 أي قبل الشروع في الخطبة لا لا الحاضرين الخطبتين (قوله وألحق بعضهم) أي فيمكن في التعليل بوجود اللعان فيها وان لم يكن
 يوم جمعة كما هو قضية الخطب ولو قيل اذ وقع اللعان في رجب أو رمضان كان تحري يوم الجمعة فيه أكلف من غيره لم يكن بعيدا

هو ظاهر وانما المراد قوله فيما اراد ان الاية انما يحصل الخ كما صرح به كلام الجلال الخ (قوله بعد زوالها) كان الظاهر
 قوله (قوله والاعتكاف لواجب الاحرام الخ) هذا منكر ومع ما حل به المتن مع ان في ذلك زيادة قيدان محله في الاحرام اذا
 امتنع تحليها منه أي بان كان باذنه (قوله فان ارعده حصول الفسقة به) يعني فان ارعده تصور يتقدم الفسقة مع بقائه الايلاء

(قوله بين الركن الخ) المراد بالسبينة هنا البينة العربية بان يحاذي جزء من الحالف جزءا من أحد هاتين أو ما قرب منه اهـ ج
 (قوله لحطيم الذنوب) أي اذهلبها فيه (قوله وان حلف به عمر) لعله رأى ان فيه تنويعا للمخالف أكثر من غيره (قوله ولو على
 سواك رطب) انما ذكر لانه أقل ١٩٢ قيمة من غيره (قوله الا وجبت له النار) أي وجوب تظهير لانه اذا لم يستقدح
 ذلك لم يكفر وانما لو دنا

يكون للكافر (قوله
 وصح في الروضة صعوده)
 أي المنبر على العمدة فان لم
 يصعد او قفا على يسار
 المنبر من جهة المحراب
 في المدينة وغيرها من
 سائر البلاد كما في شرح
 الروض وقوله على يسار
 المنبر أي على يسار
 مستقبل المنبر والآخر
 المحراب بين المنبر واليساره
 اذ كل شيء استقبلته
 كان المقابل ليمينك يساره
 ومقابل يسارك يمينه
 (قوله أي قفرا) أي واما
 باختياره فلا يجتمع ومؤنة
 السفر لما يتعلق به عليه
 ومؤنة المرأة عليها (قوله
 أي باعتبار انه محل الوضوء)
 أي لا باعتبار كونه أشرف
 بقاع المسجد من حيث
 كونه جزءا من المسجد وعبار
 شيئا من اياي وقوله على

اللعان لان في ذلك تأثيرا في الزجر عن البين الكاذبة وبعبارة مساوية لعبارة أصله أشرف
 مواضع البلد (فمحكمة) يكون للعان (بين الركن) الذي فيه الحجر الأسود (والمقام) أي مقام
 سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم (والمسعى بالحطيم لحطيم الذنوب فيه) ولم يكن بالحجر
 مع انه أفضل لكونه من البيت هوئله عن ذلك وان حلف به عمر قاله الماوردي (و) في
 (المدينة) يكون (عند المنبر) على القبر المحترم على الحال به أفضل الصلاة والسلام لانه
 روضة من رياض الجنة ولغير الصحيح لا يحلف عند هذا المنبر عبدا ولا أمة مينا أو نحو ذلك
 سواك رطب الا وجبت له النار وفي رواية جهة من حلف على منبري هذا أينما أتت بتوا
 مقده من النار وصح في أصل الروضة صعوده وتحمل عبارة الكتاب عليه بان يجعل عند
 يميني على (و) في (بيت المقدس) يكون (عند الحضرة) لانها في الانبياء وفي خبرها من الجنة
 وحمل التخليط بالمساجد الثلاث لمن هو اماما من لم يكن بها فلا يجوز نقله اليها أي قفرا كما جزم
 به الماوردي (و) في (غيرها) أي الاماكن الثلاثة تكون (عند منبر الجامع) أي عليه لانه
 أشرفه أي باعتبار انه محل الوضوء والاتجار وربما أدى صعوده الى ذكره و امر اضعه وزعم
 ان صعوده غير لائق بما يجوز على السجاء مع رواية البيهقي وان ضعفها ان صلى الله عليه وسلم لانه
 بين الجبلاني وأمراته عليه (و) تلاق (حاضر) ونفسه مسلمة ومسلم به جنابة ولم يجعل للفصل
 أو يخص بلوث المسجد (باب المسجد) بعد نزول القاضي مثلا لانه حرمة مكث هؤلاء فان
 رأى تأخيرهم الى زوال المانع فلا بأس بنقله في الكفاية اما مدة حائض أو نفساء أمن
 نالوا منه المصود في جنب يجوز في كنهها من الملاعة فيه الا المسجد الحرام (و) يلاعن
 (ذي) أي كتابي ولو معاهدا ومستأثرا (في بيعة) للقضاري (وكنيسة) للهود لانهم يظلمونها
 كتعظيمنا المساجدنا (وكذا بيت نارجوس في الاصح) لذلك فيضره الحاكم عزاه
 لا اعتقادهم لشبهة الكتاب والناسي لانه ليس له حرمة وشرف فيبلاعن في مجلس الحكم
 وعلم مما تقرر ان نحو القاضي والجمع الا في يحضر بمحاسن تلك الاماكن صور معتظمة
 لحرمة دخوله مطلقا كغيره بلا اذنهم وتلاعن كافر تحت مسلم فيما ذكر في المسجد المالم
 برضه (لايتأمنه نام وثني) دخل دارا بأمان أو هدنة وترافعوا اليها فلا يلاعن فيه بل

المنبر الخ لا يكونه أشرف بقاع المسجد (قوله غير لائق بها) أي المرأة (قوله الجبلاني) بالفتح والسكون
 الى بني الجبلان بطن من الانصار اهـ ب السيوطي ولم يبين صفة ملاعنة هلال بن أمية مع امراته مع ان ملاعنته أسبق
 كما تقدم عن شرح مسلم فانظره (قوله فلا بأس) أي لا حرمة ولا كراهة (قوله من الملاعة فيه) أي المسجد (قوله في بيعة)
 بكسر الباء (قوله الاماكن معتظمة) أي فلا يجوز ان أدنوا في دخوله وقوله الا في بلادهم أي من حيث كونه
 مستحقا لهم وجدت صورة أو لم توجد (قوله بلادهم) أي اميا فيجوز وظاهره انه لا يمتري في جواز الدخول باذنهم وجود
 حاجته للدخول ولا وجود حاجتهم ونفسه الملافة انه يكتفي في جواز الدخول باذن واحد منهم كما يكتفي باذن واحد منافي
 دخولهم مساجدنا (قوله الممرض به) أي الزوج (قوله فلا يلاعن فيه) أي لا يجوز اخذ من قوله ولا دخوله معصية
 ويجعل أن يقال أي لا يسن والظاهر الاول حيث كان فيه صورة محرمة

فليصور الخ (قوله وعلى الأول) يعني إذا كان به مانع طبيعي (قوله ما زاد علمه أفلا يقع) يظهر العبارة أن الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض لم يقع الزائد اهـ فالتشبيه في قوله كانوا بانها عام وأطلق غير تمام إذ لا وقوع في التشبيه أصلا (قوله وتنفذ تطبيق الزوج أيضا) أخذ منه أن إطلاق القاضي يقع وجبياً وقد تقدم في كلام الشارح ما يبين من أن الزوج لو راعها عاد حكماً لا يلا عند قول المصنف في رجعية من الرجعة فراجع (قوله وأنكره) أي وأولم ينكره في كتاب التظهار

(قوله كدهرى) عبارة مختار العاصم والدهرى بالضم المن وبالفخ المحدث قل نطلب ١٩٣ كلامه منسوب إلى الدهر

وهو رعا غير وفي النسب اهـ وعبارة شجنا الزبدي والدهرى بضم اللام كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شبة وهو المعطل اهـ وظاهره أن فيه اللغتين وليس مراداً (قوله وبعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه) (و) حضور (جمع) من الأعيان والصلوات لا يتابع ولأن فيه رداً للكاتب (وأقله أربعة) لثبوت الزناهم قال ابن الرقة ومن هنا يظهر لك اعتبار كونهم من أهل الشهادة وقد ذكر ذلك الماوردي ويعلم منه اعتبار معرفتهم أنه المتلاعنين (والتخليطات سنة لا فرض على المذهب) كافي سائر الأيمان (وبين لقاض) ولو بنائيه (وعظهما) بالضموف من عقاب الله لا يتابع ويقرأ عليهما من الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم إلا فيؤخروا حساباً على الله تعالى أن أحداً كان كاذباً فحصل من نائب (ويبالغ) في الضوف (عند الخامسة) بخبر أي داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجبة ويسن فصل ذلك ما يأتي وأما وضع اليد على الفم من ورثه كاصبر به الإمام الفزاري (وأن يتلعنا فحين) لا يتابع ولأن القيام بالغ في الزوج ويقعد كل وقت لعان الآخر (وشروطه) أي العان ليصح ما تضمنه قوله (زوج ولو باعتبار ما كان أو المورث فليدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحة فاسد فلا يصح من غيره) كالمات عليه الآية ولا غيره لا يحتاج إليه لما مر أنه ضرورة (يصح طلاقه) كسكران وذو فاسق قلباً لشبهة اليمين دون مكروه وغير مكاف ولا لسان في قذفه وإن كل بعدد ويعز عليه (ولولاً) الزوج (بعدد) أو استتال (تقذف وأسلف في العدة لاعم) لدوام النكاح (ولولاً) في الردة (ثم أسلف فيها) أي العدة (صح) لئتين وقوعه في صلب النكاح (أو أدمر) مرته التي انقضت (أو أصادف) القمان (بنوثة) لئتين انقضاء النكاح بازدة فان كان هنالك ولد فقام له فيه فخذوا الأبن فساداً وحذفوا أنفسهم قوله تقذف وقوعه في الردة فلو قذف قبلها صح وإن أصر كما يصح عن أبيه أبعد قذفها ولو امتنع أحدهما من العان ثم طلبه مكن ولو قذف أربع نسوة ف أربع كلمات لا عن لهن أربع مرات ويكون العان على ترتيب قذفهن فلو أتى بالعان واحد لم يعتبه إلا في حق من سماها أولاً فان لم يسم بهل أشار إلىهن لم يعتبه بهن أحد منهن وإن رضيه بالعان واحد كالموضى المدعون يمين واحدة أو قذفهن بكلمة واحدة لا عن لهن أربع مرات أي ما من أن رضين بتقديم واحدة فذلك والأثرع ندبا يمينهن فان بدأ الحاكم بيمين واحدة بلا فرعة أجزأ ولا ثم عليه أن لم يقصد فضيل بعضهن ولا ينكر الحبيب بكر القذف وإن صرح بيه بزيادة آخر لا المدفوف والحد الواحد يظهر للكذب ويصح للعان فلا يقع في القفوس

٢٥ نهاية سادس منها إذا لا قرب عده انتصاب ذلك قوله وبعد ذلك أي نكاحاً وقوله ونحو المنكوحة فاسداً) وعليه ضرورة يصح طلاقه أي بتقديركونه زوجاً في نفس الأمر (قوله لشبهة اليمين) أي مشابهة اليمين دون الشهادة (قوله ولا لعان في قذفه) أي غير المكلف (قوله أو أصدته) أي ولو في الدبر ويكون له ما له لاعم بل إن أوله لا لاني ولو لم يصر به لا يلحقه (قوله نكح) أي العان (قوله على ترتيب قذفهن) أي ندا حتى لو أتت بالآخرية بتقاضي القاضي اعتبه فيما يظهر (قوله إلا في حق من سماها أولاً) أي وأتت بها في الأيمان لنفس وقد قبل القياس لبعلا أن حتى في حق الأولى لأن ما أتت به مما يتعلق بالثلاث الباقية فاصل بين كلمات العان وسياق أن الفصل بالكلام الأجني مضر وإن قل

(قوله بنحو ظهر الام) في نسخة كالتصفة يظهر نحو الام وهي الاصول (قوله ونحو هـ) لعل الضمير في خصي يرجع للفظ تشبيه وفيه بالظهور ولفظ به ليس في عبارة التصفة ولا غيرها فالاول حذفه (قوله وهو بمنزلة مثلا) الاولى حذف مثلا (قوله بنحو لونه لم) لا حاجة الى هذا التكلف هو وانما احتاجوا اليه لتصوير دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء فيكون في التصوير

(قوله ويكنى الزوج في ذلك) اي في قوله يتكرر القذف (قوله وتزوج ل) اي الذي رماها بالزنا (قوله ولو قذف امرأة) تقدم هذا الحكم بعد قول المصنف من زنى مرة لم يعد محصنا الخ في قوله ولو قذف في محلس الحكم الخ (قوله لزمه) اي الحامى لم يقوله فاعلمه اي وجوب (قوله فضعافه) ١٩٤ وليس من العفو ما يقع كثيرا من الخاصة بين اثنين والقذف فيتنقذ للقذف ترك

التصومعة من غير ذكر
العهو او ما في معناه اذ مجرد
الاعراض لا يسقط حقه
بل هو ممكن من مطالبته
وابتات الحق عليه متى
شاء ولا سيما ان ذلك
قربينة على انه اغتارك
التصومعة لعجزه او خوفا
من الحامى او نحوه ومما ياتي
ما يصرح بذلك عند قول
المصنف ولو عنت من الحد
الخ من قوله مادام السكون
او الجسور الخ (قوله
والزوجة كغيرها في
ذلك) اي في انه لا يتكرر
بتكرار القذف وانه لو
قذفها ثم حتم قذف ثانيا
لم يصده وانما لو عنت ثم
قذفها لم يجب لها عليه حد
(قوله وان اقام باحد
الزنايين) هذا لا يناسب
قوله ثم قذفها بالزنا الاول
والظاهر ان في العسرة
سقطا مثل ان يقال بعد
قوله لانه قذفها بالاول
وان قذفها بعد الزوجة

تصدقته ويكنى الزوج في ذلك لعان واحد كره فيه الزنايات كلها وكذا الزنا ان سماهم في
القذف بان يقول اشهد بالله اني ان الصادقين فيما رويت به فلا تنم الزنا ضلان وفلان وفلان
ويسقط عنه الحد بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم لكن به اعاده الله ان
ويذكرهم لا سقطا عنه وان لم يلعن ولا يبينه حد لقذفها وللرجل مطالبة بالحدوه دفعه
باللعان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بعد قذفه فله العان لا سقطا في اوجه الوجهين بناء على ان
حدته ثبت اطلاقا كما هو ظاهر كلامهم وان عفا احداهم طالب الاخر بصفه ولو قذف
امراة عند الحامى كرمه اعلام القذف الطالبة بصفه ان اراد بخلاف ما لو اقره عنه به حال
لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فاعلمه لا يستيفاه ان اراده بخلاف المال كما هو من
قذف شخص اخر فتم قذفه ثانيا عذر لظهور كذبه بالحد الاول كما علم مما مر ويؤخذ منه ما قاله
الزركشي انه لو قذفه فضعافه ثم قذفه ثانيا انه يعزى لان العفو بمثابة استيفاء الحد والوجه
كثيرا في ذلك ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا
الاول وجب حد واحد ولا لعان لانه قذفها بالاول وهي اجنبية وان اقام باحد الزنايين بينة
سقط الحدان فان لم يقمها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الاول حده ثم الثاني ان لم يلعن
والاسقط عنه حده وان بدأت بالثاني فلعن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني وان لم يلعن
حد قذف الثاني ثم لا بد من طلب ابعده وان طلبته بالحدين معافكا بتداتها بالاول او قذف
زوجته ثم ابنتها باللعان ثم قذفها بالزنا آخر فان حد الاول قبل القذف عز رلثاني كالقذف
اجنبية فتم قذفها ثانيا هذا لان لم يصف الزنا الى حال البينة كما يجب الشئ لثلاثي شكل بما
مر في القذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا آخر من ان الحد متعدد فان لم يطلب حد القذف
الاول حتى قذفها فان لعن الاول عز رلثاني كما يزعمه ابن القري وصرح به البقيني وغيره
واقضاه كلام الرضا وان لم يلعن له حد حدين ان اضاف الزنا الى حالة البينة اخذها امر
(و يتعلق بلعانه) اي الزوج وان كذب (فرقة) اي فرقة انفصاخ (وحرمه) نظاها هو باطنا
(مؤبد) فلا يصلح له بعد ذلك تنكاح ولا ملائمة بين غير الشيعين لاسيما للشعيا وفي رواية
لبني المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وكان هذا هو مستند الورد للدرج الله تعالى في انها لا تعود اليه
ولا في الجنة (وان اكدب) الملاعن (نفسه) فلا يفسده عودا لانه حقه بل عودا لونه
لانها حق عليه ويحوز برفع نفسه اي اكدابا نفسه بعيد لان المراد بها بالاكاذيب نسبة

بنا آخر فعد الحد لا يختلف موجب القذفين لان الثاني يسقط باللعن الاول فان اقام باحد
الزنايين الخ ونقل سم على جن مثل ما ذكرناه (قوله ان لم يلعن) هذا يشك على ما تقدم من ان الحد لا يتكرر بتكرار
القذف الا ان يصور هذا بما اذا قذفها بعد الزوجية بغير الزنا الاول ويخص ما تقدم من تكرار القذف لغير الزوجة اولها
برتبات بعد الزوجية او قبلها ومع ذلك فيه نظر لما ياتي في قوله او قذف زوجته ثم ابنتها الخ (قوله مؤبد) اي حتى في
لعان المسانة والاجنبية للموطاة بشبهة حيث جاز لعانهم بان كان هناك ولم ينفسه افسم على منهج (قوله ولا ملائمة بين)
وينبغي ان يجوز ان تظهر في هذه كالمجرم (قوله وان اكدب) غاية

هناك يقول بان سلم عنده (قوله كظهر أمه) لعنه كظهر أبي (قوله وأما) الصواب حذفه لان أم زوجته أبيه لا تحرم عليه ويحرم على بعدان الصغيره برحم الى مرضعة أمه أو أبيه (قوله فلما) لعنه ريد بقوله المار بجامع انصرم المؤبد أي لجامع عامس (قوله والأفلا) أي والابنوي الظاهر فلا يكون ظهرا وصالحا انه نفي الطلاق فهو طلاق كظاهر قضية

(قوله هذان ظهرا محدث به) أي المذكور في الحديث الشريف (قوله لمجوز فيه ١٩٥ الامران) وقد روى الحديث

بالرفع والنصب اه مناوي
في شرحه الكبير على
الجامع (قوله ان لم تلتن)
أي لا تلتن فان لا هل تن سقط
عنها (قوله لدون مامر)
أي وهو في المصور لدون
مائة وعشرين وفي المصنفه
دون مائة (قوله أو وهو
بالمشرق وهي بالمغرب) أي
ولو كان وليا لقطع بامكان
وصوله إليها لانا لنعول على
الامور الخارقة للعادة ثم
ان وصل إليها ودخل بها
حرم عليه بالثاني كما هو
ظاهر (قوله ولم يرض
زمن) مفهومه أنه اذا
مضى ذلك الحقة وان لم يعلم
لاحدهما سفر الى الآخر
(قوله أو استدخال من غير
الزوج) أي أو من زنا
بالمشرق الاولي لان
أضرار الولد بكونه ولد زنا
أقوى منه بكونه من شبهة
أو استدخال من (قوله ثم
بلمزمه ارسال الخ) أي وان
احتاج الرسول الى اجرة
فيه فها حيث كانت
اجرة مثل الذهاب (قوله
ومقتضى تشبيه) أي

الكذب اليه ظاهرا بالقرن عليه أحكامه وذلك لان ظهور اسناده للنفس وحيث قد فليس هذا
ظهير محدث به انفسها لمجوز فيه الامران لان التعديت بمع نسبة ابقائه الى انسان والى
نفسه كما هو ظاهر (وسقوط الحد) أو التعزير الواجب له عليه والفسق (عنه) بسبب قذفها
للأية وكذا قذف الزاني ان سمعاه في لعنه (ووجوب حد زناها) المضاف لحالة النكاح ان لم
تلتن ولو ذميه وان لم ترض بمكنا لانهم بعد الترافع ينالوا بغير رضاهم ما الذي قبل الكاح
فيساق (واتقاء نسب فقاء بلعانه) أي بقية تدبر المحبين بذلك وسقوط حسانتها في حقها
ان لم تلتن أو التفت وذهبا بذلك الزنا واطلاق لان العان في حقها كالبينة وحل نحو أختها
والشطير قبل الوطء (وأنما يحتاج الى نفي) ولعل (عكس) كونه (منه فان تعذر) لموقعه (بان
ولده) وهو غير تام لدون مامر في الرجعة أو وهو تام (لستة أشهر) فأقل (من العقد) لانتفاء
الحلق الوطء الوضع (أو) لا كثر (أو) لكن (طابق في مجلسه) أي العقد (أو) نكح صغيرا
أو محسوبا (أو) وهو بالمشرق وهي بالمغرب) ولم يرض زمن يمكن فيه اجتماعهما (لم يلحقه)
لاحقاه كونه منه فلم يتحقق انتفائه عنه الى لعان (وله فيه) أي الممكن لموقعه واستحقاقه
(ميتا) لبقائه بسبب عدم موته وتسقط مؤنة تميزه عن النافي وبرئته المستلحق ولا يصح نفي من
استلحقه ولا يفتي عنه من ولده على فراشه وأمكن كونه منه الا بالعلم ولا أثر لقول الام جلت
به من وطء شبهة أو استدخال من غير الزوج وان صدقها لزوج لان الحق للولد والشارع
أنط لموقعه بالفراس حتى يوجد لعان شرطه (والنفي على الفور الجديد) لانه شرع يلغ
الضرر فاشبهه بالدالعيب والاختلاف في بيان الحكم ومعلماته لانه ومنه في الجهل
بالنفي أو الغروية فيصدق بيمينه فيه ان كان من يمين عليه عادة ولو مع مخالطة لمعلماء خرج
بالنفي للعان فلا يستبرئه فورد في القديم قولان أحدهما يجوز ان يثلاثة أيام والثاني انه النفي
حتى شاموا بسقط الاستسقاطه (ويصذر) في تأخير النفي (المذر) عامر في اغذار الجمعة ثم
يلزمه ارسال من صلح الحكم فان عجزوا فلا ثم ادوا بطل حقه كتاب آخر العير لغير عذر أو تأخر
لعذر ولم يشهدوا التبرير باعذار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا رد
بالعيب والشبهة ان العير باعذارها وهو مقبولة كانت أضيق لكن لو جازت ان يخذلها
ارادة دخول الحجام ولو للتطيف بتأجيله اطلاقهم والوجه ان هذا ليس عذرا بالجمعة ومن
اعذارها كل كرمه ويعد كونه عذرا هنا ولا ينافي هذا كونه عذرا في الشهادة على الشهادة
كأيا في لان الوجه اعتبار الاضيق من تلك لا عذر (وله نفي جل) فقد صرح ان هلال بن أمية
لا عن من الجل (و) له (انتظار وضعه) لم يعلم كونه ولدا الا ان يافتن جملا قد يكون تصوير
لا رجا موته بعد علمه ليكني للعان فلا يصدر به بل يلحقه لتقصير (ومن آخر) النفي (وقال

لاهاب وقوله ان الاعتبار عذرهما أي العيبوا لشفعه وقوله ان كانت أضيق أي من اعدا جمعة (قوله والوجه ان هذا
ليس عذرا بالجمعة) وليس من الاعذار لغوف من الحكم على اخذ مل جرت العادة بانهم لا يضلحون الا ماخذ لان الترتك
لاجل ذلك عزم على عدم العان لانه اذا اراده بعد ذلك طلب منه ذلك المال وانتظار رض خرم المتولي فبحث لا ماخذ لالا
أصلا ودون الاول مجرد توهبه لا نظر اليه المالحاف من اعلامه جو رايحه على اخذها أو قدر لم تغير العادة بأخذ مثله فلا
يجعده عذر (قوله ولا ينافي هذا كونه) أي كل الكبريه

كونه كذا بنفسه فراجع (قوله والشكارة كالعين) ينسب الشكارة (قوله وأجاب عن بحث الرافعي) لم يستعمل الرافعي ذكره في كلامه لكن هذا الذي نقله عن الشيخ نقله الشيخ عن بحث الرافعي بلفظ ويمكن أن يقال إذا خرج كلهم أي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع بملقة أخرى أن كانت الأولى رجعية اه وصار الشيخ في شرح المنهج مع كلام الرافعي المذكور نصم او هو صحيح ان نوى به طلاقا غير الذي أوفيه ١٩٦ وكلامهم فيما إذا لم ينو بذلك فلا منافاة انتهت (قوله وحينئذ يكون صريحا في الظهور)

يقال عليه فيلزم أن يقع به الظاهر أو يصاوم بقوله على أنه قد يناقضه ما ساق في تحليل المتن الاتي على الآخر (قوله وقد استعمله في غير موضوعه) الصواب حذف لفظة غير وليست في حواشي والده التي نقل منها (قوله بالنار أوجعيا) تعبير في الطلاق لا يقيد النية فتأمل (قوله أو صرتا) قد يقال هلا وقع ما قصده أولا في هذه الصورة

(قوله بل يلزمه أن صدقت) صكت عن مثل هذا في جانب الزوج لان اللزوم له بعد اللعان حد القذف وكونه قذف غيره لا يلحقه به عار كالزنا ونحوهما لما ارتكبه من أذية غيره ثم رأيت قول الشارح الاتي في الفصل الاتي قوله اللعان بل يلزمه أن صدق بكافه ان عبد السلام لدفع حد القذف الخ وهو صريح في التسوية بينهما (قوله غير هذا) أي قوله لدفع حد الزنا (فصل في المقصود الاصل من اللعان) (قوله في المقصود الاصل أي وما

جهلت الولادة صدق بعينه ان) أمكن عادة كان (كان غائبا) لان الظاهر شهده ومن ثم لو استفاضت ولادتهما لم يصدق (وكذا) يصدق مدعي الجهل بها (الفاخر) ان ادعى ذلك في مدة يمكن جهله به (فيها) عادة كان بعد محله عنها ولم يستغض عنه لا احتمال صدقه حينئذ بخلاف ما إذا انتفى ذلك لان جهله به اذا خالف الظاهر ولو أخبره عدل روايته لم يقبل منه قوله لم اصدقه الا قبل بعينه (ولو قبل له) وهو متوجه للماكم أو قد سقط عنه الترجع اليه له ذره به (متى ولدك أوجعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم) لو لم يكن له ولد آخر يشبهه به ويدهى إرادته (تصرفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وان قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا أو بارك عليك فلا) يتعز والنفي لا احتمال انه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله الامان) لدفع حد أنفي ولد (مع امكانه) اقامه بينة بزناها (لان كلا جهة تامه وظاهر الآية المشترط لتعدد البينة صدغه الاجماع ولعل ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط محبة مفهوم المخالفة أن لا يكون القصد نفي على سبب وسبب الآية كان الزوج نفسه فاقصد البينة (ولما) اللعان بل يلزمه ان صدقت بكافه ان عبد السلام وصوبه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليا بلعانه لا بالينة لانه حجة ضيقة لا يقاومها ولا فائدة لعمانها غير هذا

(فصل في المقصود الاصل من اللعان وهو نفي النسب) كاقال (له الامان انفي ولد) بل يلزمه ادعاء لم يلبس منه كما هي بنفسه (وان عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق أو غيره ولو اقام بينة بزناها لم يجز له بل هي آكد من حاجته لدفع الحد (وله الامان بل يلزمه ان صدق بكافه ان عبد السلام (لدفع حد القذف) ان طلبته هي أو الزاني وان زال النكاح ولا (ولد) الظاهر المصدقه ومبالغة في الاستقامتها (و) لدفع (تعز به) لكونها ذمية متلا وتطلبته (الاتمز برتاديب) لصدقه مظاهرا كقذف من ثبت زناها بينة أو اقرار أو لعانه مع امتناعها منه لان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له (أو لالكنب) ضروري (كقذف طفلة لا توفا) أي لا يمكن وطؤها فلا لعان لا سقطه وان بلغت وطالبته العلم بكذبته فلم يلحق بها رابل يعز رتاديب على الكذب لثلا يعز ولا يذم ولا يلعن وهو ظاهر عند التصريح بالفرج فان أطلق أو لم تفسد أو لم تفرغ نيت فيعز ولا يذم ولا يلعن (والدبر يمكن فيلحق العار بها وترتب على جوابه حكمه وتعز برتاديب يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها وما عدا هذين أعني ما علم صدقه أو كذبه يقال له تعز بر التاكذيب لا فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جهة المستفي منه ولا يستوفي الا بطلب القذف (ولو عفت عن الحد) أو تعز بر (أو اقام بينة بزناها) أو اقرارها به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا جرح (بغية) أو سكنت عن طلب الحد (بلاغوا) أو جنت بعد قذفه ولا ولد ولا جرح أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس مادام

يتبع ذلك كاستماع اللعان فيما لو عفت عن الحد وغير ذلك (قوله لحاجة اليه) أي نفي الولد (قوله أو لالكنب ضروري) عطف على قوله نادب فهو اشارة إلى أن ظاهر المتن أن هذا تعز برتاديب غير مراد لكن ساقى في كلامه ما يصرح بأنه قسم من تعز بر التاكذيب فالاولى عطفه على قوله لصدقه مظاهرا (قوله يستوفيه القاضي) ظاهره ولو لمع وجود دولي لم يطلب اه سم على ج (قوله ولا يستوفي) أي تعز بر التاكذيب

لوقوعه في محله ولذا الثاني (قوله وتظاهر أنه ان نوى الخ) الا صوب ان يقول وتظاهر أنه حيث قلنا انه ظهر في القسمين أي
 بان نواه في القسم الاول أو اختاره في القسم الثاني (قوله في القسمين) يعني المذكورين في قوله ان نوى مات على حرام الخ
 وفي قوله أو نواه الخ (قوله أو نواه) أي كان كانت محرمة بآذنه ١٩٧ في فصل فيما يرتب على الظاهر

(قوله فوجها الامران
 الخ) صريح هذا التوزيع
 ان هذا مفاد المتن وبنافيه
 قوله بعد وان كان ظاهر
 كلامه الوجه الثاني
 الخ (قوله وبان العود)
 الا صوب ولان العود (قوله)
 لما كان شرطاً لا يناسب
 ما قدمه من ان موجبها
 الامران وانما يناسبه
 أن يقول لما كان أحد

السكرت أو الجنون في الأخير (في الاصح) اذ لا حاجة اليه في الكل سيما الثانية والثالثة
 لثبوت قوله بجملة أقوى من العلم امام ولد أو حمل بنفسه فلا عن جزوا ذالزمه حديثه
 مجنونه بزنا أضافه لخالها فاقترن بغيره فحضره انتظر طلبه بعد كمالهوا لا يحد مجنونة
 بعلمه حتى تفيق وتنتع عن العلم والثاني في العلم في ذلك لفرض الفقرة المؤيدة والانتقام
 منها بما يجاب حد الزنا عليه (ولو أباها) واحدة أو أكثر أو ماتت ثم قذفها فان قذفها بزمانا ملق
 أو مضاف اليها أي زمن (بعد النكاح لا عن) لثني (ان كان) هناك (ولد) أو جل على المخذ
 (بلفظه) تظاهروا أراد قتيبه في لعنه للماجة اليه حينئذ كان صلب النكاح وحينئذ فبسط
 عنه محد قذفه لما يلزمه به حد الزنا ان أضافه للنكاح ولم نلاعن هي كالزوجة بخلاف
 ما إذا اتنى الولد عنه فيصلا لعان (ذن أضاف الزنا) الذي رماها به (اليها) أي زمن (قبل
 نكاحه) أو بعد موته (فلا لعان) جاز (ان لم يكن ولد) ويحذفه دم احتياجه لقذفه حينئذ
 كالأجنبية (وكذا) لا لعان (ان كان) ولذا في الاصح (لتقصيره في الاستحسان) في النكاح
 ويرجع في الصغير مقابله واعنده الاسنوي ليكون لا كثرين عليه وقد يعتقدان الولد من ذلك
 لئلا (لكن) بل عليه ان علم زناها أو نكاحه كالمعامر (انشاء قذف) مطلق أو مضاف لما
 بعد النكاح (ويلاعن) حينئذ لثني النسب الضرورة فان أي حد (ولا يصح في أحدنا) من
 وان ترتبوا لا دماء لم يكن بين ولا بينهما مسته أشهر لان الله أجرى عادة بعدم اجتماع ولد في
 الرحم من من رجل وولده من ماء آخر اذ الرحم اذا اشتمل على من فيه قوة الاجبال انسده
 عليه صوناه من نحوها وءافلا يقبل منبا آخر في بعض الحواظ وقاعدة فان في أحدها واستملق
 الآخر أو سكت عن نفسه أو نكحها لم استملق أحدها لمخاء وغلبوا الاستملاق على التي لقوته
 بهتت بعد لثني دون التي بعده احتياطاً للنسب ما أمكن ومن ثم لحقه ولذا أمكن كونه منه بغير
 استملاق ولم ينتف عنه عندا مكان كونه من غيره إلا بالنفي اما اذا كان بين وضعها مسته أشهر على
 ما مر في تعليق الطلاق بالحل فها جلان كما سيذكره فيصح في أحدها فقط وسيأتي ان ولد
 أمته لا ينتفي باللعان بل بدعي الاستبراء ولو ملأ زوجه ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت ولد
 واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفسه باللعان أو احتمل كونه من الملك فقط لم ينفعه لان له
 طريقاً غيره كالواحتمل كونه منها ويحكم بأمية الولد حيث لحقه فلو قال الزوج قد قتل في
 النكاح فلي لعان وادعت هي صدور قلبه صدق بيمينه ولو اختلفت بعد الفقرة وقال قد قتل
 قبلها فقلت بعده صدق بيمينه أيضاً لم تنكر أصل النكاح فتصدق بيمينها أو قال قد قتل
 وأنت صغيرة فقلت بل بالفقه صدق بيمينه ان احتمل صدوره في صغرها أو قال قد قتل أو أنا ثام
 فذكرت نومه لم يقبل منه لبعده أو وأنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعت صدق بيمينه ان
 عهد ذلك لمحو الاصدق أو وأنا صديق أو احتمل تغير ما مر أو أنا مجنون صدق ان عهد
 له وليس لغير صاحب الفرائض استملاق مولود على فراش صبي وان نكح عنه باللعان لبيته حق

(قوله يعلم بنفسه) أي
 بزنا لم ينصفه (قوله ان
 أضافه للنكاح) أي مالوا
 أطلق فلا حذر على ما ساقى
 تحتاج الى اسقاطه (قوله)
 لما قبل النكاح) أي أو
 الدينونة (قوله في الصغير)
 أي في الشرح الصغير
 (قوله فان أي) انشاء
 القذف (قوله فلا يقبل
 منبا آخر) أي وبجنى
 الولدين نكاحهم من كثرة
 لثنه فانوا مان من مـه
 رجل واحد في حل واحد
 شرح الروض اه سم على
 منهج (قوله واحتمل
 كونه من النكاح
 فقط) أي بان كان لدون
 ستة أشهر من الملك أو

لستة فما كثر من النكاح (قوله له نفسه) أي حيث عد له ليس منه (قوله أو حقل كونه من الملك فقط) أي بان
 كان لا كثر من أربعين من النكاح ولستة فما كثر من الملك (قوله لان له طريقاً غيره) وهو الخلف (قوله صدق
 بيمينه) أي فيمنز فقط

قوله لثني قوله يعلم بنفسه الخ ليس في نسخ النهاية التي يابى بتلغا الخ

مبيها مع انه أتم في الجواب كالا يفتي (قوله وان نسي أو جن عند وجودها) يعني انه لا بد من علم بوجود الصفة في الملقوق
الحكم بالعدول لا يضر في الحكم بالعدول حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا أو مجنونا (قوله لمصلحة تقوية الحكم الخ) لو قال
لانه لما كان من توابع الكلام الخ ونحو ذلك كان أولى (قوله يعمها الاحتمال) لعل صوابه ثم عند عدم الاستصحاب أي كفاؤه

(قوله كوله موطوءة بشبهة) ومن الشبهة النكاح الفاسد في كتاب العدد (قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون
بوضع الخ (قوله عمادة كان) أي كصلافة قوله أو غيرها كمدة في بعض أحوالها (قوله لا يقال فيها) أي المدة (قوله ولطلاق
تطلق جهما) أي وذلك لانه اذا مضت المدة في ١٩٨ الايلا لم يطلب طوبى بالوطء أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه

القصاص على ما مر واذا
ظاهرا ثم طلق فورا لم يكن
عائدا ولا كفارة (قوله
استظهارا أي طلبا)
لتظهور ما شرعت لاجله
وهو إراءة الرحم (قوله
واكتفي بها) أي الأقراء
(قوله لان الحامل) لتبليغ
لثني (قوله لكونه) أي
حيض الحامل (قوله عدة
النكاح) أي الصبح اه
ج وأما الفاسد فان لم يقع
فيه وطء فلا شيء فيه وان
وقع فهو وطء شبهة وهو
ليس ضربين بل ليس فيه
الاماني فرقة الخ كما
يأتي (قوله وهو مالا يوصف
بجمل) وفي نسخة وهو كل
مالم يوجب على الواطئ
حد او ان أوجبه على
الموطوءة كوطء مجنون
الخ وهذا الحد أولى لانه رد
على الاول وطء نحو

كتاب العدد

جمع عدة من العدد لا شغل على آخره أو أشهر فالباقي هو شرعا عدة تترتب فيها المرأة لعرفه
إراءة زوجها من الخ أو للتمتع وهو اصطلاحا ما يدخل ضمنه عبادة مسكان أو غيرها فقول
أزركشي لا يقال فيها تعدل لان ليست من العبادات المحضة غير ظاهر أو لتبقيها على زوجات
وأخرت الى هنا لترتبها على الطلاق واللعان والخ لا يلاعن الظاهر بالطلاق لانها كانتا
طلاقا والطلاق يتعلق بهما والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وهي من حيث الجملة
معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقوله لم يكفر ما حدها لانها غير ضرورية يظهر
جله على بعض تفاصيلها وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط وكررت الأقراء للمخاطبة
الأصغر حصول البراءة واحدا استظهارا أو اكتفي بهما مع انها لا تفيد يقين البراءة لان الحامل
تفيض لكونه نادر (عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفرقة) زوج (حي بطلاق أو فسخ)
بشعوب عيب أو تفصاخ بضم لعمان لانه في معنى الطلاق المنصوص عليه وخرج بالنكاح الزنا فلا
عدة فيه اتفاقا وطء شبهة فانه ليس على ضربين اذ لا يكون الا فرقة حي وهو مالا يوصف بجمل
ولا حرمة وان أوجب الحد على الموطوءة كوطء مجنون أو مراهق كاملة ولو زنا منها فزنتها
العدة لا احترام الماء وفي معنى الطلاق ونحوه مالم يصح الزوج حيوانا وانما يجب بعدوط
بذكر متعل وان كان زائدا أو هو على سنن الاصل ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الاحمال منه
كاستدخال الخ ولو في دبر من نحو عبي ثوبا لوطء تأثبه في الفرج أو خصى وان كان الذكر أشد
خلافا للقبوى أو تيقن براءة رجها قبل الخلاق كان لعاقبه بها ما قبله فلا عدة لانه كزوجة

المشركة والمكتوبة وأمة ولده فان ذلك شبهة أخرى مع الحرمة لكن برده عليه وطء من أكرهه على الزنا
قائه لا يوجب الحد مع ذلك يجب العدة اه سم على ج لكن في ج بعدا مجنون أو مراهق أو مكره كاملة اه ومثله في
شرح الروض وهو صريح في وجوب العدة وطء المكره لعدم وجوب الحد عليه (قوله لاحترام الماء) أي في المجنون حقيقة
وفي المراهق حكما لكونه مظنة الزنا (قوله مالم يصح الزوج حيوانا) أي فتتعددة الطلاق (قوله وهو على سنن الاصل) أي
بخلاف الزنا الذي ليس كذلك فلا تغيب العدة بالوطء به وان كان فيه قوة (قوله ثوبا لوطء) ويشترط في الموطوءة أيضا
بمهرها للوطء اه شيفنازيادي وسم على نهج عن مرد وقال ان مرد غير من لم ينهأ منه ما بين سنة ونحوها وقضية
تخصيص الشارح بالصبي عدم اشتراطه في الصبية الآن يقال أرا دالمصبي ما يشمل الصبية فراجع (قوله كان علقه بها)
أي إراءة الرحم (قوله ما قبله) أي الوطء

محبوب

الشافعي رضي الله عنه والافقائم الاحوال اذ لم يفرقها الاحتمال كسأهاتوب الاجال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعي
أيضا (قوله واما إن مرادهم الخ) هذا ليثبت لان حجر (قوله وانهم ظهروا الخ) ظاهره ان القياس مذكور فيما يأتي وليس
كذلك وعبارة الضمة وظهروا (قوله وتقريرين) عطف على سوم (قوله ومن ثم لو لم يفرق فيلزم منه الكفارة وحرم عليه الوطء)

(قوله لم تستدخل منه) أي علم ذلك المألو لم يعلم عدم استدخاله كان ساحتها وزل منه ولم يعلم دخل فرجها أو لا فتجب به
العدة ويطلق به النسب وتنقض عدم الجدل الحاصل منه كما سلم عما يأتي للشارح في أول الفصل الآتي من قوله واما اذا لم يكن
كونه منه كسبي لم يبلغ الخ (قوله ومسوح) أي وكروية مسوح الخ وقوله مطلقا أي استدخلت مائة أولا وظاهره وان ساحتها
حتى تزل مأوؤه في فرجها (قوله ويؤخمن ذلك) أي من كونه محترما وقت الاتزال وقد يقال في الاخذ من ذلك نظرا لان من
يقول بطوق النسب يجعل ذلك التي محترما لعدم ايجاب الوطء الحاصل له الحد (قوله فحلت منه) أي بان لم يعلم وطؤها من زوج
أوشبهه ويمكن كون الولد من ذلك الوطء (قوله لم يلحقه الولد) أي ولادة سم عن ١٩٩ م على حج (قوله ويقارن

وطء الشبهة) أي حيث

لحق به النسب ووجب

العدة (قوله ووطء الاب

جارية ابنه) أي أو وطء

الشخص أمته المشتركة

أو المكاتبه أو الممصة

لعملة المذكرة (قوله

وما ذكره المتولى من

لحقه) أي الولد وقوله

ضعف أي ومع ضعفه

هو مقتضى تعريف

الشبهة بانها كل وطء لحد

فيه (قوله وقول الأطباء)

راجع لاستدخال المني

(قوله لم يعد) لكن هذا

لا يعد على الأطباء لانهم

لا يعرفون بان الولد منه

بل يزعمون انه من غيره

كزنا أو شبهة (قوله من

يرى حرمته) كالشافعي

محبوب لم تستدخل منه ومسوح مطلقا اذ لا يلحقه الولد (أو) بعد استدخال منه) أي الزوج
المحترم وقت اتزاله ولا تزول فت استدخاله كما ينبغي به والدرجة الله تعالى وان قل المأوردى عن
الاحباب اعتبار حالة الاتزال والاستدخال فقد صرحوا بانها لو استنبت بحجر فأمن ثم استدخلته
أجنبية طائفة بالاحمال أو اتزل في زوجته فباحقت بنته مثلا فانت ولد لحقه ويؤخمن ذلك
انه لو أكره على الزنا بما أنه فحلت منه لم يلحقه الولد لاننا لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبة
منه كما ذكره الفرائدي في وسيطه ولا يوطأ محرم ويقارن وطء الشبهة بان ثبوت النسب فيه
انقباضا من جهة ظن الوافي والظن ههنا ووطء الاب جارية ابنه مع علمه بان شبهة الملك فيها قامت
مقام الظن وما ذكره المتولى من لحوقه بضعف رجل كلام المصنف في المحبوب لانه اقرب
للعالم من مجرد ابلاخ قطع فيه بعدم الاتزال وقول الأطباء المراءى بضعف فلا يتأق منه
ولا ظن لاننا في الامكان على انه لو قيل بالهمني حلت منه تبينا عدم تأثير الوطء فيه لم يعد ومن
ثم لحق به النسب أيضا أو ما غير المحترمة عند اتزاله بان اتزله من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة
ولان نسب يطلق به ولو استثنى يدين يرى حرمته فلا يقرب عدم احترامه وتجب عدة الفراق بعد
الوطء (وان تبين براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكونه الوافي مستبرا
أو الموطوءة صغيرة لعدم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تقسوهن ونعويل على الابلاخ
لظهوره دون المني "السبب عنه" العلق لغفائه فاعرض الشرع عنه واكتفى بحديه وهو الوطء
أو دخول المني كما اعرض عن المشقة في السفر واكتفى به لانه مظنة (لا يباح) بمجرد عن وطء
واستدخال مني محترم ومريئها في الصدق فلا عدة فيها (في الجديد) لمفهوم الآية وما يابى عن
على وعمر رضي الله عنهما من وجوب انقطاع والتقديم مقام الوطء (وعدة حرة ذات اقراء)
وان اختلفت وتناول ما بيننا (ثلاثة) أي من الاقراء وسكذالو كانت ساملان زنا دخل

(قوله فلا يقرب عدم احترامه) أي فلا يثبت النسب به وظاهره وان كان ذلك لحوق الزنا وهو ظاهر وفي سم على حج
مانعه قوله والاقرب الاول الخ ويقارن استدخاله بالاحتجام نحو الحائض بانها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض
بجلا في الاستدخال بالبدن فاهرام في نفسه كالزنا لا يتأق كونه حراما في نفسه انه قد قيل اذ اصرطه بحيث لو لم يوط في الزنا
لان الحد حينئذ يتسلط عارض مراه (قوله لكونه علق الطلاق بها) أي براءة الرحم (قوله فوجدت) أي بان حاضرت بعد
التعليق (قوله أو لكونه الوافي صغيرا) أي يمكن وطؤه (قوله والموطوءة صغيرة) أي يمكن وطؤها (قوله لا يباح) وعمايه
فلو استثنى بها ثم طلقها فاعتدت انه لم يوط بالتزوج حال اصدقت بيمينه انه على أن منكر الجماع هو المصدق وهو راجع وان ادعى
الزوج الوطء ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلان له الانصاف المهر صدق بيمينه ويثبت في هذا وجوب العدة
عليها لا اعتراض بالوطء وتقدم قبيل الابلاء التصريح في كلام المصنف حيث قال واذ المطلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت
في الرجعة وانكرت صدقت بيمينها ما وطئها (قوله وعدة حرة) مستأنف (قوله وكذا لو كانت حاملا) أي فأنها تعتد بثلاثة اقراء

أى ثانيا كما أتى (قوله ولو قال ان دخلت الدار فوالله لا أطولك الخ) كان ينبغي تأخيرها عما بعده ليكون استطراد السداد
 نظير المسئلة المقصودة هنا كما صنع في الرض **كتاب الكفارة** (قوله لا الصوم) انظر هذا العطف مع ان الحكيم
 الذي ذكره في العطف وغيره في المطوف عليه (قوله وعدم وجوب مقارنتها الخ) لم يوجه افادة كلام المصنف لهذا من

(قوله ولم يمكن لحوقه بالزوج) أى بان ولا أكثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كان كتاب مسافر يجعل بعد
 ومفهومه انه لو أمكن لحوقه به بأن ولدت له دون سنة أشهر من نكاح الثاني ودون أربع سنين من طلاق الاول حكم بطوئه
 للاول وبطلان نكاح الثاني ويصح ٢٠٠ به قول المصنف الا ترى ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون سنة أشهر

الزنا لا حرمه ولو جعل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج جلد على انه من زنا كما تفسره واقراء
 أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها بسببه
 فيجعل على انه من شبهة فان أنت به لا مكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاعهم وصرح به الباقين
 وغيره ولم ينتف عنه الابلغان ولو أقربت بانها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من
 ذوات الاشهر لم يقبل لأن قولها الاول ينشئ ان عدتها لا تنتفى بالاشهر فلا يقبل رجوعها
 فيه بخلاف ما لو قالت لا احيض زمن الرضاع ثم كذبت بنفسها وقالت احيض زمنه فيقبل
 كما ترى بجميع ذلك والدرجة الله تعالى لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه
 وهي مقبولة فعموان خالف عاداتها ولو التحقت حرة ذمية بدار الحرب ثم استقرت كملت عدة
 حرة في أوجه الوجهين (والقرء) بضم أوله وقصه وهو أكثر من ترك بين الطهر والحيض
 كما حكى عن اجماع القويين لكن المراد هنا (الطهر) المحتوش بدمين يقال له جاءه من الحيض
 رضى الله عنهم اذ القرء المجمع وهو في زمن الطهر أطهر (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر
 لحظته (انقضت بالطنين في حيضة ثالثة) لا طلاق القرء على أقل لحظته من الطهر وان وطئ
 فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث شائع كافي الخ أشهر معلومات اما اذا لم يبق
 منه ذلك كانت طالق آخر طهر ك فلا بد من ثلاثة اقراء كوامل (أو) طلقت (حائضا) وادلم
 يبق من زمن الحيض ثم تنتقض عدتها بالطنين (في) حيضة (رابعة) اذا بقي من الحيض
 لا يجب قرأ قطع لان الاخيرة انما يبين ناله بالشرع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة
 (وفي قول بشرط يوم وليلة) بعد الطمن في الحيضة الثالثة في الاولى وفي الرابعة في الثانية
 اذا يتحقق كونه دم حيض بدون ذلك وعلى هذا فهم السامان العدة كزمن الطمن على الاول
 بل يبينهما كالحا فلا تضع فهما رجمة ونفك فتواختها وتيل منها وسكت المصنف عن حكم
 الطلاق وفي النكاح وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابها من العدة وهو
 قضية كلامه ايضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين (وهل يحسب) زمن (طهر من لم تخص)
 أصلا (قرا) أولا يحسب (قولا) بناء على أن القرء هل هو (انتقال من طهر الى حيض)
 فيصحب (أم) الاصح (أو) طهر محتوش) بفتح الواو (بدمين) حيضتين او نكاحين أو حيض
 ونكاح فلا يحسب (والثاني) من البني عليه (أطهر) فيكون الاظهر في البني عدم

فكانت لهم تنكح (قوله)
 أى من حيث صحة
 نكاحها) صريح في أن
 جلد الزنا لا يقطع العدة
 وقد رد عليه ما صرح في فصل
 الطلاق سني وبديهي من
 قوله منه ايضا ما لو نكح
 حاملا من زنا ووطئها
 لانها لا تنسرح في العدة
 الا بعد الوضع فيه
 تطويل عظيم عليها كذا
 قالا ومجمله فبين لم تخص
 كما هو الغالب أمام
 تحيض حاملا تنتقض
 عدتها بالاقراء كذا كراهي
 العدة فلا يحرم طلاقها في
 طهر لم يطأها فيه
 اذ لا تطويل حينئذ فانه قد
 ما اطال به في التوضيح
 من الاعتراض عليها اه
 وقد معنا ثم انه يمكن جعل
 ما تقدم على حل من زنا لم
 يسبقه حيض (قوله فيقبل
 على ايه من شبهة) أى منها
 (قوله وزعمت) أى ادعت

(قوله استقرت) أى قبل تمام عدتها (قوله وان خالفت عاداتها) يعنى ان قولها أنها لا احيض في زمن
 الرضاع ينته على عاداتها السابقة ودعواها الا أن أنها تحيض ليس متضمنا لنها الحيض في زمن ارضاع السابق بل جواز تغير عاداتها
 فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدم من أنها لو أقربت بكونها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها امتان لدعواها
 الاولى لان معنى قولها أنا من ذوات الحيض أنه سبق لها حيض وقولها أنا من ذوات الاشهر معناه أنه لم يسبق لها حيض
 وهما متباينان (قوله ولو التحقت) أى وهى مطلقة (قوله ثم استقرت) أى نزل تمام عدتها (قوله وهو في زمن الطهر أطهر)
 أى فرج القول به على القول بأن المراد به الحيض (قوله أما اذا لم يبق منه ذلك) أى لحظته (قوله وقبل منها) أى العدة (قوله
 وظاهر كلام الروضة الخ) معتمد (قوله عدم حسابها من العدة) أى فلا بد من ثلاثة اقراء بعده

حسابها

حيث الخلاف وعدم تقديمه (قوله فاقبح لتقديم النية) يعني فاقبحنا الذي يجوز التقديم (قوله وعلم كلامه ان مثله الخ) انظر ما وجهه (قوله بجامع حرمة السب) هذا لا يتأتى في القتل الخطأ الذي وردت الآية فيه وبعبارة النسخة بجامع عدم الاذن في السب (قوله لان قد جازمض) بعبارة النسخة لان قد جازمض خضر أو نصر لا يضركم الخ وهي الصواب (قوله نيم قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله لاشقائه على ظهر ولم يذكر هذا الاخذ ٢٠١ وفي اخذ ذلك من التعليل نظر

قائه لو زاد على خمسة عشر يوما وليلة علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه حيض فقاتبه خمسة عشر يوما وما زاد عليها طهر وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم أن يكون الطهر المصاحبه هذه الخمسة عشر لجواز ان يكون الطهر لا يتم الا بضي زمن من الشهر الذي يليه (قوله وبما تقر على الخ) معتمد (قوله ليست متصلة في حق الصغيرة) أي عليه ما طوقت وقد بقي دون خمسة عشر يوما أخت ما بقي من الشهر واعتدت بعده ثلاثة أشهر تطهير ما بقي في الامة (قوله أو وقد بقي أكثره) أي بان يكون ستة عشر يوما وليلة فأكثر على ما مره في قوله ويؤخذ من التعليل انه لا يشترط في هذا الاكثر الخ (قوله والثاني) أي والثهر الثاني (قوله وهذا هو المعتمد) أي ساقاه البقي (قوله وقد انطقوا الكلام) أي في الكلام

حسبانه قرأنا خاضت بعده لم تنقض عدتها الا بالاطمن في الرابعة كن طلفت في الحيض وذلك لما مر ان القرء جامع والدم من الطهر ينصع في الرحم ومن الحيض ينصع بضمه ويستعمل بعضه الى أن يندفع الكل وهذا لا يصح ولا ينافي ما وجع هناء جيعهم وقوع الطلاق حال انما لو قال لن تنقض أنت طالق في كل مرة طلبة لان القرء اسم للطهر وقوع الطلاق لصدق الاسم واما الاحتواش هنا فظاهر شرط لا نقضه العدة ليطبق على البراءة (وعده) حرة أو أمة (استقامة) غير متغيرة (بأقرانها الردودة) هي (الها) حيثما وطهر أقرانها معتادة لعدتها فيها ما عجزت تغييرها كنفقة ومبتدأ ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون ويومان ابتداء منها ان كانت حرة لا تشمل كل شهر على حيض وطهر غالباً (و) عدة حرة (صغيرة بثلاثة أشهر) هلالية نعم ان وقع الفراق اثنا عشر فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوماً قرأنا لاشقائه على طهر لا يحل له فتعد بعده مهالين والألفي واعتدت من انقضائه ثلاثة أهلة ويؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر ان يكون يوماً وليلة فأكثر (في الحال) لا تشمل كل شهر على ما ذكر وصبرها السن الياس مشقة تخليط وبه ظرق الاحتياط في العبادة اذا تعظم مشقته (وقيل) عدتها بالنسبة لطلها للزوج لا لرحمة وسكنى ثلاثة أشهر (بعد الياس) لانها قبله متروكة الحيض المتبقين هذا كله ان لم تحفظ قدر دورها والاعتدت بثلاثة منها كاد كره في الحيض سواء كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل وكذا الوشكت في قدرها ولو لم تكن قالت اعلم أن التجاوز ستة مثلاً اخذت بالا أكثر وتقبل المسنة دورها كره لادري هو واقفه لنووى في مجموعته في باب الحيض وهو المعتمد وبما تقرر ان الشهر ليست متصلة في حق الصغيرة ولكن بحسب كل شهر في جهات اختلف من لم تنقض والاشقة حيث مكملان المكسر كاسياً في ما مر في مباح في قول البارزي تستعد بشهر ونصف وقال البقيني هذا قد يضر على ان الشهر أصل في جهات وليس بمعتمد فالفتوى على انها اذا طلفت ول الشهر اعتدت بشهرين أو قد بقي أكثره فياقيه والثاني أو دون أكثره فبشهرين بعد تلك لبقية وهذا هو المعتمد قال الاذرى قضية كلام المصنف وغيره ان المجنونة التي ترى الدم لا تستعد بالاشهر بل بالأقرء كالعائقة وقد انطقوا الكلام على الصغيرة بان المجنونة تعد بالاشهر كالصغيرة وهذا هو الاصح لكن يتعين حله على حالته انما من حيض او عدم مرتبة اغنايتها ان تكون حائضه كالصغيرة اما اذا عرف حضم فتعدت به (و) عدة أمة حتى (أهم ولو مكنته من فهارق) وان قل (قرئين) لان القرن على نصف الشهر وكل القرء لتعدن تصيقه كالطلاق وليس هذا من الامور الجلية التي تتساوى فيها لان من زاد على القرء هناء بلغة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرمة أكثر فتعدت بثلاثة ثم لزوج لفظة ثم أقرت بازق ثم طلقها اعتدت عدتها لحقه أو من عنها اعتدت عدة لمحق الله تعالى (وان اعتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدة رجعة)

٢٦ نهائه سادس على الصغيرة ان المجنونة الخ إذا لم يزد (قوله بان المجنونة تعد بالاشهر) أي وان لم تكن صغيرة (قوله لماذا عرف حضها) أي المجنونة من الجنون أي بان طلع على حضها في زمنه وعرف بأنه حيض بملائمة ظهوره رأه (قوله تتساوى) أي الحرمة والامة (قوله فعدت) أي الحرمة وقوله لحقه أي الزوج

الوجه ان غير الاجام الخ لا حاجة اليه بحث هذا اذا التفتد في كلام المصنف اعم من ان يكون قطع أو خلقا أو اجامتاج لهذا فيما يأتي في الجراح فيما لوحى على مسبح غير الاجام قطع منها خلقه والحال انه ليس لها الاثنتين ثم رأيت الشهاب سم سبق الى بعض هذا (قوله ولا من قدم القتل) أي وقتل كما هو ظاهر عما يأتي (قوله فكان مرده نعمة جديدة) هو بتسديد (قوله بفتح العين) انما سبها بذلك إشارة الى ان هذه النعمة اوضح من التي وحدها رغبة (قوله ومن في حكمها) أي عدة الوفاة (قوله أو أمته فكذلك) أي تعتد بثلاثة افراد لان هذا لا ينفع على ما قدمه من ان العدة بظن الواثق فكان الاولى بسبها مستأفا كان يقول لكن لو وطئ حرة طائفا منها زوجته الأمة الخ والحاصل ان العدة بالحرية اما في نفس الامر أو بظن الواثق وفي سم على ج فرع ومضى لغيره بظنها أمته اعتدت بغيره واحذر ورضاه وقول ابن قاسم اعتدت أي استبرأت بغيره الخ (قوله اعتدت بقره) ٣٠٢ تأمل وجهه فانه أمته في نفس الامر وعرض فيها بسبب الظاهر وكل منهما لا يقتضي

وجوب عدة قتل المرد
انه اعتدت بذلك لحقه اذا
كانت حرة ووجهه فيصير
على زوجها وطؤها قبل
الاستبراء وانه لا يجوز له
تزوجها اذا كانت حرة
قبل الاستبراء أيضا وانظر
أيضا ما وجه التمسيد
بأنتر مع ان عدة الأمته
قرآن الان يقال أورد
بالعدة هنا الاستبراء
(قوله عقاب الزاني) أي
لانها أمته في نفس الامر
وان أمه بالافراء (قوله
وكذا على قتل) أي يفسق
به (قوله فاذا هو غيرها)
هذا بشكل عيب ماله
زوج أمته مورثه طائفا
حياته فبان متافاه جميع
مع ان اندامه على القدر
حرام له تصرف في مال
غيره بغير اذنه وهو
يقتضي الفساد ونعاطي
العقود الفاسدة كبره

بفتح العين بلفظ المسد (كلمة عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في أكثر الاحكام
فكانت اعتدت قبل الطلاق والتاقي تتم عدة أمته تقار الوقت الوجوب (أو) اعتدت في عدة
(سنة) أو وفاة (فأمة) أي لم تكمل عدة أمته (في الاظهر) لان البت من في حكمها
كالاجنية والتاقي تتم عدة حرة اعتبارا بوجود العدة الكاملة قبل تمام الناقصة اما لو اعتدت
مع العدة كان على طلاقه او اعتقها بشي واحد فتعد بعدة حرة قطعوا العدة في كون حرة أو
أمة بظن الواثق لا يعاقب حتى لو وطئ أمة غيره طائفا منها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة
افراء أو حرة طائفا منها زوجته الأمة أو أمته فكذلك فيما يظهر كما هو قضية المنقول وهو
الوجه وقال في الشرح الصغير للمتم والقطع به وان جرى بعضهم على خلافه ولو وطئ أمته
بظن أنه يرتبها اعتدت بغير عتقه ولا أثر لظنه هنا الفساد ومن ثم لم يعد كما يأتي اسم تصحق
الفسدة بل ولا يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم
يصدق بذلك كقوله ابن الصلاح وكذا كل فعل اقدم عليه طائفا منه مصيبة فاذا هو غيرها
أي وهو مما يفسق به ولو ارتكبه حقيقة (و) عدة (حرة لم تحض) لصغيرها أو لأمه أو حيلة
منتهاروية القدم أصلا أو ولدت ولم تزدها (أو ينسث بثلاثة أشهر) بالاهلة دلالة هذا ان
انطبق الفرق على أول الشهر يتعاقب أو غيره لقوله تعالى واللاقي ينسث من المحض من
نساكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاقي لم يحسن أي فعدتهن كذلك فعدتهن المبتدأ
والخير من الثاني دلالة الاول عليه ومرفى السلم انه لو عتد في اليوم الاخير من الشهر كصغر
وأجل ثلاثة أشهر مثلا فقص الى سمان وجادى أو جادى فقطحل الاجل بعضها ولم يتوقف
على تكميل العدد بشي من جادى الا حرة ومثله يحيى هنا (فان طلق في اثنتا عشر رقبته
هلالا وتكمل الاول (المنكسر) وان قص (ثلاثين) يوما من الرابع وفارق ما مرفى
المتغيرة بان التكميل ثم لا يحصل الغرض وهو يتق الطاهر بخلافه هنا لان الاشهر
متأصلة في حق هذه (فان حاضتها) أي آتته الاشهر (وجبت الاقراء) اجاعا لانها
الاصل ولم يرتب البذل ولا يحجب ماضى الاول بانفسها مرقا كما هو مخرج فيها بعدا

ومقتضاه انه يفتى به فلا يصح ان قلنا تزوج به بالولاية على الرجوع ومال وزوج موليته بعد اذنها طائفا فلا
اهل ولا لمة له كان زوج اخته طائفا حرة والدة من خلفه اللهم الا ان يمنع أن تعامل به ذلك كبيرة فلا يفسق به على ان
المعتقد تعامل في العقود فاحسده انه ليس كبيرة بخلافه لكن هذا لا يرد لان القائل بفسقه انما هو لا قدمه بالتصرف
فيما يعتقه لغيره (قوله أو ولدت ولم تزدها) أي قبل الحمل اه سم على ج والطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي ع
ما يوافق الطلاق الشارح وعبارته قوله ثم تحض هوش مل كقوله الزكشي تعلقا في الرضعة بل ولدت ولم تزدها سارا لا حياضا سابقا
فانه اعتدت بثلاثة أشهر حيث تعلق بعد الولادة (قوله لان الاشهر متأصلة) أي أصيلة لا يدل عن شي (قوله ولا يحجب ماضى
للزواني) أي من لم تحض

لأن من فكان لوافقاً ما ساقى ثرياً آخر المودة (قوله لأنه يازم بالاعتناء) قال الشهاب سم فيه نظيران الشبه ليست
مجرد عدم الاعتاق بل الاعتاق عن الكفاية وهو متردد فيه فمما ظناظر بعد ذلك ما شاء على هذا اه (قوله ووجه عدم
المناخاة الخ) قال الشهاب المذكور وقد قال هذا لا يدفع المناخاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا في زوال المعنى المحقق وما هنا
(قوله فلا يؤثر فيه الحيض) بالنسبة للزواني بقاسمها بخلاف الآسنة كما يأتي اه ج وقوله كما يأتي أي في قوله فعل الجدي
الخ (قوله يعني من فهارق) أي وان قل (قوله خلافاً لما اعتمد الزركشي) لعله يقول ٢٠٣ أن عدتها ثلاثة أشهر الخاف

لها بالآسنة (قوله
فتش بالآسنة) انظر
عليه هل عند زمن الرجعة
الى آس أم ينقض
بشلاثة أشهر كظهير
السابق في القضية الظاهر
الاول اه عمرة وهل
مثل الرجعة النكحة أم لا
فيه نظر أيضاً الاقرب
الاول لان النكحة تابعة
للعدة وقتنا بقائها
وطريقه في الخلاص
من ذلك ان يطلقها بقية
الطائفت الثلاث (قوله
ولن تمض أصلاً) أنهم
تخصيص جواز الاستجمال
بما تين حرمه استجمال
الحيض على غيرها كن
تخص كل شهرين مثلاً
فأردت استجمال الحيض
بدون لتتضي عدم أفيها
دون لادراء المعتادة
فليراجع ولعله غير مراد
(قوله وهو ممنوع) لعل
للمراد عدم هذا القائل اه
يتمتع على ولها ما تكسبها
منه والافقير المكلف
لا يتعلق به خطاب (قوله
أدنى) أي تسعة أشهر

فلا يؤثر فيه الحيض (و) عدة (أمة) يعني من فهارق لم تقض أو نكحت (يشهرون نصف)
لا مكان التبويض هنا بخلاف القرءاذ لا يظهر نفخه الا نظموه وكله فوجب انتظار عدم الدم
(وفي قول) عدتها (سهران) لانها بديل القرءان (و) في (قول) عدتها (ثلاثة) من الأشهر
وربما جمع العموم الآسنة (ومن انقطع دمها لعله) تهرق (كرضاع ومرض) وان لم يرج
برؤه كما سئله المطلق خلافاً لما اعتمد الزركشي (تصبر حتى تحيض) فتش بالآسنة (أو) حتى
(نكح) (تتد) (بالأشهر) وان طالت المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه
حكم بذلك في المرض رواء البني بل قال الجويني هو كالأجسام من الحصابة رضى الله عنهم
(أو) انقطع (للمدة) تهرق (فكذا) تصبر لسن اليأس ان لم تحض (في الجدي) لانها لا تها
المودة كالأولي ولله ولين تحض أصلاً وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استجمال الحيض بدواء
ومن زعم ان ذلك استجمال للتكليف وهو ممنوع ليس في محله كالأبني (وفي القديم) وهو
مذهب مالك وأحمد (تخص تسعة أشهر) ثم فتش بثلاثة أشهر لتعرف براءة الرحم اذ هي
غالب مدة الحمل (وفي قول) قديم أيضاً تهرق (أربع سنين) لانها أكثر مدة الحمل فتتخص
براءة (رحم) ثم ان لم يظهر حمل (تعد بالآشهر) كاعتدال الأقراء الملقق طلائها بالعدة مع تقن
براءة زوجها (ففي الجدي) لو حاضت بعد اليأس في الأشهر الثلاثة (وجبت الأقراء) لانها
لاصل ولم يتم البذل وبحسب ما مضى قرأ قطعاً لا احتواشه بدمين (أو) حاضت (بعدها) أي
الأشهر الثلاثة (فأقوال أظهرها ان نكحت) زوجها آخر (فلاشئ) عليها ان عدم التفتت
ظاهر ولا ريبه مع تعلق حق الزوج بها (والأب) بان لم تنكح غيره (فالأقراء) واجبة في عدتها
لتبين عدم بأسها وانما نحن بمحض مع عدم تعلق حقها والثاني فنقل الى الأقراء مطلقاً ما ذكر
والثالث التمس مطلقاً لا تنقض العدة ظاهر ولو حاضت لا بسنة المتقدمة الى الحيض قرأ
أقراء ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر قال ابن المقرئ كذا قرأ است قبل تمامها
واعترض بان المنقول خلافه كما ساقى في أوائل الباب الثاني وأجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه
فما اعتد هناك بما وجد من الأقراء لصدور عقد النكاح بعده وان كان فاسداً والنكاح
مقتضى للاعتداد به عند مضمون الأقراء أو الأشهر (والمتبر) في اليأس على الجدي (يأس
عشرين) أي تسعة أشهر من الأقراء من الأقرب اليها فالأقرب اعتبارهم طبعاً وخلفاً به اعتبار
نساء العصة في مهر المثل لانه لم يشرف النكاح وخسته ويمتق أقلهن عادة وقيل أكثرهن
وربما في المطلب ومن لا يريه لها اعتبار بما في قوله (وفي قول) يأس (ثلث النساء) في كل
الزمنة باعتبار ما يفتننا خبره ويعرف (قلت) القول أظهر والله أعلم (لبن) العدة على
الاحتياط وطلب اليقين وحده وباعتبار ما يفتننا خبره وتبين وتبين - وقوله أقوال آخر أقصاها

(قوله وثاني فتش الى لا در مطلقاً) أي نكحت أم لا (قوله قال بن المقرئ) أي في متى الزوم (قوله في أوائل الباب)
أي من الزوم (قوله فاعتد هناك) أي في أوائل الباب يعني ان المنقول في ذلك الأقراء أدلت البناء على ما مضى من
قرئها من أجله اذ تعلق به النكاح ولو فاسداً ولا فستأنف فساد كرم قولهم كذا قرأ أي است فيمن لم تنكح وما اعترض به من
ان المنقول خلافه لا بد لا يفرض فيمن نكحت (قوله وحده وباعتبار الخ) معناه

على عدم زواله فأماله اه (قوله لاهما) أي أم الولد وذو النكابة وفي بعض النسخ أمشله لفظ هذا أو أفراد صغير زعموا هو

(قوله وتفصيل طر والخص) أي بعد سن اليأس (قوله ويصبر بعد ذلكم غيرها) أي من معاصريها من بعدهم (قوله صدقت في ذلك) معلوم أن الكلام محتمل لم يتم عليها بينة بخلاف ما قلته (قوله وانقطاعه) أي وذلك لا يعلم إلا بما هو المقصود بالدعوة السن وقع بمقتضى قولها فيه (فصل في العدة بوضع الحمل) (قوله بوضع الحمل) أي وما ينبع ذلك مما لو انقضت العدة ثم نكحت بلغ (قوله بوضعه) أي ولو على غير صورة الأذى كإثباتي عن سم (قوله سم) قال سم على حج يقبل قول المرأة في موضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها الاحتمال أنه ربح مهر ولو ماتت الحمل في بطنها وتقدر خروجه لم تنقض عدتها ولم ٣٠٤ تسقط نفقتها أهو كالتفقه السكنى بالاول (قوله ومسوح ذكره وأشباهه مطلقا)

أي أمكن استدخالها منه أم لا (قوله ولم يكن أن تستدخل منه) ينبغي أن يحمله ما لا يتم تعترف باستدخال المتى بأن ساحقها قتل منه بجرها (قوله فلا تنقض به) ولا يشترط اعتبار العدة بالانتهار وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده جلا على أهمي زنا ولا يحسد عليها لعدم تحقق زناها (قوله أي لفرفة الحياة) ليس في كلام الشارح هنا ما يقتضي خلافه حتى يحتاج للتنبيه عليه فليتأمل وأصله أراد التبريض بمسبأني عنه في فصل عدة حرة الخ من قوله ولو احتملا لمتى بلمان (قوله وانفصال كله) لو انفصل كله

نحو سن وعان ون وادناها حسن وتفصيل طر والخص المذكور يجري تطهيره في الأمة أيضا ولو رأت بعد سن اليأس دما يمكن أن يكون حيضا صار أعلى سن اليأس زمن انقطاعه الذي لا يعود بعده ويصبر بعد ذلكم غيرها كما قالوه لأن الاستقراء هنا غير تام بخلاف ما صرح في الخص في أنها وأكثره فانه تام ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتنته بالانتهار صدقت في ذلك ولا تطالب ببنية كأفتي به الوالد حقه الله تعالى ولا ينافيه قوله لم يقبل قول الانسان في بلوغه بالسن الا بينة لتيسرها أي غالبالان ما هنا مترتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع بمعا وكلامهم في دعواه استقلال (فصل في العدة بوضع الحمل) (عدة الحامل) حرة أو أمة من فراق حتى يطلق رجعي أو ياتن أو ميت (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الاحمال اجعلن أن يضعن حملهن فهو مخصص لا ية والمطلقات يربصن بأخسهن ثلاثة قروء ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط نسبه الى ذي العدة) من زوج أو واطق بشبهة (ولو احتملا كمتى بلمان) وهو حرج لان فيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه لحقه أما اذا لم يكن كونه منه كسبي لم يبلغ تسع سنين ومسوح ذكره وأشباهه مطلقا أو ذكره فقط ولم يكن أن تستدخل منه والاحتمال وان لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث القيني الموقوف وغيره عدمه ومولود دون ستة أشهر من العدة فلا تنقضي به وقول الشارح فاذا لاعن الحامل وفي الحمل انقضت عدتها بوضعه أي لفرفة الحياة لان الملاعة لا تنته بالوفاة (و) بشرط (انفصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أو لا بوضعه الذي هو صريح في وضع كله لاحتماله للشرطية وبمجرد التصور وزعم أنه لا يقال وضعت الا اذا انفصل كله مردود (حتى في توأمين) لانهم اجل واحد تامر (وتن يخلل دون ستة أشهر فتوأمين) أوسنة فلا يلحس حاملان والحاق الفزالي الستة عدتها ونسبه فيه الرافعي الى خلل في ذلك ولدع ادعاءني الخلل بانه لا بد من لحظة للوط أو الاستدخال عقب وضع الاول حتى يكون منه هذا الحمل الثاني وذلك يستدعي

الاشهر افضل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشهر مة صلا وقد انفصل كله ستة ماعدا ذلك الشرع وكأشهر بما ذكرنا نظر كذا أفتي بذلك مهر ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاءها بوضعه مهر اه سم على حج وقول سم غير آدمي أي بان كان من زوجها وخلق على غير صورة الأذى ولو وطئها غير آدمي واحتمل كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط بنسبه الى ذي العدة ولو احتملا وهو موجود هنا (قوله لاحتماله للشرطية) أي لان يكون المعنى بشرط انفصال كله وقوله وبمجرد التصور يريد ان ذكر الكل صورة مما يصدق عليه الوضع (قوله حتى ناتي توأمين) اعلم أن التوأم بلازم لجميع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وهمز كرجل توأم أو امرأة أو أمة مفرد وتنشبه توأمين كافي المتن فاعتراضه بانه لا تنشبه له وهما علمت من الفرق بين التوأم بلازم والتوأم بالهمز وان تشبه التوأمين اثنين غايهي لهما وزلا غير اه ح

فأدله فلا بد أن الكلام في إلفاظه عنق وهو ليس كذلك (قوله ويجوز رفعها) أي في حد ذاته لا في خصوص كلام المصنف
اذن فإنه ذي وقفته عدم رفعها على الوجه الأول وبسبب قضية قوله إقامة الضاف إليه مقام الضاف اذ معناه إقامته

(قوله لم تنقص الأوصاف) أي ولو خافت الزنا قال سم ولم تستطع فتحها اه وفي سم على ج ولو استغرق بطنها مدة طويلة
وقضرت بعدم انقضاء المدة وكذا لو استغرق جافي بطنها لو زاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يتحمل وضع ولا وطع ولا
يتأني ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء ياد على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق اذ زاد على الأربع
وكلام متاف مع المعلوم البقاء ياد على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى ٢٠٥ اه وهو ظاهر حيث ثبت

وجوده كإفرضه لكن
يبقى الكلام في الثبوت
بماذا فإنه حيث علم أن
أكثر الحمل أربع سنين
وزادت المدة عليها كان
الظاهر من ذلك انتفائه
الحمل وإن ما بعده في
بطنها من الحركة مثلا
ليس مقتضيا لكونه
جدا فاض أن ثبت ذلك
بقول معصوم كعبى
وجوب العمل به (قوله
فليكتف بقابلة) أي
أمر أو واحدة (قوله أن
تترج بطنها) يؤخذ من
ذلك أن محل الاكتفاء
بالقابلة بالنسبة لسلطان
أما بالنسبة لظاهر الحال
فلا يثبت الأبارع من
النساء أو رجلين أو رجل
واحد أو اثنين ثم رأيت في
شرح الروض صرح
بالأربع بالنسبة لظاهر

سنة أشهر وخطة حيث انتفت الخطة لزمت نقص السنة ويلزم من تصها لحق الثاني بذي
المدة ووقوف اختصاصها على ما يقال يمكن مقارنة الوطاء والاستدخال للوضع فلا يحتاج تقدير
تلك الخطة لا تناقوله وفي غاية الندور مع أنه يلزم عليه انتفائه الثاني عن ذي المدة مع إمكان
مكونه منه المصوب بالنسبة إلى ما كان فامتنع فيه عنه مراعاة ذلك الأمر الذي لا حياض
لقبب والاكتفاء فيه مجرد الإمكان وحيث يذيق الثاني بذي المدة لأنه يمكن في الإلحاق
بمجرد الإمكان ويلزم من طوقه به توقف انقضاء المدة على وضعه وفي بعض الشروح هنا
ما يخالف ذلك (وتنقضي) المدة (عيت) الإطلاق الآتي لولمات في بطنها واستمر أكثر من أربع
سنين لم تنقضي الأوصاف لعدم الآية كما تأتي به الود الدرجة الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك
(العلقة) لأنها تسمى بالاجلا ولا يعلم أنها أصل آدمي (و) تنقضي (بعضة) فيها صورة آدمي
خفية (على غير القوابل) (أخرها) بطريق الجرم أهل الغيرة ومنهم (القوابل) لأنها حينئذ
تسمى جلا وعبر وأخبار لا لا يترجأ لفظ شهادة الأهل وجدت دعوى متقاض أو محكم وإذا
اكتفى بالأخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كظاهر أخذ من قولهم إن غاب زوجها
فأخبر بها على عونه أن تترج بطنها (فان لم يكن) (فما) (صورة) (خفية) (و) (لكن) (قلن) أي
القوابل مثلا لا مع تردد (هي أصل آدمي) (ولو بقيت شفتان) (انتقضت) المدة بوضعهما (بعضة) (على
المذهب) لتيقن براءة الرحم بها كالميل أولى وأتم لم يستدبرها في الفرة وأمية الولدان
مدارها على ما يسمى ولذا تسمى هذه مسئلة النصوص لأنه نص هنا على انقضاء المدة بها وعلى
عدم وجوب الفرة فيها وعدم الاستيلاء والفرق ما صرح (ولو ظهر في عدة اقراء أو أشهر) أو
بعدها كما قاله العبري (حل لزوم اعتد بوضعه) لأنه أقوى بدلائله على البراءة قطعا
بخلافهما (ولو ارتابت) أي شككت في أنها حامل لوجود ثقل أو حركة (فيها) أي المدة باقراء أو
أشهر (لم ينكح) آخر بعد الاقراء أو الأشهر (حتى ترول الرية) بامارة قوية على عدم الحمل
وبرجع في القوابل إذا المدة لم يتبين فلا يخرج منها إلا يبين فان تكلمت مرتبة قبل الحمل
وإن بان أن لا حمل وفارق نظارته بما يحتاجه الشك في حل المسكوة لكونه المصنوع بذلك

وفي ج فرغ اختصوا في التسبب لاسقاط ما لم يعمل لحد فتح الروح به وهو مائة وعشرون ومائة الذي يقبه وقال ابن العماد
وغيره الحرمه ولا يشك عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بان المني حال تزوجه محض جاد لم يتبأ له المنة وجه بخلافه
بعد استمراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق وبمعرفة ذلك لا مازات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة
أي ابتداءه كما في الرجعة ويحرم استمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه وقول ج والذي
يجبه الخ لكن في شرح هر في أمهات الأولاد دخلاه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قضته أنه لا يحرم قبل ذلك عموم
كلامه الأول بخلافه وقوله من أصله أي أما ما بطل الحمل مدة ولا قطعه من أصله فلا يحرم كظاهره ثم الظاهر أنه إن كان
لعذر كثرية ولم يكرهه أيضا والاكره (قوله بدلائله) أي بسبب دلالاته الخ (قوله وإن بان أن لا حمل) أي خلافا لما لا يقرب
ما قاله ج ووجهه أن العبرة في العقود بما في نفس الأمر ففائدة جلية من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينكح من
شاهد قبل انقضاء عدتها

مقامه في الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم فان اراد انهما على الوجه الاول يحروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عشق
 المضاف فنيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل اقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جواز المضاف اليه بعد حذف
 المضاف كما يعلم من محله اه (قوله لان الاصح اعتباره من رأس المال) هدايتي على كلام ساقط من النسخ لا بد منه والا
 قال كلام مختل وبعبارة اخرى وشرحه وان علق مقفه عنها بالدخول مثلا ثم كتبه فدخل فهل يجرى عنها اعتبارا وقت
 وعبارته متى تلخص الصغرى في الفصل الثالث مانته فلو ثبت في نكاح امرأه خلسة فلزمها الاجابة وأجبرت وحرم على
 غيره خطبتها بمجرد الرغبة أو زوجة فوجب على زوجها اطلاق البتة كما قال القرطبي في الخلاصة وله حينئذ نكاحها من غير
 انتضاء عدة وكان له ان يخطب على خطبة غيره الى آخر ما ذكره وأطلقه اه المراد منه ثم رأيت في حواشي الخبيري
 مانته هل كان يحل له نكاح ٢٠٦ المعتدة فيه وجهان أحدهما الجواز حكاه الغزوي والرافعي قال النووي في الروضة هذا

الوجه حكاه الغزوي
 وهو غلط ولم يذكره
 جهوا ولا اصحاب وغلطوا
 من ذكره بل الصواب
 القطع بامتناع نكاح
 المعتدة من غيره اه
 والدليل على المنع انه لم
 ينقل قبل ذلك وانما نقل
 عنه غيره في حديث
 ضجة السابق انه سلم الى
 أم سليم وفيه واحسبه
 قال فتدقق في هذا في الصحيح
 أيضا انها لما بلغت سدد
 الصباء حلت فبقي ما
 قبل هذا الوجه بالكتابة
 وكيف يكون ذلك
 والعدة والاستبراء وضما
 في الشرع لا يقع اختلاط
 الانساب واذا كان فعل
 ذلك في المسبية من نسله
 أهل الحرب فكيف عين
 عليها عدة زوج من أهل
 الاسلام ويطرد مثل
 ذلك في المستبراء ووقع

ما لا يحتاج في غيرها وساقى في زوجة المقفود ما يشكل على هذا مع المرق بينهما (أو) ارباب
 (بعدها) أي العدة (وبعد نكاح) لا نحو (استقر) النكاح لو وقع بهما ظاهر افلا يطيل الا
 يستقر (الآن) تلد دون ستة أشهر من (امكان علق بعد) عقده فلا يستقر تحقق المبط حينئذ
 فيكم بطلانه وبان الولد الاول ان امكن كونه منه اما ذواته لستة أشهر فأكثر فالولد الثاني
 لان قرأته ناجز ونكاحه قد مع ظاهر اقل ينظر لامكانه من الاول اسلا يطيل ما مع مجرد
 الاحتفال وكالاتي وطء الشبهة بعد العدة فيلقه الولدان امكن كونه منه وان امكن كونه من
 الاول لا تقطع النكاح والعدة عنه ظاهر (أو) ارباب (بعدها) أي العدة (وقبل نكاح
 فاته) نكاحا ولا كرهه وقيل وجوب (الترول) الرسة (استحاطا) فان نكحت) ولم تصبر لثلاث
 (فان ذهب عدم ابطاله) أي النكاح (في الحال) لان لم تنقض المبط (فان علم مقتضيه) أي
 البطلان بان ولدت دون ستة أشهر مما مر (ابطناء) أي حكمنا بطلانه لتبين فسادة والا فلا
 ولو راجعها وقت الرسة وقت الرجة فان بان حل صحت والا فلا الطريق الثاني في ابطاله
 قولان لا تدر في انتقاء المانع وان علم انتقاؤه لم تبطله ولحق الولد الثاني (ولو ابانها) أي زوجته
 بمخلع أو ثلاث ولم ينف الجمل (فولدت لاربعة سنين) فأقل ولم تنزع بغيره أو تزوجت بغيره ولم
 يمكن كون الولد من الثاني (لحقه) وبان وجوب نفقتها وسكاتها وان أقرت بانتضاء العدة لقيام
 الامكان اذا كثر مدة الحمل اربع سنين بالاحتقار وابتناء المدة من وقت إمكان الوطء قبل
 الفراق فاطلاقهم الجمل اتم من الطلاق محمول على ما اذا قرره الوطء بتغيير أو تعليق والحاصل
 ان الرابع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها متى زاد عليها كان
 لها حكم ما فوقها ولم يتغيرا وهما للثقة الفساد على التساهل لان الفرائض في رتبة طاهرة ولم يفتق
 انقطاع مع الاحتياط فلا نسب الا كفافا بالامكان (أو) ولدت (لاكثر) من اربع سنين
 مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الامكان وذكر ترتيبا للتقسيم فلا تنكر ان في تقديمها في القسام
 (ولو طلقها) (رجعيا) فانها ولدت لاربعة سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكاتها أولاكثر
 وحسب المدة من الطلاق وحذف هذان البان لعلهما هنا بالاولى لا هاذن احسب من
 الطلاق مع انها في حكم الزوجة فالبان اول ومن ثم وقع خلاف في الرجعية كما قال (وفي قول)

في خلاصة الفرائض انه ان كان له ان يتزوج من وجب على زوجها اطلاقها اذا رغب فيها النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء
 من غير انتضاء عدة وهذا قريب مما ذكرناه من الوجه في نكاح المعتدة وجرمه بذلك عجيب واتى به ذلك لاجرم قال ابن
 الصلاح كما نقله ابن اللقن عنه وهو غلط منكروددت نحوه منه وتبع فيه صاحب مختصر الجويني ومنشؤه من تصفيف كلام
 آتية المازني اه وقوله وجب على زوجها اطلاقها في العاين لم يقع ذلك بل طلاق زيد بن زبنت فحش اتفاق الفناء الله
 في قلبه لا اضطراري بحكم الوجوب وزوجها الله من النبي صلى الله عليه وسلم خلفه بلا لفظ (قوله فيلقه) أي الواطن بالشبهة
 (قوله وقت الرجة) أي فجرم عليه قربانها وغيره

التطبيق أولا لانه مستحق العنق في الكفاية وقت حصوله فيه وجهاً بناء على الخلاف في الوفاق عنه بصفة توجده في
 العضة وقد توجب في المرض فوجدت في الرص هل يستبر العنق من الثالث ومن رأس المال نقله الى انفي عن التولي وقد بينته
 ترجيح الاجراء ان وجدت العضة بغير اخثار العنق لان الاصح اعتبارها من رأس المال حينئذ تظفر الوقت التطبيق انتهت
 قوله وما تقرقر اي قوله فانت بولق قوله انها اي وعلا انها قوله وان هاتين الداليتين اي قوله لما اشتملت عليه الخ وقوله
 ومن الثاني لدلالة الاول عليه قوله من دلالة الفحوى اي من دلالة مفهوم الواقعة وهو ان يكون الحرج المسكوت عنه
 مواثقا لمذكور قوله او وطلت بشبهه اي بعد العدة قوله وان امكن تخايم ٢٠٧ قوله انصوبه اهم ان عانة

اهل مصر الذين هم بين
 العلماء لا يصدرون في
 دعواهم الجبل بالفسد
 فيكونون زناة ومنه
 اعتقادهم ان العدة
 اربعون يوما مطلقا قوله
 وطء النكاح اي في
 العدة قوله وان كان
 غايه قوله وان اعتمد
 البلقيني الخ ضعيف
 قوله وان تصابه بنفسه
 اي فلو لم يتصب بعد
 البلوغ لم يجبر عليه بل هو
 انه لم يعمل طبعه لو احدهما
 قوله حاملا الخ يؤخذ
 من هذا جواب حادثة
 وقع السؤال عنها وهي
 بكونه جدي حاملا وكشف
 عليها القوابل فسر انها
 بكر اهل بيوتها ان
 يزوجها بالاجل ومع
 كونها حاملا ام لا وهو انه
 يجوز زولها تزويجا
 بالاجل وهي حامل
 لاحتمال ان تصاحك
 ذكره على فرجها فامنى
 ودخل منه في فرجها

ابتدؤها من انصرام العدة لانها كالنكحة وما تقرقر في عبارته اندفع ما عترض به عليها
 وانما من محاسن عبارة البلغة لما شغلت عليه من الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه ومن
 الثاني لدلالة الاول عليه وان هاتين الداليتين من دلالة الفحوى التي هي من أقوى الدلالات
 وفي الرجعية وجه انه يلحقه من غير تقدير مدة ويؤخذ من قول المصنف المدة بال المهدية
 المصروفة بان الرابع تعتبره ايضا ولو نكحت بعد العدة آخر او وطلت بشبهه فلو كانت
 لدون ستة أشهر من امكان العلق بعد المقدوم وطء الشبهة فكانت لم تنكح ولم توطأ
 ويكون الولد الاول ان كان لاربعة سنين فاقبل من طلاقه او امكان وطئه فظهر ما مر لاخصار
 الامكان فيه وان كان وضع الولد لسنة من الأشهر بما ذكر فلولد الثاني لقيام قرانه
 وان امكن كونه من الاول ولو نكحت آخر في العدة نكاحا فاسدا وهو جاهل بالعدة او
 بالتصريح وعذر انصوبه من العلماء والافهوز ان لا تفسر اليه مطلقا كالنكاح الفاسد في
 تفصيل الثاني وطء الشبهة فلو كانت الامكان من الاول وحده بان ولدته لاربعة سنين فاقبل
 مما مر ولدون ستة أشهر من وطء الثاني لمحقه وانقضت عده وضعه ثم تعدت ثانيا لدلالة
 لان وطئه شبهه او لو كانت الامكان من الثاني وحده بان ولدته لاكثر من اربع سنين من
 مكان العلق قبل فراق الاول ولسته أشهر فاكثرت من وطء الثاني لمحقه وان كان طلاق
 الاول رجعي كما هو ظاهر عبارته وان اعتمد البلقيني وقوله عن نص الام انه اذا كان طلاقه
 رجعي بانه رضى على القاطن او انت بطلامكان منها بان كان لاربعة سنين من الاول
 ولسته أشهر فاكثرت من الثاني عرض على قاطن فان لمحقه باحدهما كالا مكان منه فقط
 وتدخل حكمة او بما اوقف وقد انتاب بلوغ الولد وتصابه بنفسه اما ان لم يكن من
 احدهما كان ولدته لدون ستة من وطء الثاني وموافق اربع من نحو طلاق الاول فهو منفي
 عنها وقد بان ان الثاني نكحها حاملا هل يحكم بفساد النكاح جلا على ان من وطء شبهة من
 غيره او لا جلا على ان من الزنا قد جرى النكاح في الظاهر على العدة الاقرب كاذلة لا يرى
 الثاني ويؤزم به في المطالب وفيه ابلغ المار وخرج بافساد نكاح الكفار اذا اعتقدوا همته قادا
 امكن منها فهو الثاني بلا قاطن

فخصص في داخل العدين اي اذا (زعمنا) اننا نحن من حسن واحد (بان) هو يعني
 كان (طلق ثم وطئ) رجعية او باننا في عده غير رجل من (انقضاء) أشهر ولم يتصل من وطئه
 (جاهلا) بانها الطلقة او تصور من وطئه العدة بعد انصوبه من العلماء (او عالما) بذلك (في)

فجئت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم يصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وان
 البكارة عادت والتمت فيه اساءة ظن بها فلهذا الظاهر من انما يكره بغيره وان لولها ان يزوجها بالاجل قوله وفيه الجمع
 المار اي في قوله في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الخ ولو جعل حال الحمل ولم يكن لحقوه الخ فخصص في
 داخل العدين اي قوله في داخل العدين اي وفيما بينه من عدم مدة الرجعة زمن وطء الثاني قوله او عالما اي
 او جاهلا لم يضر على ما هم قوله قبل وعذر انصوبه الخ

(قوله ويسقط به الفرض) انظر ما مرّج الفرض وعبارته شرح الرض ويسقط الاستثناء في صورته كما لو استثنى عضوا من الرقيق واذا لم يمتنع الاستثناء فهو الذي لم يمتنع سقوط الفرض انتبه (قوله كما ذكره) أي المعلق أي يقع على طبق ما ذكره (قوله وكما عتقه عنها) أي عن كفارتك (قوله أما ما فضل أو بعته فيباع الفاضل قطعا) أي إذا كان في رقبته كما يعلم بما يأتي

(قوله فله الرجعة في الرجعي) أي في بقية عدة الطلاق الرجعي (قوله وهي من تحض) قضته الاعتداء بالحض مع الحمل لكنه حكم بدخوله في الحمل استغناء به فيه أن الحض انما يؤثر مع الحمل إذا كان الحمل من زمانه لا بد من دخول عدم النظر للإقرار لعدم الاعتداء به مع الحمل لأن وجوده واستمراره قد استغنى عنه بالحمل كما هو ضمن كلامه إلا في ظاهر ادعاء الاستأناف عدة بالاقراء بدو وضع الحمل (قوله ٢٠٨ منه التشافي الخ) معتمد ونشافي بفتح النون إلى النساء المعروف أنه انساب

السيوطي وفي المختار والنساء هو التشاخي قاضي معرب حذف شرطه تضيضا كما قالوا للنازل منا اه وفي الصباح والنساء ما يعمل من الخطة قال بعضهم ومما يوجد عند وداد الصامة تقهره النساء مثل سلام وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقصور فانه قال ليس يبرى فان صح ان العرب تكلموا به فحمله على التقه وراوى لانه لا زيادة فيه اه (قوله وبرده ما تقرر) أي في قوله ويكون واقعا عنهما (قوله عما يخالف ذلك) أي هي والثاني (قوله ثم ان كانا حريين) أي صاحبا العديتين حريين كان زوجت بحري ثم وطئها آخر بصورة النكاح في عدة الاول وقضية المصلحة انه لا فرق في العديتين بين ان تكون احدهما حرة والام لا وبعض الهوامش من شيخنا الرادي فان حملت من الاول لامن الثاني لم تكفها عدة واحدة الرادي فتعديله في بعد الوضع بخلاف ما اذا حملت من الثاني فيكفها وضع الحمل اه وقد يستفاد ذلك من قول الشارح لفت بقية عدة الاول الخ فانه حيث كانت حلالا وقتها بعدم الاعتداء به واجب ان تمت عدة كاملة للثاني ولا ياتي بالبعدن وضع الحمل (قوله لا وقت وطء اشبه) لو اختلف الزوج والزوجة في الرجعة قبل وطء اشبه أو وقته فادى الزوج الاول لتصح الرجعة والزوجة الثاني لتبطل فهل يمدى الزوج أو الزوجة فيه نظر والاقرى بمدى الزوج لان الأصل بهما حقه

رجعية) لا بان لانه زمان (تداخلت) أي عدة الطلاق والوطء (فتبدي عدة) باقراء أو أشهر (من) فرسخ (الوطء) تدخل فباقية عدة الطلاق وهذه البقية واقعة عن الجهتين فله الرجعة في الرجعي فيها دون ما بعدها (فان) كانت من جنسين كان (كانت احدهما حلالا والاخرى اقراء) كأن حملت من وطئه في العدة بالاقراء وطلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي من تحض حاملا (تداخلت في الاصح) أي دخلت الاقراء في الحمل (فتضيقان وضعه) ويكون واقعا عنهما سواء رأيت الدم مع الحمل أم لا وان لم تتم الاقراء قبل الوضع لان الاقراء لتجانب عدم اذا كانت مظنة الدلالة على براءة الرحم وقتا تنفي هنا فالحمل باشتغال الرحم وما يتدبه البارز وبغيره وتبهم الشارح على ذلك من أن محل ما تقرر عند استفاضة الدم أو رؤيته وقت الاقراء على الوضع والافتقار مع الحمل العدة الاخرى بالاقراء منعه التشافي وابن النقيب والبلقيني والزرکشي وغيرهم قالوا وكانهم اغتر وابطا هر كلام الروضة من ان ذلك مفرغ على قول التدخل وعدمه والحق انه مفرغ على الصحيح وهو عدم التدخل كما صرح به الماوردي والفراني والمقري وصاحب المذهب والبيان وغيرهم وهو ما نهى ابن القري حيث أطلق هنا صرح به في شرح الارشاد وكلام الرافعي في الشرح الصغير وتعليقه في الكبير انقضاء العدة بالاقراء مع الحمل بان الحكم بعدم التدخل ليس الا راية صورة العديتين تمدا وقد حصلت بدل على ذلك (و) من ثم جازله انه (راجع قبله) في الرجعي وان كان الحمل من الوطء الذي في العدة (وقيل ان كان الحمل من الوطء عملا) يراجع لوقوعه عنه فقط وبرده ما تقرر (أو) لهما عدتان (لشخصين بان) أي كان (كانت في عدة زوج أو) وطء (شبه فوطئت) من آخر (شبه أو نكاح فسد أو كانت زوجته معشدة عن شبه فطقت فلا) تدخل التعدد المستقيل فتدخل لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن النبي عن عمر وعلى ولم يلملح لهما تخالف من العصاة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا حريين فأصلت مع الثاني أو أمنا فترافعا لينال بقية عدة الاول على الاصح وتكفيها عدة واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحري وان نازع فيه البلقيني (فان كان) أي وجد (حمل) من احدهما (فتبدي عدة) وان تأخر كافي الحر لانه لا تقبل التأخير فبيما اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبه فتبقي عدة الطلاق وضعه ثم بعد من النفاس فتبدي بالاقراء لثبته وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء لثبته بعدا وغيره كما نقله عن

احدهما حرة والام لا وبعض الهوامش من شيخنا الرادي فان حملت من الاول لامن الثاني لم تكفها عدة واحدة الرادي فتعديله في بعد الوضع بخلاف ما اذا حملت من الثاني فيكفها وضع الحمل اه وقد يستفاد ذلك من قول الشارح لفت بقية عدة الاول الخ فانه حيث كانت حلالا وقتها بعدم الاعتداء به واجب ان تمت عدة كاملة للثاني ولا ياتي بالبعدن وضع الحمل (قوله لا وقت وطء اشبه) لو اختلف الزوج والزوجة في الرجعة قبل وطء اشبه أو وقته فادى الزوج الاول لتصح الرجعة والزوجة الثاني لتبطل فهل يمدى الزوج أو الزوجة فيه نظر والاقرى بمدى الزوج لان الأصل بهما حقه

(قوله ولا تنظر الى تضررها) أي من وجه العبدتين ومن غايته (قوله والثاني وقت الوجوب الى آخره) (قوله) الجلال والثالث باي وقت كان من وقت الوجوب والاداء والاربع باي وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الاداء انتهت في

(قوله أي لا في حال بقاء فراش) أي كان نكحها فاسد واستمر معه مدة قبل ان يفارق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء والتفريق ما لو طعن بالجلال وعزم على الترك كما يأتي (قوله ان ينبت) أي الواطئ الثاني (قوله وذلك) أي قوله لا وقت وطء الشبهة (قوله ولا تشك ان المؤثر) أي الواطئ قوله أقوى أي من الاثر وهو الحمل (قوله وفي عكس ذلك) أي بان يكون الحمل من وطء الشبهة (قوله وله الرجعة) في صورة العكس (قوله وبعده) أي الوضع (قوله ٢٠٩ لا تجديد) أي للرجعية (قوله قبل

(وضع) أي اصابه فيصدد

ولو في زمن النفاس

لا تنقض مدة الشبهة اه

ج (قوله وفارق) أي

التجديد (قوله وهي) أي

الرجعة (قوله جدد النكاح

مرتين) أي حيث أراد

التجديد في المدة والا

فله المصبر الى انقضائه

المدة وهو أولى لا تنفاه

الشك حال العقد في مدة

النكاح (قوله قبل

الحقوق) أي فطريقها ان

تفترق وتنقض على نفسها

أو من ماله أو غيره بادن

الحاكم (قوله مدة كونها

فراشا) وهو مدة عدم

التفريق بينهما وعدم العزم

على عدم الرجوع لها

(قوله فطريقها) والمراد به

مادام الفراش قائما كما

(قوله قبل شروها) قال

في شرح الروض وان لم

زوجته الحامل مدة شبهة

الروابي واقراء أي لا في حال بقاء فراش واطئه ايان لم يفارق بينهما وكذا فيما يأتي وسيعلم بما يأتي ان نسبة عدم العود اليها كالتمريق وذلك لانها به صارت فراشا والواطئ فخرجت عن عدة المطلق واستشكل البليغي بان هذا لا يزيد على ما يأتي ان جل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ممنوع بل يزيد عليه اذ مجرد وجود الحمل أثر عن وجود الاستفراش ولا شك ان المؤثر أقوى فلم يلزم من منع الرجعة منع أثره لما مضى بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقض عدة الشبهة بوضعه ثم تعدد أو تكمل لا طلاق وله الرجعة قبل وضع على أصح الوجهين كما يحتمل البليغي وابن القري وبعد له التجديد بسبب وضع على أصح الوجهين كما يلزم به الماوردي وفارق في جميعه بانه ابتدأ النكاح فلم يصح في عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتفل وقوعها في عدة الغير ولو شبه الحمل فلم يدر من الزوج أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل وضع مرة وبعده أخرى لصادف التجديد عنه بقينا فلا يكتفي بتجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحق العلة نف وقوعه في عدته كفي والحامل المشبهة جلدوا في عدة الحمل على وجهان أحق ألفا الولد به لم تصرف فراشا لغيره بنكاح فاسد فسقط تنقضها الى التفريق بينهما لنشورهما ولا مطالبة لها قبل الحقوق اذ لا وجوب للشك فان لم يلحق به أو لم يكن فاتفق فلا تنقض عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا والواطئ (واذا) أي وان لم يكن حمل (فان سبق اطلاق) وطأها بشبهة (أفتعدته) اتقدمها مدة كونها فراشا لاستدامة العقد جاز (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) المدة (الآخرى) التي للشبهة (وله الرجعة في عدته) ان كان الطلاق رجعا وتجدد ان كان بائنا لانها في عدة طلاق لا وقت الشبهة تطير ما (فاداراجع) فيه أو جدد (انقطعت) عدته (وشرعت) حينئذ (في عدة الشبهة) عقب الرجعة حيث لا حمل منه ولا عقب النفاس وله التمتع بها قبل شروها فانها بان تستأنفها ان سبقها الطلاق ونفها ان سبقته (و) مادامت في عدتها (لا يستمتع بها الزوج) بوطء جرمانا بغيره على المذهب لانها معتدة عن غيره جلا كانت أو غيره (حتى تنقضها) بوضع أو غيره لا اختلال النكاح يتعلق حق الغريم أو يؤخذ منه حرمة نكحه الم أولو بلا شهوة والحال بها (وان سبقت للشبهة) اطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لمسبقه أو وطءه بنكاح فاسد ووطء

٢٧ نفيه سادس أو مطلقته فراجعها أو الحمل له وله وطؤها لم تنقض المدة اما إذا كان الحمل للواطئ فيصير على الزوج وطؤها حتى تنقض اه وأما غيراوطء فيستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها الخ اه سم على ج (قوله ويؤخذ منه) أي من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هـ هذا يخالف ما مره فينبى الخطبة من جواز النظر لمن السرة والركبة من المعتدة عن شبهة وعبارته وخرج ياتي بحل زوجته المعتدة عن شبهة ونحوها في خمسة فلا يحل له الاظرع اعدا ما بين سرتها وركبتها اه ويمكن الجواب بأن الفرض محاذ كرهه مجرديا انه يؤخذ من مجارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتمادا فليراجع وليتأمل على أنه قد يتبع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يعتد بها وهذا ينافي على الضمير في منه راجع لمتن امان جعل راجعا لقول الشارع لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الاخذ (قوله قدمت عدة الطلاق) أي ثم بعد انقضائها انبى على ما مضى من عدة الشبهة (قوله ووطء

بعض نسخ الشارح سياق الثاني كالتالي في عبارة الجلال (قوله فان تكفأ الترخا) لا يضي ان هذا الثاني في العبد فهو غير مراد هنا (قوله لان الموت غير واقع لتكفأ) انظر هل مثله ما لو اخبره معصوم بعوته في اثناء الشهرين والاقرب الفرق لان المقصود في يوم رمضان اشتغاله بالصوم احترام الوقت واما هنا فلا فائدة اصومه لتكفأ عدم حصول التكفأ بذلك فالظاهر انه يعمل الى الاعطاف فراجع (قوله ان افسده بعد الخ) في نسخة وان افسده بغير عذر وحاصلها انه يقلب بشبهة أخرى) منه يعلم ان الوطء في النكاح الفاسد شبهة (قوله بالنسبة للنكاح) يعني ان كان وطء الشبهة سابقا في النكاح قدمت عدته وان كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا في الوطء قدمت عدته فالسابق من التفريق والوطء عدته مقدمة (فان فصل في حكم معايشة المخارق للعدة) (قوله في معايشة المخارق) أي وما يتبع ذلك حكم لحوق الطلاق (قوله وادومه) ومعاوم حرمه ذلك (قوله كما يفهمه عليها) أي المذكورة في كلامهم والافعال شرح لم يذكر هنا مائشيا (قوله ومن ثم لو وجدت) ٢١٠ (قوله انك على ماضى) أي على ماضى من عدته قبل

المعايشة (قوله كالونكحه)

بشبهة أخرى ولا حمل يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح والوطء بالنسبة للشبهة (فان فصل) في حكم معايشة المخارق للعدة (عاشرها) أي المخارقة بطلاق أو فسخ معايشة (ك) معايشة (زوج) ان زوجته بان كان يتخلى به او يتكهن منها ولو في بعض الزمن (بالوطء) أو معه والتقييد بعدمه انما هو لبيان الوجه الاتية كما يفهمه عليها (في عدة قراء وأشهر فاورجه) ثلاثة اولها تنقضي مطلقا ثانيا لمطلقا ثالثا هو (اصحها ان كانت باثنا انقضت) عدتها مع ذلك لا تنقضي بشبهة فراشه ومن ثم لو وجدت بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية في قوله (والا بان لم تكن باثنا فلا) تنقضي لكن اذا زالت المعايشة انقضت على ماضى وذلك لشبهة الفرائض كالونكحه اياها لا في العدة لا يجب من استغراشه عنها بل تنقطع من حين الخلو ولا يبطل بها ماضى فتبني عليه اذا زالت ولا تنحب الاوقات المختلفة بين المساوات (و) في هذه (الارجسية) له علم (بعد) مضى (الاقراء والأشهر) وان لم تنقض عدتها (قلت) وبلغها الطلاق الى انقضاء العدة احتياطاً فاسموا تقيطاً عليه لتقديره وهذا هو المفتى به وحينئذ فهي كالبائن بعد مضى عدتها الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها الاطلاق لظاهره ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها الهالكى ولا يصح وطئها كأمور رجعة البائنة في النفقة وأفتى بجمعها الوالدرجعة الله تعالى (ولو عاشرها) أجنبي فيها بلاوطء كمعايشة الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها كان كمعايشة الرجعية واما معايشة موطء فان كان زانماً تؤثر أو بشبهة فهو كافي قوله الاتي ولو نكح معتدة الى آخره وخرج باقراء أو أشهر عدة الحمل فتنتقض بوضعه مطلقاً لتذوق قطعها (ولو نكح معتدة) انبره (نظن) الصحة ووطئ انقطع عدته انبره (من حين وطء) لحصول الفرائض بوطئه بخلاف ما اذا لم يوطأ وان عاشرها لا تنقضاء الفرائض

أي الزوج (قوله بسل ينقطع) أي الفرائض أو العدة والثاني أول (قوله من حين الخلو) المناسب لما يأتي في قوله ولو نكح معتدة بنظن الخ الوطء اه الان يفرق بان النكاح الفاسد هنا لما كان من (الزوج) وتقدم فراشه اكفى في حقه باناوطء بخلاف الاجنبى (قوله وفي هذه) أي صورة معايشة الرجعية (قوله ويطفها) أي الرجعية (قوله الى انقضاء العدة) أي بالتفريق بينهما ويلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعايشة بالفرقة الاولى

أول متصل ويدخل فيها بقية عدة طلاق له من الفرقة الاولى أو بعدها وان وجدوا ليس لها ان تزوج فيها اذا كانت لها وانما راه لا يسكن لها نكاحاً وأنه لا يجتمع عليه نحواً اختياراً بعد التفريق فراجع ذلك اه فليؤي وقضية الطلاق المصنف خلافه وتنبه على التعبير به في هذا الزيادة (قوله وحينئذ فهي) أي الرجعية (قوله الا في حقوق الطلاق خاصة) فيه مسامحة لما يأتي من انه يجب لها السكنى ولا يحدوطئها وكتب أيضاً لطف الله به الا في حقوق الطلاق خاصة أي فليحقها الطلاق (قوله ولا نفقة الخ) أي انها بان بالنسبة الى انها لا يجوز رجعتها قال بنى البلقيني ولا يصح خلعها بالذمها العوض من غير فائدة قال وليس لنساء امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه موطء لم نرضه اه قال الزاىرى وينبغي ان يكون المراد انه اذا خاله ما وقع الطلاق ولا يلزم العوض اه سم على ج (قوله فان كان زاناً) أي وذلك بان كان الطلاق باثنا او علم به الزوج وبعبارة المحلى ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالماً انقضت لانه موطئ تالاحرمه (قوله ولو نكح معتدة) عن طلاق بائن أو رجعى

تخلّاه أو أن يبدلها بمغير عذر ظمير راجع العقد (قوله بذر عيكن معه الصوم) يعني صح معه الصوم بقرينة ما يأتي حتى لا يراد المرض (قوله بان العادة في مجيئ الحصى أصبغ) أو قد يفرض أضيافان النفاص لا يزم منه قطع التتابع وإن شرع فيه بعد تمام الحمل لا حتمال ولا تهم اليللا ونفاصها لحظة فيه (قوله ما سر عن النفاص) انظر في أي محل من (قوله والأعمال المستترق)

(قوله وهو لا يثبت) أي كونه وجهها (قوله فانها تبنى) أي فيكتفي بما بقي وإن قل كقرعن الطلاق الأول والثاني (قوله من العدة الأولى) وهي عدة الطالع (قوله ومن ثم لم يوجد طاعت) أي فلا اختفاء في الوطء وعدمه صدق منكروه على القاعدة في أن منكرو الوطء يصدق الإقباض استثنى (فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين) ٢١١ (قوله غير لاحق بذى العدة) أي بان

كان من زنا أو شبهة فالأول تنقضي معه العدة والثاني تؤخر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشترع فيها بعد وضع الحمل في موضع مسخ الزوج محرر اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق مرادهم على منسوخ وهل الفرق بينهما أنه في الأول صار جادا فالنقص بالأموات وفي الثاني بقاء الحياة فيه كان بصفة المطلق حيث صار بصفة لا تحمل فيها المرأة فكان الحياة بالطلاق أولى (قوله لوفاة الزوج) وقع السؤال في لدوس مما لو ماتت الزوجة موتا حقيقيا والزوج في حييت هل تزوج بمغيره حالا لأنها بالموت سقطت عنها سائر الأحكام وهذه حياة جديدة أم لا فلا تزوج

أذبح العقد القاسد لاحرمه له (وفي قول أووجه) وهو لا يثبت ومن ثم جزم به في الروضة ينقطع (من حين العقد) لا عراضا به عن الأولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها) (استأنفت) العدة وإن لم يبطأ بعد الرجعة لمعدوها بالنكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم) وحكي جديد (تبنى إن لم يبطأ) ها بعد الرجعة وخرج راجع ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فانها تبنى على العدة الأولى (أو راجع) (حائلا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي عدتها وإن وطئ بعد الرجعة لا طلاق إلا بية (فلا وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدتها وإن لم يبطأ بعد الرجعة لم يضر إن لم يبطأ (فلا وضعت) فيه (وقيل إن لم يبطأ ها بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خال موطأ ثم نكحها) في العدة (ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الأولى لو فرض بقية منها إلا فهي قدر انقضت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجد وطئ على ما سبق من الأولى ولكنها لا عدة لهذا الطلاق لأنه قبل الوطء (فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين أول الباب) وهو عدة الوفاة واكتفى عن التصريح به ووجوبه بالاستشهاد والوضوح وفي المفقود في الأحكام (عدة حرة حائل) أو حامل يحمل غير لاحق بذى العدة كإبليس بما يأتي (لوفاة) (زوج) (وإن لم يوطأ) لصفر أو غيره وإن كانت ذات اقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بيلها) الكتاب والسنة والاجماع إلا في اليوم العاشر نظرا إلى أن عشرا غائتكون للثوث وهو المسمى بالغير وربانته يستعمل فيها وحذف الئاء انما هو لتخفيف اليبالي أي لسبقها ولأن القصص فيها التفتيح والحكمة في ذلك أن الأربعة أشهر يضررك الحمل وينفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور رجل إن كان وزيد العشرة استظهارا وإن النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة نفيعهن وتعتبر الأربعة أشهر ما لم يمت أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة بالأهله وتكمل من الأربع ما يكمل أربعين يوما ولو جوهل الأهله حسبها كاملة (وعدة) (أمة) حائل أو حامل بمن لا يلقه أي من فم ارق أو أكثر بأي صفة كانت (نصفها) وهو شهران في هذا الباب بقية السابق وخمسة أيام بيلها على النصف نظرا مما في الثلاثة أشهر وما يمتشه الزركشي وغيره إن قاس ما مر أنه لو طمأ زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر صحح إذ صورته أن يطار زوجته الأمة طأ بالها

بغيره مادام حيا حتى يموت أو يطلعه أو تمت عدة الوفاة في الأول والطلاق في الثاني ثم انظر في الأقرب الأول لله المذكورة ولا فرق في ذلك بين عودها للزوج الأول وبين تزوجها بغيره (قوله لصفر) أي وإن لم تكن متبينة للوطء (قوله وربانته الخ) مذكوره من الأول لا يصلح دليلا على وجوب اليوم العاشر وإن كفي في رد على من لم يوجب فكان ينبغي أن يقول وانما وجوب العاشر لكذا ولعل الموجب العاشر الاحتياط والأدلة لا محتملة على ما وجه به (قوله ولأن اقتصد) عطف على قوله للكتاب (قوله أكثر من عشرة أيام) أي أو ما لوليقي منه عشرة فقط معتد بأربعة أهله بعده ولو لو نفاص (قوله بقية السابق) هو قوله ما لم يمت أثناء شهر الخ (قوله وعشر صحح) خلافا لما قاله يردأي بحث الزركشي بان عدة الوفاة لا تنوقف على الوطء بل تؤثر في الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر اه وما قاله ج الأقرب لما عاين به

أي جامع النار انغبر به مانأفق في النار ولو لحظة لا يبطل الصوم كما هو (قوله لتعذر النسخ الخ) يعني لا مكان الجمع لا حيث أمكن الجمع لا يصار إلى النسخ فتأمل ﴿كتاب الامان﴾ (قوله الابعاد) هو الجبريد لأن من أين أوبالرفع خب

(قوله ويستقر ظنه الخ) في شرح الروض قال الاذري والنظاهران المبعضة كالقنة وان الامة لو اعتقت مع موهبته اعتدت كالخمر اه سمع على وجوب المبعضة علم من قول الشارح أي من غير أن يرد قول أكثر (قوله وما من) أي من أنه لو وطئ أمه نظمه ازوجهه المحررة اعتدت ٢١٢ بثلاثة اقراء (قوله فتعد) هو يضم التاء وكسر الحاء من أحدو بفتح التاء مع

كسر الحاء وضهما من حد (قوله بل تكمل عدة الطلاق) ولها النفقة ان كانت حاملا اه سم (قوله وصوره) أي الذي يلعان (قوله أو يكون ذلك تنظيرا) أي نظيرا ما قيل في المغارقة في الحياة (قوله للقطع بانتفاء الحمل) يؤخذ منه ان الكلام فبين لا يمكن احباله وبه صرح ج وساق في كلامه في قوله هذا ان لم يولد الخفاه قيد في المصلي لا الممسوح (قوله اذ لا يلحقه) قضيته انه لو فرض انه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل والابيضه الولد لا مكان الاستدخال حينئذ وقد يقال قضيه قول الشارح لتعذر انزاله انه لو علم انزال وجب الغسل ولحق الولد اذا احتل الاستدخال اه سم على ج (أقول) ويمكن الجواب بان كلامه قوله لتعذر انزاله وقوله ولانه لم الخ الخ مستقلة والحكم

زوجه المحررة ويستمر ظنه الى موته فتعدل وفاة عدة حرة اذا طلق كما نقله من الأقل الى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه ريدان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الطن عنده وبه يفرق بين هذا وما من (وان مات عن رجسية انتقلت الى عدة وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتدو تمسقط نفقتها (أو) عن (بأن فلا) تنتقل الى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (عدة حامل) لوفاة (وضعه) لآلية (بشرطه السابق) وهو اخصال كله ونسقت الى صاحب العدة ولو احتملا لا كني بلعان كذا قاله الشارح وصوره أنه لا يعتد في حلهما بطلاق زوجته أخرى ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعنة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرا (فلو مات صبي) من قبل فالأشهر عدته بالابالوضع للقطع بانتفاء الحمل عنه (وكذا الممسوح) ذكره وأنبأه فعدته بالانهر لا الحمل (اذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر انزاله لفقد أنثيته ولانه لم يولد له ولادة وقال الاصطخري وغيره بالحق لان معدن الماء الصلب وهو يتخذ من ثقبه الى الظاهر وهو باقيا من ويحك ذلك قولنا لا شافى رضى الله عنه فتتقضى وضحه هذا ان لم يولد له (ولحق) الولد (محبوباً بقية انبأه) لبقاء أوعية المني حيث أمكن ذلك كما هو (فتعذر) زوجته (به) أي بوضعه لوفاة وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقة أي حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماءه المنجم (وكذا ما سأل) خصمته (بقي ذكره) فيلحقه الولد وتعد زوجته بوضعه (على المذهب) لانه قد يبلغ في الابلاج فينزل ماءه فيقعا وقيل لا يلحقه لانه لا ماء له ودفع بعامر وقولهم الخصية البنية للمعالي السري للشعر لعله باعتبار الغالب والافتقار وجد من له السري وله ماء كثير وشعر كذلك (ولو طلق احدى امرأته) كأحدكما طالق ونوى معصية منهما أو لم ينوشيا (ومات قبل يان) العينة (أو تبعت) للمعصية (فان كان لم يبطأ) واحدة منهما أو وطئ واحدة فقط وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات اقراء في رجعي كما سيذكره (اعتدنا الوفاة) احتياطاً على كل منهما يحتمل كونهما مفارقة بطلاق فلا يجنب شي على غير الموطوءة أو موت فجب عدته (وكذا ان وطئ) كلامهما (وهما ذواتا أشهر) والطلاق بائن أو رجعي (أو) ذواتا (اقراء والطلاق رجعي) فتعد كل منهما عدة الوفاة وان احتل خلالها لانها الاحوط هنا بضاعلى أن الرجعة تنتقل لعدة الوفاة كما هي (فان كان) الطلاق في ذوات الاقراء (بائناً) وقد وطئهما أو أحدهما (اعتدت كل واحدة) منهما في الاولى والموطوءة منهما في الثانية (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها) لوجوب احدهما عليها يقينا وقد اشبهه فوجب الاحوط وهو الأكثر كن لزمه احدى صلاتين وشك في عينا يلزمه أن يأتيهما وتعد غير الموطوءة في الثانية لوفاة (وعدة الوفاة)

ابتداء

يبنى ببقاء عتسه فلا يلحقه الولد فساد منه ويجب عليه الغسل لوجود المني وان لم يتعد

منه الولد (قوله ودفع بعامر) أي في قوله لانه قد يبلغ الخ (قوله والافتقار وجد) هذا يقتضى فوة ما ذهب اليه الاصطخري من لحوق الولد للمسوح لبقاء معدن المني (قوله وشعر كذلك) ذكره في هذه لا يصلح ان يكون من محل الزد لوجود مادة الشعر عند التقائه به وكان الاظهر في الرد أن يقول بعد قوله وله ماء كثير ومن له البنية فقط وله شعر كثير (قوله وهي ذات أشهر مطلقاً) أي بائناً أو رجعي

ميتا محذوف أى وهو أى اللعن الأبعاد وعبارة شرح الروض واللعن لغة صدر لآعن وقد عمل جعل لآعن وهو الطرد والاعداد انتهت (قوله للضرر لنقص من لطف الخ) هذا يخرج عنه لمان المرأة (قوله في معرض النكير) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب (قوله لاحدهما) أى الاحد الدائر الصادق بها اذا قالت به بازانة وبه اذ اقل لها بازانة وكان ينبغي حيث زاد (قوله ابتداوها) هذا ابتداء على أن قوله وعدة الوفاة ميتدا حذف خبره ٢١٣ ويجوز أن يقال الاصل وابتداء عدة

الوفاة الخ حذف المضاف وأتم المضاف اليه مقامه فأعطى حكمه ويجوز جوه بناء على جواز حذف المضاف وابقائه عمله (قوله اعتدت بالأكثر الخ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لأن كل واحد يحتل انهما متوفى عنها وانها مطلقة من قضية العدة اه سم على ج (قوله بشرطه) أى وهو عدم اصراره على الزدة الى انقضاء العدة (قوله فلم يرز الابه) أى البقين (قوله أو بما الحق به) أى وهو الظن القوى (قوله نعم لو أخبرها عدل) ينبغي أو فاسق اعتقدت صدقه أو بلغ المخبر عدل التواتر ولومن صديق وكفار لان خبرهم غيبه البقين (قوله فلو حكم بالتقديم) أى حكم حاكم بما وافق التقديم عند تناقض الخ يخرج به ما لو رقت أمرها القاض فذهبت عنه فنه غفد فصح ظهروا باطل (قوله قض) أى غير شافعي

ابتداوها (من) حين الموت والاقراء) ابتداوها (من) حين الطلاق ولا تنظر الى أن عدة المهمة من حين التعيين لانه لما أسس منه لونه اعتبر السبب الذى هو الطلاق ولو مضى قرآن مثلا قبل الموت اعتدت بالأكثر من القرء الثالث وعدة الوفاة (ومن غاب) للسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أى يظن بحجة كاستفاضة وحكم بعمته (موتة أو طلاقه) أو نحوهما كرتة قبل الوطء أو بعده بشرطه ثم تعتد لان الاصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته يبين فلم يرز الابه أو بما الحق به ولان ماله لم يورث وأم ولده لا تتفق فكذا زوجته نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية أحد هامل لها باطنان تتكبح غيره قاله القفال والقياس انه لا يقرب عليه ظاهره ويقاس بذلك فقد زوجه بالنسبة لنكاح نحو أختها وأدمنة اذ لم يرطالها (وفى القديم تتربع أربع سنين) من ضرب القاضى فلا يعتد بما مضى قبله وقيل من حين فقدته (ثم تعتد الوفاة وتنكح) بعدها انما القاضى هو رضى الله تعالى عنه بذلك واعتبرت الأربع لانها أكثر مدة الحمل (فلو حكم بالتقديم فاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لمخالفته القياس الجلبى لانه جعله ميتا فى النكاح دون قسمه المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط والوجه الثانى لا ينقض حكمه بذكر لا اختلاف المجتهدين ولان المال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته وان كان فقيرا لان وجوده لا يعمه من تحصيل غيره يكسب أو اقراض مثلا فيمكن دفع ضرره بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دفع العظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وما صححه السنوى من نفوذ القضاء به ظاهرا وباطنا كسائر المختلف فيه انما يأتى على القول بعدم النقض أعالى النقض فلا ينفذ مطلق القول السبكي وغيره من التقليد فيما ينقض (ولو تنكحت بعد التبرص والدة) هو تصوير لان المدار فى الصحة على نكاحها بعد العدة (فيان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها باعتدال العدة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى الاصح) اعتبار انما فى نفس الامر ولا ينافى هذا ما مر فى المرتبة مع أن فى كل منهما ما شكافى حل المتكوحة لان الشك ثم لسبب ظاهر فكان أقوى اما اذا بان حيا نفى له وان تزوجت بغيره وحكم بها كما لكن لا يجمع ما حاقى تعتد لآنى لان وطأه بشبهة والثانى المنع لفسق العلم بالهتة حال لتعد (ويجب الاحاد على معتد ذوة) ماى وصف كانت للمخبر المتفق عليه لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أى قاله يحمل لها الاحاد عليه هذه المدة أى يجب لان ما جاز بعد امتناعه وجب غالبا وللاجماع على ارادته الامتناع عن الحسن البصرى وذكر الايمان حرى على الغالب أولا لانه اثبت على الامتناع والا فلهما أمان يلزمه اذلك أيضا ويلزم الولى أمر موليته به وعدل عن قول غيره المتوفى عنه زوجها البشعة ملامن شبهة حالة الموت فلا يلزمها احدا دالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعده وضعه ولو اجنبه بشبهة

(قوله أعالى النقض) معتد (قوله فيما ينقض) أى فى النقض فيه قضاء القاضى (قوله ما مر فى المرتبة) أى من أنها لو تنكحت مع الزينة ثمان ان لا حمل وان النكاح بعد انقضاء العدة كان النكاح باطلا (قوله لا امنقل) أى من عدم وجوبه (قوله والا فلهما أمان) أى ولو كان زوجها كافرا لم يلزم من لا أمان لها ولم عقاب فى الاثرة بناء على الصحج من تكليف النكاح بفرع الشريعة اه سم على ج

الحاشية أن: أول لاحدهم (قوله فلا يكون نذفاً) أي فلا يرتب عليه شيء من أحكامه أي بخلاف ما زاد المبرقع بكذبه أي بان كان باقي طوقه فانه قد يرتب عليه أحكامه كما يأتي وإن لم يكن فيه إلا التعزير (قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن نذفاً) أي موجباً للحد والافلاخفاء أن بعض ما عطف على هذا بما يأتي نذفاً فتأمل (قوله بحق) متعلق بشهد (قوله (قوله ثم تزوجها) أي حاملاً (قوله اعتدت بالوضع عنهما) ثم قوله وإن شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عده الشبهة بالتزوج بالكلية وإن كانت التزوج ٢١٤ قضية ذلك أنه لو كانت المسئلة بحالها إلا أنهم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر

عن الوفاة ودخل فيها عده وطء الشبهة لانها الشخص واحد وان جلت من وطء اتزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عده الشبهة اه سمع على ج (قوله وذكر المعصوم) مبتدأ أخبره من باب ذكر الخ (قوله بعض افراد العام) وهو النبي عن المصوغ مطلقاً المذكور بقوله النبي الخ نذكر فرد من افراد العام يحكمه لا يتخصصه (قوله لا يقصد زينة النساء) أي ولا تطر للزينة في بعض البلاد (قوله ففي هذا) أي الثاني (قوله ويباح الخمر) قال في المصباح الخمر اسم دابة ثم أطلق على الثوب المختم من وبرها والجمع خروز مثل فليس (قوله الذي هو سده) هو صفة للاريسم فلا يقال الذي يظهر في وأي العين هو العمة لا السنية (قوله وبما ربه الأولى) هي قوله ويباح غير مصوغ (قوله وقربا) اسم لما ليس في صفة

ثم تزوجها ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقي أنه عده وقافة فلزمها الاحاد دفوا أن شاركها الشبهة (لا) على (رجعية) ابقاء معظم أحكام النكاح لها وعليها بل قال بعض الأصحاب الأولى لها التزوين عده التي رجعتا لكن المنقول عن الشافعي من الاحاد لها المعدل الأول بتقدير حصته حيث رجعت عده بالزينة ولم يتوهم أنه لفرحها بطلانه (ومستحب) الاحاد (البان) يحتاج أولئك للاستغنى زينة القساده (وفي قول يجب) عليها كما توفى عنها وقرق الأول بانها نجوة بالفراق فلم يناسب حالها وجوبه بخلاف ما لو ماتت من أن قضية الخمر غير محتمل وعليها ولم يقولوا به رباه ليس ذلك فنيته كما عو ظاهراً من جعل المقسم احداً على الميت (وهو) أي الاحاد من أحد و يقال فيه الحداد من حد لغة المع والاصطلاح ترك لبس مصوغ (بما يقصد (زينة) وإن خشن) للنهي الصحيح عنه كالاكتفال والتطيب والاختصاب والظلي ودكر المعصوم والمصوغ بالمفرقة بفتح اوله في رواية من باب ذكر بعض افراد العام على انه لبيان أن الصنع لا بد أن يكون زينة (وقيل يحمل) لبس (ما صبح غزله ثم نسج) للاذن في ثوب العصب في رواية وهو يفتح فسكون بالهمزة نوع من البرود يصنع غزله ثم نسج وأوجب بانه نهي عنه في رواية أخرى فتراضاً والمعنى يرجع عدم الفرق بل هذا المبلغ في الزينة لانه لا يصنع اولاً الا رفيع الثياب (ويباح غير مصوغ) لم يتحدث فيه زينة كتنش (من قطن وصفو وكنان) على اختلاف ألوانها الخلقية وان نمت (وكذا البرسم) لم يصنع ولم يتحدث فيه ذلك أي حرير (في الاصح) لعدم حدوث زينة فيه وإن فصل و يرق ويوجه بان الغالب فيه ابل يقصد لزينة النساء وبذلك يرد ما أطال به الاذرع وغيره من أن كثيراً من نحو الاجر والاصفر الخلق يربو لصفة صفة وشدة يرقه على كثير من المصوغ والثاني يحرم لأن لبسه زينة فقل هذا التلبس العتاني الذي أكثره حرير ويباح الخمر قطعاً لا استتار الاريسم فيه بالمصوف الذي هو سده (و) (يباح مصوغ لا يقصد لزينة) أصلا بل لنحو احتمال وسخ أو مصيبة كسود وما يقرب منه كالأخضر المشبع والكحل وما يقرب منه كالأزرق المشبع ولا يرد على كلامه مصوغ ترددين الزينة وغيره لأن فيه تفصيلاً وهو انه كان لو نهى بظاهره وعبارته الأولى قد تشبه لان الغالب فيه حينئذ أن يقصد للزينة والافلاخ عيارته هذه شاملة له لانه لا يقصده حينئذ زينة (و) يحرم طراز زرك على ثوب لا منسوج معه ما يكثر أي بان عدا الثوب معه ثوب زينة فيما يظهر (حلي ذهب وفضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهي عنه ومنه ما موه باحدها أو منه سمع أن ستره بحيث لا يعرف الا بتأمل كما قاله الاذرع ويفرق بين هذا وما مر في الاواني بان المدار هنا على مجرد الزينة وشم على العين مع الخسلاء وكذا نحو خضام ودودع وعاج وذبل

الاذن والمرا ديه هنا الحلق لا بعيد وبنيغي أن محل حرمه ذلك الم تنصير بتركه فان قصرت ضرراً ولا يحتمل عادة جازها لبس وقياس ما يأتي في الكحل انه لا بد في الضرر من اباحتها للتعيم (قوله أو مشبهه) أي بان حصل له شد صقالة مثلاً بان صار يظن فضة أو ذهباً (قوله وذبل) عبارة المختار الذبل بفتح الدال المهملة شيء كالعاج وهو ظهور السلفاة نقذ منه السوار اه ذكره في فصل الدال المهملة وفي المصباح ادبل وزان فليس شيء كالعاج وقيل هو ظهور السلفاة الهيرة

انهم عدم الله وتغزيره (قوله في المتن مع وصفه بغيره) أي واختيار وعدم شبهة كإبائي (قوله وبؤيده ما يأتي في زينة بك وبالمولى) تتبع في هذا ج لكن وجه التأييد لا يظهر له مما يحذر أن يالمولى صريح وأما الشارح فاذى سيأتي له اختياره كتابة فلا يبدى فيه (قوله أما الرأى الخ) محترز قوله ذكر وأغنى عن بقول المصنف دبر (قوله ومثله بأعاهر كاتني به والدرجة الله تعالى) قال أبى الدخان قال الرجل لم أعلم كونه قد فاولم أنو به قبل قوله لخطاه على كبر من (قوله ودمج) بعم له واللام ودمج اللام أيضا كافى القاموس ٢١٥ فانه قال دمج كجندب في لغته (قوله

نعم يحل لبسه ليلا) ينبغي ان يستثنى من اللبس ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لولية أو نحوها فيصير (قوله الإلحاجة) أي لا يكره (قوله وطيب) أي بان تستعمله وتخرج بذلك ولو كان حرما عمل الطبيب فلا حرمه عليها (قوله لها الزينة) أي غفرق بينها وبين نظيره في المحرم بانه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هما وبانه يشدد عليها ما أكره بليل حرمة نحو الحناء والعصفر عليها هذا لا يكره (قوله قسط) أي كبر العاف وضعا وهو الأكثر اه مصباح (قوله وهو الواوجه) أي وليس للحرمة ان تتبع حيثما ساءت ما خلا فاج (قوله والكتفال) هل يشمل انهاء الباقية الحديقة ولا يهد الشمول لانه حزين في امين المصوحه ورفقه بصرها اه سم على ج (قوله أو

ودمج ان كانت من قوم يتحلون به نعم يحل لبسه للامع الكراهة الإلحاجة كحرازه وفارق حرمة اللبس والطيب ليلانها يصح كان الشهوة غالبوا كذلك الحلى (وكذا يحرم) (أو لا) وضوءه من الجواهر التي يغلى بها ومنها العقيق (في الاصح) (لظهور الزينة فيها ومقابل الاصح) تردد للامام جهمه المصنف وجهها لا يباح لحرل (و) يحرم لغیر حاجة كإبائي (طيب) ابتداء واستدانة فاد اطرات العدة عليه لزها الز التملن على عنه (في بدن) فهو رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أن تتبع لخصوض قليل قسط وأطراف فوعين من الصور وألحق الاسنوى ما في ذلك المحرمة وحالها الزكشي وهو الواوجه (ووجب وطعام) (في) (كحل) (والهابط ان كل ما حرم على المحرم من الطيب والدهن لصور أسن والعيه حرمها لكن لا لادية لعدم النص وليس للقياس مدخل هنا وكل ما حل له ثم حل هذا (و) يحرم (الكتفال) (بند) ولو غير مطيب وان كانت سودا ما يغني عنه وهو الاسود ومثله نساء الاسود وهو العبريخ أو كسوف كونه ولو على بيضاء لا لا يبيض كالنوت (اذ لا زينة فيه) (الإلحاجة كرمه) فعمله ليلا ومعه همارا لان أضرها مصعبه لانه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا ا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر ليلا وطيب فيه فقد لانه شب الوجه أي بوقده ويحسبه فلا يصح ليه الا بالليل واهم حبه بالليل وقد جلاوه على انها كانت محتاجة له ليلا قد نكحها فيه ليلا يات الجواز عند الحاجة مع ان الاولى تركه وأما خبر مسلم جاءت امرأة في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له يا رسول الله ان ابني توفي عننا زوجه وقد أتت عينا فتكلمها افان لا حزين على عينا أو لا نكح ذلك يقول لا فحل على ما نهى تزويج أو نهى صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف على عينا أو انه يحصل لها العزوبه ولكن في رواية اخرى ا عابد الحق قلت أي أخشى ان تنفقي عينا بادنونه قال لا وان افقت وأجاب الشيخ عنه بان المراد ان تنفقت عينا في زعمك لا في العلم انها لا تنفقت والوجه ان الواحاجت له ثم واجاز فيه والدهن للحاجة كالا كعتال الرمد والوجه ضبط الحاجة هنا بحسبية مع نعم وحيث زالت وجب مصعبه أو غسله قورا كالحرم وهو ظاهر (و) يحرم (الصدع) (بدل) (مخبة) (ودماء) (بسم) (ل) (و) كره وهو المسمى بالجرة فان الوجه بقرور وبالأول ويزين مع الثاني ويحرم لا غنى في الحجاب كقوله صاحب البيان وألحق به الطري على ما يزينه كالشعفة وثلثة والخدود من يصير في جميع ذلك (و) يحرم (شعاب خناه ونحوه) (لغيره) (لاحتضاب) (بند) (و) يحل (بند) (فما ظهر من لبس كالأوجه واليد والرجل والمراد بذلك ما يظفره به المنة وتستر له من منه وان كان كسيرا لم يكره

كسره يكون) (و) يجمع فكسر له جوازه نعم عليه الحلى (قوله لا راحه مصعبه) لا في أصري الخ لسانه في طاريف الماذن انه انما يتعدى بغير الجبر (قوله فقال ما هذا يا أم سلمة) فبشبه الحديث ونحوه من قد يجوز نظر الوجه من لاحتية حيث لا شهوة ولا خوف فتعوا أحجب يجوز نهى الله عليه وسلم لم يقصد زينة ما وقعت تحافا وأنه صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لهصمه فيكون ذلك من خصائصه (قوله شبه) (بند) (و) يحذر (قوله وقد جلاوه) (قوله) (و) ان عرس ان في سنده ومجولا (قوله جازقه) لعله لم يحصل المنع على ما يشبهه لانه نظر الكلام ان صاحب ذهنهم قدوة بالليل (قوله الإلحاجة هنا الخ) ومعلوم ان القول عليه في ذلك اختيار طبيب عدل

الناس ٥١ (قوله والوجه لزوم الحد مع اللفظ مع النية وان لم يعترف بالخ) انظر المراد من اول المراد انه يحتمل تلفظ بالكناية واعترف بارادة المعنى الذي هو فذف وان لم يعترف بانه قصد بذلك التذف بمعنى التحريم تامل (قوله ويجري نحو ذلك في اجنبى واحنية فتكون كالزوجة وجهه في أنت ارنى منى في الصورة السابعة احتمال أنت اهدى للزنا منى كوجهه به ٥٢ (قوله خلافاً للجوينى) عبارة الجوينى اذا فذف رجل امرأته هو لا يعبر بها حين فذفها لكونها متبعية بغيرها وكان ذلك في ظن

(قوله والغالبه) هي عمر ٢١٦ ومسك وكافور (قوله كالثياب) أى فيصيرم (قوله بل صرح الماوردى الخ)

معتد (قوله في حق غير المحمده) أى الاذان الزوج (قوله ونحوه) أى عما يتزين به لا كزيت ومن (قوله بناء على جواز دخولها) معتد (قوله خروج محرم) أى بان كان لغبر ضروره فان كان لغبر ضروره جاز (قوله ان علمت حرمه ذلك) ظاهره وان بعد عهدا بالاسلام ونشأت بين أظهر العلماء (قوله فلو تركت ذلك) أى تركت التزين وكانت على صورة المحمده لم تأثم لعدم قصد (قوله التفتع بطيباب الصبر) عبارة المختار الجليلاب المفضة اهو عليه فهو استعارة بالكناية واستعارة تحصيلية فتشبه الصبر بانسان مستتر جامع رويته استعارة بالكناية وانبات الجليلاب له استعارة تحصيلية (قوله واغراض للعدة) قد يجمع تسمية ماد كرخصة لان الرخصة الحكم المتغير اليه السهل للعدم قيام السبب للحكم الاصلى والاحداد على المعتدة

نحت الثياب كالرجلين فان دفع به ما قاله المقتضى هنا اما ما نحت الثياب فلا والغالبه وان ذهب ريحها كالغضب ويحرم تصفيف شعر الطرة وتجديد شعر الاصداخ وتطريفاً بأصابعها وتقش وجهها (ويجمل فيجمل فراش وأثاث) بثلاثين وهو متاع البيت بان تزين بهما بانواع الملابس والاواني ونحوه لان الاحداد في البدن لاني الفرض ونحوه واما الغطاء فلا شبهة كقوله ابن الرضا انه كالثياب لا لباس أى يوليها كاجنحه الشجر خلافاً للركنى (و) يحمل لها (تنظيف بفعل وأصوف) ظفر وازالة نحو شعر عانة (وازاله وسخ) ولو ظاهراً بسد ونحوه لانها ليست من الزينة أى الادعية الى الجماع فلا ينافي اطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة اما الزينة الشعر يتضمّن زينة كاختصاص حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتقع منه كاجنحه بعض المتأخرين بل صرح الماوردى بامتناع ذلك في حق غير المحمده ومهر في شروط الصلاة سن ازالة شعر لحية أو شارب نبت المرأة (قلت ويحمل) لها (امتناساً) بل لا ترجيل بدهن ويجوز بتوصدروا النهى الواردة على الامتناسط محمول على غشط بطيب ونحوه (و) يحمل لها (جام) بناء على جواز دخولها له بلا ضروره (ان لم يكن) فيه (خروج محرم) فان مكث حرم (ولو تركت) المحمده المكلفة (الاحداد) الواجب عليها المدة أو بعضها (عمت) ان علمت حرمه ذلك كقوله ابن المقرئ وغير المكلفة ولها قائم مقامها (وانقضت العدة) مع العصيان (كالوفارقت) المعتدة (المسكن) الذي يجب عليها ملازمته لا عذر فانها تسمى وتنقض عتدها (ولو بلغها الوفاة) أى موت زوجها يلحق بذلك طلاقها (بعد المدة) للعدة (كانت منقضية) فلا يلزم مهادنتها لان الصغيرة تعتد مع عدم قصدتها (ولها) أى المرأة من وجه أو غيرها (احداد على غير زوج) من الموتى (ثلاثة أيام) فاقبل (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الاحداد (والله أعلم) فلو تركت ذلك بلا قصد لم تأثم لغبرين السابقين ولان في تمامية عدم الرضا بالقضاء لا ليق بها التفتع بجلاباب الصبر واغراض للعدة في عتدها لحد ما على المقصود من العدة ولنفسها في الثلاث لان النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذلك سن فيها التعزير وتكسر بعدها اعلام الحزن والاشبه بما ذكره الاذرى عن اشارة القاضي أن المراد بغير الزوج القريب فيجتمع على الاجنبية الاحداد على الاجنبى مطلقاً ولو ساعة والحق القزى بحدائق القريب المسدوق والعالم والصالح والسيّد والمولوك والصبر كالحقرا من ذكر به في أعذار الجمعة والجماعة وضابطه ان من حزن لوفاته فلها الاحداد عليه ثلاثه قومن لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاحصاء على هذا وظاهر الزوج لوفاته كما ينقص به عتده حرم عليها فله وأقهر كلام المصنف امتناع الاحداد على الرجل ثلاثة على قريبه وهو كذلك وقول الامام ان الحزن في المدة غير مختص بالنساء مجموع كقوله ابن الرضا فانه شرع للنساء لنقص عقلمن المتقضى عدم الصبر مع ان الشارع اوجب الاحداد على النساء دون الرجال

واجب فتنقل لسهل بل لصعب وعبارة صح ولم يجر ذلك في المعتدة لثلاث الخ اهو (قوله فصل ولو ساعة) ظاهره وان لم تكن زينة وخالفه في فيما ذكر (قوله حرم عليها فعله) أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه (قوله وهو كذلك) انظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا وعيد على فعله ويجرد النهى انما يقتضى الصبر لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجه انه كبيرة وقد يتوقف فيه

ثم إن أزوجته فليس ذلك قذف ولا إمان إلى أن قال وإنما فصلنا بين هذه المسئلة ومساير مسائل القذف لانه إذا عرف من قذف فظاهر القذف أنه انحصار قاذفها عن تصديق ذلك الخبر وجوب عليه الحد والعان وأما إذا كان لا يعرف القذوفة فلا يتصور أن يتخير عن أحوالها وإرادتها الزاني آخر ما أطالبه (قوله أي علم من له عليه ولادة) لعله من خصوص جهة في فصل في بيان سكي المعتدة (قوله وملازمتها الخ) أي وما يتبع ذلك تخروجها القضاة حاجة (قوله عطف على المجرور) هو قوله طلاق (قوله لوجوبها) يؤخذ منه أنها تنسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الإسقاط منها لوجوب سكاها بطاوع غيره (قوله ولا مولا) عطف على قوله لمعتدة (قوله وهو كذلك) أي ومع ذلك يجب عليها ملازمة المسكن الذي فورق فيه أه شيئا إلى يدي وقوله يجب عليها أي المعتدة لشبهة أه مع قال وأما لوجوب على أم الولد فبنيته نظر وسياق في كلام الشارح ما يصرح بوجوب الملازمة على المعتدة عن شبهة في قوله بعد قول ٢١٧ المستفقت ولها الخروج الخ

حيث قال وشبهة الخ (قوله عاذاحق السكي) أي من وقت المود (قوله رجع هو عليها بذلك) وصورة ذلك أن تصد بسكاها غاصبة بخلاف ما لو تزكها الزوج ساكنة ولم يطلها بخروج ولا غيره فانه المغفوت لحقه اختيارا فلا أجر له أه سم على حج ولعل وجه ذلك أنها لما كانت مسفقة للسكنى رضاً للزوج استعصب ذلك ولأن الفالس على الأزواج أنهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب التشو (قوله والأصغرة الخ) ما ذكره هنا موافق لما اقتضاه كلامه أول العدد حيث قد وجوب العدة

(فصل ثلث) في سكي المعتدة وملازمتها مسكن قرافتها (حب سكي لمعتدة طلاق) ما دل أو حامل (ولو بان) بغيره كإعطائه عطف على المجرور ونفسه أولى أي ولو كانت باتنا ويموزرعه بتقدير مبدئ المحض أو ولو هي بان ويستقر وجوبها إلى انقضاء عدتها لقوله تعالى استكونهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوت أزواجهن وأضافها إليهن للسكنى كالأول كانت إضافة ذلك لم تحسن بالطلاق ولو أسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تنسقط كالتأنيبه المستفولة لوجوبها وما يوم وأسقاط ما لم يجب لا غوافهم تقيده بالمعتدة عن طلاق عدمها لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولا مولا عتقت وهو كذلك (الأناتمة) سواء أ كان ذلك قبل طلاقها كما صرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولي فانها لا سكي لها في العدة فان عادت إلى الطاعة عاذاحق السكي كما صرح به المتولي وفي مدة التشو رجع عليها مستحق المسكن بأجره ونقياسه أنه لو كان ملك الزوج رجع هو عليها بذلك والأصغرة لا تختصم الوطء بان استدخلت مائه المحترم فلا سكي لها كالنفقة والأمة لم تسلم إلا ولا وغاروا الامن وجبت العدة بقوله بان طلقت ثم أقرت بالاصابة وأنكرها الزوج فلا نفقة ولا سكي لها وعليها العدة (و) حب سكي (لمعتدة وفاة) أيضا حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلة في القمة (في الإظهار) لاهمه صلى الله عليه وسلم فربعة بضم الفاء بنت ماك أحب أي سعيد الخدري لما قيل لزوجها أن تفككت في بيته حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر رحمه الترمذي وغيره والثاني لا سكي لها كالتفقة لها وأجاب الأول بان لسكي لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها انقطعت في الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تنسقط ومحل الخلاف كما حكاه في المطالب عن الأصحاب ما لم يطلقها قبل الوفاة رجعا والام تنسقط قطعا لأنها استصفتها بالطلاق فلم تنسقط بالموت لكن حتى الجرجاني طرد القولين فيها وبوقته الطلاق الكتاب هذا

٢٨ غاية من بوط الصغير بينته لوط ولم يذكر ذلك في الصغيرة فافتضى أنه لا فرق بين تبنيها للوط وعدمه لكن تقدم عن شيئا الزياي وسر فقلنا عن الشارح خلاصه أنهم الآن قال لا يلزم من التهي للوط طلاقته فليراجع ثم التصو بيقوله بان استدخلت مائه الخ انما هو لكون الكلام في عدة الطلاق أو لوجوب العدة قد يوجد بغير ذلك كالتموت في عنها (قوله ولمعتدة وفاة) قال في الروض وإن مات زوج العدة فقاتت انقضت عدتها في حياته لم تنسقط العدة عنها ولم تترك أي لا تراه قال في شرحه قال الأذرى وهذا قيد الفاعل بالجميع فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر أخذ من التقيد بذلك قال فإن لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا أو بائنا فاعتدت أنه كان رجعيا وإنما تترك فلا شهة تصديقها لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الأبالة أه سم على حج (قوله والام تنسقط قطعا) أي السكي وأما النفقة فنسقط كما تقدم لمعتدة المصنف وإن مات عن رجعية الخ أه وعليه فانظر الفرق بينهما ولعله أن السكي لما كانت راجعة لحفظ مائه كانت منقضا ما دة عليه فاحتيط فيها لم يحتط بجله في وجوب النفقة (قوله فلم تنسقط بالموت) معناه

الأبوة قلنا حمل وليراجع (قوله لم يكن مقرباً من ناطعاً) أي لأن الأقرار لا يكون بالكليات (قوله وقيل فيها وجهان) يعني (قوله هو فسخ) أراد به ما شغل الانتصاف (قوله لم تجب) كأن كانت ناشئة (قوله ويقوم وارثه) وهل طلب ذلك منها مباح أم مسنون فيه نظر والأقرب الثاني (قوله سكنت حيث شاءت) يعني أن بقى أن بقى الأقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن (قوله وانما تسكن) ولو مضت العدة أو بعضها ولم يطلب بالسكنى لم تصدر بنافي الأمة بخلاف النقطة لاهام عاوضه ٥١ هـ وكتب عليه سم ماضه ٢١٨ قال في شرح الروض وكذا في حطب النكاح اهـ أي ومثل العدة لو طاعة إذا مضت

(و) يجب امتدة (فسخ) بيبب أو ردة أو اسلام أو رضاع أيضاً (على المذهب) لأنها امتدة عن نكاح صريح بفرقة في الحياة فاشبهت المطلقة بتحصين النساء والطريق الثاني على قولين كالمدة عن وفاة وسكت المصنف عن استثناء الناشئة في عدة الوفاة والفسخ لعدم عماد كره في الطلاق لاستوائهما في الحكم كما صرح به القاضي والمتولي فبين مات عنها ثلث تزوجت بالسكنى للأئمة كاتفل في الروضة عن البغوى القطع به ولو طلب الزوج اسكان معتدة لم تجب سكاها لأنها الإجابة حفظاً لها وهو يقوم وارثه مقامه لأن لا غرض في صون ما وارثه بل غير الوارث في ذلك كالوارث كما قاله الروابي تبعاً لما ورد في أي حيث لا رية ويقارن عدم لزوم إجابة أجنبي بوفاء دين ميت أو مطلق بخلاف الوارث لأن ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بد له فزعم القبول لئلا يتعطل وبأن حفظ الإنسان من مهمات الأمور المطلوبة بخلاف الدين وأنه أغار بدلو كان التبرع عليها وهو أغار توجه على الميت فإن لم يوجد مترع حسن للإمام أسكاهم بيت المال حيث لا تركه لاسماعيل عند إتمامها ريسة وإن لم يسكنها أحد سكنت حيث شاءت (و) انما تسكن) يضم أوله كما يحطه أي المعتدة حيث وجب سكاها (في مسكن) مستحق للزوج لا نفي بها (كانت فيه عند القرعة) يموت أو غيره لا لا يوجد حديث فرقة الماوين (وليس للزوج وغيره إخراجها ولا لها تزوج) منه وإن رضى به الزوج حيث لا غرض كما يأتي لأن في العدة حقاً تعالى وهو لا يسقط ما تراضى لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وتعمل كلامه الرجعية وبه صرح في النهاية ونص عليه في الام كما قاله ابن الرافعة وغيره وقال السبكي أنه أولى بالطلاق الآتية والأدري أنه المذهب المشهور والركن في أنه الصواب ولا يجتمع على المطلق الحلوها ما ضل عن الاحتجاج فلبست كالزوجة لكن في حاوى الماوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين أنه أن يسكنها حيث شاء وجزم به المصنف في نكته (قلت ولها الخروج في عدة وفاة) وشبهة ونكاح فاسد (وكذا بائن) ومفسوخ نكاحها وضابطه كل معتدة لم تجب نفقتها وقد تنعاطى حاجتها للخروج (في النهار لشره طعام) يبيع أو شره (غز لوضوه) ككان وقطن لحاجتها للخروج (في النهار لشره طعام) يبيع سلى فاردت أن تحفظها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال جذى عسى أن تفسد في أو تفعلى معروف قال الشافعي ونقل الأنصار قريباس منازلهم والجذاذ لا يكون الأنهار أو ردة ذلك في البائن ويقاس بها المتوفى عنها زوجها أو الوافى كلامه بمعنى أو (وكذا) لها الخروج (ليسا إلى دار جارة لغزل وحديث ونحوها) للتانس (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) لمارواه الشافعي والبيهقي رجوعها الله تعالى أن رجلا استشهدوا بأحد فقالت

العدة أو بعضها ولم يطلب بالسكنى في أنها لا تصير ديناً المنكوحه إذا كانت السكنى في حالة النكاح ولم يطلب بها (قوله كانت فيه عند القرعة) أي وتقديم سكاها على مؤنة النصب - يراد به حق تعلق بعين التركة وليس هو من الدين المرسلة في الذمة وينبغي أن هذا إذا كان ملكه أو يسحق منفعة مدة عدتها بإجارة ويحتمل أنه إذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بإجرة المسكن على مؤنة النصب أيضاً ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بإجرة يوم الموت فقط لا دامه لا يجب الإبدخوله فلم يزاحم مؤنة النصب (قوله وبه صرح في النهاية) معتد (قوله لكن في حاوى الماوردى الخ) ضعيف (قوله قال طلق خالتي) أي ثلاثاً كما هو قضية قول ج غير

مسلم أصلى الله عليه وسلم أدب مطلقه ثلاثاً أن تخرج لجذاذ نخلها أو وافقه ظاهر قول الشارح الآتى ورد ذلك في البائن (قوله أن تجز) بابه رد اهـ مختار (قوله لغزل وحديث الخ) ظاهره أن كان عندها من يحدنها وتأنس به لكن قال ج بشرط أن لا يكون عندها من يحدنها ويؤد به على الأوجه (قوله وتبيت في بيتها) أي وإن كان لها صناعة تقتضى خروجها للابسل كالسمائة بين العامة بالعامة وينبغي أن يحمله إذا لم تنحى إلى الخروج في تحصيل نفقتها والأجازه الخروج

في مسئلة الاعضاء وسكت عن مقابل ما بعدهما وتكفل بشيخه كالجلال وفي كلام الشاويح اياهم قوله وان لم يقد له عمل الوالو
للحال ولا فاقابل لاسيما ان يقول بسقوط العفة فيما اذا قلده قوله ولو يغير ذلك الزنا يعني سقط حدى من تذفه قبل ذلك
الزنا ولا حدى من تذفه بعده الزنا قوله ولو قذف خصما زنا بعله المقذوف الخ لم يظهر المراد من هذا اظنتا مل
قوله فينبى اي افسيت قوله تاوى اي ترجع قوله فلا تخرج لما ذكر الابدانه هو ظاهر بناء على ما تقدم عن الحاوي
انه يسكنها حيث شئت اما على المعتمد من انه لا يسكن افي غير المسكن الذي ٢١٩ فووقت فيه فيسكن لان ملازمة

للمسكن حق الله فلا
يسقط باذنه ثم قال اللهم
الان يقال تسامحوا فيه
لعدم المفارقة للسكن
بالمرة فتعذر ملازمة له
عرفا قوله لانها مكففة
ففيه التعليل بما ذكر
انها لو احتاجت للخروج
لفير العفة ككثرتها
قطن ويبيع غزل وتانسها
بجارية البلاء لما انخرج
لذلك قوله المادة ينبي
القابلة حتى لو اعتبده
الحديث جميع القيسل
فينبى الامتناع لانه نادر
في المادة اه سم على ج
قوله او ما لها ومثل
ما لها مل شعرها اه ج
ويمكن دخوله في قول
الشاويح ما لها يعمل
الاضافة لجرد ان لها هذا
عليه قوله او اختصا بها
كذلك اه ج قال سم
عنه قوله كذلك الخلاق
القصة هنا فيه نظر اذ
لا وجه لجواز الخروج
لخوف على كف من
سرجين فينبى ان لا يرجع

نساؤه بل رسول الله انا نستوحش في مو تنافيت عند احدنا فان لم يكن صلى الله عليه وسلم
ان يصدق عند احدها فان كان وقت النوم تاوى على واحدة الى بيتها اما الرجعة فلا تخرج
لما ذكر الابدانه لانها مكففة بالنفقة وكذلك كانت حاملا لوجوب نفقة فلا تخرج للضرورة
او اذنه وكذلك البقية حواشيها ككثرتها قطن كان له السبي ولو كان لسان من يقضى حواشيها
لم تخرج للضرورة ونحوه يجوز الخروج ليلان احتاج اليه ولم يحكمها نارا او الاشبه كما يحسنه
ابن شبة في الرجوع الى محلها المادة ومعالم ان شرط الخروج مطقة انها يظهر ان المراد
بالجار هنا الملاصق او ملاصقه ونحوه لا ما من في الوصية وتنتقل من المسكن لخوف من
هدم او غرق على نفسها او ما لها ان قل او اختصا بها فيما يظهر او على نفسها من فساق
لجوارحه فقد اخرج صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في الانتقال حيث كانت في مكان
مخيف كمارواه ابو دود او تاذت الجيران بكسر الجيم او تاذوا همها اذى شديدا
لا يمتثل عادة كاهو ظاهر والله اعلم للعامة الى ذلك وقد فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى الا
ان ياتين بباحشة مينة بالبذاءة على الاحكام وغيرهم وفي رواية لمسلم ان فاطمة بنت قيس
كانت تبذو على احائها فنقلها صلى الله عليه وسلم الى بيت ام مكتوم وما في الرافعي من
انها فاطمة بنت ابي حنيفة سبق ذكره وحيث نقلت سكنت في اقرب الاماكن الى الاول كما قاله
الرافعي عن الجهور وقال الزركشي المنصوص في الام ان الزوج يحصنها حيث رضى لاحت
شاعت وافهم تنقيده الذي بالشدة عدم اعتبار القليل وهو كذلك اذ لا يتناول منه احد ومن
الجيران الاجاءهم اقارب الزوج نعم ان استدأهاهم او عكسه وكنت الدار ضيقة فقلهم
الزوج عنها كالمكان المسكن لها وكذلك كانت يد ابا جهم بذكرهم نقلوا دونها لانها احق
بدار اوبها كما قاله قال الاذني ولعل المراد ان الاولى فقلهم دونهم ونخرج بالجيران ما لو طفت
بيت اوبهم لو تاذت بهم او هم بها لانتقل اذ الوحشة لا تطول بينهم وشين جل كلام المصنف
على ما اذا كان تاذهم من امر لم تعددهم به والا اجبرت هي على تركه ولم يحل لها الانتقال
حينئذ كاهو ظاهر ولا يختص الخروج بما ذكر بل لو لم يحدا وعين في دعوى خرجت له ان
كانت رزة فان كانت مخدرة حدث وحلفت في مسكنها بان يحضر الحام لم لها اربعين ثاقبه اليها
او زما العدة بدار الحرب هاجرت منها الدار الاسلام ما لم تأمن على نفسها او غيرها بما لا فلا
تم اجر حتى تعتد او زنت المعتدة وهي بكر غربت ولا يؤخر تفرجها في انتصاها ما ولا تعذر في
الخروج لزيارة وزياره ونجسب حجة اسلام ونحوها من الاغراض المدة من الزيادة دون

قوله كذلك لقوله ايضا وان قل تمام اه ولعل هذا حكمه سقطا الشارح لهذا التشديد قوله الى بيت ام مكتوم عبارة
ج ابن ام مكتوم ثم رتبة في بعض النسخ كذلك قوله وبذت عليهم اي الاجاء قوله فتلاودتها اي الاجاء قوله قال
الاذني الخ معتمد قوله فلا تنقل اي لا يجوز ذلك قوله ان كانت رزة اي كثيرة الخروج قوله بان يحضر الحام اي
وجوبا قوله هاجرت منها الدار الاسلام قياس ما ياتي من له لو تيمزسكاها في محل الطلاق وجبت في اقرب محل اليه ان
تسكن هناك في اقرب محل بل بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث امنت فيه بل ينبي اني لو امنت في محل من دار الحرب غير
محل الطلاق وجب اعتد ادها فيه قوله ونجسب حجة اسلام خرج بما لو يذرنه في وقت معين او اخبرها لطيب عدل بانها

(قوله ولا تسمع الدعوى بالزنا والغلب) في العبارة تسمع والمراد به لا تسمع الدعوى ولا يسر الغلب (قوله الذي فيه الشركة) يعني السوط الذي فيه الشركة كما ذكره ثلاثة في فصل في بيان حكم قذف الزوج الخ (قوله لا احتياجه حيف فلا انتقام منها الخ) عبارة الجلال المحلى وانما جاز حينئذ القذف المترتب عليه العمان الذي يقتضيه به من الاحتياجه الخ (قوله وكان شاع زناها الخ) ٢٢٠ معطوف على قول المصنف كشيعاء زناها على قوله كان زناها في غلوه فهو بمجرده

يؤكد التلويح ككل واحد مما بعده (قوله لا يبرعها) دخل عليها القصور فقرأ أو (أكره) هذا لتلويح لما في اليمين خاصة لما بعده أيضا كما لا يخفى (قوله) وأمكن كونه منه ظاهرا أي بخلاف ما إذا لم يكن شرعا كونه منه كان أنت به لا دون ستة أشهر فانه مني عنه شرعا فلا يلزمه النفي (قوله زمه قذفها) قال الشهاب سم وتنبه صادق مع امكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما إذا كان احتمال كونه ان آخرت غضبت فخرج لذلك حينئذ بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة لكن في سم على حج تنبيه قال الأذري ولينظر فيما لو قال أهل الطب انها لم تنج في هذا في الوقت غضبت هل تقدم الحج فتدعيها لحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تنج عام كذا فحصل الفوت فيه بطلاق أو موت (قوله وجبت

المسكنات ولو انتقلت الى مسكن في البلد (بإذن الزوج فوجبت العدة) في أثناء الطريق بطلاق أو فسخ أو موت قبل وصولها اليه أي المسكن (اعتدت فيه) في الأول (على النص) في الام لانها مأمورة بالمقام فيه مجموعة من الأول وقبل تعتد في الأول لان الفرق لم تحصل في الثاني وتيسر تغييره بينهما أما إذا وجبت العدة بعد وصولها فتعتد فيه جزاء المعرة في النقلة بينها وان لم تنقل الامتعة والخدم وغيرهما من الأول حتى لو عادت لنقل متاعها وأخدمها فطلقتها فيه اعتدت في الثاني (أو) انتقلت من الأول (بغير إذن) من الزوج فوجبت العدة ولو بعد وصولها الى الثاني ولم يذن لها في المقام فيه (في الأول) يلزمها الاستعداد وان لم ينجب العدة الا بعد وصولها لثاني لمصانها بذلك نعم ان أذن لها بعد الوصول اليه في المقام فيه كان كالنقلة باذنه (وكذا) تعتد ايضا في الأول (ولو أذن) لها في الانتقال منه (ثم وجبت) عليها (قبل الخروج) منه وان بعثت أمتهما وأخدمها الى الثاني لانه المنزل الذي وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها في الانتقال الى بلد فكمسكن) فيبذل كرقال الأذري وغيره وقضية كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الخروج من البلد والمجبة اعتبار موضع الترخص (أو) أذن لها في (سفر) أو عجرة (أو تجارة) أو سقالات مظلة أو غيرها (ثم وجبت) عليها العدة (في) أثناء الطريق فلها الرجوع الى الأول (والخمس) في الـ فلو نزلت في قطعها عن السفر مشقة لاسبها اذا عدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرقعة والافضل لها الرجوع لتعتد في منزلها كما نقله عن الشيخ أبي حامد وأقره وهي معتدة في سيرها وخرج بالطريق ما لو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا وما لو وجبت فيه ولم تنفارق عمران البلد فيجب العود في الأصح عند الجمهور كما في أصل الروضة اذ لم تنسج في السفر (فان مضت) لقصدها وبقته (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة عمل لاجب الحاجة وان زادت أقامت على مدة المسافرين كما شمل كلامهم وافهم انها لو انقضت قبل ثلاثة أيام امتنع عليها السكنا لها وهو الأصح في زيادة الروضة وبه قطع في المحرر وان اقتضى كلام الشرحين خلافه ثم بعد قضائها جنتها (بجيب الرجوع) حالا (لتمتد البقية) منها (في المسكن) لئلا يفرقتها لان الأصل في ذلك فان لم تقص اعتدت البقية في مسكن أو سواء في وجوب رجوعها أذكرت شيئا منها فيه أم كانت تنقض في الرجوع كما في الشرح والروضة لعدم اذنه في أقامتها وعودها ما أذن فيه من جهته أما سفرها لزهة أو زيارة أو سفر غير الزوج فلا تزدعي مدة إقامة المسافرين ثم تعود فان قدر لها مدة في نقلة أو سفر ما جبه أو في غيره كاعتكاف استوفى قواعد لتقام العدة وان انقضت في الطريق كما مر ونصى بالناخير بغير عذر تكوف في الطريق وعدم رخصة ولو جهل أمر سفرها بان أذن لها ولم يذكر حاجة ولا زهرة ولا إقامة ولا رجوع عاجل على سفر النقلة كما قاله الرائي وغيره ولو أوجعت بحج أو قران باذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات وخافت فوته لم يصح

العدة بعد وصولها) أي الى الثاني (قوله مظلة) بكسر اللام اسم للتظلم اما ما يقع عليه من المطر أو الشمس أو النار بالنهي (قوله ولو وجبت) هذا علم من قوله قبل والمجبة اعتبار موضع الترخص (قوله وان اقتضى كلام الشرحين خلافه) أي هو انها تكملها (قوله وعودها) أي بل وفيه قريب من المحل الذي كان حقه ان تعتد فيه (قوله فلا تزدعي مدة إقامة المسافرين) أي أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج (قوله جل على سفر النقلة) أي فتعتد فيما عرفت اليه الوقت

من الزنا أقوى أنعم الله) أتى في قول المصنف ولوعز زناها الخ فليراجع اه (قوله ويمكن جعل كلام الكتاب على ذلك) أي بان
يقال الحمل فيه صادق بالزوم وقد مر تنقيده بمثل ما قبله هذا الوجه (قوله ولا يضر بآيات زناها) العمل الضعيف يضر
الرد والافتقار من حمل القذف واللعان عند علم الزنا وغلبة الظن به مطلقا ٢٢١ (فصل في كيفية الاعان الخ)

الوقت خرجت وجوبها وهي مستعدة لتقدم الاحرام وان امنت الفوات لسعة الوقت بازلها
الخروج انما للشافعي تعين التأخير من مشقة مصاربة الاحرام وان اذن لها فيه ثم طلقها
أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الاذن فلا تفرقان أحرمتم تخرج قبل انقضاء
العدة وان فات الميعاد انقضت عدتها انما نسكها ان في وقتها والاحتياط بالعمل بعمرة
ولزمتها انقضت ودم الفوات (ولو خرجت الى غير الدار المألوقة) لها السكنى فيها (فطلق
وقال ما اذنت لك) في الخروج وادعت هي اذنه فيه (صدق) هو وكذا وارثه يمينه لان
الاصل عدم الاذن فيجب عليها الرجوع حال االى المألوقة فان واقعتها على الاذن في الخروج
لم يجب الرجوع حال اوازنتها لنفسها في اذنه في الخروج لتسير البلد المألوقة ككاذب (ولو طالت
فغلت) أي اذنت في القنلة الى محل كذا فالعدة فيه (فقال) لها بل اذنت لك في الخروج
اليه (لحاجة) عنها فتلك المدة في الاول (صدق) يمينه (على المذهب) الا انه اعلى بقصده
وارادته ولان القول قوله في أصل الادن فكذا في صفته ومقابله تصديقه بيمينه لان الظاهر
معها يكون في الثاني ولا تهاجم على سفر واحد وهو يعنى سفرين والاصل عدم الثاني وهما
قولان محكان فيم اذا اختلفت هي ووارث الزوج في كيفية الاذن والمذهب تصديقه بيمينه
لان كونها في المنزل الشافعي يشهد بصدقها ورجح جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق
الحاق جسمها والوارث اجنبي عنها ولانها اعرف بما جرى من الوارث (ومتزل بدوية) ينفق الدال
نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبويه (ويتمهم) بنحو (شعر) كصوف
(كثرتل حضرة) في لزوم ملازمة من في العدة ولو ارسل في انتباهه الى الحى ارتحللت معهم
للضرورة او بعضهم وفي المتقين قوة ومنعة امتنع ارتحل لها وان ارتحل اهلها وفي الباقين
قوة ومنعة غير متبين الاقامة والارتحال لا يفرق الا اهل عسرة موحشة وهذا مما
يختلف فيه البدوية والحضرية فان اهلها والارتحال لم يرسل معهم مع التعليل بقضى
عدم الفرق وقول الملقني محل التصديق في المتوفى عنها زوجها والبان الطلاق اما الرجعة
فلطقتا مطلب اقامتها اذا كان في المقيمين كما هو ظاهر نص الامام وفيه توقف لتقصيره بترك
الرجعة مبني على انه ان سكن الرجعة حيث شاءوا والمنهور انها كغيرها كالمروحة فليس
له منها وما في حالة ارتحالها معهم الاقامة متطرفة دونهم في نحو قرية في الطريق لتعنته
فانه البقي يحال المستعدة من سيرها وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت امتنع عليها
الحرب لعودهم بعد امنهم ومقتضى الحاق البدوية بالحضرية في عاصم فهمان تهلوا اذن
لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخرتها فخرجت منه ولم تقبل الى الاخر هل يجب
عليها المضي أو الرجوع واذا نزلها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجلب سبب
العدة من موت او طلاق بين الحلتين او بعد خروجها من منزل وقبل مفارقة حلتها لم تغض
او ترجع على التفصيل السابق في الحضرية وسكت في الروضة كاصها عن جمع ذلك لول

ومنعه) عطف تفسير على قوة ومنعه بخصيتين وقد تسكن تحتها (قوله فان اهما) أى الحضريه وقوله لو ربحوا لعل المراد من قوله لو ارتحلو انه ارتحل بعضهم وفى السابقين قوة والابن ينجى جواز ارتحلها اذا ارتحل الجميع (قوله والشهور انما كتبها) معقد (قوله ولها) أى البدوية (قوله السابق فى الحضريه) ويستفاد منه ان لافريقين تقارب الحلل جدا او تساعدا وان المدار على وصولها الى حد تقصيره الصلاة لو قصدت مسافة القصير

سكت أو قال في الجواب لا يلزم من الحذف ما تمت به بقضه لئلا ينع وان سكن قد انكر القذف قال ما لم يمتك لا احتمال التأويل بان الصدق ليس برى أو بان ما لم يمتك به ليس بخذف باطل بل هو صدق فالكسوت وقوله لا يلزم من الحدوا انكاره القذف مع التأويل أو احتجنا ٢٢٢ له ليس انكار القذف ولا تكذيبا للبيئة في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه

بالبيئة فصار كانه لم ينكر و يقول في لسانه أشهد بالله اني لم اصادق فيها أنبت على رمي اباه بالزنا انتهت (قوله تعالى) عبارة شرح الروض وعدل (قوله اخرج الزوج) أي وهل تصح الاجرة على تدمير السفينة أو لا فيه نظر والا قرب الاول (قوله كان زوجة) أي أخذ من كلام المصنف الآتي (قوله قال الاذري الم) معتمد (قوله لا أعرف التفرقة) أي بين حال الزوجية وغيرها في اعتبارها (قوله فيصنع في الاظهر) أي أن لا مدة معلومة وعليه فلو حاض بعد البيع هل يبين بطلان لمسير زوجها من ذوات الاقراء أو لا ويغير المشتري لانه يقتصر في الدوام مالا يفتقر في الابتداء فظهر والا قرب الثاني ثم رأيت صرح بذلك وعبارته فان حاض في اثنتائها وانتقلت الى الاقراء لم تنقض في غير المشتري (قوله بان طلب أكثر منها) أي وان قل (قوله بارية أو وصية) ويفرق بين هذا وبين ما لو

طلتها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان تنفرد عن مطلقها بمسكن عراضه فيها لا لتساعدها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كيث من خان وان لم تنفرد بذلك فان معها لم يحرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة اخرج الزوج منها واعتدت هي فيها وان لم تجد محرما متصفا بذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشط واعتدت فيه فان تعذر ذنوها واستمرت وتحت عنه بحسب الامكان (واذا كان المسكن ملكا له) ويلقب بها بان سكن مثلهافي مثله (تبيين) استدانتها فيه وليس لاحدا انراجها منه بغير عندها نعم لو رهنه على دين قبل ذلك ثم حل الدين بعد طلاقها وتعين بيعه في وقته باز وتقلت منه ان لم يرض المشتري باقامتها فيه باجرة مثله كما يحسنه الاذري وأما غير الاذري في افلا بكاه كالزوجة خلافا لفرق وفي كلام المصنف اشارة الى اعتبار الاذري في المسكن لابه كما في حال الزوجية وقول الماوردي براهي مال الزوجة لاحال الزوج معترض فقد قال الاذري لا أعرف التفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) مالم يقض عدتها حيث كانت باقرا أو جعل لان المنفعة مسخرة وأخر المدة غير مألوم (الآتي عدة ذات أشهر فكمه مستأجر) بفن الجهم فيصنع في الاظهر (وقيل) بيع مسكنها (باطل) أي قطعوا فرق بان المستأجر على المنفعة والمعدة لا تملكها فيصير كأن المطلق باعه واستثنى منفعة لنفسه مدة معلومة وذلك باطل ومحل الخلاف حيث لم تنكس المعدة هي المستأجرة والاصح جزما (أو) كان (مستأرا منها) المعدة (فيه) لان السكنى ثابتة في المستأرا كالملوك فخلتها الآية وليس الزوج ينقلها لنعلق حقه تعالى بذلك (فان رجع المعسر) فيه (ولم يرض باجرة) مثل مسكنها بان طلب أكثر منه أو امتنع من اجاره (نقلت) الى اقرب ما وجدوا فهم كلامه امتناع النقل مع رضاه باجرة النسل فيصير الزوج على بذلها كاتقلاؤه عن المتولى واقراء وان توقف فيه الاذري فيما لو قدر على مسكن بمجانبة بارية أو وصية أو نحوه هما وخرج المعسر عن أهلية التبرع بغيره وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه قال في المطلب ولم يفرقوا بين كون الاعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعدها وعمل بالمال لم يمت لحق الله تعالى كما تفرق في ميت وفرق الروي بين زوجهافي نحو الاعارة للبناء وعدمها هنا بانه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها لها لو رجع بخلاف نحو الهدم ثم يقال بطله هنا والحاصل حينئذ جواز رجوع المعسر للمعدة مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كاتفرق في باب العارية فدعوى نصريهم بما ظاه في المطلب خلط والوجه أن المعسر الراعي لو رضى بسكاها لعاره بعد انتقالها لعار أو مستأجر لم يلزمه العود للاول لانها غير آمنة من رجوعه بعد (وكذا مستأجر انقضت مدته) فلتنقل منه حيث لم يرض مالكة بتجدي اجارة باجرة مثل بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا تنقل وفي معنى المستأجر الموصى له بالسكنى مدة وانقضت (أو) لزمتها العدة وهي بمسكن مسحق (لما استمرت) فيه وجواب بان لم تطلب النقلة لغيره والافراز (أو) اذا اختارت الإقامة فيه

وجد الزوج متبرعة براضع ولده وطلبت المأجرة حيث أجب الزوج بان المدار في الرضاع على (طلبت) القيام بالمرء ولده وقد حصل من غير أمه والدة ارها على صيانة ماء الزوج مع مراعاة حق الله تعالى في الامع لازمة المسكن (قوله أو زوال استحقاق) ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه موقوفا عليه أو مشروطا لنحو الامام وكان اماما (قوله والحاصل حينئذ) معتمد (قوله مطلقا) أي قبل أو بعد.

منه أدباني الكلام (قوله في المتن فقال وان الولد الذي ولدته الخ) ظاهره أنه تأني هذا اللفظ حتى في الخامسة ولا يخفى ما فيه ففعل المراد أنه يأتي في الخامسة بما يناسب كان يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمرها به من الزاوي ان الولد من زنا ليس منه فتأمل (قوله لاحتمال ان يستعدا وطه النسبة زنا) أي فقد يكون هو الواطي لها بالنسبة (قوله بالوسكن معهما في منزلهما) أي وحدها فانه لا أجرة عليه ومثل منزلها منزل ٢٢٢ أهلها باذنهم ولا يكتفى بالسكون

منها ولا منهم فتزعمهم
الاجرة حينئذ كالوئيل
سفينة وسيرها مالها
وهو ساكن فتزعمه
أجرة المركب لانه استوفى
المنفعة وبصرح الدمري
في منظومته حديث قال
أما إذا أقام وهي ساكنة
فأجرة النصف عليه ثابته
في موضع شارح فيه المالكة
وأجرة العاري على المشارك
كحجرة مفتاحه به انفراد

(طالب الاجرة) منه أو من تركه ان شئت لان السكنى عليه فان مضت مدة قبل طلبها سقطت كالوسكن معهما في منزلها بانها وهي في عصمتها على النص وبه أتى ابن الصلاح ووجهه بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والا باحة أي مع كونه تابعاً لها في السكنى ولا بد من اعتباره كونها مطلقة التصرف ومن ثم يجب بعض الشراح ان محله ان لم تقبض امتنته يحمل منها الا لزمته اجرة ما لم تصرح به بالا حاشية لكن ظاهر كلامهم بخلافه فان كان مسكن النكاح خبيساً لا يليق به (قوله النقل) لمانته (الي) مسكن آخر (لا تقيها) لان ذلك النفيس غير واجب عليه وبقرى آخره المصير الى المصير بما كان هو ظاهر كلامهم ويؤيده انه يقيس بنقل الزكاة وتقليد الزمان الخروج ما يمكن وان ذهب الفرائي الى النسيب وظل الاذرى اه الحق (أو) مسكن (خبيساً) غير لا تقيها (فيها الامتناع) لانه دون حقها (وليس له) مساكنها ومداخلتها أي دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة مع ابتداء نحو الحرم الا في قصره عليه ذلك ولو أجمعي وان كان الطلاق رجساً ووضبت لان ذلك غير لخلوة المحرمة به والكلام هنا حيث لم يرد مسكنها على سكني منها ما سجد كوفي الدار والجرة والعلو والسفل (فان كان في الدار) التي ليس فيها سوى مسكن واحد (محرم لها) بصبر كما قاله الزركشي (بجز) بان كان يحتشم ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيما ينظر من كلامه وهم يوجب جمع بين ما أوجبه عبارة المصنف كالروضة من النسيان في ذلك لان المدعى مظنة عدم الخلوة ولا يتحصل الا حينئذ (ذكر) أو أنني وحذفه للعلم به من زوجته وامته بالاول (أو) محرم (له) بجز بصبر كما نظيره (أنى أوزوجة أخرى) كذلك (أو أمة) أو امرأة أجنبية كذلك بل منهن ثفة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها وكلا أجنبية محسوس أو عبداً بشرط التخيير والبصر والمدلة والوجه ان الاغمى الفطن ملحق بالصبر حيث ادت فطنته لمنع وقوع ربيصة بل هو أقوى من المميز السابق (جاز) مع كراهة كل من مساكنها ان وسعتهما الدار والأوجب انتقالها ومدخلها ان كانت ثفة كلام من المحذور حينئذ بخلاف ما اذا اتفق شرط مما ذكرنا فاحلت خلوة رجل بامرأتين فقتين يحتشمها بخلاف عكسه لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور منهلها من البعد لانها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله ومنه يؤخذ امتناع خلوة رجل بمرءة يحرم عليه نظره بل ولا أمره يشبه وهو طاهر ويمنع خلوة رجل بصبر فقتان كثرن (ولو كان في الدار حجرة) وهي كل بناء محبوس أو ضحوا كطليقة (فسكنها أحدهما) أي الزوجين (و) مسكن (الأخر) الحجرة (الأخرى) من الدار (فان اتفقت المرافق) لها وهي ما يرتق بهن (كطبخ ومستريح) ومصعب ماء ومرعى سطح ونحو ذلك (اشترط محرم) أو نحوه بمن ذكره خروج فحصة الكلام في خبرين

ففيه أجرة عليه لا رد
(قوله لكن ظاهر كلامهم
بخلافه) فتميزت امتنته
أما على المتقدم (قوله فان
كان في الدار) بشرط ذلك
بانه لو لم يكن في الدار
وأراد ان يأتي بها ليجتمع
من خلوة بالزوج لم يجب
ذلك وانه لو كان فيها
وامتنع من دوام السكنى
الاجرة له على مكنته ليجتمع
الخلوة لم يجب أيضاً (قوله
والوجه ان الاغمى
الفطن الخ) قد يتوقف في
ذلك (قوله ومنه يؤخذ
امتناع عبارة حج ومنه
يؤخذ انه لا تحل خلوة

الخ وبه يعلم ان قوله ولا أمر بدخله نظريه الشارح للفني لان الامتناع عبارة عن عدم الحيل فكانه قال لا تحل الخ (قوله مجرد)
ظاهره ولو كثر واجد (قوله وان كثرن) كوفي التوسط عن الفضال لودخلت امرأة لنفسه على رجل لم يكن خلوة لانه يدخله
كل أحد اه حج وانما يخبره ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله في ذلك لطريق أو غيره المطروق كذلك
مختلف ما ليس مطروقاً كذلك اه حج ويؤخذ منه ان المدعى في الخلوة على اجتماع الاثنتين معه الرتبة عادة بخلاف ما لو
قطع بانتهائها في العادة فلا بد من خلوة

ويعتقد أن وطأه زنا لا يلحق به الولد ويحتمل أنه لما احتج بذلك لأنه قد يكون الواقع أن الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا
 (قوله بوجه) أي بسببه (قوله وعلو) عبارة المختار وعلو الدار بضم العين وكسر هاء سدسها بضم السين وكسر ها اه ومثله في
 المصباح وعبارة القاموس وعلو الشيء مثله اه (باب الاستبراء) (قوله بمن فيه ارق) أي ولو في الماضي ليشمل من وجب
 عليها الاستبراء بسبب العلق (قوله أو لتعبد) لا يعبدان يعبدونه ما لو أخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله ذيل) أي انبعت
 (قوله حل التمتع) أشار به في ٢٢٤ أنه لا يتوقف وجوب الاستبراء على زوال المأثورة ولا حدوثه بل قد يجب لغيرها كالمو
 اوتيت ثم اسلمت (قوله غلظا

أنها أمته يخرج مالونها
 زوجته الحرة فلها تعدد
 بثلاثة اقراء وزوجته
 الامه فتعدهن أربعين
 له (قوله كذلك) أي اعتبار
 الاصل (قوله ودل على ذلك)
 وجه الدلالة انهم حكم

ما لو لم يكن في الدار الا بيتة واحدة فانه لا يجوز له ان يسأكها ولو مع محرم لانها لا تغيز من
 المسكن موضع فم ان بني بيتها محائل وبقي لها ما يليق بها سكنى باز (والا) بان لم تعد المرافق
 بل انقصت كل من الحزبين جرافق (فلا) يستمرأ فهو محرم اذا خلاوة (و) لكن (يفني)
 ان بشرط كافى الشرح المشهور ونقله في الروضة وأصلها من البقوى (ان ينفق) قال القاضي
 أبو الطيب والموردى ويسمى (ما بينهما من باب) وأولى من اغلاق سدده (وان لا يكون
 فمراحمدا) بوجه (على الاخرى) حذر من وقوع خلوة (وسفل) بضم أوله بخطه ويجوز
 كسره (وعلو) بضم أوله بخطه ويجوز فتحه وكسره (كدار وجمرة) فيفاد كره فيهما والاولى
 ان تكون في العلوي لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التعبير

(باب الاستبراء)

بوجوب الاستبراء في
 مكانة هزت ومرة
 اسلمت مع انه لم يصب فيها
 المالك بل حل الاستمتاع
 ووجوب الاستبراء
 في موطأه التي أريد
 تزويجهامع انهما عند ارادة
 التزويج لم يزل تراشها
 اه سم على ج (قوله)
 بشرطه من الفسحة وهو
 الرابع (قوله أو اختيار
 التملك) على الرجوح (قوله)
 ورجوع مقرض) أرى
 وصورة اقراضها ان يكون
 حواما على المقرض اه
 سم على ج (قوله وأمة
 تجارة) عطف على قوله
 وكذا أمة قراض (قوله)

هو بالمدة لغة طلب البراءة وشرا عا تر بص عن فيارق مدة عند وجوده سبب مما يأتي للعلم
 ببراءة رجها أو لتعبد سمي بذلك لتعديده باقل ما يدل على البراءة كما سمي ما من بالعدة لأشدة لما
 على المدة ولتشاركهما في أصل البراءة ذيل به والاصل فيه ما يأتي من الاخبار وغيره
 (يجب) الاستبراء لحل التمتع أو التزويج كما يعلم مما سجد كره (يبين) باعتبار الاصل فيه
 فلا يراد عليه وجوبه بغيرها كن وطى أمة غيره طأنا انها أمته فانه يلزم مهارته واحد
 لانها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك اليقين (أحد هما ملك أمة) أي حدوثه
 وهو اعتبار الاصل أيضا والا فلهذا راعى حدوث حل التمتع مما يحصل بالملك فلا يراد ما يأتي
 في شرا وزوجته كما ان التمييز في الثاني زوال الفراض كذلك والا فلهذا راعى طلب التزويج
 ودل على ذلك ما سبق في نحو المكاتب والمردة وتزويج موطأه (بشراء أو وث أو هبة)
 مع قبض (أو سبي) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كما يعلم مما سجد كره في السبي فلا
 اعتراض عليه (أو رد سبي أو تحالف أو اقالة) ولو قبل قبض أو غير ذلك من كل
 ملك قبول وصية ورجوع مقرض وإتمام مفلس ووالدي هبته لفرعه وكذا أمة قراض
 انفسخ واستقل المالك بها وأمة تجارة أخرج المالك زكاتها وقننا بالامع ان المصدق
 شريك بالواجب بقدر قيمته في غير الجنس لتعبد المالك والحل فيها قاله الباقي وهو ظاهر
 في جارية القراض وكلامهم يقتضيه وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند التأمل كما
 أفاده الشيخ (وسواء) في وجوب الاستبراء فيما ذكر من حل التمتع (بكر) وآيسة (ومن

والحل فيها) أي أمة الجارية وأمة القراض هو ظاهر في أمة القراض اذا ظهر رجوع على القول استبرأها
 بأنه يملك بالظاهر وما اذا لم يظهر رجوعه فاعلم لا يملكه والمالك على ملك المالك فليقتل عن ملكه حتى يبال تعبد له ملك اللهم
 الآن قال تعبد المالك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل منهما في كل فرد (قوله ولا وجه له) أي لما قاله فيها من
 وجوب الاستبراء وهو المعتمد (قوله عند التأمل) أي لان الشركة فيها ليست حقيقة بدليل جواز الاخراج من غيرها اه
 شيخنا زبادى أي بدليل انه لا يجوز اعطاء مخرج من المصدقين بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قبعتها (قوله كما أفاده الشيخ)
 أي في غير مخرج منهجه

في شهادته بانه من الزنا فاحتج الى ذلك ليشتمل ما ذكره ونحوه ليكون صادقا وان لم يرد من الاقتصاوي ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل (قوله ثنتين) لك ان تقول بل هو ضرر وروي في عبارته اذ لا يصح قولها انها شاهد بالله انه من الكاذبين فيمارها به ولا قوله هناك ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمار ميتا به ثم رأت في حوائش سم مانصة قوله ثنتين لا غير رأى (قوله وغيرها) أي كصغيرة وأيسة اه منهج وظاهره كالشارح ووجه ان لم يطلق الوطء بوجه بانه يتبدى (قوله لعدم خبر سيابا وطاس) بفتح السين موضع اه مختار ومثله في الصباح والتدبيب أي فهو مصروف خلافا لمن فهم خلافه لان الاصل الصرف ما لم يرد منهم معاجلة بخلافه (قوله مع قيام) أي وجود ٢٢٥ (قوله وأمة مكاتب) أي مكاتب كتابة

حصة (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر في المكاتب نفسها أم أميتها وأمة المكاتب مكتوبة فاسدة فالقياس وجوب الاستبراء لحديثه في السبيل (قوله ولو أسلم في جارية وقبضها) ومثل السبل ما لو قبضها المشتري في الأمة فوجدها بغير الصفة وردّها (قوله ويرد بوضوح الفسق) أي وهو اختلال الملك بالردة دون الاحرام (قوله أم لو اشتري) بخبر قوله السابق أي أمة له حدث لها الخ (قوله فلا بد من استبرائها) بعد زوال مانعها اه ع وعليه فذكرها محتاج ليه لان سبب الاستبراء حينئذ زوال المانع لا بمجرد حدوث الملك وهو مخالف لقوله وهل يكفي ما وقع في زمن الخ (قوله الاول)

استبرأها البائع قبل البيع ومنتهى من صبي وامرأة وغيرها) لعدم خبر سيابا وطاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا تغرد ذات حمل حتى تضع حيضة وقيس بالمسيسة غيرها لشامل للبكر والاستبراء وغيرها مما يجتمع حدوث الملك اذ ترك الاستبراء في وقائع الاحوال مع قيام الاحتمال بنزول منزلة العموم في المقال وبن تحض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهار وهو شهر (ويجب الاستبراء في) أمته اذ زوجه فاطقت قبل الوطء وفي (مكاتبه) كتابة حصة وأمته اذ انقضت كتابته بسبب عيبا في بابها كان (عجزت) وأمة مكاتب كذلك عجز لعدم سبل الاستمتاع فيها كالزوجة وحديثه في الأمة بقبضها من ثم لم تؤثر الفاسدة (وكذا مرئدة) أملت أو سيد مرئد فيجب الاستبراء على أمته (في الاصح) لعدم سبل الاستمتاع أيضا والثاني لا يجب لان الرد لا تنافي للملك بخلاف الكتابة ولو أسلم في جارية وقبضها فوجدها بغير الصفة المشروط وجوده لم يلزم السلم اليه الاستبراء بل رد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروضة من زوجه مبني على زواله وهو ضعيف (لا في) من) أي أمة له حدث لها ما حرّمها عليه من صوم ونحوه لانه فيه ثم (حلت من صوم واعتكاف واحرام) بوضوح حيز ورهي لان حرمتها بذلك لا تقتضي بالملك بخلاف نحو الكتابة (وفي الاحرام وجهه) انه كالردة لئلا يكد الضرر فيه ويرد بوضوح الفرق أم لو اشتري نحو محرمة أو صائغة أو متكفلة واجبا بلان سيدها لا بد من استبرئها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أم يجب استبرؤها بعد زوال مانعها فقصية كلام العراقيين الاول وهو المقتدو تصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الشهر (ولو اشتري) حر (زوجته) الأمة قد نفقت نكاحها (احتجب) الاستبراء لتجزؤ ولد الملك للمنفق حرام ولد النكاح المأخوذ فقامت بعقوبة لا تكفي حره أصلية ولا تفسير به أمة مسنولة (وقيل يجب) التجدد للملك وردد بعد الفداء فيه لان العدة الحصة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لم يلق زوجه القصة وجميعا ثم اشتراها في العدة وجب لحدوث حل التمتع واما ما يجتمع عليه وطؤها من انحرال له لا يدري أيها الملك أم الزوجه اخرج بالمرء المكاتب اذا استتري زوجته في الصكاية عن الناس ان علس له وطؤها بالملك نصف ملكه ومن ثم انعتق سر به ولو بان السيد (ولو ملك) أمة (مزوجة أو عدة) غيره بنكاح أو تبعة ولم يملك أوجهه أو جاز (لم يجب) استبرؤها لالاشارة اليه بحق العبر (قال

٢٩ ثم به سادس هو قوله وهل يكفي ما وقع في زمن الخ (قوله وهو المأخوذ) وعليه فلا يستبرأ عما هو لم يحصل الملك لان زوال الصوم ونحوه (قوله زوجته) قال في العباب المذحولها اه قال في الروض فان أراد ان يزوجه او قد وطئها وهي روجة اعتدت بتقربان أي قبل ان يزوجه اه سم على محمول له وجه ذلك بتزول الزوجة بالملك منزلة روالها بالطلاق (قوله قد نفخت) احتريه بعمله يستبرأ بشرط ان يلقاها بغيره (قوله قد نفخت) أي لم يلقها على ما يفيد التعليل وقد تقدم أنه في كلامه في خيار البيع (قوله ليس له وطؤها بالملك) فقصيته هي نكاحه بالزوجة وليس مرادا لا اختلال النكاح بملكها فلا بد بأحد منهما مطقة او طريقه ان أراد التمتع بالوطء ان يزوجه غير أمته حره كانت أو أمة

اذلوه ههنا ايضا بماها ص ٨٥ وفيه تأمل لا يوافق فيه في حذاته الا انه يحل بالمعنى المراد اذ لا يكون حيث تنم مقول القول ويحصل المعنى الى انها تقول في شأن ماها ص ٨٦ من الزنا شهيدان لمن الكاذبين فيكون مقول قولها شهيدان به (قوله من اتحاد الاسع) أي افراده (قوله اذ لا شيء يكتفي عنه) وذلك لان عدمه انقطع بالشرع كالموطوءة في قولها في العدة وحيث انقطع وجب ٢٢٦ الاستبراء لعدم ما يقوم مقامه (قوله ليكون على بصيرة) قضيتها ان الاستبراء

خاص عن قبيل دون غيرها (قوله ولو وطئ أمته) شريكان (مثلا) قوله ظن على أمته أي ما لو ظن على زوجته وجب عليها عدتان أو أحدهما زوجته والأخر أمته فعدة واستبراء (قوله وأراد الرجل تزويجها) أي أو التمتع بها (قوله وجب استبراء) أي على المشتري (قوله وأدعا) أي البائع (قوله أنه لا يعلم) أي اللادول (قوله وإن لم يستبرأ) مفهومه أنه لو استبرأ قبل بيعها ووطئها المشتري لحقه الولد (قوله فالولد) أي البائع (قوله أمته) أي السيد (قوله أو امرأة) (قوله فسل وطء) أي لأمته ولأمن انتقلت منه للبائع والأوجب عليها الاستبراء ان لم يكن وجد قبل العتق (قوله فلا استبراء عليها) أي فتخرج حالا (قوله ولو استبرأ) أي بان مضت مدة الاستبراء ولو اتفقا وليس المراد أنه قصد ذلك فيما يظهر (قوله والفرق بينها الخ) أي وهو ما فهم من قول المصنف اذ لا تشبه الخ (قوله ونما يصح بيعها قبله) أي الاستبراء وقوله مطلقا أي موطوءة أو غيرها (قوله سوى الوطء) أي وهو التزوج (قوله فان لم يوطأ) أي أصلا وقوله زوجها من شاء أي حالا (قوله ان كان الماعز بحجر) أي من زنا (قوله لم يلزمه) أي المشتري وقوله استبرأ أي قبل التزوج (قوله فإذ ابتاعها أن يتزوجها) مفهومه وجوب الاستبراء اذا عتقها عقب الشراء وأراد تزويجها الغير البائع ومقتضى إطلاق قوله السابق أماعنه قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا بخلافه فيحصل ما هناك على ما هنا

مدة الاستبراء بعد وطئها ولو اتفقا وليس المراد أنه قصد ذلك فيما يظهر (قوله والفرق بينها الخ) أي وهو ما فهم من قول المصنف اذ لا تشبه الخ (قوله ونما يصح بيعها قبله) أي الاستبراء وقوله مطلقا أي موطوءة أو غيرها (قوله سوى الوطء) أي وهو التزوج (قوله فان لم يوطأ) أي أصلا وقوله زوجها من شاء أي حالا (قوله ان كان الماعز بحجر) أي من زنا (قوله لم يلزمه) أي المشتري وقوله استبرأ أي قبل التزوج (قوله فإذ ابتاعها أن يتزوجها) مفهومه وجوب الاستبراء اذا عتقها عقب الشراء وأراد تزويجها الغير البائع ومقتضى إطلاق قوله السابق أماعنه قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا بخلافه فيحصل ما هناك على ما هنا

لمن الكاذب فقط وظاهر أنه لا يمكن قتأمل (قوله بالبناء للفاعل لئلا يناسب ما قبله) انظر ما المراد بما قبله وصرح بقوله الشامل
 الخان المراد به القاضى والظاهر ان مراده بما قبله امر القاضى اذ باقى ان الامر هو التفتير وحينئذ في قوله الشامل الخ
 تسهم ويؤخذ من قوله بعد ودعى تعيين بناءه للفعول الخ أنه يجوز بناؤه ٢٢٧ للفعول غاية الامر أنه غير متعين

على انه يوجد في بعض نسخ
 الشاح بالبناء للفعول
 بدل قوله بالبناء للفاعل
 وهى لا تلائم قوله يناسب
 ما قبله الخ كما لا يخفى (قوله
 لكل منهما) أى المتلاعنين
 وقوله من أحد أو اثنتي
 بقرا بفتح الميم من من ان
 كان يلحق مبنيا للفاعل
 ويكون من هو الفاعل
 واحد خبر مبتدأ محذوف
 أى يلحق كلمتان اللسان
 للمتلاعنين من هو أحد
 أولئك من القاضى ومن
 الحق به وان يبنى يلحق
 للفعول كان من يكسر
 لم حرف جر متعلق بيلحق
 ثم ان كان نائب فاعل يلحق
 ضمير للملان لم يثبت قوله
 لكل منهما وان كان نائب
 الفاعل كلمته تاتى قتأمل
 (قوله ويقذف) مدهووف
 على بلاغ فهما متنازعان
 في اسارة بالنسبة للآخر من

وخرج بموطأته وماله من لم يوطأ أو ووطئ من زنا واستبرأهما من انتقلت منه اليه من
 وطئها غيره ووطأ غير محرر فلا يخل له تزوجها قبل الاستبراء وان أعنتها (ولو أعنتها أو مات)
 عن مستولدة أو مدبرة اعتقت عبوة (وهى مزروعة) أو معتدة عن زوج فهما (فلا استبراء)
 عليها لانها غير فرأى السيد وان الاستبراء محل ما هو مشغولة بحق الزوج بخلافها في
 عدة وطء الشبهة لان المصير به فراشا لغبر السيد ولو مات سيد مستولدة مزروعة ثم مات
 زوجها أو ماتا معا اعتدت كالفرقة فلا استبراء عليها وان تقدم موت الزوج موت سيدها
 اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليها ان مات السيد وهى فى العدة فان مات بعد فراغ العدة زعمها
 الاستبراء وان تقدم أحدهما الآخر موتا وانكسر المقدم منهما ولم يمتل من ماتا معا أو مرتبا
 اعتدت اربعة أشهر وعشر من موت آخرهما موتا ثم ان لم يقفل بين الموتين شهران وخمسة
 أيام فلا استبراء عليها وان تحلل بينهما ذلك أو أكثر أو جعل قدره فان كانت تحيض زعمها حيضة
 ان لم تحض فى العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولهذا اثر من الزوج ولها تخليف الورثة
 انهم ما علموا حرمتا عند الموشى (وهى) الى الاستبراء فى حق ذات الاقراء يحصل (بقرع وهو) هنا
 (حيضة كاملة فى الجديده) للغبر المار ولا غير ذات جل حتى تحيض حيضة فلا يفتى بغيرها (فى
 وجد السبب فيها كالشراف) أنثائها فاقل مدة امكان الاستبراء اذا جرى سببه فى الطهر يوم
 وليلة ولحظة وان وفى الحيض ستة عشر يوما ولحظتان وفى القديم وحكى عن الاملاء أيضا وهو
 من الجديده ان الطهر كافى العدة وأجاب الاول بان العدة ينكر رقبها لقرعها كالمزاجى لئلا تحلل
 الحيض مناعلى البراءة وهى لا تتكرر فعين الحيض الكامل لئلا عليها (وذات أشهر)
 كصغيرة وآيسف ومقبرة (بشر) لانه لا يتحقق فى حق غيرها عن حيض وطهر غالبا (وفى قول
 بثلاثة) من الاشهر لان البراءة لا تعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فرائض سيد بوضعه)
 أى الحمل كالعدة (وان ملكك بشره) وهى حامل من زوج أو وطء عشبة (فقد سبق
 ان لا استبراء فى الحال) وانه يجب بعد زوال المكاح أو العدة فلا يكون هذا بوضع (قلت
 يحصل) الاستبراء فى حق ذات الاقراء (وضع جل زنا) لا تحيض معه وان حدث الحمل بعد
 الشراء وقيل مضى يحصل استبراء أخيه امن كلام جمع وهو ظاهر (فى الاصح والله اعلم)
 لا طلاق الخبر والبراءة والثانى لا يحصل الاستبراء به كالاستقضى به العدة وأجاب الاول
 باختصاص العدة بالنساء كيدليل اشتراط التكرار بها دون الاستبراء لانها حق الزوج وان
 كان فيها حق الله تعالى فلم يكف بوضع جل غير بخلاف الاستبراء فان الحق فيه لله تعالى
 اما ذات أشهر فيحصل بشهر مع جل الزنا لانه كالعدم كما يحتمل لزكريا كذا زنى قياسا على
 ما جزموا به فى العدة (ولو مضى زمن استبراء) على أمة (بعد المثلث وقبل القبض حسب) زمنه
 (ان ملكها يارث) لقوة المثلث ولذا اصح يبعثه قبل قبضه (وكذا شراء) وضوءه من الماوصت
 (فى الاصح) حيث لا خيار لانعام المثلث به (وزمنه ومن ثم لم يحجب فى زمن انيار لضعف الاماكن

قوله وخرج بموطأته
 أى الملقى قوله فلا يخل
 له أى المشتري قوله فلا
 استبراء عليها أى وذلك
 لانه ان سبق موت السيد
 فقد وجب عليها عدة الوفاة
 من الزوج وهى الاربعة

أشهر والعشرة التى اعتدت بها ان سبق موت الزوج وماتت لتسقى قبل مضى شهرين وخمسة أيام وفرض انه لسيد تقدم مات
 قبل انقضاء عدة الزوج وهو مقتضى لعدم وجوب الاستبراء (قوله ما ذات أشهر) أى بان كانت تحيض مع الحمل (قوله
 فيحصل بشهر مع جل الزنا) أى وذلك بان لم يسبق لها حيض ووطئت من زنا فحلت منه وتصدق فى هذه الحالة فى عدم
 تقدم حص لها على الحمل بلايين لانها لو نكحت لا يحجب انحصم على سبق ذلك (قوله لا خيار) أى لاحد من البائع والمشتري

فتأمل (قوله قبل لعان الزوج) انظر مع ما مر من اشتراط تأخر لعانها (قوله ولو في كافر فبما ظهر) أي وفاها فلا يندبني ومن تبعه وخلا فلا يردى ومن تبعه في قولهم انه ينقطع على الكفار في وقت أشرف صلاتهم وأكبرهم أو قاتلهم في اعتقادهم لكن يشكك على هذا ما يأتي عقب قول المصنف لا يبيت ناروتني من قوله ويعتبر الزمن بما يستقدون تعظيمه فان كان ذلك خاصين لا يتدين فيطلب الفرق بينه وبين غيره (قوله والحق بعضهم بصرا لجمعة الاوقات الشريفة) أي في أنه يتوخر اليها (قوله ومثلها اغنيمة لم تقبض) منه في حج ولعله لم تقسم لقوله بعده أي بناء على ما في الآية من ان الغنيمة لا تقبض الا بالقبض (قوله وبحسب) أي ٢٢٨ الاستبراء (قوله بعد قبولها) أي فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل

والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (الاهبة) فلا يحسد قبل القبض لتوقف الملك عليها عليه كما قدمه فلا مبالاة باسم عبارته هنا حصوله قبله ومثلها غنيمة لم تقبض أي بناء على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمه كما هو ظاهر ويحسد في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض الملك الكامل فيها بالقبول (ولو اشترى) أمة (بحوسبة) أو نحو وثنية أو مرتدة (لخاصة) مثلا (ثم) بعد فراغ الحضي أو في أثناءه ومثلها الشهر في ذات الشهر وكذا الوضع كما صرح به (أسلمت لم يكف) حيثما أو نحوها في الاستبراء لعدم استعاقبه الحل ومن ثم لو استبرأ بعد ما ذن له في القجارة أمة وعليه دين لم يستدبه قبل سقوطه فلا يصل لسيد وطو حاشيتا قال المحامي عن الاحكام وضابط ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوط لا يعتد به اه نعم يعتد باستبراء المهرهون قبل انفكاك كإيصاله كلامه ما هو جزم به ابن المقرئ وهو العمد ويرق بينهما وبين ما قبله بقوة التعلق فيها إذ يصل وطو ما يذن المرحمن فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مستبرأ المأذون لأن له حقاني الخرج وهو لا يعتد باذنه وبهذا يدفع ما لا ذرعي ومن تبعه هنا لا يقال هي تباح له ما ذن العبد والغرماء فضاوت المهرهون لا تقول الا ذن هنا اندر لا اختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المهرهون وفارقت أمة المهرهون أمة مشتركة بحرية عليه فليس فانه يعتد باستبرأته قبل زوال الخرج بضعف التعلق في هذه كونه يتعلق بالذمة أيضا بخلاف تلك لا يحصرها في الغرماء بحاي بالمأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو تصور نظر بشهوة وممس (بالاستبراء) أي قبل مضى ما به الاستبراء لادائه الى الوط المحرم ولا احتمال انها حامل بحر فلا يصح تزويجها من غيرها ولا يصال ينشئ وينشأ التزويج بين الشرح أمر الاستبراء الى امانته وبه فارق وجوب الحداولة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جملة الامسية فيصل غير وطء) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعيان والايدي الى مس الاما سيما الحسان ولان ابن عمر رضى الله عنهما قبل أمة وقت في سهمه لما نظر عنقه كابر في الفضة فلم يمالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم ينكر أحد عليه كما رواه البيهقي وفارقت غيرها يتقن ملكها ولو حاملا فلم يجز في الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لما نه ان يخطأ بجاء حري لا حرمة ولم ينظر والاحتمال ظهور كونها أم ولد اسلم

القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت (قوله لم يعتد به) أي الاستبراء وقوله قبل سقوطه أي الدين (قوله لا يتعلق به) أي لا تقتضيه استباحة الوط ولا تنسب عنه (قوله نعم يعتد باستبراء المهرهون) أي كان اشتراها أو ورثها أو قبل الوصية بها ثم قبل الاستبراء لخاصة أو مضى الشهر أو وضعت قبل انفكاك الرهن فيمنه بما حصل من الاستبراء في زمنه (قوله ويرق بينهما) أي المهرهون وقوله وبين ما قبله أي الجوسية (قوله لا يقال هي) أي مشتراة المأذون وقوله تباح له أي ليس به (قوله لكونه يتعلق بالذمة أيضا) أي مع المال (قوله ويحرم الاستمتاع) وهل هو

كبيرة أولا فيه نظروا اقرب الاول فخرج به ينبغي ان محل امتناع الوط مع ما لم تحت الزنا فان خافه جاز له (قوله وقد يتوقف فيه) معتد (قوله مشهور بالزنا) أي فصال بينه وبينها (قوله وقت في سهمه) أي من سببايا وطاس شرح منهج وبعبارة الخطيب من سببايا جلاؤه اه أقول ويمكن الجمع بان جلاؤه كان معاونين لموازن لكونهم كانوا من حلفائهم وصادق ان واحدة من نسايتهم سبيت وهذا لا ينافي ان حرب جلاؤه كان بعد وفاته عليه السلام بعد لان ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المحركين له والمعاينين لاسبابه وهذا انما كان لموازن وان اتفق موافقة بعض من جلاؤه لمعاونة فلم ينسب اليهم بل لموازن (قوله كابر في الفضة) أي كسيف من فضة فان الاربع لغاة السيف واصل الحكمة في ذلك انه قصد اغاظة المشركين بمجاهله حيث يبلتهم ذلك مع انهم امن بنات نظامهم (قوله لا لحرمة) أي ماء الحربي

أن تبسر (قوله وفي رواية صحيحة) صدر هذه الرواية من حلف على منبري الخ (قوله وعمل التغليب بالمساجد الثلاثة الخ) فيه أنه لم يتقدم ذكر التغليب بالمساجد الثلاثة حتى يتبين هذا فاعلم مراده عمل التغليب في المساجد الثلاثة أي من الركن والقيام الخ (قوله لانتصاري) الخ فيه معنى في وكذا في اليهود وليس إلا اختصاص ٢٢٩ والآذان الذي مطلقا بلا عن

في كل من البعثة والكنيسة فلم يملكها أساليب النسب و أخذ الماوردي وغيره من ذلك أن كل ما لا يمكن جعلها المانع لملكها لصبر و تيمناه أم ولد كصبي وحامل من زنا أو أمة ومستبرأة من زوجة فطلقها وزوجها يكون كالصبي في حل فتمتع بها بجماسوى الوطن لكن ظاهر كلامهم مخالفة (ونيل لا) يحل التمتع بالمسبية أيضا وانصره جمع ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو في أثناءه لم ينقطع وإن أتم به فإن جاءت منه قبل الحيض بقي تحريرا إلى وضعها أو في أثناءه حلت بانقطاعه ثم قال الامام هذا ان مضى قبل وطئه أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كالو أحبلها قبل الحيض اهـ وهو ظاهر وتملئهم يقتضيه (وإذا كانت) مستبرأة (حضت صدقت) لا لا يلزم الامن جهتها بل يمين لان الوكيل لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض وإذا صدقها ونكحها كذبها فهل يحل له وطؤها؟ لا سألوا ادعت التحليل وطن كذبها بل أولى ألا ويرقى المتجه الثاني (ولو تمتع السيد) من تمتعها (قال) أنت حلال في ذلك (الخبر حتى) بنقل الاستبراء صدق) يمينه وأيضه ظاهر المتأخران الاستبراء مفوض لآمته ومع ذلك لزومه الامتناع عنه ما أمكن مادامت تحقق بقا شئ من زمن الاستبراء أما لو قال لها حضت فأنكرت صدقت كما جزم به الامام ولو روت أمة فادعت حرمتها عليه وطعموره فأنكر صدق يمينه لان الأصل عدمه (ولا تصير أمة فراشا) السيد (الابوة) منه في قبائها ودخول مائه المحرم فيه ويعلم ذلك بما قرره أو يبينه وبه يعلم أن المحبوب يلحقه الولدان ثبت دخول مائه المحرم فيه والأفلا وبذلك يجمع بين القول بالحق وعدمه وخرج بذلك مجرملكه لفساد يلحقه به ولد اجنعا وان خلاها وأمكن كونه منه لأنه ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كما مر أم الوطء في الدبر فلا لحوق به كما مر اعتماد من تناقض لهما وقول الامام ان القول بالحق ضعف لأصل له صريح في رد الجمع يجعل الحقوق على الحرمة وعدمه على الامقواذا تقرر ان الوطء يصير هافرشا فإذا ولدت (للا مكان من وطنه) أو استندل منسبه ولدا (الحقه) وان لم يعرفه بان سكت عن استلحاقه لأنه صلى الله عليه وسلم الحق الولد بزوجة مجرد الفرائش أي بعد علمه الوطء وحي أو اخبار لما من الاجماع (وان أقرب وطعوني الولد وادعى استبراء) بحجة مثلاً بعد الوطء عوقبيل الوضع بسنة أشهر فكثر وحلف على ذلك وان وافقته الأمة على الاستبراء فيباضطر لأجل حق الولد (لم يلحقه) الولد (على المذهب) لان هروردين نائب وابن عباس رضي الله عنهم نقوا أولاداً ما لهم بذلك وان الوطء عيب ظاهر والاستبراء كذلك فتعاصرا وبقي أصل لا مكان وهو لا يكتفي بهنا بخلاف النكاح كما مر وفي قول يلحقه تحرير من نفسه فيبطلون زوجته ومضت ثلاثة قراءتم أنت وبولم يمكن أن يكون منه ذنب بلحقه وأجاب الاول بان فرائش النكاح أقوى من فرائش التبسر ادلا بدعيه من الاقرب لوطء أو يمينه عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرر فترتب عليه حقوق ما لو ثبت ببلدون سنة أشهر من الاستبراء فيلحقه ويلقوا الاستبراء ولو وقع في أصل (روضة) هذا لانه نفيه بلعان ورد

وليس هنا ملامة على حصول الحيض الذي ادعته فمعت دعواها (قوله المتجه الثاني) وفي نسخة منه الاول والا قرب ما في الأصل ورأيت سم نقله عن الشارح في حواشي ج (قوله ومع ذلك ينزماها لامتدع) أي ولو يقتضيه لانه كاصل (قوله المحترم فيه) أي القبول وقوله وبه أي بدخول مائه المحرم (قوله أما الوطء) أي سوء كاتب للوطء آخره أم أمة (قوله بجمول الحقوق) أي بالوطء في الدبر (قوله بذلك) أي بالحلف مع الاستبراء (قوله ادلا بدعيه) أي من فرائش التبسر

وهذا هو الذي يرتب عليه قوله وإن أقام أحد الزندين بيته الخ فالظاهر أن ما ذكرته أسقطه الكتبة من الشرح بعد إثباته بدليل حالته عليه فيما يأتي وإعماله أنما بعد الجدل لا بخلاف موجب القذف إذ الثاني يستقطب بالعلمان بخلاف الأول فصار الجدلان مختلفين ولا تدخل عند الاختلاف (قوله فلا تلحق به بعد ذلك بنكاح) يعني لا يلحقه نكاحه أو لا يطوؤا بنكاح

(قوله في الرضعة) بيان لنشأ السهو وإن كان المقصود منه أن جمع الكتابيين في الخنصور (قوله وإذا أحلف) أي إذا قلنا بالرجوع إليه يجب تعرضه للاستبراء ٢٣٠ أو تبرع بالتعرض للاستبراء أو قلنا لا يجب (قوله لم يلحقه) أي وإن أشبه

بأنه سهو لم يلحقه في بابه وفي العز يزنها وجمع الكتابيين في الولد ودعوى الاستبراء قصور
أوقيد للخلاف في الرضعة له فيه باليمين إذا علم أنه ليس منه وإن لم يدع الاستبراء فإن نكل
فوجهان أحدهما توقف الحقوق على يمينها فإن نكحت فيمن الولد بعد بلوغه ونانها وهو الأصح
لحقوق الولد بنكوله وقضية عبارته أن أقصاه على دعوى الاستبراء كافي فيه عنه إذا حلف
عليه (فإن أنكرت الاستبراء) وقد ادعت عليه أمية الولد (حلف) وبكفي في حلفه (إن الولد
ليس منه) وإن لم تعرض للاستبراء كافي في ولد الحرة وإذا حلف على الاستبراء فهل يقول
استبراء قبل ستة أشهر من ولادته هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبراء فيه
وجهان الوجهان أن كلامهما كاف في حلفه لحصول المقصود به (وقيل يجب تعرضه للاستبراء)
ليثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استبلاذا فأنكر أصل الطوطوهناك ولد لم يلحقه لعدم بثوث
الفرش ولم (يلحق) هو (على الصحيح) إذ لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى
ولم يسبق منه إقرار بما يقتضي الحقوق والثاني يلحق أنه ما طوطها له أو اعترف بثب النسب
فإذا أنكر حلف أما إذا لم يكن ثم ولد فلا يلحق جزما قال أه لا لكن قال ابن الرضعة ينبغي لحلفه
جزما إذا عرضت على البسم لأن دعواها حينئذ تنصرف إلى حرثها إلى ولدها ويردع قوله
إلى آخره بل الانصراف يتمحض له إذ لا نسب للبرية غيره وأيضا هو حاضر والحرة بمنزلة
والانصراف للحاضر أقوى فيعين وأنهم كلامه صحة دعوى الأمة الاستبلاذ وهو كذلك (ولو
قال) من أنت موطنه ولد (وطنتها) (وعزلت) عن (لحقه) الولد (في الأصح) لأن الماء قد
يسبق من غيرها حساس بهو لأن أحكام الطوط لا يشترط فيها الإزال والثاني لا يلحقه كدعوى
الاستبراء

بل وإن لحقه به القاتل
لا تنفاسم بسببه (قوله فلا
يلحق) معتمد (قوله وهو
كذلك) أي ثم بعد دعواها
تطلب منه جواب منه
بطريقه

كتاب الرضاع

قال النووي في شرح
مسلم والرضاعة بفتح الراء
وكسرها وقد رضع الصبي
أمه بكسر الصاد يررضها
بفتحها راضعا قال الجوهري
وتقول أهل نجد رضع
يرضع بفتح الصاد في الماضي
وكسرها في المضارع
رضعا كضرب يضرب
ضربا وأرضعته امرأة
وامرأة مرضع أي لها
ولد ترضعه فإن وصفها
بأوضاعه قلت مرصعة
أه وفي المختار بعد مثل
ما ذكر وارضة العتر
أي شربت لبن نفسها أه
ومقتضاه أنه لا يقال
ارضع الصبي إذا شرب
لبن أمه أو غيرها وإنما
يقال رضع بكسر الصاد
وقضها على ما مر (قوله)

كتاب الرضاع

هو بفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده ناعقة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشربه اسم لحصول
لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل بشرط تأتي وهي مع ما ينفع عليها المقصود
بالباب وأما مطلق التعريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة
وأجماع الأمة وسبب تحريمه أن اللبن جزء الرضعة وقد هاون أجزاء الرضيع فاشبهه منها في
النسب ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه سوى الحرمة دون نكاحه وعق وسقوط
قود ورشده وفي وجهه ذكره هنا مع أنه قد يقال لا نسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح
غموض وقد يقال فيه أن الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لعقب ثالث
لأن ذلك لم يذكر فيه إلا لزوات الحرمة لا نسب بجملة من ذكر شرط التعريم وأركانها رضيع

وقد تبدل ضاده ناعقة على اللغتين وبعبارة الخطيب وإثبات التامعها (قوله وشرب لبنه) عطف
منابر (قوله أو ما حصل منه) كإلى يمين (قوله وهي) أي الشرط (قوله وأجماع الأمة) أي على أصل التعريم به والافني
تفاصيله خلاف بينهم (قوله فاشبهه منها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المتصدق منها ومن الفعل سري إلى الفعل
وأصوله وحاشبه كآبائي ونزل منزلة منه في النسب أيضا (قوله ولقصوره) أي اللبن وقوله عنه أي المني (قوله دون نكاحه)
أي كالحل ودعوى وجوب النفقة وعدم حبس الولد لابن ولده (قوله غموض) أي خفاء

وقوله ولا ملك بين أي لا يحل له وطهها ملك الميم وإن مازله فملكها قوله في العنوان كذب نفسه) اغماذ كره هذا ما نولم
يؤخره عن قوله وسقط الحد الخ لاشارة الى ان الكذب التضرر له تأثير في سقوط الحد وما بعده وقد نبه الشارح على ذلك
بقوله فلا يفيد ذلك عود حل لانه محقق بل عود حد ونسب (قوله لان المراد هنا كاذب نسبة الكذب اليه ظاهرا) أي
وذلك اغماذ يعر عنه ما كذب نفسه يجعل نفسه منصوبا أو ما رفعه وان صح في نفسه الا أنه لا يؤدي هذا المعنى اذ لا يفهم من
قولنا كذبته نفسه الا أن نفسه تنازعه فيما ادعاه وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد أشار الشارح لهذا اتباعا لمع قوله وذلك

(قوله ولرفع) أي ولا صوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة الى اصول وفروع وحواشي المراجعة ونحو
الدين اه سم على ج (قوله وان أمكن ثبوت الامومة) أي كما لو أُرِضت الكبر طفلا (قوله وعكسه كما يأتي) أي في قول
المصنف ولو كان لرجل خمس مستولدات (قوله لانه نال النسب) أي تابع (قوله فيجزم) عليه فتعبر الشافعي بالأدعية لم يرد
به الاحتراز عن الجنسية للندرة الارضاع منها (قوله لانه من حركة ما كذب مذبوح) قضية اطلاقه كنه لا لافرق في وصولها الى
ذلك الحدين كونه بجنابة أو بدونهما والرافق لما في الجنابة من ان من وصل الى تلك الحالة بلا جنابة حكمه حكم الصحيح
اختصاص ذلك بالاول فلما راجع لكن قضية قول الشارح الآتي بعد قول ٢٢١ المصنف ضريح حي من قوله لا انتقاء

التنفذ ان المذكر هذا

غيره ثم وانه لا فرق بين

الجناب في عدم ثبوت

الارضاع (قوله ولا نه منفصل

من جنسه) لو قال لان

المنفصل بعد موت

لا يقصده الفاعل ولا

يصلح صلاحية لبن الحية

ليكون موافقا لمقتضى

التعليل السابق بأن لبن

غير الأده من الرجل

وغيره لا يصلح لفضاء الولد

صلاحية لبن الأدمية

(قوله منفذ عن الحل)

أي لا تتعلق بها إباحة

شيء لها ولا تحريم شيء عليها

وان كانت هي مختصة في

نقد ما يجيب بجم التعرض

ولبن ومريض (اغماذ ثبت) الارضاع المحرم (بلين امرأة) لا لرجل لان لبنه لا يصلح لفضاء نعم بكرة
له وافرعه نكاح من ارتضعت منه الخلاف فيه ولا يخفى ما لم يبين أي ولا يهجمه فاعالو لوضع
منها ذكر وأنثى لانه لا يصلح لفضاء الولد صلاحية لبن الأدمية ولان الأخوة لا تثبت بدون
الامومة أو الأبوة وان أمكن ثبوت الامومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي أدمية تابعه به
الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلين جنبة لانه نال النسب لم يعبر عن الرضاع ما يحرم من
النسب والنفذ قطع النسب بين الجن والانس قاله الزركشي وقضيته ان المعنى على ما قيل ان الاصح
حرمة تناكحها اماعلى ما عليه جمع من حله وهو الاوجه فيجزم (حية) حياء مستقرة لانه
حركته ما كذب مذبوح وامسنة خلافا لاقعة الثلاثة كالاتثبات حرمة المصاهرة وطهها لانه
منفصل من جنسه منفذ عن الحل والحرمة كالجنبة وبه اندفع قولهم لبن لبن لا يوجب فلا يعبر
بظرفه كلب حية في سقاء نجس نعم بكرة كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلقت
تسع سنين) خرية تقر بينا بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخيلة دون من لم تبلغ ذلك لانه
لا تختم الولادة ولبن المحرم فرعا (ولو حدث لبنها) المحرم وهو الحامسة أو خمس دفعات أو
حلبه غيرها أو نزل منها بلحلب (فأوجوه) طفل مرة في الأولى أو خمس مرات في الثانية (بعد
موتها حرم) بالنسبة لانه في ما بعده (في الاصح) لا تضعه له منها وهي غير منه كنه عن الحل
والحرمة والثاني لا يحرم بعد اثبات الامومة بعد الموت وقول الشارح لانه اتصالها منها وهو
حلال محترم أي لانه جمع عقد الاجارة على الارضاع به وان كان تابعا لغيره بخلافه بعد الموت
والا فلبن الميتة طاهر كما في باب النجاسة (ولو جبن أو تزعم منه زيد) وأعلم الطهليل ذلك

لهما ما يحرم به التعرض للجنبة ولا ترد الصغيرة لانه ما يقع من فصل المحرم كقطع البائغة ويؤذن لها فعل غير نفسي شبيهة
بالمكافأة في تؤمر وجوبها بالعبادات كما هو معلوم من باب (قوله نعم بكرة) أي نكاح من تقرب منها كتحب يتقرب الرضاع منها حية
بأنه يخرج من لبن من غير طهر بقه المتأد به في يؤمر مطلقا وفيه فهو تفصيل الفسئل يخرج من التي من ذلك فيه نظر ولعل
القاسم الثاني وكذا الخرج من شئ من الفسئل يؤمر مطلقا أو يفصل فيه اه سم على ج أقول القياس الثاني أيضا قلنا
الخارج من غير طهر بقه المتأد لا يحرم وما إذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد
هنا فذايته أنه خرج من غير طهر بقه المتأد وقول سم أو فيه فهو تفصيل الفسئل أي هو أنه ان خرج مستحكما بأن لم يحصل
خروج على مرض حرمان فلا ولا ليس من ذلك ما لو اضرقت لبنها وخرج منه لبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل ية ال اقرب
التحريم قياسا على ما لو اكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا وجوب الفسئل فيه ومثله في التحريم ولو استوصل قطع نديها
ولم يبق منه شيء وخرج اللبن من أصله (قوله بالمعنى السابق) وهو أنه لا يضرب قصها عن التسع بما لا يسع حبسا وطهرا

لا يظهر اسناده لنفسه وهذا يدفع ما في حواشي ج الشهاب سم مما حاصله أنه لا يصح نسبة الكذاب اليه يصح اسناده
 لنفسه يعني ذاته اذ هما عارة عن شيء واحد والتغاير بينهما امر اعتباري فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع
 ما قدمته من أنه وان صح كل منهما الا ان معنى الكذب نفسه غير معنى كذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل (قوله
 قوله أو الزيد) أي أو السمن بالطريق الأولى وعبارة المنهج وشرط في الابن وصوله أو وصول ما حصل منه من جبن أو غيره
 جوف أو كتب عليه سم قوله أو غيره يشمل السمن وهو متجه (قوله أو سقاء المتزوع منه) خرج المتزوع منه الجبن فلا يحرم
 وان كان فيه دسومة ووجه ما استدل به اسم الابن وصفاته (قوله بأن ظهر لونه) يستلزم أن يراى بظهور اللون ما يشمل الحسى
 والتقديرى كالمياه ويذكر قوله الآخر حسا وتقدير بالاشد وقوله أيضا ولو زابت الخ (قوله لانه المؤثر حينئذ) أي حين
 اذ غلب (قوله خمس دفعات) أي واقفصل في خمس دفعات وشره في خمس دفعات (قوله ما وقعت فيه) قال سبحانه زبدي
 ويرده ما ساقى انه لو كان انفصالة ٢٣٢ في مرة ووصوله في خمس لم يؤثر اهـ على التعمد كما يأتي لكن يجوز ان

هذا البعض بناء على
 عقابه الآخر في قوله وفي
 قول خمس على ان قوله
 وجعل ان اختلاط الابن
 الممتنع ما يستدليه
 لزيادى في الرد (قوله خمس
 رضعات) ظاهره وان
 حاب منها في دفعة وقياس
 ما يأتي في اللبن من اهل
 انفصل في مرة وشره في
 خمس دفعات بعد رضعة
 انه يعتبر بتعددده هنا
 انفصالة في خمس ثم رأيت
 في ج ما حاصله ان قضية
 كلامهم انه لا بشرط
 في المختلط بغيره التعدد
 في الانفصال فراجع
 وكتب عليه سم هو
 غاية التعسف والصواب

الجبن أو الزيد أو سقاء المتزوع منه الزيد (حرم) الحصول التغذى (ولو غلط) (الابن) (بما نعت)
 أو جامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المانع بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وأن شرب البعض
 لانه المؤثر حينئذ (فان غلب) بضم أوله بأن زال طعمه، لونه وريحه حسا وتقدير بالاشد
 والحال انه يأتي منه خمس دفعات كما تقدم وأقره وحكي عن النص خلافه قال بعضهم
 ان القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وجعل ان اختلاط
 الابن بغيره ليس كافرا فانه لا يفتقر في انفصالة عدد وليس كما قال (وشرب) (رضيع) (الكل)
 على خمس رضعات أو كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الاظهر) لان الابن في شرب
 الكل وصل لجوفه بقينا فحصل التغذى المقصود به فارق عدم تأثيره في سائمة استهلك
 في ماء كثير لا تنفعا استغذاه اراها حينئذ وعدم حجبها استهلك في غيرها لا تنفعا الشدة
 المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزال الطيب والثاني لا يحرم لان المغلوب
 المستهلك كالمعدوم وشرب البعض لا يحرم في الاصح لان تنفعا تحقق وصول الابن منه الى
 الجوف فان تحقق ككان بقي من المخلول أقل من قدر الابن حرم جرما ولو زابت اللبن المختلط
 لتغيره أو صافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليلط كما قاله جمع متقدمون والأوجه
 اعتبار أقوى ما يناسب لون الابن أو طعمه أو ريحه أشد انما امر أول الظاهرة في الخبر
 التقديرى بالاشد فاقتصرهم هنا على اللون كأنه مثال وابن امر اثنين اختلط بثبت أمومتها
 وفي المغلوب منهما التفصيل المذكور ثبت الامومة لعلية الابن وكذا المغلوبة بشرطه السابق
 (ويحرم اصبار) وهو صب الابن في الحلق فحصل الحصول التغذى به يوم ثم اشترط وصوله
 للعدة ولونه جائزة لامسا م فلو تقيأ قبل وصوله ما يمين لم يحرم (وكذا السقاء) (بان صب

خلاف ذلك واستواء المستثنين اهـ ووافق قول سم قول الشارح وليس كما قال (قوله أو كان هو)
 أي المخلول (قوله أقل من قدر الابن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلو بعض الحس
 عنه لاخصاره في غيرهما شرب أو مباح في أيضا لا يخصص هذا بما اذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل اهـ سم
 على ج أقول وبأن مشله فيما لو شرب جميع المخلول به في خمس دفعات لجواز ان يكون بعضهم خاليا منه (قوله ولو زابت
 الابن) أي فارتقت الابن هذا علم من قوله قبل وتقدير بالاشد لكنه ذكره فلا يصحح ولا يصحح بأن اللون الواقع في كلامهم
 ليس قيد اتم اعتبار ما ذكره ظهور فانه من حيث اختلاف أمان من حيث الحكم فلا لان الغالب يحرم قطعا والمغلوب في
 الاظهر (قوله وفي المغلوب منها) انظر ما المراد بالمغلوب هنا فان المعنى المتعبر في اختلاط الابن بغيره من ان المراد بالقلبية
 ظهور أو صاف الابن يأتي هنا وقد يقال بفرض أحد اللين من نوع مخالف فلا تنفي أشد الصفة ان غلبت أو صافه
 المقدره على أو صاف الابن لا تنفي بحيث انها ازالها كان الآخر مغلوبا فلا أخذ بما ذكره فيما لو اختلط الابن بمائع
 موافق لابن في جميعه (قوله بشرطه السابق) أي بشرط أن يكون الباقي أقل من لبنا وشرب

ولم يرض زمنه؛ يمكن فيه اجتماعهما) بمعنى لم يرض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بالفعل بأن قطع بانه لم يرض اليمين في ذلك الزمن كان قامت بينه وبينه في مشارق بلدته في ذلك الزمن وهي كذلك ولا تقدر لاحتمال ارسال ماله اليها كاتله سم عن الشارح خلافة طبع والاقتضايان ان ذلك ممكن دائما فلا تفتونا اليه لم يكن المهرق في اذا امكن أحدهما بالمرق والآخر

(قوله ومثله) أي الحقنة (قوله في حيوان) أي حيث لم يرض منها إلى المعدة أو الدمع كإياها (قوله ووردناه) أي الفطر (قوله أذ لم يرض إلى المعدة) أي أو ما عدا قيسا على المعدة (قوله حركة مذبح) فيه ما قد منه (قوله اتفاقا) أي من الاعتدال أربعة وانظر ما قلناه في التمرض لهذه ونفي تأثيره فان التمرض انما يتعدى من الرضيع إلى فروعه وهي متفقة عن ذكرها وما أسو له وحواسبه فلا يتعدى التمرض اليهم ثم تظهر قاعدة ذلك في التماثل كالزواج زوجا ان كان هذا أي من الرضاع فأتى طالق أو يقال أيضا تظهر قاعدته فيما لو تمت الرضعة عن زوجة رضيهما أنصاهم أو برأها بعد ٢٣٣ الموت فان قلنا بتأثير الرضاع بعد

الموت حرم على صاحب اللبن ان يتزوج زوجة الرضيع لصبره وبتأثيره ابنة (قوله فان بانها) أي في ابتداء الخامسة اهـ ج وبه ينفع قوله الثاني أو في أثناءها (قوله الاما تقي) اختلاف ما لو تقابا قبل وصوله إلى المعدة فالمراد يقتضي الامعاء وصوله للمعدة (قوله وشبره) أي في تمام قد تشكل قضية سالم بان الحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الرضاع منها المستلزم عادة لسر والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون الرضاع منها مع

اللبن من الاتفاق وصل للمدع (على المذهب) وذلك والطريق الثاني فيه قولان كالحقنة (لاحقته في الاظهر) لانها الاسم لما تنقذ في الامعاء لم يكن في التفتون مثله اصسه في حيوان أو قبل والثاني يحرم كما يحصل في الفطر وربيانه منوطا بصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغا بخلافه هنا ولهذا الحريم تقطير في اذن أو جراحة اذ لم يرض إلى المعدة (وشربه) أي الرضاع الحريم أي ما لا يرضيه فيه فلا ينافي عده في مكرها (رضيع حي) حياة مستقرة فلا أثر لوصوله لجوف من حركته حركة مذبح وميت اتفاقا لا تنقذ التفتون (لم يبلغ) أي ابتداء الخامسة (سنتين) بالاهلته لم ينكس أول شهر فيحسم ثلثين من الشهر الحامس والعشرين فان بلغها لم يحرم ويحسبان من تمام انفصاله لأم أثناءه وان رضع وطال زمن الاتصال وان نازع فيه الاذري فلا يحرر ثم نكح الدارقاني والسبقي لا رضاع الا ما كان في الحولين وغيره لا رضاع الاما تقي لأمعاء وكان قبل الحولين وغيره مسلم في سالم الذي أرضته زوجة مولاه أي حذيفة وهو رجل يصل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كامل اليه ابن المذرا أوفى أثناءها حرم (وخمس رضعات) أو أكلات ثم نحو خير يعني به أو البعض من هذا البعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها بذلك لقراءة الشذذة فيجنيها في الاحكام تكبر الواحد وانما كانت الخمس مؤثرة وان ما قبله لان الحواش التي هي سبب لادراك كسكك وقدم مفهوم خبر خمس على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا رضعتان لا اعتقاده بالاصل وهو عدم التصرح لا يقال هذا احتجاج بمفهوم المدد وهو غير حجة عند الاكثرين لا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر والخمس والا لم يبق له كراهة هذه (وضطهون بالعرف) اذ لم يردن ضطالعه ولا شرعا ومرددهما وورد في خبر ان الرضاع ما أنبت النعم وانتشر في العظيم من شأنه ذلك وقولهم لو طارت قطرة في فيه فزلت جوفه أو أضعها فطردت عن رضة صحيح لا لا يصدق تسمية العرف ذلك رضة باعتبار الأقل (قوله طلع) الرضيع الرضاع (عراة) عن الندي أو وقعت عليه الرضعة ثم عاد اليه فبها ولو ورا

٣٠ نهاية سادس الآخر زمن لسر والنظر يحضره من تزول الخلوه بحضوره أو تكون قد حليت خمس مرات في انما وثمرها منته أو جوز له ولها الخضر ونس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما عدا تأثيره هذا الرضاع اهـ سم على ج في جوع في قال في العدا ولو حكم فاض بثبوت الرضاع بعد الحولين تنقض حكمه بخلاف ما لو حكم بغيره بأقل من خمس فلا قص اهـ ولعل الفرق ان عدم التصرح بربعة الحولين ثبت بالنسب بخلافه عداون الخمس (قوله أوفى أثناءها حرم) أي لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضة (قوله وخمس رضعات) فان في الرضوع ولا يردون خمس رضعات لان حكم بها حكم اهـ قال في شرحه فلا ينقض حكمه اهـ سم على ج (قوله والقراءة الساذة) لم يتقدم ذكر القراءة هنا فيلنظر لان يقال مر دهم اما أسأله ببقوله بذلك فان عاشت فهو تان فيما أنزل عن رضعتان معولوت فمفسن بخمس مع فلو تان لكن مثل هذا لا يسمى قراءة ذاة

بالمقرب مستنداً أبداً فالإيجتناف وليس المراد من الامتنان في قوله ولم يحضر زمن يمكن الخ مجرد مضي مدة نسيم الاجتماع وأن قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لا مذهبنا وهذا تنص في حاشية الشيخ (قوله فيافي الحما كمو يعله الخ) أي فالمراد بالنفي المشروط فيه الفروع وإعلام الحما كمو وليس المراد منه للنفي الذي يقترب عليه الاحكام لانه لا يكون الا للامان (قوله بل يلزمه ان صدقت) ظاهر ٢٤٤ هذا المنصب لا يجوز لها الامان وان كانت كاذبة فتقول انهم باقاة اهل النكاحين

الخ وهو بعيد جدا كما لا يجتنف ويحصل أن قوله يلزمها تفسير المراد بالجويز الذي أفاده قول المصنف لها فيكون (قوله ان صدقت

(قوله أو نام خفيضا) أي وما خفيضا قوله فتعدد ظاهره وأن عاد الى الاول حالا

ووجهه بان تحوله للثاني بعد في العرف قطع الرضا عن الاول (قوله والاعتدال

قال حج ويعتبر التعدد في كل خصوصين بتظهير ما تقر في القين أخذنا

من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الأكل (قوله ولو شك)

المراد بالشك مطلق التردد فتعطل ما لو غلب على التلن حصول ذلك لشدة

الاختلاف كالنساء المجتمع في بيت واحد وقد جرت العادة بالرضا على منهن

أولاد غيرها وعلمت كل منهن الرضا لكن لم يتحقق كونه خسافا لثبته

له فانه يقع كثيرا في زماننا (قوله الى أولاده) أي الرضيع (قوله أولى من جعله الشارح الخ) أي

(تعدد الرضا) ولو لم يصل لمخوفه منه الاقطرة كل مرة (أو) قطعها (للمو) أو نحو تنفس أو ازدياد ما اجتمع منه في حق أو قطعته للرضعة لتغل خفيف (وعاد في الحال أو تحول) أو حواته (من ندى الى ندى) آخر لها أو نام خفيضا (ولا) تعدد عملا بالعرف في كل ذلك بقي النسي في أم لا أما اذا تحول أو حول لندي غيرهما فتعدد وأما اذا نام أو التهي لم يلا فان بقي النسي بضم لم يتعدد والاعتدال (ولو حلب منها دفعة وأوجره خسا أو عكه) أي حلب خسا وأوجره دفعة (فرضة) اعتبارا بزيادة الاتصال من الندي في الاول ووصوله لمخوف في الثانية (وفي قول جس) فيها تنزيلا في الاول لانه منزلة الندي وتنظر في الثاني لحالة اتصاله من الندي وقوله ما قبله لخلاف فلو حلب من جس في أثناء وأوجره طفل دفعة أو خسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل) رضع (خسا أم) الاضغ أو على ماصر أقل أو هل رضع في حولين أم بعدد (ملا تحريم) لان الاصل عدمه ولا يجتنف في الورع حيث وقع الشك في كراهة حينئذ كما هو ظاهر مما مر اه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة ومعلوم انها غلط لان الاحتياط هنا في الربة في الانواع المختصة بمنزلة احتياط في المحرمات المختصة باحتياط أولى (وفي الصورة) الثانية قول أو وجهه (بالتحريم) لان الاصل بقاءه للحولين (و) الرضا المستوفى للشروط (تصير المرضعة أمه) أي الرضيع (والذي منه الابن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى أولاده) نسباً أو رضاعاً وان سفلوا التحريم المار يحرم من الرضا ما يحرم من النسب ويخرج بأولاده أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه اليها فلو تم نكاح المرضعة وباتت ولدى القين نكاح أم الطفل وأخته وانما تسرى الحرمة منه الى أصول المرضعة وذى القين وفر وعهما وحواشيهما نسباً أو رضاعاً كما سيذكره لان لبن المرضعة كالجزء من أصولها فيسرى التحريم به اليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه وقد علم ان الحرمة تسرى من المرضعة والفعل الى أصولها وفر وعهما وحواشيهما ومن الرضيع الى فروعه دون أصوله وحواشيه وما تقر من رجوع ضمير أولاده الى الرضيع أولى من جعل الشارح ذلك واجهنا الى الابن ولا يقدح في صحة ذكر المصنف به بعد وادعي ابن قاسم أنه سهو (ولو كان لرجل جس مستولات أو) له (أربع نسوة وأم ولد) ولبنهن له (فرض طفل من كل رضعة صابا منه في الاصح) لان لبن لكل منه ولا يصيرن امهات رضاع (يصرن) عليه (لانهن موطوءات ابيه) لا لامرئتهن والثاني لا يصيرن ابنة لان الابوة تابعة للأموعة ولم تحصل (ولو كان يلد المة تولدات بنات أو أخوات) له أو أم أو أخت وبنت واحدة وزوجة فرض من كل رضعة (فلا حرمة) له (في الاصح) والا لاصار جد الأم أو خالامع عدم أمومة وهو محال بخلافه فيما سار لانه لا تلازم بين الابوة والأمومة لتبوت الابوة فقط فيما ذكره والأمومة فقط فيما اذا أرضعت خلية أو مرضع من زنا أو الثاني تثبت الحرمة تنزيلا للبنات أو الأخوات منزلة الواحدة أي منزلة ما لو كان له بنت أو

الى أصوله وحواشيه بل كاتسرى اليهم تسرى خاصة بأولاد ذى القين لان الحرمة ليست أما المرضعة الخ (قوله ذكر المصنف) أي في قوله الرضيع وأخواته (قوله بعد أولاده فهم أخوة (قوله راجعاً) أي قوله فيما اذا أرضعت خلية) مراده ما من لم يسبق لها حمل أو ما من سبق لها حمل من غير زنا فالابن لصاحبها وبنت منه وطال الزمن أو لم يكن حملها بان وطئ بشبهة

تخيد المثل نفسه بالمعنى الذى ذكره الشارح فليراجع (فصل فى المقصود الاصلى من العان) (قوله وهو فى النسب) لان ان تنازع فى كون هذا هو المقصود الاصلى منه على ان الفصل مقصود لعان الزوج سواء كان لثني ولدا واحدا (قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا (قوله اذا علم) أى او ظن نظاما وكذا (قوله بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا (قوله انما هارا

(قوله والارض تلوه) أى تابعه (قوله وهذا هو الاصم) أى مثبت النحر به بينهما ويبنى ان محله فى الظاهر اما باطنا فثبت علم انه لم يوطأ هارا ولا استدخلت منه فلا وجه للنحر به (قوله ما نزل قيل جاهل) مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولولم تلده بشكل عليه ما بان فى كلام المصنف من انه لو نكحت بعد زواج ولادته منه لا ينسب الولد لثاني الا اذا ولدت منه وانه قبل الولادة الاول وقد يجب بانه فيما بان فى المناسب الابن الاول قوى جانبه فنسب اليه حتى يوجد ٢٥٠ طالع قوى وهو الولاد وهما

للمثل تقدم نسبة الابن الى أحد استكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل ثم رأت فى سم على ج التصريح بالمفهوم المذكور وأما فى ذلك ولم يجب فليراجع اه ثم رأت فى الحطيط ايضا مانصه تنبيه قضية كلام المصنف انه لو توار للسارة لبن قبل ان يصيبها الزوج أو بعد الاصابة لم تحصل نبوت حرمة الرضاع فى حقه لدون الزوج وبه جزم القاضى الحنفى فيما قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب ثبوته فى حقه دونها اه ومشله فى شرح الروض ومفهومه ما فيها انه يحرم بعد الحمل (قوله بعد وطئها) أى منهما (قوله ويجب ذلك) أى الانتساب (قوله ويجوز عليه) أى حيث مال طبعه لاحدهما بالحبسة وكان قد عرفهما

اخت أرضعت الطفل خمس رضعات ولو كان له أربع نسوة فوامة موطآت فارضعت طفلة بآين غيره لم يحرم عليه وما فى الرضعة من النحر به تغیر معالى ثبوت الابوة سواء بالامومة وهو ضمت (وأما المرضعة من نسب أو رضاع أجدا للرضيع) وفروعه فاذا كان نحر حرمة عليهم نكاحه (وأما هاتما) من نسب أو رضاع (جداته) فاذا كان ذكر احرم عليهم نكاحه (وأولادها) من نسب أو رضاع اخوته واخواته واخوتهم واخواتهم (من نسب أو رضاع) (أخواله وخالاته) وأبوى الابن جده وأخوه عمه وكذا الباقي) فاهماته جدات الرضيع وأولاده اخوة الرضيع واخواته (والابن من نسب اليه ولد تزليه) أى بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استئصال الماء محرم أو يملك بين فيه ذلك ايضا كما فاده ما قدمه فى المستولدة (أو وطئ شبهة) لثبوت النسب بذلك والارض تلوه (لأنا لا حرمة له نكاحه من أرضعت من لبنه) أما حيث لا دخول بان لحقه ولا يجرد الامكان فلا تثبت الحرمة بين رضيع وأبى لولده على ما قاله ابن القاصر وأدعى البلغنى انه قضية كلام الاصحاب لكن قال غيره ان ظاهر كلام الجمهور بخلافه وهذا هو الاصم وخرج بقوله نزل به ما نزل قيل جهل امته ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت أبونه كما قاله ج مع تقدمون (ولو نكح) أى الزوج الولد النازل به الابن به ان انتفى الابن عنه لم ينافى ثبوته تابع للنسب ومن ثم لو استطلق بعد طلقه الرضيع (ولو وطئ متكوحه بشبهة أو وطئ اثنتان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئهما ولد (فالابن) النازل به (ابن لحقه الولد) منها (عاشق) لا مكاه منها (أو غيره) كقتصار الامكان فيه وانتساب الولد أو فرعه به مموته اليه بعد كاله لفقد القاطع أو غيره ويجب ذلك ويجوز عليه حفظ النسب من الضيع ولو انتسب بعد فروعه لواحد وبعضهم لا يخرجه من الاشكال فى هذه الحالة (ولا تنقطع نسبة الابن لزوج نزل بسبب علوق زوجته منه) عن زوج مات أو طلق وان طالبت المدة (فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادته اصابه باله) (أو انقطع) لابن (وعا) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الاول لان الكلام مفروض فيمن لم تنكح غيره ولا وطئ نكاح أو شبهة (فان تنكح آخر) أو وطئ بطريق عا من (ولدت منه فلان بعد تمام الولادة) بان ثم انفصال الولد (له) أى لثاني (وتبناه) أو متهما (للاول) ان لم يدخل وقت طهره ورلين جل اثنتان وكذا ان دخل وقتها وزاد بسبب الحمل لانه ليس غدا لم يحصل قبل صلح طاعه له عن ولد الاول ويقال ان مدة يحد فم للحامل اربعون يوما (وفى قول) هو فيما مدد دخول وقت ذلك

قبل البلوغ وعند ستة مة طبع على ما ذكر فى باب التقطع ولا فلا يجزى على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التمسى (قوله دام الاشكال فى هذه الحالة) أى قد ما توار ولم يكن لهم ولد انتسب رضيع ان شاء وتقبل ذلك لا يصلح ثبت أحدهما وبمحوها اه (قوله بطريق عام) أى كالشبهة (قوله وولدت) هل شغل له فقد والمضعة أم لا فيه نظرو لا قرب الثاني وقد يتخذ ذلك من قول الشارح بان ثم انفصال الولد لان كلام الحلقة والمضعة لا يسمى ولدا فليرجع ويفرق بين ما هنا وما فى العمد من الاكفة بوضع المضعة بان المداثر على برادة الرحم وهو يتحقق بوضعها كفى بخلافه (قوله للحامل) أى بسبب الحمل

لعدمه) أي المترتب عليه دفع عار الحلو الفسق وغير ذلك وأما قوله ومبالة في الانتقام منها فلا يظهر له دخل في الإلزام (قوله قوله فلا وجه كإدلاله عليه الخ) معتمد (قوله) وحالته على (ولا الزنا) وتفسير الحالة المذكورة إلى حدوث ولده من غير زنا وكما انقطعت نسبتة عن الأول لا تثبت ٢٣٦ لثاني لعدم احترامه فالوضع منه طفل ثبت له الأمومة دون الأبوة (قوله

(ثاني) أن انقطاع مدة طوبى له ثم عاد الحلقا العمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) لتعارض ترجيحهما أما ما حدث ولدا زنا فلا وجه كإدلاله عليه كالأصل انقطاع نسبه المين للأول به وحالته على ولدا زنا وضعف الزكشي القول بعدم الانقطاع مستدلا بأن ما إذا أُرْضِعَتْ بِلَيْنِ الزنا فلا صار أخا للولد الزنا وهو طاهر وإن زعم بعضهم أن لا دليل له في ذلك لأن أخوة الأم ثبتت لولد الزنا بثبوت نسبه من الأم فكذلك الرضاع وإذا استحال ثبوت قرابة الأب له تعين بقضاء نسبه المين إلى الأول إذ لم يحدث ما يوجب قطعه عنه

(فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح غير ما عرّفناه) (تحت) زوجة (صغيرة فأرضعتها) أرضاعا محرما من تحريم عليه بناتها كان أرضعتها أمه أو أختها أو زوجة أصله أو فرعها أو أختها بلبنهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (أو انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرمة عليه أبدا وكذا من الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم وزوجته وخرج بالوطوءة غيرها فحرم المرضعة فقط إن كان الرضاع بغيره كما في (والصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى إن صاع والافتقار منه مهر مثلها لأنها فرقة قبل الوطء لا بسببها (وله) إن كان حوا أو الأفلسيدي وإن كان الفوات غناها على (الزوج على المرضعة) المختارة إن لم ياذن لها كما قاله الماوردي ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وإن زعمها الرضاع لتعينه لأن عوامة المتألف لا تثربها ولزومها التلف باعتبار ما يجب له بما يجب عليه أي في الحلة فلا ينفي أن نصف المهور للأزواج قد يزيد على نصف المسمى أم المكرهه فيلزمها ذلك لكن باعتبار كونها محرمة له لا يفرق الاستقرار إذا قرر على مكرهها ولو حصلت لبنها لم أمرت أحثا بسبقه لها كان طريقا أو اقرا عليها كافي المحقق وتطويرة الأذرى إذا كان المأمور بميز الأبرى تحتم طاعتها أي والتجبه في المعبر إن الغرم عليه فقط وفيمن يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول) له علم (كله) أي مهر المثل لأنه قيمة البضع الذي فوتتوه على الأول فأرثت شهود طلاق وجهه وأقامهم يفرمون لكل بأنهم حالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كغناص حال بين المالك وحته وأما الفرقة هنا حقيقة بمنزلة التلف فحرم المرضعة سوى ما اتفقتة وهو ما غرمه فقط ولو ركب عبدا أو صغيرة بتقويض سيدها فأرضعتها أمه مثلا فلها المنة في كسبه ولا يطالب بسده المرضعة إلا بنصف مهر المثل وانما هو وذاك بالأمه لأنه لا غير متصور في الحرمة لا تنشاء الكفارة (ولو) دبت صغيرة (ورضعت) رضاعا محرما (من) كبيرة (نائة) أو مستقطعة ساكتة كافي لروضة وجعله كالأصحاب المتكئين من الرضاع أرضاعا غناها بالنسبة للزعم لا الغرم وإنما عسكوت الحر على الحلق كفعله لأن الشعر فيه أمانة بلزومه دفع تلفاته ولا كذلك هنا (فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولامهر المرضعة) لأن الاتصاف بفعله أو هو مسقط له قبل الدخول وله في مالها مهر مثل الكبيرة

وهو ظاهر أي التضعف ومع ذلك المعتمد الأول (فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح) (قوله تحت) ينبغي له تقدير الشرط على عاقبة في مثله كأن يقول إذا كان تحته الخ (قوله) إن كان الرضاع بغير لبنه أي فإن كان بلبنه حرمت لكونها صارت بنته ويمكن تصوير أوضاعها بلبنه مع كونها غير موطوءة له بان استدخلت ماء المحرم فإن الولد المنتصف منه يلحقه ويصدر المين (قوله) إن لم ياذن لها أي فلا اختلاف فيه صدق أن الأصل عدم الإذن (قوله) أو كانت مكاتبته أي (قوله) نصف مهر مثل أي وإن وجب الصغيرة عليه نصف المسمى (قوله) لا تتأثر بذلك أي بالإلزام (قوله) كافي المعتمد أي (قوله) لا (قوله) لا كذلك هنا أي ولو كانت مستأجرة للرضاع إذ قايته أن ترتب عليه عدم أرضاع الطفل وهو يفتقر

الاجرة وليس الرضاع واجبا عليها عينا على أن ما ترتب به الصغيرة ليس متعينا لأرضاع من استؤجرت المنسحق لأرضاعه ولا يشكل هذا بغير من أنه لو زعم الرضاع غرمت لغير من أرضعها من المتلفات لا يتأثر بالوجوب على التلف لأنه لا يجعل مناط الفرق كون الشعر فيه أمانة ولا كمال المين (قوله) وله في مالها أي الصغيرة فإن لم يكن لها مال بقي في ذمتها (قوله) مهر مثل الكبيرة أي حيث كانت زوجة وخرج به ما لو أرضعت من أمه أو أختها أو نحوهما فلا شيء له الكبيرة كما هو ظاهر

لئلا يعود للإيداء أي لمن شأنه الإيداء أو الأفلان أي القذف المذكور أو المراد ما يحصل منه الإيداء عند الكمال أو المراد مطلق الإيداء أي حتى لا يعود للإيداء أحدا قامل (قوله أو تفرير بقذف صغيرة) أي يمكن وطؤها بقدرته ما قدمه إذا لم ي

(قوله فأرضعت من أم الزوج) أي مثلاً وانضبط كما مران لعبره عن تحريم بنتها عليه (قوله اختص التحريم بالخاصة) أي بالرضعة الخاصة فالمرم على الكبيرة في الأولى والصغيرة في الثانية (قوله ذلك) أي لأنها صارت أخت الصغيرة (قوله وله نكاح من شاءهما) أي بعد جديدها وظاهر وتعوده بالثلاث أن لم يكن سبق ٢٣٧ منه طلاق أو علق في مهران

المنفص نكاحها ونصفه لأنها اتفقت عليه بضمها ووجهات الاتفاق لا يتوقف على تميز زولو
جاءت الرج اللين من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما لعدم ضمها
ولودبت الصغيرة فأرضعت من أم الزوج أو بعام أرضعت أم الزوج الخاصة أو عكسه
اختص التحريم بالخاصة (ولو كان تحتها زوجتان) كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة
الصغيرة (فرضت الصغيرة) لأنها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الظاهر) لذلك
فأشبه ما لو أرضعتها معا والثاني يختص بالرضعة لأن الصغيرة لا نجع حصل بارضاعها فاشبه
ما لو نكح اختا على أخت وقرق الأول بان هذه لم تنضم مع الأولى أصلاً لوقوع عقد هافسدا
من أصله فلو تفرق بطلان الأولى بخلاف الكبيرة هنا لأنها اجتمعت مع لصغيرة فبطلت لعدم
الرج (وله نكاح من شاءهما) من غير جمع لأنهما اختان (وحكم مور الصغيرة) عليه
(وتفرعه) أي الزوج (الرضعة ماسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة) لم تكن موطوءة
حكمها ماسبق في الصغيرة فله عليه نصف المسمى الصحيح والآن نصف مهر المثل وله على أمها
الرضعة نصف مهر المثل (فان كنت موطوءة فله على الأم) (الرضعة) بشرطها المارة
(مهر مثل في الظاهر) كإلزامه لمتبائع المسمى أن يصح والآن جميع مهر المثل والثاني
لا غرم عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتوقف على الزوج ورده ما أتى أنهم لو شهدوا بطلاق
بعد طه ثم رجعوا فمهر المثل أم لا كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها
بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لثبوت نكاحها مع الموطوءة من مهر وهو من خصائص
نفيها على الله عليه وسلم (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبداً) لأنها جديده
زوجته (وكذا الصغيرة) فحرم أبداً (ان كانت الكبيرة موطوءة) لأنها لم يثبت بخلاف ما لو لم
تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لا تحرم إلا بالدخول (ولو كان تحتها صغيرة فطلقتها فأرضعتها
امراة صارت أم امرأته) فحرم عليه أبداً الحافظ الطائري بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد
(ولو نكحت مطلقته صغيراً وأرضعت ببلنه حرمت على المطلق والصغير أبداً) لأنها زوجة
ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولد عبد الصغيرة) بناء على المرحوم
أنه يزوجه أجباً أو حكم بها كمرأه (فأرضعت ابن السيد حرمت عليه) لأن أمه موطوءة
أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه وخرج ببلنه ابن غيره فبأن النكاح وان انقضى لكونها
أمه لا تحرم على السيد لا لتفاسد التحريم عليه المذكور (ولو أرضعت موطوءة الأمه)
زوجة (صغيرة تحت ببلنه أول ابن غيره) من زوج أو شبهة (موتاً) أي لموطوءة أو الصغيرة
(عليه) أبداً لأن الأمه أم زوجته والصغيرة بنته أن أرضعت لبنته أو ألفت موطوءة (ولو

بقي لوجوده كونه نصف على المرتضة اسم الرودة ولو فمضى (قوله ولو نكحت مطلقاً) أي ولو بعد مدة طوله (قوله
طائه) خرج ما لو أرضعت ببلن غيره فلا تحريم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أم الصغير ولكن يحرم على الصغير لكونها صارت
أمه (قوله حرمت عليه) أي على السيد (قوله موطوءة الأمه) أي تلك أو نكاح ثم ان كان ذلك ولا شيء له عليها لأن السيد
لا يجب له على عبده شيء وان كان نكاحاً فينبغي تعاقب ما يجب للصغيرة عليه برقتها لا ببلن المثل وهو أجنبي يتعلق بالرقبة
(قوله وهي) أي والحال وقوله موطوءة أي تزوج وقوله والذين أي والحال

لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم (قوله بل عليه ان علمنا انها) أي بعد النكاح كما هو ظاهر فلما راجع (قوله في الثمن وبلاهن) وظهر أنه لا ينتفى بهذا العلم ما ثبت عليه من الحد الأول (قوله ما لم تنكح أصل النكاح) في استثناء هذا عما لو اختلفا بعد الفرقة المؤذن باتفاقهما على تقدم نكاح مساحته لا تختص في كتاب العدد (قوله وهو اصطلاحا لا يغل معناه) قال

(قوله في الثمن) أي في عدم نسبه (قوله كاذكر) أي مؤبدا (قوله بعد ارضاعها) أي ارضاع الكبيرة لثانته (قوله وورده مامر) أي في قوله وورق الأول بان هذه لا تجتمع مع الأولى أصلا (قوله انفسخ من عداها) أي لثانته (قوله ولو بعد طلاقها الرجعي) وتصوير بان دخل منه في ٢٣٨ فرجها ما وهذا يقتضي انه لا يشترط في وجوب العدة على الصغيرة ان تكون

مهيئة لوطء حال الطلاق وهو ما اقتضاه كلام الشارح في أول العدد كما مر بيانه وتقدم عن شيخنا زياي انه لا بد ان تكون الصغيرة مهيئة لوطء قبله

في فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع (قوله والشهادة بالرضاع) قدمها على الاختلاف مع انها مؤخره في كلام المصنف لانه اخصر اذ لو اشعرها الاحتياج الى ذكر بعضها كان يقول والشهادة به (قوله) وامكن ذلك حسا أي بان منع من الاجتماع بها أو يمنع من عليه بسبب ارضاعها مانع حسا أو شرعا بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم (قوله لم يقبل رجوعه) ظاهره وان ذكر رجوعه وجها محتملا ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال

كان تحتها صغيرة وكبيرة (فارضعها) أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لانها بنتها فامتنع جمعها وتقدمت هذه أول الفصل لبيان الغرم وسبق هنا لبيان الغريم (وحرمت الكبيرة أبدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لانها بنته (والا) بان كان بلبن غيره (فربيية) فلا تضرم الان دخل بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغار فارضعهن حرمت) عليه (أبدا) لانها أم زوجاته (وكذا الصغار ان ارضعن بلبنه أو لبن غيره) معا أو مربيا (وهي) في الارضاع بلبن غيره (موطوءة) لانهن بناته أو بنات موطوءة (والا) بان لم تكن موطوءة أو لابن لغيره (فان ارضعن معا) وتصوير (بما يجرى) الرضة (الخامسة) في وقت واحد أو بان وضعت نديها في اثنتين وأوجب الثالثة من لبنها المحبوب (انفسخ) لاجتماعهن مع أمهن ولصبر ورهن أخوات (ولا يجرى من مؤبدا) حيث لم يطل أمهن فبطل له نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) ارضعن (مربيا لم يجرى من) كاذكر (وتنفسخ الأولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح ولا تنفسخ الثانية بمجرد ارضاعها اذ لا موجب له (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع اختها لثانته في النكاح (وتنفسخ لثانته) بارضاع (الثالثة) لم يجرى مع اختين معا فاشبه ما اذ ارضعتهما معا (وفي قول لا ينفسخ) أي نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بنكاح الثالثة لالامع ثم بارضاعها فاختص الفاسد بها كالو ترك اختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرده ما مر من الفرق ولو ارضعت نعتين معاً ثم انفسخ من عداها لو فزع ارضاعها بعد اذ فاع نكاح أمها واختها أو واحدة ثم نعتين معا انفسخ نكاح الكل لاجتماع الأم والبنت وصيرورة الأخوين اختين معا (ويجوز القولان) فبس تحتها صغيران ارضعتهم الأجنبية ولو بعد طلاقهما الرجعي (مربيا لبنته) صان (وهو الاظهر) لما مر ويحرم من مؤبدا (أم لثانته) فقط فان ارضعتهما معا انفسختا فطعا لانها معاصرتا أختين معا والرضعة تحرم مؤبدا فطعا لانها أم زوجته

في فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه اذا (قال) رجل (هند) بالصفوف زوجه (بنتي أو اختي رضاع أو قالت) امرأة (هو اختي) أو بنتي من رضاع وامكن ذلك حسا أو شرعا كما علم من كلامه آخر الاقرار (حرم تناكحها) أبدا ما أخذت للمقر بأفرازها وبإطمان صدقه الا خروا الاقطار فقط ولو رجح المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لم يذكر الشرط كالشاهد بالاقرار به لان المقر يحاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجوه وبوجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر

أما ما ظاهرا على علمه (قوله ولا يقر الا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هما يشمل الطن لما رافق من قوله من وانفسخت الماده بجهلها (قوله) وبوجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر أي حيث كانت المقر بارضاعها في نكاح الاصل أو الفرع كان أقرب بنيتها زوجة أبيه من ارضاع فان لم تكن كذلك كان قال فلا ينفى من الرضاع وليست زوجة أصله ولا فرع فليس لواحد منهما نكاحا بعد كأي زوجة من قوله وحديثنا في هنا ما راجع اسم على ح بالحق لكن قضية قوله والأوجه عدم ثبوت المخالفة لفرق وهو وضع لما يأتي من ان الرضاع لا يثبت بشم اذ رجل واحد وفاية قوله هند

التهاب سم لعل في حده مسامحة اه أي لان الذي لا يقبل معناه في عباراتهم هو التعدية لا نفس التعدد (قوله فلا عدة فيه) هذا ليس من جملة ما أفهمه المتن كالأخصى (قوله وهو كل ما لم يوجب على الواطئ حدا الخ) برده عليه المكره على الزنا لا يوجب مثل هذا غير ج لكن الذي يختار ان المكره لا يجنون والمراحم وفي بعض نسخ الشارح بدل هذا ما نصه وهو اما

بني اه بقرينة الشهادة في حق غيره بثبوت الحرمة وهي لا تثبت واحد فخرق بين هذا وما لو استلحق أبوه بمجهرولة النسب ولم يصدقه حيث قلنا ثم يصدد الانضاع وان له وطئها امتنع عليه نكاحها بان نسبها بالاستلحاق أي به لثابت وكان قياسه وحوب الفرقه بينهما بجبر ذلك لكان انضاده لصفة النكاح قبل الاستلحاق ظاهرا ٢٣٩ والشك في مسقطه بعد هذا

طقتها امتنع نكاحها لثالث في حلها حينئذ بل الحكم بعدم الحمل حيث قلنا بثبوت النسب وبان الرضاع هناك ثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعدمها (قوله ثم انلو طلق) أي نحو أحد أصوله وفروعه (قوله فلا تحل له بصد) وقد يفرق بأنه اذا استلحق زوجة ابنته ثبت نسبها منه حقيقة حتى انما تزني ولا كذلك هنا فلا يلزم من منعها ثم مثله هنا (قوله بذلك) أي بالاقرار بالراضاع ومع ذلك لا تنقض الشك (قوله ولو قال زوجان) يخرج به اقرار أي الزوج أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به (قوله رضاء محرم) وكذلك اسقاط محرم على ما قال ح انه الذي ينفقه من خلاف لما تناهى عن أي لان الرضاع دا لائق انصرف للمحرم (قوله وان قضت العادة بجبرها) ومثله مالم قريب عهد بالمقر بالاسلام

من نحو أصوله وفروعه مالم يصدقه اخذ اعلم أول محرمات النكاح من استلحق زوجته ابنته بل أولى حينئذ يأتي هنا ما مر ثم انه لو طلق بعد الاقرار أو خذبه مطلقا فلا تحل له بعد والأوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (بيننا رضاء محرم فرق بينهما) على ما يقولون ان قضت العادة بجبرها ما يشترط الرضاء المحرم كإتمامه اطلاقهم لانه قد يستدعي قوله ذلك إلى عارف آخر به (وسقط المسمى) لانه فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئها بالشبهة ومن ثم لم تكن عاتلة مختارة لم يجب لها شيء لانها ابنتي وان ادعى الزوج (رضاعا) محرمًا (فانكرت) زوجة (انسخ) باقراره (ولها المسمى) ان صح النكاح والأحوال المثل (ان وطئ (والا) بدل (وطئ) (فصدقه) لان الفرقه منه ولا يقبل قوله عليها فيه ثم لم تحلها قبل وطئ وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت حلف (وزنه مهر المثل بعد الوطء) ولا شيء عليه قبله هذا ان لم تكن مفوضة رشيدة أمها هي فلا شيء لها سوى المتعة كما حكى عن نص الام (وان ادعته) أي الزوجة الرضاء المحرم (فانكر) أي الزوج (صدق) بعينه ان زوجته (منه) (رضاعا) بان عينته في اذنها تصبغ اقرارها بجبرها فلم يقبل منها قبضه وانقهر الزوجية ظاهر بعد حلف الزوج على نفي الرضاء وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتصدق عليه الحقيقة مع اقرارها بقسده النكاح كما قاله ان أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها الفقه تجب في مقابلة ذلك وتؤخذ منه حصة ما أنفى به الوالد حصة الله تعالى فيمن طلب زوجته لحل طاعته فامتنعت من النكاح معه ثم انما حرم يستمتع بها في المحل الذي امتنع فيه من استحقاق نفقتها كما يجب (والا) بان لم تزوج برضاها بل اجبراً أو أدنت من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) حينما لم تكن من وطئها مختارة لاحتتمال تعديه ولم يسبق منها ما فيه فأتسبه مالمود كونه قبل النكاح والا فرب ان عيكتها في نحو طئها من المصلحة كالأعكيك والثاني يصدق الزوج بعينه لاستدانة النكاح الجبري على الصفة ظاهر (ولها مهر مثل ان وطئ) ولم تكن عاتلة مختارة حينئذ لا المسمى لا اقرارها باني استحقاقها نعم ان كانت قد صدته لم يسترد له زعمه لها ولو روع تطبيق مدعيته لغيره بقينا فرض كذا ودعواها المصاهرة كعنك زوجة أبك مثلاً كدعوى الرضاء ولو أدت أمة بأخوة رضاء بينهما وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولقبول التمكن كما قاله الأذري وأجبه الوالد حصة الله تعالى في خلافه لا ينقرى وصاحب الاقرار (والا فلا شيء) لها على ما عرفت لولا انما لا تستحقه (ويحذف مكرر رضاء) منه (إلى نفي ثله) به لانه ينفى فعل الغير وفعله في الاوضاع لقول صخره نعم البين المردودة

له المذكرة (قوله عاتلة مختارة) أي وكانت بالغه وان لم تكن رشيدة (قوله ولها المسمى) صح النكاح) سقط ح لفظ النكاح وهو الصواب اذ يلزم من حصة النكاح حصة المسمى كما لو عقد بغيره فان النكاح صحيح ويجب مهر المثل لفساد المسمى (قوله هذا ان لم تكن الخ) الظاهر ان الإشارة إلى قول المصنف والاصح (قوله وعلم امتنع نفسها) أي وان أدى ذلك إلى قتله (قوله مالم تكن من وطئها) أي بعد ما عرفت لولا لو سفيها كما هو ظاهر (قوله كدعوى الرضاء) أي يصدق في انكاره

بوصف فصل ولا حرمة وإن أوجب الحد على الموطوءة ١٥ والاول أولى وإن أورد عليه ما ذكر (قوله بذ كرم متصل وإن كان زائدا) وفي نسخة بذ كرم متصل أملى أول زائد في ما دعاه الركني ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الاحمال منه كاستئصال (قوله وقول الشارح رجلا كن) أي الحائض (قوله بمالوا دعي) أي الولي مثلا (قوله وبين زوجته) أي الغائب (قوله وحلف معها) أي البينة وقوله على البت قال شيخنا الزبدي بعد مثل ما ذكر في هذا الجواب نظيران للمدعي حسنة لا تطلب منه عين الاستظهار (قوله وقوله) ٢٤٠ أي اشرح أيضا (قوله كاسر) أي في قوله نعم البين المراد به الخ (قوله حلف)

تكون على البت لانها مبيته خلافا لقضال (و) بحرف (مدعية على بت) لانه يثبت فعل الفير خلافا لقضال أيضا وقول الشارح رجلا كان أو امرأة مصور في الرجل بمالوا دعي على غائب رضاعا محرابه وبين زوجته فلانة وآكام ينفق وحلف معها عين الاستظهار فتكون منه على البت وقوله ولونكل المنكر والمدي عن البين الخ مصور بمالوا دعي من وجهه بالايجاب لم يسبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية وبقبل قولها فلان حكيت وردت البين على الزوج مدفع على البت ولا يارضه قولهم بحلف منكروه على نفى العلم ان دخل في البين الاصلية كاسر ولو ادعت الرضاع فشكل الزوج فلم يقع في نفسه مدفعه فوالا كذبها حلف كاسر به في الاقرار وما في الروضة من انه لا يحلف بما على انه يحلف على البت بوجهه ضعيف (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين) وان تعمد النظر لشبه الغدير بالشهادة وتكررها منها الصغيرة لا يضره ادماه حيث غلبت طاعته معا صبه (أو رجل وامرأتين وباربع نسوة) لا طلاءهن عليه غالبا كالولادة ومن لم يولد كان التزاع في التبر من طرف لم يقبل لان الرجال يطلعون عليه نعم يقبلان في ادماه في الطرف ابن فلانة لان الرجال لا يطلعون على الحلب غالبا (والاقرار به شرطه) أي شرط ثبوته (رجلان) لا اطلاع الرجال عليه غالبا لا يشترط فيه تفصيل المحضر ولو عاميا لان المقر يحتمل لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق وبه فارق ما يأتي في الشاهد وذكر لمصنف المسئلة هنا تنبيه البينة به الرضاع لاننا في ذكره في الشهادات مع انه محلها (وتقبل شهادة المرضعة) مع غيرها (ان لم تطالب أجره) عليه والام تقبل لانها ما هيئت (ولا ذكرت فعلها) بان قالت بينه راضع محرم وذ كرت شروطه (وكذا) تقبل (ان ذ كرت به) بقالت ارضعته أو ارضه تها وذ كرت شروطه (في الاصح) لا تنقاه التهمة مع كون فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول الابن لجوفه ولا تنظر الى اثبات الحرمة لانه غرض نفيه لا قصده كاتقبل الشهادة بعنق أو طلاق وان استفادها الشاهد حل المنكوح بخلاف شهادة المرأة ولادتها الظهور التهمة بجبرها لفسا حتى النفقة والارث وسقوط القود والثاني لا تقبل لذكرها قبل نفقها لاسيما على شهادتها لا يتأثر بدعائها (والاصح انه لا يكفي) قول الشاهد بالرضاع (بينهم راضع محرم بل يجب ذكر وقت زوجه) تكتم رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحول لا اختلاف العلماء في ذلك (ووصول الابن خوفه) في كل رضة كما يشترط ذكر الايلاج في شهادة الزنا والناسق لانه لا يشاهد نعم ان كان الشاهد قتم او نوق يعرفه وقتها وموافقا للقاضي المقلد في شروط التبريم وحقيقة الرضة اكنى منه بالاطلاق على ما يأتي بجوابه في الشهادات (ويعرف ذلك) أي وصوله

أي على البت انما من قوله وما في الروضة الخ لكن يتأمل وجه ما اقتضاه كلام الروضة من انه لا يقبل منه الحلف على نفى العلم مع انه حلف على نفى فعل الغير وقبسه ان يحلف على نفى العلم وقد يقال قوله بناء على انه يحلف على البت لا يلزم منه ان يكون هو الراجح عنده بل يكون اشارة الى انه اذا حلف منكر الرضاع هل يحلف على نفى العلم أو على البت فان قلنا يحلف على نفى العلم حلف كذلك اذا شك في ان بينهم رضاعا أم لا وان قلنا يحلف منكر الرضاع على البت فقيما لو شك وجهان أحدهما يحلف كذلك ان حلف والاخر لا يحلف لانه لا يسوغ له الحلف على البت مع عدم وجود سبب يبنى عليه (قبوله بشهادة رجلين) أي ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول

شهادتهم فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين من يقول فيه فقد ثلث من الرجلين (قوله للبحر ولو عاميا) أي أو تريبه بالاسلاء (قوله ان لم تطالب أجره) أي بان لم يسبق منها طالب أصلا أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعاً عن المطى (قوله ولادتها) أي ولادة نفسها (قوله بعد التسع) أي السابقة وهي التبرية قال فيه للعهد (قوله موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد (قوله على ما يأتي) أي والارجح عدم الاكتفاء فيقال هنا بطله وفي سيم على ج ما يفيد حيث قال

التي ولو في ذلك (قوله) ويؤخذ من ذلك انه لو اكره الخ) انظر ما وجه الاختصاص (قوله) لا لا تعرف كونه منه (فصلته) انه لو علم كونه منه يلحقه وينافيه قضية التعليل الثاني على انه لا يناسب ما الكلام فيه من الاستدخال (قوله) ووطه الاب) هو بالنصب مطلقا على وطه الشبهة (قوله) لغوه الام لاية) الفاعل لغوه وتوابعها كالا يعني (قوله) ولو اقرت بانها من دوات الاقرار الخ) هل مثله

وفي شرح مر مثله وفيه نظر وعبارة شديدة الزيادة ويحسن الاكتفاء في الشهادة بالرضاع باطلاق الفقيه الموقوف بعمرته الموافق لذهب القاضي بخلاف المخالفه نعم ان اختلاف اترجح في الواقعة في المذهب وجب التفصيل في الموافق والمخالف ذكره الاذرى ولم يذكر ما ذكره الشارح في قوله على ما يأتي عفا فيه في ٢٤١ الشهادات وظاهره اعتماد لاكتفائه

بالاملاط (قوله) او المعروف وان لم يشاهد (بمشاهدة حلب) بفتح لامه كما يحظه وهو اللين المحلوب أو بسكونها كما قاله غيره ودعى انه انصب محل نظر للعلم بالرادم قوله عقبه) وان يجار وزد راد أو قرآن كالتام ثدى ومعه وحركة حلقه بغير ع وزد راد بعد عمله انها لبون) أي ان في نديم احالة الارضاع أو قبيله لبنا لان مشاهدة هذه قد تفيد اليقين أو الظن القوي ولا يذكروا في الشهادة بل يبرز بها اعتماد عليها أما اذا لم يعلم انها ذن لبن حينئذ فلا محل له الشهادة لان الاصل عدم اللين ولو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوابي أو وجه الوجهين وقال الشيخ انه الاقرب وسن اعطاه المراجعة شأ عند الفصل والاولى عند اوانه فان كانت مملوكة انصب للرضيع بعد كاله اعاقها الصبر ورتها أماله ولن يجزى ولله والدة الاب اعتمادا كما ورد به الخبر

كتاب النفقات وما يذكر معها

وأخبر الى هنا الوجوه في النكاح وبعده وجعت لتعدد اسبابها الاتية النكاح والقربة والمال أو ورد عليها اسباب أخر ولا رد لان بعضها من وبعضها من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخير كما هو الاصل فيها المكاتب والسنة والاجماع وبدا بنبقة الزوجة لانها أقوى لكونها في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بعض الزمان فقال (على موسر) حر كله (الزوجه) ولو أمة كافرة وممصة (كل يوم) بليته المتأخرة عنه كما صرح به الرافعي في الفسخ بالاعسار والمراد بذلك من طلوع غره ولا ينافيه ما يأتي عن الاسنوي فيما لو حصل التمكين عند الغروب لان المراد منه كما هو ظاهر انه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة الى الغروب من ماضى من الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الغروب دائما وما يأتي عن الباقرين انه لا يجب القسط مطلقا مردود وان كان في كلام الزركشي ما قد بواقفه (مد طعامو) على (موسر) ومنه كسوب وان قدر زمن كسبه على مال واسع ومكاتب وان ايسر لضعف ملكه وبعض لضعفه وانما جاعلوه موسر في الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام لان ميناها على التلطيف أو لان النظر للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطا له لشدة احواله وقبه وصله رجه على انه لو قبل انيسار والاعسار يتفاوت في أبواب الفقه لا اختلاف مداركها لم يعدم ومتوسط (مد ونصف) ولولر فية أما أصل

كتاب النفقات

(قوله وما يذكر معها) كالفسخ بالاعسار الا في (قوله وبعده) مكان طلق وهي حامل أو كان الطلاق رجعا (قوله) (ص) أي في باب الحجر (قوله) حر كله مبتدأ وخبر ويجوز جر نعمت لموسر (قوله)

(قوله وما يذكر معها) كالفسخ بالاعسار الا في (قوله وبعده) مكان طلق وهي حامل أو كان الطلاق رجعا (قوله) (ص) أي في باب الحجر (قوله) حر كله مبتدأ وخبر ويجوز جر نعمت لموسر (قوله)

٣١ نهاية ماضى (قوله) أي العسر (قوله على مال واسع) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده فيه أو كان لو اكتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب حصار بيده مال وقت طلوع الغروب في سم مانصه قوله ومنه كسوب أي قادر على المال بالكسب فان حصل مالا منه نظريه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بانه قد يكون معسرا وقد يكون غيره (قوله) وانما جاعلوه أي الميسر (قوله) لان ميناها أي الكفارة (قوله) يسقطها أي قد يسقطها والاعسار في كفارة الميسر ينقل معه للصوم (قوله على انه لو قبل الخ) هذا الاستدراك مستفاد من الفرق الذي ذكره (قوله يتفاوت) أي كل منهما (قوله لم يعدم) أي ومع ذلك لا يستغنى عما ذكره من التوجيه لانه أشار به الى الحكمة في التفرقة بين أحوال البعض يسار واعسار باختلاف هذه الأبواب (قوله ولولر فية) أي وقية النسب

مالوا فأتوا بأمر من ذوات الشهرة كاذبت نفسها وقضية التعطيل إلا في المسئلة إلا أنه عقب هذه أنها تقبل فراجع
 (قوله لكن المراد هنا) أي في هذا الباب بناء على الظاهر إلا في حتى يتأتى قوله المحتوم وكان الأولى إسقاط لفظ المحتوم
 ليتأتى كلام المصنف إلا في (قوله وهو في زمن الطهر أطهر) وسيأتي وجهه في الشرح قريباً (قوله في المثل انتقال من طهر
 (قوله وهو يمكن به الزهد) أي قلب ٢٤٢ (قوله لا أعرف لا ما منارضى الله عنه سلفاً) لم يظهر عماد كره

ردنا قاله لا يدرى فاته
 انما قال لا أعرف لا ما منارضى
 سلفاً لم يقل لا أعرفه
 وجهها فلا يتم الرد عليه
 الا اذا نقل عن تقدم على
 امامنا ما وافق ما قاله
 وهو لم يذكر ذلك (قوله)
 انتهى في مقابلة (أي لئني
 وهو المنتهى (قوله المار
 ضابطه) أي بأنه الذي له
 مال أو كسب يقع موقفاً
 من كفايته ولا يكفيه
 (قوله معسر هنا) أي
 عندهم اكتسابه كما
 قدمناه (قوله كل يوم
 لزوجه) فثبتت هو منه
 انه لو كان معه مال ينقص
 على بقية غالب العمر
 فان كان لو كفى في كل
 يوم منه مدين رجع معسراً
 كان متوسطاً والافلا
 وليس مراد بالظاهر
 ما قاله سم على ج من
 قوله قال في شرح البهجة
 تنبيه قال الزركشي يتي
 الكلام في الاخلاق الذي
 لو كان به لوصل الى حد
 المسكين وقضية كلام
 النووي وصرح بغيره
 انه الانفاق في الوقت

التفاوت فقلوه تعالى لينفق ذو سعة من سعته وما ذلك التقدیر فبالقياس على الكفارة بجماع
 ان كلاماً واجب النسخ ويستغرق الذمة وأكثروا واجب فبالكل مسكين مدان ككفارة
 نحو الحلق في النسك وأقل ما وجب له مدني كفارة نحو الجبن والظهار وهو يمكن به الزهد
 وينتفع به الزبيب فلزم الموسع الاكثر والعسر الاقل والمتوسط ما بينهما وانما لم يعتبر شرف
 المرأة وصده لانها لا تعتبر بذلك ولا الكفانية كنفقة القريب لانها تجب للرخصة والشعبانة وما
 اقتضاه ظاهر خبره نخذى ما يكفى ولو ذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية الذي ذهب
 الى اختياره جمع من حيث الدليل والاطالوا القول فيه بحجاب عنه بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية
 فقط بل بما يحسب المعروف وحينئذ فذكر هو المعروف المستغرق في القول كما هو واضح
 ولو وقع لفساد باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع الى الحاجة فتمين ذلك التقدير لا لائق
 بالمعرف فاضع كلامهم وان دفع قول الاذري لا أعرف لا ما منارضى الله عنه سلفاً في التقدير
 بالامداد ولو لا الادب قللت الصواب انها بالمعروف تأسيباً واتباعاً وما رجع عليه أضناناً في
 مقابله وهي تقتضي التقدير تمين وأما قبح الحب فلانما أغفلت شهبان الكفارة من حيث
 كون كل منهما في مقابل وان تفاوت في القدر لا توجد تاذوى النسك متفاوتية فيه فالحقنا
 ما هنا بذلك في أصل التقدير واذ ثبت أصله تمين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرر
 (والمد) الاصل في اعتباره الكيل وانما ذكره بالوزن استظهاراً أو اذا وافق الكيل كما صرح
 الوزن باختلافه (ماثو ثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهماً) يناله على ما صرح عن الرافعي في رطل
 بقدر (قلت الاصح مائة وأحد سبعون درهماً) (وثلاثة أسباع درهماً والله أعلم) بناء على الاصح
 السابق فيه (ومسكين الزكاة) المارضابطه في باب قسم الصدقات هو (معسر) وفتقيرها
 بالاولى ودعوى ان عبارة مقابلة وصولها والعسر هو مسكين الزكاة مردودة وما يبطل
 حصره ما صرح ان ذا الكسب الواسع معسر هنا وليس مسكيناً كانه تمين ما عير به لثاير عليه
 ذلك (ومن فوقه) في التوسع بان كان له ما يكفيه من المال لا الكسب (ان كان لو كلف مدين)
 كل يوم زوجته (رجع مسكيناً متوسطاً والا) بان لم يرجع مسكيناً ولو كلف ذلك (فوسر)
 ويختلف ذلك بالخص والفلا عن اذ في المطلب وقلة الديال وكثرتها حتى ان الشخص الواحد قد
 يلزمه زوجته نفقة مواسر ولا يلزمه لو تعددت الاتفة متوسطاً أو معسر ولو ادعت يسار
 زوجها ولو أنكر صدق بيينه ان لم يمهله مال والافلا ان ادعى نفقة فنه تفصيل الودية
 (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجة من برأ وغيره كاقط كالغفلة وان لم يلحقها
 ولا ألقته اذ لم يلبه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان اختلف) غالب قوت محلها وأصل
 قوله بان لم يكن فيه غالب (وجيب لائق به) أي يساره أو صده ولا عبرة بما تناوله توسعاً أو بجنال
 مثلاً (ويعتبر اليسار وغيره) من المتوسط والاعسار (طالع الفجر) ان كانت بمكة حينئذ

الحاضر معتبر او ما يوم الى آخر ما طالع به فراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسراً وفي
 آخر غير (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخادمها أو ولد ما كان ضرورياً له
 تكسبه من الذي يحتاج اليه أخذها بما في من ان نفقة القريب بشرط فيها الفضل عن ذكر (قوله غالب قوت البلد) أي
 وقت الوجوب ان قدر بلا مشقة وحينئذ ياتي بعدم الادامع المطالبة مراراً سم على ج

الخ) فيه تسميم والمراد ظهر تنقل منه الى حبس كائنه الجلال (قوله فسلمت فاسمعون يوما) لعل الصورة ان الدم لم يبتدئها
الابد الطلاق وان لم يزد عليه قصور اذ لو كانت الصورة اعم من ذلك اشكل فيما اذا ملقت في اتناه شهر كان الدم عليها من
أوله فانها حينئذ مطلقة في طهر آخر وشهدان وقضية مامر حساب ما بقي منه بقره ثم رأيت الشهاب سم استوجه حبيبانه

(قوله لكنه لا يتخصص) أي ليس لها الدعوى عليه وان جاز للقاضي أمره بالدفع اذ ملقت من باب الامر بالمعروف
على ج (قوله يعني ان يدفع الخ) قال في شرح الرر وض بان يسلمه لها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ
اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم على ج وكتب آية الطيف الله بقوله
يعني ان يدفع الخ كانه يشير به الى عدم اعتبار الايجاب والقبول في براءة ذمته من النفقة (قوله لطفه) أي ان ارادته عنه
والا فالواجب لها اجرة ذلك بدليل قوله بعد حتى لو باعته أو أكلته حيا استفتت ٢٤٣ الخ (قوله مؤنة اللحم) وقيل

وجوب اجرة الخبز وجوب

أجرة الطبخ وقد تصدق

المؤن به وسياق ذلك عن

سم على ج (قوله وما

يطبخ به) أي من قفاس

وتجوه من المطبخ الذي

يوقد به والتوابل التي يملح

بها على العادة (قوله من

تخود دقيق) يعني حمله

على ما اذا كان من غير

جنس الحب الواجب

لما يافي من عدم جواز

اعتراض الدقيق عن

الحب حيث كان من

جنسه سواء كان بعقد

أولا (قوله فان اعتاضت

عن واجبا) أي يوم

الاعتراض اما الاعتراض

عن النفقة الماضية

فيؤخر من الزوج وغيره

بناء على جواز بيع الدين

لغير من هو عليه وهو

(والله أعلم) لاحتياجها لطفه وبهينه وخبره وبلزومه الاداء عقب طلوعه ان قدر بلا مشقة
لكنه لا يتخصص فان شق عليه فله التأخير على العادة اما المكنة بعده فيعتبر حاله عقب
التكبير (وعليه) أي الزوج (عليها) يعني أن يدفع الهان كانت كاملة والا فلو لم يوسد بغير
المكاتبه ولو مع سكوت للدافع والا فخلد الزوج بين يديها كلف حبا) سليمان ان كان واجب
كالخافرة لانه اكل في النفقة فتصرف فيه كيف شاءت (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وان
اعتادت فعل ذلك بنفسها (لطفه) وبهينه (وخبره في الاصح) الحاجة اليها والثاني لا يلزمه ذلك
كالكفارات وفرق الاول بان ياتي حيسه حتى لو باعته أو أكلته حيا استفتت مؤنة ذلك في
أوجه احتمالين ووجه بانه بطوع الغير تلزمه تلك المؤنة فلا تسقط بمفاضته وكذا عليه مؤنة
العم وما يطبخ به أي وان أكلته ابتداء اعماد كركر (ولو طلب أحد هما يدل الحب) مثلامن
تخود دقيق أو فحمة بان طهته هي أو بذه هو فذكر الطلب فيه للقلب أو لكون بذه متضمنا
لطلبه منها بقول ما يناله (لم يبيع الممتع) لانه اعتراض وشروطه التراض (فان اعتاضت) عن
واجبها في اليوم نقد أو عرضا من الزوج لغيره فاقاله ابن المقرئ وان اعترضه الشارح بالجواز
من غيره أيضا بناء على الاصح انه يجوز بيع الدين لغير من عليه (جاز في الاصح) كالقرض
بجماع استقرار كل في الذمة لمن فخرج بالاستقرار المعلوم فيه والنفقة المستحقة كإجرائه
ونقله غيرهما عن الاصاب لانها معرضة للسقوط (الاجتزأ ودقيقا) ونحوهما فلا يجوز أن
تتموضع عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لانها باوقش الا ذرى مقابلة عن كثيرين
فحمل الاول على ما اذا وقع اعتراض بقصد الثاني على ما اذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار
وعليه العمل قديما وحديثا والمختار الاطلاق وان زعم انه يؤيده قوله سم (ولو أكلت) مختارة
عنده (معه على العادة) أو وحدها) أو اضافها شخص اكرامه (سقطت نفقتها) ان أكلت
فقر الكفاية والاربع بال تفاوت كإجرائه الزكشي وقطع به ابن العباد قال وتصدق هي في
قدر ما أكلته لان الاصل عدم قبضها مانقته (في الاصح) لطباق الناس عليه في زمنه صلى الله

المعتمد اه سم على ج (قوله وان اعترضه الشارح) أي لكلام ابن المقرئ (قوله ونقل الا ذرى مقابلة) أي وهو الجواز

الذي قطع به بهنهم كما صرح به المحلي (قوله قال وهو المختار) أي الفرق بين كونه بمقدار أو لا (قوله ولو أكلت) خرج به مالو

أنفقت قبل قبضها فلا يسقط وتضمن ما أنفقت ولو سقته مالو أنفقت به قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ

ونسقط نفقتها (قوله اكرامه) أي وحده فان كان لها ما ينبغي سقوط النصف أو لها ما يسقط شئ (قوله والاربع بال تفاوت)

أي يعرف ذلك بعد اتفاني ال كل خبة الامام فخرج به وقع السؤال في لدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بانها لا تحب

عليها خدمته مما جرت به العادة من الطبخ والكنس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجنا عنه بان الظاهر الاول لانها

اذ لم تلم بعدم وجوب ذلك ظنت انه واجب وانما لا تنفق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كمنها مكرهة على الفعل ومع

ذلك لو فعلته ولم يلمها فيجبتم انه لا يجب لها اجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك

يقول قال الأن منع منه نقل (قوله والعبرة في كونها حارة وأمة) سباني أنه لا عبرة بظنه في كونها أمة فالصواب اسقاط قوله أو أمة وهو تابع فيه ج امكن ذلك يذهب إلى ان الظن يؤثر فيها (قوله فيما يظهر) الأولى حذفه لاغنى عنه فيما يأتي وهو (قوله ولم يبين) بيان لعدم نقل خلاصه (قوله والا فلاويله) أي بان كان مجبور عليه (قوله مطلقاً) أي شريفة أو سفينة (قوله فيرجع عليه) قال سم على ج ويكون ذلك كالمولم بأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها ان كان غير مجبور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي أيضاً اذا غاب ما يفضيل منه مجرد التنزير وهو لا يوجب شيئاً اه وقوله لا رجوع عليها اذ يقال القياس الرجوع لأنه لم يدفع بحجائوا وانما دفع ٢٤٤ ليقط عنه ما وجب عليه فهو معاوضة فاسدة والمقبوض بها ممنوعون على

من وقع الموضع في يده
 اللهم الان يفرض كلامه
 فيما لو كان الزوج عالماً
 بضاد ان الولي أو يقال
 لما لم يكن منها معاودة
 والشرط انما هو بينه
 وبين الولي انني ملها
 وعدد دفعه لها تبرعاً لتقصير
 (قوله تصولم) وينبغي
 ان يجب لها مؤنة تصولم
 الاسم اه سم على ج (قوله
 أولين) أي وينبغي ان
 تعصى قدر ما يفصل منه
 مذان مثلاً من الاقط كما
 قيل بمنزلة في زكاة الفطر
 اذا كانوا يقتاتون الابن
 ان الواجب من الابن
 ما يحصل منه صاع من
 الاقط (قوله ويكون)
 أي الماء (قوله لا تغليكا)
 ولعل الفرق بينه وبين
 الماء كونه تغليته (قوله
 انه تغليكا) أي الماء (قوله)
 وهو المتمدن وعليه ينبغي
 ان يملك ما يكفها عالياً
 عليه وسلم وبعده ولم ينقل خلاصه ولم يبين ان لمن الرجوع ولم يقض ذلك من تركه من مات
 والثاني لا تسقط لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الا ان تكون) قته أو (غير شريفة)
 لصغر أو جنون أو سفينة وقد حصر عليها بان استمرسها المقارن بالبلوغ وطراً وحجر عليها والا
 لم يتجوز لذن الولي (ولم ياذن) سيدها المطلق التصرف والا فلاويله أو (ولها) في اكلها معه
 فلا تسقط قطعا لتبرعه فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير مجبور عليه وان قصد به
 جعله عوضاً عن تحقيقها الا لمولسه ذلك كما فني به والدرجة الله تعالى ومثل نفقتها فيما ذكر
 كسوغها (واقه أعلم) واستشكل ذلك باطباق السلف السابق اذا لاستفصال فيه مردود
 بان غايته انه كالمواقع الفعلية وهي تسقط بالاحتمالات فاندفع أخذه الباقين من قضيه
 سقوطها بما كلفها معه مطلقاً وكفي بادن الولي مع ان قض غير المكلفة لغولان الزوج باذنه
 بصير كالوكيل في انفاقه عليها وظهر ان محله حيث كان لها حظ فيه والام بتدبيره ويرجع
 عليه بما هو مقدر لها ولو اختلف الزوجان فقالت قد قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن
 النفقة صدق فيمنعه كالودع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي المهدية (ويجب) لها
 (أدم غالب البلد) أي محل الزوجة تطير ما مرفى القوت ثم ياتي هنما مرفى اختلاف
 الغالب ولم يعتبر ما يتناوله الزوج (كزيت) بدها بنهر أجدو الترمذي وغيرهما كولو الزيت
 وادنها به فانه من شجرة مباركة وفي رواية للحاكم فانه طيب مبارك (وممن وجبن وغير) لانه
 من الماشرة بالمعروف المأمو رها لان الطعام لا ينسأغ غالباً لابه ويحث الاذرى انه اذا كان
 القوت تصولم أولين ا كفي به في حق من يعتاد اقتياه وحده ويجب لها ايضا ما تشر به كما
 افهمه قوله لا تأسكل وشرب لانه اذا وجب الطرف وجب الطرف وما قدره فقال
 الزكشي والمديرى الظاهر انه الكفاية فلا ويكون امتناعاً لا تغليكا حتى لو مضى عليه مدة
 ولم تشر به لم يملكه واذا شرب غالب أهل البلد ماء محلها وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج
 اه لكن مقتضى كلام الشيبين وغيرهما انه تغليكا وهو المتمدن (ويختلف) الادم (بالقول)
 الاربعة فيجب في كل فصل ما يعتاد الناس فيه حتى القوا كما تكتفي عن الادم كما تقتضاه
 كلامهم مانع بجه كما يثبت له الاذرى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت
 بخلاف فصوله ان قوته التروحين ان قوتها الاقط (ويقدره) كالسم الا في (قاضي باجتهاده)

(قوله تكتفي عن الادم) أي ان اعتد الا كفاية عن الادم (قوله نعم بجه كما يثبت له الاذرى الرجوع
 عنه
 منه للعرف) فنتيبه في ينبغي ان يجب نحو القهوه اذا اعتيدت ونحو ما يطلبه المرأة عند ما يهي بالوحم من نحو ما يهي
 بالموحة اذا اعتيدت ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التلخيص فلو فوته
 استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الابن والبرش بحيث يمتشي بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان
 هذا من باب التداء وليست تأمل مر فنتيبه في نؤخذ من قاعدة الباب وانما تطلبه بالعادة وجوب ما يعتاد من الكفاية في عيشه
 الفطر والعم في الاضنى لكن لا يجب عمل الكفاية عندها بان يحضرها مؤنة من الدقيق وغيره ليعمل عندها الا ان اعتيد
 ذلك لثله فيجب فان لم يند ذلك لثله بل اعتد لثله تحصيله لها بأى وجه كان فيكفي تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذم

الوجه منه (قوله اعتدت بقره) أي لزوم مثل سابق أو لاحق كما هو ظاهر ما راجع (قوله ولحقه) يعني الولد كما هو مصرح به في النسخة ولعل الكتبة أسقطته من الشارح (قوله أو ولدت ولم ترها) انظر هذا معطوف على أي شيء ولا يصح عطفه على شخص لأنه يقتضي أنها إذا حاضت وولدت ولم تره ما تعتد بالاشهر لأن أو يقدر بعد ما تنقض ما قبله أو يقتضي أيضا الحكم فيها إذا رأت دم النفس بخلاف ما إذا لم تره وفي القوت مانعه من وقوعه ولو ولدت ولم تره حيا فاقطع لا تخاف في عدتها وجهان عندها حيث لم يعتد ذلك مثله بل يكفي أن يأتي لها بطعم بشرأ وغيره على العادة حتى لو كان له زوجتان ففعل الكفك عند أحدهما لم يزوج عندها واشترى للآخرى كعكها أو لها كان جائزا بحسب العادة حرأه سم على جو قايص ما ذكره في الكفك ولحم الأضحية وجوب ما جرت به العادة في مصر ناهي عن الكفك في اليوم المسمى بأربعة أي بأوب وعمل البض في المجلس الذي يليه والعطبة بالسكرف السبت الذي يليه والبندي الذي يؤخذ ٢٤٥ في رأس السنة لماذا كرم

العادة (قوله وهي أوقية)

أي بالجازز كما يعلم من قوله

وقدرها بنصفهم (قوله

لأنها لا تقى) أي لا تنفع

وقوله عنها أي المرأة

وقوله شيأ أي حاجة

(قوله وإنما نس على

الدهن) أي في قوله كترت

الحل لأنها من الأدهان

(قوله ولو تيرمت) أي

نضجت (قوله جرت العادة

باستعماله) أي بخلاف

ما إذا جرت العادة بعدم

استعماله أصلا كمن تنام

صباحا فوسطح وقضية

انقيص بأول الليل أنه لو

جرت عادة بالسراج جميع

الليل لا يجب ويمكن

توجيه عدم وجوبه بأنه

خلاف السنة أنه في

الحفاوة قبل النوم للامس

به وقد يقال الأقرب وجوبه

عند تنازعهما إذا توفيق فيه (وقالت) فيه قدر أوجسنا (بين موسر وغيره) ففرض ما يليق بحاله وبالمال أو المدين أو المدون والنصف وتقدير الشافعي بكيلة سمن أو زيت جالوة على التقريب وهي أوقية وقدرها بنصفهم باربعين درهما لا وزن يشد دلالتها لا تقي عناشيا وانما نس على الدهن لأنه أكل الأدم وأخفه مؤثرا ولو تيرمت بنجس من الأدم الواجب لها مبدل لرشيده لأنها بائنه بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من إبدال الأشراف بالأخص ويتعين اعتمادها أن أقصى التي تنقص فتحها كما يؤخذ عما يأتي آخر الفصل ويعلم بما ذكرنا أنه منها من ترك التاديب الأولى إما غير رشيده ليس لها من يقوم بإبداله فيبده الزوج لها كما يحتمل الأذري والأوجه كما يحتمل أيضا وجوب سراج لها أول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها إبداله بغيره (و) يجب لها (لحم) يقدره الحاكم عند تنازعهما باجتماعه معتبرا في قدره وجنسه وزمنه (ما يليق ببيار وأساره) وتوسطه (كمادة البلد) أي محل الزوجة في أكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر من غير تقدير شيء إذا لا توفيقه وما قيل عن النص من تقديره برطل أي بقدر الذي على المصر في كل أسبوع أي يوم الجمعة أولى لأنه أحق بالتوسيع جري على عادة أهل مصر قديما العزة اللحم عندهم ومثد ومن ثم تعتبر عادة أهل القرى من عدم تناولهم له إلا نادرا وعادة أهل المدن رخصا وغلاء وقربه بالغير بقوله على موسر كل يوم برطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعر كل أسبوع وقول طائفة لا يزد على ما مر عن النص لأن فيه كفاية لمن قنع مردود ويحث الشيعين عدم وجوب آدم يوم اللحم ولهما احتمال وجوبه على الموسر إذا أوجبا عليه اللحم ليكون أحدهما غدا والآخر غدا وعتمد الأذري وغيره الأول والأقرب جله على ما إذا كان كافيًا لخدمته والعشاء والنفق على خلافه (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولم ينظر له ادتهما من أنهن من المعاشرة بالمعروف (وكسوة) بضم أوله وكسره معطوف على آدم وأعلى جملة ما مر أول الباب أي وعلى زوج بانقسامه الثلاثة كسوة والأول أولى وذلك لقوله تعالى وكسوتهن بالمعروف

عملا بالعادة وإن كان مكررها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع زواجه دخوله للسهاء (قوله ولها إبداله) أي السراج وقوله بغيره أي بأن تصرفه لغير السراج أهج وظاهره وإن أضربه ترك السراج ووجه بأنها المقصودة بالسراج وقد رخصت به فإن أراد أن نفسه هيأه (قوله وعتمد الأذري وغيره الأول) هو قوله ويحث لتسخيان الخ (قوله وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وحده فيجب الخبز أي بأن يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كان قوتهم من الغالب اللحم والقط مثلا فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا قوته الحب وهو محتج للأدم فوجبوا كذا يقال في عكسه الذي ذكره بأن يقال هو بين قوته الأدم وهو محتاج للخبز أه سم على حج (قوله وكسوة) يؤخذ من ضبط الكسوة والفرش ما ذكر أنه لا يجب لها المبدل المتبادل لفرشها وإن أرادته حصله لنفسه والأول لا يجب عليها تخصيصه (قوله وكسوة) أي وهو أنصح أه شرح مسلم للنووي ومن ثم قدم الكسوة في المختار (قوله والأول أولى) أي اقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع

أحدهما الأشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن إلى أن قال والثاني أنهما من ذوات الأقران وصحبه الفارسي فبلى هذا
 هي كن انقطع دمه بالاسباط ظاهر اه فالشارح من يختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل (قوله)
 ولا يحسب ما مضى للاروي باقيا معها) أي بخلاف الثانية لوجود الاحتياط بالنسبة اليها والاروي من لم يضمن والثانية
 من أبيست (قوله فلا يثوب فيه الحيض) أي بالنسبة للاروي باقيا معها بخلاف الثانية كآبائي هكذا في النسخة فكان
 (قوله بحيث تكفيها) ظاهرة أن العبرة ٢٤٦ في كتابنا بآول خبر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وان

ولأنه صلى الله عليه وسلم عدها من حقوق الزوجة ولأن البدن لا يقوم بدونها كالقوت ومن ثم
 مع كون استمتاعه بجميع البدن لم يكف خيرا ما يقع عليه الاسم بالإجماع بخلاف الكفارة
 بل لا بد أن تكون بحيث (تكفيها) بفتح أوله بحسب بدنها ولو أمة كما هو ظاهر الملاحقة
 حيث وجبت ففتتوا الأوجه عدم اعتبار عادة أهل بلد بضرها كتاب إلى حال وانها لو طلت
 فلو يلهذا راعا كما في غيرهم سلمة وابتدأوه من نصف ساقها أحييت لنافع من زيادة سترها
 الذي بحث الشارح عليه ولم يصح إلى تقديرها بخلاف الثقة لمشاهدة كفاية البدن للمنافعة من
 وقوع تنازع فيها ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة حرا وبدا ومن ثم لو اعتادوا القنوم ثوبا
 وجب فيما يظهر وجودها وضدها يساره وضده (فبقي قص وسراويل) أو ما يقوم مقامه
 بالنسبة لعادة محلها (وخمار) رأسا أو ما يقوم مقامه كذلك ويجب الجمع بين الخمار والمقنعة
 كما نص عليه ويشير إليه كلام الرافعي حيث احتج اليها بأوقفتها العادة (ومكعب) بضم
 ففتح أو بكسر فيكون ففتح أو نحوه يداس فيه وهو يطبقه القيقاب عند اعتياده إلا أن لا يعتاد
 كاهل القرى كما ظاهرا للماوردي وهذا في كل من فصل الشتاء والصيف (وزيد في الشتاء) على
 ذلك في الحمل البارد (جبة) محشوة أو وضوها كما يحسب حاجتها وجنسها أي الكسوة
 (قطن) لأنه لباس أهل اللذين وما زاد عليه زعفران وروعة فعلى موسر لينة ومعر غشنة ومتوسط
 متوسط (فان جرت عادة البلد) أي الحمل التي هي فيه (لينة) مع مثلها فكل منها معتبر هنا
 (بكان أو حر ورجب) معا ونافي من أتب ذلك الجنس بين الموسر وضده كما تقر (في الأصح)
 عملا لعادة المحكمة في مثل ذلك والثاني لا يجب ذلك ويقتصر على القطن وأطال الأذرى في
 الاتصاف وزعم أنه المذهب ولو اعتد على لبس نوع واحد ولو أداما كني أو لبس ثياب رفيعة
 لا تستر البشرة أعطيت من صفيق يقارها ويجب نوابغ ذلك من ثنوتك سراويل وكوفية
 وزر وخوص أو جبة أو طاقية للرأس وظاهر أن أجرة الخياط وخياطه عليه دونها نظير ما مر
 في نحو الخلع (ويجب ما تقدم عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كرلية) على متوسط
 صيفا وشتاء وهي بكسر الزاي وتشديد الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكلفنسة بساط
 صغير نحيل له وبرة كبيرة وقيل كسافى الشتاء ونظير في الصيف على موسر قالا وشبه أن
 يكونا بدسطة زلية وحصير فانها لا يسطن وحدهما (أوليد) شام (أو حصير) صفا على
 فغير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهما مع التفاوت بينهم نظير ما تقر في الفرائض للظهار
 (فراش للنوم) غير فراش النهار (في الأصح) لذلك فيجب مضربة لينة أو قبطية وهي دنار
 محمل وقول البيان باختصاص ذلك بزوجة الموسر بخلاف غيرها فيكفيها فراش النهار مر دود

سكنت في باقيه مر
 في فرع كل واحد والعرى
 وجب ستر العورة لحق
 الله تعالى وهل يجب
 بقية الكسوة أولا كما في
 الأرقاء إذا اعتادوا العرى
 أو يجب ستر ما بين السرة
 والركبة فقط كما ساقى
 المتجه وجوب البقية
 هنا والفرق أن كسوة
 الزوجة فليك ومما وضة
 وان لم تلبسها لم ينجح اليها
 وكسوة الرقيق امتناع
 مر اه سم على ج (قوله)
 أن لا يعتاد أي المكعب
 ونحوه (قوله كاهل
 القرى) أي ما لم تكن
 من قوم يعتادونه في القرى
 كما هو ظاهر (قوله جبة)
 مثل غرفة اه مصباح
 (قوله فكل منها) أي
 الزوجين (قوله معتبر
 هنا) أي في الكسوة
 دون الحب والادم فاه
 يستبرع عايلق بالزوج
 (قوله معاونا) أي به
 (قوله ولو أداما) أي جلدا
 (قوله من صفيق يقارها)

يؤخذ منه أنه لو جرت عادة بلدها بتسعة ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما ستر العورة
 مع مقارنته لاجرت به عادتهم (قوله من ثنوتك) بكسر التاء (قوله وخيطه عليه) أي وأن فقلته بنفسها (قوله وكلفنسة)
 بضم الطاء وكسرهما اه يختار وفي الخطيب هي بكسر الباء والفاء فضمها وضدها بكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغير الخ
 ومثله في شرح المنهج للشيخ (قوله ونظير) بفتح النون وكسرهما شرح منهج (قوله فراش للنوم) ويعتبر فيه ما يعتادون لها
 (قوله محمل) بضم الميم وسكون الخاء ومع الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أخله إذا جعل له خلا كما يؤخذ من القاموس

على الشارح أن يذكره ولعله سقط من النكتة (قوله فوجب انتظار عدم الدم) لعل عدم محرف عن عود كاهو كذلك في
 الخفة (قوله بل قال الجويني الخ) انظر هذا الاضراب مع أنه لا يمتنع الدليل الاجمعي من اذ قول العصا ليس حجة عندنا لان
 سكت عليه الماتون بشرطه فكون اجاعا سكتا (قوله ومن زعم ان ذلك استحصال لتكليف الخ) عبارة الخفة وزعم أن
 استحصال التكليف ممنوع ليس في محله (قوله المعلق طلاقها) هو برفع المعلق نائب الفاعل (قوله أو فإين) أي فيما اذا لم يتم
 (قوله على ما تشره) بالضم كافي المختار (قوله الطريقين) أي الماروزة ٢٤٧ والعراقيين (قوله بصور باد) أي لو من

سرجين وليس ذلك من
 التضييع بالخاصة لان ذلك
 محله اذا تضييعها عينها
 (قوله ووجوبه) أي ما يزيل
 الشعث (قوله لمن غاب
 عنها) بتأمل وجهه فيمن
 غاب عنها فان التتظف
 انما يطلب للزوج والقياس
 الاكتفاء فيها بما يزيل
 شعثها هذا ان رجع صغير
 وجوبه لما يحصل به
 التتظف فان رجع لما يزيل
 الشعث وهو الظاهر فلا
 اشكال (قوله وما يزين)
 ومنه ما جرت به العادة
 من استعمال الورد ونحوه
 في الاصداغ ونحوها لفتنة
 فلا يجب على الزوج لكن
 اذا أحضره لها وجب
 عليها استعماله اذا طلب
 تزينها به (قوله فان أراد
 هاء) قضية التعبير
 بذلك انه لا يتوقف على
 طلب استعمالها
 صريحا بل يكفي في الازدوم
 القرينة (قوله التي
 لا تتضب) أي بالحناء

اذهو وجهه ثالث والثاني لا يجب عليه ذلك وتام على ما تشره نهارا واعترض صنيعها هذا بان
 الموجود في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا الجوزم فيلعبها
 (ومحذ) بكسر أوله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) أو كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو لم
 يكن شتاء وما في ال (وضه) من وجوبه في الشتاء مطلقا والتقييد بالحل البرد في غيره محمول على
 الغالب فلا ينافي ما تشره وما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها
 رداء أو ضو أو كاتوان من يتادون غطالغ غير لباسهم أو ينامون عرايا كاهو السنة ولا يجب
 تجديده هذا كله كلبية الا وقت تجديده عادة (و) يجب لها أيضا (آلة تنظف) لبسها ولو نأبها
 ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كشط) قال الفضال وغلال وبعلم منه وجوب السواك
 بالاول (ودهن) كزيت ولو لم يطبجرت به العادة ولو لم يطبج البدين (وما يغسل به الرأس) عادة
 من سدر وضوء (ومرئك) بفتح أوله وكسره (وضوء) كسفيذاج وتونبا وارضت (لدفن)
 صنان ان لم يندفع بصور ماله تأذينا بقائه ويشبه كآله الا ذري وجوب نحو المرتك للشرقة
 وان قام القرب مقامه اذا لم تقته والوجه كآبجته أيضا عدم وجوب آلة تنظف لبائن حامل
 وان أوجبنا نفقتها كل جسيمة نعم يجب لها ما يزيل شعثها وضوء وجوبه لمن غاب عنها (لا تكل
 وضباب وما يزين) بفتح أوله غير ما ذكر كطيب وعطر لاهل يادة التاذف ووجهه فان أراد
 هاء (و) استعماله ونقل الماوردي انه صلى الله عليه وسلم لم يمس المرأة السلة أي التي
 لا تتضب والمرهأ أي التي لا تكتسل من المره يقتضين أي البياض ثم حله على من فعل ذلك
 ليكرهها ويضارقتها في رواية ذكرها غيره في لبس المرأة السلتا والمرهأ محمول ماد كرفي
 المروجة اما الخلية فقدم الكلام عليها في الاحرام وشروط الصلاة (ودواء مرض وأجرة
 طبيب وحاجم) وقاصدوخان لانها لحفظ الاصل (وله اطعام أيام المرض وادماها) وكسوتها
 وآلة تنظفها ونصير مقلد واه وغيره لانها محبوسة له (والاصح وجوب أجرة حمام) ان اعتاده
 أي ولا يرفعه وجه كاهو ظاهر وحديثه تدخله كل أسبوع أو شهر مثلا مرة أو أكثر
 (بحسب العادة) للحاجة اليه حينئذ ومن اقتصر على مرة في التهرق والتخيل وهذا معنى على
 جواز دخوله وان كره وهو التعمد خلا فان لم يدخله الا ضرورة حادثة مستدلا بانخبار
 صحبة مصر حنينة وأطال الاذري في الانتصار له والثاني لا تجب الا ان استند البرد وعسر
 الفسل في غير الحمام ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها اعتلاء الحمام لها
 وجب عليه اعتلاؤه كآبجته الاذري وأتى فيمن باق أهله في البرد ويتبع من بذل أجرة الحمام

(قوله ثم حله) أي الماوردي (قوله ودواء مرض) عطف على كحل يعني انه لا يجب ذلك (قوله لحفظ الاصل) ويؤخذ منه
 أن ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصبها من الوجع الحاصل في بطنها وضوء لا يجب عليه لانه من الدوا وكذا
 ما جرت به العادة من عمل العسيدة والبايت وضوءها ما جرت به عادتيه لمن يجمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من
 النفقة بل ولا يحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظرا لتأذينا بتركه فان أرادته ففعلت من عند نفسها (قوله وان كره) أي لنفسه
 ومحل الكراهة حيث لم يرتب على دخوله وأبو عورة غيرها أو عكسه والاصح وجوب الزوج ان يأمرها حينئذ بتركه
 كقبة المحرمات فان أبت الا الدخول لم يجتهدوا يأمرها بستر العورة والفض عن روية عورة غيرها (قوله وأتى) أي الاذري

لها حتى أصلا لا تقدم أنه يجب لها ما مضى فمر عليه فقد عتق العدة من ذين القرآن فلا تحتاج إلى ثلاثة أشهر ويجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الخفيض على خلاف ما مضى (قوله في الباب الثاني) أي من كلام ابن المقرئ وهو قوله وان تكلمت

(قوله بعدم جواز امتناعها) وعليه قطعا بعد التحكيم بما يحتاج إليه ولو بالرفع لقاض (قوله وتغونها) أي الصلاة (قوله وبأمرها) أي وجوب (قوله ونفاس) ٢٤٨ وقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبل مجاوزة عايله

أوأكثره فأنفذت منه أجرة الجماع واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه أبدال الأجرة لتبين أنهن بقايا الأول وعندها في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أن يقال لا يجب أبداله قياسا على ما لو دفع لها ما يحتاج إليه من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضي زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل (قوله وهو تأثم) أي ولو استيقظ وترع ثم أعاد لحصول الجنابة بغيرها أولا (قوله وفارق الزوج غيره) أي من الزاني والوطائي بنسبه حيث لا يجب عليهما شيء (قوله وأنيما) ظاهره وأن تأثم في سبب ذلك وتكررها ونحوها فالف عادة أمثالها وهو ظاهر لما منع منه وينبغي أن مثله ما لو كثر الوسخ في بدنها لكثرة نزعها فالحال عادة لأن أزالته من التنظيف وهو واجب عليه (قوله ومعرفة أو المرفة فيجب بالكسر ما يفرق به اه مختار (قوله أريق الوضوء) أي ولو لم تكن من المصلين (قوله لبناء الباب عليها) أي عادة (قوله على نفسها) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها فؤدة حيث أمنت على نفسها ولو لم تأمن أبدل لها المسكن عما تأمن على نفسها فيه فتنبه له قاله يقع فيه الغلط كثيرا (قوله وما لها) أي أو اختصاصها (قوله فاعتبره) أي بغيرها على ما مضى في الكسوة (قوله بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكن معها سكوتها أن كان المسكن لها وسكوت أبيها أن كان المسكن له فقلزم الأجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيما قبل الاستبراء وإنما تقدم أنه إذا سكن بالآذن للأجرة عليه ولم يبين من مفهومه فالمراد بما منطوقه فهو ما (قوله ولا يثبت في الذمة) أي لا يثبت بدل المسكن وهو الأجرة إذا لم يسكنكم أمد له لا يحتاج (قوله فواحدة) أي ذلوا واجب واحدة وقوله مطلقا شريطة أو غيرها

ولا يحكمها النفس في البيت لخوف نحو هلاك بدنها حوازا متاعا منه ولو علم أنه متى وطئها باليا لم تنفس قبل الصبح وتغوثا لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام وبأمرها النفس وقت الصلاة وفي فتاوى الأحناف نحوه (وقن ما غسل) ما استبعب عنه لغو ملاءمة أو (جماع) منه (ونفاس) منه يعني ولادة ولو بلابل لأن الحاجة إليه من قبله به يعلم عدم لزوم ماء السنة بل الوجوب خاص بالفرض كما ذكره الأدرسي ويضاهي أن الواجب بالأصالة الماء لئلا يمتنع (لاحيض واحتلام في الأصح) والحق به استدلاله لا ذكره وهو تأثم أو مضى عليه كإقتضاه تعليلهم لا تنفاسه كفسل زناها ولو مكروهه ولادتها من وطئها من عشرية فإعادة عليها دون الوطئ وبه يعلم أن العدة مركبة من كونها زواجا وبغلة ومقابل الأصح في الأول ينظر إلى وجوب التحكيم عليها وفي الثاني ينظر إلى حاجتها وفارق الزوج غيره بأنه له أحكاما تقتضيه فلا يقاس عليه ويلزمه أيضا ما هو واجب بنسبه فيه نفسه وإن شاركته فيه فيما ينظر وما غسل ما تنفس من بدنها وأنيما وإن لم يكن بنسبه كإقتضاه إطلاقهم كما تنظر في قبل أولى (ولها) عليه أيضا (آلأب أكل وشرب وطبخ كقدر وقمعة) بضع القاف ومعرفة (وكوز وجرة ونحوها) كاجابة تقسلا بها فإذا الميمنة لا تتم بدون ذلك ومثله كما يحسنه الأدرسي أريق الوضوء والسراج ومارته أن اعتبرت ورجع في جنس ذلك للعادة لبناء الباب عليها كالتخصيص للشرقة كما أتت به الوالدرجة الله تعالى والخرف لغيرها وفارق فيه الموسر وضه به نظير ما مضى (و) لها أيضا عليه (مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها وما لها وإن قل للحاجة بل الضرورة إليه وكالعادة بل أولى (يلقبها) عادة لعدم ملكها إبداله أذهواصا بخلاف ما مضى في النفقة والكسوة لأن أملاكهم ما أباها المحضا فاعتبره لا لغيره ولو سكن معها في منزلها يادنها أولا متاعها من النفقة معه أو في منزل نحو أبيها يادنها أو منعه من النفقة لم يلزمه أجره إذا لادن العارضي عن ذكر عوض منزل على الأعراف والأباحة بخلافه مع السكوت كما مضى مع زياده قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعالم ومستاجر ولا يثبت في الذمة (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بأن كانت حرة ومثلا يحدد عادة في بيت أبيها مثلا بخلاف من لا يتقدم فيه وإن حصل لها شرف من زوج أو غيره يعتاد لاجله أخذها ما إلا الأمور الطارئة لا تعتبر (أخذها) ولو بدوية لأن من المعاصرة بالمعروف وأتباعا ما لا وجوب نفقتها وحيت وجب نواحدة لا أكثر مطلقا ما لم يرض وتحتاج

لكثرة نزعها فالحال عادة لأن أزالته من التنظيف وهو واجب عليه (قوله ومعرفة أو المرفة فيجب بالكسر ما يفرق به اه مختار (قوله أريق الوضوء) أي ولو لم تكن من المصلين (قوله لبناء الباب عليها) أي عادة (قوله على نفسها) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها فؤدة حيث أمنت على نفسها ولو لم تأمن أبدل لها المسكن عما تأمن على نفسها فيه فتنبه له قاله يقع فيه الغلط كثيرا (قوله وما لها) أي أو اختصاصها (قوله فاعتبره) أي بغيرها على ما مضى في الكسوة (قوله بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكن معها سكوتها أن كان المسكن لها وسكوت أبيها أن كان المسكن له فقلزم الأجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيما قبل الاستبراء وإنما تقدم أنه إذا سكن بالآذن للأجرة عليه ولم يبين من مفهومه فالمراد بما منطوقه فهو ما (قوله ولا يثبت في الذمة) أي لا يثبت بدل المسكن وهو الأجرة إذا لم يسكنكم أمد له لا يحتاج (قوله فواحدة) أي ذلوا واجب واحدة وقوله مطلقا شريطة أو غيرها

أي فاسد بعد قرأين ووطئت ولم يفرك بينهما إلى مضي من اليأس تحت الأولى أي عدة الزوج الأول كما هو الغرض بشهرين واعتدت بالشبهة أي السكاح الفاسد (قوله وأجاب الواطاني) وقد يجاب أيضا بالفرق بين المستتة وبين الصورة هنا أنه تبين بطلانها من اليأس وانقطاع حيزها قبل فراغ العدة أنها ليست من ذوات ٢٤٩ الأقراء بخلافها فإن الصورة أنها

حاضت بعد القرأين وإنما منع من حساب الأقراء مانع خارجي هو قيام النكاح أو شبهة بل قد يقال إن هذا الأول من جواب والد الشارح إذ قوله فيه ليسدور عقد السكاح بعده يقتضي أنها لو أبست عقب النكاح ولم يحصل لها فترة ثالث أنها تكمل بشهر وظاهر أنه ليس كذلك فتأمل

فصل في العدة بوضع الحمل

(قوله بطلاق جسي أو بان) وقوله وله أي للزوج (وله) ومنهما من دخولهما لها أي وان احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتعريضها (قوله كولدها) أي ولو صغيرا (قوله أو أمة له) يؤخذ مما ذكر من التخصيص بين الحرة والأمة أنه لا يجبر على شرا أمة ولا على استحجار حرة بعينها (قوله الزكوى وهذا في الحدة الباطنة أما الظاهرة فتتولاها الرجال والنساء من الأحرار والمالك اهـ

فقيب بقدر الحاجة وله منع من لا يتخذ من ادخال واحدة مؤمن تقدم وليست مريضه من ادخال ما زاد على واحدة دأره سواء كان ملكها أم باجرة والزوجة مطلقة من زيل أو بها وان احتضرت أو شهدت جنازتها مؤمنهما من دخولهما لها كولدها من غيره وتبين الخادم ابتداء اليه فله انعدامها (بحره) ولو متبرعة وقول ابن الرقعة لها الامتناع لعمته بدين المنة عليه لا علم إلا أن الغرض أنها تبرعت عليه لا عليها (أو أمة له أو مستأجرة أو بالاتفاق على من حبسها من حرة أو أمة غلغمة) ان رضى بها أو وصى غير مرأى أو محرر لها أو مسح أو عبدها أو مملوكة أو لها الحصول المقصود بجميع ذلك لادمية للمصلحة ولا عكسه كما يحسنه الاذرى ولا كبير ولو شيئاها كما جزمه ابن القري كالا سنوي ولها الامتناع اذا اتخذها أحد أصولها كالواراد أن تتولى خدمتها بنفسه لا أن تسخى منه غالبا وتبرع به وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها بالتفرق لها مؤنة الخادم لأنها نصير بذلك مبدلة ولو قال أنا أخدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم يتغير هو ولو فعل الانسخى منه كفصل ثوب واستقامه لم يطبخ لها نصير به وصحى منه فقول الشارح وله أن يفعل ما لا تسخى منه قطعاً تبع فيه التقال وهو رأى من جوح والاصح خلافه وتخرج بقولنا ابتداء ما اذا اتخذها من الفتي أو حلت ما لوفه معها فليس له ايدأها من غير رية أو خيانة ويصدق هو يمينه في ذلك كما يحسنه الاذرى وسبق في الاجابة وبأن آخر الايمان ما يصح منه اختلاف الخدمة باختلاف الابواب لا ناطة كل يعرف خصه (وسواء في هذا) أي وجوب الادخام بشرطه (موسر وموسر وعبد) كسائر المؤن وما اختاره كثير من عدم وجوبه على الميسر مستدلاً بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على علي رضي الله عنه ما خادما لاعداره مرود بعد موت تازعها فيه فلم يوجبه وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فلما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بيقوفه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة لا دليل فيها (فان أخذها باجرة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي الاجرة (أو بأتمته انفق عليها الملك أو بجن حبيبها) ولو أمتها (زمت نفقتها) لا تكرر فيه مع قوله أولاً بالاتفاق إلى آخره لأن ذلك لبيان أقسام واجب الادخام وهذا البيان أنه اذا اختار أحد تلك الأقسام ما لذى لزمه فقول بعضهم أنه مكر راسر واج ومثل نفقة مملوكها انعدام لها ذكرها كان أو شي لا نفقة الحرة في أوجه الوجهين بل تنكحها الخادمة كما تنكح الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا المطالبة بنفقة مملوكه ولا مستأجرة (وجنس طعامها) أي التي حبستها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدنى منه نوعاً لانه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مدعى ميسر) إذ النفس لا تقوم بغيره غالباً (وكذا متوسط) عليه مدق (الصحيح) كالميسر وكان وجه الملاحقة له به هنا لا في الزوجية ان مداد نفقة الخادم على سدة الضرورة لا الواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى الميسر بخلاف الميسر والثاني عليه مدونث كالموسر والثالث مدودس ليحصل التفاوت بين المراتب في

٣٢ نهايه سادس (قوله ان يتولى خدمتها بنفسه) أي ولو نحو طبخ اهـ (قوله يقول بعضهم) مراده المحل وجه الله (قوله استرواح) أي كلام لا معنى له (قوله مدعى ميسر) انظر ما الحكمة في تقديم المستف هنا الأقل عكس ما قدمه في الزوجة لسل الحكمة قصه المعادلة بينهما وهو نظير الاحتيال الذي هو الجمع بين تركيبين يحدف من كل منهما نظير ما أثبتته في الأسخر

الاولى حذفه ليشعل الضحك والافساح على ان قصره على هذا الالاقى قوله الا في من زوج أو وطئ شبهة (قوله وقول الشارح الخ) انظر وجه تخصيص التقييد الا في بكلام الشارح مع ان كلام الشارح مسالوكلامه نفسه بل كلامه هو أوج الى هذا التقييد لنصره ولا يشتمل المتن لقيت على ان الشارح الجلال لم يرد على تصور الخلف فكان اللائق جعل التقييد لقتن نفسه (قوله وزعم أنه لا يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقفه ٢٠٠ قبله مع قوله الصريح الخ ثم قال ويجيب بان موقفه

(قوله والرداء) اسم للزوار المعروف (قوله ولو احتاجت) أي الخادمة ومثلها لزوجة بالاولى ولم يشرع به بناء على انه الب من عدم احتياجه استثناء ٢٠٠ بالباس المألوف لها (قوله تخليك) قال في الروضة فلا تسقط بستانا

ومستعار فلولا بشت
المستعار وتلف أي بغير
الاستعمال فضمه يلمز
الزوج لانه المستعبر وهي
ناثبة عنه في الاستعمال
واظهار ان له عليها في
المستأجر أجرة المثل لانه
انما أعطاها ذلك عن
كدها اه سم على ج
والكلام حيث كانت
رشيده والافلاش له عليها
أحدا مامر في الأول كلف
غير الرشيدة معه الى آخر
مأمور فخرج في قال ج
وفي الكافي لو اشترى
حلياو ديا جائز وجهه
وزينها بذلك لا يصير
ملكها بملك ولو اختلفت
هي والزوج في الاهداء
والعابرة صدق ومثله
وارنه كما يعلم مما مر آخر
العابرة والقراض وفي
الكافي أيضا لو جهز بنته
بجهاز لم تملكه الابايجاب
وقبول والقول قوله انه لم
يملكها ويؤخذ مما تقرر
انه ما يعطيه الزوج
صلته أو صاحبه كما عتد

الخادمة كالخادمة (وموسر مدونلت) ووجه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة
الخادمة عليه فجعل الموسر كذلك اذا المدوا الثلث ثلثا المدين (ولها) أي التي هي بها كسوة
تلق بها (الحال) فتكون دون كسوة الخادمة خفيا ونوعا كقصيص ونحوه مكب وجبة شتاء
كالامامة وكذا مائة ومطبعة وخف مطرعة وأمة شتاء صفا ونحوه قبيح لذكروا وجهه كالأفاده
الشيخ وجوب الخاف والرداء الخادمة أيضا فانها تحتاج الى الخروج الى الحمام أو غيره من
الضروريات وان كان تادوا بصدوم الوجوب الخادمة صرح به الماوردي في الازار الذي
يسترها من فرجها ان قدمه وان أطلق في الروضة عدم وجوب الخاف الخادمة وما تجلس
عليه كصغير صفا وقطعة ليدشتا منجدة كما صرحه الاذري وغيره تعالى الماوردي وما تعطى
به ليل شتاء ككده ولو احتاجت في البلاد الباردة الى حطب أو نحو ما عتاده وجب كإفاده
الاذري فان اعتادت عوصا عن ذلك بل نحوها بل أو بقر لم يجب غيره (وكذا) لها (أدم على
الصحيح) لان العيش لا يتم بدونه بنفس آدم الخادمة ودونه هو وقدره بحسب الطعام وأوجه
الوجهين وحوب العمل له حيث جرت عادة البلدة والناس لا يجب ويكتفي بما فضل من آدم
الخادمة (لا آله تنظف) فلا يجب لها لان الاثني يجعلها عدهم لثلاث غدا اليه الا عين (فان كثر
ومع وناذت) الاثني ومن عليها لانها الاغلب الا قال ذكر كذلك (يقبل وجب ان تره) بان
تعطى ما يزيد ذلك (ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة مرض أو زمانة
وجب اخذها) ولو أمة واحدة فاكثركا مامر للضرورة (ولا اخذها) رقيقة أي من فراق
وان قل في زمن محتها ولو جيلة لانه لا يليق بها (وفي الجيلة وجه) الجيلة العادة به وقد عتد ذلك
بانه غير مطرد وان وجد فهو لم يرض سب محبة ونحوها فلن ينظر اليه (ويجب في المسكن
أصناع) لانه لم يجد الانتفاع فاشبه الخادم المعلوم بما قدمه فيه انه كذلك وذكر ان الصلاح ان له
تقل وزوجه من حضر لبادية وان خسر عيشها لان نفقتها مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص واما
خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما مر قال وليس له سدا طاق
مسكنها عليها لاهلاك الباب عليها عند خوف لحوق ضررها من نفسه وليس له منعها من نحو
غزل وخياطة في مقره اه وما ذكره آخر اثنين جعله على غير زمن الاحتياج الذي يريد
أو على ما دالم يتصد به وفي سدا لطافات محمول على لطافات لارينة في نفسها والافله السدبل
يجب عليه كإثني به والادرجه الله اخذ من افتاء ابن عبد السلام بوجوبه في لطافات ترى
الاجانب منها أي علم من تخدمونهم (و) فيه (ما يستهلك كطعام) لها أو نلادها المملوكة
لها (تخليك) للعة ولسيد الامة بمجرد الدفع من غير ان يلقى الكفارة كاعمال عامر (و) يبنى

بعض البلاد لا تملكه الا لفظ أو قصد اه او افتاء غير واحد بانه لو أعطاها مصر وقال لمرس ودعا
وصباحية فذمرت اسر الجميع غير صحيح اد التقييد بالنشوز لا ينافي في الصباحية لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ
بالاهداء أو قصد ملكته من غير جهة الزوجة والاهو ملكه واما مصر وف العرس فليس واجب فاذا مصر قته باذنه
ضاع عليه واما الدفع أي المهور فان كان قبل الدخول اسرده والا فلا تقر به به فلا يسترده بالنشوز

التنبه على وقوع هذا الزعم وأنه مردود اه وفيه ما فيه اذ كيف يسوع له ودمع جزمه به أولا (قوله غلطه فيه الرافعي) فذ
 شنع الشهاب سم على الشهاب ج في نسبه التلطيح لرافعي مع انه لم يصرح بتلطيح وانما قال ان فيه خللا والشهاب ج
 لم ينفرد بنسبه التلطيح لرافعي بل سبقه اليه الاذرى وغيره (قوله ولدع ادعائي القلط) وعبارة ج ولقائل أن يقول وبكل
 (قوله ولها منعه من استعمال شيء من ذلك) أي فلما لم يستعمل بنفسه الاجرة وارث ما قص ومعلوم ان هذا كله
 في الرشيدة وأما غيره هـ من سفهه وصغره فصرح على ولها تمكن الزوج من التمتع بامتثال ما فيه من التصديق عليها أما
 ما يقع كثيرا من طهها ما يأتي به الزوج في الآلات المتصلة بها أو كل الطعام فيها وتقدم الزوج لولن يحضر عنده فلا
 أجرة لها عليه في مقابلة ذلك لاتباعها للتعفة بنفسها ولو اذن لها في ذلك كالواقف لغيره اغسل ثوبه ولم يذكر له أجرة بل هو
 اولى بطريان العادة به كثيرا بخلاف ما لو استل باخذ ذلك بلا اذن منه اقتزمه الاجرة لاستعماله ملك الغير بلا اذن ومثل
 ذلك يقال في الفرائض المتعلقة بها (قوله ولا تصرف) أي على هذا الثاني (قوله هو ما وجب عليه) قضيته انما اذ اوضحها بين يديها
 بلا قصد لا يعتد به لكن في ج مانعه انه يقع عن الواجب بمجرد اعطائه من غير ٢٥١ فصد صارف عنه قال سم عليه

ظاهره انه يكي عدم
 العارفين ولا يشترط قصد
 الاداء محالزمه وذكر
 شيخ الاسلام خلافة
 وقضية كلام الشارح
 هنا اعتمادا ذكره شيخ
 الاسلام (قوله بخلاف
 الزائد في الجنس) أي
 كان كتاب الواجب لها في
 القياس المكان فذفع لها
 حريرا فاعطى له الا اذا
 قصد التويع بها
 وجب عليه (قوله يعطى
 الكسوة الخ) هل هي
 كالنقعة فلا تخصم فيها
 قبل تمام الفصل فلا
 تخصم في النقعة في
 أثناء اليوم أو الخاصة

على كونه ملكا ان الحر فوسيد الامه كل منه لا تصرف فيه (بما شاء من بيع وغيره ولا جل هذا
 مع غرض التقسيم وطال بما قبله وان علم من قوله سابقا فملكها حيا (فلو قرت) أي ضيقت على
 نفسها في طعام أو غيره ومثاله في هذا سيد الامه كما هو ظاهر (بما يضرها) ولولان ينفرد عنها أوجعا
 يضر خادما (منها) الحق التمتع (وما دام فقهه ككسوة) ومنها الفرائض ولا يرد عليه (وطرّف
 طعام) لها ومنه المله كما هو ظاهر انه يعتبر في تلك الظروف ان تكون لا تعفيم (ومشط) وما في
 معناه من آلات التخلّيف (تخلّيف) كالطعام بجامع الاستئلا لثو استقلالها بخذه فيشترط كونها
 ملكه وتصرف فيها بما شئت الا ان تغتفر لها منعه من استعمال شيء من ذلك ككل ما يكون
 غليظا (وقيل امتناع) فيكون خصوص مستأجر ومستعار ولا تصرف في غير ما اذن لها كما يمكن
 وانعدام والفرق ما مر انها لا تستقل بهذين بخلاف نحو الكسوة واختبر هذه في خصوص فرض
 ولحاف وظاهر انما هي الاول غليظا مجرد لدفع والاخذ من غير لفظ لكن مع قصده بذلك
 دفعه هو ما وجب عليه وان كان زائدا على ما يجب لها لكن في الصفة دون الواجب يقع عن
 الواجب بمجرد ذلك لان الصفة الزائدة وقت تابعة في يمتح للفظ بخلاف الزائد في الجنس فلا
 غليظا بدون لفظ لا فقهه بها فاصد اتبعها له ثم يسترجه منها ومن ثم لو قصده الهدية
 ملكه بمجرد قبض اذ لا يشترط فيها بعت ولا اكرام وتغيرهم بها جرى على الغالب (و) حينئذ
 فكسوتها الواجبة باقية في ذمته (تعطى الكسوة اول شاة) لتكون عن فصله وفصل الراسع
 بعده (وصيف) ليكون منه وعن اخر عرف هذا ان وافق وجوبها اول فصل الشتاء والا أعطيت
 وقت وجوبها ثم جدت بعد كل ستة أشهر من ذلك ثم ما بقي سنة فاكتر ككسوتها وبسط

من اول الفصل أو يجبر الزوج على الدفع حينئذ ويرق بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير
 النقعة الى آخر اليوم فيه نظر والتمه الثاني أو ردت ذلك على مرفوفان على ما استوجهه فليراجع قال الدميري والطاهر
 أن هذا التقدير في غالب البلاد التي في فيها الكسوة هذه انده ولو كانوا في بلاد لا تبيع فيها هذه المدة لفرض الحرارة أو لرداءة
 ثيابها وقلة عاداتها تبع فاعتد بهم وكذلك ان كانوا يتادون ما يبق سنة مثلا كالكسوة الوثيقة والجلود كاهل السراة بالسين
 المهمة فالأشبه باعتبار عاداتهم وبهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التصديق بثلثة أشهر مثلا فدفع لها من ذلك
 ما حوت به عاداتهم فلم يسل في تلك المدة وجوب تعفيمه على العادة لانها ملكك ما أخذته من تلك المدة دون ما بعده (قوله
 والا أعطيت وقت وجوبها) قضية هذا الكلام انما تعطى ستة أشهر من وقت الوجوب حتى لو مكنت في انما فصل كان
 وقت التمكن ابتداء الفصل في حقها فعطى كسوة ستة أشهر ابتداء من ذلك الوقت وهذا مشكل فان المناسب لثباته
 غير المناسب لغيره والفصل على هذا الوجه قد يكون ملحقا من شتا ووصف هذا وقال سم على ج عبارة شرح الروض فلو
 فقد علمنا في أثناء أحد ما غليظا به علم ما يأتي في نظيره من النقعة أول الباب الا سي اه وشارع ما يأتي الى ما قدمه الشارح

من العاريتين وبهم عدم السبق الى هذا الجواب وليس كذلك بل هو لان الرفعة مع من يدينس (قوله من اعادة ذلك) هو معمول انفيه (قوله بأنه يحتاط لاشك الخ) الاولى طرح افط المشك وان تكون اللام فيه للتعديل او بجنى عند (قوله وبأن وجوب نفقهها وسكانها) في النفقة عقب هذا مانعه أولا كتر فلا وحذف هذا العلم مما قبله بالاولى لانه اذا ثبت ذلك في البائن ففي الرجعية التي هي زوجة في أكثر الاحكام أولى اهـ وكان على الشارح ان يذكره لينفع قوله الاستيعاب

في قول المصنف على موسر زوجته كل يوم من الاسنوى فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط عليه، نظر ما المراد بالقسط اهـ (أقول) وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع اليها من جميع الفصول فسقط عليه ثم نظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من النفقة فيستعري به لها من جنس الكسوة ما دسا به والخسيرة لها في نفقته (قوله كفرش) أي واثاث (قوله يعتبر في تجهيد العادة) يؤخذ من وجوب تجهيد لها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كاللهي بالتجهيد اهـ سم ٢٥٢ على ج ومثل ذلك اصلاح ما عده لها من الاثالة كتنبيض الخصاص (قوله المادة

والغالبية) أي فان تافت قبل العادة الغالبية فيها لم يجب التجهيد (قوله بلا تفصيل بل تبدل ان قلنا تخليك) كنفقة تلفت في يدها ولا تفصيل أي منها فقد صرح ابن الرقة بانها الويلت أثناء الفصل لسكانها بلها لتفقه بر (فان) انزرت أثناء الفصل سقطت كسوته كما يأتي فان عادت للطاعة اتجهدها من أول الفصل المستقبل ولا يحجب ما بقي من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور وان (مانت) أو مات (فيه) في أثناءه (لم ترد) ان قلنا تخليك وأفهم قوله لم ترد ان محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبض ما وجب لها من نفقة الكسوة ما يقابل زمن العسمة على ما يحسنه ابن الرقة ونقل عن الصبري لكن المتخذ كما اتفق به المصنف وجوبها كلها وان مات أول الفصل وسبقه الى نحوه الزواني واعنده جمع متأخرون كالاذرعي والبقيني وأما في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها به مضى لحظ من الفصل لان ذلك جعل وقتا لا يجب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطول به أي ومن ثم مكنتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها كتهيل الزكاة ويسترد ان حصل مانع ولو يباقي ما ذكر من القياس على تهييل الزكاة فلو لم ما وجب بسببين امتنع تقديمه عليه ما مع ان المتأخر منه امتنع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب أول جهاز حينئذ التجهيل مطلقا (ولو لم يك) ها أو نفقها (مدة) مع تمكينها فيها (فدني) عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا تخليك لانها استغقت ذلك في ذمته اما الاخذ ام في حالة وجوده ولو مضت مدة ولم يأت لها فيه عن يقوم به فلا مطالبة لها به كما اتفق به الولد رحمه الله تعالى

فصل في موجب المأون ومسقطا من (الجدية أنها) أي المأون السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوما يوما وفصل بفضل أول وقت اعتد فيه التجهيد أو اعتد بالخدمة للسكن والخدام على ماضي (بالتمكن) التام ومنه ان تقول مكافئة أو سكرانة أو ولي غيرها ما بقي دفع

الغالبية) أي فان تافت قبل العادة الغالبية فيها لم يجب التجهيد (قوله بلا تفصيل بل تبدل ان قلنا تخليك) كنفقة تلفت في يدها ولا تفصيل أي منها فقد صرح ابن الرقة بانها الويلت أثناء الفصل لسكانها بلها لتفقه بر (فان) انزرت أثناء الفصل سقطت كسوته كما يأتي فان عادت للطاعة اتجهدها من أول الفصل المستقبل ولا يحجب ما بقي من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور وان (مانت) أو مات (فيه) في أثناءه (لم ترد) ان قلنا تخليك وأفهم قوله لم ترد ان محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبض ما وجب لها من نفقة الكسوة ما يقابل زمن العسمة على ما يحسنه ابن الرقة ونقل عن الصبري لكن المتخذ كما اتفق به المصنف وجوبها كلها وان مات أول الفصل وسبقه الى نحوه الزواني واعنده جمع متأخرون كالاذرعي والبقيني وأما في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها به مضى لحظ من الفصل لان ذلك جعل وقتا لا يجب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطول به أي ومن ثم مكنتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها كتهيل الزكاة ويسترد ان حصل مانع ولو يباقي ما ذكر من القياس على تهييل الزكاة فلو لم ما وجب بسببين امتنع تقديمه عليه ما مع ان المتأخر منه امتنع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب أول جهاز حينئذ التجهيل مطلقا (ولو لم يك) ها أو نفقها (مدة) مع تمكينها فيها (فدني) عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا تخليك لانها استغقت ذلك في ذمته اما الاخذ ام في حالة وجوده ولو مضت مدة ولم يأت لها فيه عن يقوم به فلا مطالبة لها به كما اتفق به الولد رحمه الله تعالى

فانكرت صدقت (قوله ولا يهول عليه) في المختار التهوريل التقرير والمراد منه ههنا لا يبلغ في التشريع المهر بالاعتراض عليه (قوله ان قلنا تخليك) معتد (قوله اما الاخذ ام) ومثله الاسكان فصل في موجب المأون ومسقطا من (قوله ولا يهول عليه) أي وما ينبغ ذلك كالرجوع عما أنفق بطن الحمل (قوله ومنه) أي التمكن (قوله ان تقول مكافئة) أي ولو سفية (قوله أو ولي غيرها) فسمية هذا ان غير محجورة لا يعتد به من ولها وان زوجت بالاحكام فلا يجب بقرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتسابا عليه عرف الناس من ان المرأة سمية البركة انما يتكلم في شأن زوجها وأولادها (قوله متى دفعت المهر الحال) خرج بما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة حكماء وتجهيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعه لاجل ما منع من التمكن فلا تنفق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجل عذرا في التمكن

تقروني عبارة ان تدفع ما اعترض به عليه الختم قال الشهاب سمع ان قوله لعله محاقبه بالادنى غير ظاهر في قوله ولا كثره
 اه قلل الشارح حذف قوله ولا كثره الخ لانه لم عليه ان قوله فيما أتى بوجه آخر والخ غير ظاهر المعنى (قوله في المتن
 حسب المدة من الطلاق) قال في النسخة عقبه مانعه ان يخرجه لو طو ما لا في إمكان الوفاء فيه وحذف هذا من الباش وكان
 على الشارح ان يذكره كما ذكر نظيره فيما صرف في الباش (قوله وانما من محاسن عبارة) لعل الوفاء الحال أو استئنافه

(قوله أو بأنها في غيبته الخ) هذا لما احتج إليه أنه لم يسبق تخمينه أن يسبق نشوز ولا القول قولها في عدم النشوز من غيبته كما يصرح به قوله إلا أن من لم يأتها عليه وأدعى سقوطه الخ (قوله ونحو ذلك) أي كل رسال القاضي له في غيبته على ما يأتي (قوله أو في دار مخصوصة) أي لم يفتح بها فيه أو في الوقت الذي سلب في تلك الدار والأوجب كالسافر معه بلا إذن منه ولكنه يفتقر إلى السفر لأن عمارة في الدار المذكورة صامته باطنها فيه كما يؤخذ من قوله إلا أن بعد قول المصنف ولما احتجنا بسقط مؤثراتها ولو امتنع من النقلة الخ (قوله لنعم بماه غالباً) أي لا تنظر إلى كونها قد لا تكون متعدية بالنشوز كالجنون (قوله وقياس ذلك أنه لو منعه الخ) معتد (قوله لم توزع) أو لفرقين هذه وما منع من الاستنوى أنه لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه كما هو أماننا فاستماعها من التحكيم في معنى النشوز وهو مسقط لنفقة اليوم واليلة بخلافه في سئل شيخنا الشاب الرمي عن امرأ أذاع عن زوجها تزعمها أولادها أن زوجها لم يتركها عنه هافقة ولا أقام لها من نفقا واضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت إلى حاكم شرعي وأنته بذلك وتسكت وتضربون ٢٥٣ ولعلبت منه أن يفرض لها

ولا ولادها على زوجها
نصفه ففرض لهم عن
نفقهم بقدر ما عينا في كل
يوم وأذن لها في انشاق
ذلك عليها وعلى أولادها
أوفى الأستانة عليه عند
تعذر الاخذ من ماله
وإرجوع عليه بذلك
وقبل ذلك منه فهل
التقدير والقرض صحيح
وإذا انفرد الزوج لزوجته
تطير كسومها عليه حين
العقد بقدر ما يكتب في
وثائق الإنكحة ومضت
على ذلك مدة وطالته

المهر الحال - قلت ويثبت باقراره أو يبينه به أو بانها في غيبته بإدلة للطاعة ملازمة للسكن
ويخوذ ذلك ويخرج بالمال أو مكنته أيا لقطعا مثلا أو في دار مخصوصة مثلا فلا تنقطة لها ويبحث
الاستوى أنه لو حصل التمكين وقت الغروب والقياس وجوبه بالغروب قال الشيخ والظاهر
أن مراده وجوبه بالقسط فلا يحصل ذلك وقت الظهور فينبغي وجوبه كذلك من حيثئذ
وخاف البقيني فرجع عدم وجوب القسط مطلقا والأوجه أن المراد بالقسط توزيعه على
الليل والنهار فحسب حصة ما مكنته من ذلك وقسطها على اليوم فقط ولا على وقت الغداء
والعشاء بل قول الاستوى فالقياس وجوبه بالغروب صريح فيه أن الظاهر أن مراده
وجوبه به بالقسط لا مطلقا كما أفاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نقطة اليوم بليته بنسور
لخطفه ولا توزع على زمني الطاعة والنسور لا ينافي انتزاعا ومن ثم سلت حصة فلم تفرق غدوة
وعشية لا مكان الفرق بأنه ظلال هنما سقط فلا يمكن التوزيع معه لتعديها فإجاب بسلامه ثم
قانه لا يسقط فوجب توزيعه على زمن التمكين وعدمه فلا تسمى هنا أصلا وقياس ذلك أنها
لومنته من التمكين بلا عذر ثم سلمته أثناء اليوم مثلا توزع وسياق من الأذرع ما يؤيده قال
البقيني ومقتضى كلام الرافعي في الفسخ بالأعسار أن ليلة اليوم في النقطة هي التي بعده كما
مر وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله قلنسك لبالي الفقه تابعة

بما قدر لها من تلك المدة وأدعت عليه به عندنا كمن فسخ وأعتق به والز به ففعل إنزاعه صحيح أو وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأُتيت وسألت الحاكم القاضي أن يقدر لها من كسوتها الماضية التي حلفت على استيفاها نقدا وأجاب ذلك وقدر لها ما تقضيه القضاة الآن فهل به ذلك أو لا وهل من تعلل القضاة من الفرض للزوج أو لا ولا دعن النفقة أو الكسوة عند الشبهة أو الحضور نقد صحيح أو لا فأجاب بتقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله وكتاب عليه بل قد يبيع عليه اسم على ح و قد يتو فى بعض ذلك الدال يجوز الاعتصام عن النفقة المستقلة كما تقدم وما فى الترخ عند قول المصنف أو لا يصبر دينا لا يفرض فاص ينافى ما قاله وذهب عبارة اسم على منهج يفرع في إذا تراصيا أن يقرر القاضي له ما درهم عن الكسوة مثلا جافة إذا حكمى أن يرم ما درم رضا بذلك حتى إذا مضى الزمن استقر وأجب بمتنضى التقرير فيلزم بدفعه فادارجما أو أحدهما عن التقرير رتب حكمه من حين الرجوع فيما مضى أيضا قاله ثم قد كروا بحال ذلك وأنه يبنى أنها إذا ثبتت لزوم أو لا فلا أن الحكم بذلك ليس حكما حقيقته وهو ظاهر (قوله أن أهله اليوم في النفقات هي التي بعده) معتد

فتكون هـ مزة لها مكسورة فيها لا فتل تقسمها بصح عطف هذا عليه وعبرة التصغير بما تقرره في مجازته بعلم زيف ما عترض به عليها وانها الخ (قوله وفي الرحمة وجه الخ عبارة النسخة فان قلت في الزجصف وجه انه يلحقه من غير تقدير مودة عن أين يؤخذ وهذا قلت من قوله المدة قال المدة بالمرحمة بان الاربع تعترفيها ايضا اهـ وغرضه مما ذكره دفع ما يقال ان اللتان اطلقا في المدة فلم يقدرهما مع ان ذلك وجهه ضعيف قال الشهاب سم قد يقال ان ارد الوجه يؤخذ من ذكر المدة فقط

(قوله كالمهر) ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه الا بالتكثير ولو كانت مغيرة لا احتمل الوطء لا يجب تسليمه حتى تطقه ومعنى وجوبه بالتقديم بينه ان لو مات احد هما قبل التكنين استقر المهر او ما قلها قبل الدخول استقر النصف (قوله وادعى سعة وطء) أي الواجب (قوله فان لم تعرض نفسها) عبارة جح فان لم تعرض عليه من جهة نفسها او ليوها عليه فترضى مبني للقول خلاف ما اقتضاه كلام الشارح وهي أولى (قوله بان أرسلت له غير المحجورة) قضيتها انه لا يستدبر فرض السفينة وقضية التعبير في امرها بالمكافة خلافاً وهو غير بالمكافة في المنهج أيضا وعليه فالمراد بالمحجورة هنا من عجزها بصما أو جنون وهو مفهوم قول المصنف الآتي والمعبر في ٢٥٤ بخونه ومراهقة عرض ولي (قوله أو يمكن) أي لك منها (قوله من يلوغ الخسيرة له)

ظاهرة وان لم يرض زمن
يمكنه الوصول اليها
وسمى في الثائب
اعتبار الوصول اليها اهـ
سم على منهج (قوله
فيصبي لها بالنصب) عطف
على ليعلم ويحوز نفسه
على انه خبر مبدء المحذوف
(قوله وتجب مؤنتها من
وصوله) أي الى المرأة
نفسها ولا تجب ووصوله
الى السور (قوله ما لم يعلم)
أي بطريق من الطرق
كأخبار أهل القوافل عن
حاله (قوله وبأخذ منها)
أي ويحوز ان الخ كالمهر
ظاهرة هذه العبارة
والاقرب انه واجب عليه
وعليه فهو يلوغ (قوله
أو اذنه لما في الاقراص)
وبصر به قول الشيخ في

الاباء (لا العقد) لانه لا يوجب مجهولا والتقديم يجب بالمقد كالمهر بدليل استحقاقه للرخصة
والرقاء فان امتنع سقطت (فان اخلفاها) أي التكنين بان ادعته وأنكره (صدق) بميمته
ومن ثم اتفقوا عليه وادعى سقوطه بنسوزها انكرت صدق لان الاصل حينئذ عاقوه (فان
لم تعرض) نفسها (عليه مودة فلا نفقة) لها (فيها) أي تلك المدة وان لم يطلها لم تعبر بالعقد كأن
زوجت بالاجبار كما هو ظاهر ولمد التكنين (وان عرضت) نفسها عليه ان كان مكفوا او الا فلي
وليها بان أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة اني ممكنة أو يمكن (وجبت) لنفسه والكسوة
وتحويها (م يلوغ الخسيرة) له لانه المصير حينئذ (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد
غيبها ثم بنسوزها كما يأتي ثم أرادت عرض نفسها لغيرها مؤنتها رخصت الامر لها كما في ما ظهرت
له التسليم وحينئذ (كتب الحاكم) وجوباً كما هو ظاهر (الحاكم يلوغ) (يعلم) بالحال
(فيصبي) لها (أو يوكل) من ينسلها أو يحملها اليه وتجب مؤنتها من وصوله بنفسه أو وكيله (فان
لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد أن بلغته ذلك (زمن) امكان (وصوله) اليها (فرضها
القاضي) في ماله من حين امكان وصوله وجعل كالتسليم لها لان الامتناع منه اما لو لم يعرف
ملكيتها لحكم بالسداد التي تردها لقوافل عادة من تلك البلدة يطلب وينادي باسمه فان لم
يظهر فرض الحاكم نفقتها الواجبة على المعسر مالم يعلم انه بجلفه في ماله الحاضر ويجوز له ان
يفرض درهم وبأخذ منها كقبلا بما تأخذ منه لاحتمال عدم استحقاقها كما يأتي به الوالد
رحمه الله تعالى فان لم يكن له مال حاضر اتجه اقراره عليه أو اذنه لحاق الاقرار ما اذا اذنه
عن السير او التوكيل عند فرض عليه شيء لا تقاضيه وروى الاذرى وغيره قول الامام
يكتفي بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار من تقبل روايته (والمعبر في مجنونه ومراهقة)
قبل الاحسن ومعصر لان المراهقة وصف مختص بالغلام قال غلام امره وجارة معصر
(عرض ولي) لها لاهي لانه المخاطب بذلك ثم لو سلم المعصر بعد عرضها نفسها وصار بها في

منهجه فان لم يظهر فرضها الناضي وأخذ منها كقبلا كما هو ظاهر قوله وبأخذها بأخذ منها كقبلا قبل ان يصرف منزله
الها وبشكل بان ضمان ما لم يجب فان قلت هو من ضمان الاول المتقدم قلت ليس كذلك المتقدم ان ضمان الدرك انما
يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك اللهم الا ان قال ان هذا مستثنى (قوله يكتفي الحاكم) أي في العذر وعنده (قوله قبل
الاحسن) أي قال بعضهم (قوله فلا يفرض عليه شيء) أي فلو فرض القاضي لظن تقدم العذر فيبان خلافه لم يصح فرضه وبني
انه لو ادعى العذو واكرت الابينة يقبل منه لسهولة اقامتها (قوله عرض ولي) قضيتها ان العبرة في السفينة بمهرها دون
ولها لكن قضية قول الشارح البار بان أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة خلافاً للذي يظهر ما اقتضاه كلام
المصنف وفيه معبر الشيخ في منهجه بالسكينة دون الشبهة فان السفينة مكافة

اذلادة على هذا الوجه (قوله ويؤخذ) هو وصف لوجه (قوله وفيه الجع المار) أي في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الخ (قوله في تدخل عدتي امرأته) (قوله وهي عن تحيض حاملا) عبارة الجلال وهي ترى الدم مع الحمل وقتها بالرجح انه تحيض انتهت وكانه قيد به لعل الخلاف والافسائي قول الشارح سوء أرا أن الدم مع الحمل أم لا وان كان

(قوله بل متى تسلمها) وعلى هذا القياس انه لو تسلمت بمجنونة بنفسه كفي في وجوب نفقة (قوله ولو كررها عليها) والقياس ان البالغة كالمصغر في ذلك السابق انه لو تمتع بالمرأة تسقط نفقتها (قوله وكذا يجب تسليم البالغة) قصته ان المراهقة لو سلمت نفسها للمرأه تسلمها لا يستدبه وقضية قوله لا ان يدا عليها خلافه (قوله ٢٥٥ قسملها هو) يقدمه (قوله

ومكرهه) ومن ذلك ما يقع كثيرا من أهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وان كان قد هدم ذلك اصلاح شأنها اكسهم للزوج من التمسير في حقيقة النكاح وغيرها (قوله بل المراهبة حقيقة) أي بمجازة فهو مستعمل في الاعم بالنسبة ليوم الشور وصله حقيقة ولما بعده مجاز (قوله ولو جعل سقوطها) ومثله بالوجه لنشوزها فانفق ثم تبين به الحال بعد (قوله ويحصل) أي لنشوز (قوله وان كان لحاسب هو الزوج) عموم قوله وان كان الحاسب هو الزوج الخ شامل للمال حسب ضلوا وبه نظر لانه القوت لمقه تصديا ثم رويت في ح بعد مذكره انشراح قال الا ان كانت عسيرة وعلم

منزله لزمته مؤنتها ونجبه كما قاله الا ذري أن قتلها المنزله ليس بشرط بل الشرط التسليم التام والوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كررها عليها وعلى ولها الزمة مؤنتها وكذا يجب تسليم البالغة نفسها لزوجها متى تسلمها هو وإن لم ياذن وليه لان له يدا عليها بخلاف عموم مبيع (وتسقط) المون كلها (بنشوز) منها بالاجماع أي خروج من طاعة زوجها وان لم تأتم كمسيرة ومجنونة ومكرهه وان قدر على ردها لطلقة فتترك الحاقا لذلك بالجناية والطلاق دعوى أن المرأه بالسقوط منع الوجوب دون حقيقته اذ لا يكون الا بعد الوجوب بمجموعة بل المرأه حقيقة اذ لو نشزت انتاع يوم اوليته سقطت نفقته الواجبة بقهره أو انتاع فصل سقطت كسوته الواجبة بأوله وعلم من ذلك سقوطها بالمع يوم وفصل النشوز بالاول ولو جعل سقوطها بالنشوز فانفق يرجع عليها ان كان عن معنى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وانما لم يرجع من نكح أو اشترى فسد أو ان جهل ذلك أي وان لم يسقط بها لانه شرع في عقدها على ان يصح من ذلك بوضع اليد لا كذلك هاوي يحصل (ولو) بحسب الظاهر أو حقا وان كان الحاسب هو الزوج كان انتفاء كلام من المقر وياعنده والدرجة الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحسبها ولو يحق للمأولة ينسبه وينبأ أفاقي به والدرجته لله تعالى أو باعتادها بوطء عشبة أو بعضها أو (ينكح) الزوجة الزوج من نحو (الاس) أو نظير تنقيط وجهها أو توليتها عنه وان مكنته من الجماع (بلاعذر) لانه حق كالوطء بخلافه بفسد أو ان يكون بفرجها راحة وعلت أنه متى تسلمها وانفصلا (وبعلة الزوج) ينكح العين أي كبر ذكر بحيث لا تحتله (أو مرض) بها (بضرعه الوطء) أو نحو حيض (عذر) في عدم تمكيد من الوطء فتسقط المون وتثبت بالنسبة بأربع نسوة فلم تكن مبروتا لا بنظر من الهما مكشوف في الفرجين حال انتشار عضوه جاز يشهدن وليس لها امتناع من رد في لعابه بخلاف المرض لنشوزها (والخروج من بيته) أي من محل رضى باقتضائه ولو بينا أو يبيت أبها كما هو ظاهر ولو لولادة وان كان غائبا يتصل به الا في (بلا دن) منه ولا ظن رضاه عيانا (نشوز) اذ له حق الحس في مقابلة المون وأخذ الرأى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله مثل الخروج الذي يدهم لو علم مخالفته لا مثاله في ذلك فلا (الا بدشرف) البيت أو بعضه الذي يحتج منه كما هو واضح (على) انهاء) والتجبه عدم قبول قولها خشيت انهاء أمه مع نفي القرينة أو تخاف على نفسها

على الوجه وهو يفيد رجوع لقوله أو حقا فقط (قوله أو بعضها) ومنه ما يقع كثيرا في زمانه من ان أهل نراة اذا عرض لهم أمر من الزوج أخذوها قهرها علم اذ لا تنسقط نفقة مادامت عندهم (قوله أو ينكح الزوج) قال الامام لأن يكون امتناع دلالة سم على منهج (قوله بلا عذر) وليس من المذكر كرهه جاعه وتكرره بوطء و نراه حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتل عادة (قوله وتثبت عبائته) وكس عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الأطباء لانه مما تطلع عليه الجاز غالباً (قوله ولا ظن رضاه عيانا) يستثنى منه ما يسيأ في له من ان خروجها للنفس لو كان نشوزا لا تصح به لغير أمر السلطان

ذ كره لا يناسب ما ذكره هنا وانما عبر به عن الاراي الخلفاكثر حرج الرض (قوله ونسبهم الشارح) فيه وقفة تعلم عرجة كلامه (قوله والافتقضي مع الجمل الخ) في العبارة قلاقة لا تخفى والمراد والافتقضي عدة غير الجمل بالا بالافتقضي (قوله اولها كاهو ظاهر) أي ٢٥٦ وان قل أخذنا من اطلاقه هنا وتقسيمه الاختصاص بما له وقع ولو اعتبر في

الادل كونه ليس فانها
جدالم يكن بعدا (قوله
اولتسمل) أي للامور
الدينية لا الدنيوية (قوله
أو استفتاه) أي لاهي
يحتاج اليه بخصوصه
وارادت السؤال عنه
أو قلته اماذا ارادت
الحضور لجلس علم التفتيد
أحكاما تنفع بها من غير
احتياج اليها حالا أو
الحضور لسماع الوعظ
فلا يكون عذرا (قوله أو
يهددها) أي الزوج (قوله
كانتوف) أي وكجاها
بانه يلحقها ضرر وبانه
لا يحصل عادة (قوله لم
تقبل فيه السلامة) معتمد
(قوله أو يثق) أي السفر
وقوله لا يحصل عادة
أي مثلها (قوله انه يحرم
او كها) أي البصر وقوله
ويحت الاذري الخ معتمد
(قوله والا فاشترط) أي
مالم يمتنع بها (قوله أو حاجة
أجنبي بانه) أي الزوج
أي وبغير سؤال من الزوج
والا فلا فان سؤاله يدل
منزلة سفرها حاجته
(قوله اما بانه حاجتها)

أولها كاهو ظاهر من فاصق أو سارق ويقع به الاختصاص الذي له وقع كذلك وأستصاح
الى الخروج فانض طلب عنده حقها أولتسمل أو استفاء أو بفتح الزوج الثقة أو بضم حمرها
كاهو ظاهر أو يخرجها معبر المنزل أو مستد طلبا أو يهددها ضرب فمتنع فخرج خوفه
ان تعين طريقا خفرو وجها حيث ناس بنشور لعذرها فتسقط الثقة مالم يطلبها المنزل لائق
فمتنع والوجه تصديقا بينها في عذرها عنه ان كان محملا يسلل انما كان لغيره عما ذكر
والا فلا بد من اثباته ولا يشك ما تقره ناس من ائراج التمدد لها بحسب الظن لا مكان الفرق
بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد اخراجها من منزلها من الفتور أيضا امتناعها من
السفر معه ولو لم يقره كاهو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر
في البصر الخ مالم يطلب فيه السلامة ولم يشترط ركوبه بمحذور نعيم أو بشق مشقة لا تحصل
عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البقيني واعقده غيره يحمل اطلاق جمع منهم النقال
وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الاقار وكذا الاستسوى بل زادت بحرم او كها ولو بالغة
(وسفرها بانه) ولوحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) بانه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة
غيره على ما ياتي (لا يسقط) مؤن التمكنها وهو المفتوح لحقه في الثانية وخرج بقوله بانه
سفرها معه بدونه لكن مع وجودها أيضا لانها تحت حكمه وان أتمت ويحت الاذري
ان محله ان لم يمتنعها او الا فاشترط قال البقيني وهو التصديق لكه قال ان لم يهدد على ردها
والا فرب انه مجرد تصور لا قيد لها من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وان لا
(و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة أجنبي بانه لاعمه (يسقط) مؤن (في الاظهر) لانتفاء
التمكن اما بدنه لحاجته ما يقتضي قولهم في ان خرجت لتغير الحمام فأتى طلق فخرجت له
ولغيره لم تطلق عدم السقوط وهو كذلك وان اعتمد البقيني وغيره مقابله ونسب لنص الام
والمتنصر والثاني يجب لانما سافر بانه وأشبهه سفرها حاجته ولو امتنع من النقلة معه
لم يجب مؤن الا ان كان يمتنع بها في زمن الامتناع فجب وبصيرت معهم اعفوا من النقلة
حينئذ كافي الجواهر وغيرهما من الماوردي وقروموا فتي به الوالد جرة الله تعالى وما عرف
مساعدة معه بغير اذنه من وجوب فقها بتمكينها وان أتمت بعصانه صريح فيه وقضيته
جران ذلك في سائر صور والنشور وظاهر كلام الماوردي انها لا يجب الا زمن التمتع دون غيره
نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تقع لحظة منه وكذا الليل (ولو نزلت) كان خرجت من بيته
أو منعتة من منع مباح (فغاب طاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم يجب) مؤن اما دام
غائبا (في الاصح) غرو جهاهن قضته بدلا بمن تعهد بتسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة
وبه فارق نشورها بالردة فانه يزول بإسلامها مطلقا وال المسقط وأخذ منه الاذري انها لو
انزلت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها وغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت فقها

أي الزوج والزوجة أو الأجنبي وقوله وظاهر كلام الماوردي الخ معتمد وقوله نعم يكفي الخ معتمد أيضا (قوله من
وكذا الليل) هل ذلك جاري في السفر بلاذن وغيره أم بخصوص بغير السفر وعليه فيكون قنعه بها في السفر لحظة كاف في
بقية المدة حتى لو جدها مسقط أم لا فيه نظروا والقرب الاول لان عدم منعه لها من مصاحبتها بعد التمتع وضامنه بالسفر
معه (قوله فانه يزول بإسلامها) أي حيث أعلمته بما أتى في قوله والا وجهه ان مراده الخ قوله مطلقا أي سواء جدد تسليم
وتسلم أجا (قوله عادت فقها) أي حيث أعلمته وبذقي عدم تصديقها في ذلك لو اختلغا فيه

عده الجبل وضعه (قوله وبعده لا تعبد) أي إلى انقضاء عهده (قوله فاحمل وقوعها في عدة الغير) قال في النسخة وظاهر كلامهم أنه لا تعبد بعد الرضخ في زمن النكاح مع أنه في غير عهده ويوجب بان الجنود كونها في عدة الغير وقد اتفقت ذلك اه (قوله بأن تستأنف الخ) هو تصور الممتن **فخصصل** في حكم معاينة المقاتل للعدو في (قوله في حكم معاينة) (قوله النشور الجلي) أي الظاهر (قوله ان اشهادها عند غيبته) زاد ج وعدم rov كما هو ظاهر ان كان الاشهاد مظنة لبلاغ الخبر بحيث

يبعد عدم وصول الخبر اليه به الاشهاد والا فوجوب الثقة مع عدم علمه بعودها فيه شيء خصوص اذا أمكنها الاعلام ولم تعلمه (قوله فحينئذ يفرض لها) أي ولو كان ما يفرضه من الدراهم (قوله والا فلا فائدة للقرض أي حيث لم تقتض عليه ولا اذن لها في الاقتراض) كما هو (قوله الا أن يقال) له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوط بعض الزمان أيضا اه ج (قوله لا يحتمل ظهور مال وتقدم في كلامه ان القاضي يقتض عليه حيث يمكن ثم مال أو يأذن لها في الاقتراض (قوله في غيبته عن البلد) وينبغي ان مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك على ما مر في قوله السابق أيضا وأخذ الزاقي وغيره الخ ومن ذلك ما لو جرت عادته ما لا يخرج لا يرجع الآخر التام مثلا فلها

من غير فاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشور الجلي والنشور الخفي والواجب ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشور الجلي وانما قلنا بذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر والا قرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه ومقابل الاصح يجب لعودها إلى الطاعة فان الاستحقاق زال بخروجها عن الطاعة فاذا زال العارض عاد الاستحقاق (وطر بقا) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كسابق) في ابتداء التسليم فلا يعلم وعاد أو أرسل من ينسبها أو ترك ذلك لغيره عاد الاستحقاق ولو التمس زوجة غائب من الحاكم ان يفرض لها فرض عليه اعتبر بثبوت النكاح واقتضاها في مسكنه وحلفها على استحقاق الثقة وانها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت انه غيره والاوجه حل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للقرض الا ان يقال يحتمل ظهور مال له تأخذ منه من غير احتياج (قوله ولو خرجت) لاعلى وجه النشور (في غيبته) عن البلد بل اذنه (زبارة) لقريب لا اجنبي أو اجنبية فيما يظهر (وضوها) كمياد لمن ذكر بشرط عدم ربه في ذلك بوجه كما هو ظاهر (لم تسقط) مؤثرا بذلك لا لا يسقط في العرف نشوروا ظاهرا ان محل ذلك ما لم يتعمه من الخروج فسل سفره أو برسل لها بالغ (والاظهر ان لافقة) ولا مؤنة (له غيره) لا تحتمل الوطء وان سلمت له لان تعذر وطئها على قائمها فليست أهلا للتمتع والثاني لها الثقة لانها حبت عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معذورة كالريضة والرقه وقرق الاول بما مر في التعليل (و الاظهر) انها تجب لكبيرة) أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يمكن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذورة فلا يلزمه غرم (واحرامها حج أو عمره) أو مطلقا (بل اذن نشور ان لم يملك تحليها) على قول في الفرض لان المانع منها ومع كونه نشورا لا يحرم عليها فعله لخطر أمر النسوة طارفا ما أتى في الصوم (وان ملكا) تحليها بان احرمت ولو فرض على الاصح (فلا) يكون احرامها نشورا فاستسحق المؤن لكونها في قبضته وهو قادر على تحليها وغتمهها فاذا تركه فقد فوت على نفسه ولا يشكل هذا بما يأتي في الصوم انه باب افساد العباد لانه يتكرر فلو اضرها بالافساد لتكرر منه وفي ذلك ما يوجب منه ذلك بخلاف الاحرام فانه نادر فلا تقوى مهامته (حتى يخرج فصاره لحاجتها) فان كان معها استحققتا والا فلا من أنفسهما بجماع وكان باذنه يلزمها الاحرام بقضائه فور او ان خروج ولو من غير اذنه وحينئذ تلزمه مؤنتها بل والخروج معها لا يرد ما مر من منع خروجها بغير اذنه لان اذنه السابق استنبع الاذن في هذا (أو) احرمت (باذن) منه (في الاصح لما نقفه ما لم يخرج) لانها في قبضته وفوات التمتع نشأ من اذنه فان خرجت فكما تقرر

نهاه من الخروج لعبادة ونحوها اذا كانت ترجع اني بينها قبل عودها من الرضا بذلك (قوله لقريب لا اجنبي) أي حيث كان هناك ربة أو لم يدل العرف على رضاه بذلك والا فلا الخروج كما فعله قوله فيما مر وأخذ الزاقي وغيره من كلام الخ (قوله أو برسل لها بالمتع) أي أو تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا كما مر (قوله ولا مؤنة) يحتمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل الماطة الوطء وقد تقدم ذلك

الغافر) انما انصهر عليه في القرحة لانه هو الذي تتعلق به شره الاحكام الاصلية بخلاف الاجنبي فانه لا يتعلق به شره حكم (قوله بان كان يحتل في الخ) عبارة بعضهم بانما كلوا للمباشرة وغير ذلك (قوله ولو في بعض الزمن) صادق بما اذا قل الزمن جدا وله غير مردونه انما احترازه عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الازمنة ظاهرا مع (قوله او معه) يتعين بالنسبة (قوله لم يقصر) أي لا روج (قوله لكن لا مؤنة له امدة ذلك) ينبغي ان محله ما لم يتنجس به اخذ انما صار في النشرة والواجب نفقة امدة التمتع وانما يجب نفقة ٢٥٨ اليوم واليلة بالتمتع في لحظة منه (قوله او اتعت غير نحو عرفة) من الغصا تسوعا

والثاني لا يجب لغوات الاستمتاع ودعا يقرر ولو اجرت عنها قبل النكاح لم يضره ويقدم حق المستاجر لكن لا مؤنة له امدة ذلك (وعينها) ان شاء (صوم) او نحو صلاة او اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لان حقه مقدم على وجوبه عليها وان لم يرتفعه به فيما يظهر لانه قد نظر انه اراد ان يجدها صائمة فينضّر (فان ايت) وصامت او اتعت غير نحو عرفة وعاشوراء او ملت غير راتبة (فناشرة في الظاهر) فتسقط مؤن جميع مدة صومها لا امتناعها مما وجب عليها من التكفين ولا نظر الى عتكه من وطئها ولو مع الصوم لانه قسب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا او فرضا صومها وهو حاضر فيشرائه او علم وضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها او ولدها الذي رضعه واخذ العراقي من هذا التعليل انما لو استغفلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء من تطيلها فيخطئة بقيت نفقته وان اضرها بتركه فامتعت اذ لا مانع من عتقه أي وقت اراد بخلاف فقام صغار بانها تسفي مائة من اخذها من يمينه وقضاه طهره منها فاذا لم تنته بنيه كانت ناسرة اما عرفة وعاشوراء فلهما فلهما بلا اذن منه كرواتب الصلوة ويلحق بهما تسوعا بخلاف نحو الاثنين والنجس وبه يخص الخبر الحسن لا تصوم المرأة يوم اسوى شهر رمضان بوزوجها شاهد الا باذنه ولو تركها صائمة تطوعا لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقته به وقد زفت اليه وجهان احدهما عدمه والاخر ان اقرب المراهقة الحاضرة كالبائخ او ارادت صوم رمضان لانها ما مودة بصوم مضر وبه على تركه والاوجه تقييد المنع من عتكه الوطء فلا تمتع لتلبس بصوم او اعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مدخلا لا يكتفه الوطء او محسوبا او عينيا او كانت قرناء او رتقاء او متصيرة كالغائب والاولان الغائب قد يقدم منها رافطا ولو كانا مسافرين سفر امرأ خصاصي شهر رمضان كان محررا على فعل المكتوبة في اول الوقت والاولى لما في التأخير من الخطر على اوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر افضل (والاصح ان قضاءه لا يتضيّق) لكون الافطار بمنزوع اتساع الزمن وقد تشمل عبارته قضاء الصلاة فيفصل فيه بين التضيّق وغيره وهو الوجه (كفيل فيمنعه) منه قبل شر وعفافه وبعده من غير اذنه لانه مترشح حقه فوري بخلاف ما تضيّق به بالتعدي باطارة او لصيق زمنه بان لم يبق من شعبان الا ما يسمعه فلا يمنعه منه ونفقتا واجبة والثاني انه ليس كالنفل فلا يمنعه منه وله منها من صوم او صلاة مطلق ولو قبل النكاح وباذنه لانه موسع نعم قياس ما صهر في الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متتابعيا بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منها استثناءه هذا وكذا يمنعهان منذور معين بغيره بعد النكاح بلا اذن منه

الحاضرة أي القيمة لا للسافرة على ما يأتي (قوله او مرضا مدقنا) أي تقيل مرضه طال في المختار بخلاف وقد دفع المرض من باب طرب أي ثقل وأدفع مثله وأدفعه المرض يتعدى ويلزم فهو مدقن ومدقن اه أي يصعبه اسم المفعول واسم الفاعل (قوله في اول الوقت) أي فلا يمنعه الصوم (قوله بين التضيّق) أي بان طاب بلا عذر (قوله وباذنه) أي أو بعد النكاح باذنه لانه (قوله استثناءه) أي فليس له تحيلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات اذ نذرت بالاذن منه وشرعت فيها باذنه (قوله وكذا يمنعه) أي دأبها ويكون باقيا في ذمتها الى ان غوت فيقضي من تركها أو يتيسر لها فاعله بصرفيته كاذنه لها بعد

بأنها إذا لم تكن شبهة ولا انسياقاً أن الوطء بشبهة يقطع عدماً البائن وكان الأصوب أن يبين المتن على ظاهره فإن التشديد بعدم الوطء لتأني الأحكام لا تبيح له لتأني الواحدة فليراجع (قوله) ثم لو وجدت الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء لكن عبارة (قوله) إن لم تقص بسببه) أي كان حلف على أمر ماضٍ لم يكن وهي عالة بوقوعه (قوله) وظارق ماضٍ) أي عدم المنع من تبجيل المكتوبة (قوله) ولا من سنن رابعة) أي ولا فرق في السنن المؤكدة وغيرها ٢٥٩ أخذ من إطلاق قول بل ينبغي

أن مثلها صلاة العيدين وصلاة الأضحية والنفوس والكسوف والاستسقاء وإن مثلها الأذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوها مما يستحب فعله عقب الصلوات (قوله) ويعنها من تطويلها) وعليه يفرق بين الرتبة والفرض حيث اغتفر فيه كمال السنن والآداب بعظم شأن الفرض فروي فيه زيادة الفضيلة (قوله) فيا يظهر معتد (قوله) وسلطنته عطف سبب على مسبب (قوله) أنه لا تجب لها) أي دلالتها على تسدده (قوله) فلا ن قد تقدم له ما يصرح باستحقاقها للنفقة فيما ذكر حبسها عنده حبس الزوجان حيث قبلتا قوله بيمينه قلل ما هنا مفروض فيما لو لم يحبسها ولا تمتع بها (قوله) ولو وقع عليه فهو مهمل مثل مالو كان سبب الوقوع من جهتها كان عاق طلاقه على فعل شيء فعلته وإ

بمخلاف ما لو تفرقه قبل النكاح أو بعده فإنه ومن صوم الكفارة إن لم تقص بسببه (و) الأصح (أنه) لا يمنع من تبجيل مكتوبة أول وقت لحيازة فضيلته وأخذ منه الزركشي وغيره جواز المنع إذا كان التأخير أفضل كصوم أراحو يمت الأخرى إن له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على أكل السنن والآداب وظارق ما صرى الأحرام بطول مدته والثاني له المنع لامتداد وقت المكتوبة وحقه على الفور (و) لامن (سنن رابعة) ولو أول وقتها كما يؤخذ من تعليلهم لتأخيرها مع قلة زمنها ويعنها من تطويلها بأن زادت على أدنى الكمال فيما يظهر لاتهم راعوا فضيلة أول الوقت فلم يبعد رعاية هذا أيضاً ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ ومعلوم أن العبارة في المسائل المختلف فيها بقيدته لا بقيدتها (وتجب) بالاجماع (الرجعية) حرة أو أمة ولو حالاً (المؤمن) الماروجو به للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته ثم لو قال طلفت بعد الولادة في الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة قلت صدق بيمينه هنا في بقاء العدة وثبوت الرجعة ولا مؤثر لها لأنها تنكح استحقاقاً وأخذ منه أنها لا تجب لها وإن راجعها وكذا الرادعت طلاقاً بآبائنا فأنكره فلا مؤثر لها كذا قاله الرافعي وجعله أصلاً مقبلاً عليه وبه أنه عمل على كذا في قوله ما لم تصدقه (الامانة) تنظف (لا تنقض) موجهاً من غرض التمتع (فلو طنت) الرجعية (حاملات) فأنكحها (عليها) فبانت حالاً استرجع منها (مادة) لها (بمسدتها) لتبين أن لا شيء عليه بعدها وتصدق في قدر أقرائها وإن خالف عاداتها وتحلف أن كذبها فإن لم يترك شيأ وعرف لها عادة متفقاً عمل بها أو مختلفاً فلا قل والأختلاف أشهر ولو وقع عليه طلاقاً بآبائنا لم يصح ما نفق مدة ثم لم يرجع بما أنفقه فيما يظهر كالتكسوة فاسد يصح ما فيها من محبوسة عنده وإن لم يستمتع بها كما اقتضاه إطلاقهم ومحل رجوع من أنفق ظناً وجوبه حيث لا حبس منه (والحائل البائن) يحلف أو فسخ أو انفاسخ يحلوان وأعارض على الرابع (أو ثلاث) لا نفقة لها (ولا كسوة) لها قطعاً للغير المتفق عليه بذلك ولا نفقة سلطنته عليها وإنما وجبت لها السكنى لأنها تضمنت الماء الذي لا يفترق بوجود الزوجية وانقضاءها (ويحيان) كإطلاقه والام (الحامل) بآبائها لا يمت أن كن أولات حل فهو كالمستمتع برجعها لاستحقاقه بآبائها ثم البائن يفسخ أو انفاسخ يحلوان للعقد كسب أو غير ذلك لا نفقة لها مطلقاً كما قاله في الغيازل أنه رفع المقدم من أصله والوجوب انقضاء (ها) لكن بسبب الجمل لأنها تلزم العسر وتتقدر فقط بالتشؤ كاستناعها من السكنى في لا تقيها عينه لها ونزوحها منه من غير عذر ولا تسقط بعض الزمان ولا جوفته في إثنائه على الرخاء يفترق الدوام بالافتراق في التبدل والقرول في تأخر الولادة قول مدعيه (وفي قول العمل) لتوقف الوجوب عليه (فعل) الأول لا تجب لامل من شبهة أو نكاح فاسد) ادلة نفقة لها حالة

تعل به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفق في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها (قوله) والام) مثال لان النفقة إذا أطلقت أي يدها المؤمن (قوله) أو انفاسخ يحلوان يتأمل صورة الانفاسخ يحلوان العقد (قوله) وفي قول العمل) وعلى هذا لا تسقط بعض الزمان أيضاً كما ذكره الشارح في فصل نفقة القريب بقوله وكذا نفقة الجمل وإن جعلته لا تسقط بعض الزمان لان الجمل الخ بعد قول المصنف وتسقط بوقوعه أو بقوله لا في هوان قلنا لهما العمل الخ (قوله) فعلى الأول) أي أو ما على الثاني فبجوب نفقة فرعه عليه

شرح المنهج ثم ان عائشها وطعشبة فكل رجعية انتهت وهي التي تلام ما يأتي فتأمل (قوله خاصة) برده عليه عدم حده وطعها
 الا قمع انه في عبارة والده مستثنى مع الطلاق (قوله بلا طوع) عبارة النفقة بغير شبهة ولا طوع انتهت وهي التي تناسب قوله
 الا في اما اذا طعشها بشبهة (قوله وان طعشها الخ) انظر مع قوله المار اما اذا طعشها بشبهة ككونه سيدها وانظر ما دخل
 تحت الكفاف ثم لعل الكفاف استقصائية وعبارة الارض ومعاشه سيده الامه واخبري لعدده وطعها بما شبهة عنج احتساب
 (قوله وان كانت حاملا) أي وان ٢٦٠ كان الحمل حلالا لان النفقة لها لاله وهي قد بان بالوفاة والقريب تسقط

مؤنته بها (قوله لصحة
 الشبر) وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم ليس للسائل
 المتوفى عن زوجها نفقة
 رواه الدارقطني باسناد صحيح
 اه شرح منهج (قوله
 ككله ورده مؤاخذه) أي
 ومع ذلك اذا تبين عدمه
 استرد لانه أدى على ظن تبين
 خطؤه وبقى ما لو ادعت
 سقوط الحمل هل تصدق
 هي أو الزوج فيه نظر
 وبقي ان يقال ان اقامت
 يثبت على ذلك يحمل بها
 والأصديق الزوج لان
 الأصل عدم الوجوب
 (قوله فتأخذه) أي دفعه
 فصل في حكم الاعسار
 بمؤن الزوجة (قوله
 بمؤن الزوجة) أراد بها
 ما شغل المهر وكتب
 أيضا حفظه الله قوله بمؤن
 الزوجة أي وما ينبغ ذلك
 كأنه زوج تصصيل النفقة
 مدة الامهال (قوله ماسوى
 المسكن) أي والمخادم أيضا
 (قوله فلها النسخ) وبجث

الزوجية فبعد ما أولى (قلت ولا نفقة) ولا مؤنة (لعدة وفاة) ومنها موت زوجها وهي في
 عدة طلاق رجعي (وان كانت حاملا والله أعلم) لصحة انطبخ بذلك (نفقة العدة) ومؤونتها كؤنة
 زوجة في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كزمن النكاح) لانها من لواحقه (وقيل يجب
 الكفاية) بناء على ان الحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور رجل) سواء أاجلناها لها أم
 لعدم تحقق جيب الوجوب ثم اعترف برب العدة بوجوده ككله ورده مؤاخذه له باقراره (فإذا
 ظهر الحمل) ولو يقول أربع نسوة (وجب) دفعها للماضى من وقت العاوق فتأخذه ولما بقي
 (يوما يوم) لقوله تعالى فانفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن (وقيل) انما يجب دفع ذلك حتى
 تضع (لثالث فيسه ورد بان الاصح ان الحمل يعم ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط) مؤن العدة
 (بعضى الزمان على المذهب) وان قلنا انها للحمل اذ هي المتضمنة بها وقيل ان قلنا انها للحمل تسقط
 أو للحمل سقطت لانها نفقة قريب

فصل في حكم الاعسار بمؤن الزوجة اذا (اعسر) الزوج (بها) أي النفقة فان
 صبرت) زوجته ولم تنقمه فتعاضيا ما (صارت) كسائر المؤمن ماسوى المسكن لماسرانه امتاع
 (دينا عليه) وان لم يرضها ما كمل لانها في مقابلة التمكين (والا) بان لم تصبر ابتدله أو انتابا بان
 صبرت ثم عن لها الفسخ كما يعلم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الا في (على الاظهر) غير
 لدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امراته يفرق بينهما وخصه به عمر رضى الله
 عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة وهو أولى من الفسخ بنحو العنة
 ولا فسخ لها بجزءه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادمة نعم ثبت في حديثه وذكر الاذرى بنحسان
 تقدم لغو مرض فانها في ذلك كالقريب والشافى لا فسخ لها للعموم وان كان ذو عسرة فنظرة
 الى ميسرة وقيل اساعلى الاعسار بالصدق بعد الدخول (والاصح أن لا فسخ عنج مومر) أو
 متوسط كما يفهمه قوله الا في وانما الى آخره (حضر أو غاب) لان انتهاء الاعسار بالثبت الفسخ
 وهي متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحكم بان يلزمه بالمسكن وغيره وفي الغائب بيعت
 الحكم الى بلده والشافى نعم لحصول الضرر بالاعسار وشمل كلامه من تعذر تحصيله لمنه
 لغيبته وان طالت وانقطع خبره فقد صرح في الايهة لا فسخ مادام مورا وان قطع خبره
 وتعذر استيادته النفقة من ماله أي ولم يعلم غيبه ماله في مرحلتين أخذت ما بقي والمذهب نقل كما
 قاله الاذرى وأفتى به والده رحمه الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ وجزم به الشيخ في شرح
 منهجه ولا فسخ بنسبة من جهل حاله يسار أو اعسار بل لو شهدت بيده بأنه غاب بعد رالم فسخ

مر الفسخ بالجزء ما لا بد منه من الفرث بان يترتب على عدمه الجاوس والنوم على البلاط والراحام المضرب من
 الاواني كالذي يتوق عليه نحو الشرب اه سم على ج (قوله انه من السنة) أي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه
 لان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلي (قوله نعم ثبت) أي نفقة الخادم ومجمله حيث كان ثم خادما وصبره أو اقترضت له مال ومضت
 مدته من غير اخذ ماضى فلا شيء له من الخادم امتاع (قوله فانها في ذلك كالقريب) قضيتها انها تسقط بعضى الزمن مطلقا لم
 يرضها القاضي وبأذن لها في اقتراضها وتقرضها وان نفقة خادمة من تتقدم في بيت أبيها لا تسقط مطلقا وقياس ما مر في قوله
 انها امتاع ان نفقة الخادمة مطلقا ان قدرت واقترضت واجبت عليه والا فلا (قوله في مرحلتين) أي عن البلدة التي هو مقربها

العدة انتهت وبعبارة شرح المنهج اما غير المفقود فان كان سيد الخوف في أمته كالعارض في الرجعية أو غيره فكالمفقود في البائن انتهت وهما صرحتان في ان الكسب استثنائية **فمفصل** في الضرب الثاني الخ (قوله نظر الى ان عشر الخ) هو تفصيل لقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي هو أحد الوجوهين المضمومين من قوله الا في اليوم العاشر لعدم الاجماع على اليوم (قوله لم تشهد باعساره الا ن) أي فله الفسخ (قوله وان علم استناده) أي من شهدت الا يعني ان القاضي يقبل البيعة باعساره وان علم انه الفاشد ثبت معقدة على الاستصحاب بوجه بأن الاصل عدم حصول شيء وكا يقبلها القاضي مع ذلك فليست الاقدام على الشهادة اعتقادا على الظن المستند للاستصحاب (قوله فله الفسخ) أي حال (قوله ومن ثم بحث الخ) معقدة وقوله أمهل أي وجوب (قوله عاجلا) أي فان أي فسخت (قوله لم تنفسخ) معقدون طال الزمن انكسوف لانه موصوف قد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض وأخوه (قوله لندرة) علة لقوله لم تنفسخ وقوله ذلك أي ٢٦١ التحذر (قوله المتبرع) أي لاجله وهو الزوج (قوله ان مثله

أي مثل أبي الزوج (قوله) نظر ظاهر أي فلا يجب عليه القبول ولها الفسخ كالتبرع عن الزوج أصلا الذي ليس هو في ولايته لا يتكمن من ادخال المال في ملكه (قوله ومثل الكسب) أي الاذن وقو غيره ومنه السؤل للغير حيث كان لا تقبله (قوله ومن تجمع له أجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية في الامهال في غلاته سنة آخر كل شهر لا يعمل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على أسبوع وان زاد على اثنتي عشرة اسبوعا فلا مقصر بفرك الاقتراض كالوهاب ماله بل كسار القيس أنها لا تعمل الى

ما لم تشهد باعساره الا ن وان علم استناده لا استصحاب (ولو حضر وغاب ماله) ولم ينفق عليه بضو استدانة (فان كان) ماله (بعسافة القصر) فأكثر من محله (فله الفسخ) ولا تكلف الامهال للضرر والفرق بينه وبين العسر الا في ان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف العسر ومن ثم بحث الاذرى انه لو قال احضره وأمكته في عدة الامهال الا نية أمهل (والا) بان كان على دونها (فلا) فسح لانه في حكم الحاضر (ويؤمر بالا حضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تغذوا حضاره هنا الخوف لم تنفسخ ويحتمل خلافه لندرة ذلك (ولو تبرع رجلا) ليس أصلا ولا سيد الزوج (بها) عنه وسلمها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من المنعة ومن ثم لو سلمها المتبرع له وهو سلمها لزمها القبول لا تنقاة المنعة أمالو كان المتبرع أبا الزوج أوجد الله وهو في ولايته لزمها القبول لدخولها في ملك الزوج تقديره وبحت الاذرى ان مثله ولد الزوج وسيدته قال ولا يشك فيه اذا عسر الاب وتبرع بولده الذي يلزمه اعضائه أولا يلزمه ذلك ايضا في الوجة وفيما يجتبه في الولد الذي لا يلزمه الاعاق فظهر ظاهره قيل وكذا في السيد لا تنقاة عنهم التي نظر والهامان ملك الزوج فالاولى ان يوجه ما قاله في السيد ان علقته بقنه اتم من علقه الوالد بولده (وقدرته على الكسب) الحلال الاذن ومثل الكسب غيره اذا أراد حصل المشقة مباشرة فيما يظهر (كالمال) لان الضرورة تنفي به فلو كان يمكن يكسب في كل يوم مائتي ثلثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكسب مائتي مائة فلا فسح لعدم مشقة الاستدانة حينئذ فصار كاللوسر ومنه فحسبنا نجح بنسخ في الاسبوع فبأجرته في بنفقة الاسبوع ومن تجمع له أجرة الاسبوع في يوم منه وهي ثني بنفقة جميعه وليس المراد انا نصبرها اسبوعا بنفقة وانما المراد انه في حكم واحد نفقتها وينفق على استدانته لا يمكن الوفاء ويسلم من ذلك انما مع كوننا تفككتهم مطالبته ونأمره بالاستدانة والاتفاق لا تنفسخ عليه لو امتنع لما تقرر رتبته في حكم اللوسر المتعوق يؤيده قولهم امتناع القادر على الكسب عنه كاستمتاع اللوسر فلا فسح به ولا لأجره من ربحه في يومه قبل مضي ثلاثة ايام يخرج بالحلال الحرام

على ثلاثة ايام التي هي مدة امهال الشرع لكن مقتضى قوله ويسلم من ذلك ان مع كوننا تفككتهم مطالبته بخلافه لا حيث أخطأه باللوسر امتنع على الفسخ وان طال المدة التي يمتد حصول غلته فيها وقد خطر فيه بامكان الفرق بين هذا وبين اللوسر فان اللوسر يمكن استخلاص نفقاته منه بالحبس ونحوه وهذا قد يتعذر عليها الوصول الى حقه اقتصر دفعه بمن غاب ماله اشبه وقد تقدم فيه ان هذا لم يستد ان كان لها الفسخ لتضررها بالصبر فليأمل (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض (قوله فلا فسح به) أي وعليه يجبره المأثم على الاكتساب فان لم يغدا الجبر فيه فينبغي أن تنفس صبيحه الزايع لتضرره بالصبر (قوله ولا لأجره) أي يجرى (قوله يخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يذكر ما يخرج بالاذن وفي حج بعدقو السابق الاذن وكذا غيره اذا أراد تفككت المشقة مباشرة فيما يظهر اه وقدوافقه قول الشارح ومثل الكسب غيره بأن يـ بالكسب في كلامه الكسب السابق وهو الحلال الاذن لكنه لما أخرج بالحلال الحرام دل على ان مراده غير الكسب الا

المعاشروا نأوجه مسابقة وحرر العبارة الآتي اليوم المعاشر قد قيل بعدم اعتبار نظر الخ (قوله وحذف التأنيلا هو لتغليب الخ) قد يقال ما الداعي الى هذا مع ان عشر استعمل فيها الآن يقال هو وان استعمل فيها الآن استعمله في الايام على خلاف الأصل فتأمل (قوله ولان القصديها التنجيع) هو عمدة أخرى لما تنم من حيث المعنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عمدة الوفاة لا من حيث كونها أربعة أشهر وعشرين بل من حيث استواء المدخول مع أو غير هاهنا (قوله والحكمة في

(قوله وما يعطاه نحو المنجم) ومن نحو المنجم ما يعطاه الطبيب الذي لا ينقص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها ما يعطيه المريض فان ما يأخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو طر منها ويرحم عليه أيضا ٢٦٢ وصف الدواعي كان مستنده مجرد ذلك اهتاوى مع الحديثة بالمعنى (قوله

حسبنا اه ج قوله زيادة على نصف عاداته) واواختلفت عاداته في كل زمان أو مكان ما هو عاداته فيه (قوله ولو لم يجد الانصف مد غداء أي نصف مد دفعه وقت الغداء وكذا يقال فيما بعده (قوله ونخسدة وفرش) أي لا تنضرب بتركها أو ان يكتفى بالكل والشرب بدون أقل انافي ما قدمناه عن سم نقلنا عن هر (قوله كالمكان تحصيل القوت بالسؤال) أي فلا يعتبر بانفسه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما اذا قدر على الكسب بالسؤال فانه لائمة عليها فيما يصرفه عليها يحصل له بالسؤال وهو تلك ما قدمه فليس

فلا لقدرته عليه فلها الفسخ ونقول الماوردي والرواني الكسب بغير بيع خرب كالسدم ونحو صنعة آله لمحرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجه وكذا ما يعطاه منجم وكاهن لانه من طبيب نفس فهو كالمهنة مردود اذا وجهه انه لأجور لمصانع محرم لأطباءهم على انه لأجور لا تبة نقد ونحوها وما يعطاه نحو المنجم لقيا يعطاه أجرة لأهله فلا وجه لكلالهما (واضافه فسخ بهز عن نفقة معسر) اذا اضطرر انما يتحقق حينئذ ولا يشك عليه قولهم لو حلف لا يتعدى أو لا يتنسى حسبنا كلة زيادة على نصف عاداته لان المدارم على العرف وهو يصدق عليه حينئذ انه تنسدى أو تنسى وهن على ما تقوم به البنية وهي لا تقوم بدون مدلول لم يجد الانصف مد غداء ونخسدة عشاء فلا فسخ (والاعسار بالكسرة) أو يعضها الضروي كقمة من وخارجية شاه بخلاف نحو سواريل ومخدة وفرش وأوان (كهو بالنفقة) يجامع ان البدن لا يبق بدونها (وكذا) الاعسار (بالادم والمسكن) كهو بالنفقة (في الاصح) لتعذر الصبر على دوام فقدها (قلت الاصح المتعنى في ادم والله أعلم) لانه تابع مع موهلة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بغير مصيد كالمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي اعساره بالمهر) الواجب (أقوال أظهرها فسخ) ان لم يقبض منه شيئا (قبل وطه) لغيره عن تسليم العوض مع بقاء العوض بجعله وخياره حينئذ عقب الرفع الى الحاكم والأهمال الآتي فوري فيسقط بتأخيرها من غير عذر كجول كاهن ظاهر (لا بعده) لتلف العوض به وصيرورة العوض دينافي الذمة نعم بغيره عدم تأثير تسليم ولها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرد بلوغها فقها الفسخ حينئذ ولو بعد لو طه لان وجوده هنا كدمه أما اذا قبض بعضه فلا فسخ لها على ما أتى به ابن المصالح واعتمد الاسنوي والزر كشي وغيرهما فارق جواز الفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بامكان التشرع فيه دون البضع لكن قال البارزي كالجوري بجواز الفسخ لها هنا ايضا قال الأذري وهو الوجه وأقوى به الالدرج الله تعالى والثاني ثبت الفسخ في الحالين والثالث لافهما (ولا فسخ) باعسار غيرها ونحو نفقة (حتى) ترفع الامر للقاضي أو المحكم بشرطه (ويثبت) باقراره أو بينه (عند قاض) أو محكم (اعساره فيفسقه) بنفسه أو نائبه (أو ياذن لها فيه) لانه

كلاذي بأخذه النجم والمخترع باله وهو ويحتمل ان المراد انها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المصيد مجتهد كالبيت المصد للخطيب والامام في المصد وليس داخل في وقفته لانه لائمة عليها في السكنى بذلك ولا حجة حينئذ فيتمتع تشبيهه بالقدرة على السؤال وهذا الاحتمال أقرب من الاول ومع ذلك لا يكلف السؤال بل ان سأل وأحضر لها ما تنفق امتنع عليها الفسخ والا فلا (قوله عقب الرفع الى الحاكم) أي أما الرفع نفسه فليس قويا فلو أخرت مدة ثم ارادته مكنت كما يأتي في قوله لا قبله أي المطالبة لانه أخرها لتوقع يسار والفرق انه بعد الرفع سألها الفسخ فتأخيرها ضار بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق المصح لان لعدم الرفع المقضي لاذن القاضي لاستحقاقها الفسخ (قوله لكن قال البارزي كالجوري) قال هر والضابط كل ما جاز لها الحبس لأجله ففسخت الاعسار به اه ورو عنه فمده انها لا تفسخ بالموجل اذا حل اه سم على منتهج (قوله وأنحكك بشرطه) أي بان يكون مجتهدا ولو سوغ وجود قاض أو مقلته أو ليس في البلد قاضي ضرورة

ذلك) قد يقال ان ذلك ينافي كون الفسخ المستوي فيه المدخول بها وغيرها (قوله وتكمل من الرابع) من فيه ابتدائية (قوله في هذا الباب) انظر المادى اليه هنا وليس في الفسخ (قوله اذ صورته ان يطان وجهه الخ) هذه الصورة هي محل النزاع فليست تليها الفسخ وانما تعليل الفسخ قوله بمسء اذا تلقى الخ (قوله وبذلك سقط القول الخ) قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من ج الذي قصد السراح ارد عليه من الفرق بان عدة الحياطة لما توقفت على الوط اختلف باختلاف الطن فيه بخلاف عدة لوفاء لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك ٢٦٣ (قوله وبه يفرق) هذا من فقه الكلام المردود (قوله أو يكون

(قوله قبل ذلك) أى قبل اذن القاضي (قوله حتى تعطى مالا) ظاهره وان قل وقسنا ما مرق النكاح من ان شرط جواز المدول عن القاضي للمعكم غير المجتهد بحيث طلب القاضي مالا أن يكون له وقع جريان مثله هنا (قوله وقد جزم بذلك جمع) معتمد (قوله ولم يستأنفها) أى فتنفسح حالا (قوله وجب الاستئناف) معتمد (قوله والامتنعاهما الخروج) أى فان ارادته مهيت معها من يدفع الرية عنها وهما أجرته أى من محبته ان لم يخرج الا بها (قوله أو خرج معها أى ولا أجرته عليها) (قوله وجل الاذرى الخ) معتمد (قوله سقطت من المنع) أى تسقط نفقة اليوم واليلة بمنعها من التمتع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع ككفنة (قوله وانما فعله) أى الزوجه (قوله أو عقار لا يتيسر بيعه) لعل المراد

بمجرد فيه كالعنة فلا ينفذ من قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا وعندها تحسب من وقت الفسخ فان لم تجد خاضعا ولا محكما جعلها أو عجزت عن الرغ اليه كان قال لها لا أفسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وبذلك ظاهرا وكذا باطنا البناء الفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا وقد جزم بذلك جمع (ثم) بعد تصحيح الأعمار (في قول يفسخ الفسخ) انفسق بسببه (والاظهار امهاله ثلاثة أيام) وان لم يطلب ذلك لان اعادة قريبة تتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره وقيل يهل يوما واحدا (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنقضه بالامهاله لنفسق الاعسار (الأن) بسم نفقته) أى الرابع فلا يفسخ معامى لصعوبة دينها وليس لها أخذ نفقة يوم قدر على نفقته عن يوم قبله بجزء فيه فان راضى على ذلك فاحتمل أن أرخصهما من عند قيام الثلاث بالتفريق ولو أعرس بعد أن سلم نفقة الرابع بنفقة الخامسة بنت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامسة انه لو أعرس بنفقة السادس استأنفتها وهو محتمل ويحتمل انه ان تحلت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا والاصح ان لها الفسخ حينئذ (ولو مضى يومان بلا نفقة واقفوا الثالث وعجز الرابع بنت) على البيوعين لانها تنصرف بالاستئناف وتصبر يوما آخر ثم تنفسح فيما يليه (وفي قول تستأنف) الثلاثة نزوال الفجر الاول ورده الامام به قد أخذ ذلك عادة فيؤدي الى عظم ضررها (ولها) وان كانت غنية (الخروج من المهلة) نهرا (لتفصيل النفقة) بضم كسب وان أمكنها ذلك بيسر أو سؤال وليس له منعها لان حبسه لها غاها هو في مقابلة انفاقه عليها والوجه تنقيدها بذلك لعدم الرية والامتنعاهما الخروج أو خرج معها (وعلمها الرجوع) لبيتة (لبلا) لانه وقت الاواء دون العمل ولها منعها من التمتع بها كاقاله القوي ويرجع في الروضة وقال الروايان ليس لها ذلك وجعل الاذرى وغيره الاول على ان لا رأى وقت التفصيل والثاني على القليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرقة والاوجه سقطت نفقة تمام منعها له من الاستمتاع زمن التفصيل فان منعت ذلك في غير مدة التفصيل سقطت زمن المنع ولو حضر من فسخ نكاحه عليه وادى ان له مالا بالبلد حتى على بيعة الاعسار لم يكفه حتى تشهد له بذلك بينة وانما فعله وتقدر عليه حينئذ يمل الفسخ كاقاله الفزالي وقوله وانما فعله وتقدر عليه في كونه شرطنا ظاهرا أخذنا من في قوله والاصح انه لا فسخ منع مومر حضرا أو غاب ولا اعتبار بعرض أو عقار لا يتيسر بيعه كأي خذ من كلامهما (ولو رضى باعساره) بالنفقة أبدا (أو نكحته عامة باعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) لتجد الضرر كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفقة ومو يعمل بعده ثلاثة أيام لا يبطل ما مضى من المهلة (ولو رضى باعساره بالمهر) أو نكحته عاتقه (فلا) تنفسح بعده لانتفاء تجدد الضرر وكرضاها به أمسا كلعن الحاكم بعد مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تؤخرها لتوقع بدار (ولا فسخ لولي) امرأته حتى (صغيرة) ويخون بقاء عسار بمهر ونفقة) لان انحصار منوط بالشهوة فلا

لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر (قوله بنفقة يومه) أى يوم الرضا (قوله ولو رضى باعساره بالمهر) ومعلوم ان الكلام في الشبهة فلا أثر لضاغيرها به لا يقال بشرط لصحة النكاح بدار الزوج بجال الصداق لا تأتول ذلك فحين زوجت بالا جبار خاصة أمام من زوجت بانها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيها على انه قد تزوج بالا جبارا ولو سرق وقت العقد ثم تنفسح ما يده قبل القبض

ذلك نظيرا) أي فكأنه قال ولو احتمل ألا تقهر المني ببلان فإنه ينسب إلى الثاني احتمالا لكن ينظر ما صوره المتسبب ليعت في مستلثنا احتمالا (قوله في المتن فلو مات صبي) أي دون تسع سنين كما يعلم ذلك مما مر في باب الحجر وصرح به في النسخة هنا (قوله لغدد أنثيه) سب أي في المسائل أنه بلغه الولد مع قد أنثيه فظل الملة مركبة من هذا التعليل والذي بعده أن سلم أن

(قوله والافلى من تلزمه مؤنتهما) سكت عن الباقية وقضية الملاق شرح المنهج أنها كالمصيرة فليس له منع نفقة. ليجئها إلى الفسخ وعليه يمكن الفرق بينه وبين الامة حيث كان لسيدها الجاؤها إلى ذلك بقوله لها المصيرى أو جوى بأن نفقة المرأة فيها القرابة ولا يمكنه إسقاطها عند الجز بخلاف الامة فإنه قادر على إزالة وجوبها عنه بأن يبيعها أو تزوجها فكان وجوبها عليه من هذه المدينة دون نفقة القر برب وان كانت نفقة القرى تسقط بمضى الزمن ثم رأيت قوله إلا في بعد قول المصنف ولا يجب المالك كتابته الخ فلوزوجت سقطت نفقتها بالمقدون أعسر زوجها إلى فضها وهو يقتضى أنها حيث تمكنت من الفسخ ولم تنسخ لا يلزم ٢٦٤ من كان عليه مؤنتها قبل ذلك (قوله قبل النكاح) ومنه بيت المال ثم مياسير

المسلبين حيث لم يوجد بغرض لغير مستغف نفقتها في مالها ان كان والافلى من تلزمه مؤنتها قبل النكاح وان كانت دنائى الزوج والنفقة الباقية كالرشيده هنا (ولو أعسر زوج أمة) لم يلزم سيدها اعاضها (بالنفقة) أو زوجها مما مر الفسخ به (فها الفسخ) وان رضى السيدان حق قبضها لها ومن ثم لم يلزمها من ماله لم تبصر على ما قاله بعض الشراح لكن نص في الأمل على إجبارها أى لأنه لا منة عليها فيه وخرج بالنفقة المهر فافسخ به لأنه المستحق لقبضه نعم المبعة لا بدق الفسخ فيها من موافقتها وملك البعض لها قاله الأذرى أى بان بفسخا ماما أو بول أحدها الآخر ونظر أنه مضرع على كلام ابن الصلاح المارأما إذا قلنا بانها تفسخ ببعض المهر اتجه استقلالها به (فان رصبت فلا فسخ للسيد في الاصح) لأنه انما يتلقى النفقة عنها لانها لا غلاك والثاني في الفسخ لان المالك فيها وضربها ما عايناه ورد عايناه (وله ان بلغها) أى المكلفة إذا بلغها من غيرها (أى الفسخ) بأن لا ينفق عليها ولا يجوزها (أو يقول) لها (افسخي أو جوى) دفعا للضرر والأوجه في المكتبة أنها كالقنينة فبإذ كر إلا في الجامسيدها لها ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها للكسب لتنفق منه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القسوى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولها ما كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجه أبي زيد بالتزويج أولى للمصلحة وعدم الضرر

المسلبين حيث لم يوجد منفق (قوله كالرشيده هنا) قضيتها أنها إذا راضت بأعساره بالمهر امتنع الفسخ وهو منافي لما قدمناه من أنه لا أثر لصاغير الرشيده فليراجع الآن يقال ان معنى قوله هنا كالرشيده في أن لها الفسخ ولا تكلف المصير إلى الرشد وهو لا ينافي ان رضاهما باعساره لا أثر له فيلغى وتمكن من الفسخ حالا وكتب أيضا لطف الله به قوله كالرشيده أى قلها الفسخ (قوله لم يلزم سيدها اعاضها) أى بان لم يكن فرعاً للزوج (قوله لكن نص في الخ) معتمد

(قوله لا بدق الفسخ فيها) أى في صورة المهر (قوله مضرع على كلام ابن الصلاح) أى مما لو قبضت المرأة اجابا بعض الصدق (قوله اما إذا قلنا الخ) معتمد قوله بانها أى المبعة فسخ الخ قوله اتجه استقلالها أى المبعة وكذا السيدها الاستقلال به ثم رأيت شيخنا الزايدى صرح به (قوله أنها كالقنينة) أى في عدم فسخ السيد (قوله إلا في الجامسيدها) لأجاجة إليه لان السيد لا تلزمه نفقة مكاتبته الآن بصور ذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه (قوله أجبر على تخليتها للكسب) لوفضل من كسبها على مؤنتها حتى يفتنى أن يتنعم عليها التصرف فيه لأنه مملوك للسيد اه سم على منهج في مؤنة المملوك إلا في (قوله من بيت المال) أى فان لم يكن فيه شيء أو منعت مؤنته فينبى أن يجبر على تزويجها للضرر وركه لكن مقتضى إطلاق قوله أو تزويجها خلافاً (قوله بالتزويج) ولعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها اه سم على ج (قوله وعدم الضرر) ولعلمهم لم يقولوا ههنا ثم لا يمكن بيت مال على مياسير المسلمين كما ذكره في المتن إلا في مؤنة الرقيق لا يمكن الاستغناء عن مياسير المسلمين ههنا بالتزويج ولا كذلك الفتن وعليه فلو لم يوجد من يتزوجها فينبى أن تكون النفقة على مياسير المسلمين

(فصل في مؤن الأقارب) (يلزمه) أى الفرع الحر والمبعض ذكرنا كان أو أنثى (نفقة) أى مؤنة حتى تضود أو أجرة طبيب (الوالد) المعصوم الحر وقنه المحتاج له وزوجته ان وجب اعطاه أو البعض بالنسبة لبعضه الحر المالك (وان علا) ولو أنثى غير وارثة (قوله لا بدق الفسخ فيها) أى في صورة المهر (قوله مضرع على كلام ابن الصلاح) أى مما لو قبضت المرأة اجابا بعض الصدق (قوله اما إذا قلنا الخ) معتمد قوله بانها أى المبعة فسخ الخ قوله اتجه استقلالها أى المبعة وكذا السيدها الاستقلال به ثم رأيت شيخنا الزايدى صرح به (قوله أنها كالقنينة) أى في عدم فسخ السيد (قوله إلا في الجامسيدها) لأجاجة إليه لان السيد لا تلزمه نفقة مكاتبته الآن بصور ذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه (قوله أجبر على تخليتها للكسب) لوفضل من كسبها على مؤنتها حتى يفتنى أن يتنعم عليها التصرف فيه لأنه مملوك للسيد اه سم على منهج في مؤنة المملوك إلا في (قوله من بيت المال) أى فان لم يكن فيه شيء أو منعت مؤنته فينبى أن يجبر على تزويجها للضرر وركه لكن مقتضى إطلاق قوله أو تزويجها خلافاً (قوله بالتزويج) ولعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها اه سم على ج (قوله وعدم الضرر) ولعلمهم لم يقولوا ههنا ثم لا يمكن بيت مال على مياسير المسلمين كما ذكره في المتن إلا في مؤنة الرقيق لا يمكن الاستغناء عن مياسير المسلمين ههنا بالتزويج ولا كذلك الفتن وعليه فلو لم يوجد من يتزوجها فينبى أن تكون النفقة على مياسير المسلمين (فصل في مؤن الأقارب) (قوله ان وجب اعطاه) أى بان احتاج إليه

للساؤل عهدته ولادة (قوله هذا ان لم يولد له) هذا راجع الى الصبي فقط بشرط ما امر ان الممسوح لم يمهده ولادة
 (قوله لانه قد يبلغ الخ) قد يقال ان هذا يتأتى في الممسوح بالمساحة اذا ذكر لا اثره في المامراشا وطريق كانتبته (قوله
 في الخن فلو حكم بالقديم فاض) أي بخلاف كاهن ظاهر ورشد الى ذلك قول الشارح لاختلاف المجتهدين والاول كان مستند
 القضاء بمجرّد القديم والقاضي شافعي لم يصح القضاء فلا يصح القضاء بالضعيف (قوله وما صححه الاستوى هو احد وجهين)
 (قوله وولده من كسبه) أي الاب وهو من نكحة الحديث (قوله او بالمعسر ٢٦٥ كذا) أي بالنسبة لبعضه الحر

(قوله ولو أتى كذلك)
 أي غير وارثة (قوله لا نضو)
 من تدحرجي ومثلهما على
 الرجوع نحو الزاني المحصن
 لكن قال ج في ان الاقرب
 الاخلاق عليه الجزء من
 عصمة نفسه بخلاف نسما
 ومتعنى ما علة به ان مثله
 قاطع الطريق بعد بلوغ
 خبره للإمام (قوله وذلك)
 أي اختلاف دينهما
 (قوله تشبهه به) أي
 الاعسار (قوله فلا هلك)
 أي زوجتك (قوله معنى
 بخصمه) أي كان يقال
 انما وجبت على الاقارب
 لكونهم كالحزب منه وهذا
 خاص بالاصل والفرع
 (قوله وانما لم يزمه) أي
 لكسب (قوله ولقلة هذه)
 أي المونة وانضباطها أي
 اذهى مقدرة من جهة
 الشارع بخلافه أي
 بخلاف الدين فانه لا انضباط
 له من جهة الشارع
 ويختلف باختلاف حال
 المدين فقد يكون قليلا
 بالنسبة للشخص كثيرا
 بالنسبة لاخر على انه قد

اجساعا وقوله تعالى وصاحب ما في الدين امعروا فان قيل انما يلزم ما كل الرجل من
 كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحر او المبعوض ذكر أو أتى مؤنة (الولد) الممسوم
 الحر أو المبعوض كذلك (وان سئل) ولو أتى كذلك لقوله تعالى وعلى المولود له الا بتمتعني
 وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذ منه أو بتمتعني رضي الله عنه وجوب نفقة المحارم أي في عدم
 المضارة فاقيد به ابن عباس رضي الله عنه أو هو أعلم بالقرآن من غيره وقوله فان أرض من لكم
 فأتوهن أجورهن فاذا الزمة اجرة الرضاع فكفايته لزم من ثم أجمعوا على ذلك في طفل
 لا مال له والحق به بالغ عاجز كذلك ظهيره نكحني ما يكتسبه ولدك بالمعروف (وان اختلف
 دينها) بشرط عصمة النفق عليه كاهن لا تخوم تدحرجي تاجري عليه جمع الاحكام لهما لانه
 ما مورقتهما وذلك للمسوم الادلة وكالمعق ورد الشهود بخلاف الارث فانه مبني على
 المنصرة وهي مفقودة حينئذ وانما يجب (بشرط يسار النفق لانها ماسة ونفقة الزوج
 معاوضة ويقبل قوله بعينه في اعساره كاهن في الفاس حيث لم يكن به ظاهر حاله والا طوب
 بينة تشبهه به (مخاض عن قوله وقوت عياله) من زوجته وخاديه أو ولده كالحفصة ايها
 الاذرى بها وعن سائر مؤمنين مخصص القوت لانه احم لان دينه كاهن به الاحساب في باب
 الفليس وذلك ظهير مسلم ابدانك فتصدق عليها فان فضل شي فلا هلك فان فضل عن اهلك
 شي قلني قرأتك وبموجبه يتقوى ما امر عن أبي حنيفة لان يجب بانه يستنبط من النص
 معنى بخصمه (في يومه) وليته التي تليه غدا موعده لم يولد له الفاضل لم يجب غيره (ويباع فها
 ما يباع في الدين) من عقار وغيره كسكن وخادم ومركوب وان احتاجهما لتقديمهما على وفائه
 فيباع فها ما يباع فيه بالاولى فقط ما قبل كيف يباع مسكنه لا كثره مسكن لاصله ويبقى
 هو بلا مسكن مع خبر ابدانك بنفسك على ان انفسر انما ياتي فيما اذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه
 الا ما يكفي اجرة مسكنه أو مسكن والده وحينئذ التقدم مسكنه فذكرنا لغيرنا كيد الا لا كمال
 وهم وكيفية بيع العقار لها كاسيأتي في نفقة العبد ومعه المصنف وصورة الاذرى والحق
 غير العقار به في ذلك مما يشق بيعه شيئا فشيئا به يستدان له الى اجتماع ما يسد بيعه فيباع
 فان تم فربيع الجزء ولم يوجد من يشتري الا الكل يبيع الكل اماما لا يباع فيه مرف في باب
 الفليس فلا يباع فيها بل يترك له وامونه (ويلزم كسوبا كسبا) أي المون ولو لحيلة الاصل
 كالاداء السكتي والاخذ لم حيث وجب (في الامع) ان حل ولا يقرب به وان لم يغير به عاذته لان
 القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكوة وغيره ونما لم يزمه لو فدين لم يمس به لانه على
 التراخي بهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت دينه بفرض فاض لم
 يلزمه الا كسبها لاولا يجب عليه سؤل زكاه ولا يقبل هبة فان فضل وفضل منه شي عاصر

٣٤ ثمانية سادس بطر ما ينبغي تجدد الدين في كل يوم كمرص اتلاف منه لمال غيره بغير اختيار
 منه وقوله بخلافه أي الدين (قوله ولا يجب عليه سؤل) قضته انه لو دفع له الزكاه بلا سؤل وجب قبولها عليه فيفرق
 بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود التلقاها وبخلاف التزكاته لانه على الفقير لانه انما دفعه ما اوجبه الشرع
 عليه فاشبه الدين ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم جوازه لنفقة الاقارب لان ذلك فيمن ينفق عليهم مروءة وما هنا بخلافه

والوجه الثاني انه ينغذ ظاهره ويغرس على الوجهين له اذا عاد لزوج بعد الحكم وكانت قدر زوجته فان قلنا ينغذ ظاهره
مقط فمضى الاول وان قلنا ينغذ ظاهره باثباته فمضى الثاني لبطان تكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم
ومن تفاربعه وكان الشارح فهم انهما من الجديدي فترتب عليه ما تراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يخرج الى قوله اغنياني على
(قوله كلفه) أي حيث كان فرعاً بخلاف الاصل ليوافق ما يأتي في كلام المصنف (قوله لا ائمه) أي ضمه اضماراً مع
انه قد لا يكون له ما غرس فيه لهدم القدرة على القيام بصقوق الزوج (قوله فلو تزوجت محطت) هو واضح ان كان الزوج
حاضراً ولو كان غائباً فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارصال للبصر فحب من وقت حضوره والمحب ان تكون تلك المدة
على من كانت عليه قبل التكاح ٢٦٦ ويدل على هذا التعليل قولهم لتلايجمع بين فقهاء في الصغير والمحضونة اذا

أعسر زوجها به اسم
على من خرج قوله الآن
يقال الخ محمد (قوله
قد ترحم عليه) أي التمكن
(قوله أو أعسر) يجوز ان
الاعسر وما بعده من ذكر
الخاص بعد العام في
المختار الزمانه آفة في
الميوانات ورجل زمن
أي مبتلى بين الزمانه
(قوله أو مجنوناً) ومثله
ما لو كان له كسب يلبق
به لكنه كان مستغلاً
بالم والكسب يمنعها
قوله بعضهم قياساً على
الزكاة اه فيضن زيادي
أي بشرط ان يستفيد
من الاشتغال فائدة يستد
بها عرفاً بين المشتغلين
ووقع السؤال على حفظ
القرآن ثم نسيه بعد
البوارغ وكان الاشتغال
بمضغه يمتنع من الكسب
هل يكون ذلك كاشتغاله

أنفق عليه منه والثاني لا كما يلزمه الكسب لو فادينه ورد به امر ومحل وجوب ذلك في
حليته الاصل خدر نفقة المعسر من فلا يكاف فوقها ان قدر كافيته كلام الامام القزالي
وان اقتضى كلام الماوردي خلافه (ولا يجب) المون (المالك كفايته ولا) النقص (مكتسبها)
لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالاً لا يتابعه ولا فلا وقدوت الام
أو البت على التكاح لم تسقط مؤنتها باخره من ابن الرضة وقارقر القدرة على الكسب بان
حبس التكاح لا ائمه بخلاف سائر أنواع الاكساب فلو تزوجت سقطت نفقتها بالعدة وان
أعسر زوجها في مضغها لتلايجمع بين فقهاء في كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما
يجب بالتمكن كما هو فكان القياس اعتباره الآن قال انها قدرتها عليه مفردة لحقها وعليه
فعله في مكافئه فغيرها لا بد من التمكن والام تسقط عن الاب فيما يظهر (وتجب لغيره غير
مكتسب ان كان زماً) أو أعسر أو مريضاً (أصغيراً أو مجنوناً) البقرة عن كفايته نفسه ومن ثم لو
أطلق صغير الكسب أو تله ولا فيه جاز لولو ان يحمله عليه وينفق منه عليه فان امتنع أو
هرب انزم الولى اتفاقية (والا) بان قدر على الكسب ولم يفته ولم يكن كذا ذكر (فاقول احسنها
تجب للاصل والفرع ولا يكتفان الكسب لمضغها وانما يجب لانه غي (والثالث) يجب
(لاصل) ولا يكتف كسب (لا فرع) بل يكاف الكسب (قلت الثالث أظهر والله أعلم) انما كذا
حرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور به او محل
ذلك حيث لم يستقل بماله ولده ومصلحه والاوجب نفقته جرماً (وهي) أي نفقه القرب
(الكفاية) نفي رخذي من ماله ما يكفيك ولذلك بالمعروف فيجب اعطاؤه كسوة وسكنى تليق
بجمله فلو تاود ما يلبق بسنة تونة الزم صاع حولين وتعتبر رغبته وزهاده بحيث يمكن معه من
التردد على العادة و يدفع عنه ألم الجوع لاعام الشمع كقوله القزالي أي المالبغة فيه واما الشاع
فواجب ما صرح به ابن تين وغيره وان يخدعه ويدأ به ان احتاج وان يبذل ما تطلب يده وكذا
ان أتلفه لكنه يضمنه بعد يساره ان كان رشيداً كما قاله الاذري ولا نظراً لشدة تكرار الابدال
بشكر الانلاف لتقصيره بالدفع له لانه كان متحكماً من اتفاقية من غير تسليم وما يضطر الى اتبعه
كالسوة ممكن من توكيل رقيب به يضمنه من اتلافها (ونسقط) مؤن القربى التي لم يأذن المنفق

بالم لم لا والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان نعين ذلك طر يقاباً لم تنبذ القراءة في غير أوقات لاحد
الكسب كان كلاً اشتغال بالمع والاختلاف ارجع وكتب أيضاً لطف الله به قوله أو مجنوناً أي أو سلباً من ذلك كله لكنه لا يحسن
كسباً ولا بقدر على تمله (قوله ولا يكف كسباً) أي وان قدر عليه (قوله حيث لم يشغل) أي الاصل (قوله والاوجب نفقته
جرماً) أي لانه لا يتزل منزله اجرة (قوله وان يخدعه) هدا علم من قوله اول الفصل حتى يخدعه لاجرة طيب (قوله وان يبذل
ما تطلب ولواذ عن تلف مادته) فهل يصدق في ذلك أو لا فيه نظراً والقرب الاول حيث لم يذكر كالتلف صباطا ظاهر انه هل
اقامة البينة عليه (قوله وتسقط) أي الكفاية (قوله التي لم يأذن المنفق الخ) أي فان أذن لغيره في الاتفاق عليه وانفق صار
قرضاً على الآذن ولو لم ينفق سقطت بعض الزمان هذا الذي يظهر انه المراد

القول بعدم النقص الخ (قوله لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد الخ) قال الشهاب سمع فيه انه لا يلزم أن يكون نقصا
 (قوله أي مثلاً) أي قتل أمه غير هاول من الأسناد (قوله وان جعلت الخ) مرجوح وقوله لمسا كرا في قوله لانها
 وجبت لنقص الحاجة (قوله لا بعد الاقراض) أي بالقول (قوله بأحد هذين) أي اقراض لثمنه أي وأذنه وقوله بذلك أي
 أحد هذين (قوله ان لم يجد جنسا) يفهم منه انه اذا وجد جنسا ما يحل له ٢٦٧ كالخمر استعمل بأخذ وان وجد

الحاكم وكذا يقال في الام
 والفرع الاخيرين فليراجع
 (قوله ان لم يجد مالاً ورعاً)
 راجع اسكل من قوله
 وللقرب الخ وقوله
 الاستقراض الخ (قوله)
 وليس للام يتأمل هذا
 مع قوله قبل وللقرب
 أحد نفعه من مال غيره
 الآن يقال مرادهم
 القرب حيث كانت له
 ولاية لكن يخرج من
 هذا الفرع فيقتضي انه
 ليس له الاستقلال بالأخذ
 (قوله لعدم ولا بينهما) أي
 الام والفرع يؤخذ منه
 ان الام لو كانت وصية
 على ابنها لم تنجح الى اذن
 الحاكم (قوله وعليها
 اوضاع ولها البأ) فلو
 امتنع من اوضاعه
 ومات فالذي ذكره ابن
 أبي شريف عدم الضمان
 له لم يحصل منافع بحال
 عليه سبب الحلال قاسا
 على مالو أمسك عن
 المضطر واعتمد شمسنا

لا حدى في صرفها عنه لقريبه (غواتها) بمعنى الزمن وان تعد المتفق بالمتنع لانها لو جبت لنقص
 الحاجة لتجاوز ما ساد وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو قاضى ثم استلقه رجعت أمه أي
 مثلاً عليه مالا لم يقصر بنفقه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فموجب بإيجاب ما فوته به فلذا
 خرجت هذه من قطارها وكذا نفقة الحمل وان جعلت له لا تسقط بمضي الزمان لان الحامل لما
 كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير ديناً) لمسا ذكر (الا فريض قاض) بالقضاء (أو
 اذنه) ولو للمومن ان تأهل (في اقراض) وان تأخر الاقراض عن الاذن كاقضاء المطلق وان
 نازع فيه السبكي ويبحث انها لا تصير ديناً لا بعد الاقراض وهو كذلك كما ساقوا وزعم ان ما في
 كلام المصنف يصير عليه استثناء فلفظ الادخول في ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه
 لا النفقة غير صحيح بل هو عليه استثناء حقيقي لان المستقرض صار كانه نال به فلا بد انما هو في
 ذمته وانما تصير ديناً بأحد هذين ان كان (لغية للمنفق) (أو منع) صدق منه فيئذ تصير ديناً
 لتأكد ما بذلك وما ذكره كالرفي من صير ورثتها ديناً بذلك هو المذهب وقول جماعة من
 المتأخرين انه مردو وتصلو معنى مردود كما أوضحه الملقيني وغيره لكن صورته ان يقدرها
 الحاكم ويأذن الشخص في الاضاق على العاقل فاذ انفق ما ردينا في دمة القالب أو الممتنع
 وهي غير مسئلة الاقراض واما اذا قال الحاكم قد ردت فلان على فلان كذا ولم يقبض شيأ لم يصر
 ديناً بذلك وهو غير مراد لهما نعم قدرة ال لا يتأتى ذلك مع قولها وأذنه في اقراض لغية أو منع
 ويجب عنه بان هذا اذن في الاقراض لا في الاقراض فسقط قول من وهم ما وعلم من كلام
 المصنف صير ورثتها ديناً باقراض القاضى وأنبأه بالاولى لكن بشرط ان يثبت عنده احتياج
 النوع وغنى الأصل وللقرب أخذ حقه من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنساً فلو
 الاستقراض ان لم يجد له مالا وعجز عن الحاكم ورجع ان أشهد وقصد الرجوع والافلا والوجه
 جريان ذلك في كل منفق وللاب وان علا أخذ النصف من مال فرعه لصغير أو المجنون يحكم
 الولاية وليس للام أخذها من ماله حيث وجدت لها الا بالحاكم كقرع وجبت نفقته على
 أصله المجنون لعدم ولا بينهما (وعليها) أي الام من مال فرعه (ارضاع ولها البأ) بالهمز ونقص
 وهو ما ينزل بعد الولادة ورجع في مدته لاهل الخبرة كما يحتمل الاذرعى وقيل تقدر بثلاثة أيام
 وقيل بسبعة وذلك لان النفس لا تعيش بدونها غالباً ومع ذلك لما طلب الجرة عليه ان كان لثله
 جرة كما يجب اطعام المضطر بالبذل (ثم بعده) أي ارضاعه البأ (ان لم يوجد الاهى أو أجنبية
 وجب ارضاعه) على من وجدته ابقائه ولها طلب الاجرة متى تلزمه مؤتمته (وان وجد نالم

الز بادى وقد توفقه بابه لودج الشاة ولها سبب ذلك صحنه مع انه لم يصب في الولد صنعاً وعليه بأنه أثلب اللبن
 المتعين لغيره وأم الطفل هنا وان لم يحصل منها التالف لكن امتناعها من سقى ما وجب عليها منزل منزلة التالف على انه قد
 يقال دمج الشاة ليس سبباً لاهلاك ولها لانه عهد كثيراً به أولاد الحيوانات بالسقى من غير ما تم وعدم سقى البأ موجب
 لاهلاك غالباً وهو أولى بالضمان وقد يقال بل الأقرب ما طاله ابن أبي شريف من عدم الضمان ويقرق بينهما به قد لا يوجد
 بعد ذبح الام ما يربى به الولد أصلاً فهو تالف محقق أو كالحق بخللاف عدم سقى البأ فان عدمه ليس بمحقق الموت والولود لا
 كالحق كما يفهم من قوله غالباً مع انه شوهه كثيراً من التسليم بين عقب ولادتهن ورضع الولد غير أمه وبعض (قوله وهو
 ما ينزل بعد الولادة) أي عفا

بالتقسيد بل قد يكون بالاجتهاد (قوله والابن لها امان يلزمها ذلك) يعني انما تلزمها به والافلو يلزم غير من لها امان ايضا لكن لزوم عقاب الابن آخره بناء على الاصح من مخالطة الكفار بفرع الشرعية (قوله لشهوة) أي قول غير (قوله فلا يلزمها احد الخ) هذا التصريح على ما فهم من عدول المصنف (قوله بما قصد) انما قصد هذا في المتن لانه لو فهم انه انما يتبع عليها ليس الموسوع بقصد الزينة ٢٦٨ لا ما صبح لا بقصد الزينة وان كان الصبح في نفسه زينة فأشار به هذا التصدير

الى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد بغير زينة وان لم يقصد بصريح خصوصه زينة وهذا التصدير ما اخوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريبا (قوله لا اكتمال الخ) أي كانه من اكتمال الخ وليس المراد ان ماهنا مقبس على اكتمال وما بعده وانما ذكر هذه اهانم ان محلها ماسياني عند ذكر الاكتمال وما بعده لان النهي عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهي عما هنا (قوله وذكر (قوله يؤخره) أي التمتع (قوله فان وجد ذلك بحيث الخ) معتمد (قوله ولا يخالفه ما في كلامهما) ولعل وجهه ان مسئلة الارضاع مصورة بما لو أجرت نفسها للارضاع بانه ونجرت فانه لا يمكن من صودها لاستحقاق منفعتها للستاجر (قوله فلا أجرة لها) أي وان كان سكوتها لطلبها يجوز لطلب الاجرة وينبغي وجوب اعلاها باستحقاق الاجرة فاقبل بمثله في وجوب الاعلام بالتمتع وقامه وجوب الاعلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة ولكنها تباشره للزوج على عادة النساء كالطبخ أو غسل الثياب ونحوهما (قوله أجنبية سالحة) أي بان لم تكن قاسقة ولم يحصل للولد رضع بترتيبها (قوله أو رضيت باقل) أي بما لا يتنافى به عادة (قوله ولا يفتقر الى الاستئجار) أي بان كان لا يؤذيه ويحصل له بغو كفو بلبن أمه (قوله اما ولد رقيق) أي قالو أمي بولاد أمته ثم مات وأعتقها الوارث (قوله فيصنع اجابة من وافقه السيد منها) أي الزوج والام

غير الام) خلية كنت أو في نكاح أبيه وان لا قيم الرضا له لقوله تعالى وان تعامرت فترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه ولو بأجرة مثل (وهي منكوحه أبيه) أي الطفل (فله معها في الاصح) يكمل تمتعها (قلت الاصح ليس له معها وصحة الاكتمال) أي الطفل (لان فيه اضرا بالولد لانه يشفقها به وصلاح لئلا يشفقها لاجل ذلك تنص تمتعها ان فرض لان فوات كانه لا يشوش أصل العشرة كاهو واضح على ان غالب الناس يؤثرونه بتقدير المصلحة ولده فلم يعتبر الزاد في ذلك وما اعترض به هذا التصحيح غير ملائمه له بل يضر ما غير منكوحه بان كانت خلية فان ترتعت مكنت منه قطعه والا فكافي قوله (فان اتفقا) على ان الام ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا ان للزوج استعجار زوجته لارضاع ولده وهو الاصح لئلا يضره رضاء بترك التمتع وفرض الكلالة في الزوجة فلا إشارة الى هذه الخلاف في استعجارها والا فحكم الخلية كذلك فاندفع قول ابن شبة ومن تبعه تخصيص الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضا لأوجهه (اجبت) وكانت أحق به لو ورثت فاتها ان لم ينقص ارضاءها تمتعه استحققت النفقة أيضا والا فلا كالوسايرت لحاجتها باذنه كدالاه ولا اغرضها الا ذريه بان ذلك حيث لم يصحها في سفرها والا فلها النفقة وهو هنا صاحبها المستحقها وخرج بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالبا فان وجد ذلك بحيث فانه كمال التمكن سقطت والا فلا يملك نظروا هنا لصاحبه ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتيت به من ان الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة لها لم تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها لتمككه عادة من اسفراجها دون المسافرة ولا يخالفه ما في كلامهما في العدد من انه لو خرجت لارضاع باذنه في البلدة سقطت وخرج بطلت ما لو ارضته سالحة فلا أجرة لها الام متبرعة (أو) طلبت (فوقها) أي أجرة المثل (فلا تلزمه الاجابة لتضرره) (وكذا) لا تلزمه الاجابة هنا الا في الحضانة النابتة للام كاجبته العراقي (ان) رضيت الام بأجرة المثل أو بأقل كاهو واضح (ترعت) به (أجنبية) سالحة لا يحصل للولد ضررها (أو رضيت بأقل) مما طلبته الام (في الظاهر) لاضراره يبدل ما طلبته حينئذ وقد قال تعالى وان اردتم ان تستغرضوا اولادكم فلا جناح عليكم والثاني نجاب الام لو فور شفقها ومحل الخلاف اذا استغرى الولدين الاجنبية والاجنبية الام الى ارضاعه بأجرة المثل قطعا كما قاله بعض المتأخرين لما في العدول عنهما من الاضرار بالرضع وفي ولد وزوجه حرة اما ولد رقيق وام حرة فلزوج منهما كاهو كان الولد من غيره ولو كانت رقيقة والولد حرا وأرققا فيصنع اجابة من وافقه السيد منها ويحمل خلافه والا قل أقرب وعلى الظاهر لو ادعى الاب وجود متبرعة أو راضية بأقل من أجرة المثل وانكرت الام صدق في ذلك بيمينه لانها تدعى عليه أجرة والاصل عدمها ولا يثبت عليه اقامة البينة وتجب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته (ومن استوى فراه) قريبا أو بعد الوارث أو بعده أو ذكورة

المصغر والمصبوغ للثمرة) أى الاتصاف عليهما (قوله على أنه لبيان أن الصنع لابد أن يكون زينة) يعنى أنه ريد ذكر هذين في الحديث لأن الصنع المتعقبات هو المقصود للزينة لا كل صانع من باب ما أن الشيء يتركب من بعض أفرادها (قوله ويصاغ الخزقة) لا يخفى أن عبارة الشارح عبرة في أن المراد بالخزق هنا نفس الثوب الذى سدها صوف ولحمه ليرسم إذا كان اليرسم مستترا بالصوف فينقله الشيخ في ما يشبهه عن المختار من أن الخنز ٣٦٩ اسم لحياض ثم أطلق على دبره

فأظهر باعتبار رأس اللثة فلا يصح أن يصر به الخنز في كلام الشارح كما لا يخفى (قوله كما قاله الأذرى) عبارة الأذرى نقل عن الحاوى لما وردى ولو تحلت برصاص أو نحاس فإن كان موه ذهب أو فضة أو مشاهيها بحث لا يعرف الاستأمل أولم يكن كذلك ولكنهم من قوم يترنون بتلك الخرام والاخلال انتهت وعليه فينبغي قراءة مشبهه بارتفاع عطف على ماموه والصبر فيه لأحدهما والتقدير ومنه ماموه بأحدهما ومنه مشبهه بأحدهما وقوله إن استره ليس في كلام الأذرى عن الماوردى كآرى مكان الشارح قيد به الموه بأحدهما لكن كان ينبغي تعديده على قوله (قوله فإن لم يقدر) أى على الاقتراض وقضية التقيد بعدم التقدير أنه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالانفاق وعليه ما خلاص وأمره فانفق فلما ظهر الرجوع للزينة الفاهرة في عدم

أو تفرقت انفتحا) عليه بالسوية وإن تفاوتوا بلسان أو كان أحدهما اغنيا بجمال والاخر كسبا لاستواءهما في الموصو هو القرابة فإن غاب أحدهما دفع الحما كحسنة من ماله والاقتراض عليه فإن لم يقدر أمر الاخر بالانفاق والأوجه عدم لزوم تعرضه في أمره إلى نسبة الرجوع بل يكون مجرد أمره كافيا حيث لم ينو البذل التعبر عنه ذكر الرجوع في كلام من تعرض له تصوير ومثل ذلك كما قاله الأذرى إذا سكن المأمور أهلا ذلك مؤتمرا والاقتراض الحما كمنه وأمره بذا لا تصرف إلى المحتاج وما قوسما (والأبان لم يستوى في ذلك بان كان أحدهما أقرب والاخر أوتارا) فالاصح اقربهما هو الذى ينفعه ولو أتى غير ولاة لأن القرابة هي الموجبة كما تفرعت كانت القرابة أولى بالاعتبار من الارث (فإن استوى) قريهما كبنيت ابن وابن بنت (أو الاعتبار بالارث في الأصح) لقوته حينئذ (و) الوجه (الثاني) للمقابل للأصح أولان الاعتبار بالارث (في نفعه الوارث وإن كان غيره أقرب (ثم القرب) إن استويا) رتا (والوارثان) المستويان قربا الواجب عليهما المؤمن كابن وبنت هل (يستويان) فيه (أم) توزع المؤمن عليهما (بحسبه) أى الارث (وجها) لم يرتباً بينهما وجزء بالتالي في الأور وهو المتمد وهو نظير ما رجع المصنف وغيره في أن أبوان وقنان مؤتمه عليهما أى ولكن المرح خلافه كما ساقى وإن منع الزكوى ما رجعه واعتد الأول ونقل نصه عن جمع وجه ابن القري وغيره (ومن له أبوان) أى أبوان علاؤ أم (ه) فنقته (على الأب) ولو بالفاستعصا لما كان في سفره ولعموم خبره (وقيل) هي (عليها بالغ) عاقل لاستواءهما فيه بخلاف الصغير والمجنون لتمييز الأب بالولاية عليهما (أو) اجتمع (أجداد وجدان) لصغير (إن أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) هو الذى ينفعه لاداء الأبعد به (والا) أى وإن لم يدل بعضهم ببعض فالأقرب (بالقرب) ينفعه الأقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الارث) كما مر في فروع (وقيل) الاعتبار (ولاية المال) أى بالجهة التي تنفد هاوان وجد مانعها كالنفس لأنها تستمر بنفوس الرعية اليه في كلامه مضاف محذوف (ومن له أصل وفرع) وهو عاقر (ففى) الأصح إن مؤتمه (على الفرع وإن بعد) كابن وابن لا عنصوبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمته والثاني أنها على الأصل استعصاما لما كان في الصغر وشالكت أمه عليهما لا شترأ كما فى البعضية (أو) (له) (محتاجون) من أصوله وفرعه أو أحدهما مع زوجته وضاق موجوده عن الكل (يقدم) نفسه ثم (زوجته) لأنها أحكد إذ تنفقتا لا تسقط بعض الزمان (ثم) بعد الزوجية يقدم (الأقرب) فالأقرب نعم يقدم ولده الصغير أو المجنون على الأموهى على الأب كالجدة على الجدوه أعنى الأب على الولد الكبير العاقل لكن الأوجه أن الأب المجنون مستومع الولد الصغير والمجنون ويقدم من اختص من أحد مستويين قربا بغير وضف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وارثا وأبواب

التبرع ولكونه انما اتفق بالارام الحما ك (قوله بان كان أحدهما أقرب) كابن بنت (قوله والاخر وارثا) كابن الابن وقوله أم توزع المؤمن معتم (قوله ولكن المرح) أى هناك وقوله خلاه أى خلاف القول بأنه عليهما وانتهى على الأب فقط (قوله ولو بالتا) أى عاقر عن الكسب أو لزمانه (قوله إذ تنفقتا لا تسقط بعض الزمان) هو ما يؤخذ من أن مثلها خادما وأمه ولده اهـ ج (قوله مع الولد الصغير أو المجنون) أى فتوزع عليهما (قوله أضعف) عطف بيان وقوله من كل متعلق به

أو مشبه مع بيان أنهم عند نفسه بأن يقول أي إن سره وقوله بحيث لا يعرف إلا بما علم قد عرفته في حديثه أحدها
 فتأمل (قوله وذيل) هو بفتح الذال الهمزة (قوله ثم يحل لبسه ليلا) يعني جيب ماس (قوله وطارق حومة الميس) أي ليس
 الثياب (قوله بفتح أو كسر فسكون) وكذا بفتح وكسر كافى الصفه (قوله أي بوقده وبمحسنه) هو عطف تفسير كالإينفي
 ففصل في الحضانة (قوله في الحضانة) أي وما يتبعها كعدم تسليم المشتبه لابن عمها على ما يأتي كونه مع تلفظ عن
 السفر من أبو يوان كانت الحضانة لزيد السفسر (قوله وهو الجانب) هو أحداه عاتيه لغة ومن ثم قال حج تنبيه هذا ما في
 كتب الفقه والذي في القاموس الحظن ٢٧٠ بالكسر مادون الأبط الى الكشح أو الصدور والعقدان وما بينهما

على أي أم لارته وجد أو ابن زمن على أب أو ابن غير زمن وتقدم العصبه من جدتين وإن بعد
 وجده لها ولادان على جده لها ولادة قط والاقرب عدم التقدم هنا بغير علم وصلا ولو
 استوى جمع من كل وجه وزعم ما يجده عليهم أن سعد مسد من كل والآخر (وقيل) يقدم
 (الوارث وقيل يقدم (الولي) تطهير ماس
 في فصل في الحضانة وتنتهي في الصغير بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده الى
 البلوغ كونه وانما لفظي فيما يظهر ثم يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التغير
 وتوابعه (الحضانة) بفتح الحاء لغة من الحظن بكسر هاء وهو الجانب لضم الحاضنة الطفل اليه
 وشرا (حفظ من لا يستقل) بأموره ككبير مجنون (وربته) بما يملكه ويقيه مما يضره
 وقدمه نفسه اليه في الاجارة ومن ثم قال الامام هي مراقبته على الخطات (والاناث البقيها)
 لانهم اصبر عليهم ولو فو رشفتهم وموتها على من تتركه النصفه ومن ثم ذكرت هنا يأتي هنا
 في انه في الحاضنة مع الاشهاد وقصد الرجوع ماس انما يكفي قاله بعد شرح التمهيد قول
 الحاكم راضيه واحضنه ولك على الاب الرجوع وان لم يستأجرها في احتياج الولد الذي كره
 والاختي خدمه في الولد اخذ ماله بلانق به عرفا ولا يلزم الام خدمته كما يأتي وان وجبت لها
 اجرة الحضانة لما تقر رانها الحفظ والنظر في المصالح وهذه اغنيها مباشرة (وأولاهن)
 عند التنازع في حر (أم) نذر البقي والمالك وجميع اسناده ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
 هذا كان يباعني له وعامو يحري له حوامو يدي له سقاوان أماء طلقني وزعم انه يزعمه مني فقل
 انت أحق به مالم تنكحني ثم تقدم عليها ككل الاقارب ووجه محضون يتأق وطو له لها وزوج
 محضونه تطبق الوطء اغنيها لا يسلم اليه ولا حق لمهر مضاع ولا لمعتق اما لا يقرب فحاضنته
 لسهده فان كان معاضفه بين قريسه ومالك بعضه بحسب الرق والحريه فان اتفقا على
 انها ياء أوعلى استأجر حاضنة أو رضى أحد هه بالمال أو عرفا ذلك وان تمانعا استأجر الحاكم
 من يحضنه والزعمها الاجرة (ثم أمهات) لها (يلدين باناث) لما ركنهن الام ارثا ولادة يقدم
 اقربهن فاقربهن لو فو رشفتهم ثم يقدم عليهن بنت المحضون ككما يأتي بما فيه (والجديده)
 انه يقدم بهه من أم أب وان علا كذلك تقدم عليهن النصف ولادتهن ومن ثم كن أقوى
 ميراثا اذا يسقطهن الاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات اللديان باناث) تقدم القربى فالقربى

أو ما بين الشيء وناحيته
 ثم قال وحضن الصبي حضنا
 وحضانه بالكسر جعله
 في حضنه أو ربا كاحضنه
 اه وقوله حضنا أي بفتح
 الحاء على ما هو انقياس
 في مصدر الثلاث المتعدى
 (قوله واحضنيه) بضم
 الحاء الهمزة من حضن
 كصر كافي المختار (قوله
 ولك على الاب الرجوع)
 أي بما يقابل ذلك (قوله)
 وان لم يستأجرها) أي
 وتضمن اجرة المثل (قوله)
 والنظر في المصالح) انظر
 ما المراد بالمصالح التي تجب
 عليها مع عدم وجوب
 خدمته (قوله وأولاهن)
 أي أحقهن بمعنى المستحق
 منهن أم فلا يقدم غيرها
 عليها الا غرضها أو تركها
 للحضانة فيسلم غيرها
 ما دامت متمتعة كما
 يأتي (قوله حواء) قال في
 القاموس الحواء ككتاب

والحموى كعلي جماعة البيوت المتدانية (قوله وزوج) أي وان لم تزف له فثبتت حقه بنفس العقد له
 ان أخذها من له حضانتها فاعليه في هذه الحالة (قوله ولا حق لمهر مضاع) أي وأحرم مصاهرة كزوجة الاب (قوله)
 اما لريق) مختار قوله في حر (قوله ومالك بعضه) أي وكالمبعض فيما ذكر المشتراك (قوله وان تمانعا استأجر) أي فليس له
 أن يبيع بينهما بغير رضاها وقوله من يحضنه باب نصر (قوله والزعمها الاجرة) هو ظاهر في السيد ولد المبعوض اما غيره
 من الاقارب فلا تزعمه أم أول بلز ما جهره من عليه فقته (قوله لو فو رشفتهم) أي الاقرب (قوله ثم يقدم عليهن) أي
 أمهات الام (قوله كما يأتي بجايه) لم يذكره ابيد ولا يمكن في حج بعد قول المتن وقيل تقدم عليه الخالة والاخت من الام
 منه فرع في أصل الروضة مالم يظن لبنت المجنون حضنته اذ لم يكن له أب وان ذكره ابن كعب الى آخر ما أطال به فراجعه

والمراد من تحسين الوجه وضع الصبر في العين انه يحسن العين فيظهر بذلك وتوفي الوجه والاثنان في العين لا يدل منه شيء الى الوجه وجب حسنه في نفسه كالا ينجي (قوله لم يتفق الخوف على عنها) فضته انه لا يباح لها الا كتحال الاعتدال النقص للضرر وانتظر بمحصل التصديق بل هذا الجواب قد لا يصح اذ كيف يتمها في تصديق الضرر به لم يمد تصدقه له ولو اوجب بأنه كان يمد عدم الضرر وكان واضحاً (قوله والحق به) أي بالحقاب (قوله كل ٢٧١ ما تزين به هو يذنه تزين بالمال) (قوله

خاف) كان ينبغي قبله لام كان في غيره حتى لا يضيع تنوين في المثنى (قوله ويجوز بضم وسد) انظر ما معناه هنا وتقدم الكلام

(قوله وتقدم اخذ) أي للرضيع (قوله ومثله) أي حدة لاثرت (قوله معطوف على قوله) ويجوز رفعه عطافاً على (قوله) والمحضون ذ كر بنسبي لم يقدم في كلامه يخرج ماد كره (قوله فلا حضنة) لها (والفرق بينها وبين) ما لو كان المحضون أي تشبه والمحضون ذ كرا حيث صحت ان كان معه نحو بنته لانه كره لا يستعي عن الاستدابة بخلاف المرأة ولهذا دا نكحت بغير حق باختلاف الذكر اهرم على منتهج (قوله يدل على زمة كره) أي تنووي وقوله أي في بنت ذ ل (قوله يدل في الجدة) أي بنته في الخ والحضنة ثالثة مبدأ وخبر لا قونية ثالثة (قوله ذمة لا قولها) أي لاعتمة لم قوة في النسب

كذلك أيضاً (ثم أي أب كذلك ثم أي جد كذلك) أي ثم أمهاتها لذلك كانت تقدم القرى فالقرى (والقديم) انه (يقدم الاخوات والخالات عليهن) أي أمهات الاب والجدات كوراث لان الاخوات أشفق لاجتماعهن معه في الصلب والبطن ولان الخالة بمنزلة الام رواه البخاري وأجاب الجسد ببيان أولئك أدنى قرابة ومن ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزماً (أخذ) من أي جهة كانت (على خالة) (قوله) (وخالة على بنت أخ وبنت أخت) لانها تدعى بالام بخلاف من ياق (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمه) لان جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن الاخ في الارث على عم وتقدم بنت أخت على بنت أخ كيف أتى كل مرتبة على بنت ذ كره لان استوث مرتبتهما والافعية بالمرتبة التقدم (و) تقدم (أخت) (وخالة أو عمه) (أو ابن على أخت) (أو خاله أو عمه) من أحدهما لقوة قربانها (والاصح تقدم أخت من أبي على أخت من أم) لقوة الوتر بالفرض تارة وبالعصبة أخرى والثاني عكسه لان تقدم الاخت للاب على الاخت للام كان اقرب في الارث والارث هنا (وخالة وعمه للاب) وان علا (عليه السلام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه لاداء الام (و) (الاصح) سقوط كل جدة لاثرت وهي من تدعى بكرين اثنين كام أي الام لا دلالتها على لاحق له هنا فهي بالاجاب اشبه والثاني لا تسقط لولادته الحكم اتنا نحن جمع المذكورات لضغفها وقوله ما ومثلاً كل محرم يدعى ذ كر لارث كبت ابن البنت وبنت العم للام محرم وزعم انه ذ هول لان كون بنت العم محرم غير صحيح لانه مثال للذلية عن لارث لا بقية المحرمية وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذ هول فيه وعلما بتقرير ان قول الشارع ونسب العم للام معطوف على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت (دون ابنتي قريبة غير محرم) لم يدل بذ كر غير وارث فاعلم محرم (كبت خالة) وبنت عمه أو عم لغير أم فلا تسقط على الاصح اما غير قريبة كعمتة وقريبة ادلت بذ كر غير وارث أو وارث أو ابنتي والمحضون ذ كر بنسبي فلاحضنة لها وعمد في روضة من المحضات بنت الحال ووردين الرضة والامسوى له بل زلة لبشي ان كلام الزافي يدل على ان ما ذكره فيها سبق فلم لا يستقيم مع ما تقدم لا دلالتها بذ كر غير وارث وقد تقرر ان من كان بهذه المفعلة لاحضنة له بخلاف بنت الخالة والعمه فانها تدعى ابنتي وبخلاف بنت العم أي العصبه فانها تدعى بذ كر وارث مردود فعدأب عنه والدرجة لله تعالى بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا قولها في القس فتنتت عنها الحضنة وأما بنت الحال فقد تراخي النسب فلو ترها عدم ادلتها وارث (وتثبت) الحضنة لكل ذ كر محرم وارث) كاب وان علا وراخ أو عم لو فور ستفقه (على ترتيب الارث) كما مر في باب نعم يقدم هاجد على أخ وأخ لاب على أخ لأم كافي ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كأذده المساق ولا يرده المقت (غير محرم كان عم) وابن عم أب أو جسد بترتيب الارث هنا أيضاً (على

(قوله فقد تراخي النسب) لكن هذا الفرق قد يرده عليه بنت لم للام ويحب بنت ابن البنت في درجة بنت ابن وابن وبنت لم للام في درجة بنت العم الشقيق وأولاديهوم أو ياق في النسب (قوله وأخ لاب على أخ لأم) فيه صلححة نسبة لآخر من الام فاه لاحق له في ولاية النكاح أصلاً وتغييره بالتقدم بشعر بملاذ (قوله ذمة) لو كان كل من الزوج وأزوجه محضوناً فالحضنة للحاض الزوج لانه يجب على الزوج القيد المحقوق الزوجية فيلأ أمرها من ينصرف عنه نوبة لحقة لمن قبل الزوج

على السدر ونحوه في إزالة الوسخ (قوله فلو تركت ذلك) يعني التزين (قوله لغير بن السابقين) هو تابع في هذا الشرح للروض
 لكن ذلك قدم خبرين فقصت حالته عليه بما خلا الشارح وعبارة القصة مفهوم الخبر السابق انتهت يعني خبره لا يحمل لامرأة
 الخ (قوله من حزن تلونه) أي من ٢٧٢ شأنه أن عزه له كما هو ظاهر في فصل في سكنى المعتدة (قوله لم تقصص

بالمطلقات) فيه أن الزوج
 أن يخرج زوجته من
 ملكها محل طاعته (قوله
 أنه لو كان ملك الزوج) يعني
 لو كان مستحقا (قوله
 ويقوم وارثه مقامه)
 هو في مسألة متعدة
 الوفاة اذ لم تكن تركه
 كبايع من الروص وشرحه
 كالروضة هو وان صح
 تنزيهه على مسألة ثالث
 (قوله والواو جده اعتبار
 كونها) أي ضوايته (قوله
 فالر عليه ما نغيرها)
 لغير بقية القصة بالفتح مصدر
 والظار ال جل على أهله
 يشار غيرا وغيره وشارا
 (قوله الان كانتا تفتين)
 أي بولو كانت احدهما
 زوجة له فلا حضنة لهم أي
 ان كان ثم من له حضنة
 بله والافيعين القاضي من
 يقوم بها (قوله ولا تنفاتها)
 أي القرابة (قوله بالولادة)
 المحقة) أي لانه من اولو
 من زالنسبه اليها شرعا
 (قوله وقيل تقدم عليه)
 أي الاب (قوله كما هيأنا)
 أي الام (قوله من النسب)
 مثال للماشية (قوله
 واصبر) عطف مغاير

(قوله أي) أي مع ذكر (قوله ما لم يدع الاوثة) أي بغيره وعلامة له خضت على غيره
 (قوله ويحلف) أي يقدم في الدكر (قوله لكن ليس له) أي السيد وقوله نزع هذا شامل للاب والام واقتصر على الام
 حيث قال لخص القول فيه ان الولد ليريق حضنته لسيدته الا اذا كان قبل السبع وأمه حرة اه سم على منتهج (قوله)
 من أحد أبويه الحر) و ينصو ذلك في الام بان متى بعد ولادته أو أوصى بأولادها تم عتقت فهي حرة واليريق كالولد

الزوج الاسكان المذمومة قيل هذا الالف ليس موضوع المسئلة التي فيها كلام الروايات كالموردى كما يعلم من (وض
 وشرحه) قوله وهو انما توجه من الميت) هذا لا يصح حواصن الاستشكل وفاة الدين المذكور فلا فرق بين ما هنا ومسئله
 وظه له من فساد كرا لا يفتي وانما هو جواب عن اشكال آخر وهو انه كيف يلزمها الجابة الاجنبي مع ما فيه من المنة كما يعلم
 (قوله ولو قيل بجبى مامر) أى من انه ان دام ثلاثة ايام ما كثر تنقلت الولاية بالاب ٢٧٣ والاشطرت الاتفاقه ثم رايته

لوليه ولم أرهم كلاما فى الاغلو الا قربان الحاكم يستنبط عنه من انما هو ولو قيل بجبى مامر
 فى ولى النكاح لم يمد (وقاسق) لانها ولا ينعى كفى مستورها كافا لجمع ولا يكاف اثبات
 العدالة أى حيث وقع النزاع بعد التسليم فان وقع قبله استحاج المدي الى اثباتها ويحمل عليه
 افتاء المصنف ولا يسمع بينة بعدم الاهلية لامع بيان السبب كالجرح (وكافر على مسلم) لذلك
 بخلاف العكس لان المسلم على الكافر واقفهم كلامه بنبوغ الكافر على الكافر وهو كذا
 (وناكحة غير ابى الطفل) وان رضى زوجها ولم يدخل بها التحريم المار انت احق به ما لم تركى
 واذا سقط حق الام بذلك انتقل لامها ما لم يرض الزوج والاب ببقائه مع الام وان نازع
 الاذرى فى ذلك امانا كنه أى الطفل وان علا حضنته بابا به اما الاب فظاهر هو اما الجدة فلا
 ولى تام الشفقة وقضيت ان تزوجها باب الام يبطل حقها هو كذا وتساوى فيه كلام
 الاذرى وقد لا يسقط بالتزوج لكون الاحتقاق بالامارة بان خالعه زوجته بألف وحضنته
 الصغيرة سنة فلا يترتب تزوجه فى اثنته السنة لان الاجارة عند لازم (الا) ان تزوجت من له حق
 فى الحضنة أى فى الجدة رضى به كانه تزوجت (هو) وبان عمه وان اخيه أو أخته لانه انما
 لا ييه (فى الاصح) لان هؤلاء اصحاب حق فى الحضنة والشفقة يحملهم على رعاية الطفل
 فيمتوانان على كسالتهم بخلاف الاجنبي ومن ثم اشترط أن ينضم رضاه رضا الاب بخلاف من له
 حق يكفي رضاه وحده والثاني يبطل حقها للاشتغال بالزوج ولا حق له فى الحضنة الا ان فاشه
 الاجنبي ويتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام وامهاتها كان تزوج اخ
 الطفل لانه ما بين اخيه لا ييه فانها تقدم على ابن اخيه لا ييه فى الاصح (وان كان) المحضون
 (رعية اشترط) فى استحقاق نحو امه لانه الحضنة اذا كانت ذات لبن كفى المحرور وأقضى به الوالد
 انه تعالى (أن ترضه) على الصحيح) لئلا استحقاق رضى امه لانه الحضنة اذا كانت ذات لبن كفى المحرور وأقضى به الوالد
 مع الاختراع من ذلك بلين الحضنة الذى هو امرأه من غيره لم يرد شفقتها فان امتنعت سقط حقها
 ولها ان أرضته أجرة الرضا والحضنة وحده عند أى هنامهم من رضى بلون ماضية
 به أما الذى يمكن له ان ينسحق جرما ومقابل الصحيح لا على الاب استحقاق من رضه عند هارود
 بما مر ويشتريه لى سلامة الحضنة من الممسوق كقالج أو مؤثر فى عمر الحركة فى حق من
 يباشرها بنفسه دون من يدير الامر ويباشره غيره قاله الرافى ومن عى عند جمع وخالفهم
 آخرون والأوجه الموافق لكلام الرافى المذكور ما اشار اليه آخرون أنها ان محتاجت للبشارة
 ولم تحدم من يتولى ذلك عنها اثر ولا فلا سرا فى ذلك الكبير والصغير ومن تغفل فى الشافى
 للبرجاني قال الاذرى وهو حسن متبع فى حق غير المميز ومن سعة ان يحبه حجر كاهول ظاهر
 ومن جذام ورض ان خالطه لما يحسن علمه من السدوى لغير لا يورد ودعا عاهة على مصمم ومضى
 لا عدوى انها غير مؤثرة بذاتها وانما يحتق الله تعالى ذلك عند المخالطة كثيرا (فان كلب ناقصة)

فى ج (قوله) وناكحة غير
 أى الطفل) أى بعسرة
 العقد وان كان الزوج
 غائبا صرح به فى الام
 وقوله غير ابى الطفل أى
 وان علا كفى زوجته الجدة
 فى الاب وصورة ان يزوج
 نزل رجل ابنته فخر زوجته
 من غيره فتقدمه ويموت
 أبو الطفل وامه تحضنه
 زوجة جده برام سم
 على منهج (قوله) واما الجدة
 فسلانه الخ) وصورة ذلك
 ان يتزوج الجدة احدى
 اخطين وبنته الاخرى أو
 يتزوج الجدة امرأة وابنته
 بناتها فى الابن ولدى من
 احدى اخطين أو بنت
 زوجة اسمه ثم تنتقل
 حضنة الولد وزوجة ابى
 الابن وهى النكاح فى
 الاولى وام الام فى الثانية
 فمن لها الحضنة حينئذ
 ناكحة لجدة الطفل وقد
 تقدم تصويره ايضا فيما
 تقدمه سم على منهج عن
 بر (قوله) وقضيت ان
 تزوجها أى الحضنة
 وقوله بأبى الام أى كان
 تكون عمه المحضون

٣٥ نهاية سادس وتزوجت بابى امه (قوله) بان خالعه زوجته بانف) هو التمثيل والافلاخ المعالى
 حضنة الصغيرة كان الحكم كذا (قوله) وبان اخيه) صورته ان تزوج اخ الطفل لانه من ابن اخيه لا ييه فان الاخ
 للام لا يسقط حقها سم على منهج ثم رأت قول الشارح ويتصور نكاح ابن الاخ الخ (قوله هو امر) أى أوفى وقوله
 فيسحق حرما أى فى مقابلة الحضنة (قوله أن) أى العصى وقوله لغير لا يورد أى يكره ذلك وهو نهي تنزيه

من شرح الروض (قوله سكنت حيث شئت) وظاهره انه لم يها ملزمة ما سكنت فيه فليراجع (قوله وشمل كلامه) يعني في مسئلة اخراج قطا كاهو صريح الغنصه (قوله وقال السبكي انه اولى بالطلاق الآتية) فيه مسأله اذ الغنصه من مطلق الآتية انما هو اصل المساواة في الحكم ٢٧٤ لا الاولوية (قوله لاحقا في ذلك) الظاهر انه قصد في المتن فالزم به في عند

وليس عليه دليل انه لم يعطف عليه لغير بعده (قوله فلا تخرج الابانة) أي أو ضرورة كاصرحوا به (قوله وكذا لو كانت حاملا) أي وهي بان كما هو ظاهر (قوله وكذا لدقة حواشيها) أي وإن لم تكن لتخصيص النفقة كما صرح به في شرح الروض فقلان السبكي (قوله تخرج الاضرورة) أي أو باذنه كما هو (قوله يحسنها حيث رضى) لعله (قوله عادهما) أي وإن تكررت ذلك منها (قوله والاجبرت) أي الام (قوله ومرضا بطله) وهو من ياكل وحده ويشرب وحده الى آخر ما هناك وظاهر انما الحكم بالتخير انه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بلا تمييز في عند أمه والشافعي ظاهر وأما الأول فقياس ما عرف كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وإن ميزته لا يعتبر حيث لم يبلغها وقد يفرق بأن عدم الأمر بالصلاة لما فيها من

كان عتقت أو أفاقت أو أسلفت أو رشدت (أو طلقت منكوحة) ولورجبا (حضنت) مالا وإن لم تقض عدتها رضى المطلق ذو المثل بدخول لولده وذلك والمانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقلت إلى يدها فإذا رجعت عادتها (وإن غابت الأم أو اعتنت في الحضانة (العبد) أم الام (على الصحيح) كالوالمات أو جنبت وقضيتها عدم اجبار الام ومحلها حيث لم يلزمه انفسه والا جبرت فأقاله ابن الرقعة ومثلها كل أصل يلزمه الاتفاق والثاني تكون الولاية للام لان كالو غاب الولي في النكاح أو عضل ورد بان قريب أشفق وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمد هاولو فام بكل من الاطراف مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الامين فيضعه عند الصالح ممن أو من غيرهن كما يحسنه الأذري وغيره خلافا لما ورد في قوله لا يختلف المذهب في أن أزواجهن إذا لم يمنعهن يكن بإقيات على حقهن فإن أذن زوج واحدة فقط فهي الأحق وإن بعدت أو زوج اثنين قدمت قريها (هذا كله في غير مميز والمميز) الذكر والأنثى ومرضا بطله (إن افتقر أبواه) من النكاح وهما أهل الحضانة متقيان في بلدة واحدة وإن فصل أحدهما صاحبه بدين أو مال أو حجب كان عندهم اختاره منهما) أن يظهر لهما حكم أنه عارف بأسباب الاختيار لغير الحسن ام صلى الله عليه وسلم خير غلامين أيسه وأمهو انما يدعي بالسلام المميز ومثله الغلامه وظاهر كلامه تقيير الرلوان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والرواني فلو امتنع المختار من كماله كفه الاخر فإن رجع المستمع منها أعيد التخيير وإن امتنعوا بعدهما مستحقان لها بحد وجدة خير بينهما والا جبر عليهما من تلزمه فقتله لانها من جدلة الكفالة (فإن كان في أحدهما) مانع ومنه (جنون أو كفر أو رق أو فسق أو نكح) من لاحق له في الحضانة (فلحق للآخر) لانحصار الامر فيه (وبغير) المميز الذي لا ياله (بين أم) وإن علت (رجد) وإن علا عند تقدمه هو أقرب منه أو قيام مانع به لوجود الولادة في الكل (وكذا) الحواشي فهم كالجدة ومنهم (أخ أو عم) أو ابنة الابن عم في مشتهة ولا نحو ابنة ثمة له تسلم لها فيختير بين أحدهم والام في الاصح كالاب بجماع المصوب ولولاه صلى الله عليه وسلم خير إن سبع أو ثمان بين أمه وعمه وراه الشافعي (أو أب مع أخت) شقيقة أو لام (أو خالة) حيث لا أم فيخير بينهما (في الاصح) لان كلامهما قائم مقام لام والثاني يقدم في الأولين الام وفي الاخرين الاب فإن شهد الاب أيضا خير بين الاخت أو الخالة وثمة العصبه كاهوالاقرب وظاهر كلامهم انه لا فرق في الاخت بين التي للاب وغيرها لكن الماوردى قيدها بالتخيير لغير الاب لادلائه بالام وهو ظاهر ومثله الاخت للاب العمة وظاهر كلامهم عدم جريان التخيير بين ذكرين أو اثنين كاخوين أو أختين وهو ما نقله الأذري في الانتبهين عن فتاوى البيهقي ونقل عن ابن القطن وعن مقنع في كلام غيره يراه بينهما وهو الوجه لانه اذا خير بين غير المتساويين فين التساويين أولى (فإن اختار) المميز (أحدهما)

المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن الدار فقه على معرفة ما فيه صلاح أي نفسه وعدمه فبقيد التمييز وإن لم يجاوز السبع (قوله وتعيدهم بالسلام المميز) قال في المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال قال الأذري وسعت العرب تقول للولد حين يولد كراغلام وسعتهم يقولون للكل غلام وهو قاض في كلامهم فلم يخص الغلام بالمميز (قوله كنه) أي جاز به ذلك ولا يجبر عليه (قوله ولا نحو ابنة ثمة أي والحال

مع اعتبار الغرب فراجع (قوله وكانت الارضية) انظر ما حكم مفهومه وهو ما اذا كانت واسعة فان كانا الحكم انما انتقل
هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم انما لا ينتقل هي ولا هم فامضى قوله ومن الجيران الاحبار (قوله وبذت عليهم) أي
الاحبار (قوله ولول المراد ان الاولى تظلم دونها) قال الاذري عقب هذا والا ٢٧٥ فاذم تكن السكى مستقنة لها

فانخيرة في النقل الى
الاوين أو المالك منها
اه (قوله وبتين حمل
كلام المصنف الخ) قد
يقال بنا في هذا الحمل
ما فسرت به الآية
السابقة محاصر وكذا
ماصر في الخسبر (قوله
والامضل لها الخ جوع)
هذا شاملا كما ترى لما اذا

(قوله ويمنع الخ) أي ندبا
لما بقي من قوله وظاهر
كلامهم الخ (قوله خلافا
لما يحسنه الاذري) جرى
عليه ج حيث قال واقتى
ابن الصلاح بأن الام اذا
طلبها أرسلت اليها محمول
على معصوفة في عدم
الخروج للفت للنصوص
أو مرض أو منع تخوروج
اه وليس في كلام الشارح
فرض لما لو كان امتناعها
لرخص أو منع ضوا الزوج
لها (قوله ولا يلزمه)
أي بل الظاهر حرمه
فكسبه من ذلك (قوله
فلا بأس بدخولها) أي
فلا يمنعه من ذلك ما لم
تكن هناك ربيسة وقد
يتوقف في الفرق بين
قريسة المنزل أو بعيدته

أي الاوين أو من الحقهما كالمصر (ثم اختار (الا) نحو قول البه) لانه قد يظهر الامر على
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا يتم ان كان نسبه قلة فعلة ففسد الام وان بلغ كما
قبل التغيير (فان اختار الابذ كرم عنده زيارة امه) أي لم يجز له ذلك كما صرح به البندنجي
ودل عليه كلام الماوردي ونكته فيها الخروج از بارته لانه يؤدي للعقوق وقطع الرحم وهو
أولى منها بانطروج (ويمنع الخ) ومثلها هنا في ما يأتي انقضى من زيارة امهات الف الصلوة
وعدم البروز والام أولى منها بانطروج لزيارته السنوا وخرتها وظاهر كلامه عدم الفرق في الام
بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما يحسنه الاذري من الفرق وظاهر كلامهم أنه لو مكنتها
من زيارته لم يحرم عليه نعم لا يمنعه من عبادته المرض لشدة الحاجة اليها ويحب ان يحمل
فكسبه من الخروج عنده انتفاعه بقرية قوية والام يارمه (ولا يمنعه) أي الاب الام (دخولا
عليهما) أي الابن والبنت التي بيته (زارته) حيث لا خلوة لها محرمة ولا ربيسة كاه وظاهر
تطابق ما يأتي في عكسه دفعا للعقوق لكن لا تظيل المكث (والزيارة مرة في أيام) على العادة
لا في كل يوم الا ان يكون مقرها قريسا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي ونصب مرة
على المصدر وعند الغارسي على الظرف (فان مرضت فالام أولى بقرضها) لانه لا يهدى
اليه واصله بر عليه من غيرها (فان رضى به في بيته) بالنظر بين المذكورين (فذلك والافق
بينها) يكون القربى يزعمون وبعدهما يجب الاحترام من انطوائها في الحلالين ولا يمنعه الام من
حضور تجهيزها في بيته اذا ما تاوله منه هار زيارة قبرهما اذا دفن في ملكه والحكم في
العكس كذلك ولو تشارعا في دفن من مات منهما في قرية أحدهما أجيب الاب كما يحسنه بعض
المؤرخين وان مرضت الام انزم الاب فكسبه الا في من غرضها ان أحسن ذلك بخلاف
الذكر كالأب لم يملكه من ذلك وان أحسنه (وان اختارها) أي الام (ذكر فعدتها) يكون
(للاول عند الاب) وان هلا ومثله وصي وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل لقال في نحو الاوين
ينكس الحكم كما صرح في القسم كما يحسنه الاذري (يؤديه) وجوب ما تجلبه طهاره النفس
من كل رذيلة وتحلته باكل محمود (ويسهل) وجوبا (لمكتب) يفتح الميم والتاء ويجوز كسر
التاء وهو اسم محل التعليم ومعناه الشافعي بالكتاب كاهو على الالسنه ولم يبال أنه جمع كاتب
(وحرقة) يتعلم من الاول المكتبة ومن الثاني الحرفة على ما ياتي بحال الولد وظاهر كلام
الماوردي أنه ليس لاب شريف تعليم ولده مصنعة تزريه لأن عليه رعاية حفظه ولا يملكه في
امه اهتر النساء من مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولد ان وجد والا فلي من عليه نفقته
وأقتى ابن الصلاح في ما كن يبلوه ومطلقته بقريه وله من اوله مقيم عندها في مكتب بان ان
سقط حظ الولد باقمته عندها فالعانة لاب رعاية لمصلحة وان أضر ذلك بامه يجوز خذ
منه ان مثل ذلك بالاولى مال ولا في اقامته عندها ربيسة قوية (أو) اختار عم الخ) وأخذ في
بحنه الشجر ومثلا لشارة اليه (منه هاليلان را) لاستوائهما في حقها اداليل تسترها

فان المشقة في حق البعده اغماهي على الام فاذا تحصلت وانت في كل يوم لم تحصل البنت بذلك مشقة فأي فرق بين لقريسة
والبعده (قوله المذكورين) أي في قوله ولا ربيسة (قوله في قرية أحدهما) أي القرية التي اعتاد أحدهما فيها لادن ولو مسجلة
(قوله أجيب الاب) أي حيث لم ترتب عليه نقل محرم كان مات عندهما والاب في غير بلدها وقوله لمكتب أي وأضوهما
بليق بحال الطفل (قوله ويجوز كسر التاء) أي مع فتح الميم أي (قوله واقتى ابن الصلاح) معناه

كان السفر لاستغلال أوج ولومضه فاقى جواز الرجوع حيث قد غفلنا عن أفصلته مع عدم المانع من المضى نظرا لما يغنى
 (قوله هو ولو وجبت فيه الخ) كان المراد أنها إذا وجبت في الطريق ولم تقارق العمران عند في المنزل فليراجع (قوله لما في تعين
 التأخير من مشقة مصارحة الاحرام) هذا لا يظهر في الحج والقرآن الذين الكلام فيها كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح
 (قوله فان لم يأت أحد حجتا) وبني أنه لا يجب عليها حكمة من دخول المنزل إذا كانت مستغفلة لمعتمده ولا زوج لها بل ان
 شئت أدت له في الدخول حيث ٢٧٦ لازية ولا خلو قوا شاءت أخرجهما وعليه فيفرق بين وجوب التحكيك على

الاب من الدخول الى
 منزله حيث اختارته
 الاقربين هذابتيسر
 مفارقة الاب لاعتزل عند
 دخول الام بلا مشقة
 بخلاف الام فانه قد يشق
 عليها مفارقة المنزل عند
 دخوله فريعا جرد ذلك الى
 نحو انخلوة (قوله لم يثبت
 فيه) أي الافراد (قوله
 في أحد) أي بالغ (قوله
 أم قصيرا) أي بحيث
 يحتاج المحضون في منته
 الى من يتعهد (قوله
 ومقصدها أبعد) ومنه
 ما لو سافر أحددها الى
 نحره هكاه والآخر الى
 قرية هي منشوة لكن
 جرت عادته بأنه يقسم فيها
 مدة لتقريب مصالحه ثم
 يرجع الى البلد التي كان
 بها المحضون فيكون مع
 الام حيث وجدت فيها
 الشروط (قوله وليس
 خوف الطاعون مانعا)
 أي من السفر به (قوله
 وان تروج منه) أي إذا

ما يمكن (ويزورها الاب على العادة) كما هو مقتضى ذلك منعه من زيارتها اليسلا كما صرح به
 به منهم ما فيه من الريبة وانتهى وهو معلوم من اشتراطهم في دخوله على الام وجود مانع
 خلوة من نحو محرم أو امرأة أو ظاهر انهما كانت يمكن زوج لها امتنع دخوله الا باذن منه فان
 لم يأت أحد حجتا اليه ليراهوا ويتفقد حالها ولا حظها بالقيام بمصالحها ولم يعيد بلوغها الا انفراد
 عن ابويها ما لم يثبت فيه ريبة فاولى تكاحها منعه من الانفراد بل يضمها اليه ان كان محرما
 والا فلى من يتأتمر بوضع لائق ولا حظها ولا وجه كآله ابن الوردى في محبته في أحد ثبتت
 ريبة في انفراد ان اوليه منعه منه كاذكر (وان اختارها القوم) بينهما لا تنفاه المرح (وان
 لم يثبت) واحد منها (قالام اولي) لانها اشفق واستصحبها لما كان (ويجوز يفرغ) بينهما اذا
 لا اولوية حيث قد ورد منع ذلك (ولو أراد أحدهما سفرا حجة) غير تقة (كان الولد المميز وغيره
 مع المقيم - حتى يعود) المسافر نظار السفر حواءا كان طوبى بلام قصيرا فان اراده على منهما
 واختلافه قصد او لم يقا كان عند الام وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد (أو) أراد
 أحدهما سفر تقة قالاب اولي) به ان توفرت فيه شروط الحضانة وان كان هو المسافر احتياطا
 لحفظ النسب والعلمة نحو التليم والميانة وسهولة الاتفاق ثم ان محبته الام وان اختلف
 مقصدهما أو لم يحسبه وان قصد مقصدهما دام حقها كالوعد لطلها ومعلوم في اذا اختلف
 مقصدهما ومحبته انما تستفاد من محبته لا غير وانما يجوز سفره به (بشرط أمن طريقه
 والبلد) أي المحل (المقصود) اليه فان كان أحدهما مخوفا امتنع السفر به أو عند المقيم وكذا
 ان لم يصلح المحل المنتقل اليه كآله المتولى أو كان وقت شدته أو برد كآله ان الرفعة وتضرر
 بذلك كآله الاذرى ويجوز له سلوك البصرة كآله في الحج وليس خوف الطاعون مانعا وان
 وجدت قرأته كآله ظاهر اذا الاصل عدمه والقرآن يكثر تعلقها بخلاف تعلقه لحرمه
 الدخول الى محله والمروج منه لغير حاجة ماسة (قيل و) بشرط كون السفر سقدا (مصاد
 قصر) لان الانتقال لمادونها كالأقامة بمحلة أخرى من بلدته منسج لم دولة مراعاة الولد
 ونسب لآل كثرين وديمح سهولة رعاية مصالحه حيث قد تازعته في قصد التقة صدق بعينه
 فان نكل حلفت وأمسكته (ومحارم العصبية) كآله أو عم (في هذا) أي سفر التقة (كآله)
 فيقصد موت على الام احتياطا لتجنب بخلاف محرمه لا عصبية له كآله أو خال أو أخ لام وقال
 المتولى وأقره في الروضة ان الاقرب كآله أو أراء التقة وهناك أبعد كآله أو (وكذا ان
 عهد لآل كآله عند ارادته التقة - مر) ولا يطلى (أنى) مشتهاء - حذر من الخلوة لحرمه

كان واقفا أمثاله وبعبارة الشارح في فصل اد اطننا المرض مخوفا بعد قول المصنف الا لا ربع مانعه ويلحق لا تنفاه
 بالمخوف أشياء كالولاء والطاعون أي زمن ما تقتصر الناس كآله في محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بما اذا وقع في
 أمثاله وهو حسن كآله الاذرى وهل يقبده اطلاقا حرمه دخول بلد الطاعون أو الواعى الخروج من الغر حجة أو يفرق
 فيه نظر وعدم الفرق اقرب وهو المي شغل التمريم أي فيقيد بما اذا وقع في أمثاله وكتب أيضا لطف الله به وقوله والخروج
 منه أي ما سافه من الفراض الموت (قوله لغير حاجة ماسة) أي قوية (قوله وقال المتولى الخ) مقتد (قوله كان اولي) أي
 الابد وقوله أو نحوها ومنه الزوجة

الروض لكن ذلك جعل أصل المسئلة الاحرام ما لم أر غيره فصحه له ذلك وانظر لم قيد الشارح بالبحر والقران (قوله وهو مستدعي سفرين) يعني الذهاب والاياب (قوله نسبة لسكان البادية) عبارة الدمرى نسبة لسكان البادية (قوله اذا كان في المقيمين)

ففضل في مؤنة المالك وتواضعها (قوله وآخا) ومن صورته يمكن الاتيق من الحقيقة حال ابقاء ان عبدها الشريك كلاما مطلقا للسيد تأمل اه سم على منهج ويمكن ان يصور ان صاحب الوترع امره بقاضي بلدة اذ ياق وطلب منه ان يقتض على سده ولكن يبقى الكلام هل يحسبه الى ذلك حيث علم ابانه اول البصيلة على العود الى سيده فيه نظرا واقترب به بأمره بالعود الى سيده فان اجاب الى ذلك لم يكن به من يصرف عليه ما وصله الى سيده قرضا قد يؤخذ ذلك بما ياتي في قوله قال الاذرى لو غاب الرشيد من ماله غيبة طويلة ولا تأتبه الخ في فرع في حصل له ما الطهارة فأنفذه لزمه نفسه ليه ثانيا وهكذا غاية الامر انه ياتي بتعبه اتلافه وله تأديبه على ذلك وانما لزمه تعدد التخصيل لحق الله تعالى اه سم على ٢٧٧ منهج وقياس ما صر في حقته

القريب من انها تسدل وان اتلفها انه يجب على السيد ابدانها ان تلفها القن وان تكرر ذلك منه وعبرة سم على منهج في فرع في لو اتلف الاقرب طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك منه عدا عنه الامر ان له تأديسه على ذلك امر اه (قوله وان زادت على كفايته مثله) قال ح والواجب اول الشبع والراي نظير ما ياتي في أي في علف الدواب وسقيها وقضية اعادة الشارح ما بها على نفقة القريب ان الواجب الشبع المعتاد لهم الا ان يقال المراد بالشبع الذي قدمه في نفقة القريب اوله لاعامه فلا يتخالف ما هنا (قوله) وان لم يحب عليه

لاتنفاة المحرمية بينهما (فان رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثامنة (سم) المحضون الذي هو الاثني (الها) لاتنفاة المحذور حينئذ في فصل في مؤنة المالك وتواضعها اه انفقته ثلاثة أسباب الزوجية والبعضية ومالك العيين وما انتهى الكلام على الاخير شرع في الثالث فقال (عليه كفاية ترفيقه) ذكر اكان أو أنشأ أو خشي (نفقة وكسوة) وسائر مؤناته حتى ما يطهرانه ولو سقرا أو تراب تيممه ان احتاجه (وان كان أعمى زمانا مدمرا أو مستورلة) وأتسا وصغيرا ممره وناوم مستأجرا أو موسى غفقت ابدأ ومعار وكسوة بالقوله تعالى وهو على كل مولاه وندبر للمواك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ويخرج في المراتع ان يجسر عن ماله كونه راعا مدمرا وليس بما فيها ما في منهاهما وان السيد يكسبه وتصرفه فيه قسزمه كفايته وأتهم قوله كفاية رقيقه ان المعتبر كفايته في نفسه وان زادت على كفايته مثله قتر اري رغبته وزهاده كما في نفقة القريب حتى يجب على السيد اجرة الطبيب وعن الأول بان لم يجب عليه ذلك لنفسه ا كفاية في حق نفسه بداعية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لان القريب قد يتكافى قصصه وشغل كلامه كغيره مستحق القتل طارئة أو واردة أو نحوها لان لا تنقطع كفايته بذلك لان تله تجوبه تعذيب يتبع منه خبر مسلم واذا قاتمت فاحسنوا القتلة ولان السيد ممكن من منع وجوبها عليه اما بالزلة ملكه واما بقتله لانه لا ية قتله بطريقه الشرعي وهذا فرق عدم وجوب كفاية قربه اذا كان غير محرم وبسنتي الكاتب ولو فاسد الكتابة فلا تلجب كفايته على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا لزمه كفاية أرذنه نعم ان احتاج أرذنه كفايته كما سمي في في الكتابة وكذا العجز نفسه ولم يفسخ سيده كفايته عليه نفقته وهي مسئلة غريبة النقل ويلزمه فطوره المكاتب كتابة فاسدة لعدم تكررها كل يوم وكذا تستحق الامه المروجة حيث أوجبنا نفقة تعالى زوجهما ونفقة وكسوة منصف بان على التمييز للمعتبر في كفايته عرف البلدا بالنسبة لاراقوسم (من غالب قوت رقيق البلدا وأدمهم وكسوتهم) من حطة وشعر وزيت ومن كان وطن وصوف وغيرها ولا بد من مراعاة حال السيد ايضا في يساره واعا اراه فيجب ما يليق بحاله من

ذلك لنفسه) أي وان أخرجه طبيب على حصول الشفاء لونه ولو لم ينجى وجوبه اذا أخرجه معه ومهلا له لتركه بمواه (قوله طارئة) أي قطع طريق (قوله بطريقه الشرعي) وهو يقتل بالسيف (قوله نعم ان احتاج) طهره ولو كانت الكتابة صحيحة وبفده قوله وكذا العجز نفسه الخ (قوله نفقته تعالى زوجها) أي بان سلت له الاوتار (قوله من غالب قوت رقيق لبلده) قال الماوردي والمراد بذلك انه من جنس طعام المتوسطين لا اتره من ولا معتبرين قال وعليه ان يدفع اليه طعامه تجبورا وأدمه مصنوعا بخلاف الروجة وكان المعنى فيه انه لا يتصرف اصلاحه اه ح (أقول) لو دفع اليه الحب ومؤنته ومكنه من اصلاحه استجار ونحوه فالوجه الا كفاية بذلك اه سم على منهج (قوله لا بد من مراعاة حال السيد الخ) أي ولا بدأ بضامن مراعاة حال العبد جالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ

الضعيف كان الزوج (قوله منك) اغايبه اليه لا مفرض كلامه كما يعلم مما يأتي منه والا فلماذا كونه مستغفرا له من ثم عبر
 به في القصة فاعلم ان آفة المردوان كان خلاف انظارهم من التي (قوله بآخرة منها) عبارة القوت بآخرة المثل (قوله) ويجعل
 الاختلاف حيث لم تكن المعتدة (الخ) انظار ما معناه هنا الكلام في حقه يبعه وعدم ما مع تعلق حق المعتدة به كما ستأخر فتأمل

ولا يخالف هذا ما يأتي عن الشارع من انه يكره تفضيل نفيس من العبيد لانه قبيح ثم بان تكون نفاسته لانه وماهه فيما
 لو كانت النفاسة لسبب النوع أو الصنف كالزنى مع الزنى (قوله وجب ستر العورة الخ) معتمد (قوله) ستر ما بين السرة
 والركبة أي ولو ان يوثق أن ٢٧٨ محله ادم مردا تراجعه بحيث تراها الاحاب والواجب ستر جميع بدن (قوله) عدم

استغياه حينئذ أي بدل
 تدعى الكراهة (قوله)
 ولا تقضى التهمة (يقع)
 التلون أي الحاجة
 والشهوة كافي القاموس
 (قوله أو كالة) اسم
 للأكول وفي شرح مسلم
 للنزوي اما الاكلة فيضم
 المضمرة وهي القصة
 (قوله ونقل الاسنوي الخ)
 ضيف وقوله لم يجز في
 للسيد (قوله) تأخير
 الاكل أي من طعام آخر
 (قوله) الاصله للريق
 قصته انه لا تخرى مصلحه
 السيد في ذلك وان لم يؤد
 ابداله الى تأخير فاش
 وينبغي أن يحل ذلك لم
 ندع اليه حاجة حافة
 كان حصل للسيد ضيف
 يشق على السيد عدم
 احاطه فأراد أن يقدمه
 ما دفعه للعبد ثم يأتي بيده
 للعبد بعد زمن لا يتضرر
 فيه العبد بالتأخير اليه
 (قوله) الا يرضى فاض أو
 يحوره) وقياس ما قدمه في

رفيع الجنس الغالب وخسبه نهر الشافي للمالك ففقهه وكسوته بالمعروف قال والمعروف
 عندنا المعروف ثلثه يلبه ولو كان السيدا كل وليس دون المعتاد فالبعض لا أورباضة
 زهله رقيقه رعاية الغالب ولوتهم بما هو فوق الا لا تقي استحب أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه
 (ولا يصح ستر العورة) وان لم يتأخر ولا بد لان ذلك يستحق فيه قال الفزاري وهذا
 ببلادنا انما بالبلاد السودان ونحوها كافي المطلب وهذا فيهمه قولهم من الغالب فلو كانوا
 لا يسترون أصلا وجب ستر العورة لحق الفقهاء في وقوفهم من التلبيل ان الواجب ستر
 ما بين السرة والركبة (ويستحب أن ينالوا بما يتيم به من طعام وأدم وكسوة) نهر انما هم
 اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من
 لباسه قال الرافعي حله الشافي على الندب أو على الخطاب يقوم مطاعهم وملايسهم متقاربة
 أو على انه جواب سائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال ثم يقبضه في امره دجيل يحتسب من
 تنعه بضوملوسه طوقه ريبه من سوطان به ووقوع في عرضة عدم استغياه حينئذ
 والافضل أن يجلسه السيد معه فلا كل أي حيث لا روية تفتقه فيما يظهر ليتناول القدر الذي
 يشتهي فان لم يفعل أو امتنع هوم جالوسه معه توفيره فليروغله في الدسم لقصة كبر
 تسد مسد الاصغرة تخرج الشهوة ولا تقضى التهمة أو لقتلتين ثم ينالوه ذلك وهذا في الطبخ
 آ كذا نهر الصبيد اذا في أحدكم خادما بطعامه فان لم يجلسه معه فليتناوله لقصة أو لقتلتين
 أو أكله أو أكلتين فانه ولي حره وعلاجه والمخ في تشرف النفس لما تشاهده وهذا يقطع
 شهوته والامر في انفسه يحول على الندب هذا للتواضع ومكارم الاخلاق ونقل الاسنوي
 نصا حاصله الوجوب ثم قال فظهر أن الرافعي عند الشافعي الوجوب على خلاف ما رجحه
 الرافعي ورده الاذرى بان النص لا يدل على ذلك بل على ما رجحه الرافعي ولو أعطى السيد
 رقيقه طعامه لم يزله بتدليله بما يقتضيه تأخير الاكل الاصله للريق ولو فضل نفيس
 رقيقه لذاته على خسبه كرهه في العبيد وس في الامه (ونسقط) كفاية القرن (بعض الزمان)
 كفتة القريب فلا تصير ذية الا يرضى فاض أو يرضوه وقد قال الرافعي لو قال الحاكم لعبد
 رجل غائب استذن وأنفق على نفسك جاز وكان دينه على سيده (ويبيع القاضي فها ماله)
 ان امتنع منها أو غاب كافي فقه القريب وتحريره ان الحاكم يؤجر من ماله بقدر
 الحاجة أو يبيع ان احتج اليه أو تعذر ايجار البزقان فمقدرا ايجار مباح جزأ منه بقدر الحاجة
 أو كاله ان احتج اليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه اما هو فبعتين فعل لاحظ

٤
 فقه القريب انما الخاصة برباعى السيد اذا أدن له القاضي في الاقراض
 واقترض أو أمر القاضي من ينفق على الرقيق ويرجع بما يقفه وفعل (قوله في غير محجور) هذه التفرقة بينا لفهاما ماله ان
 القاضي يضروه انما يقبل الاصلح وعبارة شيخنا زيادى قد لا عن حج نصهم أو ما اقتضاه كلامهم انما انه يقدر بين البيع
 والجاره ينبغي حله كما هو معلوم على ما اذا استوت مصلحتهما في نظره والواجب قبل الاصلح منها فقول جمع يجب ايجار أو
 لا يعمل على ما اذا كان اصح اه وهو الاظهر المواقة لنظائرها

(قوله والاصغرهما) أي ولا يأتي فيه الخلاف المذكور هنا ولا في أصل الخلاف في بيع المستاجر (قوله قال في المطالب الخ) عبارة الأذري تعليقاً على جوع في العارية ولم يشر في كون العارية قبل العدة أو بعد هاو علم المير بالخال قال ابن الرقصة ويجوز أن يقال إذا أجاز بعد وجوب العدة وعلمه بالخال أنها تلتزم لما في الجوع من إبطال حق الله تعالى

(قوله أو الأقرص) أي أقرص القاضي من بيت المال على مثل السيد (قوله ولو ببلد أختاضى) قضيته أنه لو كان له مال في غير بلد القاضي ومكان إحصاءه عن قرب لا ينتظر ويؤمر بإزالة ملكه عن البلد ولو قيل إن القاضي يقرض عليه إلى أن يضره ما إذا رأى ذلك معصية لم يبعد (قوله فنفقته في بيت المال) قرضا اه ج ٢٧٩ أي ما لم يكن السيد فقيراً

محتاجاً إلى خدمته
الضرورة أخذ من
كلام الشرح الآتي
فيكون تبرعاً لقرضا
وسبق ذلك في قول
الشارح (قوله أو محتاجاً)
الاولى إسقاطاً أو (قوله)
فيجب نصف نفقته) معقد
(قوله المجهور عن نفقته)
أي كلها (قوله وهذا)
أي كلام المصنف
(قوله بل تزوج) أي وجوباً
وقوله أو تزوج تقدم قبيل
نفقة القريب أن السيد
لا يجبر على تزويجها ولا
على بيعها من نفسه وإنما
يجبر على تخليتها للكسب
أو إيجارها فإن نفذ ذلك
فنفقتها في بيت المال
وهو صريح في أنه ينفق
عليها من بيت المال وإن
أمس تزويجها ما هنا
صريح في أن التزويج
يخدم على بيت المال إلا أن
يقال أن ما هنا محمول على
ما إذا أراد السيد تزويجها
وما تقدم محمول على خلافه

له من بيع القس أو إجارته وبيع مال آخر أو الأقرص على مثله (هنا نقد المال) بأن لم يكن
للمالك مال ولو ببلد القاضي فقط فيما يظهر لا تتفاضل سلطته عليه حينئذ والمالك حاضر مجتمع
من اتفاقه وتعددت إجارته (أمره) القاضي بإيجاره أي أن وفي عودته فيما يظهر أو بإزالة
ملكه عنه (بيعه أو أعتقه) دفعاً للضرورة والقصد إزالة ملكه عنه فإن امتنع أجبره الحاكم عليه
أو باعه بأمرو يستدين عليه إلى اجتماع قدر مبالغ عليه فيباع حينئذ ما بقي به على الأصح في
الزوجة قال الأذري وغيره ومجمله أنه لم يتيسر بيعه شيئاً بقدر الحاجة كالقراض تيسر
ذلك كالحبوب والمائتات تعين أي بالاستدانة اه وهو ما عوذ من كلامهم فإن تعذر بيعه
وأجارته فنفقته في بيت المال فإن فقد فعل المولى لانه من محابهم قال ابن الرقصة ونفذ
كفاية لزوج المالكة لأن الكفاية عليه وهو المعنى بأنه من محابهم المسلمون للرفيق قال
الأذري وظاهر كلامهم أنه ينفق عليه من بيت المال أو المسلم يجان وهو ظاهر أن كان
السيد فقيراً أو محتاجاً إلى خدمته الضرورية والأدنى أن يكون ذلك قرضا اه قال
القولي من نفسه حر ونصفه ورفيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الآخر عليه فإن
عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشي وغيره نفقة المصح أي
المجهور عن نفقته في بيت المال أن لم يكن بينهما ما يأتى والأدنى من هي في نوبته اه وهذا
في غير مال الولد ما هي فلا تباع قطعا ولا يجبر على اتفاقها في الأصح بل تزوج أو تزوج فإن لم يمكن
فنفقتها في بيت المال (ويجبر) السيد إن شاء (أمته) ولو أم ولد (على رضاء ولدها) أي يجوز
له ذلك سواء كان منه أم مملوكة من زوج أو زناً أو حراً لأن لبنها ومناضهاه بخلاف الزوجة
فإن الزوج لا يملك ذلك منها ولو طلب إرضاعه لم يجز له منعها منه لأن فيه غرضاً بل الولد
ولدها الاعتدال استعانة ما فله منعها منه ووضع الولد عنه غيرها إلى فراغ استعانة ولا إذا
كان الولد حر من غيره أو مملو كغيره فله منعها من إرضاعه غير البأ الذي لا يبيح الأب
ويسترضعها غيره لأن إرضاعه على ولده أو مالكه قل أن الرقصة وغيره عن الموردي
وأقروه وله طلب أجرة الإرضاع من أبي ولدها الحر ومن سيد ولدها الرفيق ولا يلزمه التبرع به
كالا يلزم الحر التبرع به فإن تبرع به كان له ذلك وإن لم تبرع به (وكذا غيره) أي غير ولدها (أن)
فصل عنه) أي عن ربه ما للزوجة لبناً ولقته ثمره أو لاغتناه بغير لبن في أكثر الأوقات أو
موتها لم يمسك له تكليفها غيره من سائر الأعمال التي تطلبها مادام يغض عن ربه فلا يجبرها
على إرضاع غيره ولو باجراً لقوله تعالى لا تضاروا ولادة ولدها ولأن طعمه اللبن فلا ينقص عنه

ويؤيده أن الكلام ثم يبين حضرمولاً لها ما من غاب عنها مولاه لم يعلم له مل ولا لها كسب فتزوج وحيث فرض ذلك كان
التزويج بغير رضا السيد ومعرفة (قوله فإن لم يمكن) أي الإجارة والتزويج (قوله ويجبر) بضم اللام من أجبر (قوله ووضع
الولد) ومعلوم أن ذلك حيث لا ضرر على الولد (قوله أو مملوكة) أي كان أوصى به (قوله فله منها من إرضاع غير لبن) أي ما هو
فاير له منها من إرضاعه لكن لا يجب عليه ذلك مجازاة لالة للزركشي شرح روض اه سم على من (قوله ولا يلزمه
التبرع به) أي الإرضاع

في جلازمة المسكن كالنظم العارية في دفن الميت وغيره والاعارة للرهن وتعرض في البحر لذلك فقال ان قيل العارية تلزم اذا احوال البناء ولوضع الجنود فلا قيل كذلك واجاب بأنه لا مشقة ولا ضرر في انتقال الفتنة وفي نقل البناء والمجذوع افساد وهم وضروا اه انتهت عبارة الاذرى بها تعلم ما في كلام الشارح من المأخذ ان فانه نقل عن ابن الرضا الجزم

(قوله ولا ضرر) من جهة التحليل (قوله واقتصر في كل) قد تقابل الضرر ان كان فطمه قبل الحولين يضره وارضاعه حينئذ يضرها غير حكمه اه سم على منهج (اقول) ولعل حكمه ان الاب يجب عليه ارضاعه لغيرها ان امكن والا فلا يجب على الام بل يظن وان ٢٨٠ لحقه الضرر (قوله فلا يرد عليه ما زدناه) أي في ارضاعه بعد الحولين من قوله ولا

كالقوت وقد علم عامر ان هذا اذا كان ولدها من السبأ أو مولا كله والا فانه ان يرضعها من ارضاعه ويسترعها غيره (و) على (فطمه قبل حولين ان لم يضره) بان اجترأ بغير اللبن لانه قد يرد النفع بها ولا ضرر على الولد في ذلك (و) على (ارضاعه بعدهما ان لم يضرهما) ولا ضرر الا رضاعا واقتصر في كل من التمهين على الاغلب فلا يرد عليه ما زدناه سواء اكد غير اللبن أم لا لان لبنها ومنافعهها كما مر وليس لها الاستقلال بالارضاع ولا طعام اذا حق لها في التربة (والهرة حق في التربة فليس لاحدهما) أي الابوين الحرين ويقتبه الحاق غيرهما بمن له الحضانة عند فقدهما بما في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضاع الا نزلنا مقام مدة الرضاع فان تنازعا لا يجب الداعي الى اكمال الحولين الا اذا كان الطعام قبلها اصح للولد فيجاب طالبا كفطمه من حصول الام أو مرضها ولم يوجد غيرها وكلاهما محمول على الغالب كما ذكره الاذرى (ولهما) ذلك (ان لم يضره) لقوله تعالى فان أراد انفصالا من راضا منها وتشاورا رأى لاهل الخبرة ان ذلك يضر الولد او لا ملاحناح عليهما (ولا حدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضاع الا نتر ان لم يضره بان اجترأ بالطعام وكان في فصل معتدل لما مر (ولهما الزيادة) على الحولين لما مر حيث لا ضرر لكن أفي الحضانة بانه ييسر عدمها للحاجة (ولا تكلف رقيقه) حمل على الدوام (الا فلا يطبقه) على الدوام فيجوز له تكليفه لماه ويتبع في تكليفه ما يطبقه العادة كل راحته في وقت القبول والاشتغال وفي العمل طرفي النهار وراحته من العمل اما في الليل ان استعمله نهارا وفي النهار ان استعمله ليلا وان اعتادوا خدمة الاوقات نهارا مع طرفي الليل اتبع عادتهم فعلم انه لا يجوز له ان يكلفه حمل على الدوام لا يطبقه لغير مسلم المار فلا يجوز له ان يكلفه حمل على الدوام بقدر عليه يوما أو يومين ثم يهجر عنه فعلم انه يجوز له ان يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاوقات ولو كثر رقيقه ما لا يطبقه او حل أمته على الفساد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طر يقا في خلاصه كما بقده الاذرى ويجب على الرقيق بذل جهده في العمل وترك الكسل فيه (وتجوز تخارجه) أي القن (بشرط ارضاعها) فليس لاحدهما اجبار الا نتر عليها لانها عذمة اوضة فاعتبر فيه ارضاعه كثيره ويؤخذ من كونها عذمة معاوضة اعتبار المسيئة من الجانبين وان ضررهما بخار جثث وما اشتق منه وان كذايته باذنتك على كسبك بكذا وضوءه (وهي خراج معلوم (يؤديه كل يوم أو اسبوع) أو شهر أو سنة مما يكسبه حيا بانتقان عليه في الصبي ان صلى الله عليه وسلم اعطى أبا مية صائين اوصافا من غروا أهل ان يخففوا عنه خراجه وروى البيهقي انه كان قازير

ضره الارضاع الخ (قوله) وليس لها الاستقلال بالارضاع أي بعد الحولين وقوله ولا فطام أي قبل الحولين أو بعدهما (قوله) حيث لا ضرر استدراك على ما يورثه الكلام السابق من استواء الامرين (قوله) بانه ييسر عدمها أي الزيادة اقتصار على ماورد (قوله) في بعض الاوقات أي حيث لا يضر بان ينشئ منه محذور تيمم فيها بظهوره ويحتمل الضبط بما لا يتحمل عادة وان لم ينش منه ذلك المحذور اه ج ولسل الاحتمال اقرب وبقي ما لورغب العبد في الاجمال الشاقة من لقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الذي أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدي الى ضرر يجرى اتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تقويت مالية على السيد بمكافئته فينسب اليه فيترك منزلة ما لو اشر اتلافه (قوله أو جعل أمته على الف الف) أي خلوته اذ عافى ذلك صدق السيد (قوله لان عقد معاوضة) كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر اه ج (قوله حسيبا انتقان) ونوع مثل هذا التركيب في كلام اليساوي حيث قال نرين لباس ما نزل اليهم حسيبا ن لم يكتب عليه خبر وما نصه في قوله حسيبا أي قدر ما متعلق بين و نزل يقال ليكون عملا بسبب ذلك أي بقدره وقد تمكن الدين في الضرورة ومثله في السيد وهو غيذه بضع السين وان السكون ضرورة (قوله اعطى ابا مية) أي ما ساجمه اه ج

ذلك تقويت مالية على السيد بمكافئته فينسب اليه فيترك منزلة ما لو اشر اتلافه (قوله أو جعل أمته على الف الف) أي خلوته اذ عافى ذلك صدق السيد (قوله لان عقد معاوضة) كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر اه ج (قوله حسيبا انتقان) ونوع مثل هذا التركيب في كلام اليساوي حيث قال نرين لباس ما نزل اليهم حسيبا ن لم يكتب عليه خبر وما نصه في قوله حسيبا أي قدر ما متعلق بين و نزل يقال ليكون عملا بسبب ذلك أي بقدره وقد تمكن الدين في الضرورة ومثله في السيد وهو غيذه بضع السين وان السكون ضرورة (قوله اعطى ابا مية) أي ما ساجمه اه ج

يلزم الماري مع ان الذي في كلامه مجرد تخويز ولو هم ان كلام الروائي حيني على جميع مع انه مبني على الضعيف الفائل
يلزم الماري للبناء وتعموه (قوله فيقال لعله هنا) أي فيقال لعله ما فرق به الروائي بين ما هنا والاعارة للبناء وتعموه في قياس
ان الرضة ما هنا على الاعارة لدفع الميت والرهن وجه اذ يدفع مافي حوائج النقصه لسم (قوله أي سم كونه تابع الخ) هذا

(قوله وماتى ألف) أي من الدراهم الفضة (قوله وتوسيع من سيده) أي فلأراد سيده أخذه منه هل يجوز لكوبه لا ملك
له أولا لا التزامه جسد العبد بعد معاوضة الذي يظهر الاول أخذ من قوله فإذن يادفع وتوسيع ثم رأيت العرافي صرح
بذلك وقال ج ويتصرف فيها كالحر (قوله مصلحة) أي ان رأه مصلحة ٢٨١ (قوله نظير ماص) لا يخفى انه قد يكون

بعض لو خارجه اكتب
ذلك القدر والا يمكن
اكتسابه اياه وهذه
مصلحة يجوز اعتبارها
وان لم يتغير به بل قد
تكون أصح من بيعه اه
سم على ج (قوله غلب)
لولا عكسه طفها غفلها
لزم مع علمه ان لا تعود
اليه فينبغي ان لا يحرم
ذلك وان لا يكون ذلك
من باب تسيب السواحب
الحرم لان هذه الضرورة
ومن ذلك ايضا ما لو ملك
حيوانا باسطايد وعلم
ان له ولأولاد ينضرون
يفقه قالو جوه جواز
تخليته ليذهب لا ولاده
ولا يكون من باب التسيب
وفي الحديث ما يدل له نعم
بقي الكلام في الوخلاها
لزم وعلم ان لا تعود
بنفسها لكن يمكنه ان
يتبعها في المراهي ويرجع
بها هل يجب عليه ذلك

ألف عاوك يؤذن ان ارجح لا يستل بيته من خواجهم شيئا بل يصدق بجميعه ومع ذلك بلغت
تركه خسين ألف ألف وماتى ألف ورواه البيهقي ويشترط ان يكون له كسب مباح دائم في
بالخراج فاضلا من نفقته وكسوته ان جعلها مافيه فان زاد كسبه على ذلك فاز يادفع وتوسيع
من سيده له وان يكون ممن صرح فصره لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر ولو خارجه على مالا
يحمله لم يميز وبلزمه الحاكم بعدم معارضته فقد روى الشافعي بسنده عن عثمان انه قال في
خطبته لا تسكفوا الصغير الكسب فيسرق ولا الامة غير ذات الصنعة فتكسب بفرجها
وكذا رواه البيهقي ووقع في النهاية عزوه الى عمرو بن دينار في بعض الايام بالزيادة في بعضها
وقد علم ان مؤنته يجب حيث شرطت من كسبه أو من ماله سيده وما يجب بهضم من ان قالوا
تخارجة فن صحبوره مصلحة عمل نظرا لان فيها تبرع ما وان كانت باضعا فيتموه وهو ممنوع منه
نعم لو انقصر صلاحه فهو انما يذبحه نظير ما حر آخر المخر من بيع ماله يدور عن مثله جاز
فأخبروه بكونه ان يقول المالك لالكهري بل يقول لسيدي ومولاي وان يقول السيد
عبيدي وأمنى بل يقول غلامي وجاري أوقاتي وقتاي ولا كراهة في اضافة رب الى غير
الكاف كرب الارورب الغنم وبكره ان يقول الفاسق أو اللهم في دينه لبيدي (وعليه) أي
مالك دواب لم يدعيها ولا ذبح ما يحل منها (غلب) بالكون كما يحطه وهو الفعل وبغضه لو هو
المعروف ان لم تألف السوم (دواب) المحترمة وان وصلت الى حد الزامة لم تنفع من الانتفاع
بوجه (وسقيا) ويقوم مقامهما تخليتها لزم وترد الملاء ان ألف ذلك واكتف به حرمة
الروح وتغير الخصمين انه صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة حبستها الا هي
أطعمتها ولا هي أرسلت انا كل من خشاش الارض يفتح الحياء وكسرها أي هو أمها والواجب
عنفها وسقيا حتى تفصل لا اول التسع والى دون غايته او يجوز غضب العلف لها وغضب
الخطب لجراحتي يدها ان قتلها لم يباح كما يجوز نسف الماء والعسل الى التيمم بل يجب كل
منها ما يجب لم يفت مبيع تيمم كما هو ظاهر وعلى مقتني الكتاب المباح اقتناؤه ان يطعمه أو يرسله
أي ليا كل لا كسوايب الجاهلية أو يدفعه لمن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليلها جوعا
ولا يجوز حبس الكتاب العسقر ولم يلجوعا بل يحس قبله بحسب ما عكسه ويحرم تكليفها
على الدوام ما لا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة وتخرج المحترمة غيرها

٣٦ نهيه ماض وقد يتجه لو جوب حيث لا مشقة دون ما ذا كان مشقة فليحر اه سم على
منهج (قوله بفتح الحاء وكسرها) والكسرا أكثر قال في المختار الخشاش بالكسر الحشرات وقد نفخ (قوله حتى تفصل لا اول
الشيء) قد تقدم في نفقة القرب الشارح مانعه ويصبر برغبته وزهاده بحيث يمكن معه من التردد على العادو يدفع عنه
الم الجوع لا تمام الشبع كما قاله الفرزاني أي المبالغة فيه وما اشاعه فواجب كما صرح به ابن ونس وغيره ومثله تفرج وحال
ج ما هنا ونفقة الرقيق بعد التعبير فيها بأول التسع على ما صرح في نفقة القرب فيكون المراد بأول التسع هنا التسع عرفا
لا المبالغة فيه (قوله يدها) أي وقت الاخذ لا باقى القيم ولا بقية وقت التف (قوله بل يجب كل منها) أي من سقيا والتيمم
أوهو والحبس الثاني هو انظاره (قوله ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة) ومثله النفس حيث اعتمد لثله فيجوز بقدر الحاجة

ليس قيداً في عدم وجوب الاجرة وكما تم اغناقيه لبيان الواقع والاحتج بحد الاذن فلا اجرة مطلقة كما يعلم مما قدمه في باب الاجارة (قوله بين ما أوجبه عبارة المصنف كالروضة من التناظر) عبارة التحفة بين ما أوجبه عبارة المتن والروضة للفرق في التناظر المتوهم واقع بين عبارة المتن وبين عبارة الروضة والاداء كلام المصنف بجموده لا يروهم تناقضاً فالصواب ايدال الكاف وافي كلام الشارح ٢٨٢ (قوله مجرد يحرم عليه نظرهم) لعل المراد به عليه نظره لو فرضوا ان

ليخرج الصغار والمحامد والا فالرد لا يحرم نظرهم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق في الشكاح ولا يقال يحرم نظرهم بشبهة لا تقول لاختصاصه للرد بذلك

باب الاستبراء

(قوله مما يحصل بالملك) لعل من فيه تلبيلة أى حدوث حمل المتع بعد

وقوله والبغال أى بوضعه حيث لم يتدفق الضرر الا به (قوله فان لم يكن له مال باها) قضية ما ذكره هنا وفي نفقة الرقيق انه لا يسع شيئاً منها الا اذا لم يكن له مال غير ما تقدم على نفقة الرقيق ان الحاكم يراى ما هو الاصلح من يسع الرقيق او غيره من أموال السيد وقوله وبأى ما صر هناك أى من كونه فرضاً او غيره (قوله والراجح تقديم غير المال كقول) أى بان يدفع له المال كقول (قوله ولا يجب) بضم الهمزة يأتي عن المختار (قوله قال الرافعي وقد يتوقف الخ)

كالفواقي الجنس قال الاذرى هل يجوز الحث على الحر الظاهر ان لم يضرها جاز والاعلا والظاهر انه يجب ان يلبس الخيل والبغال والحمير ما يقبها من الحر والعبد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضرراً يبين اعتباراً بكسوة الرقيق ولم ارفه نصاً اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جاز على القواعد يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له كالبحر للركوب أو الحمل والابل والحمير للحث وقوله صلى الله عليه وسلم يتناول جمل بسوق بقرة اذا اراد ان يركبها فالتات انما يخلق لذلك منفق عليه المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك (فان امتنع) من القيام بكفاية دابته المحترمة (اجبر في الماء كقول علي بيع) أو اجارة (أو علف أو ذبح وفي غيره على بيع) أو اجارة (أو علف) صوالها عن التلف فان اعتد من ذلك فضل الحاكم ما رواه منه وظاهر ان ما صر في الرقيق باق هنا فان لم يكن له مال باها الحاكم أو جزأ منها أو أجزأها عليه فان تمرد ذلك فعلى بيت المال كفاتها فان تمرد فعلى المسلمين كنفه في الرقيق وبأى ما صر هناك ولو كان عنده حيوان يؤكل أو يخر لا يؤكل ولم يجد الا نفقة أحداهم وتزويجه ما هو لم يقدم نفقة ما لا يؤكل ويذبح الماء كقول أم يسوى بينهما فيه احتمالان لابن عبد السلام قال فان كان الماء كقول يساوى لها وغيره يساوى درهما فيه نظر واحتمال اه والراجح تقديم غير الماء كقول في الحالين (ولا يجب) من لبنها (ما يضر ولها) أى يحرم عليه ذلك لا غداؤه كافي ولد الامه بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غداؤه ولدها وحب عليه تكميل غذائه من غير ما هو انما يجب لفاضل عن ربه قال الروياني والمراد ان يترك له ما يقبها حتى لا يموت قال الرافعي وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا قال الاذرى وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي والاصحاب وقال الزركشي بعد كلام الرافعي وهو كما قال وقد صرح الماوردي وغيره بالحاشية ولد الامه في ذلك واستثنى ما اذا عدل به الى غير لبن أمه واستقرأ فانه يجوز لان القصد سقيه ما ينجي به فان أباه ولم يقبله كان أحق بلين أمه ويحرم عليه ان يجلب ما يضره القلفة الملقب ويحرم عليه ترك الحلب ان ضره او الاكره للاضاعة ويستحب أن لا يستقصى الحلب في الحلب بل يترك في الضرع شيئاً وان يقص انظاره لئلا يؤذيها ويحرم جزء الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قال الجويني ونص الشافعي في حمله على الكراهة ويمكن حمله على كراهة التعزيم لتعليل المارويين على ما لك النحل ان يبقى له من السسل في الكوارق قد رجحت ان لم يقبها غيره والا فلا يلزمه ذلك وان كان في الشتاء تمردت روجها كان للمقي كثرها فام شئ مقام الصل في غذائها لم تعين العسل قال الرافعي وقد قيل يشوى دجاجة وبعقلها بياض الكوارق فأن كل منها ويجب على مالكه ودوا القز ان تحصيل ورق التوت ولو بشرته واما تخلينه لاله ان وحده لئلا يملك بغير فائدة يجوز تسميته عند حصول نوله وان هلا به كما يجوز ذبح الحيوان (وما لاروح له كنفه ودل لا تجب عمارتها) على مالكها

معقد وقوله في الاكتفاء أى يقال يجب ان يترك له ما يضره غداً مثله (قوله ويحرم عليه ان يجلب) قال وعاله في المختار حلب يجلب بالضم حلباً بفتح الهمزة وسكونها (قوله لئلا يؤذيها) أى فلو علم لحوق ضررها وجب قصها (قوله من أصل الظهر) أى من الجلد الذي يلاق الظهر بحيث لا يترك عليه شيئاً (قوله ويمكن حمله على كراهة التعزيم) قال شيخنا الزياي زيادة على ما ذكر وقد يحمل على ما لا تعذب فيه اه حاه (قوله ودل لا تجب عمارتها) رافعي في تأنيث الضمير معنى ما

حرمته لأجل حصول ما يحل بالماء على أنه قد يقال أليس يتبدل دليل ما سبأ في قبيل الوزوج وأنه فطلقت قبل الوطء وفي
 شعور المردة وسبأ في كلامه أن العلة المحضة حدوث حل التمتع فليراجع (قوله فلا زدي ما أتيت في شر امرئ وزجه) أي أدهو
 خارج هذا التأويل لعدم حدوث حل التمتع فادخل ما سبأ في المكتأة ونحوها (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في
 (قوله حتى تغرب) بفتح الزاء قال في المختار غروب الموضع بالكسر ثم ما هو غروب اه (قوله كاللقاء للماع في البحر) أي لا
 غرض للماع من أنه يجيب على راء كسب السفينة إذا اشرف على الترقى لقاء ٢٨٣ مالا روح فيه ما فغروح إلى آخر

ما سبأ (قوله إن كان
 سبها أعمالا كاللقاء الخ)
 هل من ذلك ما لو اغترف
 من البحر بانه ثم أتى
 ما اغترفه في البحر فانه
 ملكه تنازع فيه الفضلاء
 ونحوه وقد أفتى صاحب
 عدم القصر هنا لأن
 ما يغترف من شعور البحر
 من شأنه أن يكون حقرا
 ومن جنس الخفيف غالبا
 وما يوضع على الأباحة
 والاشترى وعمل الإصم
 بالقائه ضرر بوجه
 وبني أن يكون مثل
 ذلك القاء المطب من
 المطب وكذلك المشيش
 وأقول بل بنحو جواز إلقاء
 ما اغترفه من البحر على
 الشرب أيضا اه سم
 على منبه (قوله ووضع
 المال في الحرز ساقط)
 أي لأن قوله قد يشق
 بفقد حرمة الترك إذا لم
 تكن فيه مشقة كضم
 الكم وعيلوة سم على
 منبه قد يفهم القصر

وعلة المتولي بأن ذلك تحفة للآل ولا يجب تفتيته بخلاف الهاتم يجبر على عطفه لأن تركه
 أضراهما ولو فرق غيره بحرمة الروح واليه يشير قولهم المذكور قال في الاستقصاء ولهذا باتم
 عنده فضل الماء عن الحيوان ولا باتم عنده عن الزرع ونقل الشيطان من المتولي كراهة تركها
 حتى تغرب وكذلك يكره ترك سقي الزرع والاحتجار عند إمكان لمافيه من أذاعة المال قال
 الأسنوي وقضيته عدم تحريم أصلته لهما ماصراحي مواضع بغيرها كاللقاء للماع في البحر
 بلا خلاف فالصواب أن يقال بغيرهما أن كان سبها أعمالا كاللقاء للماع في البحر وبعدم
 بغيرهما أن كان سبها ترك أعمال لا نهاقه تنسيق ومنه ترك سقي الاحتجار المرهونة بتوافق
 العاقدين فإنه جائز خلافا لروائي اه وعلم من تقليل الأسنوي أن لا اعتراض عليه بأن مجرد
 ترك الأعمال لا يكفي بل لا بد من تقيد هذا بالشقة ليجتزأ من تحريم الإذراع في الذكر ووضع
 المال في الحرز ساقط قال ابن العماق مسئلة ترك سقي الاحتجار صورته أن يكون لها ثمرة تفي
 بضرورة ما أو لا فلا كراهة قطعا قال ولو أراد تركه سقي تخفيف الاحتجار لأجل قطعها للشاء
 والوفود فلا كراهة أيضا اه وهذا في مطلق التصرف أما المحصور عليه فلي وله حارة عقاره
 وحفظ شجره وزرعها بالسقي وغيره وفي الطلق أما الوفاء فيجب على ناطره حارته حفظه على
 مستحقه عند كونه منها أم من ربه أو من جهة شرطها الواقف في ذلك الم يتعلق بحق
 له به قالوا وعقاره ثم اختلف عليه حارته أن أراد إهالة الإجارة فإن لم يقبل تخير المستاجر
 قال الأذوي لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم أن ينصب من
 يصمر عقاره ويسقي زرع وغيره وقوله من ماله الطاهر نعم لأن عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين
 وكذلك لو مات مدون وترك زعوا وغيره وتعلق به ديون مستترقة وتعذر بيعه في الحال
 فالظاهر أن على الحاكم أن يسقي في حفظه بالسقي وغيره إلى أن يساع في ديونه حيث لا وارت
 خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا نقل خاص اه وهو ظاهر ولا زيادة في العمارة على
 الحاجة خلافا للأولى وربما قيل بكرهاتها وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إن الرجل ليؤجر في نفقته كلها في هذا التراب وفي أي داود كل ما أنفق ابن آدم في
 التراب فهو عليه وبال يوم القيامة إلا ما ألبس به أي ما لم يقصد بالاتفاق في البناء
 به مقصد أصلا كما هو معلوم ولا تكره عمارة الحاجة وإن طالت الأخبار الدالة على منع
 ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد لمحمول على من فعل التبعلا ولا التفات على الناس
 ويكره للأنسان أن يدعوا على نفسه أو على ولده أو ماله أو خدمه تلجزم مسلم في آخر كتابه وأبى

فيما لا مشقة فيه بوجه كأي ترك تناول دينار على طرف نوبة وبالقرب منه أو ضم كتم عليه ونحو ذلك وهو ظاهر جدي لمنازل
 ثم رأيت حر أقاده اه (قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسقي في حفظه) ويجوز له أن يأخذ من مال الصبي قدر أجرة مثل
 عمله فيه وإن كان واجبا ولم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك وقد يشمله قولهم للولي أن يأخذ من مال مولو
 عليه أجرة مثله إن لم يكن أبوا لأجل ما أخذ الأقل من أجرة المثل وكفايتها (قوله لا ما) تأكيد للقول (قوله مقصد
 صالحا) أي ومنه أن يتفق عليه بصره في وجوه القرب أو على عباده (قوله ولا تكره عمارة الحاجة وإن طالت) أي بل قه
 يجب العمارة أن ترجع على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حرمة مثله وقوله لمحمول أي ما فيها

التعريف كما يعلم من الأمثلة (قوله من النعمة أو الخصال الثلاث) أي على القولين في ذلك (قوله فلا وجه له عند التأمل) أي لأن نطق حق الاصناف في زكاة التجارة لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها (قوله فبإذ كرم من حل النعمة) عبارة النعمة فبإذ كرم بالنسبة لحل النعمة (قوله لعموم خير سبأ أو طاس إلا لا توطن حامل الخ) أي إذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحينئذ فلا حاجة لقوله وقيس بالسببية غيرها إذا لا حاجة لقياس مع الص الذي منه العموم كالأبني فالصواب حينئذ (قوله أترك الاستعمال الخ) هو عملة للعموم لا لقياس كالأبني وكان الأصوب تعليله بما علقته به فيما مر من قولي إذا لعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إذ هذه القاعدة التي علل بها معانها أن ترك الاستعمال ينزل منزلة العموم لكن في هذه الواقعة لا في غيرها كما يعلم من محله فحق العموم عليها فيما نحن فيه أن عدم استعماله حتى الله عليه وسلم في المبيعات من كونهم ابتكارا أو ثنيات مثلا يقتضي عدم التقيد بشيء من ذلك لكن في خصوص المبيعات فلا يكون فيه دليل لغير المبيعات فالحاصل أنه كان ينبغي للشارح ٢٨٤ أن يقتصر على الاستدلال بعموم الخبر وبعلمه بما ذكره فقامل (قوله

ومرأه يجمع عليه وطوها) كانه انما ساق هذا هنا للإشارة الى ما بينه وبين ما هنا من التساق لان قياسه هنا وجوب الاستبراء ولهذا نفي بعضهم ما هنا عليه (قوله انه ليس له وطوها بالمك) أي فان عتق وجب الاستبراء لمحدث حل النعمة كما هو ظاهر قلابرجع (قوله من موت آخرها موتا) يعني في الصورة الاولى كما هو ظاهر وكذا يقال في قوله ثم ان لم يقتل الخ (قوله ولهذا صعبه) يعني الموروث (قوله لم تقبض) لعل المراد لم تقبض بقرينة ما بعده إلا ان يقال ان القبض فيما يحصل بمجرد

داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له وما خير من الله لا يقبل دعاء جيب على جيبه فضيف (تم الجزء السادس) والحمد لله رب العالمين ونسأله العافية على تجميع الشرح وله الفضل والنعمة بتاريخ ثالث شوال المبارك سنة ثمان وستين وتسعمائة على يد مؤلفه فقير عبود محمد بن أحمد الرمي الانصاري الشافعي غفر الله له ولوالديه ولما يشاء ويحببه وذويه ولجميع المسلمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين آمين

٢

تم الجزء السادس وبليه الجزء السابع أوله كتاب الجراح

النعمة أي كما يدل على صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى بما في حاشية الشيخ وعبارة الأخرى وسبق ما يحصل به المالك في النعمة (قوله ومس) انظر هل ولو غير مشهورة (قوله فلم يجز فيها الاحتمال السابق) برده عليه انه لا يجزى في غير الموروث ونحوها أيضا (قوله المانع) وصف لجلها (قوله فكذلك) في نسخة بدل هذا وطن كذا (قوله النجبة الثاني) في نسخة المنع الاول اه وما في الاصل هو ما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله صريح في رد الجميع الخ) انظر ما وجه الصراحة ولعل وجهه ان الجميع انما يكون في شيء أصل في المذهب فالأصل له غير معتبر فلا يحتاج فيه الى الجمع (قوله وحلف على ذلك) وان واقفته الأمة يعني ولا بد من حلفه وان واقفته (قوله لكن قال ابن الرقعة الخ) لعله راجع الى منطوق المتن أي اذا كان هناك ولابد دليل قول الشارح بعد ما يضا هو حاضر الخ فليراجع كلام ابن الرقعة (كتاب الرضاع) (قوله أي لانه يرضع الخ)

(قوله ولا تدعوا على أولادكم) كرر لفظ لا إشارة الى ان كل واحد من المتعاطفات مستقل بالثبوت وانه ليس المراد التي عن المجموع (قوله لا توافقوا الخ) قضية هذا السياق ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الإجابة استجيب له فيصاب المظلوم بما دعا به عليه الظالم وان كان الظالم انما بالدعاء ولا مانع منه

هو خبر قول الشارح (قوله وان شرب البعض) هلا قيد البعض بما يأتي منه خمس دفعات كما صنع فيما بعد (قوله والحال انه يأتي منه خمس دفعات) أي أو كان هو الخاصة بتطير ما يأتي (قوله لان الابن في شرب الكل الخ) بقيد قال ان وصول الابن بمجرد ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص الابن في خمس دفعات فان قيل ان الابن باختلافه صار في كل جزء من أجزاء المائع جزء منه قلنا فكانت تثبت الحرمة بشرب البعض اذا شربه في خمس دفعات أي أو الصورة ان الابن يأتي منه في نفسه خمس دفعات كما علم (قوله فان تحقق) فيه ما قدمته (قوله كان بقي من المخلوط أقل الخ) لاختفاء ان التحقق يحصل وان بقي من المخلوط قدر الابن فأكثر لان الباقي ببعضه من الابن وبعضه من الخليلط قطعاً فهذا البعض من الخليلط بدل جزء ذهب من الابن قطعاً بل الذاهب هو الجزء الاعظم اذ الصورة ان الابن مغلوب فتأمل (قوله أخذنا مع امر أول الطهارة) قد يقال لم يجر أول الطهارة اعتباراً بما يناسب النجاسة بل الذي مراعاته انما هو أشد ما يتخالف الماء في صفاته سواء اناسب النجاسة أم لا بدليل تخشيهما يكون الخبر مثلاً فليراجع (قوله لم يجر مسلم عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر وضعات معلومات يمر من نفوس يتخمس معلومات تحرق في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن اه أي طائفة الدالة على الخس قراءة شاذة كما أشار اليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وان كان في كلام غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في ان القراءة الدالة عليها منبوذة أيضاً حيث احتاج الى تأويل قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن بان المراد يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ (قوله وأقطعه عليه المرضعة) أي اعراضه بربته ما يأتي (قوله حسب من كل رضعة) أي جزئاً موله ساقط من النسخ (قوله لان لبن المرضعة الخ) سكت عن ذى اللبن (قوله كالجزم من أصولها) سكت عن فروعهما كقروى ذى اللبن لان القروى لا يفرق فيه الحال كما هو ظاهر (قوله ولا ينفذ في هتسه) أي يجرعه لذى اللبن (قوله انه سبو) أي يجرعه لذى اللبن (قوله والاصارجد الخ) أي في مسئلة التزني (قوله ما نزل قبل جعلها) انظر مفعول ومفعول الرض وان نزل البكر لبن وزجت وحلبت قال ابن لهيئ الله الثاني يعني الزوج ما لم تلد اه (قوله أو كانت مكانة) معطوف على قوله ولم تكن مأكولة أي أو كانت مأكولة لكها مكانة أي له وفي نسخة مكانته بالإضافة لتخيمه (قوله وبين حقه الباقي بزعمه) هلا قال بزههم اذ هو أقوى في الفرق كالأبني (قوله لا انتفاء الكفاءة) ليس هذا التعليل في شرح الروض المأخوذ منه هذا الفرع مع امكان تصوير المسئلة بكون الزوج حراً وتوحد الكفاءة بظواهر الداعي لهذا التصور انما هو عدم تصوير التفرقة بين في الحرمة الصغيرة لا انتفاء الكفاءة فتأمل (قوله بالنسبة للتحريم) فيه ان التحريم لا يتوقف على التمكن (قوله الى جوف الصغيرة) لظاهر انه خرج بجوفها ما لو جعلته الزوج الى جوفها فالتفت له لوجود المنع منها فليراجع (قوله كالشاهد بالاقراء) أي بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتي (قوله انه لو طلق) أي أصل القروى أو عه أي الصورة انها في عصمة الأصل أو الفرع وقوله مطلقاً أي سواء صدق أم لا (قوله والوجه عدم نبوت الحرمة بذلك) أي الاقارب بالرضاع أي فلا يجوز له نكاحها وانظر هاها الخلوها بما وما أخذها الشيخ من هذا مما أطال به في حاشيته ليس في محله كما يصح بتأمل اذ الحرمة غير الحرمة (قوله لا اه أي الله بل (قوله هذا ان لم تكن مفوضة رشيدة الخ) هو قد قول المتن والاقصته لكن كان عليه ان يصر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فلاشئ لها الخ ليكون مفهوم المتن لانه مفروض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان يكون قد لاحظته بما أدخلته في خلال المتن من قوله والا فمهر للثمن ومع ذلك ففيه ما فيه فتأمل (قوله اما هي فلاشئ لها) أي وأما المفوضة غير الرشيدة بان فوض لها ولها فله المهر بعد الوطء ونه قبله لانه ليس لولها ان غوض لها كدائمه الاذرى عن الشافعي أيضاً وأصله ضعيف كما يصح مع امر أوائل النكاح (قوله والورع الى آخر المسائل) كان الاولى تأخيرها عن قول المصنف ولا فلاشئ (قوله عملاً بقوله فيما لا تنقضه) على في النسخة بقوله لتبين مساده (قوله مصور في الرجل الخ) أي لا اقدم ان الزوج ان ادعاه أنفخ النكاح بلابمين (قوله وحلف معهما في الاستطهار) ان كانت الصورة اه ادى حسبة فالدهى حسبة لا يحلف كما صرح به از ما يدل في معام دعوى الحسبة هنا وصحة ظاهراً لان شرطها الحاجة وما دام الزوج غائباً لا حاجة وان كان وكلا عن المرأة فالو كليل لا يختلف أيضاً وكذا ان كان ولياً خلاطاً لما وقع في حشية الشيخ فانظر ماصورة المسئلة (قوله ولو نكل المتكرا والمهي عن البين) تنه ووردت على الآخر حلف على البت (قوله فلا يتأذى ذكره في الشهادات) حق العبارة

فلان تكرر مع مافي الشهادات (قوله وهو الذين المحلوب) أي المراد به هذا لشوا الفوق بالفتح المصدر أيضا كالسكون لكن منع من إرادته ماسياني في قوله لهم بالمراد الخ (قوله أو بسكونها) يعني مصدرا كما هو ظاهر أذهو بالسكون ليس إلا المصدر كما صرح به آفة اللغة (كتاب النقعات) (قوله أسباب آخر) كالمذوي والأضحية التذويون والعبد الموقوف (قوله لأن بعضها خاص) انظر ما مني المصومين (قوله وبعضه ضميف) أي كالعبد الموقوف (قوله يسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم فهو في كفارة الجبن ومافي حاشية الشيخ من أنه في كفارة فهو الظاهر يقال عليه أن الاعسار فيها لا يسقط الاطعام الذي هو آخر المراتب بل يستقر في ذمته كما هو واعلم أن ظاهره ساق الشارح أن قوله ولأن النظر لا يسار الخ تحليل ثان وقد يقال عليه أي محذور يترتب على إسقاطها من أصلها يعني المار وكان الظاهر أن يكون النظر المذكور من ثمة التحليل الذي قبله إذ سقطها من أصلها يعني التعليل كما هو ظاهر فإن كان هذا هو المراد فكان ينبغي إسقاط لفظ لأن بأن يقول والنظر الخ (قوله وفي نفقة القريب) أي وإنما جعلوه موسرا في نفقة القريب الخ (قوله ويستقر في الذمة) أي في الجملة أذهب ليس إلا في نفقة الزوجة (قوله وأندفع قول الأذخي لا أعرف لا ما من الخ) أي أندفع بالنظر إلى آخر الكلام الذي هو قوله ولولا الأدب لقلت الخ وأما أول الكلام الذي هو قوله لا أعرف لا ما مني في الله عنه سلفا بالتقدير بالامداد فالشارح مسلمة كالأبني فاندفع مافي حاشية الشيخ (قوله وتفاوتوا في القدر الخ) انظر هل يعني عنه قوله فيما هو أما أصل التفاوت الخ وقوله وأما ذلك التقدير الخ (قوله لا نأوجدنا ذوى النسك متفاوتين) أي يعني أن ذوى النسك لا يتفاوتون في القدر لأن الواجب على المصير هو الواجب على الموسر وإنما التفاوت باعتبار الواجب بالنظر لكل شخص على حذته بخلاف ما هنا فإننا رأينا حال الشخص فأوجبت على الموسر ما لم يوجب على المصير مع اتحاد الواجب فلا جامع بين ما هنا وما تقرروا في ذوى النسك (قوله ودعوى أن عبارته مقولة الخ) قد يقال أن هذه الدعوة هي التي ينبغي حتى لا يلزم خلوا من بيان المصير وعدم تمام الضابط الذي هو مراد المصنف بلا شك وأما الكسوف الذي أوردته فهو وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج هو إلى استثنائه من قول المصنف من فوقه على ما قرره (قوله لاحتياجه الطعنه الخ) هذا إنما يظهر على لزوم الأدب عقب الغبر الذي ذكره هو بعد لا لا اعتبار بالسار وغيره طلوع الغبر كالأبني وعلل الجلال بقوله لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم (قوله وكذا عليه مؤن التهم) أي من الأفعال كالأبنا تحت القدر ووضع القدر وغسل التهم ونحو ذلك كما هو قضية التسمية وقوله أي وما يطبع به أي من الأعيان كالارز والتوابل والأدهان والوقود (قوله يؤيده) أي كلام الأذخي (قوله عنده) يعني من طعامه كما يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن في بيته (قوله أو أضافها شخص) معطوف على عنده قوله ولو اختلف الزوجان أي الرشيدين كما هو ظاهر (قوله بل قصدت كونه عن النفقة) انظر هل قصد كونه عن النفقة معتبر في سقوطها منه وظاهر ما مر أنه غير معتبر فإن كان كذلك فكان ينبغي أن يقول هنا قال لم أقصد التبرع ليشمل حالة الإطلاق فليراجع (قوله باربعين درهما) أي وهي وزن الحجاز (قوله لا وزن بغداد) وهو اثناعشر درهما تقريبا (قوله في آكله) لعل المراد في كفيته من كونه معطوفا ومشوبا ونحو ذلك فليراجع (قوله وقوله به البغوى الخ) اعلم أن كلام البغوى المذكور هنا هو تقريب لمادة الرخص خاصة كما أفصح به الجلال المحلى ثم قال وفي وقت الغلظة في أيام مرة على ما رآه الحاكم اه (قوله إلا أن لا يستاد كاهل القرى) عبارة الماوردي ولو جرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئا في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء أنثبت (قوله أو طاقية للرأس) الظاهر أنه معطوف على قصص أي يزور طاقية ولعل المراد به ما يقال له رفاق غير راجع (قوله وقيل بساط كذلك) أي صغير (قوله كالرجعية) أي حيث لا يجب لها آلة تنظيف كأياف (قوله وهو جوبه) هو بالرفع عطف على عدم (قوله ولو كانت من وجوه الناس) ظاهره ولو لمع صغير فليراجع (قوله للسنة) أي سنة الفسل كالغسل الثانية والثالثة أماماء الفسل المستنون فعلام عدم وجوبه بما يأتي بالاولى (قوله فاعتبر به لا بها) هو مسلم في النفقة لافي الكسوة لما مر فيها (قوله من زوج) يشمل زوجها غيره سابقا عليه (قوله أو عملوا كه أو لها) مكرر مع ما مر في المتن أذهب هذا معطوف على قول المصنف بغيره لافي قوله من زوج كالأبني فتأمل (قوله ولو قال أنا أخذت الخ) تقدم قريب ما ينبغي عنه (قوله ولو قيل لا تنبغي منه) أي في العادة فلا ينافي قوله إلا في نكح من منه (قوله والمتوسط ليس من أهلها) انظره مع قوله أنه مدار نفقة الخ لخدم الخ المصير في أن وأوجه ذلك وإن كان من أهل المواصاة نعم رد الموسر (قوله ولو احتاجت في البلاد

البلاد الباردة الى حطب الخ) هنائي الروض اغما هو مذكور في الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشرح فليراجع (قوله) ويجب في السكن) يعني ان حكم السكن الامتناع (قوله لان تنقضا مقدرة الخ) فيه انه يعتبر جنسا وقديما يكون الواجب لها في البادية اذا ابلته لا يكفها كما اذا كان قوت البادية ذرة وهي معدة لغيره فيكون مد الفضة لا يساوي نصف مدبر (قوله كل منهما) لا يعني انه بهذا التقدير يترأى تصرف في المنه بالياء وله بعد ان كان بالثاء المتناقص فوق (قوله على نفسها) ينبغي او على خادمها البزل عليه ما يأتي (قوله وظاهره انه يعتبر في تلك الظروف ان تكون لا تنقضا) انظر مع ما مر من التعليل عقب قول المصنف وممكن يليق به (قوله بجماع الاستهلاك) فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هذا فيما يدوم نفعه المقابل لما يستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك هناك ما تصاهاه اغما هو لا يستهلكه وان انتفعت به مدة أي بخلاف نفعها السكن والحاصل ان الكسوة ونحوها مما يستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التصريح بالطعام ونحوه على الصحيح بجماع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يدوم نفعه يعني انه لا يستهلك عالا جرى فيه اختلاف فتأمل (قوله انها لا تستعمل به ذين) يعني ان كلامهما قد يكون مشتركا في الاتعاض بينهما وبينه (قوله لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه) يخرج بذلك ما اذا اطلق في دفعه (قوله هذا ان وافق وجوب الخ) وعليه فلا خصوصية لأول الشئ ولا لاول الصنف بل المذري حيث على وقت الوجوب (قوله لا يعتزله يوم النشور) أي وسيأتي ان لم يونسرت لحظة من اليوم سقطت نفقته مع ليلته وأما قيل الشهاب ج بهذا مع ما اختاره من حساب الفضل بأول عودها حتى لا يؤثر النشور الا فيما مضى فليس يظهره الا بالحق

في فصل في موجب المؤن ومسطقات الخ (قوله أو بلم في غيبته باذلة لطاعة) أي أو الصورة انها تقدم منها نشور كما يعلم مما يأتي (قوله أو في دار خصوصية مثلا) أي أو الصورة انه لم يستمتع بها كما صورته الشرح في حاشيته أخذ بما يأتي في الشرح عقب قول المصنف ولما جئنا بسقط في الظهور وبمع ان هذا الاختصاص ما مر عن ادعاء الدار شرح أو آخر الباب السابق (قوله اذا تعدى هذا أصلا) أي فصوره مسئلة الاسوي في انهاء التمكن (قوله والقدم يجب بالبعد) أي ونستقر بالتمكن كما صرح به الجلال ثم قال عقبه فان امتنع سقط اه ولعل ما ذكره الجلال أسقطته الكتبة من الشارح (قوله واذي سقوطها) يعني المؤن (قوله أو أولى المحجورة) أي بصبا أو جنون اذ تمكن السفينة معتبر (قوله ويجوز له ان يفرض لها دراهم) هو فيما لا يعرف محلها كاهو صريح عبارة الروض (قوله قول الامام يكفي الحاكم) أي في انه منعه من السير ما منع (قوله بل الشرط التسليم التام) لعل المراد التسليم منه فليراجع (قوله وعلم من ذلك سقوطها) يعني عدم وجوب اذها للمتعين هنا كالا يعني قوله فيما مر بل المراد به حقيقة أي مع مجازة (قوله لا يشرع في عقدها على ان يضمن الخ) فيه وقعة لا تخفى (قوله وان كان الحابس هو الزوج) هو غاية في قوله أو حقا قط كما يعلم من القصة (قوله أو يصع) انظر ما موقعه (قوله أو يهددها) أي الزوج (قوله أو منعه من تمتع بمباح) الا صوب عدم ذكره هنا وسيأتي فيما يتخالفه عن الاذري (قوله بضرع عودها) الخ) أي الثانية (قوله زوال السقط) أي مع كونها في قبضته ليعاقب نظيره (قوله وهو كذلك على الاصح) من جملة كلام الاذري فكان ينبغي أن يرد عليه لفظ قال (قوله عند غيبته) أي وعدم الحاكم كما صرح به ج وهذا هو قياس النظائر وظاهره ما يأتي في النشور بل في أيضا وليس النظائر أيضا ان الاشهاد لا يكون الا عند تصدرا لعلام فليراجع (قوله وطريقها في عود الاستحقاق) أي طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشور بل في وطريقها أيضا مع ارسلها تعلمه بالنسبة للنشور الخ في كالمع (قوله ولو التمس زوجة غائب) أي وان لم يكن نشور فهي مسئلة مستقلة (قوله ولا فلا فائدة للفرض) فنسبق عند قول المصنف وان عرفت وجبت بعد بلوغ الخبر الخ ان الشارح جعل مثل ذلك ما ذنرت ثم عادت لطاعة في غيبته ثم ذكر بعد ما ذكره هناك من الفرض انه اذا لم يكن له مال حاضر ان القاضي يقتصر عليه أو ياذن لها في الاقتراض فتنظره مع ما هنا وهل يكون الاقتراض من غير فرض ولعل ما هنا فيما اذا كان الزوج معلوم المحل ليوافق ما مر فليراجع (قوله عن البلد) متعلق بفيته (قوله فلا أمرنا) يعني لو حررتنا لها الصوم وجعلنا لا قسدا عليه اذا ارادوا الا فلا أمرنا كالا يعني (قوله وصامت) أي أو أتمت الصوم (قوله انصوابا) انظر هل يسن الابرار في حق المرأة مع ان صلاتها في بيتها أفضل (قوله لا يجب لها ولو راجعها) هل وان استمتع بها ويرفق بينه وبين ما مر به فيما اذا كانت متفقين على الزوجية وهل عدم الوجوب لها وان كانت محبوسة عنده والظاهر الوجوب حينئذ أخذ بما يأتي فريضا فليراجع (قوله أو اقتصاح بخمار) يتأمل (قوله

لأنه وقع للعقد من أصله (قوله فيه سم (قوله ولا يؤمنه) الظاهر أن الصغير الولد أي مات في بطن أمه (قوله ما عدا المسكن) أي
والخادم (قوله) وذكر الأذري بهذا (المراد) عبارة النسخة قال الأذري بحثنا لأن نخدم لغيره من فأنه في ذلك كالتقريب
هـ والظاهر أن قوله نخدم يفتح أوله (قوله أي ولم يعلم غيبه ماله) أي ولم يكن ماله معه أخذاً عما يأتي (قوله ولا فسخ نصيبه من
جهل حاله) أي أو احتل إن ماله معه أخذاً عما يأتي (قوله في المتن ولو حضر غاب ماله) أي أو غاب ولم يكن ماله معه أخذاً عما
من وفوق البنوي بين غيبته موسراً وغيبه ماله به إذا غاب ماله فالغريم من جهته وإذا غاب هو موسراً فقد ندم ماله والتعذر
من جهتها (قوله لم تقسغ) ويحتمل خلافه عبارة النسخة لم تقسغ وهو محتمل لندوة ذلك انتهت وهي الصواب كالأبي (قوله
ولا سيما) كان الأولى عدم ذكره هنا كما في النسخة لأنه مسبق في بحث الأذري أو أنه كان يذكر معه الولد الذي يلزمه الاعتاق
(قوله وتبرع ولده) في التعبير بالتبرع هنا سمح بل لا وجه لبحثه لأن نص المذهب بما مر أن عليه كفاية أصله وزوجته (قوله
فالاولى) من تمام القيل ليناسب التعبير بقيل والقاتل هو الشاب ج وعبارته بدل فالاولى المخ إلا أن يوجه المخ (قوله ومثل
الكسب غيره) عبارة النسخة عقب قوله الإلتاق نفسها وكذا غيره انتهت أي غير الإلتاق والشارح تصرف في مزارعته بما
لا يصح أو لبديل لفظ الكسب بالذوق لصح (قوله مع سهولة قيام البدن) أي وإن كان التناول بلا آدم صعباً في نفسه حيث
قام البدن بدونه فلا ينافي في حرمان القوت لا ينسأغ بدونه وأن توقف فيه سم (قوله الواجب) أي الواجب دفعه ما كان
حالا (قوله إمامه ثلاثة أيام) يجري في هذا القائل كما قلناه الشاب سم عن الشارح (قوله لم يواز البهر الأول) عبارة
النسخة زوال ولعل عبارة الشارح محرفة عنهم من الكسبة (قوله حينئذ) أي حين إذ تنقل أقل فخالصه اعتقاد الأول
(قوله فالرجوع إلى وجهه أي زيد بالترويح) وانظر من زوجه والصورة أن السيد غائب والذي في الدعوى أن وجهه
أبى زيد إنما هو في الحاضر الماحض النسخة قلب ارجع (فصل في مؤن الاغراب) (قوله أي في عدم المضارة) هو خبر
ومعنى (قوله وقوله) هو بالمر (قوله لا ضرر من نوسري) انظر ما مراده بالنحو وقد تردد الشاب ج في الزا إلى المحسن
واستوجه وجوب اتخاذه وفريقه غير قادر على زوال ما منه يؤخذ من فقهه أن تترك الصلاة كالغريم والمريد فله
مراد الشارح بالضرر ارجع (قوله وإن اعتداه) عبارة النسخة وإن احتاجها وهو كذلك في نسخة من الشارح (قوله وكيف
يباع المقارن) عبارة النسخة وكيف يبيع المقارن كما يحتمل المصنف في نظيره من نفقة البعد وصوبه الأذري المخ (قوله
وإن ينضمه ويدأ به) تقدم هذا (قوله الذي لم يأذن المنفق لاحد المخ) أي بخلاف ما إذا أذنه أي وأنفق كما هو ظر (قوله
وبحث أنها لا تصبر دنيا) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييد المتن (قوله في الاتفاق على الطفل) أي مثلاً
(قوله لكن بشرط أن يثبت عنده المخ) راجع لاصل المتن يمكن ينفى إسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرغ
وغنى الأصل دون عكسه والظاهر أنه منته (قوله بعد الولادة) أي عقم (قوله إن كانت خلية) أي أما إذا كانت منكوبة
للغير فله المنع لأنه منع ولده من دخول دار الزوج أن رضى كاسياً في الفصل الآتي (قوله ولا تحكم الخلية كذلك) أي
كما قدمه قبيل المتن (قوله لغيرها) أي الخلية (قوله ثم إن لم ينقص أوضاعها تمته المخ) طاهر هذا السياق أن هذا التفصيل
لا يأتى فيما لم تأخذ أجرة وإنما تستحق حينئذ النسخة مطلقاً لغير ارجع (قوله ومن هذا الفرق يؤخذ المخ) انظر ما وجهه
الأخذ (قوله ولا يخالفه ما في كلامهم المخ) انظر ما وجهه عدم المخالفة (قوله إلا في الحضانة الثابتة للأم) صريح هذا السياق
أنه لا ينقطع حضانتها إذا طلبت عليها أجرة المثل وإن تبرعت بها أجنبية أو رضى بدونها وإنما لا تنقطع إذا طلبت أكثر من
أجرة المثل وأنه لا تلازم بين الارضاع والحضانة فتدبرع منها الولد لأجل الارضاع وما عداها الحضانة وسبباً في كلامه في
الباب الآتي ما يخالفه والشهاب ج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله على ما يحسنه أبو زرعة فتبرأ منه ثم جزم فيما يأتي
بمخالفة فلم يقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله فإن لم يقدر) أي على الإقراض (قوله في كلامه مضاف مخنوق) أي
والتقدير بجهة ولا به المال (قوله على أب) أي في الأولى (قوله أو ابن) أي في الثانية (قوله من جدن) أي إن كان ينتسب
إلى جدن من أجداده أي يقدم على من ينتسب إلى جد واحد منهم (قوله وإن بعد) أي القاصب (فصل في الحضانة) (قوله
في اتفاق الحاضنة) انظر المصدر مضاف لفاعله أو مفعوله وعلى كل فلم يظهر وجه ملامته لقوله بعد ويكتفى قول بعض
شراح التنبيه المخ فليأمل (قوله ولا حق لمحرر مضرع) أي ولا محرر مضرع (قوله نعم تقدم عليهن بنت المحضون كما يأتي عبا
فيه)

فيه) تسمع في هذا ج لكن ذلك تكام على المفت فيما يأتي بخلافه (قوله وان علا كذلك) الظاهر ان الاصوب حذفه لانه عين اللان الاتي على الاز فتأمل (قوله اذ لا يسقطون الاب بخلاف أمهاته) لا يقال انما أسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت وتظهر الام بالنسبة لامهاتها لاننا نقول خلفنا أم آخر وهو ان واسطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة هؤلاء أقوى (قوله بخلاف من يأتي) عبارة الجلال بخلافهما (قوله لا تقدم الاخت للاب الخ) صريح في ان الاخت للاب تقدم على الاخت للام في الارث وليس كذلك وعلى الشارح الجلال بقوله لا دلالة لما بالام انتهى على ان ما علم به الشارح هنا لا يفيد تقدم التي للام في هذا الباب لان غاية ما أفاده ان التي للاب لا تقدم عليها وما كونها تقدم على التي للاب فامر آخر (قوله غير صحيح) له له سقط هنا لفظ غير صحيح أيضا فهو ما من بعض الكتبة انها مكررة ولا بدعنا لان لفظ زعم مبتدأ يحتاج الى خبر وان يحتاج الى خبر أيضا فلتراجع نسخة صحيحة (قوله معطوف على قوله محرم) صوابه معطوف على كل ثم ان في عمل ما ذكره في كلام الشارح ما عتقوه في كلام الشيخين نظرا لا يتحقق لان حاصل ما ذكره في كلام الشيخين ان التشال المذكور من مدخول الضابط لكن بسقاط قيد المحرمية وهو مما يرد ذكره في كلام الشارح اذا حصل انه معطوف على أصل الضابط فهو جواب آخر على ان كلام الشارح الجلال هو دين كلام الشيخين خلافا لما يوجهه كلام الشارح هنا (قوله بان في الجدة الساقطة الحضانة ثابتة الخ) تراجع له نسخة صحيحة وكان حاصل المقصود منه ما في بعض المواصل عنه انه انما يراهي الادلاء عن لاحق له عند قوة النسب اما عند تراخيه فلا انتهى وفيه ما فيه وعبارة والده في حواشي شرح الروض فيها وانما سقطت حضانتها أم أي الام ونحوها كنت عم لام وبنت ابن بنت لصفتها بالادلاء بما ذكره في روث وقوة من يلها اذ هو الاب ونحوه بخلاف بنت الخال فان حضانتها عند ضعف من بعدها بتاريخ النسب وقد جبر بعضها بالادلاء بما بالام وان كان بواسطة انتهت (قوله وفي تخمينه بين الم الخ) هو جواب ثان عما ورد على عبارة المصنف ولود ذكره مع الجواب الاول كان أولى وقد يقال ان الاول الجواب بان قوله كان عمه وصف شخص لقوله غير محرم لاثبات أي غير محرم هو كبن عم من كل قريب فخرج المعتقد فتأمل (قوله لا اليه) لا حاجة اليه اذ لا موقع له مع قول المصنف ولا تسلم اليه مشبهة (قوله وما اقتضاه كلام جمع الخ) في هذا الكلام خلل لا يتحقق وعبارة التصفه وما اقتضاه كلام غير واحد انها تسلم له بنت توقفه الاذري ثم رجع قول الشامل وغيره انها تسلم له بنت فانتقد اه وفي بعض نسخ الشارح زيادة لفظ عدم قبل قوله تسلم وهي قد توافق كلام التصفه لكن الجمع الاتي لا يلائمها وفي بعض النسخ زيادة لا قبل قوله تسلم لكنه غير ما في الشامل كما عرفت فليحذر (قوله ويمكن الجمع الخ) قد عرفت ما فيه وهو ما أخذ من شرح الروض لكن عبارة الروض وابن العم وشيخه بتسليم الصغيرة لامن تشبهى بل بعين لها شقيقة فان كانت له بنت سلمت اليها باذنه انتهت قال شارحه قوله اليها باذنه أخذ منه من الاستوى وعبارة الاصل سلمت اليه أي جعلت عنده مع بنته وهو حسن لا يعدل عنه نعم ان كان مسافرا وبنته معه لافي رحله سلمت اليها لاله قالو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وهذا يجمع بين كلامي الاصل والمتأخر واصله حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها هو هذا فاعلم ما في كلام الشارح من الخلل (قوله كحق) ليس هو من يحمل الخلاف كما يدعي من تعبد لك في خلافا لما يقتضيه منسب الشارح (قوله أو الاب أو امه لا دلالة لما بالام) هو لا يتأتى في الاخت للاب فالصواب اسقاطهما من الشارح اذ هذا القيل لا يجري فيها وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نعمه لا دلالة لما بالام بخلاف الاخت للاب لا دلالة لما بالام انتهت (قوله بان لم يكن من المتولين قرابا اتى) أي منفردة بقرينة من بعده (قوله وهي على الفن لسيده) كلام مستأنف (قوله لامدة) في حواشي التصفه فلا عن صاحبها بالاضافة ونظيره وجه مع ان قوله فيما لو أسلمت الخ فتيبين ان لام بالتولين فتأمل (قوله ومع زوجها لاحق للاب) ووذو خدم مروا في انها تنتقل لمن بعد الابوين ثم القضى الامر فليراجع (قوله ولو قيل بجبي عما مر الخ) عبارة التصفه ويظهر ان القاضي ينبذ عنه من يحضنه فبرز وله غالباً ويحمل أخذها من طرف ولاية الشكاح ان فصل بين ان يعتاد فبرز له الحاكم كذلك لا افتتقل لمن بعده انتهت (قوله أماتا كحفي أبي الطفل) أي تكاله الطفل اذ انكبت أباه أو وجدته (قوله بالف) وكذا لو اكلها على الحضنة فقط كافي حاشية الشيخ (قوله كان تزوجت) لا يتحقق ما في الدخول من اذ على المتن مع العطف فيه بالواو (قوله أو أخته لانه أمه أو أخته) أي بناء على أحد الوجهين من انها تقدم عليه ولعل الشارح عن يمتاره (قوله وحينئذ يأتي هنا) أي بالنسبة للحضنة لانه مسئلة الرضاخ تقدمت في كلام المصنف

فلا تحتاج تنبيه عليها هنا وحيد، فلهذا صرح في أنها إذا لم ترض الأباجرة وهناك متبرعة أو الأباجرة المثل وهناك من رضى
 بأقل تسقط حضانتها وهو مخالف لما قدمه قبيل الفصل وقد قدمنا ما فيه وظاهر أن المعول عليه ما هنا التأخره ولذا كره في بابه
 (قوله ذوعا) لا يخفى أنه لا بد من تقدير مضاف في الحديث الكريم إذا لم يرد ليس صاحب العاهة وإنما هو صاحب ذات
 العاهة (قوله من النكاح) قال سم وينبغي أن مثله ما إذا اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتى فلا تزوأ بآتي أحيانا
 لا يأتى فيها القيام بمصالح المحضون (قوله فلا يمنع المختار) هو اسم مفصول (قوله ولا تخرجه عنه) هو المراد أنه لا يبعد ثقة
 يسلمها إليه كما قال ج (قوله وهو ظاهر) أي تأخيره هو المتن فيما صرح (قوله لا يبرهنهما) يجوز رجوع الضمير لأقرب
 مذكور وهو الانيان أي يقاس بهما الذكران كما هو ظاهر ويجوز رجوعه لاصل المسئلة أي الذكرين أو الانيان (قوله
 وتكليفها) هو إخراج عطفها على ذلك (قوله ويجه ان محمل تمكينها من الخروج) أي العبادة بدليل قوله والام يلزمه لان
 الخروج المذكور هو الذي يلزمه تمكينها منه كاعلم من السياق وبه تصرح عبارة النسخة ومعلوم أن هذا القيد يأتي فيما إذا
 جازله تزوجهما من غير لزوم الأولى (قوله الآن يكون منزلهما قريبا) حاصل هذا مع ما قبله أن منزلها كان قريبا لوجهات
 كل يوم زمه تمكينها من الدخول وان كان بعيدا لجلت كل يوم فله منعها ولا يخفى ما فيه وأى فرق بين القريب والبعيد
 والمشقة في ذلك انما هي عليها عليه ولعل كلام الماوردي مفرض في غير ما يتعلق بالمنع والام لا يظهر له وجه ثم ظهر ان
 وجهه النظر الى العرف فان العرف أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيد (قوله وهو كالليل للثياب في نحو
 الأتوبي ينمكس الحكم) هذا اظاهر فيما إذا كان يعلم تلك الحرفة والا فلا وجه له على أن قلنا لا يلزم قول المصنف ~~في~~
 المكتب وحرفة والفرق بين ما هنا والقدم ظاهر فليأمل (قوله وجوبا) الظاهر أنه متعلق بالمكتب والحر ففوان الواو يعني
 أولا يقال بل هو متعلق بالمكتب فقط لتعينه لاجل تعليل نحو الفاتحة لتصح الصلاة لا تقول قديين فيما يأتي ان الغرض
 من المكتب تعلم الكتابة فتعين ما قلناه وأما تعليل نحو الفاتحة فهو متيسر بغير المكتب فراجع (قوله وهو معلوم من
 اشتراطهم الخ) في علمه منه نظرا لا يخفى بل اشتراطهم المذكور يرد هذا الاخذ كما أقامه الشهاب ج وعبارة وأخذ من
 اعتبار العادة المنع لئلا ينافيه من الريبة ويرد لئلا ينافيه المولى والشارح اغتر بما في بعض نسخ ج من تقريره يرد
 بيقوده نعم كتب الشهاب سم على عبارة الشهاب ج مانعه قوله ويرد اشتراطهم الخ قد يقال هذا الاشتراط لا ينافيه
 قد يحصل ريبه اه (قوله ما لم تثبت) يعني وجوده كذا يقال فيما يأتي وفي نصه تبين (قوله فلو نكحها منه) أي وان
 رضى أقرب منه يقاتها في محلها كما يحتمل الشهاب ج (قوله ان الأقرب) يعني من الموصى بدليل قوله كالأخ وبدليل
 ما مر في الأب (قوله كان أولى) عبارة الرض فرع للاب تغلبه عن الاموان أقام الجد والجدون أقام الاخ لا الاخ مع إقامة
 الم وما ان الاخ انتهت وبما تعلم ما في قول الشارح كان أي الم أولى إذا لم يكن له حينئذ الام لا إقامة الم واعلم ان الماوردي
 خالف المتولى في هذا وقال ان الأقرب المنتقل أولى قال في شرح الرض وما قاله المتولى من مفرداته التي هي غير معمول بها
 (قوله مشتبهة) قضيت تسليم غير المشبهة وهو مشكل فيما إذا كان مقصده بعيد أو تبلغ معه حد الشهوة
 في فصل في مؤنة المالك (قوله بل الرقيق أولى بذلك) أي من القريب (قوله لا تسقط كعائته بذلك) يشبهه تعليل
 الشيء بنفسه (قوله بطريقه الشرعي) أي إذا استحق القتل أو المراد بالسيوف لا بخو التجويع فتأمل (قوله والمعتبر في كفايته
 الخ) ان كان المراد اعتبار الكفاية بأداء البلد كما هو صريح العبارة خالف ما مر من قوله ان المعتد بكفايته في نفسه الخ وان كان
 المراد بالنسبة للنفس في الطعام فلا حاجة له مع ما في المتن فليحرج (قوله استحب أن يدفع اليه مثله) أي كما يشبهه المتن إلا في
 على الآخر (قوله أو على الخطباء لقوم الخ) يلزم عليه وعلى ما بعده أن لا دليل فيه للدعي وعبارة شيخ الاسلام في شرح الرض
 والمنهج ولتومع بما هو فوق اللائق به استحب أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصاد على الغالب وقوله صلى الله عليه وسلم
 الخ فلم يسق الحديث مع ما في الدليل بل انما ساقه ليدفع معارضته للدعي واسطة حل الشافعي رضى الله عنه فتأمل (قوله
 التهمة) هو دفع النون أي الشهادة والحاجة (قوله أحكم) هو بالنصب مفعول مقدم (قوله أوأ كلة) هي القيمة كما في شرح
 مسلم وحينئذ فعل أولئك من الراوى (قوله لم يجزه) أي السيد (قوله وتدنوت اجارته) لاجله هنا كما يعلم ما بعده فاعلم
 الصواب حذفه (قوله ويستدين عليه الخ) وضع هذا ككلام الأذرعى وغيره إلا في هنا في غير محله وإنما عمله عند قول

المصنف ويبيع القاضي فمأله كما صنع في شرح الروض على أنه لا حاجة إليه ثم أيضا لا قدم ما ينفي عنه (قوله فان تعذر بيعه)
 أي الرقيق (قوله قال القمولى من نصفه حرم نصفه رقيق يجب نصف نفقته الخ) ظاهره سواء كان بينهما مائة أم لا (قوله سواء
 أ كان منه أم لم يملكه الخ) عبارة النصفة ولوم غيره زنا وغيره (قوله ان لم يضره) أي أو يضرها غاي النصفه ولعل المكتبة
 أسقطته من الشارح بعد اتبانه بدليل قوله فيما يأتي واقتصر في كل من القسمين الخ (قوله ويتبع في تكلفه ما نطقه العادة
 خارجتك الخ) عبارة الروض ويتبع العادة في قبوله والعمل طرفي النهار ويرى من العمل اما قليل أو ألترا انتهت (قوله
 وأمر صريح الخ) انظر وجهه أخذ هذا وما بعده (قوله في التناهي خراج الخ) فيه استخدام (قوله رواد البيهقي) لا حاجة إليه
 مع ما عرف في صدر الحديث (قوله بر ونوسع) أي فيجوز لرفيق التصرف فيه وان كان لا يملكه ومعه لم ان لا يملكه منه منه وهو
 مصرح به (قوله لا تكفلوا الصغير) أي الذي لا يحتمل إيم الدليل (قوله وأن قول السيد عدي وأمنى) لعل وجهه ان العبدية
 الحقيقية لا تكون إلا له تعالى والامة في الاثمة عترة العبد في الذكر (قوله الى غير مكاف) ما المكلف يعني من شأنه
 التكليف وان كان صيدا فمكره اضاف قرب اليه (قوله لم يردعها الخ) يعني أما إذا أراد بذلك حالان كان شارعا في البيع في
 الأولى ومتماطيا لاسباب الذبح في الثانية فلا يجب عليه العلف بمعنى أنه يحرم عليه العلف ولا حتى به (قوله ولغير
 الصحيب) هذا الا يتم به الدليل الان كانت المرأة مملوكة للزوجة أو مختصة بها (قوله دخلت امرأة نذرا) لعل المراد
 امنو بجبت النذر امن باب التعبير بالمضى من المستقبل لتحقيق وقوعه (قوله بل يجب كل منها) أي غصب العلف وغصب
 الخطوط وأما قوله كما يجوز سقيها الماء الخ فهو محرم مفرغ منه في باب التيمم ونحوه أي به هاليه فيفس عليه المستندين بما ذكر اليه
 بالكاف وليس الغرض اثبات حكمه هنا هذا ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله ويحرم تكبها) يعني لدواب (قوله
 وان لم يكن له مال باعها الخ) عبارة النصفة فان امتنع من علفها أو رسلها لولا له آخر أحبر على زلة ملكه أو ذم
 الماء كونه أو لا يبارصون لها من التف فان أي فصل الحاك الاصل من ذلك انتهت وما يعلم ما في كلام الشرح رحمه الله
 تعالى حيث لم يذكر اجباره المقصد على فعل الحاك كونه لم يقد فعل الحاك بالاصل وسكت عن التذم (قوله ثلثة لعف) انظر
 ما موقعه (قوله وان يعض أطرافه الخ) نقل في شرح الروض عن الاذرعى انه اذا تناحش طول الأذرع وكان يؤذيهم لا يجوز
 حلبها ما لم يقص ما يؤذيها (قوله واليه يشير قولهم المذكور) أي في الثمن (قوله ساقط) كمالا لا سنوي أشار بتعليله بأنها
 قد تنشق الى ان محل عدم الحرفة بترك الأعمال عند المشقة فما ذيراد ذلك على كلامه مع اتارته اليه ساقط لكن قد توقف
 في ذلك مع تعبيره بقوله الحقة لعدم الحرفة مطلقا مع ان المشقة قد توجد ولا توجد (قوله في مسئلة ترك سقي الأنجبار)
 انظر هل مثلها ترك الدار والزرع والأخا الفرق (قوله مستغرقة) انظر مفهومه وكذا عفيده وتوله حيث لا ورث
 له خاصر (قوله قال ان الرجل ليؤخر في نفقته كلها) لا يعني ان هذا الخبر لا يتم به الدليل الاجمعه على مبدعه
 (قوله الا لا بد منه) بيان للرد من مافي الخبر وقوله أي لم يقصد الخ خصيص للموم ما
 (قوله ويكره للأنسان أن يدعو على ولده الخ) انظر ان المراد بالدعاء الدعاء بقصو
 الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كالنائب وتجوهره لا الذي
 يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد وانما دفع في حاشية
 الشيخ من ان قضية هذا السياق ان الطالم
 اذا دعا على المطلوب ووافق ساعة
 الاجابة استجب له الخ
 محل توقف

345 ✓
/ 51A

